التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه
أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت

كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

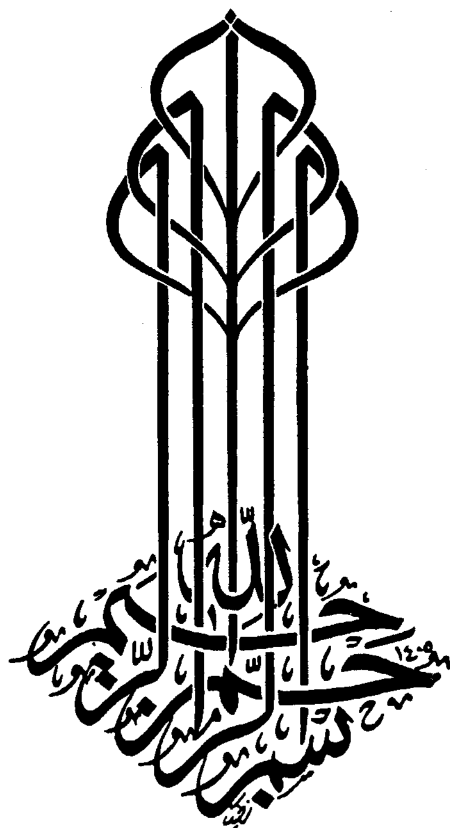
الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية الآداب - جامعة الكويت

الجزء الثالث عشر

دار كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

١٣

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء ١٣/حسن محمود هنداوي

الرياض، ١٤٣٧هـ

٣٩٦ ص ١٧×٢٤؛

ردمك: ٣-٩٤-٨١٥٥-٦٠٣-٩٧٨

١. أبوحيان النحوي، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ ٢. اللغة العربية - الصرف

٣. اللغة العربية – النحو أ. العنوان

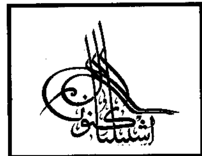
ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٧/١٠٠٠

رقم الإيداع: ١٤٣٧/١٠٠٠هـ

ردمك: ٣-٩٤-٨١٥٥-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ – ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣

E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب البدل

/وهو التابعُ المُستَقِلُّ بِمُقتَضى العاملِ تقديرًا دونَ مُتْبِع. ويوافقُ المتبوعَ ويخالفُه في التعريف والتنكير. ولا يُبْدَلُ مُضمَرٌ مِن مُضْمَرٍ ولا مِن ظاهر، وما أَوْهَمَ ذلك جُعِلَ توكيدًا إن لم يُفِدْ إضرابًا. [٥: ٢٢٦/ب]

ش: البدلُ اصطلاحُ البصريين(١)، وأمَّا الكوفيون فقال الأخفشُ عنهم: إنهم يُسَمُّونه التَرجمةَ(٢) والتَّبيين، وقال ابن كَيْسان: يُسَمُّونه التَّكرير(٣).

وقول المصنف **التابعُ** جنس يشمل التوابع، والتبعيةُ في الإعراب قد تكون في اللفظ، وقد تكون في الموضع، نحو قول الشاعر(٤):

يـــا بْنَـــيْ سُـــلَيْمَى لَـــسْتُما بِيَـــدٍ ... إلا يــــدًا لَيْــــسَتْ لهــــا عَــــضُدُ

[وقولُه](٥) **المُستَقِلُّ بِمُقْتَضى العاملِ تقديرًا** فصل يُخرج النعتَ وعطف البيان والتوكيد؛ لأنَّ المتبوعاتِ هي المستقلَّة بالعامل لفظًا.

واختلفوا في العامل في البدل: فأكثرُ النحويين على أنَّ العامل فيه مقدَّر، وهو بلفظِ الأول، فهو مِن جملةٍ ثانية لا مِنَ الجملة الأولى، ولا يُنوَى بالأوَّلِ الطَّرْحُ. واستَدَلُّوا على ذلك بظهورِ العامل في بعضِ المواضع، قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ

---

(١) الغرة في شرح اللمع ٢: ٨١٧ [باب البدل] والكتاب ١: ١٥٠، ١٥٨، ٤٣٩، ٢: ٩، ١٤، ٣١١، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣: ٨٦، ٨٧.

(٢) مجالس ثعلب ص ٢٠ والغرة في شرح اللمع ٢: ٨١٧ [باب البدل].

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٧، ٥٦، ٢٠٧، ٢: ٣٢، ١٤٠، ٣٦٠، ٣٨٢، ٣: ٢٧٩.

(٤) تقدم البيت في ٤: ٢٦١.

(٥) وقوله: تتمة يلتئم بها السياق.

ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[1]، ﴿إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾[2]، ﴿مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ﴾[3]، ﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ﴾[4]، ﴿مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾[5]، ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾[6]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا﴾[7]، ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا﴾[8]، وفي الحديث: (وإنما أُنزل القرآنُ بلساني بلسانٍ عربيٍّ مُبين)[9]، وقال الشاعر[10]:

ألا بَكَرَ الناعي بِخَيرِ بَني أَسَدْ ... بِعَمرِو بنِ مَسعودٍ، وبالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

وقال الحطيئة[11]:

كَفَيـــتَ بِهـــا مازِنًـــا كُلَّهـــا ... أَصـــاغِرَها، وكَفَيـــتَ الكُهـــولا

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٧٥. ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ١. ﴿الٓر كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾.

(٣) سورة الروم: الآيتان ٣١ - ٣٢. ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٢١. ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾.

(٥) سورة الحج: الآية ٢٢. ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾.

(٦) سورة الزخرف: الآية ٣٣. ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾.

(٧) سورة الأنعام: الآية ٩٩. ﴿نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾.

(٨) سورة البقرة: الآية ٦١. ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا﴾.

(٩) الحديث بهذه الرواية في مجالس ثعلب ص ٤٥٤ والأمالي ١: ٨ وشرح المصنف ٣: ٣٢٩. وفي صحيح البخاري ٦: ٩٧ (كتاب فضائل القرآن) باب عنوانه: باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب ﴿قرآنًا عربيًّا﴾ ﴿بلسانٍ عربيٍّ مُبين﴾.

(١٠) البيت لسبرة بن عمرو الأسدي، أو لهند بنت معبد. معاني القرآن للفراء ٣: ٢٦٨ وجمهرة اللغة ٢: ٦٥٧ والسمط ٢: ٩٣٢ - ٩٣٣. وانظر تخريجه في الغرة في شرح اللمع ٢: ٨١٧ [باب البدل]. الناعي: ناقل خبر من يموت. وأراد بالسيد خالد بن نضلة.

(١١) الديوان ص ١٦٩.

وقال الأخطل[1]:

حَوامِلُ حاجـاتٍ ثِقـالٍ تَجُرُّهـا ... إلى حَسَنِ النُّعْمَى سَـواهِمُ نُـسَّلُ

إلى خالدٍ ، حتى أَناخَـتْ بِخالِـدٍ ... فَنِعْمَ الفَتى يُرجَى ، ونِعْمَ الْمُؤَمَّـلُ

وإعادةُ العاملِ إذا كان حرفَ جرٍّ كثيرٌ مُتَّفَقٌ على جوازِ إظهاره مع البـدل؛ ويجبُ إظهارُه إن كان البدلُ ضميرًا مخفوضًا، نحو: مررتُ بزيدٍ به، لا يكون بـدلاً إلا هكذا لأنه لا ينفصل، ودخولُ حرفِ الجرِّ عليه لا يُخرِجه عن أن يكونَ بدلاً، فقد جازَ في الظاهر، فهو مع المضمَر أَجْوَزُ.

واختلفوا في إظهار العامل إذا كان رافعًا أو ناصبًا، فالأكثرون على المنع[2]، ومِنَ النحويين مَن أَجازَه، وهو اختيار ابن عصفور. واستَدَلَّ مَن أجاز ذلك بقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾[3]، /فلو لم يظهر [٥: ٢٢٧/أ] العامل لكان بدلاً باتِّفاق. قال ابن عصفور: «وإنما قَلَّ إظهارُ العاملِ - وإنْ كانَ الأصلَ - طَلَبًا للاختصارِ وبُعْدًا مِنَ اللَّبس؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: ضربتُ أخاك عبدَ الله، عُلِمَ أنَّ عبد الله هو أخو المخاطَب، ولو قلتَ: ضربتُ أخاك ضربتُ عبدَ الله لظُنَّ أنه غير الأول، فلذلك لم يُظهروه إلا في قليلٍ مِنَ الكلامِ بشرطِ أن تَقتَرنَ به قَرينةٌ تُؤمنُ مِنَ اللَّبس» انتهى.

ومَن لم يُجز إظهار العامل إذا كان رافعًا أو ناصبًا جَعَلَ ما أَوْهَمَ ذلك مِن تَكرارِ الجمل وإنْ كان المعنى واحدًا؛ ويُسَمَّى التَّتبيع. واستَدَلُّوا أيضًا بقولهم: كم غلامًا ملكتَ أثلاثين أم أربعين؟ فلا يمكن أن يكون العامل في البدل (ملكتَ) العامل في كم؛ لأنَّ حرف الاستفهام لا يتقدَّم عليه العامل، وكذلك ما أشبهَ ذلك

---

(١) الديوان ص ٢٦ - ٢٧، وقد تقدم البيت الثاني في ١٠: ٩٧. السواهم: جمع ساهمة، وهي المتغيرة اللون. والنُّسَّل: السِّراع. وآخر الأول في المخطوطات: سُبَّل.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٦٥.

(٣) سورة يس: الآيتان ٢٠ - ٢١.

مِن أسماءِ الاستفهام إذا أُبدِل منها. وقالوا: زيدٌ ضربتُ أخاه عمرًا، ومررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه عمرٌو، فلو نُوِيَ به[1] الطَّرحُ بقيَ الخبر والصفة بغير عائد.

وذهبَ بعض النحويين - منهم المبرد[2] - إلى أنَّ العامل فيه هو العامل في المبدَل منه، وليس على نِيَّة تَكرارِ العامل، وهو ظاهر قول س، قال س[3]: «هذا بابٌ مِنَ الفعل يُستَعمَل[4] في الاسم، ثم يُبدَل مكانَ الاسم اسمٌ آخَرُ، فيَعمل فيه كما عَمِلَ في الأول». وهذا اختيار المصنف وابن عصفور، إلا أنَّ ابن عصفور قال: «لَمَّا حَذَفَتِ العربُ العاملَ في البدلِ عَوَّضَتْ منه العاملَ في المبدَل منه، فتوَلَّى مِنَ العمل ما كان يتوَلاَّه ذلك العامل المحذوف، كما أنهم لَمَّا عَوَّضوا المجرور والظرف في نحو: زيدٌ عندَك قائمًا، وزيدٌ في الدار جالسًا، مِن (مُستَقِرٌّ) المحذوفِ تَوَلَّيا مِنَ العمل ما كان يَتَوَلاَّه، فرَفَعَا الضميرَ، ونَصَبَا الحالَ. والدليلُ على أنهم عَوَّضُوا العاملَ في المبدَل منه مِن ذلك العاملِ المحذوفِ إبدالُهم الاسمَ المجرورَ مِنَ الاسمِ المجرورِ مِن غيرِ إعادةِ خافض، وإبدالُهم الفعلَ المجزومَ مِنَ الفعلِ المجزومِ، والفعلَ المنصوبَ مِنَ الفعلِ المنصوبِ مِن غيرِ إعادةِ جازمٍ ولا ناصبٍ في فصيحِ الكلام» انتهى.

واختارَ ابن خَروف مذهب الأكثرين، قال[5]: «ولذلك بُنِيَ البدلُ المفرَد على الضمِّ بعدَ المنادى المضاف، نحو: يا أخانا زيدُ».

وقال المصنف في الشرح[6]: «لا حُجَّةَ لابنِ خَروفٍ في ذلك، كما لا حُجَّةَ

---

(١) ط: فيه.

(٢) المقتضب ٤: ٢١١، ٢٩٥، ٣٩٩.

(٣) الكتاب ١: ١٥٠.

(٤) في المخطوطات: يعمل. والتصويب من الكتاب.

(٥) شرح جمل الزجاجي له ١: ٣٥٣.

(٦) ٣: ٣٣٠ - ٣٣١.

لِمَنْ زعمَ أنَّ عاملَ المعطوفِ غيرُ عاملِ المعطوفِ عليه مُحتَجًّا بِضَمِّ زيد في: يا أخانا وزيدُ؛ لأنّا نقول: التزمتِ العربُ في البدلِ والمعطوفِ أحدَ الجائزين في القياس، وهو تقديرُ حرف النداء تنبيهًا على أنهما في غيرِ النداءِ في تقديرِ المستقلِّ بمقتضى /العامل، فلم يَجُز لنا أن نُخالف ما التزمَتْه، وخُصَّ المعطوفُ والبدل بهذا لأنَّ المعطوفَ غيرُ المعطوفِ عليه. وكذلك البدلُ إذا لم يكن بدلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ». [٥: ٢٢٧/ب]

فتلخَّص من هذا ثلاثة مذاهب في البدل:

أحدها: تقدير العامل، وأنه من جملة أخرى.

والثاني: أنَّ العامل فيه الأول لا على سبيل العِوَضيَّة عن العامل المحذوف.

والثالث: أنه العامل على سبيل العِوَضيَّة.

قال المصنف في الشرح(١): «ولكونه في حكمِ تكريرِ العامل منع أبو الحسن(٢): مررتُ برجلٍ قائمٌ زيدٌ أبوه، على البدل، وأجازه على أن يكون أبوه صفة». قال المصنف في الشرح(٣): «ولا يَلزم من هذا تقدير عاملٍ آخَرَ إذا لم يُعَدِ العاملُ، كما لا يَلزَم في عطفِ النسقِ معَ كثرةِ إعادةِ العاملِ معه».

وفي (البسيط) ما مُلَخَّصُه(٤): «مذهب أبي العباس وجماعة أنَّ الاعتماد على الثاني، والعاملُ هو الأول. وحَمَلَهم على الطَّرح أنه لو كان لا يُنوى الطَّرح لرفعَ العاملُ فاعلَين. ولا يَصِحُّ تقديرُ عاملٍ لأنه يَلزم ألاَّ يجوز: جُدِعَ زيدٌ أنفُهُ، فلو قُدِّرَ عاملٌ ثانٍ لوقعَ الأول على زيد، ولا يكون. ولِصِحَّة: مررتُ بالذي يقومُ زيدٌ أخوه؛ إذ لو قُدِّرَ عاملٌ لبقيَ (الذي) بلا عائد. ولِصِحَّة: كان عبدُ اللهِ عُذرُه

---

(١) ٣: ٣٣٠.

(٢) الأصول في النحو ٢: ٥٤ - ٥٥. وفي الخصائص ٢: ٤٢٨ أنَّه أجاز فيه الصفة والبدل.

(٣) ٣: ٣٣٠. وهذا القول يلي القول السابق بلا فاصل بينهما.

(٤) البسيط في النحو لابن العلج ٢: ٦٥٩ - ٦٦٢.

واضحًا؛ لأنَّ[1] (كان) الأُولى تبقى بلا خبر. وكذا: ظننتُ زيدًا عُذرَه واضحًا، ولا يجوز فيه الاقتصار. ولِصِحَّةِ: مررتُ بزيدٍ أخيك، وحرفُ الجرِّ لا يُضْمَرُ إلا شاذًّا. ولِصِحَّةِ: زيدٌ ضربتُ عمرًا أخاه، والأخ عمرو؛ لأنه لا يعود على المبتدأ عائد. ولِصِحَّةِ: زيدٌ وجهُه حَسَنٌ، إذا جعلتَ وجهه بدلاً، فإن لم يُنْوَ بالأول الطَّرحُ فالضميرُ في حَسَن إن عاد على الوجه بقيَ المبتدأ بلا عائدٍ له مِن خبره؛ وإن عاد على المبتدأ نَقَضتَ؛ لأنَّ الحسن للوجه. وللنَّقض ببدلِ الغَلَط، فإنه لا يَصِحُّ العامل للمجموع، وإذا كان أحدُهما عُمدةً فينبغي أن يكون الثانيَ؛ لأنَّ الأول توطئةٌ للثاني لفظًا في بدلِ الغَلَط، ومعنًى في بدل البعض والاشتمال، وحمل بدل الشيء على الأكثر» انتهى.

وقوله **دونَ مُتْبِعٍ** احترازٌ من المعطوف بـ«بل» و«لكنْ»، فإنه داخلٌ تحت المستقلِّ بمقتضى العامل تقديرًا، ولكن حصول تقدير الاستقلال له بِمُتْبِعٍ، وهو: بل، ولكنْ.

ومثالُ موافقته في التعريف ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[2] في قراءةِ مَن جَرَّ. وفي التنكير قولُ كثير[3]:

وكنتُ كَذِي رِجلَينِ رِجْلٍ صَحيحةٍ ... ورِجْلٍ رَمى فيها الزَّمانُ ، فَشَلَّتِ

وقولُ الآخر[4]:

لِكُلِّ أُناسٍ مِن مَعَدٍّ عِمارةٍ ... عَرُوضٌ إليها يَلْجَؤونَ وجانبُ

---

(١) لأن ... واضحًا: سقط من غ.

(٢) سورة إبراهيم: الآيتان ١ - ٢. قرأ نافع وابن عامر ﴿الحميدِ * اللهُ﴾ رفعًا، وقرأ بقية السبعة ﴿الحميدِ * اللهِ﴾ جرًّا. السبعة ص ٣٦٢.

(٣) تقدم البيت في ١: ٢٦٥. غ: رمى بها.

(٤) هو الأخنس بن شهاب التغلبي. المفضليات ص ٣٠٤ [المفضلية ٤١]. العمارة: الحي العظيم يقوم بنفسه. والعروض: الناحية.

/خفض عمارة على البدل من أُناس. وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[1]، وقال الشاعر[2]: [٥: ٢٢٨/أ]

فألْقَتْ قِناعًا، دُونَهُ الشَّمسُ، واتَّقَتْ ... بِأَحْسَنِ مَوصُولَينِ : كَفٌّ ومِعْصَمِ

وفي الآية وهذا البيتِ دليلٌ على بُطلانِ ما ذهبَ إليه بعضُ الكوفيين[3] مِن أنه يُشتَرَط في إبدالِ النكرةِ مِنَ النكرةِ أن تكونَ المبدلةُ موصوفةً.

ومثالُ مخالفته في التعريف والتنكير قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[4]، ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[5]. قال المصنف في الشرح[6]: «واشترطَ الكوفيون[7] في إبدال النكرة من المعرفة اتحادَ اللفظين، كما هو في (الناصيةِ ناصيةٍ)، والعربُ لا تَلتزمُ ذلك، ومِنَ الحُجَجِ عليهم قولُ الشاعر[8]:

ولن يَلبثَ العَصْرانِ يومٌ وليلةٌ ... إذا طَلَبا أنْ يُدْرِكا ما تَيَمَّما

وأنشد أبو زيد[9]:

فــلا وأبيــكِ خَــيرٍ مِنــكِ إني ... لَيُــؤذِيني الــتَّحَمْحُمُ والــصَّهيلُ»

انتهى.

---

(١) سورة النبأ: الآيتان ٣١ - ٣٢.

(٢) هو أبو حيَّة النُّميري. الحماسة ٢: ١١٦ [الحماسية ٥٦٧] والحماسة البصرية ٣: ١١٣٧ [الحماسية ١٠١٦] ومنتهى الطلب ٧: ١٩٦ [طبعة دار صادر].

(٣) الغرة في شرح اللمع ٢: ٨٢٥ - ٨٢٦.

(٤) سورة الشورى: الآيتان ٥٢ - ٥٣.

(٥) سورة العلق: الآيتان ١٥ - ١٦.

(٦) ٣: ٣٣١.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٧٩ والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٦٥. وانظر ما نقله البغدادي في الخزانة ٥: ١٨٦ - ١٨٧.

(٨) هو حميد بن ثور. الديوان ص ٨، وفيه: «يومًا وليلةً».

(٩) تقدم البيت في ٢: ١١٠.

وقال أبو دُواد[1]:

فَـــصَدُوا مِـــن خيـــارِهِنَّ لِقاحًـــا   يتقـــاذَفْنَ كالغُـــصُونِ غِـــزارُ

أُبدلَ غِزار - وهو نكرة - من الضمير في يتقاذَفْنَ. وقال رجل من خَثْعَم[2]:

نَهِلَ الزَّمانُ ، وعَلَّ غيرَ مُصَرَّدِ   مِن آلِ عَتَّابٍ وآلِ الأَسْوَدِ

مِنْ كُلِّ فَيَّاضِ اليَدَينِ إذا غَدَتْ   نَكْباءُ ، تُلْوي بالكَنيف الْمُوْصَدِ

وأنشدَ أبو الحسن[3]:

إنَّا وَجَدْنا بَني جِلاَّنَ كُلَّهُمُ   كساعِدِ الضَّبِ لا طُولٍ ولا عِظَمِ

وأنشدَ غيرُه[4]:

إنَّا وَجَدْنا بَني سلَمْىَ بِمَنْزِلةٍ   كساعِدِ الضَّبِ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

وأنشدَ س[5]:

فإلى ابنِ أُمِّ أُناسٍ ٱرْحَلُ ناقَتِي   عَمرٍو ، فتُبْلِغُ حاجَتِي ، أو تُزْحِفُ

---

(١) ليس في شعره. وهو له في البسيط لابن العلج ٢: ٧٠١. وأوله في غ، ط: قَصَدوا.

(٢) كذا في التنبيه لابن جني ص ٢٦٥. وفي الحماسية التي منها هذا البيت بيتٌ نُسب في البيان والتبيين ٣: ٢١٩ لحارثة بن بدر، وهو مطلع قطعة في ستة أبيات لعمرو بن النعمان البياضي في معجم البلدان (بقيع الغرقد). وانظر الحماسة ١: ٣٩٣ [الحماسية ٢٧١]. النكباء: ريح تنكبت عن مهابِّ الرياح الأربع. والكنيف: الحظيرة من الشجر.

(٣) معاني القرآن له ١: ١٩٧، ٢: ٢٨٤ والحيوان ٦: ١١٢ والتنبيه ص ٢٦٦ والخزانة ٥: ١٨٣ - ١٨٦ [الشاهد ٣٦٧]. آخره في غ: ولا عِصَمِ.

(٤) البيت بهذه الرواية في البسيط لابن العلج ٢: ٧٠١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٨٧، وكذا في الحجة للقراء السبعة ١: ١٤٩، ٦: ٣٧٢ وشرح اللمع لابن بَرهان ١: ٢٣٣ لكن فيهن: (بني جلان). ط: كساعد القضب.

(٥) الكتاب ٢: ٩. والبيتان لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٧١. أم أناس: بنت ذهل بن شيبان. تُزحف: تكلّ. والموارد: المناهل. والمزبد: البحر. وينْزف: ينفد ماؤه. وفي الديوان: غرفوا غوارب. ط: أم الناس.

مَلِكٍ إذا نَزَلَ الوُفودُ بِبابِهِ   عَرَفُوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ

فـ«مَلِك» بدلٌ مِن «عَمرو» بدل نكرة من معرفة.

وقال بعض أصحابنا: «فإن قلتَ: لِمَ لا يكون بدلاً من: ابنِ أُمِّ أُناسٍ؟ قلتُ: لأنه قد أُبدل منه عَمرو، فلا يجوز أن يُبدل منه مرةً أُخرى لأنه قد طُرِح» انتهى.

[٥: ٢٢٨/ب] وما ذكره المصنفُ مِن أنَّ مذهب /الكوفيين أنه لا يجوز إبدالُ النكرة من المعرفة إلا أن تكون مِن لفظِ الأول؛ وما نقلَه غيرُ المصنف مِن أنَّهم لا يُبَيِّنون النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة إلا أن يكون الثاني من لفظ الأول، قال صاحب (المقنع)[١]: إنه رأى كلام الكوفيين على خلاف هذا النقل. قال: «قال الفراء في كتاب المعاني[٢]: (وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿هَٰرُونَ أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ﴾[٣]، إن شئتَ أَوقَعتَ ﴿وَٱجْعَل﴾ على ﴿هَٰرُونَ أَخِى﴾، وجَعلتَ الوزيرَ فِعلاً له. وإن شئتَ جَعلتَ ﴿هَٰرُونَ أَخِى﴾ مُتَرجمًا للوزير، فيكون نصبًا للتكرير). قال: (وقد يجوز في هارون الرفع للائتناف؛ لأنه معرفة مفسِّر لنكرة)[٤].

وقال الكسائيُّ والفراء في قول الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٥]: (فخفضه على نية (عن) مضمرة، قال: وهي في قراءة عبد الله: ﴿عَنْ قِتَالٍ فِيهِ﴾)[٦]» انتهى.

ونَسب بعضُ أصحابنا[٧] هذا المذهب - وهو أنه يُشترط في بدلِ النكرةِ مِنَ

---

(١) لعله أبو جعفر النحاس، فقد صنف كتاب المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين. بغية الوعاة ١: ٣٦٢ وكشف الظنون ٢: ١٨٠٩.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٧٨.

(٣) سورة طه: الآيتان ٣٠ - ٣١. ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِى﴾.

(٤) هذا القول يلي قوله السابق بلا فاصل.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٦) معاني القرآن ١: ١٤١، وفيه تقديم وتأخير.

(٧) هو ابن عصفور. شرح جمل الزجاجي له ١: ٢٨٦.

المعرفةِ أنْ تكونَ مِن لفظِها - إلى نحاةِ بغدادَ لا إلى نُحاة الكوفة. وأجاز س[1]: هذا عبدُ اللهِ رجلٌ منطلقٌ.

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى اشتراطِ وصفِ النكرة إذا أُبدِلَت مِنَ المعرفة، واستَدَلُّوا على ذلك بأنها إذا لم تُوصَف لم تُفِدْ؛ ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بزيدٍ رجلٍ، لم يُفِدْ، فإذا وصفته أَفادَ.

ووافَقَهم على هذا الشرط السُّهَيليُّ وابنُ أبي الربيع، قال ابن أبي الربيع[2]: «النكرةُ لا تكون بدلَ شيءٍ مِن شيءٍ حتى تكونَ موصوفةً أو في تقديرِ الوصف، لا تقول: مررتُ بأخيك رجلٍ؛ لأنك لم تُفِدْ بالبدل شيئًا». وقال السُّهَيليُّ: «لا بُدَّ مِنَ التَّقييد بالصفة، لو قلت: جاءني أخوك رجلٌ، لم يُفِدْ».

والبصريون لا يشترطون في إبدالِ النكرة مِنَ المعرفة ولا المعرفة من النكرة أن تكون مِن لفظِ المبدَل؛ ولا أن تكونَ النكرة موصوفة، وفي الأبيات التي أنشدْناها دليلٌ على عدمِ اشتراطِ ذلك. وأيضًا قد عُلم مِن طريقةِ العربِ أنهم يُسَمُّون المذكرَ بالمؤنثِ والمؤنثَ بالمذكر، فإذا كان كذلك وخافَ المتكلمُ الإلباسَ فَلَهُ أنْ يُفَسِّرَ تلك المعرفةَ العارضَ فيها الاشتراكُ بالنكرة غيرِ الموصوفة، فيقول: مررتُ بهندَ رجلٍ، وبجعفرَ امرأةٍ؛ لأنهم قد سَمَّوُا الرجلَ هندًا، كهند بن أبي هالة[3]، وقال الشاعر[4]:

(١) الكتاب ٢: ٨٦، ولفظه: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ.

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ١: ٥٦٤، وفيه تقديم وتأخير.

(٣) هو ربيب رسول الله ﷺ، وأمه أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، كان أبو هالة قد تزوجها قبل رسول الله ﷺ. السيرة النبوية ٢: ٦٤٣.

(٤) البيت مطلع قطعة كافيّة لعبد الله بن جذْل الطِّعان في الأنوار ومحاسن الأشعار للشمشاطي ١: ٢٢٢، وهو أول بيتين له في اللسان والتاج (هلك)، ومع بعض أبياتها في العقد الفريد ٥: ١٧٥. ونُسب في أنساب الأشراف ١١: ١٣٩، ١٣: ٣٣٩ إلى أبي الفارعة بن مكدم. وآخره في الأصول: إلى ضوء ناره. والتصويب من المصادر المذكورة. وهو برواية أبي حيان في شرح المفصل ٥: ١٦٧. هند: هو هند بن خالد بن صخر، من بني سليم.

تَجاوَزتُ هِندًا رَغبةً عن قِتالِهِ إلى مالِكٍ أَعْشُو إلى ذِكْرِ مالِكِ

وسَمَّوُا المرأةَ جَعْفَرًا، قال الشاعر[1]:

يا جَعْفرٌ ، يا جَعْفرٌ ، يـــا جَعْفَـــرُ إنْ أَكُ دَحْـــداحًا فأنـــتِ أَقْـــصَرُ

وقوله **ولا يُبْدَلُ مُضْمَرٌ مِن مُضمَرٍ ولا مِن ظاهرٍ** مثالُ بدلِ المضمرِ /مِنَ المضمر: رأيتُكَ إيّاك، ومثالُ المضمرِ مِنَ الظاهر: رأيتُ زيدًا إيّاه. قال المصنف في الشرح[2]: «لم أُمَثِّلْ بهذين المثالين إلا جَرْيًا على عادةِ المصنفين المقلِّدِ بعضُهم بعضًا، والصحيحُ عندي أنَّ نحو رأيتُ زيدًا إيّاه لم يُستَعمَل في كلام العرب نَثرِه ونَظمِه، ولو استُعمِلَ لكان توكيدًا لا بدلاً، وأمَّا رأيتُك إيّاك فقد تقدَّمَ[3] في بابِ التوكيد أنَّ البصريين يجعلونه بدلاً، وأنَّ الكوفيين يجعلونه توكيدًا، وأنَّ قول الكوفيين عندي أَصَحُّ؛ لأنَّ نِسبةَ المنصوبِ المنفصلِ مِنَ المنصوبِ المتصلِ في رأيتُك إيّاك كَنِسبةِ المرفوعِ المنفصلِ مِنَ المرفوعِ المتصلِ في فعلتَ أنتَ، والمرفوعُ توكيدٌ بإجماع، فليكُنِ المنصوبُ توكيدًا، فإنَّ الفرقَ بينهما تَحَكُّمٌ بِلا دليلٍ. [5: 229/أ]

وجَعَلَ الزمخشريُّ[4] من أمثلةِ البدلِ: مررتُ بِكَ بِك، وهذا إنما هو توكيدٌ لفظيٌّ، ولو صَحَّ جَعلُه بدلاً لم يكنْ للتوكيدِ اللفظيِّ مِثالٌ يَختَصُّ به» انتهى. وقد تقدَّمَ لنا الكلامُ[5] معه في رأيتُك إيّاك في آخرِ بابِ التوكيد، فأَغنَى عن إعادتِه.

وقولُه **إنْ لم يُفِدْ إضْرابًا** مثالُه: إيَّاك إيَّاي قصدَ زيدٌ، تريد: بل إيَّاي.

واندرجَ تحت قوله «ولا يُبْدَلُ مُضمرٌ مِن مُضمَرٍ ولا مِن ظاهرٍ» ما مَثَّلَ به

---

(1) الرجز لأعرابي يخاطب مغنية. الكامل 1: 125 وشرح المفصل 5: 167 [دار سعد الدين]. رجل دحداح: قصير غليظ البطن.

(2) 3: 332 - 333.

(3) شرح المصنف 3: 305.

(4) المفصل ص 124.

(5) تقدم ذلك في 12: 229 - 230.

مِن: رأيتُك إيَّاك، وذلك في بدلِ كُلٍّ مِن كُلٍّ، وكذلك الحكمُ عنده في بدلِ الاشتمال وبدلِ بعضٍ مِن كُلٍّ. ومثالُ ذلك في بدلِ المضمر مِنَ المضمر: ثُلُثُ التفاحةِ أَكَلْتُها إيَّاه، وحُسْنُ الجاريةِ أَعجَبَتْني هو. وهذه المسائل وما أشبهَها فيها خلافٌ بين النحويين[1]: منهم مَن أَجازَها، ومنهم مَن مَنَعَها. ومَنْشأُ الخلافِ هل البدلُ مِن جملةٍ أُخرى غيرِ الجملةِ المتقدِّمةِ أَمِ العاملُ فيه هو نفسُ العاملِ في المبدَلِ منه:

فمَن رأى أنه مِن جملةٍ أُخرى مَنَعَ؛ إذْ يَبقى المبتدأُ فيها بلا رابط؛ لأنَّ الضميرَ يعودُ على المضاف إليه. ومَن رأى أنه ليس مِن جملةٍ أُخرى أجاز. ويحتاج في إجازةِ مثلِ هذا إلى سَماعٍ مِنَ العرب.

ومِنَ النحويين مَن أجازَ ذلك وإنْ كان مذهبُه أنَّ البدلَ على نِيَّةِ تَكرارِ العامل. وحُجَّتُه أنَّ الضميرَ في (أَكَلتُها) والضميرَ في (أَعجَبَتْني هو) عائدٌ على التفاحة وعلى الجارية؛ فقد انْدَرَجَ الثُّلُثُ والحُسْن في الضمير، فصار شبيهًا بالرابط في: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ؛ لأنَّ الثُلُثَ جُزءٌ مِنَ التُّفاحة، والحُسْنَ فَردٌ مِن أَفرادِ أَوصافِ الجارية، كما أنَّ زيدًا فَردٌ مِن أفرادِ الرجالِ؛ إذْ يُرادُ به الجنس.

واندرجَ أيضًا تحت قوله «ولا مِن ظاهرٍ» ما مَثَّلَ به مِن: رأيتُ زيدًا إيَّاه، وذلك في بدلِ كُلٍّ مِن كُلٍّ، وما لم يُمَثِّل به مِن ذلك في بدلِ بعضٍ مِن كُلٍّ، وبدلِ اشتمالٍ، ومثالُه: ثُلُثُ التفاحةِ أكلتُ التفاحةَ إيَّاه، وحُسْنُ الجاريةِ أَعجَبَتني الجاريةُ هو. والخلافُ في هذا كالخلاف في بدلِ الضميرِ مِنَ الضمير.

ودلَّ بالمفهومِ مِن قولِه «ولا /يُبدَلُ مُضمَرٌ مِن مُضمَرٍ ولا مِن ظاهر» على أنه يجوز إبدالُ ظاهرٍ مِن مُضمَرٍ[2]، وستأتي هذه المسألةُ عندَ إشارةِ المصنفِ إليها إن شاء الله تعالى. [٥: ٢٢٩/ب]

(١) شرح الجمل ١: ٢٨٨ - ٢٨٩ والبسيط لابن العلج ٢: ٧٠٩ - ٧١٢.
(٢) غ: ظاهر.

ص: فإنِ اتَّحَدا معنًى سُمِّيَ بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ، ووافقَ أيضًا في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد وضدَّيه، ما لم يُقصَد التفصيل، وقد يتَّحدان لفظًا إن كان مع الثاني زيادة بيان، ولا يُتبَع ضميرُ حاضرٍ في غيرِ إحاطةٍ إلا قليلاً.

ش: مثال ذلك: مررتُ بأخيك زيدٍ. قال المصنف في الشرح[(١)]: «وعَبَّرتُ ببَدَلِ كُلٍّ مِن كُلٍّ جَريًا على عادة النحويين، وهي عادة غير مُطَّردة، فإنَّ المراد بها أن يكون[(٢)] مسمى البدل والمبدل منه لواحد، فيَدخل في ذلك ما لا يُطلَق عليه كُلّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[(٣)]، فالعبارةُ الجيدة أن يقال: بدلُ مُوافِقٍ مِن مُوافِقٍ» انتهى.

ولذلك قال بعض أصحابنا[(٤)] في هذا البدل: «بدلُ الشيء من الشيء». واصطلح عليه بذلك، وشرحَه بأن قال[(٥)]: «وهو أن يُبدَل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعَين على معنًى واحد». وينبغي أن يزاد: حقيقةً أو مجازًا، فالحقيقةُ نحو: رأيت أخاك عمرًا، والمجازُ نحو قوله[(٦)]:

أُحِـــبُّ رَيًّـــا مـــا حَيِيـــتُ أَبَـــدَا ولا أُحِـــبُّ غـــيرَ رَيًّـــا أَحَـــدَا

وقولِ الآخر[(٧)]:

نَهاني أَبِي عن لَذَّتي أنْ أَنالَها فقلتُ: دَعِ التَّقييدَ - وَيْحَكَ - في الخَمْرِ

---

(١) ٣: ٣٣٣.
(٢) زيد هنا في غ، ك: عبارة.
(٣) سورة إبراهيم: الآيتان: ١ - ٢.
(٤) منهم مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١: ١٥٢، ٢٣١، ٣٤٥، ٤٢١، ٢: ٧٤١، والجزولي في الجزولية ص ٧٦، والشلوبين في التوطئة ص ٢٠٢.
(٥) هذا شرح الأبذي في شرحه على الجزولية ١: ٦٩٧ [رسالة].
(٦) تقدم في ٨: ٢٣٨.
(٧) تقدم البيتان في ٨: ٢٣٩. غ: دع النفس. ط: دع التفنيد. غ، ط: مدى الدهر. وكذا بعده.

فَلَسْتُ - على ما كان مِنِّي - بِراكبٍ　　حَرامًا سِواها ما حَيِيتُ يَدَ الدَّهْرِ

وأنشدَ ابن الأعرابي[1]:

ما أَنْسَ لا أَنْساهُ آخِرَ عِيشَتِي　　ما لاحَ بالْمَعْزاءِ لَمْعُ سَرابِ

أريد بالعموم الخصوص، أي: مدةَ حياته، وآخرَ عيشته، ولذلك لو قال: أُحِبُّ ريًّا أبدًا، ولستُ براكبٍ حرامًا يَدَ الدهر، ولا أَنْساك ما لاحَ بالْمَعْزاءِ لَمْعُ سَراب - إنما يعني: مدةَ حياته، وآخرَ عيشته.

وقوله **ووافقَ أيضًا في التذكير والتأنيث** - نحو رأيتُ أخاك زيدًا، وجاريتَك رَقَاشِ - **وفي الإفراد وضدَّيه** وهما التثنيةُ، نحو: عرفتُ ابنَيك المحمدَين، والجمعُ: عرفتُ أصحابَك الزيدِينَ. هكذا مَثَّل المصنف في الشرح[2]. ونقول: إلا إن كان المبدَلُ منه لفظَ المصدر، فإنه قد يُبدَل منه الجمع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾﴾[3].

وقوله **ما لم يُقصَد التفصيل** فلا يطابق في التثنية والجمع، كما روي: (فأَذِنَ لها بِنفَسَين: نَفَسٍ في الشتاء، ونَفَسٍ في الصيف)[4]، وقول الشاعر[5]:

وكنتُ كَذِي رِجلَينِ ....　　..............................

البيت.

---

(١) البيت لحُصين بن قعقاع في شرح شواهد شرح الشافية ص ٤١٣ - ٤١٤. وبلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٢٣٣. المعزاء: أرض ذات حجارة.

(٢) ٣: ٣٣٣.

(٣) سورة النبأ: الآيتان ٣١ - ٣٢.

(٤) هذا جزء من قول النبي ﷺ: (إذا اشتدَّ الحرُّ فأَبْرِدُوا بالصلاة، فإنَّ شدَّةَ الحرِّ من فَيحِ جهنَّمَ، واشتكت النارُ إلى ربِّها، فقالت: يا رَبِّ، أكلَ بَعضي بَعضًا، فأَذِنَ لها بنَفَسَين: نَفَسٍ في الشتاء، ونَفَسٍ في الصيف، أشدُّ ما تَجدون من الحرِّ، وأشدُّ ما تَجدون منَ الزَّمْهَرِير). متفق عليه، وهذا لفظ البخاري في صحيحه: كتاب مواقيت الصلاة: باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ١: ١٣٥. وهو في صحيح مسلم ١: ٤٣١، ٤٣٢.

(٥) تقدم البيت في هذا الجزء ٥: ق ٢٢٧/ب من الأصل.

وقد يقع بدلُ التفصيل بلفظِ (بعض)، نحو: ضربتُ الناسَ بعضَهم قائمًا وبعضَهم قاعدًا.

وقولُه **وقد /يَتَّحدانِ لفظًا إنْ كان مع الثاني زيادةُ بيان** مثالُه قراءة يعقوب: [٥: ٢٣٠/أ]

﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾[١]، قال أبو الفتح[٢]: «أبدل الثانية من الأولى لأنَّ في الثانية ذكر سبب الجثوّ». وقال المصنف في الشرح[٣]: «ومثلُ هذا قولُ الشاعر[٤]:

رُوَيْدَ بَني شَيْبانَ ، بَعضَ وَعيدِكُمْ ... تُلاقُوا غَدًا خَيلي على سَفَوانِ

تُلاقُوا جِيادًا ، لا تَحيدُ عَنِ الوَغَى ... إذا ما غَدَتْ في الْمَأْزِقِ الْمُتَداني»

يعني أنَّ (جِيادًا) بدل من (خَيلي)، لكنه أعاد العامل وليس حرف جر، وقد تقدَّم لنا ذكر الخلاف[٥] في إعادة العامل إذا كان غير حرف جر.

وقوله **و لا يُتبَع ضميرُ حاضرٍ في غيرِ إحاطةٍ إلا قليلاً** ضميرُ حاضرٍ يشمل ضمير المتكلم وضمير المخاطب. واحترز بقوله (في غير إحاطة) منه إذا كان البدل يُفيد الإحاطة، فإنه يجوز إتباع ضمير الحاضر إذ ذاك، ومثالُه قولُه تعالى: ﴿**تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا**﴾[٦]، وقولُ عُبيدة بن الحارث رضي الله عنه[٧]:

فما بَرِحَــتْ أَقــدامُنا في مقامِنــا ... ثَلاثتِنــا حــتى أُزيــرُوا الْمَنائيــا

وتقول: أكرمتُكم أصاغِرَكم وأكابِرَكم.

---

(١) سورة الجاثية: الآية ٢٨. المحتسب ٢: ٢٦٢.

(٢) المحتسب ٢: ٢٦٢.

(٣) ٣: ٣٣٤.

(٤) هو وَدَّاك بن ثُمَيْل المازنيّ. الحماسة ١: ٨٣ [الحماسية ١٧] والتنبيه ص ٦٩. سفوان: ماء كان على أميال من البصرة.

(٥) تقدم في هذا الجزء ٥: ق ٢٢٦/ب - ٢٢٧/ب من الأصل.

(٦) سورة المائدة: الآية ١١٤.

(٧) السيرة النبوية ٢: ٢٤.

وقوله **إلا قليلاً** يعني أنه يُتبَع في قليل من الكلام، وهذه المسألة فيها خلاف: مذهب البصريين غير الأخفش أنَّ ذلك لا يجوز؛ وذلك أنَّ البدل إنما جيء به للبيان، وضميرُ المتكلم والمخاطب لا يحتاج إلى بيان لأنهما في غاية الوضوح.

وذهب[١] الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك. واستدلَّ الأخفش[٢] بالقياس والسَّماع: أمّا القياس فإنه قال: كما جاز أن يُبدَل مِنَ ضمير الغائب جاز أن يُبدَل مِن ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأنَّ ضمير الغَيبة لا يَدخله لَبسٌ كهذين، ولذلك لم يُنعَت، فلو كان البدل القصد به إزالة اللبس لامتنع في ضمير الغَيبة كما امتنع أن يُنعَت.

وأمَّا السماعُ فقولُه تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[٣]، فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بدل من ضمير الخطاب، وقولُ حميد[٤]:

أنا سَيفُ العَشيرةِ ، فاعْرِفُوني حُمَيدًا ، قد تَذَرَّيتُ السَّناما

فـ«حُمَيدًا» بدل من ياء المتكلم.

وأجيب[٥] بأنَّ علة امتناعه من النعت ليس ما زَعم، وقد تقدَّم ذكر العلة[٦] في ذلك في باب النعت. وبأنَّ ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟﴾ يجوز أن يكون مستأنفًا، فيكون مبتدأ، وهو أَولَى لأنَّ الجمع ليس مختصًّا بالذين خسروا، وانتفاء الإيمان مترتب على الخسران. وبأنَّ حميدًا منصوب على الاختصاص؛ لأنَّ وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم في باب الاختصاص شائع[٧].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٢٨٤.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢. معاني القرآن للأخفش ٢: ٢٦٩

(٤) تقدم البيت في ٢: ١٩٥.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٦) تقدم ذلك في ١٢: ٣١٠ - ٣١١.

(٧) ط: سائغ.

وقال ابن عصفور: «وإنما لم يجز ذلك في ضمير /المتكلم ولا في ضمير المخاطب لأن البدل في نية تكرار العامل، فلو قلت: ضربتُكَ زيدًا، أو: ضربتَني زيدًا، لَلَزِمَ أن يكون التقدير: ضربتُكَ ضربتُ زيدًا، وضربتَني ضربتَ زيدًا، فتكون قد أوقعتَ زيدًا - وهو اسم ظاهر - موضع ضمير المتكلم وموضع ضمير المخاطب في غير باب النداء وباب الاختصاص الجاري مجراه، وذلك لا يجيء إلا في شذوذ من الكلام، ولا يلزم شيء من ذلك في إبدال الظاهر مِن ضمير الغَيبة، فإن جاء شيء قد أُبدِل فيه الظاهر من ضمير المخاطب أو المتكلم حُفظ، ولم يُقَسْ عليه، وذلك نحو ما حكاه ابن كَيسان في (المختار) له عن الكسائي مِن أنه سَمع: إليَّ أبي عبد الله، بإبدال أبي عبد الله من ضمير المتكلم. ومثلُ ذلك قول غَيْلانَ بنِ سلمة[1]: [٥: ٢٣٠/ب]

وقــد نَظَــرَتْ طَــوالِعُكُمْ إلينــا ... بِــأَعْيُنِهِمْ ، وحَقَّقْــنَ الظُّنونــا

إلى رَجراجــةٍ في الآلِ تُعشــي ... إذا اسْــتَنَّتْ عُيُــونَ النَّاظِرِينــا»

انتهى.

وقال النحاس: حكى الكسائيُّ: إليَّ أبي خالد. وأنشد المصنف شاهدًا على جواز ذلك قولَ الشاعر[2]:

وشَوْهاءَ تَعدو بي إلى صارِخِ الوَغَى ... بِمُسْتَلْئِمٍ مِثلِ الفَنيقِ الْمُرَحَّلِ

وقولَ الآخَر[3]:

---

(١) الأغاني ١٣: ١٤٣. رجراجة: كتيبة عظيمة. واستنَّت: أسرعت. غ، ط: استلمت عيون.

(٢) هو ذو الرمة. الديوان ٣: ١٤٩٩ وشرح المصنف ٣: ٣٣٥ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٢٨٤، وآخره في الديوان: «مثل البعير المدَجَّلِ». الشوهاء: الفرس الطويلة. ومستلئم: رجل عليه لأمة، أي: درع. والفنيق من الإبل: الفحل. والمدَجَّل: المطليّ بالقَطِران. والْمُرَحَّل: الْمُعَلم. ط: الفنيق المرجل.

(٣) شرح المصنف ٣: ٣٣٥. كفينا: وُقينا. والمعضلة: الأمر الشديد. وأمَّ: قصدَ.

بِكُمْ قُرَيشٍ كُفِينا كُلَّ مُعْضِلةٍ وأَمَّ نَهْجَ الهُدى مَنْ كانَ ضِلِّيلا

وقال أبو موسى[1]: (أتينا النبيَّ - ﷺ - نفرٌ من الأَشْعَرِيِّينَ). وأجاز قُطْرُبٌ[2] ذلك في الاستثناء، فتقول: ما ضربتُكم إلا زيدًا. وكذلك أجازه في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[3]، جعل ﴿الذين﴾ في موضع جر بدلاً من ﴿عليكم﴾، كأنه قال: عليكم حجةٌ إلا على الذين ظَلموا، والمعنى: لئلا يكون حجة إلا على الذين ظَلموا.[3]

وفُهِم من قول المصنف **ولا يُتبَع ضميرُ حاضرٍ** وتخصيصِه هذا الحكم به أنه يُتبَع ضميرُ الغائبِ كثيرًا، وهو كذلك، قال الشاعر[4]:

على حالةٍ ، لو أنَّ في القوم حاتِمًا على جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

فـ(حاتمٍ) بدل مِن ضميرِ (جُودِه). وقال الفرزدق[5]:

فقد ماتَ خَيراهُمْ ، فلَم يُهْلِكاهُمُ عَشِيَّةَ بانا ، رَهْطِ كَعْبٍ وحاتِمِ

وقال الآخر[6]:

قد أَصْـبَحَتْ بِقَرْقَـرَى كَوانِـسا فـلا تَلُمْـهُ أنْ يَنـامَ البائِـسا

وقال الآخر[7]:

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه: كتاب المغازي: باب قدوم الأشعريين ٥: ١٢١.

(٢) البسيط لابن العلج ٢: ٧٠٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٥٠.

(٤) هو الفرزدق. والبيت بهذه الرواية في اللمع ص ٨٨، ١٩٢. وفي الديوان ٢: ٨٤٢ والكامل ١: ٣٠٤: «ضَنَّتْ به نفسُ حاتمٍ». وفي الجمل المنسوب للخليل ص ١٨٧: «ما جاد بالماءِ حاتمٍ».

(٥) تقدم البيتَ في ٢: ٢٦٨. وأوله في غ، ط: وقد مات.

(٦) تقدم الرجز في ٢: ٢٦٨، والثاني في ١٢: ٣٠٩. ط: أن ينال.

(٧) هو أعرابي من بني أسد. الحماسة ٢: ٤١٣ [الحماسية ٨٢٧] والتنبيه ص ٥٦٣. وقد تقدم البيت في ٣: ٢١١. الأشم: الطَّويل الأنف المرتفع طرفه، وهو كناية عن العزة. والشمردل: الطويل.

دَعَوتُ فَتًى ، أَجابَ فَتًى دَعاهُ   بـ((لَبَّيْهِ)) ، أَشَمَّ ، شَمَرْدَلِيِّ

/وقال الآخر[1]: [٥: ٢٣١/أ]

وأُنتِجْتِ مَيِّتةً جَنينًا مُعْجلاً   عندي قَوابلُهُ الرجالُ مُستَّرِ

وقال ساعدةُ بنُ جُؤَيَّة[2]:

حَيرانَ ، يَركَبُ أَعلاهُ أَسافِلُهُ   يَخْفِي جَديدَ تُرابِ الأَرضِ مُنْهَزِمِ

فـ(رَهْط) بدل من ضمير (خيراهم)، و(البائس) بدل من ضمير (تَلُمْهُ)، و(أَشَمّ) بدل من ضمير (لَبَّيْه)، و(مُستَّر) بدل من ضمير (قَوابله)، و(مُنْهَزِم) بدل من ضمير (أَسافِله)، وهو كثير في كلام العرب.

وحكى س عن الخليل: مررتُ به المسكينِ[3]، وحكى أبو الحسن عن العرب: ضربني الذي ضربتُه زيدًا، وأنشد المصنف[4] على هذه المسألة قول الشاعر[5]:

الْمُنْعِمُونَ بَنُو حَرْبٍ وقد حَدَقَتْ   بِيَ الْمَنِيَّةُ ، واسْتَبْطَأْتُ أَنْصاري

قَومٌ إذا حارَبُوا شَدُّوا مآزِرَهُمْ   دُونَ النِّساءِ ولو باتَتْ بِأَطْهارِ

فـ(قومٌ) بدل من الضمير المستكن في الصفة، وهي المنعمون، ولا يجوز أن يكون المنعمون مبتدأ، وبنو حرب خبرًا؛ لأنَّ قوله ((وقد حَدَقَتْ)) حال، العامل فيها المنعمون، فيلزم الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٢٩. يصف السحاب. يَخفي: يثير ويستخرج. ومنهزم: منفجر بالماء.

(٣) الكتاب ٢: ٧٥.

(٤) ٣: ٣٣٢.

(٥) ٣: ٣٣٢. وهما للأخطل. الديوان ١: ١٧٢، وبينهما فيه بيت. وهما له في المسائل الشيرازيات ٢: ٦١٥. حَدَقَتْ بي: أحاطت بي.

ص: ويُسَمَّى بدلَ بعضٍ إنْ دَلَّ على بعضِ الأول، وبدلَ اشتمالٍ إنْ بايَنَ الأَوَّلَ وصَحَّ الاستغناءُ به عنه ولم يكنْ بعضَه، وبدلَ إضرابٍ أو بَداءٍ إنْ بايَنَ الأَوَّلَ مُطلقًا وقَصْدًا، وإلا فبدلَ غَلَط. ويَختَصُّ بَدَلا البعضِ والاشتمالِ بإتْباعِهما ضميرَ الحاضرِ كثيرًا، وبِتَضَمُّنِ ضميرٍ أو ما يقوم مَقامَه.

ش: البصريون يوقعون بعض الشيء على أكثره وعلى نصفه وعلى أقلِّه. وزعم الكسائيُّ وهشامٌ أنَّ بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه، ومَنَعا لذلك أن يقال: بعضُ الرجُلَين لك، يريد: أحدهما. وأجاز ذلك ابن الأعرابي، وقال: العرب تسمي النِّصف بعضًا، فعلى هذا إذا قلت: قبضتُ المالَ نصفَه، أو ثُلُثَيه، لم يجز عند الكسائي وهشام أن يقال إنَّ ذلك فيما أُبدلَ فيه بعض الشيء من جميعه.

قال المصنف في الشرح[1]: «ويُسَمَّى البدلُ بدلَ بعضٍ إن دَلَّ على بعضِ ما دَلَّ عليه الأول، نحو: مررتُ بقومِك ناسٍ منهم، وصَرَفتُ[2] وجوهَها أَوَّلها[3]، ومنه على أحد الوجهين[4] قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[5]».

وقولُه **إن بايَنَ الأَوَّلَ** قال[6]: «أيْ: إن لم يكن بدلَ كلٍّ من كُلٍّ، فدخلَ في ذلك بدلُ البعض وبدلُ الإضراب والغلط، فخرجَ بدلُ البعض بقولي (ولم يكنْ بعضَه)، وخرجَ بدلُ الإضراب والغلط بقولي (وصَحَّ الاستغناءُ به عنه)، فخَلَصت العبارةُ للمسمَّى بدلَ اشتمالٍ.

---

(١) ٣: ٣٣٥.

(٢) غ: وضربت.

(٣) الكتاب ١: ١٥٠.

(٤) في شرح المصنف: على أجود الوجهين.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

(٦) أي المصنف. ٣: ٣٣٥.

وهو إمَّا مصدر دالٌّ على معنًى قائمٍ بمسمَّى المبدلِ منه، كعجبتُ مِن زيدٍ حلمِه. أو صادرٌ منه، كعجبتُ منه قراءته. أو واقعٌ فيه، كـ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1]. أو عليه، كدُعِيَ زيدٌ إلى الطعامِ أَكله. أو على مُلابِسٍ صالحٍ للاستغناء /عنه بالأول، كـ﴿ قُتِلَ أَصْحَـٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ﴾[2]. والصلاحيةُ للاستغناء [٥: ٢٣١/ب]
بالأول شرطٌ في هذه الأمثلة كلِّها وما أشبهها. فإن كان الملابِسُ لا يُغني عنه الأولُ كالأخِ والعَمِّ، وجيءَ به بدلاً - فهو بدلُ إضرابٍ أو غَلَطٍ، كقولك: عجبتُ مِن زيدٍ أخيه، وانطلقتُ إلى عمرٍو عمِّه» انتهى.

وقد اضطربوا في بدل الاشتمال، فقال الزجاج: هو صفة للأول، نحو: أعجبني زيدٌ علمُه، فهذا مقصور على المصدر. وردَّ بسُرِقَ زيدٌ ثوبُه.

وقالت طائفة: هو ما له نوعُ إحاطة بالمبدَل منه، نحو: سُرِقَ زيدٌ ثوبُه، فالثوب مشتملٌ على زيد. وما يُتَأَوَّلُ تَأَويلَ الشمول، نحو: أعجبني زيدٌ حُسنُه، فالحُسن مشتمل على زيد بتأويل. ومنعوا أن يكون منه ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1]، و﴿ قُتِلَ أَصْحَـٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ﴾[2]، وقولُ الشاعر[3]:

وذَكَـرَتْ تَقْتُـدَ بَـرْدَ مائِهـا ... وعَتَـكُ البَـولِ علـى أَنْسـائِها

ويجعلون (مُطِرْنا السهلُ والجبلُ)[4] منه؛ لأنهما يشتملان على البلاد. ورُدَّ هذا المذهب بسُرِق زيدٌ فرسُه.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٢) سورة البروج: الآيتان ٤ - ٥.

(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب ١: ١٥١. وهو لحبر بن عبد الرحمن، أو لأبي وجزة السعديّ. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٢٨٥ - ٢٨٧ وفرحة الأديب ص ٧١ - ٧٣ ومعجم البلدان (تقتد) والبسيط لابن العلج ٢: ٦٨١ - وفيه تخريجه - والتاج (قتد). تقتد: ركية في شق الحجاز، من مياه بني سعد بن بكر بن هوازن. وعتك البول: يابسه وما جفَّ من رقيق سلحها وبولها على فخذيها وساقيها وأوظفتها. والأنساء: جمع النَّسا، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. غ، ط: من دمائها.

(٤) الكتاب ١: ١٥٨.

وقالت طائفة: هو ما بينه وبين المبدَل منه تَعَلُّقٌ ما عدا نسبة الجزئية، فيكون مررتُ بزيدٍ أبيه - والأبُ غيرُ زيدٍ - [منه][1]، وقد نَصَّ س[2] على أنه ليس منه.

وذهبت طائفة إلى أنه يشتمل عليه متبوعه، ويتضمَّنه، بحيث لو حُذف الأول لجاز الاكتفاء به، فجَعلت الآيتين والبيت منه، ولم تَجعل (السهل والجبل) منه، ولا: أَسْرَجْتُ القومَ دابَّتَهم.

وقال أبو البقاء[3]: هو ما كان الأول مشتملاً على الثاني، والثاني قائمٌ بالأول، واحترز بالأول عن قولك: يعجبني زيدٌ أبوه، وبالثاني عن البعض. انتهى، وهو ملخص من (البسيط)[4]، وسيأتي القول في تحرير ذلك عند قول المصنف «المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول»[5].

ولم يَذكر المصنفُ ما يُشتَرَط في بدل البعض، وذلك ما ذكره أصحابنا، وهو أن تُرَدَّ المسألة إلى أصلها الذي اختُصرت منه، فإن ظَهر العامل في البدل فيصير الكلام جملتين كما كان قبل أن تُختَصر، فإن ساغ الاكتفاء بكل واحدة من الجملتين جازت المسألة، وإلا امتنعت، فعلى هذا يجوز: جَدَعتُ زيدًا أنفَه؛ لأنك لو قلت: جَدَعتُ زيدًا جَدَعتُ أنفَه، لكان الاكتفاء بكلٍّ واحدة من الجملتين سائغًا، وقال جرير[6]:

---

(١) منه: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الكتاب ١: ١٥١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١: ٤١٣.

(٤) البسيط لابن العلج ٢: ٦٨٠ - ٦٨٢.

(٥) يأتي في هذا الجزء ق ٢٣٥/أ من الأصل.

(٦) الديوان ١: ٣٦٠ والكامل ص ١٠٢٢. مَعاطِس: جمع مَعْطِس، وهو الأنف. وأوله في المخطوطات: هذا الذي.

هذي التي جَدَعَتْ تَيْمًا مَعاطِسَها ثم اقْعُدِي بعدَها - يا تَيْمُ - أو قُومي

ولا يجوز: قطعتُ زيدًا أنفَه؛ لأنك لو قلت: قطعتُ زيدًا قطعتُ أنفَه، لم يكن الاكتفاء بالجملة الأولى سائغًا؛ لأنك لا تقول قطعتُ زيدًا وأنت تعني أنفه. ولا /يجوز: ما أفصحَ كلامَ زيدٍ لسانَه؛ لامتناع: ما أفصحَ كلامَ زيدٍ ما أَفْصَحَ كلامَ لسانِه؛ لأنه لا يقال: ما أَفصَحَ كلامَ لسانِه، إنما يقال: ما أفصحَ لسانَه! [٥: ٢٣٢/أ]

وقال صاحب (المخترع)(١): شرطُ بدلِ البعض أن يكون ظاهرًا، فيه ضميرٌ ملفوظٌ به أو مقدَّرٌ، يَصِحُّ التعبير عنه بالأول، لو قلت: رأيتُ أصحابَك أكثرَهم، صَحَّ لأنه يجوز: رأيتُ أصحابَك، وتعني بعضهم، ولو قلت: لقيتُ كلَّ أصحابِك أكثرَهم، لم يجز على بدلِ البعض.

وأمَّا قولُ المصنفِ «على أحد الوجهين»(٢) فالوجهُ الآخَرُ أن تكون (مَن) شرطيةً، والجوابُ محذوفٌ، أي: فَعَلَيْهِ ذلك، وهو تخريج الكسائي(٣). قال بعض أصحابنا(٤): «وحَذفُ جوابِ الشرطِ لفهمِ المعنى أَحسَنُ مِن حذفِ الضمير مِنَ البدل».

وفي الآية قول ثالث(٥)، وهو أن تكون (مَنْ) فاعلاً بالمصدر الذي هو (حِجّ)، كأنه قيل: أنْ يَحُجَّ البيتَ مَنِ استطاعَ. قالوا: وهو فاسدٌ مِن طريقِ المعنى؛ لأنه يصير: ولله على الناسِ مستطيعِهم وغيرِ مستطيعِهم أنْ يَحُجَّ مستطيعُهم.

---

(١) تقدم ذكره في ٦: ٢٥٤.

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. سورة آل عمران: الآية ٩٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ١: ١٦٩ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٨٥.

(٤) هو ابن عصفور. شرح جمل الزجاجي ١: ٢٨٥.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٨٥ - ٢٨٦، وفيه الرد. وانظر البسيط لابن العلج ٢: ٦٨٦ وحواشيه.

فعلى ما ذكره أصحابنا لا فرقَ بين بدلِ البعض وبدلِ الاشتمال مِنَ الاشتراط في شرطِ صحةِ الاستغناء بالمبدَل منه عنِ البدل.

وأمَّا قول المصنف «فإنْ كان الملابِسُ لا يُغني عنه الأولُ كالأَخِ والعَمِّ» المسألة. حكى البصريون عن الكوفيين أنهم يجيزون: مررتُ بزيدٍ أبيه، كما يجيزون: سُلب زيدٌ ثوبُه. وذلك خطأ عند البصريين؛ لأنَّ في قولك سُلب زيدٌ دلالةً على شيءٍ مسلوبٍ منه، وليس في مررتُ بزيدٍ معنًى يشتمل على مرورٍ بأبيه.

وفي (كتاب الجمل) للزَّجَّاجي: «كان عبدُ الله مالُه كثيرٌ» على الابتداء، و«كثيرًا» على البدل[1]. وهو لا ينبغي أن يجوز؛ لأنك لو قلت كان عبدُ الله كثيرًا لم يَصِحّ، ولم يُفهَم منه كثرةُ المال، بل لو كان اللفظ يُشعِر بحالةِ البدل لكنَّه لا يُستَعمَل المبدَل منه لم يَصِحّ؛ كقولك: أَسرَجتُ القومَ دابَّتَهم، وإن كان في لفظ أَسرَجتُ ما يَدُلُّ على الدابَّة، لكنه لا يُستَعمَل أَسرَجتُ القومَ إذا أَسرَجتَ الدابَّة، بخلاف: سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه؛ لأنك تقول:[2] سُرِقَ عبدُ الله، وأنت تعني الثوب.

وقوله **وبدلَ إضرابٍ أو بَداءٍ إنْ بايَنَ الأَوَّلَ مُطلقًا وقَصْدًا** يعني أنه يُسَمَّى بدلَ إضراب، ويُسَمَّى أيضًا بدلَ بَداء، ولذلك قال في الشرح[3]: «بدلُ البَداء كبدلِ الإضراب لفظًا ومعنًى». وقال في الشرح[2] ما معناه: إنَّ قوله مُطلقًا أنه ليس موافقًا، فيكون بدلَ كُلٍّ، ولا بينهما مُلابسةٌ بوجهٍ ما مِن جزئيةٍ كبدلِ البعض، أو وصفٍ كبدلِ الاشتمال.

وقوله **وقَصدًا** أي: المبدَل منه والبدل.

---

(١) كتاب الجمل ص ٤٤.

(٢) ط، ك: لأنه يقال.

(٣) ٣: ٣٣٦.

وقال في الشرح[1]: «إنه يجري مجرى المعطوف ببَل، مثالُه: أَعْطِ السائلَ رغيفًا درهمًا، أَمَرتَ برغيفٍ، ثم رَقَّ قلبُك، فأَضرَبتَ عنه، وأبدَلتَ منه الدرهم، ولو كان بينهما بلْ لكانَ حَسَنًا، /لكن كان يزول عنه اسم البدل». [٥: ٢٣٢/ب]

وهذا الذي ذكره المصنف من بدل البداء في إثباته خلاف، وحَدَّه أصحابنا[2] بأنه إبدالُ اسمٍ مِن اسمٍ بشرطِ أن يكون الأول قد بدا لك في ذكره، وذلك نحوُ ما حكاه أبو زيد من قولهم: أَكَلتُ لَحمًا سَمَكًا تَمْرًا[3]، أخبرَ أولاً عن أكلِه اللحم، ثم بدا له في ذلك، فأخبر عن أكلِه السَّمَك، ثم بدا له، فأخبر عن أكلِه التَّمر، ونحوُ قوله[4]:

مــا لِيَ لا أَبكــي علــى عِلاَّتِــي صَــبائحي ، غَبــائقي ، قَيلاتِــي

أَبدلَ الصَّبائح من العلاَّت أَوَّلاً، ثم بدا له، فأَبدَل الغَبائق، ثم بدا له، فأَبدَل القَيلات. والذي لا يُثبت هذا البدل يَجعل هذا مِمَّا حُذف منه حرف العطف، أي: أَكَلتُ لَحمًا وسَمَكًا وتَمرًا، وصَبائحي وغَبائقي وقَيلاتي. وهذا التوجيه ممكن.

وقال بعض أصحابنا[5]: «والذي يُستَدَلُّ به على إثبات بدلِ البَداء قولُه - ﷺ - (إنَّ الرجلَ لَيُصَلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها ثُلُثُها ...) إلى (عُشْرُها)[6]؛ إذْ

---

(١) ٣: ٣٣٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٨٣.

(٣) حكاه أبو عثمان عن أبي زيد. سر صناعة الإعراب ٢: ٦٣٥ والتنبيه ص ١٦٧، ٤٤٣ والخصائص ٢: ٢٨٠.

(٤) الرجز في التنبيه ص ١٦٨، ٤٤٣، وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٣٥، وفيه تخريجه. وصبائح: جمع صَبوح، وهي الناقة المحلوبة بالغداة. وغبائق: جمع غَبوق، وهي الناقة التي تُحلب بعد المغرب. وقَيلات: جمع قَيلة، وهي الناقة التي يحلبها عند مقيله.

(٥) هو ابن عصفور. شرح الجمل ١: ٢٨٤.

(٦) مسند البزار ٦: ٢٧٤ وشرح مشكل الآثار ٣: ١٣٨ [الحديث ١١٠٥]، ٣٤٢ [الحديث ١٣٠١] (تحقيق شعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى).

معلومٌ أنه ليس المعنى: وما كُتِبَ له النصفُ مع الثلث، وكذلك مع سائر الأجزاء؛ لأنَّ ذلك لا يوجد لشخص واحد. وأيضًا فإنه مناقضٌ لمقصودِ الحديث من أنَّ الرجل قد يُصَلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها، فكأنه - عليه السلام - لَمَّا قال ذلك أَضرَبَ عن ذلك، وأَخبرَ أنه قد يُصَلِّيها وما كُتِبَ له ثلثُها، وكذلك يتنزَّل ما بعد ذلك إلى العُشر».

وقال أيضًا[١]: «بدلُ الإضراب أن تُبدِلَ لفظًا تُريده مِن لفظ أردتَه إلا أنك تَركتَه وأَضرَبتَ عنه؛ ومنه قولُه - عليه السلام - (إنَّ الرجلَ لَيُصَلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها ثُلُثُها ...) إلى (العُشْر)؛ ألا ترى أنَّ المعنى: بل ثُلُثُها، وبَلْ حرفُ إضراب. ومِن بدلِ الإضراب قولُ الشاعر[٢]:

أمَّا قُرَيشٌ فلنْ تَلقاهُمُ أبدًا ... إلا وهمْ خَيرُ مَنْ يَحفَى ويَنْتَعِلُ
إلا وَهُمْ جَبَلُ اللهِ الذي قَصُرَتْ ... عنهُ الجِبالُ ، فما ساواهُمُ جَبَلُ»

انتهى.

وقد ذَكَر س بدلَ البَداء، وهو كبدل الغَلَط لفظًا، قال س[٣]: «وذلك: مررتُ برجلٍ حمارٍ. فهو على وجهٍ محالٌ، وعلى وجه حَسَنٌ. فأمَّا الْمُحالُ فأنْ تعني أنَّ الرجلَ حمارٌ. وأمَّا الحَسَنُ فهو أن تقولَ: مررتُ برجلٍ، ثم تُبْدِلَ الحِمارَ مكانَ الرجل، إمَّا أن تكونَ غَلِطتَ أو نَسِيتَ، فاستَدرَكتَ، وإمَّا أن يَبْدُوَ لكَ أن تُضرِبَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانَه مُرورَك بالحمار بعدَ أن كنتَ أردتَ غيرَ ذلك». يريد أنك أخبرتَ عن شيء، ثم أردتَ أن تُضرِبَ عن ذلك الإخبارِ بخبرٍ آخَرَ، والأولُ والثاني حَقٌّ في نفسه، فيكون بمنْزلة العطف.

---

(١) ليس في كتب ابن عصفور المطبوعة، وإخاله في شرح الإيضاح.

(٢) تقدم البيتان في ٨: ٢٦٨.

(٣) الكتاب ١: ٤٣٩.

وقوله **وإلا فَبَدَلَ غَلَط** أي: وإلا يُقصَدا فبَدَلَ غَلَط، ولا يريد انتفاءَ القــصد عنهما معًا، بل يَنتفي القصدُ عنِ الأولِ لأنه سبقَ لسانُه /إليه، فذكَرَه غَلَطًا، وكان قَصَدَ الثاني، فذكَرَه. [٥: ٢٣٣/أ]

وبدلُ الغلطِ لا يوجد في كلامِ العربِ لا نثرِها ولا نَظمِها، قاله خَطَّابٌ المارِديُّ بعد إخباره بأنه عُني بطلبِ ذلك في الكلام والشعر، فلم يجده، وأنه طالَبَ به غيرَه، فلم يعرفه. وقال المبرد[1] - على سعة حفظه-: «هذا الضربُ مِنَ البدلِ لا يكون مِثلُه في كلامِ الله تعالى، ولا في شعرٍ، ولا في كلامٍ مستقيم، وإنما يأتي في لفظِ الغالِط».

وزعمَ بعضُ أهلِ الأندلس - منهم أبو محمد بن السِّيْد[2] - أنه وجد في شعر العرب بدل الغَلَط، فمِن ذلك قولُ ذي الرُّمَّة[3]:

لَمْياءُ ، في شَــفَتَيها حُــوَّةٌ لَعَــسٌ وفي اللِّثاتِ ، وفي أنْيابِهـــا شَــنَبُ

وقولُ طَرَفةَ بنِ العَبد[4]:

وفي الحيّ أَحْوَى يَنْفُضُ الْمَرْدَ شادنٌ مُظاهِرُ سِــمْطَيْ لُؤْلُــؤٍ وزَبَرْجَــدِ

خَذُولٌ ، تُراعــي رَبْرَبًــا بِخَميلــةٍ تَناوَلُ أَطْرافَ البَريــرِ ، وتَرْتَــدِي

---

(١) المقتضب ١: ٢٨، ٤: ٢٩٧ والكامل ٢: ٩٠٦ - ٩٠٧.

(٢) إصلاح الخلل ص ١٠٠، وليس فيه سوى بيتي طرفة.

(٣) تقدم البيت في ١٢: ٣٣٥. فمن ذلك قول ذي الرمة ... شنب: سقط من ط.

(٤) الديوان ص ٨ - ٩ وشرح القصائد السبع ص ١٣٩، ١٤١. الأحوى: ظبي له خطتان من سواد. والمرد: ثمر الأراك المدرك. والشادن: الذي قد تحرك وقوي وكاد يستغني عن أمه من الظباء. والمظاهر: اللابس واحدًا فوق آخر. والسمط: الخيط من اللؤلؤ وغيره. والخذول: التي خذلت صواحبها وأقامت على ولدها. وتراعي: تراقب. والربرب: القطيع من الظباء. والخميلة: أرض سهلة ذات شجر. والبرير: ثمر الأراك الذي لم يدرك. وترتدي: تعطو ثمر الأراك تتهدل عليها الأغصان، فكأنَّ الأغصان رداء لها.

وقولُ الآخر[1]:

رِزْقَ الأَنُوقَينِ القَرَنْبَى والجُعَلْ

قالوا: لَعَسٌ: بدلُ غلطٍ؛ لأنَّ الحُوَّةَ غيرُ اللعس، الحُوَّة: السَّواد بعينه، واللَّعَس: سوادٌ مُشرَبٌ بِحُمْرة. وخَذُول - وهو صفة للظبية - بدلٌ مِن أَحْوَى - وهو صفة للظبي - على جهة الغلط. والقَرَنْبَى والجُعَل بدلٌ من الأَنُوقَينِ بدل غلطٍ؛ لأنَّ الأَنُوق[2] هي الرَّخَمة.

وتأوَّل المانعون لذلك: فقال أبو بكر خَطَّاب: لَعَسٌ مصدر وُصفت به الحُوَّة، تقديره: حُوَّة لَعْساءُ، كما تقول: له حَكَمٌ عَدْلٌ، وقَوْلٌ فَصْلٌ، أي: عادِلٌ وفاصِلٌ.

وقد رُدَّ هذا التخريج في البيت بأنَّ النعت لم يَستقرّ له فيه أن يُخرج المنعوت عن معناه، إنما يُقرُّ منعوتَه على دلالته، ويزيده بيانًا.

وتأوَّلَ صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي - وكان نحويًّا أقرأ النحو بوادي آش ثم بغَرناطة ثم بالْمَرِيَّة، وبها استقرَّ إلى حين وفاته - بأنَّ في البيت تقديمًا وتأخيرًا، التقدير: لَمْياءُ في شَفَتَيْها حُوَّة، وفي اللِّثاتِ لَعَسٌ، وفي أنيابها شَنَبٌ، فقَدَّم لَعَسًا على: وفي اللِّثات.

وهذا الذي تأوَّلَه حَسَنٌ، ويَقتضيه حُسن التقسيم، وذو الرُّمَّة يوجد في شعره التقديم والتأخير، كالبيت الذي أنشدوه[3]:

---

(١) الحيوان ١: ٢٣٥، ٣: ٥٠٣. الأنوق: الرَّخَمة، وهي أحد ما يقتات العَذِرة. القرنبى: دُوَيِّبّة شبه الخُنْفُساء أو أعظم منه شيئًا طويلة الرِّجل. والجعل: دُوَيِّبّة سوداء من دوابِّ الأرض تكون في الأماكن النديّة. غ: ورق الأنوقين.

(٢) في المخطوطات: الأنوقين.

(٣) البيت ليس لذي الرمة، فليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. وهو بلا نسبة في الخصائص ١: ٣٣٠، ٢: ٣٩٣. التقدير: فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأنَّ قلمًا خطَّ بهجتها.

فأَصْبَحَتْ بعدَ خَطَّ بَهْجتِها كأنَّ قَفْرًا رُسُومها قَلَما

وهذا مِن أَقبَحِ النظم وتركيب الكلام.

وأمَّا قول طَرَفة ودعوى الغلط فيه فليس كذلك؛ لأنَّ الأَحْوى والخَذُول إنما أُتيَ بهما على طريق التشبيه، وكأنه قال: وفي الحيِّ امرأةٌ مِثلُ أَحْوى مِثلُ خَذُول، فهو مِن قَبيل بدلِ كُلٍّ مِن كُلٍّ؛ لأنَّ /المشبَّهة بالخَذول هي المشبَّهة بالأَحوى، [٥: ٢٣٣/ب] وساغ له أن يُشَبِّهَها تارةً بالأَحوى وتارةً بالخَذُول لأنَّ التَّشبيهَين بمعنًى واحد.

وأَمَّا الرجز فإنه سَمَّى القَرَنْبَى والجُعَلَ أُنوقَينِ لمشابهتهما للأُنوق في أكلِ العَذِرة على جهة التجوُّز، كما يقال للشجاع أَسَدٌ لمشابهته للأسد في الشجاعة، فالقَرَنْبَى والجُعَلُ بدلٌ مِنَ الأُنوقَينِ بدلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ بدلُ تفصيل.

وإنما لم يجئ في شيء مِن كلامهم لا نثر ولا نظم لأنَّ ما كان غلطًا لا يعتنى به فيُنقل.

وأهملَ المصنف مما ذكره بعض أصحابنا بدلَ النِّسيان، وهو أن يكون ذِكْرُك للأول على سبيل النسيان، ومثاله: مررتُ برجلٍ امرأةٍ، نسيتَ، فتوهَّمتَ أنَّ الممرور به رجل، ثم تذكَّرتَ أنَّ الممرور به امرأة، فقلتَ امرأة على جهة البدل.

والذي ينبغي في بدل الغلط والنسيان أن يؤتى بـ(بل) المقتضية للإضراب.

وذكرَ بعضهم[١] بدلَ كُلٍّ مِن بعضٍ، وقد يَحتَجُّ المجوِّزُ بقولك: لقيتُه غُدْوةَ يومَ الجمعةِ[٢]، لا يكون ظرفًا ثانيًا لأنَّ العامل لا يعمل في نوعٍ من المعمولات إلا في واحد منه إلا على طريقِ الإتباع؛ فهو بدلٌ مِن (غُدْوةَ) بدلُ كُلٍّ مِن بعض، ولا يكون غَلَطًا لأنَّ اللقاء لا يكون في كلِّ اليوم بل في بعضه، ومنه[٣]:

---

(١) البسيط لابن العلج ٢: ٦٧٨ - ٦٨٠.

(٢) في البسيط ٢: ٦٧٩: لقيته غدوةَ الضربِ يومَ الجمعة.

(٣) عجز البيت: «لدى سَمُراتِ الحيِّ ناقفُ حَنْظَلِ»، وقد تقدم في ١٢: ٩٨.

كأنِّي غَداةَ البَينِ يومَ تَحَمَّلُوا ....

وقد يجاب بأنه على حذف مضاف، أي: غداةَ [البينِ غداةَ][1] يومِ تحملوا.

وتلخَّصَ أنَّ أقسام البدل المتفق عليها ثلاثة: بدلُ شيءٍ مِن شيءٍ وهما لِعَينٍ واحدة، وبدلُ بعضٍ مِن كُلٍّ، وبدلُ اشتمال.

وقد رَدَّ السُّهَيليُّ بدلَ بعضٍ وبدلَ اشتمالٍ إلى بدلِ الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة؛ فقال[2]: العرب تتكلم بالعامِّ وتريد الخاصَّ، وتَحذف المضافَ وتَنويه، فقولك: أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَه، إنما تريد: أكلتُ بعضَ الرغيف، ثم بيَّنتَ ذلك البعض، فقلتَ ثُلُثَه؛ ألا ترى كيف أَضَفتَ الثُّلُثَ إلى الضمير، وذلك الضمير هو الرغيف، فدَلَّ على أنه بدلٌ مما هو مضافٌ إلى رغيف مثله، وهو البعض؛ لأنَّ البدل هو المبدَل منه بلا مَزيد.

وكذلك بدلُ المصدر مِنَ الاسم، إنما هو في الحقيقة بدلٌ مِن صفةٍ مضافةٍ إليه؛ لأنك إذا قلت: أَعجَبَتني الجاريةُ، فلا شكَّ أنَّ الإعجاب إنما هو لصفةٍ من صفاتها، فحَذَفْتَ المضافَ إليها، وأَقَمْتَها مُقامَه، ثم بَيَّنْتَ ما تلك الصفة، فقلت: حُسْنُها أو ظَرْفُها، ولذلك لم يكن بُدٌّ مِن إضافة المصدر إلى ضمير الاسم؛ لأنه بدلٌ مما هو مضافٌ إلى الاسم، كما كان ذلك في بدلِ البعض مِنَ الكل. فقد عادتْ أقسامُ البدل كُلُّها في الحقيقة إلى قسمٍ واحد، وهو بدلُ الشيء مِنَ الشيء وهما لِعَينٍ واحدة، وكذلك ينبغي أن يكون لأنه تفسير، فلا يكون إلا في معنَى الأول ومطابقًا له.

وقوله **ويَخْتَصُّ** إلى **كثيرًا**[3] لَمَّا ذَكر في بدلِ كُلٍّ مِن كُلٍّ أنه يُتبَع ضميرَ

---

(١) البين غداة: من البسيط لابن العلج ٢: ٦٨٠.

(٢) معناه في نتائج الفكر ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٣) هو قوله: ((ويَختَصُّ بَدَلا البعضِ والاشتمالِ بإتْباعِهما ضميرَ الحاضرِ كثيرًا)).

الحاضر في /غير إحاطة قليلاً ذَكر أنه في هذين البدلَين يُتبَع كثيرًا، فمِن ذلك في بدلِ البعض قولُ الشاعر[(١)]: [٥: ٢٣٤/أ]

وهُمْ ضَرَبُوكَ ذاتَ الرأسِ حتى ... بَدَتْ أُمُّ الدِّماغِ مِنَ العِظامِ

وقولُ الآخر[(٢)]:

رأتْني كأُفحُوصِ القَطاة ذُؤابَتي ... وما مَسَّني مِن مُنْعِمٍ يَستَثيبُها

وقولُ الآخر[(٣)]:

أَوْعَدَني بالسِّجنِ والأَداهِمِ ... رِجْلِي، ورِجْلِي شَثْنَةُ الْمَناسِمِ

في أحد الوجهين. فـ(ذاتَ الرأس) بدلٌ مِنَ الكاف، و(ذؤابتي) بدلٌ مِنَ الضمير في رَأَتْني، و(رِجْلِي) بدلٌ مِنَ الضمير في أَوْعَدَني.

والوجهُ الآخَرُ أن يكون منادًى، أي: يا رِجلي، على سبيل الهزء بمن أوعَدَه.

ويمكن فيه وجهٌ آخَرُ، وهو أن يكون مَن العطف على عاملَين، أي: أَوعَدَني بالسِّجنِ، وأَوْعَدَ بالأَداهِمِ رِجْلي، فنابَتِ الواوُ مَنابَ أَوْعَدَ ومَنابَ الباء.

ومِن ذلك في بدلِ الاشتمالِ قولُ الشاعر[(٤)]:

---

(١) هو أوس بن غلفاء الهُجَيميّ. المفضليات ص ٣٨٨ [المفضلية ١١٨] والأصمعيات ص ٢٣٣ [الأصمعية ٨٩] والكامل ٢: ٦٠٠ - ٦٠١. ضربه ذات الرأس: أصاب أمّ رأسه. وأمّ الدماغ: الجلدة التي تحيط بالدماغ وتجمعه.

(٢) بشر بن أبي خازم. الديوان ص ١٥ وشرح اختيارات المفضل ٣: ١٣٨٣ [٩٦]. يريد أنه صلع حتى صار رأسه كأفحوص القطاة، وهو حيث تجثم القطاة من الأرض، يقول: لم يكن ذهاب شعري لأني أُسرت فجُزَّت ناصيتي. ويستثيب: يطلب ثوابًا.

(٣) هو العُدَيْل بن الفَرْخ العجليّ. معاني القرآن للفراء ١: ١٩٧ والخزانة ٥: ١٨٨ - ١٩١ [الشاهد ٣٦٨]. الأداهم: جمع أدهَم، وهو القَيد. والشثنة: الغليظة الخشنة. والمناسم: جمع مَنْسِم، وهو طرف خُفّ البعير، استعاره للإنسان.

(٤) نسب البيت في الكُتاب ١: ١٥٦ لرجل من بَجيلة أو خَثْعَم. ونسبه الفراء في معاني القرآن ٢: ٤٢٤ إلى عدي بن زيد. وكذا في الحماسة البصرية ١: ٢١٢ [الحماسية ١٤١] وفيه تخريجه. وصحَّح هذه النسبة البغدادي في الخزانة ٥: ١٩١ - ١٩٦ [الشاهد ٣٦٩]. وهو مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٥. وبلا نسبة في التنبيه ص ٣٣٩.

ذَرِينِـــي إنَّ أَمْـــرَكِ لـــن يُطاعـــا وَمـــا أَلْفَيتِنِـــي حِلْمـــي مُـــضاعا

وقولُ الآخر[1]:

أَقْحَمَتْنِـــي في النَّفْنَـــفِ النَّفْنـــافِ قَوْلُـــكَ أقـــوالاً مـــعَ الـــتَّحلافِ

فيها ازْدهافٌ أيَّما ازْدِهافِ

فـ(حِلْمي) بدل من الياء في (أَلْفَيتِني)، و(قَوْلُكَ) بدل من التاء في (أَقْحَمْتِني)، ولَمَّا كان إبدال الظاهر مِنَ المضمر الغائب مشتركًا بين الأبدال الثلاثة، وكان ضمير الحاضر لا يُبدَل منه في مذهب البصريين غير الأخفش، قال «ويَخْتَصُّ».

ومِثالُ ذلك في بدلِ كُلٍّ مِن كُلٍّ: زيدٌ مررتُ به أبي عبدِ الله. وفي بدلِ البعض: ضربتُ وُجوهَها أَوَّلِها. وفي بدلِ الاشتمال: زيدٌ عَجِبتُ منه حُسْنِه، وقال الشاعر[2]:

وكأَنَّـــهُ لَهِـــقُ الـــسَّراةِ، كأَنَّـــهُ مـــا حاجِبَيـــهِ مُعَـــيَّنٌ بِـــسَوادِ

فـ(حاجِبَيه) بدلٌ مِن ضمير (كأَنَّهُ) بدلُ بعض.

وقوله **وبِتَضَمُّنِ ضميرٍ أو ما يَقومُ مَقامَه** مثالُ الضمير: ضَربتُ زيدًا رأسَـــه، وأَعجَبَتْني الجاريةُ حُسنُها. وقد يُستَغنَى عن لفظِ الضمير بظهورِ معنـــاه، كقولـــه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[3]، تقديره: منهم، وقـــول الشاعر[4]:

---

(١) هو رؤبة يعاتب أباه. الديوان ص ١٠٠ والكتاب ١: ٣٦٤ والخزانة ٢: ٤١ - ٤٧ [الشاهد ٨٩]، وبين الشطرين الأول والثاني شطر آخر. وتقدَّم الشطر الثالث في ٧: ٢١٩. النفنف: المهوى بين جبلين. والنفنان بمعناه، جعل وصفًا له بمعنى الصعب.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٦١ والمسائل الشيرازيات ١: ١٠٢ وإيضاح الشعر ص ٩٠، ٥٥٨، وفيه تخريجه. يصف ثورًا وحشيًّا شبَّه به بعيره. لهق: أبيض. والسراة: أعلى الشيء، يريد به ظهره. وما حاجبيه: ما: زائدة، وحاجبيه: بدل من الهاء في كأنَّه. ومعيَّن بسواد: مشتق من العينة مصدر عَين: إذا عظُم سواد عينه في سعة.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٥٩.

لقد كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيتَهُ تَقَضِّي لُباناتٍ ويَسْأَمَ سائمُ

فـ«ثَويتَه» صفة لِثَواء، والضمير في ثَويتَه عائد على ثَواء، فاحتيجَ إلى تقديرِ ضميرٍ آخرَ يعودُ مِنَ البدل إلى المبدَل منه، وتقديره: ثَويتَه فيه، أي: في الحَول. قال المصنف في الشرح[1]: «ومنه قول الراجز[2]:

يَحمَدُك الإحسانَ كُلُّ الناسِ ومَنْ رَجاكَ آمِنٌ مِن باسِ»

/فـ(الإحسانَ) بدلٌ من ضمير يَحْمَدُكُ بدلُ اشتمال. ولا يَتعيَّن حملُه على البدل؛ إذ يجوز أن يكون مفعولاً من أجله، أي: يَحْمَدُكَ لأجلِ الإحسان. [٥: ٢٣٤/ب]

قال المصنف في الشرح[3]: «ومِنَ الاستغناء عنِ الضمير بالألف واللام قولُه تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[4]» انتهى.

وقد اختُلفَ في إعراب (النارِ) بعدَ الاتّفاق على أنه بدل: فذهب أبو علي[5] إلى ما اختاره المصنف، وهو أن يكون بدلَ اشتمالٍ؛ لأنَّ النار ليستِ الأُخدودَ ولا بعضَه، ويجوزُ الاكتفاءُ بالأُخدود وأنتَ تُريدُ النار؛ لأنه لَمَّا قال تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ عُلم مِن كونِهم أصحابَ الأخدودِ المعهودِ الذي أُوقِدَتْ فيه النارُ لإحراق المؤمنين والمؤمنات أنهم أصحابُ النار التي أُوقِدَتْ فيه؛ كما أنَّ قولك: سُلِبَ زيدٌ، عُلم مِن ذلك أنَّ المسلوبَ مالُه.

وقد خَطَّأَ ابنُ الطَّراوة[6] أبا عليٍّ في جعلِه (النار) بدلَ اشتمال وليس فيه

---

(١) ٣: ٣٣٧.

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٣) ٣: ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٤) سورة البروج: الآيتان ٤ - ٥.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٨٤.

(٦) جعله بدلاً منه بدل الشيء الذي هو هو. الإفصاح له ص ٩٥.

ضمير. وخَطَّأَه السُّهَيليُّ أيضًا، قال[1]: «لأنَّ النار جَوهر»، كأنه ذهبَ إلى أنَّ الثاني ينبغي أن يكون معنًى.

وذهبَ الفَرَّاءُ[2] - وتَبِعَه ابنُ الطَّراوة[3] - إلى أنه بدلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ، جَعَلَ النارَ هي الأخدودَ لَمَّا كانت فيه، كأنه قيل: قُتِلَ أَصحابُ النارِ ذاتِ الوَقود. ونظيرُ ذلك في كلامِ العربِ قولُهم: فُلانٌ عَفيفُ الإزار، يَعنُونَ عِفَّةَ الفَرْج، كَنَوْا بالإزارِ عنِ الفَرْجِ لَمَّا كان مُشْتَمِلاً عليه. وقال الشاعر[4]:

رَمَوْها بِأَثْوابٍ خِفافٍ ، فلنْ تَرَى   شَبيهًا بِها إلا النَّعامَ الْمُنَفَّرَا

يَعني رَمَوْها بأشخاصِهم، فكَنَى عنِ الأشخاصِ بالأثوابِ لاشتمالها عليها.

ومذهبُ الفارسيِّ أَولَى لأنَّ الأُخدود يَبقى فيه على حقيقته، وفي مذهبِ الفَرَّاء يُتَجَوَّز فيه، والحملُ على الحقيقة أَولَى.

وذهبَ ابنُ خَرُوفٍ[5] إلى أنه بدلُ إضرابٍ؛ لأنَّ الأُخدود لا مُلابَسةَ بينه وبين النار، ولأنَّ بدلَ الاشتمال لا بُدَّ فيه مِن ضميرٍ كبدلِ بعضٍ مِن كُلٍّ.

ورُدَّ بأنَّ بدلَ الإضراب في تقديرِ جملتين، لا تُفيد إحداهما ما تُفيده الأخرى، و﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ أَفادَ ذلك مِنَ المعنى ما يُفيدُه: قُتِلَ أصحابُ النار، فدَلَّ على أنه ليس على بدلِ الإضراب، وما ذَكره مِن أنه لا مُلابَسةَ بينهما باطلٌ، وأيُّ مُلابَسةٍ أكثرُ مِن أنْ تكونَ النارُ فيه، وما ذَكَرَه مِن أنه لا بُدَّ فيه مِن ضميرٍ كبدلِ

---

(١) جعله من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة على حذف مضاف، والتقدير: الأخدودِ أخدودِ النارِ. نتائج الفكر ص ٣٠٨ وأمالي السهيلي ص ١١٣، ١٢٧.

(٢) معاني القرآن ٣: ٢٥٣.

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٩٥.

(٤) البيت لليلى الأخيلية تصف إبلاً. المعاني الكبير ١: ٤٨٦ والسمط ٢: ٩٢٢. ونسب في تهذيب اللغة ١٥: ١٥٤ للشماخ، وليس في رائيته المثبتة في ديوانه. رموها: أي الركاب.

(٥) شرح جمل الزجاجي له ١: ٣٤٣.

بعضٍ مِن كُلٍّ لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ البَدَلَين يجوز ألاَّ يُؤتَى فيهما بالضمير في فصيحِ الكلام، فَممَّا جاء في بدلِ الاشتمال قولُه تعالى: ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ ﴾[1]، وفي بدلِ بعضٍ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ ﴾[2]، وقولُ الشاعر[3]:

خيرُ حَيٍّ لِمَعَدٍّ خُلِقُوا ... لِفَقيرٍ ولِجارٍ وابْنِ عَمْ

وقال ابن هشام: «الأَولى أن يكونَ على حذفِ مضافٍ لكثرته. أي: أُخدودِ النارِ. والناسُ في بدلِ الاشتمالِ وبدلِ بعضٍ مِن كُلٍّ على قولين: أحدهما: لا يلزم الضمير. والثاني: أنه يلزم في كلٍّ واحدٍ منهما ضميرٌ إلا إن /عُوِّضَ منه اللام. ومن هؤلاءِ مَن يقول: يُحذَف إذا دَلَّ عليه الدليل، كما قال بعضهم: إنَّ التقدير: النارِ فيه، فحذفَ فيه، وكما أنشدَ س قول ابن الزِّبَعْرى[4]: [٥: ٢٣٥/أ]

تَرى خَلْقَها نِصْفًا قَناةً قَويمةً ... ونِصْفًا نَقًا، يَرْتَجُّ، أو يَتَمَرْمَرُ

بالرفع. قال[5]: (وبعضُهم ينصبه على البدل)، فأجازَ نصبَه على البدل، وليس فيه ضمير» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وأقول: إنَّ قوله «نِصْفًا قَناةً ونصفًا نَقًا» ليس مِن بدلِ بعضٍ مِن كُلٍّ، بل هو بدلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ بدلُ التفصيل، فَصَّلَ خَلْقَها إلى قسمين: أحدهما قناة، والآخر نَقًا، وإذا كان كذلك لم يَحتج إلى تقديرِ ضميرٍ لأنه ليس بدلَ بعضٍ مِن كُلٍّ.

ونقول: إنما أجازَ س فيه البدلَ على هذا التقدير، لا على أنه بدلُ بعضٍ مِن كُلٍّ.

---

(١) سورة الحج: الآية ٢٢.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

(٣) هو طرفة. الديوان ص ١١٠ وإيضاح الشعر ص ٢٥٢.

(٤) كذا! والبيت لذي الرمة. الديوان ٢: ٦٢٣ والكتاب ٢: ١١. يصف امرأة. قويمة: مستقيمة. والنقا: الكثيب من الرمل. ويرتجّ: يتحرك. ويتمرمر: يجري بعضه في بعض.

(٥) الكتاب ٢: ١١.

ص: المشتمِلُ في بدلِ الاشتمالِ هو الأَوَّلُ، خلافًا لِمَنْ جعلَه الثانيَ أو العاملَ. والكثيرُ كونُ البدلِ مُعتَمَدًا عليه، وقد يكون في حُكْمِ الْمُلْغَى، وقد يُستَغنَى في الصلةِ بالبدلِ عن لفظِ المبدَلِ منه.

ش: هذا الذي اختاره المصنف من أنه سُمِّيَ بدلَ الاشتمال لاشتمالِ الأول على الثاني هو مذهب الفارسيِّ[1] والرُّمَّانيِّ وخَطَّابٍ المارِديِّ، قال في (التَّرشيح): «قياسُ بدلِ الاشتمال أنْ تَعتَبره بواحدة، وهي أنَّ عاهةً أو خَلقًا أو فعلاً للجسد، وأنشدَ لِلهُذَليِّ يَرثي رَجُلاً[2]:

وعاديةٍ تُلْقــي الثِّيــابَ ، كأنَّهــا ... تُيُوسُ ظِبــاءٍ مَحْــصُها وانْبِتارُهــا

سَبَقْتَ إذا ما الشَّمسُ كانتْ كأنَّها ... صَلايةُ طِيبٍ لَونُهــا واصْــفِرارُها

المحص: الإسراع[3]، والانْبِتار: الاسْتِباق، وهما بدلٌ مِن: تُيُوسُ ظِباءٍ. فإن قلتَ: سَرَّني زيدٌ دارُه، وأَعجَبَني زيدٌ فَرَسُه، ورأيتُ زيدًا فَرَسَه - لم يَجُزْ إلا على الغَلَط؛ لأنَّ هذه الأشياء لا يَتَضَمَّنُها جَسَدُه. فإن قلتَ: سَرَّني زيدٌ ثوبهُ، وسَرَّني زيدٌ قَلَنْسُوَتُه - جاز لأنَّ الثوبَ يَتَضَمَّنُه جَسَدُه، قال الهُذَليُّ[4]:

تَبَــرَّأُ مِــنْ دَمِ القَتيــلِ وبَــزِّهِ ... وقد عَلِقَــتْ دَمَ القَتيــلِ إزارُهــا

فـ(إزارُها) بدل من ضمير الفاعل في عَلِقَتْ، ولو كان الإزار فاعلاً لكان عَلِقَ؛ لأنَّ الإزار مذكر».

ورُدَّ هذا المذهبُ بقول العرب: سُلِبَ زيدٌ فَرَسُه، قال الرادّ: ألا ترى أنَّ

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٨٤.

(٢) أبو ذؤيب. شرح أشعار الهذليين ١: ٨٦. عادية: رجال يعدون. والصلاية: الحجر يُسحق عليه الطيب.

(٣) غ، ط: المحض: الإسراج.

(٤) هو أبو ذؤيب. شرح أشعار الهذليين ١: ٧٧ والحلبيات ص ١٤٦. يذكر امرأة أتاها قوم، فطلبوا قتيلاً عندها، فحلفت وتبرأت، ثم فتشوا منْزلها، فوجدوا القتيل وسلاحه في بيتها.

زيدًا ليس مُشتَمِلاً على الفرس كاشتمالِ الأُخدودِ على النار، ولا هو عاهةٌ ولا خَلقٌ في زيد ولا فِعلٌ بجسده، ولا هو مما يتضمَّنه جسدُه كالثوب، ولا هو مِن قَبيلِ الغلط؛ لأنك لو اكتفيتَ بـ(سُرِقَ زيدٌ) فُهِمَ منه أنَّ له مسروقًا منه، بخلاف بدلِ الغلط؛ لأنَّ حَذْفَ البدل فيه لا يُسَوِّغ ما قصدَه المخاطب أن يكتفي به. قال: وما أجازَه خَطَّابٌ مِن: سَرَّني زيدٌ ثوبُه، وسَرَّني زيدٌ قَلَنْسُوَتُه - باطلٌ؛ لأنَّ الاشتمال يجوز فيه الاكتفاء بالأول وأنت تريد الثاني، نحو: أَعْجَبَني عبدُ الله حُسْنُه، فيصِحُّ: أَعجَبَني عبدُ الله، إذا أعجبَك حُسنُه، ولا تقول: سَرَّني زيدٌ، إذا سَرَّك ثوبُه أو /قَلَنْسُوَتُه. [٥: ٢٣٥/ب]

قال ابن عصفور: «وذهب الفارسيُّ في (الحجَّة)[١] له إلى أنه سُمِّيَ بذلك لاشتمال الثاني على الأول، نحو: سُرِقَ زيدٌ ثوبُه؛ لأنَّ الثوب مُشتَمِلٌ على زيد. ورُدَّ بقولهم: سُلِبَ[٢] زيدٌ فَرَسُه» انتهى.

وقال ابن هشام: وأمَّا قول أبي علي - يعني في بدل الاشتمال - إنَّ المبدَل منه مُشتَمِلٌ على البدل فقد خَطَّأَه الناس، حتى قال بعضهم: لم يكن يعرف بدل الاشتمال. وقد بَيَّن أبو علي في (حُجَّتِه) بدلَ الاشتمال كما بَيَّنه الأئمة، فقال في قراءةِ مَن قرأ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾[٣] بفتح الهمزة: (إنَّ الاشتمال من النظر)[٤]. وجعلَ ابنُ الباذِش قولَه هذا رجوعًا عما قاله في (الإيضاح)[٥].

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٦: ٣٧٨.

(٢) هنا بدأ سقط في ط، وينتهي آخر قوله في باب المعطوف عطف النسق في ٦: ق ٦/ب من الأصل: (وقال هشام: وإذا أردت الاستئناف فجميع النسق سواء).

(٣) سورة عبس: الآيتان ٢٤ - ٢٥.

(٤) الحجة ٦: ٣٧٨: (لأنَّ هذه الأشياء تشتمل على كون الطعام وحدوثه ... وقال ﴿إلى طَعامه﴾، والمعنى على كونه وحدوثه، وهو موضع الاعتبار).

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٨٤. وفيه: «... فالأخدود مشتمل على النار».

وذهب أبو العباس[1] إلى أنه سُمِّيَ بدلَ اشتمال لأنَّ معنى الكلام مشتمِل على البدل. وهو الذي عَبَّرَ عنه المصنف بالعامل. وإليه ذهب السيرافيُّ[2] وابنُ جنِّي.[3] قال في (البسيط): «وابنُ الرُّمَّانيّ. قالوا: اشتملَ المعنى على البدل والمبَدل منه، أي: إنَّ الفعل يستدعيهما، أحدهما على طريقة القصد والحقيقة، والآخر بطريق التَّبَع والتجوُّز، فمتى كان يستقلُّ بأحدهما لم يكن من الباب، فعلى هذا هو البدل الذي يستدعيه عاملُه أو ما هو بمعناه بالذات، ومُبْدَله بالعرض والمجاز مع فهم ذلك إمَّا من اللفظ أو السياق، فلا يكون ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ من هذا القَبيل لاكتفاء الفعل بالأول وعدم التشُّوف إلى غيره»[3].

وإلى نحوٍ من هذا ذهبَ من أصحابنا أبو الحسن بن الباذِش، وأبو عبد الله بن أبي العافية، وأبو القاسم بن الأبرش، قال ابن الباذِش: يكون المعنى المسنَد إلى المبدَل منه مسندًا إلى البدل على جهة الغَلَبة، نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه؛ لأنَّ الغالب في الاستعمال أن يكون السلب في الأملاك لا في الملاك، أو على جهة اللُّزوم، نحو: نَفَعَني زيدٌ عِلمُه. وأراد بالإسناد الإضافةَ لا الإسناد الصناعي، فشمل نسبةَ العامل إلى المعمول عُمدة كان أو فَضلة.

وقال ابن أبي العافية وابن الأبرش: الإعجاب مشتمل على الجارية وعلى حسنها، فالخبرُ فعلاً كان أو اسمًا مقدَّمًا أو مؤخَّرًا هو المشتمل، والكثرةُ مشتملة على زيد وماله في: كان زيدٌ مالَه كثيرًا، والوضوحُ مشتمل على زيد وعُذره في: كان زيدٌ عُذرَه واضحًا، ويراد بالخبر أي ما يتعلق بالعُمَد والفَضَلات لا الخبر الصناعي.

---

(١) المقتضب ١: ٢٧ والكامل ٢: ٩٠٦.

(٢) شرح الكتاب ٤: ٣٧.

(٣) البسيط لابن العلج ٢: ٦٨٣.

وقال المصنف في الشرح[1]: «مذهب الفارسي هو الصحيح؛ لأنَّ الثاني والثالث لا يطَّردان؛ لأنَّ مِن بدل الاشتمال: أَعجَبَني زيدٌ كلامُه وفَصاحتُه، وكَرِهتُ زيدًا ضَجَرَه، وساءني خالدٌ فَقْرُه وعَرَجُه، فالثاني في هذه وأمثالها غير مشتمِل على الأول، فلم يَطَّرد كون الثاني مشتملاً. وأمَّا عدم اطِّراد الثالث فظاهر؛ لأنَّ مِن جملة بدل الاشتمال: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[2]، والعامل ليس مشتملاً على التابع والمتبوع» انتهى.

وهذا الذي رَدَّ به المصنفُ المذهبَ الثالث إنما يَسوغ على تفسير ابن الأبرش بدلَ الاشتمال؛ وأمَّا على تفسير غيره فإنما يَعنون أنَّ معنى العامل /توجَّه للبدل، [٥: ٢٣٦/أ] والذي سيق له الذكر ليس مقصودًا بالمعنى، تقول: غُصِبَ زيدٌ فَرَسُه، فسَوق زيد في الذِّكر تجوُّز، وكذلك ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾، لم يَسألوا عن نفس الشهر لجهلٍ منهم به، وإنما المعنى: يَسألونك عن قتالِ الشهر.

وقوله **والكثيرُ كونُ البدل مُعتَمَدًا عليه** مثال الاعتماد على البدل: إنَّ هندًا حُسنَها فاتنٌ، وإنَّ زيدًا نَجابتَه بَيِّنةٌ، وتقول: إنَّ زيدًا عَينَه حَسَنةٌ، وإنَّ هندًا طَرْفَها غَنِجٌ، وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهَهُم مُّسْوَدَّةً ﴾[3] في قراءة من نصب، فـ﴿مُسْوَدَّةً﴾ حالٌ من البدل لا من المبدل منه. وقال الشاعر[4]:

فما كان قيسٌ هُلكُه هُلكَ واحِدٍ ... ولكنَّهُ بُنْيانُ قَومٍ تَهَدَّما

---

(١) ٣: ٣٣٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٣) سورة الزمر: الآية ٦٠. معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٥٦ وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢: ٤١٢ والبحر المحيط ٧: ٤١٩.

(٤) هو عَبْدة بن الطبيب. الحماسة ١: ٣٨٧ [الحماسية ٢٦٦] والكتاب ١: ١٥٦ والشعر والشعراء ٢: ٧٢٨.

وقال أبو النجم[1]:

لِلشِّقِّ تَهـوي جَوفُهـا مَفتوحـا ... يَحكي الفَصيل الهـادلَ المَقْرُوحـا

مفتوحًا: حال من جوفها، وجوفها: بدل من ضمير المؤنث المستكنّ في: تهوي.

وكُلُّ ما صَحَّ أن يكون بدلاً مما قبله أو مبتدأ وما بعده خبره، نحو: علمتُ زيدًا وجهُه حسنٌ، فالرفع بالابتداء أقيس وأوجه، قاله س[2]، وذكرَ[3] أنه الأكثر في كلام العرب، ومنه[4]: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌ﴾ في قراءة من رفع، وهم السبعة. وكذلك الوجه عنده في قوله:

فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحِدٍ ... .

الرفع. وزعم أنَّ النصب جائز، وأنَّ بعضهم ينشد البيت بنصب «هُلْك واحد»، وأنشد[5]:

.... ومـا أَلْفَيتنـي حِلْمـي مُـضاعا

ثم قال[3]: «فهذا عربي، والرفع أكثر وأعرب». وقال[4]: «إنهم شبهوه بقولهم: رأيتُ رجلاً أبوه أفضلُ منه؛ لأنه مِن سبب الأول، وهو الثاني في المعنى» انتهى.

ووجهُ الأكثرية أنه لا حذف فيه، وفي البدل تقدير الحذف؛ لأنه على الأصح على تقدير تكرار العامل.

---

(١) ديوانه ص ١٣٤ وبينهما شطران [تحقيق محمد أديب جمران] وإيضاح الشعر ص ٥٥٨.
تهوي: أي الأتان. والفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه. والهادل: المسترخي المِشفَر من قرحة أو مرض. ومقروح به قَرْح، وهو جرب شديد يأخذ الفُصلان.

(٢) الكتاب ١: ١٥٧ - ١٥٨.

(٣) وذكر ... على تقدير تكرار العامل: سقط من غ.

(٤) الكتاب ١: ١٥٥.

(٥) تقدم في هذا الجزء ٥: ق ٢٣٤/أ من الأصل.

وقوله **وقد يكون في حكم الملغَى** قال المصنف في الشرح[1]: «ويَقِلُّ الاعتماد على المبدل منه وجعل البدل في حكم الملغَى، كقول الشاعر[2]:

وكأنَّــهُ لَهِــقُ الــسَّراةِ، كأنَّـــهُ ... مـــا حاجِبَيـــهِ مُعَـــيَّنٌ بِـــسَوادِ

فجعل حاجبيه - وهو بدل - في حكم ما لم يُذكَر، فأفرَد الخبر، ولو جَعل الاعتماد على البدل ثَنَّى الخبر، كما تقول: إنَّ زيدًا يديه منبسطتان بالخير، ولو جَعلتَ البدل في حكم الملغَى لقلت: إنَّ زيدًا يديه مُنبَسِطٌ بالخير. ومِثلُ (كأنَّه ما حاجبَيه مُعَيَّن) قولُ الآخر[3]:

إنَّ الــسُّيوفَ غُــدُوَّها ورَواحَهـــا ... تَرَكَتْ هَوازِنَ مِثلَ قَرْنِ الأَعْــضَبِ

جعل الخبر للسيوف، وألغى غُدُوَّها ورَواحَها، ولو لم يُلْغِهما لقال: تَرَكا. ومِن الاعتماد على المبدَل منه وجعلِ البدل في حكم الملغَى قولُك: زيدٌ عرفتُ أخاه عَمرًا، وجاء الذي رغبت فيه عمرٍو» انتهى.

وهذا الذي ذكرَه مِن أنَّ البدل يكون في حكم الملغَى غير مُسَلَّمٍ له، ولا حُجَّةَ في الاستشهاد بما ذَكر، قال ابن عصفور حين حدَّ البدل، فقال فيه[4]: «وعلى أنْ يُنوَى بالأول منهما الطَّرحُ معنًى لا لفظًا. الدليلُ على ذلك أنَّ العرب إذا أَتَتْ بعد البدل بخبر أو حال /أو غير ذلك فإنما تعتمد فيه على البدل لا على [٥: ٢٣٦/ب] المبدل منه، واعتمادُها بذلك عليه طرحٌ للمبدل منه، ولم يجئ ما ظاهرُه الاعتمادُ بما بعد البدل على المبدل منه إلا قول الشاعر»، وأنشد البيتين اللذين استدلَّ بهما المصنف على دعواه.

---

(١) ٣: ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٢) تقدم البيت في هذا الجزء ٥: ٢٣٤/أ من الأصل.

(٣) هو الأخطل. شعره ١: ٩٠. الأعضب: الكبش المكسور القرن.

(٤) الحد في المقرب ١: ٢٤٢، وليس فيه البيتان اللذان استدلَّ بهما المصنف، ولعل النص في شرح الإيضاح.

قال: «وينبغي ألا يُحمَلا على ظاهرهما؛ لأنَّ في ذلك خروجًا عما استقرَّ في كلام العربِ من أنها تعتمد على البدل لا على المبدل منه، بل يُحمَل قولُه (مُعَيَّنٌ) على أنه مُراد به المصدر، كـ(مُمَزَّقٍ) في قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[1]، وإذا أُخبر بالمصدر كان موحَّدًا. وينتصب (غُدُوَّها ورَواحَها) على الظرف كـ«خُفُوقَ النَّجمِ»، وكأنه قال: إنَّ السُّيوفَ وقتَ غُدُوِّها ورَواحِها على هَوازِنَ تَرَكَتْهم مثلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ» انتهى، وفيه بعض اختصار.

ويحتمل أن يكون (مُعَيَّنٌ) خبرًا عن (حاجبَيه)، أخبرَ عنهما لتلازمهما إخبار الواحد كما أخبر بذلك عن (العينَين) و(اليوم والليلة) في قول الشاعر[2]:

.... بهـــــا العَيْنـــــانِ تَنْهَـــــلُّ

وقولِ العرب: رُبَّ يومٍ وليلةٍ مَرَّ بي، على الإفراد.

وقال أبو العباس: «إنَّ المبدل منه في نية الطَّرح»[3]، فتوهَّم ابن بابشاذ[4] عليه أنه يريد أنه يُنوى به الطَّرح من حيث اللفظ والمعنى، وأنَّ قول ذلك يؤدي إلى إبطالِ مسائلَ مما يَعرِض فيها رجوعُ ضميرٍ إلى الأول، فإذا طُرِح لم يكن للضمير ما يعود عليه. وهذا ليس على ما توهَّم.

وقد حَرَّرَ الأستاذ أبو علي مراد النحويين بالطرح، فقال: «البدل في اللغة معناه أن يوضع الشيء مكان الشيء بعد أن يزول ذلك عن مكانه؛ وقولهم في نية الطَّرح معناه أن يقدَّر له عاملٌ مِن جنسِ الأول يعمل فيه، لا أنَّ الأول يُطرَح البتة؛ لأنَّ في كلام العرب ما يُبطِل ذلك، وهو نحو: زيدٌ ضربتُه أبا بكر، فلو طُرح

---

(١) سورة سبأ: الآية ١٩.

(٢) تقدم الشاهد في ٢: ٨٠.

(٣) في حواشي المفصل للشلوبين ص ٤٠١ أنَّ المبرد تبع في ذلك أبا عثمان المازني. وانظر المقتضب ٤: ٢١١، ٢٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢: ٤٢٣ - ٤٢٤. وانظر حواشي المفصل للشلوبين ص ٤٠١.

الضمير لم يَبقَ ما يَربط الجملة بالمبتدأ، وقد صرَّح س[1] بأنَّ المبدَل مِن جملةٍ ثانية». انتهى.

والذي توهَّمَه ابنُ بابشاذ على أبي العباس هو قول أبي العباس، وقد تقدَّم لنا النقل[2] في ذلك من (البسيط).

وقوله **وقد يُستَغنَى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه** قال المصنف في الشرح[3]: «كقولك: أَحْسِنْ إلى الذي وَصَفْتَ زيدًا، بالنصب على الإبدال من الهاء المقدَّرة، وبالجرِّ على الإبدال من (الذي)، وبالرفعِ على جَعلِه خبرَ ابتداء» انتهى.

وهذا الذي ذكرَه ليس مُتَّفقًا عليه، بل ذهب السيرافيُّ[4] وغيره إلى أنَّ المبدل منه يُنوى به الطَّرح من اللفظ، ويُنوى بالبدل الحلول محلَّه، فزعم أنك إذا قلت: جاءني الذي ضربتُ سعدًا، فجعلتَ سعدًا بدلاً مِن الهاء المضمرة في ضربتُ لم يَحسُن ذلك. قال: لأنه يحلُّ محلَّ الهاء في ضربتُ، وإذا حَلَّ محلَّه لم يَرجع إلى (الذي) شيء من صلته، وهذا باطل لأنَّ البدل على نِيَّة تكرار العامل، فهو من جملة أخرى.

ص: ويُقرَنُ البدلُ بهمزةِ الاستفهام إن تَضمَّنَ مَتبوعُه معناها. وقد تُبدَل جملةٌ مِن مفرد، ويُبدَلُ فِعلٌ مِن فِعلٍ مُوافِقٍ في المعنى مع زيادةِ بيان. وما فُصِّلَ به مذكورٌ وكان وافيًا ففيه البَدَلُ والقَطْع، وإن كان غيرَ وافٍ تَعَيَّنَ قَطعُه إنْ لم يُنْوَ معطوفٌ /محذوف. ويُبدأُ عندَ اجتماعِ التوابع بالنَّعتِ، ثُمَّ بِعَطفِ البيانِ، ثُمَّ بالتوكيد، ثُمَّ بالبَدَلِ، ثُمَّ بالنَّسَق. [٥: ٢٣٧/أ]

---

(١) الكتاب ٢: ٣٨٦.

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ٥: ق ٢٣٥/ب من الأصل.

(٣) ٣: ٣٣٩.

(٤) شرح الكتاب ٤: ٣٥ - ٣٦.

ش: تقول: كيف زيدٌ أصحيحٌ أم سَقيمٌ؟ ومَن في الدار أزيدٌ أم عمرٌو؟ ومتى تجيءُ أيومَ الجمعةِ أم يومَ السبتِ؟

ومعنى **إنْ تَضَمَّنَ مَتبوعُه معناها** متبوعُ البدلِ يَدُلُّ على أنَّ المتبوع قد تضمَّن معنى الهمزة، وقد تدخل الأداة عليه، فلا تدخل الهمزة على البدل، مثاله: هل أحدٌ جاءك زيدٌ أو عمرٌو؟ وأَرَجُلٌ جاءك قُرَشيٌّ أم تميميٌّ؟ إذا أَعربتَ قرشيًّا بدلاً.

وكان ينبغي أن يضيف إلى هذه المسألة مسألةَ الشرط، فإنها شبيهة بها، وذلك أنك إذا أبدلتَ مِن اسمِ شرطٍ فلا بُدَّ أن تُدخل على البدل (إن) الشرطيةُ، مثالُ ذلك: متى تَقُمْ إنْ ليلاً أو نهارًا قُمتُ معك، ومَنْ تَضربْ إنْ رجلاً أو امرأةً ضربتُه. فأمَّا قولُ الفَرَزْدَق[1]:

متى تَرِدَنْ يومًا سَفارِ تَجِدْ بِها ... أُدَيْهِمَ ، يَرمي الْمُسْتَجيزَ الْمُعَوَّرا

فلا يجوز أن يكون (يومًا) بدلاً مِن (متى)؛ لأنه كان يجب إدخال (إنْ) عليه، وإنما هو منصوب بـ(تَرِدَنْ) الناصبِ لـ(متى)؛ لأنَّ الفعل يعمل في ظرفين إذا كان أحدهما مشتملاً على الآخَر، و(متى) مشتملة على اليوم لعمومها. ولا يجوز أن يَنتصبَ (يومًا) بـ(تَجِدْ) لأنَّ (سَفارِ) في موضع نصب بـ(تَرِدْ)، فيؤدي ذلك إلى الفصل به بين (تَرِد) ومعمولها، وهو (سَفارِ)، وهو أجنبي منهما، وبينه وبين عامله - وهو (تَجِدْ) - بـ(سَفارِ)، وهو أجنبي منهما، والفصلُ بين العامل ومعموله بأجنبيٍّ منهما لا يجوز.

وقوله **وقد تُبْدَلُ جملةٌ من مفرد** قال المصنف في الشرح[2]: «كقولك عرفتُ زيدًا أبو مَنْ هو، أي: عرفتُ زيدًا أُبُوَّتَه، ومنه قولُ الشاعر[3]:

---

(١) الديوان ١: ٣٥٥ والمقتضب ٣: ٥٠ وشرح أبيات المغني ٢: ٢٤٦ - ٢٥٠ [١٣٤]. سفار: ماء لهم. والمستجيز: الذي يطلب الماء. والمعوَّر: المطرود الممنوع حاجته.

(٢) ٣: ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٣) شرح المصنف ٣: ٣٤٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٣ [الإنشاد ٦٩٤].

لقد كَلَّمَتْنِـــي أُمُّ عَمـــرٍو بِكلْمـــةٍ أَتَصْبِرُ يومَ البَينِ أم لَـــستَ تَـــصبِرُ

فالجملة الاستفهامية التي بعد (كِلْمة) بدلٌ منها؛ لأنَّ الكِلْمة هنا بمعنى الكلام. ومنه قولُ الآخر[1]:

إلى اللهِ أَشـــكو بالمدينـــةِ حاجـــةً وبالشامِ أُخـــرى كيـــفَ تَلتقيـــانِ

قال أبو الفتح بن جني[2]: (كيف تَلتقيانِ: بدلٌ مِن حاجة وأُخرى، كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما).

ومِن إبدالِ الجملةِ مِنَ المفردِ قولُه تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[3]، فـ(إنَّ)[4] وما عملتْ فيه بدلٌ مِن (ما) وصِلتها، على تقدير: ما يُقالُ لك إلا إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغفرةٍ وذو عِقابٍ أَليمٍ. وجاز إسنُاده إلى (إنَّ) وما عملت فيه كما جاز إسنادُ (قيلَ) إليها في: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[5].

ومِن إبدالِ الجملةِ مِنَ المفردِ ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾[6]، قال الزمخشري[7]: (هذا الكلامُ كلُّه في محل النصب بدلاً مِنَ

(١) الزهرة ٢: ٦٦١ والمحتسب ٢: ١٦٥. وهذا أول بيتين في شرح أبيات المغني ٤: ٢٧٢ - ٢٧٣ [الإنشاد ٣٣٨] حيث قال البغدادي: ((ولم أقف على قائل البيتين))، ونسبه للفرزدق في الخزانة ٥: ٢٠٨. وثانيهما مع ثلاثة بعده لأعرابي من باهلة في البيان والتبيين ١: ٢٣٤ وعيون الأخبار ١: ٢٣٩. وقال العيني: ((وقد قيل: إنه للفرزدق)) المقاصد النحوية ٤: ١٦٨٢ [الشاهد ٩١٤]، وليس في ديوانه.

(٢) المحتسب ٢: ١٦٦.

(٣) سورة فصلت: الآية ٤٣.

(٤) فإن ... وذو عقاب أليم: سقط من ك.

(٥) سورة الجاثية: الآية ٣٢.

(٦) سورة الأنبياء: الآية ٣. ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾.

(٧) الكشاف ٢: ٥٦٢، وبعده: ((أي: وأسرُّوا هذا الحديث)).

النَّجْوى).

ومن إبدال الجملة من المفرد قول ابن الزَّبير الأسدي[1]:

لَمَّا دَنــا مِنِّــي سَــمِعْتُ كَلامَــهُ مَن أنتَ ، لا لاقيتَ أَمْــرَ سُــرورِ»

انتهى.

وهذا الحكم الذي انتزَعه من هذه الدلائل على زعمه مُنازَعٌ فيه ومُنازَعٌ فيما استدلَّ به. أمَّا مسألة (عرفتُ زيدًا أبو مَن هو) ففي الجملة الاستفهامية ثلاثةُ مذاهب: أحدها: ما ذَكر مِن أنها بدلٌ من الاسم قبلَه. والثاني: أنها في موضعِ الحال. والثالث: أنَّ عَرَفتُ ضُمِّنَ معنى عَلِمتُ المتعديةِ إلى اثنين. وهو الصحيح عند بعض أصحابنا.

[٥: ٢٣٧/ب] وأمّا قوله (بِكَلْمةٍ أَتَصبرُ) فـ(أَتَصبرُ) في موضعِ نصبٍ بـ(كَلْمةٍ)، /وهو مَحْكِيٌّ؛ لأنَّ (كَلْمة) في معنى (بِقَوْلةٍ)[2]، فكما أنَّ الكلام قد يحكى به إجراء له مجرى القول فكذلك الكلمة.

وأمَّا (كيفَ تلتقيان) فليس بدلاً في موضعِ نصبٍ كما ذَكر، بل لَمَّا ذَكرَ تَبايُنَ ما بينَ الحاجتين مَكانًا استبعَدَ التقاءهما، فقال: كيف تَلتَقيانِ، على سبيلِ استبعادِ التقائهما وتَعَذُّرِه.

وأمَّا الآيةُ الأولى فإنه يؤدي إلى أنَّ الجمل يُسنَد إليها، إذ تكون في موضعِ المفعول الذي لم يُسَمّ فاعلُه، وذلك غير جائز على مذهب البصريين، وقد سَبق لنا ذكرُ المذاهب الثلاثة في هذه المسألة[3]، تفرق في الثالث بين أن يكون الفعل مما يُعَلَّق، نحو: ظهرَ لي أقامَ زيدٌ أم عمرٌو، فيجوز، أو مما لا يُعَلَّق، فلا يجوز.

---

(١) في شرح المصنف: قول أبي زبيد الأسدي.

(٢) كذا في المخطوطات، والأولى حذف الباء من (بقولة)، أو إضافتها في قوله قبله (كلمة).

(٣) انظر الجزء السادس ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

وأمَّا الآية الثانية فقولُه (هل هذا) في موضعِ نصبٍ مَحكيٍّ بحالٍ محذوفة؛ أي: قائلينَ هل هذا إلا بَشَرٌ مثلُكم، كقوله تعالى ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[1]، أي: قائلَينِ ربَّنا تَقبَّلْ منَّا.

وأمَّا بيتُ ابن الزَّبير فـ(مَنْ أنتَ) مَحكيٌّ بقوله (كَلامَه)؛ لأنَّ معناه: سمعتُ قَولَه، فهو في موضعِ نصبٍ على الحكاية.

وفي (البديع)[2]: «وقد تُبدَلُ الجملةُ مِنَ الجملة إذا اتَّفقا في المعنى، كقول الشاعر[3]:

ذَكَرْتُكِ والْخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَينَنا   وقد نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

فأبدلَ[4] (وقد نَهِلَتْ منّا) مِن قوله (والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَينَنا)، وهو في موضع الحال، فالفعلُ والفاعلُ بدلٌ مِنَ المبتدأ والخبر» انتهى. ولا يتعيَّن ذلك؛ إذ يظهر أنَّ (وقد نَهِلَتْ) حالٌ مِنَ الضمير المستَكِنِّ في (يَخْطِرُ).

وفي (البسيط)[5]: «لا يصح أن تكون جملة معمولة للأول في موضع البدل، كما كان في النعت؛ لأنها تُقَدَّرُ تَقديرَ المشتقِّ، والمشتقُّ [يُقَدَّرُ][6] تقديرَ الجامد ليكون بدلاً، فيجتمع فيه تَجَوُّزانِ، ولأنَّ البدل يعمل فيه العامل الأول، فيصح أن يكون فاعلاً، والجملةُ لا تكون في موضع الفاعل بغيرِ سابكٍ لأنها لا تُضمر، فإن كانت غيرَ معمولةٍ فهل تكون جملة بدلاً من جملة؟ لا يَبعُد عندي جوازها، كما تتبع في العطف الجملة للجملة، وكتأكيد الجملة التأكيد اللفظي».

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٢٧.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ٣٥٢.

(٣) هو أبو عطاء السِّنديّ. التنبيه لابن جني ص ٣٥ والحماسة ١: ٦٦ [الحماسية ٧].

(٤) فأبدل ... التأكيد اللفظي: موضعه في ك بعد قوله التالي: بشر من ذلكم النار.

(٥) البسيط لابن العلج ٢: ٧١٩.

(٦) يقدَّر: من البسيط.

وقوله **ويُبْدَلُ فعْلٌ مِن فِعلٍ مُوافِقٍ في المعنى معَ زيادةِ بَيانٍ** مثالُه ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾[1]، وكقولِ الشاعر[2]:

متى تَأْتِنـــا تُلْمِـــمْ بنـــا في دِيارِنـــا تَجِدْ حَطَبًا جَـــزْلاً ونـــارًا تَأَجَّجَـــا

وكقولِ الراجز[3]:

إنَّ عَلَـــــــيَّ اللهَ أنْ تُبايِعَــــــــا تُؤْخَذَ كَرْهًـــا أو تَجِـــيءَ طائعـــا

ولا يَلزم ما ذَكره المصنفُ مِن أنه يكون مع زيادة بيان، بل قد يكون ذلك بالمرادف، وهذا ظاهر من قوله (متى تَأتِنا تُلْمِمْ بنا)؛ لأنَّ أتاه وأَلَمَّ به مترادفان.

وفي (البسيط)[4] ما مُلَخَّصُه: «بدلُ الفعلِ مِنَ الفعلِ اتَّفَقوا على أنه يكون فيه بدلُ الشيء من الشيء، ولا يكون فيه بدلُ البعض؛ لأنه لا يتبعَّض. واختلفوا في بدل الاشتمال فيه، فقيل: لا يكون؛ لأنَّ الفعل لا يشتمل على الفعل. وقيل: يكون، ومنه ﴿يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾. وأمَّا (إنَّ عَلَيَّ اللهَ) البيت فهذا نَصٌّ في بدلِ الفعل؛ لأنه بتأويل الاسم. وأمَّا بدلُ الغلط فيه فجوَّزَه س[5] وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه» انتهى.

وقوله **وما فُصِّلَ به مذكورٌ وكان وافيًا ففيه البدلُ والقَطع** المذكور يشمل الجمع والعدد، نحو: مررتُ برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ ورَبْعةٍ، ومررتُ بثلاثةٍ قُرَشيٍّ

---

(١) سورة الفرقان: الآيتان ٦٨ - ٦٩.

(٢) هو عبيد الله بن الحر. الكتاب ٣: ٨٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٧٨ والخزانة ٩: ٨٩ - ١٠٠ [الشاهدان ٧٠١، ٧٠٢]. الجزل: الغليظ.

(٣) الكتاب ١: ١٥٦ والخزانة ٥: ٢٠٣ - ٢١٠ [الشاهد ٣٧٢]، وتخريجه في البسيط لابن العلج ٢: ٦٩٥.

(٤) البسيط لابن العلج ٢: ٦٩٥ - ٦٩٦.

(٥) الكتاب ٣: ٨٧.

وتَميميٌّ وأَسَديٌّ. ومعنى قوله **وكان وافيًا** أي: يَصلح إطلاقه على المذكور. وقال الشَّنْفَرَى[١]:

وَلِي دُونَكُم أَهْلُونَ : سِيْدٌ عَمَلَّسٌ ... وأَرْقَطُ زُهْلُولٌ ، وعَرْفَاءُ جَيْئَلُ

يجوز في (سِيْد) وما بعده البدل، ويجوز القطع على إضمارِ مبتدأ.

والقطعُ في التفصيل أحسنُ منه دون تفصيل، ولا يُشترط في جواز البدل والقطعِ ما ذكر من التفصيل، بل يجوز في نحو: مررتُ /بزيدٍ أخيك، البدلُ والقطع، [٥: ٢٣٨/أ]
نص عليه س[٢] والأخفش[٣]، وهو قبيح عند أصحابه إلا أن يطول الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾[٤].

وقوله **وإن كان غيرَ وافٍ تعَيَّنَ قَطعُه** مثالُه ما جاء في الحديث: (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقاتِ: الشِّركُ باللهِ، والسِّحْرُ)[٥]، أي: منهنَّ الشِّركُ بالله والسِّحْرُ. ومنه: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[٦]، أي: منها مَقامُ إبراهيمَ، ولَقِيتُ ثَلاثةً: زيدٌ وعمرٌو، أي: منهم زيدٌ وعمرٌو.

---

(١) الديوان ص ٥٨ وإعراب لامية العرب ص ٦١. السِّيد: الذئب. والعملَّس: القوي السريع. والأرقط: الذي فيه سواد وبياض، وأراد به النَّمِر. والزهلول: الأملس. وعرفاء، وجيئل: اسمان للضبع، وعرفاء في الأصل صفة، وهي الطويلة العُرف.

(٢) الكتاب ٢: ١٦.

(٣) معاني القرآن له ٢: ٤١٦.

(٤) سورة الحج: الآية ٧٢. ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾. قرأ الجمهور (النارُ) رفعًا، وقرأ ابن أبي إسحاق، وإبراهيم بن نوح، عن قتيبة (النارِ) بالجر. البحر المحيط ٦: ٣٥٩.

(٥) متفق عليه. صحيح البخاري: كتاب الوصايا ٣: ١٩٥ وكتاب الحدود ٨: ٣٣ - ٣٤، وصحيح مسلم ١: ٩٢. ولفظه فيهما: (عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: اجتنبوا السبع الموبقات. قالوا: يا رسول الله! وما هُنَّ؟ قال: الشركُ بالله، والسحرُ، وقتلُ النفس التي حرَّم الله إلا بالحقِّ، وأكلُ الرِّبا، وأكلُ مال اليتيم، والتولِّي يوم الزَّحف، وقَذفُ المحصنات المؤمنات الغافلات).

(٦) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

ولا يجوز الإبدال بدلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ؛ لأنَّ زيدًا وعمرًا لا يقع عليهما ثلاثة، ولا بدلَ بعضٍ مِن كُلٍّ لِعدمِ الرابط، ولا يُقَدَّر (منهم) لعدم تعلُّقه، فإن سُمع من العرب عدمُ القطع فإن طابَقَ ما قبلَه في الإعراب وُقِفَ عنده، ولا يُتَعَدَّى، ويكون إذ ذاك إذا كان قبلَه جمعٌ ممَّا وقعَ فيه لفظُ الجمع على الاثنين وإن لم يكن من باب: قَطَعتُ رؤوسَ الكَبْشَين، كقولهم: فلانٌ عَظيمُ الْمَناكِبِ، وعلى ذلك جاء قولُ النابغة[1]:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فعَرَفتُها ... لِستَّةِ أَعوامٍ ، وذا العامُ سابِعُ
رَمادٌ كَكُحلِ العَينِ ، لأْيًا أُبينُهُ ... ونُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشِعُ

يروى برفعِ (رَماد) و(نُؤْي) ونَصبهما. وقال أيضًا[2]:

فأنحَى حَدَّ مُعتَدِلٍ طَريرٍ ... يَشُكُّ به التَّرائبَ والصِّفاحا
فغادَرَهُنَّ مُنْعَفِرًا زَهيقًا ... وآخَرَ مُثْبَتًا ، يَشكُو الجِراحا
فظلَّ كأنَّهُ بِجَمادِ وافٍ ... بَشيرُ سَفينةٍ ، يُهدي رِماحا

وقوله **إن لم يُنْوَ مَعطوفٌ محذوف** مثالُه ما رُوي: (اجْتَنِبُوا الْمُوبِقات: الشِّرْكَ باللهِ، والسِّحرَ)[3] بالنصب على البدل وحذف معطوف، كأنه قيل: وأخواتِهما؛ وحذف لأنَّ الْمُوبقاتِ سَبعٌ، ثَبَتَتْ في حديثٍ آخَر، واقتصرَ هنا على ثِنتَينِ تنبيهًا على أنهما أَحَقُّ بالاجتناب، قاله المصنف في الشرح[4].

---

(١) الديوان ص ٣٠. آيات: علامات. والنؤي: حاجز حول البيت يمنع عنه الماء. وجذم كل شيء: أصله. وأثلم: تثلّم وتهدَّم. وخاشع: مطمئن لاصق بالأرض.

(٢) ديوان النابغة ص ٢١٦، والثاني في كتاب الجيم ٢: ٨١ وتهذيب الآثار ٣: ١٠٢. أنحى: أي الثور. معتدل: يعني قرنه. وطرير: حادّ. والصفاح: الجوانب. وغادرهنَّ: تركهنَّ، أي: ترك الثورُ الكلابَ. المنعفر: المتلطخ بالعَفَر، وهو التراب. والزهيق: الهالك. والمثبت: الذي أصابته الطعنة. وجماد واف: موضع. غ: وأنحى حد. ك: منعفرًا رهيفًا.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه: كتاب الطب ٧: ٢٩.

(٤) ٣: ٣٤١.

وقوله **ويُبْدأُ** إلى آخره[1]. قال المصنف في الشرح[2]: «ويُبدأ عندَ اجتماعِ التوابع بالنعت لأنه كجزءٍ من متبوعه، ثم بِعَطفِ البيان لأنه جارٍ مجراه، ثم بالتوكيد لأنه شَبيهٌ[3] بعطف /البيان في جريانه مجرى النعت، ثم بالبدل لأنه تابع كَلا تابعٍ لكونه كالمستقلّ، ثم بِعَطفِ النَّسَق لأنه تابعٌ بواسطة[4]، فيقال: مررتُ بأخيك الكريمِ محمدٍ نَفسِه رَجُلٍ صالحٍ ورَجُلٍ آخَرَ». [٥: ٢٣٨/ب]

وقال صاحب (البديع)[5]: «إنِ اجتمعَ تأكيدٌ وصفةٌ قدمت الصفة؛ لأنَّ التأكيد تكرار، ولا تكرارَ إلا بعد التمام، تقول: قام زيدٌ الكاتبُ نفسُه، ولا يجوز العكس إلا عند بعضهم» انتهى.

فإن كان التأكيد بتكرار الاسم فقد نصَّ بعض أصحابنا على أنه كالتأكيد بألفاظ التأكيد، فتقول: قامَ زيدٌ العاقلُ زيدٌ. قال ذلك في قوله: وَيلٌ له وَيلٌ طَويلٌ[6]. قال: «لا يجوز أن يكون (طويلٌ) صفةً لـ(وَيْل) الأول؛ لأنه إذا اجتمع النعت والتأكيد قُدِّمَ النعت؛ لأنَّ الغرضَ بالنعت تَبيينُ الأول حتى يُعرف، فإذا لم يُعرف فكيف يؤكَّد، فأجري التأكيد اللفظي مجرى التأكيد المعنوي».

ومن (البسيط)[7] مسألة: «لا يجوز أن يتقدَّم بدلُ الشيء من الشيء على المبدَل منه؛ لأنه لا يُدرى أيُّهما هو المعتمَد عليه، وليس كالصفة، وأمَّا في بدلِ البعض فيظهر، لكن الأحسن الإضافة، فتقول: أكلتُ ثلثَ الرغيفِ».

---

(١) هو قوله: «ويُبدأُ عندَ اجتماعِ التوابع بالنَّعتِ، ثُمَّ بِعَطفِ البيانِ، ثُمَّ بالتوكيد، ثُمَّ بالبَدَلِ، ثُمَّ بالنَّسَق».

(٢) ٣: ٣٤٢.

(٣) ك: شبه.

(٤) د: بوساطة.

(٥) البديع لابن الأثير ١: ٣٣٩.

(٦) الكتاب ١: ٣٣٢.

(٧) البسيط لابن العلج ٢: ٧٢٠.

مسألة[1]: «الأحسن ألاَّ يُفصَل بين البدل والمبدل منه، وهو دون الصفة؛ لأنه ليس من التمام، فيُفصل بالظروف والصفات ومعمول الفعل، نحو: أكلتُ الرَّغيفَ في اليوم ثُلُثَه، وكقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ﴾[2]، ونحو ذلك».

* * *

(١) البسيط لابن العلج ٢: ٧٢٠. وهي تلي المسألة السابقة بلا فاصل.

(٢) سورة المزمل: الآيتان ٢ ـ ٣.

وهو الْمَجعولُ تابعًا بأحدِ حروفِه، وهي: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وحتى، وأَمْ، وأو، وبل، ولا. وليس منها (لكنْ) وفاقًا ليونس، ولا (إمّا) وفاقًا له ولابن كيسان وأبي علي، ولا (إلا)، خلافًا للأخفش والفراء، ولا (ليس)، خلافًا للكوفيين، ولا (أيْ)، خلافًا لصاحب (المستوفى)[(١)].

ش: الكوفيون يقولون: باب النَّسَق، وأكثر ما يقول س[(٢)]: باب الشِّركة. ولا يحتاج إلى حدّ لأنه تابع بأدوات محصورة.

وقوله **بأحد حروفه** الضمير يعود على العطف، فكأنه قال: بأحد حروف العطف، فصار في ذلك دَور؛ لأنه لا يُعرف العطف إلا بهذا الحدّ، وأحد حروف العطف لا يُعرف إلا بالعطف، فتوقَّف معرفة كل واحد منهما على صاحبه.

وقال المصنف في الشرح[(٣)]: «الْمَجعولُ تابعًا يعمُّ الأقسامَ الخمسةَ، وتَقييدُ الجعل بأحد الحروف يُخرج الأربعة، ويَقصُرُ [العبارةَ][(٤)] على عطفِ النسق.

وقال ابن هشام: «العطفُ إدخالُ لفظٍ أو ألفاظٍ فيما دخلَ فيه غيرُها مِن عملٍ بحروفٍ مخصوصة». قال: «أو ألفاظ: يعني به عطف الجمل. من عمل: يعني

---

(١) هذا الرأي ليس في المستوفى لعلي بن مسعود الفرخان.

(٢) الكتاب ١: ٤٣٧ وما بعدها، ٢: ٣٧٧ وما بعدها، ٣: ٥١، ٥٢.

(٣) ٣: ٣٤٣.

(٤) ك: مخرج للأربعة وقاصر. والعبارة من شرح المصنف.

به العمل على الإطلاق في اللفظ أو التقدير أو الموضع» انتهى. وهو حدٌّ منقود. وكذلك ما حدَّه به ابن عصفور في (شرح الجمل)[1] وفي (المقرّب)[2] هو منقود.

وقوله **وهي الواو والفاء وثُمَّ وحتى وأَمْ وأَوْ وبَلْ ولا** أوردَ هذه الحروف على أنها كالْمُجْمَع على أنها حروف عطف، ولذلك ذَكر بعدها ما وَقع فيه الخلاف عنده، وسيأتي ذكرُ الخلاف في حتَّى وأَمْ عند الكلام على تفصيل أحكامها إن شاء الله تعالى.

وقوله **وليس منها لكنْ وفاقًا ليونس** قال المصنف في الشرح[3]: «هي عنده[4] حرفُ استدراكٍ لا حرفُ عطف، فإن وليَها مفردٌ معطوفٌ /فعَطفُه بواوٍ [٦: ٢/أ] قبلها، ولا بُدَّ قَبلَ المفرد مِنَ الواو[5]، نحو: ما قام سعدٌ ولكنْ سعيدٌ، ولا تَزُرْ زيدًا ولكنْ عمرًا، ولو كانت عاطفةً لاستُغني بها عن الواو، كما استُغني بـ(بل) وغيرها. وما يوجد في كتب النحويين مِن نحو: ما قام سعدٌ لكنْ سعيدٌ، ولا تَزُرْ زيدًا لكنْ عمرًا، فمِن كلامهم لا من كلام العرب، ولذلك لم يُمَثِّلْ س في أمثلة العطف إلا بـ(ولكنْ)[4]، وهذا مِن شَواهدِ أمانته، وكمالِ عدالته؛ لأنه [لا][6] يُجيزُ العطفَ بها غيرَ مسبوقةٍ بواو، وتركَ التمثيلَ به لئلا يُعتَقَد أنه مما استعملتْه العرب. ومع هذا ففي نفي[7] المفرد الواقع بعد (ولكنْ) إشكال؛ لأنه على ما قرَّرتُه معطوف بالواو

(١) شرح الجمل ١: ٢٢٣، وفيه: «فعطف النسق هو حمل اسم على اسم، أو فعل على فعل، أو جملة على جملة، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك».

(٢) المقرب ١: ٢٢٩، وحدّه فيه كحدّه في شرح الجمل.

(٣) ١: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٤) الكتاب ١: ٤٣٥.

(٥) في شرح المصنف: «لا يُستَغنى عنها إلا قبل جملة مصرَّح بجزأيها»، في موضع: «ولا بدَّ قبل المفرد من الواو».

(٦) لا: من شرح المصنف.

(٧) نفي: ليس في شرح المصنف.

مع أنه مخالف لِما قبلها، وحقُّ المعطوف بالواو أن يكون موافقًا لِما قبلها، فالواجب أن يُجعَل مِن عطفِ الجمل، ويُضمَر له عامل، كأنه قال: ما قام سعدٌ ولكنْ قام سعيدٌ، ولا تَزُرْ زيدًا ولكنْ زُرْ عَمرًا؛ لأنَّ الجمل المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة، فالموافقة نحو: قام زيدٌ وقام عمرٌو، والمخالفة نحو: قام زيدٌ و لم يقمْ عمرٌو» انتهى.

ومذهب أكثر النحويين - منهم الفارسيُّ[(1)] - أنَّ لكنْ لا تكون عاطفةً إلا إذا لم تدخل عليها الواو، واستعمالُ لكنْ إذا وقعَ بعدَها المفردُ لفظًا وتقديرًا بغيرِ واوٍ لم يُسمَع مِن كلامِ العرب، وإنما قاله النحويون بالقياس على بلْ، و لم يُجْروها مُجْراها إجراءً كاملاً؛ لأنهم لم يَستعملوها بعد إيجابٍ بخلاف بلْ.

وقال أبو علي في (تذكرته): «كان يونس ينكر أن يقال: ما ضربتُ زيدًا لكنْ عمرًا». قال: «وموضع الإنكار أن يقول: إنَّ هذا حرفٌ كان يدخل قبل التخفيف على المبتدأ والخبر، فينبغي أن يكون بعد التخفيف مثلَه قبلَه؛ ألا ترى أنَّ سائر أخواتها كذلك، وأنَّ (إنَّ) - وإن كانت قد تدخل على الفعل إذا خُفِّفت، نحو: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾[(2)] - لم يَمنعها ذلك مِن أن يجوز بها الانتصاب، كما كان يجوز بها، فكذلك ينبغي في (لكنَّ) إذا خُفِّفت ألاَّ تخرج مِنَ الدخول على الجمل، كما لم تخرج إنَّ وكأنَّ». قال: «ويَبعُد أن يكون في هذا سماعٌ فيُنكِرَه يونس، ويردَّ المسموع».

قال ابن عصفور[(3)]: «والصحيح عندي ما ذكره يونس من أنها لا تُستعمل إلا بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾[(4)]، وقولِ حاتم[(5)]:/ [٦: ٢/ب]

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٩٠.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٤٢.

(٣) نصَّ ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧: ٣٤٢٩ على أنَّ قوله هذا في شرح الإيضاح.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٤٠.

(٥) الديوان ص ٢٦١. غ: ولكن عند ذلك. وآخره في الديوان: ذاكرُ.

وما هاجَني ذِكْرُ النِّساءِ ، فـإنَّني طَرُوبٌ ، ولكنْ غيرُ ذلـكَ آخـرُ

وقولِ الآخر[1]:

يَلومُ أخي علـى إهـلاكِ مـالي وما إنْ غالَـهُ ظَهْـري وبَطْنـي
ولكـنْ كُـلُّ مُخْتَبطٍ فَقـيرٍ يَقولُ : ألا اسْتَمِعْ أُنبِئْـكَ شـأْني

و(لكنْ) مع ذلك هي العاطفة، والواو زائدة كما زيدت (ثُمَّ) لَمَّا دخلتْ عليها الفاء في قول زهير[2]:

.... فثُمَّ إذا أَصبَحتُ ....

وما ذهبوا إليه مِن أنَّ الواو هي العاطفة و(لكنْ) مخلِّصة للاستدراك باطل. والمعنى، وما بعد(لكنْ) مخالف لِما قبلها في المعنى، فدلَّ ذلك على أنَّ (لكنْ) هي العاطفة، وأنَّ الواو زائدة، مثلها في قول الشاعر[3]:

ولَمَّا رأى الرحمنُ أنْ ليسَ فيهمُ رَشيدٌ ، ولا ناهٍ أخاهُ عنِ الغَدْرِ
وصَبَّ عليهم تَغْلِبَ بْنَةَ وائلٍ وكانُوا عليهمْ مِثلَ راغيةِ البَكْرِ

يريد: صَبَّ عليهم. وقولِ الآخر، أنشده الفراء[4]:

---

(١) هو النمر بن تولب، ويفصل بين البيتين بيت. السمط ١: ٢٨٤ ومنتهى الطلب ١: ٢٨١. المختبط: طالب المعروف. وآخر البيتين في المخطوطات: «بطني وظهري». و«أنبئك سرّي».

(٢) هذه قطعة من قوله:

أَراني إذا ما بِتُّ بتُّ على هَوًى فَثُمَّ إذا أَصبَحتُ أَصبَحتُ غاديا

الديوان بشرح ثعلب ص ٢٠٧، وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٣) هو الأخطل. شعره ٢: ٦٧٢ وضرائر الشعر ص ٧٢ والخزانة ١١: ٥٤ - ٥٧ [٨٩٢]. وأول الثاني في الديوان: «أمال عليهم»، فلا شاهد فيه. الراغية: الصوت. والبكر: ولد الناقة.

(٤) معاني القرآن له ٢: ٣٤٥ وضرائر الشعر ص ٧١.

وإنَّ رشيدًا وابْنَ مَرْوانَ لم يَكُنْ ... لِيَفْعَلَ حتى يُصْدِرَ الأَمرَ مُصْدَرَا

يريد: إنَّ رشيدَ بنَ مَروان. ولزمتْ زيادتها كما لَزِمتْ زيادة (ما) في قولهم: افْعَلْه آثرًا ما[1]، وفي (إذْما) في الجزاء.

وعلى ما ذكرتُه ينبغي أن يُحمَل مذهب س والأخفش؛ لأنَّهما قالا: إنَّ (لكنْ) مِن حروف العطف[2]. فلَمَّا مَثَّلا العطفَ بها مَثَّلاه بالواو، فدلَّ ذلك على أنَّ (لكنْ) هي العاطفة عندهما لا الواو» انتهى.

وقال أبو الحسن بن كَيسان: «فأمَّا وقوع الواو قبلها فقيل فيه: لكثرةِ تَصَرُّفِها لم تَقْوَ في حروف العطف؛ لأنها تكون مشدَّدةً ومخففةً من المشدَّدة وعاطفةً».

وقال ابن كَيسان: «أصلها التشديد وأن تَعمل في جملة ك(إنَّ)، ثُمَّ خُفِّفَتْ، فضارعتْ أو وأَمْ؛ لأنك تُضرِب بها عمَّا ابتدأتَ به، وتُوجِب لِما بعدها، فلمَّا كانت ليست في الأصل بحرفِ عطفٍ جاز دخول الواو عليها، وجاز سقوط الواو معها اكتفاءً بما قبلَها مِنَ المعنى الذي في بَلْ» انتهى.

فتلخص فيها أقوال:

أحدها: أنها ليست عاطفة، وأنَّ العطف للواو، عطفَ مفردٍ على مفرد.

والثاني: كذلك، إلا أنَّ العطف هو مِن باب عطف الجمل.

والثالث: أنها عاطفة، والعطفُ بها، ولا تأتي بالواو.

والرابع: كذلك، ولا بُدَّ مِنَ الواو، وهي زائدة.

والخامس: التخيير بين أن تأتي بالواو وألاَّ تأتي بها.

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٢) الكتاب ١: ٩٠ - ٩١، ٤٣٥ وشرح السيرافي ٣: ١٢٥ - ١٢٦.

وقوله **ولا (إمَّا) وفاقًا له ولابنِ كَيسانَ وأَبي عليٍّ** قال المصنف في
[٦: ٣/أ] الشرح[١]: «العطفُ بالواو لا بإمّا؛ /لأنَّ عَطفيَّة الواو إذا خَلَتْ مِن إمّا ثابتة، وعَطفيَّة إمَّا إذا خَلَتْ من الواو مُنْتَفية، والأصلُ استصحابُ ثُبوتِ ما ثَبَت ونَفيِ ما نُفي. وأيضًا فإنَّ توسُّط الواو بين إمّا وإمَّا كتوسُّطها بين لا ولا في نحو: زيدٌ لا بخيلٌ ولا جَبانٌ، والعطف قبلَ لا بالواو بإجماع، فليكن بها قبلَ إمّا لِيَتَّفِقَ المتماثلانِ ولا يختلفا[٢].

ولِمَن زعمَ أنَّ إمَّا عاطفة شُبهتان:

إحداهما: أنَّ الواو قد تُحذف، ويُستَغنَى بإمّا، كقول الشاعر[٣]:

يا ليتَما أُمُّنــا شــالتْ نَعامتُهــا ... إمَّــا إلى جَنَّـــةٍ إمَّــا إلى نــارِ

وكقول الآخر[٤]:

لا تُتْلِفُـــوا آبـــالَكُمْ ... إمَّــا لنــا إمَّــا لكـــم

الثانية: أنَّ أو تُعاقبها، كقراءة أُبَيّ: ﴿وَإِنَّآ وَإِيَّاكُمْ لإمّا عَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٥]، و(أو) عاطفة بإجماع، فلتكن إمَّا كذلك ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا.

---

(١) ٣: ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٢) في المخطوطات: «ولا يختلفان». صوابه في شرح المصنف. وكذا في الموضعين التاليين.

(٣) هو سعد بن قُرْط يهجو أمّه. المحتسب ١: ٢٨٤ والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٥٨٢. والرواية فيهما: (أَيْما). ونسب في كتاب العققة والبررة إلى مَعْبَد بن قُرط. نوادر المخطوطات ٢: ٣٦٤. وروايته: إما إلى جنة أو ما إلى نار. شالت نعامتها: كناية عن الموت. وشالت: ارتفعت. والنعامة: قيل: باطن القدم، وقيل: عظم الساق. وانظر الخزانة ١١: ٨٦ - ٩٢ [الشاهد ٩٠٠].

(٤) المحتسب ١: ٢٨٤. الآبال: جمع إبل.

(٥) سورة سبأ: الآية ٢٤. وفي شرح المصنف (وإنَّا أو إياكم). وفي معاني القرآن للفراء ١: ٣٩٠: (وإنّا وإيّاكم لإمّا). وفي الكشاف ٣: ٢٨٩: (إمّا على هدًى). وفي مختصر ابن خالويه ص ١٢٣: (لأَيُّما).

والجواب عن الأُولى أنَّ ذلك معدود من الضرورات النادرة، فلا اعتداد به، ومَن رأى أنَّها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على ما نَدَرَ مِن ذلك.

والجواب عن الثانية أنَّ تلك المعاقبة شبيهة بمعاقبة (لا) في: لا تضربْ زيدًا ولا عمرًا، ولا تضرب زيدًا أو عمرًا، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع (لا)، فليكن منتفيًا مع إمَّا ليتفق المتماثلان ولا يختلفا» انتهى، وفيه بعض تلخيص، وهو تطويل لا حاجة إليه.

ودَلَّ كلام المصنف أنَّ في (إمَّا) خلافًا. وذكر ابن عصفور «اتِّفاق النحويين على أنَّ (إمَّا) ليست بحرف عطف، إلا أنهم أَورَدُوه في حروف العطف لمصاحبته لها. والذي يدلُّ على أنه ليس بحرف عطف شيئان:

أحدهما: مجيئه مباشرًا للعامل، فتقول: قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، فيلي إمَّا قام، وحرفُ العطف إنما يكون بعد المعطوف عليه.

والآخَر: أنها لَمَّا كانت في محلِّ العطف دخلت عليها الواو، فقلت: وإمّا عمرٌو، وحرفُ العطف لا يدخل عليه حرف العطف»[1].

ومما يدلُّ على أنَّ إمّا الأولى ليست بعاطفة ابتداؤهم بها في نحو قوله تعالى ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[2]، وحرف العطف لا يجوز الابتداء به.

وفي الإفصاح[3]: كأنَّ س توسَّع، فجعل العطف لإمّا لَمَّا كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها، فسَمَّاها عاطفة مجازًا. قال س في (باب مَجرى النعت على المنعوت والشَّريك على الشَّريك)[4]: «واعلم أنَّ بَلْ، ولا

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٢٣.

(٢) سورة التوبة: الآية ١٠٦.

(٣) غ: وفي الإيضاح.

(٤) الكتاب ١: ٤٣٥.

بَلْ، ولكنْ، يُشْرِكْنَ بين النعتين، فيُجْرَيانِ على المنعوت، كما أَشْرَكَتْ بينهما الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، ولا، وإمَّا، وأَوْ، وما أَشْبَهَ ذلك».

[٦: ٣/ب] وقد حَمل بعض النحويين كلام س هذا على /ظاهره، فقال: «الواو رابطة بين إمَّا الثانية وبين إمَّا الأولى، كالواو التي تدخل بين الجملتين للربط».

وقال بعض المتأخرين: «الواوُ عَطفتْ (إمَّا) على (إمَّا)، و(إمَّا) الثانيةُ عَطفت الاسم على الاسم الذي بعد (إمَّا) الأولى».

وقال الرُّمَّانيُّ: «إمَّا الثانيةُ حرفُ عطف». واستَدلَّ على ذلك بأنَّ الواوَ للجمع بين الشيئين، وليستِ الواوُ هنا لذلك؛ لأنّا نجدُ الكلامَ لأحد الشيئين، فعُلِمَ أنَّ العطفَ لإمّا. قال: «وقُدِّمت الأُولى لِمَبنَى الكلامِ على الشَّكِّ، والعاطفةُ الثانيةُ».

وقوله **ولا (إلا)، خلافًا للأخفش والفراء** حَمل الأخفشُ على ذلك قولَه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾[1]، واستشهد بقول الشاعر[2]:

وأَرَى لهـا دارًا بِأَغْـدِرةِ السِّـ ـيدانِ لم يَـدْرُسْ لهـا رَسْـمُ
إلا رَمـادًا هامِـدًا، دَفَعَـتْ عنـه الرِّيـاحَ خَوالِـدٌ سُـحْمُ

أي: وأَرى لها دارًا ورَمادًا.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٥٠. معاني القرآن للأخفش ١: ١٥٢. ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾.

(٢) هو المخبَّل السَّعدي. المفضليات ص ١١٣ - ١١٤ ومعاني القرآن للأخفش ١: ١٥٢. أغدرة: جمع غَدير. والسيدان: أرض لبني سعد. والرسم: الأثر بلا شخص. لم يدرس: لم يذهب كله. والهامد: الخامد. والخوالد: البواقي، وأراد بها الأثافي، وهي الحجارة التي تنصب عليها القدر. وسحم: من السحمة، وهو لون يضرب إلى السواد.

وقال الفراء[1] في قوله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾[2] عن بعض النحويين: إنَّ إلا بمعنى الواو. واستبعَد ذلك. وأجاز أن تكون إلا بمعنى الواو في نحو قوله: عندي ألفٌ إلا ألفٌ آخرُ، وفي قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾[3].

ولا يلزم ما ذَكَراه إذْ يمكن الاستثناء، فيكون التقدير: إلا ظُلْمَ الذين ظَلَموا، حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، كما تقول: لا بُكاءَ في الدار إلا مَن لا يحزن، أي: إلا بُكاءَ مَن لا يحزن.

ويجوز كون إلا بمعنى لكنْ، والذين مبتدأ، خبره ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾. وكذا ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾. وكذا: إلا ألفٌ آخرُ، أي: لكنْ ألفٌ آخرُ له عليَّ.

وأمَّا (إلا رَمادًا) فاستثناء محقَّق؛ لأنه وصفَ الرَّمادَ بالهُمود ودَفعِ الأثافيّ عنه الرياحَ المترددة عليه، فدَرَسَ بعضَ الدُّروس.

وأمَّا ﴿إِلَّا مَا شَآءَ﴾ فاستثناءٌ محقَّقٌ مِن ﴿فِيهَا﴾؛ لأنَّ لأهل النار أنواعًا من العذاب غير النار مما وُصف لنا وما لم يُوصَف، ولأهل الجنة أنواع من النعيم غير الجنة مما وُصف لنا وما لم يُوصَف.

وفي محفوظي أنَّ أحمد بن يحيى[4] ذَهب في مثل: ما قامَ القومُ إلا زيدٌ، وما ضربتُ القومَ إلا زيدًا،وما مررتُ بالقوم إلا زيدٍ، إلى أنّ (إلا) حرف عطف، وأَبطَل أن يكون ما بعد (إلا) في الْمُثُلِ المذكورة بدلاً؛ لأنَّ البدل على وَفق المبدل منه في الحكم، وهذا مخالف، فدلَّ على أنَّ (إلا) حرف عطف.

---

(١) معاني القرآن ٢: ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٢) سورة النمل: الآيتان ١٠ - ١١.

(٣) سورة هود: الآية ١٠٧.

(٤) سبق أن حرَّر الشارح القول في هذه المسألة في ٨: ٢١٢ - ٢١٤.

وقوله **ولا (ليس)، خلافًا للكوفيين** قال المصنف في الشرح[(١)]: «يقولون قام زيدٌ ليس عمرٌو، كما يقال: قام زيدٌ لا عمرٌو. ومن أَجوَد ما يُحتَجُّ لهم [به][(٢)] قولُ أبي بكر الصِّدِّيق: (بِأَبِي شَبيهٌ بالنبيِّ ليس شَبيهٌ بِعَلِيٍّ)[(٣)]، كذا ثَبت في صحيح البخاري برفع شَبيه، كما يقال: بِأَبِي شَبيهٌ بالنبيِّ لا شَبيهٌ بِعَلِيٍّ. ومما يُحتَجُّ لهم به قولُ الراجز[(٤)]:

[٦: ٤/أ] /أيــنَ الْمَفَــرُّ والإلــهُ الطالــبُ والأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَـيسَ الغالــبُ

كما يقال: والأَشْرَمُ المغلوبُ لا الغالبُ.

وأُوِّل ذلك على تقدير: ليسَهُ شَبيهٌ بِعَلِيٍّ، وليسَهُ الغالبُ، وحُذف الضمير كما حُذف في قوله[(٥)]:

فأَطْعَمَنا مِن لَحْمِهــا وسَــديفِها شِواءً، وخيرُ الخيرِ ما كان عاجلُه

وفي قوله[(٦)]:

مُعينَكَ إني ما بَرِحْتُ، فلا تَــزَلْ مُعينِي علــى مــا مِلْــأُمُورِ أَرُومُ

أي: كانَه عاجلُه، وما بَرِحتُه، فحَذف الخبرين، ونَواهما[(٧)]، وفي الحديث: (أَوَنَبِيٌّ كانَ آدَمُ)[(٨)]، يجوز أن يكون التقدير: كانَه آدمُ» انتهى، وفيه بعض تلخيص واختصار. ويجوز أن تكون (كان) زائدة[(٩)].

---

(١) ٣: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٢) به: من شرح المصنف.

(٣) قاله وقد حمل الحسنَ - رضي الله عنه - وعليٌّ يضحك. صحيح البخاري: كتاب المناقب: باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما ٤: ٢١٧.

(٤) نُفيل بن حبيب الخثعمي. السيرة ١: ٥٣ وعنه في شرح أبيات المغني ٥: ٢١١ [٤٨٩].

(٥) البيت من قطعة لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٨٧، ولأعرابي في الفاضل ص ٣٨. وأوله: (فأطعمتُه)، يعني الضيف. السديف: شحم السَّنام.

(٦) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٧) في شرح المصنف: «فحذفا الضميرين ونوياهما»، وهو الصواب.

(٨) إعراب الحديث النبوي: مسند أبي أمامة الباهلي ص ٢١٥ [الحديث ١٩٨].

(٩) إعراب الحديث النبوي ص ٢١٦.

وحكى هذا المذهبَ - وهو كونُ ليس حرفَ عطف - النَّحَّاسُ وابنُ بابَشاذَ عن الكوفيين، كما ذكره المصنف، وحكاه ابن عصفور[(١)] عن البغداديين[(٢)]، وأنهم استدلُّوا بقول الشاعر[(٣)]:

وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ إنَّما يَجزي الفَتى ليسَ الجَمَلْ

أي: لا الجمل. وتأوَّله على أنَّ خبر ليس محذوف لفهم المعنى، أي: ليس الجمل جازيًا[(٤)].

وقال أبو جعفر النحاس: قال هشام: ضربتُ عبدَ الله ليس زيدًا، وقامَ عبدُ الله ليس زيدٌ، ومررتُ بعبدِ الله ليس بزيدٍ. ولا يُجيز حذف الباء، قال: لأنك لا تُضمر المرور والباء.

ولا يجيزون: إنَّ زيدًا ليس عَمرًا قائمٌ؛ لأنهم يُضمرون العاملَ بعد الاسم، فيجيء: إنَّ زيدًا ليس عَمرًا إنَّ[(٥)] قائمٌ، ولو قلت: ظننتُ زيدًا ليس عَمرًا قائمًا، جاز عندهم؛ لأنَّ ظننتُ تعمل فيما قبلَها.

والعطف بـ(ليس) عند البصريين[(٦)] خطأ؛ لأنها ليس فيها شَبَهٌ من حروف العطف؛ لأنها يُبتدأ بها، ويُضمر فيها، وخطأٌ: رأيتُ زيدًا ليس عمرًا؛ لأنه يكون على تقديرِهم فِعلٌ بلا فاعل.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٢٥. وحكاه عن طائفة منهم قبل ابن عصفور الفارسيُّ في المسائل الحلبيات ص ٢٦٤.
(٢) منهم الفراء، وقد استدلَّ بهذا البيت. مجالس ثعلب ص ٤٤٧.
(٣) هو لبيد. الديوان ص ١٧٩ والمسائل الحلبيات ص ٢٦٤. ورواية الكتاب ٢: ٣٣٣: (غير الجمل). يجزي: يقضي. والفتى: السيد اللبيب.
(٤) هذا التأويل في المسائل الحلبيات ص ٢٦٥. ونسبه ثعلب لسيبويه، وقدَّره: ليس الجمل يجزي. مجالس ثعلب ص ٤٤٧.
(٥) ك: لأنَّ.
(٦) الصاحبي ص ٢٦٦، وفيه هذه الفقرة بتصرف يسير.

قال ابن كيسان: قال الكسائي: هي على بابها ترفع اسمًا وتنصب خبرًا، وأُجريت في النسق مجرى «لا» مضمرًا اسمها، فإذا قلتَ رأيتُ زيدًا ليس عمرًا ففيها اسمٌ مجهول، وهو الأمر، و(رأيتُ) محذوفة اكتفاء بالتي تقدمها، و(عمرو)[1] محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله.

قال ابن كيسان: «هذا الذي[2] أذهب إليه لأنَّ ليس فعل، ولا بُدَّ للفعل من اسم، فإذا عَمِلَتْ في اسمٍ فلا بُدَّ من خبر، والخبرُ حَذْفُه جائز» انتهى.

وفي الحقيقة ليستْ «ليس» عندهم أداةَ عطف؛ لأنهم أَضمَروا الخبر في نحو: قام زيدٌ ليس عمرٌو[3]، وأمَّا في النصب والجر فجعلوا اسم ليس ضمير المجهول، وأَضمَروا الفعل بعدهما، وذلك الفعلُ المضمَر في موضعِ خبرِ ليس. هذا /تحرير [٦: ٤/ب] مذهبهم، فليس بعطفِ مفردٍ على مفردٍ على ما يُفهَم مِن كلامِ المصنفِ وكلامِ ابنِ عصفور، وهشامٌ وابنُ كَيسانَ أَعرَفُ بتقريرِ مذهبِ الكوفيين مِنَ المصنفِ وابنِ عصفورٍ.

وقوله **ولا (أَيْ)، خلافًا لصاحب المستوفى** مثاله: مررتُ بِغَضَنْفَرٍ، أي: أَسَد. قال المصنف في الشرح[4]: «والصحيحُ أنها حرف تفسير، وما يَليها مِن تابعٍ عطفُ بيان، يُوافق ما قبلها في التعريف والتنكير، وجَعْلُها حرفَ عطفٍ مستلزمٌ مخالفةَ النظائر مِن وجهين:

أحدهما: أنَّ حَقَّ حرفِ العطفِ المعطوفِ به في غير توكيد أن يكون ما بعدَه مُبايِنًا لِما قبلَه، وما بعدَ أَيْ بخلاف ذلك.

---

(١) في المخطوطات: وزيد.

(٢) ك: فهذا أذهب.

(٣) في المخطوطات: ليس عمرًا. صوابه في الارتشاف ٤: ١٩٧٨.

(٤) ٣: ٣٤٧.

الثاني: أنَّ حَقَّه إذا لم يُعطف به غير صفة ألاَّ يَطَّرد حذفُه، وأيْ بخلافِ ذلكَ، فَلَكَ أن تقول: مررتُ بِغَضَنْفَرٍ، أيْ: أَسَدٍ، وأن تقول: بِغَضَنْفَرٍ أَسَدٍ، ويُستغنى عن أيْ استغناء مطردًا)) انتهى.

ولا أدري مَنْ صاحب (المستوفى) من النحويين، ولا أدري أيضًا هل هو بفتح الفاء من (المستوفى) أو بكسرها، وقد وقفتُ على تصنيف يُسمى بـ(المستوفى) تأليف[1]، وتَتَبَّعتُه، فلم يذكر فيه أنَّ أيْ حرف عطف، ويمكن أن يكون تصنيفًا غير التصنيف الذي نَقل منه المصنف.

والعجبُ له نسبةُ هذا المذهبِ إلى كتابٍ مجهولٍ، وهو مذهبُ الكوفيين، وتبعهم ابنُ السَّكَّاك الخُوارزْميّ[2] مِن أهلِ المشرقِ، وأبو جَعفَرٍ أحمدُ بنُ صابرٍ القَيسيُّ مِن أهلِ المغربِ مَغربِ الأندلس، قال ابنُ صابرٍ في كتابه المسمى ...[3] وقد حصرَ معانيَ حروفِ العطفِ في خمسة: ((جمعٌ محصَّلٌ بين الأول والثاني، ويكون مطلقًا وبتقييد، وتَسويةٌ على غير تحصيل، وتَفرقةٌ بينهما، واستدراكٌ، وبَيانُ الأولِ بالثاني)). وتكلم على المعاني الأربعة، ثم قال: ((وحروفُ البيانِ: أيْ، وحتى، فـ(أيْ) شرحٌ، تقول: قالَ زيدٌ: رأيتُ الغضنفرَ أي: الأسدَ، وضربتُ بالحُسامِ أي: السيف. و(حتى) لِذِكرِ الغايةِ مِنَ[4] المعطوف عليه في معنى ذلك الكلام، كقولك: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحاجُّ حتى المشاةُ)).

---

(١) هنا بياض في المخطوطات بقدر نصف سطر. ولعله يريد المستوفى في النحو لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، فلم يذكر فيه أنَّ أيْ حرف عطف. وهو مطبوع بتحقيق د. محمد بدوي المختون

(٢) لم أقف على شيء من ترجمته سوى ما ذكره اللَّبْليُّ من أنَّ الإمام فخر الدين الرازي [٥٤٤ - ٦٠٦هـ] أخذ عنه النحو. فهرست اللبلي ص ١٢٨ - ١٢٩. وفي ارتشاف الضرب ٤: ١٩٧٨: ابن السكاكي.

(٣) هنا بياض في ك، غ، د مقداره خمس كلمات.

(٤) غ: لذكر الغايتين.

ونقصَ المصنف من الأدوات التي وقع الخلاف فيها أنها حرفُ عطفٍ: حتى، وأَمْ، وكيفَ، ولولا، ومتى، وأينَ، وهلاَّ:

فأمَّا (حتى) فذهب الكوفيون[1] إلى أنها ليست بحرف عطف، وإنما يُعربون ما بعدَها بإضمار[2].

وأمَّا «أَمْ» فذكرَ أنَّ فيها خِلافًا النَّحَّاسُ، وأنَّ أبا عُبيدةَ[3] ذهبَ إلى أنها بمعنى الهمزة.

وأمَّا «كيف» فذهب هشام إلى أنها حرف نَسق، وزعم أنه لا يُنسَق بها إلا بعد نفي، وأجاز: ما مررتُ بزيدٍ فكيفَ عمرو. قال س[4]: «قال يونس: امْرُرْ على أَيُّهم أَفضَلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، يعني: إنْ مَررتَ بزيدٍ وإنْ مررتَ /بعمرٍو». [٦: ٥/أ]
قال س: «وهذا يُشبهُ قولَ النحويين: ما مررتُ بزيدٍ فكيفَ أخيه»[5]. قال: «وهذا رديء لا تتكلم به العرب». قال س[6]: «وزعم يونس أنَّ الجرَّ خطأ»، يعني أنَّ الذي مذهبه إضمار الخافض لا يجيزه هنا؛ لأنَّ هذه الحروفَ حروفُ ابتداء. ولا يجوز عند أهل النظر أن يُعطف بـ(كيف) لأنها اسمٌ، ويُبتدأ بها، تقول: كيفَ زيدٌ؟ ولا يكون هذا في حروف العطف.

ونسبَ ابنُ عصفور[7] العطفَ بـ(كيفَ) للكوفيين. وقال ابن بابَشاذَ: «لم يذهب إلى العطف بـ(كيفَ) إلا هشامٌ وحدَه».

---

(١) الصاحبي ص ٢٢٣.

(٢) أي: بإضمار عامل. الجنى الداني ص ٥٤٦.

(٣) مجاز القرآن ١: ٥٩.

(٤) الكتاب ١: ٢٦٣.

(٥) لم أقف على هذا القول ولا على تاليه في الكتاب.

(٦) الكتاب ١: ٤٣٥، ٤٤١.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٢٥. وسبقه في ذلك السيرافي. شرح الكتاب ٦: ٨٠.

وأمّا «لولا» و«متى» فحكى أحمد بن يحيى عن الكسائيِّ أنه أجاز: مررت بزيدٍ فلولا عمرٍو، ومتى عمرٍو، بحذف الباء. وأبى ذلك الفراءُ كالبصريين. وعلة المنع كالعلة في كيف. و(لولا) للتحضيض، لا يقعُ بعدها إلا فعلٌ مُضمَر أو مُظهَر، فلا يُنسَق بها.

وأمَّا (أينَ) و(هلاَّ) فذهب الكوفيون(١) إلى أنهما من أدوات العطف، واستدلُّوا بقول العرب: هذا زيدٌ فأينَ عمرٌو، ولقيتُ زيدًا فأينَ عمرًا، وجاء زيدٌ فهلاَّ عمرٌو، وضربت زيدًا فهلاَّ عمرًا، فمجيءُ الاسم وفقَ الأول في الإعراب دَلَّ على العطف.

والصحيح أنه إذا كان العامل رافعًا أو ناصبًا أُضمِر بعدهما. ويدلُّ على أنهما ليسا مِن أدوات العطف أنهم لا يقولون في الخفض: ما مررتُ برجلٍ فهلاَّ امرأةٍ، ولا تُوجَد أداةُ عطف تَعطف المرفوع والمنصوب ولا تعطف المخفوض. ثم دخولُ حرف العطف عليها وعلى (كيفَ) دليلٌ على أنها ليست مِن أدوات العطف.

وفي بعض الشروح(٢): مذهب البغداديين أنَّ (كيفَ) و(هلاَّ) و(أينَ) مِن أدوات العطف.

ص: فالسِّتُّ الأوائلُ تُشرِّكُ لَفظًا ومعنًى، و(بَلْ) و(لا) لَفظًا لا معنًى، وكذا (أَمْ) و(أَوْ) إنِ اقْتَضَتَا إضرابًا، وتَنفرِدُ الواوُ بكونِ مُتْبَعِها في الحكم مُحتَملاً لِلْمَعِيَّة بِرُجْحان، ولِلتَّأَخُّرِ بِكثرة، ولِلتَّقَدُّمِ بِقِلَّة، وبِعَدَمِ الاستغناءِ عنها في عطفِ ما لا يُستَغنَى عنه، وبِجَوازِ أن يُعطَف بها بعضُ متبوعِها تَفصيلاً، وعاملٌ مُضمَرٌ على عاملٍ ظاهرٍ يَجمَعُهما مَعنًى واحدٌ، وإن عَطَفَتْ على مَنْفِيٍّ غيرِ مستثنًى ولم تُقصَد المعيَّةُ وَلِيَتها (لا) مؤكِّدةً، وقد تَليها زائدةً إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٦: ٨٠.

(٢) شرح الجزولية للأُبَّذيّ ١: ٦٣٨ [رسالة].

ش: أكثرُ النحويين لا يَعُدُّ مُشَرِّكًا في اللفظ والحكم إلا الواوَ والفاءَ وثُمَّ وحتى، ويَجعلُ أَمْ وأَوْ مُشَرِّكَينِ في اللفظ لا في المعنى، وذلك صحيحٌ باعتبار إشراكها[1] في الفعل الواقع أو غير الواقع.

قال المصنف في الشرح[2]: «والصحيحُ أنهما يُشَرِّكانِ لفظًا ومعنًى ما لم يقتضيا إضرابًا؛ لأنَّ القائل: أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟ عالمٌ بأنَّ الذي في الدار هو أحدُ المذكورَين، وغيرُ عالمٍ بتَعيينه، فالذي بعدَ أَمْ مُساوٍ للذي قَبلَها في الصلاحيةِ لثبوتِ الاستقرار في /الدار وانتفائه، وحصولُ المساواة إنما هو بواسطة أَم، فقد شَرَّكَتْهُما في المعنى كما شَرَّكَتْهُما في اللفظ. وكذلك أَوْ مُشَرِّكةٌ لِما بعدَها وما قبلَها فيما يُجاء به لأجله مِن شَكٍّ وتَخيير وغيرهما» انتهى. [٦: ٥/ب]

وقولُه **وتَنْفَرِدُ الواوُ** إلى آخر المسألة. هذا التفصيل الذي ذكرَه في الواو من ترجيح المعية، وأنَّ تأخير المتأخر في الزمان يكون بكثرة، وأنَّ تقدُّمَه يكون بِقِلَّة، مخالفٌ لمذهبِ س وأكثرِ النحويين، قال س[3]: «وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ، كأنك قلت: مررتُ بهما. وليس في هذا دليلٌ على أنه بدأ بشيءٍ قبلَ شيء، ولا بشيءٍ معَ شيء».

وقال ابن كَيسان: إذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، جازَ أن يكون وقعَ منهما في وقتٍ واحد، وجازَ أن يكون الأولُ تَقَدَّمَ الثاني، وجاز أن يكون الثاني تَقَدَّمَ الأول، فلما احتملتْ هذه الوجوه، ولم يكن فيها أكثرُ مِن جمعِ الأشياء كان أغلبُ أحوالها أن يكون الكلام على الجمع في كل حالٍ، حتى يكونَ في الكلام ما يدلُّ على التفرُّق.

---

(١) ي: اشتراكها. غ: اشتراكهما.

(٢) ٣: ٣٤٨.

(٣) الكتاب ١: ٤٣٧ - ٤٣٨، وفيه بعض حذف.

وذهب هشامٌ وأبو جعفر أحمدُ بنُ جعفرٍ الدِّيْنَوَرِيُّ إلى أنَّ الواو لها معنيان: معنى اجتماع، ومعنى افتراق، فإن كانت في معنى اجتماع لم تُبالِ بأيِّهما بدأتَ، نحو: اختَصمَ زيدٌ وعمرٌو، ورأيتُ زيدًا وعمرًا، إذا كنتَ قد رأيتَهما في حينٍ واحدٍ رؤيةً واحدة. وإن كانت في معنى افتراقٍ - وهو أن يختلف الزمان - فالمتقدِّمُ في الزمان متقدِّمٌ في اللفظ، ولا يجوز أن يُقَدَّمَ المؤخَّر. واستدلُّوا بأنَّ الترتيب في اللفظ يَستدعي سببًا، والترتيبَ في الوجود صالحٌ له، فوجبَ الحملُ عليه.

قيل: «وهذا باطل بدليل: اشتركَ[1] زيدٌ وعمرٌو، فقُدِّمَ في اللفظ ما ليس مقدَّمًا في نفس الأمر» انتهى. وليس بجيد لضرورة تقديم أحد المشتركَين، والكلام إنما هو فيما اختلَف فيه الزمان.

ورُدَّ أيضًا بأنه لا يتعيَّن ما ذكروه أن يكون سببَ تقديم؛ لأنه قد يكون التقديمُ للاهتمامِ بالإخبارِ عنه، أو قَصدِه أولاً بأن يُخبَر عنه خاصَّةً، ثم يتجدَّد له غرضٌ في الإخبار عن الثاني.

وما ذهب إليه المصنف ليس مذهبَ البصريين وكثير من الكوفيين، ولا مذهبَ هشامٍ والدِّيْنَوَرِيِّ، فهو قولٌ ثالثٌ خارجٌ عن القولين، فيجب اطِّراحُه.

ويدلُّ على صحة مذهب البصريين ومَن وافقهم من الكوفيين أشياءُ:

أحدها: أنَّ التثنية مختصرة من العطف بالواو، فكما أنها تحتمل ثلاثة معانٍ، وليس في لفظها دليلٌ على تقديم ولا تأخير، فكذلك العطفُ بالواو، والعطفُ في الأسماء المختلفة نظيرُ التثنية في الأسماء المتَّفقة.

والثاني: استعمالُ الواو حيث لا يُراد تقديمٌ ولا تأخير، نحو: اشتركَ زيدٌ وعمرٌو، حيث يكون المعنى على تقديم المتأخر، وحيث يكون المعنى على تأخير المتقدِّم، فدلَّ على احتمالها كلَّ واحد منها إذا لم تقترن قرينة.

---

(١) في المخطوطات: اشتراك.

[٦: ٦/أ] والثالث: أنه يصلح: قامَ زيدٌ وعمرٌو /بعدُ، وأن يقال: وعمرٌو قبله، وأن يقال: في حينٍ واحد، فدلَّ على أنَّ الكلام قبل التقييد محتمل للمعاني الثلاثة.

والرابع: قراءةُ عَقيل بن عُلَّفة وقد قال له عمر بن عبد العزيز: ما أراك تقرأ مِن كتابِ الله شيئًا ﴿إذا زُلْزِلَت﴾. فقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾[1]، فقال له عُمَرُ: يُقَدِّمُ اللهُ الخيرَ، وتُؤَخِّرُه. فأنشدَ عَقيل[2]:

خُذَا بَطْنَ هَرْشَى أَو قَفاها، فإنَّما ... كِلا جانِبَيْ هَرشَى لَهُنَّ طَرِيقُ

يريد أنَّ المعنى في التقديم والتأخير واحد. وعَقيلٌ فصيح. فدلَّ على أنَّ الواو لا تدلُّ على رُتبة، ولم يُنكِر عليه عُمَرُ مِن جهةِ المعنى، وإنما أَنكَرَ تَغييرَه التلاوةَ.

وما ذكرناه عن هشامٍ والدِّيْنَوَرِيِّ مِن أنَّ الواو تُرَتِّبُ هو منقول عن قُطْرُب، وثَعْلَبٍ[3]، وأبي عُمَرَ الزاهدِ غلامِ ثعلب، وأبي الحسن الرَّبَعيّ. قالوا: وهو مذهبُ أكثر الأصوليين. وأمَّا قولُ السيرافيِّ[4]: «وأجمع النحويون من البصريين والكوفيين على أنَّ الواو لا تُوجِب تقديمَ ما قُدِّمَ لفظُه ولا تأخيرَ ما أُخِّرَ لَفظُه». وقولُ السُّهَيْليِّ[5]: «الواوُ لا تَدُلُّ على ترتيب، على هذا أَجمعَ أهلُ النحو، ثم تَوَلَّجَتْ عليهم طائفةٌ مِنَ الفقهاء، وزعموا أنها تُعطي الترتيب، وإنما نشأَ الخلافُ فيها مِن مسألةِ الوضوء»، فهو قولٌ غيرُ صحيحٍ لوجودِ الخلافِ في المسألة.

---

(١) سورة الزلزلة: الآيتان ٧ - ٨. والحكاية في الأغاني ١٢: ١٨٨. وهي منسوبة لأعرابي في مختصر في شواذ القرآن ص ١٧٧.

(٢) البيت له في الأغاني ١٢: ١٨٨ والتذكرة الحمدونية ٩: ٣٨٠. وهو لأعرابي في مختصر في شواذ القرآن ص ١٧٧. هرشى: ثنية قريبة من الجحفة يُرى منها البحر.

(٣) الذي في مجالس ثعلب ص ٣٨٦ أنها لا تفيد الترتيب. ونسب في رصف المباني ص ٤٧٤ إلى الكوفيين. ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٢٢٧ لبعض الكوفيين.

(٤) شرح الكتاب ٦: ٧٠.

(٥) مذهبه في هذه المسألة في نتائج الفكر ص ٢٦٦ - ٢٧٥، لكن ليس فيه نصه هذا.

قال أستاذنا أبو جعفر بن الزُّبَير: «و لم يَذكر ابن الفَرَس في كتابه فيها خلافًا، وكذا ابن بابَشاذ، وكثيرًا ما يورد الخلاف» انتهى. وفي شرح ابن بابَشاذ لجمل الزَّجَّاجيِّ[1] بإثر كلامه: «الواو تجمع بين الشيئين، وليس فيها[2] دليل على الأول منهما» قولُ ابن بابَشاذ[3]: «هذا مذهب كافَّة النحويين البصريين وأكثر الكوفيين».

وابن الفَرَس هذا هو القاضي أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي الغَرْناطيّ[4]، صنف كتابًا في مسائل الخلاف في النحو، وله كتاب (أحكام القرآن)، كتاب جليل.

وقولُه **وبِعَدَمِ الاستغناءِ عنها في عطفِ ما لا يُستَغنَى عنه** مثالُه: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، وهذانِ زيدٌ وعمرٌو، وإنَّ إخوتَك زيدًا وعمرًا وبكرًا نُجَباءُ، والمالُ بينَ زيدٍ وعمرٍو، وزيدٌ بينَ عمرٍو وخالد، وسواءٌ عبدُ اللهِ وبِشرٌ.

وأجاز الكسائيُّ: ظَنَنتُ عبدَ اللهِ ثُمَّ زيدًا مُختَصِمَين، بثُمَّ وبالفاءِ وبِأَوْ. ومنعَ ذلك البصريون إلا بالواو، ووافقَهم الفراءُ، قال الفراء: فرأيتُ أنه يدخل عليه أن تقول: اختصمَ عبدُ اللهِ فزَيدٌ. قال الفراء: ولا يجوز: أَظُنُّ عبدَ اللهِ مَختَصِمًا فزيدًا، ولا بِثُمَّ ولا بِأَوْ.

وحكى الكسائيُّ: لأَضرِبَنَّ عبدَ اللهِ ومحمدٌ، على هذه الصفة. وكذا قال الفراء وهشام، قال الفراء: فإذا بدأتَ بالفعل، فقلتَ: ضربتُ عبدَ اللهِ وزيدًا، كان في (زيد) الرفع بالردِّ على التاء، وإن شئتَ نَسَقْتَه على التاء بمعنى التكرير، والنصب

---

(١) الجمل ص ١٧.

(٢) في المخطوطات: فيه، صوابه في الجمل.

(٣) قال في شرح الجمل [باب العطف] ١: ٥٥: «فالواو معناها الجمع من غير ترتيب»، وليس فيه قوله المذكور.

(٤) ٥٢٤ - ٥٩٧ هـ. تاريخ قضاة الأندلس ص ١١٠ وبغية الوعاة ٢: ١١٦.

[٦: ٦/ب] عطفًا على بنية عبد الله، أو بالتكرير، /ووجه خامس أن ترفع زيدًا على الردِّ على عبد الله وإن كان نصبًا، وذلك أنَّ الواو لم يظهر معها الفعل، وجاء بعد تمام الكلام بالاسم، فكأنك قلت: وزيدٌ كذلك.

وزعم هشام أنه لا يجوز: ضربتُ عبدَ اللهِ ورجلٌ، قال: لأنه ليس من كلام العرب أن تكون النكرة بعدها فعلها. فإن قلت ضربتُ عبدَ اللهِ فزيدٌ استقبحه الفراء في الفاء لأنها جواب. وقال هشام: وإذا أردت الاستئناف فجميع النسق سواء. ولا يجوز من هذا شيء عند البصريين.

وقولُه **وبجواز**[١] **أن يُعطَف بها بعضُ مَتبوعِها تَفصيلاً** مثالُه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَـٰلَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[٣]، فـ(جبريل) و(ميكال) مندرجان تحت قوله (وملائكته)، وكذلك (الصلاة الوسطى) مندرجة تحت (الصلوات).

وهذا الذي ذكره المصنف ليس مُتَّفَقًا عليه، بل ذهب أبو علي وأبو الفتح[٤] إلى أنَّ ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبلَه، وأنه أُريدَ به غيرُ ما عُطف عليه، ذهابًا منهما إلى أنَّ المعطوفَ لا يكون إلا غيرَ المعطوف عليه.

وقولُه **وعاملٌ مُضمَرٌ على عاملٍ ظاهرٍ يَجمَعُهما مَعنًى واحدٌ** مثالُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾[٥]، أصله: تبوَّأوا الدارَ واعتقدوا الإيمانَ، فاستُغني بمفعول اعتقَدوا عنه، وهو معطوف على تبوَّأوا. وجاز ذلك لأنَّ في اعتقَدوا وتبوَّأوا معنى لازَمَ واستَصحَبَ. ومِن هذا القبيل ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ

---

(١) في المخطوطات: ويجوز. صوابه ما تقدم في الفَصّ.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٨.

(٣)سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

(٤) كذا! والذي نصَّ عليه في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٧٧ أنَّه مندرج في المعطوف عليه.

(٥) سورة الحشر: الآية ٩.

﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[1]، أي: واجْمَعُوا شُرَكاءَكم؛ لأنَّ أَجْمَعَ لا يُوقَع على الشُّرَكاءِ وشِبهِه مِنَ الأشخاص، وإنما يُوقَعُ على الأمرِ والكيدِ وشِبهِهِما مِنَ المعاني. ومنه قولُ الشاعر[2]:

إذا مـــا الغانيـــاتُ بَـــرَزْنَ يومًـــا وزَجَّجْـــنَ الحَواجِـــبَ والعُيُونـــا

الأصل: وكَحَلْنَ العُيونَ، استُغني بمفعول كَحَلن عنه، وهو معطوف على زَجَّجْنَ. وجاز ذلك لأنَّ في زَجَّجَ وكَحلَ معنى حَسَّنَ. وأمثالُ ذلك كثيرة. انتهى ما قَرَّرَه المصنف في هذا الحكم وتمثيلُه واستدلالُه[3].

وهذا الذي ذكره فيه مذهبان، خَلَطَهما المصنفُ، ورَكَّبَ منهما مذهبًا ثالثًا[4]، [فنقول: ذهب الفارسي في جماعة من البصريين، والفراءُ في جماعة من الكوفيين، إلى أنَّ ما وردَ من ذلك إنما يُحمَل على إضمار فعلٍ لتعذُّر العطف، فقدَّروا: اعتقدوا الإيمان.

وذهب أبو عبيدة، والأصمعيُّ واليزيديُّ، وغيرُهم، إلى أنَّ ذلك من عطفِ المفردات وتضمينِ العاملِ معنًى ينتظمُ به المعطوف والمعطوف عليه، فيُقدَّر: آثَروا الدارَ والإيمانَ.

واختارَ بعضُ أصحابنا التضمين على الإضمار، واختُلف أيضًا في هذا التضمين، والأكثرون على أنه ينقاس، وضابطُه عندهم أن يكونَ الأولُ والثاني يجتمعان في معنًى واحدٍ لهما.

والذي أختارُه التفصيل:

---

(١) سورة يونس: الآية ٧١.

(٢) تقدم البيت في ٨: ١١٣.

(٣) ٣: ٣٥٠.

(٤) هاهنا بياض في المخطوطات مقداره أربعة أسطر. وفي حاشية ك: كذا وجد. والنص التالي المثبت بين الحاصرتين من الارتشاف ٤: ١٩٨٣ - ١٩٨٤، وهو المقصود.

فإن كان العاملُ الأولُ يصِحُّ نسبتُه إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولاً على الإضمار؛ لأنَّ الإضمارَ أكثرُ من التضمين، نحو: يَجدَعُ اللهُ أنفَه وعَينَيه، أي: ويَفقأُ عينَيه، فنسبةُ الجَدْع إلى الأنف حقيقة.

وإن كان لا يَصِحُّ كان العاملُ متضمنًا معنَى ما يَصِحُّ نسبتُه إليه؛ لأنه لا يُمكن الإضمارُ، نحو قول العرب: عَلَفْتُ الدابَّةَ ماءً وتِبْنًا، أي: أَطْعَمتُها أو غَذَوتُها ماءً وتِبنًا].

وقولُه **وإن عَطَفْتَ**. المسألة[1]. قال المصنف في الشرح[2]: «نحو: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ /وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾[3]، فبِذِكرِ (لا) عُلِمَ نَفيُ التقريب عن [٦: ٧/أ]
الأموال والأولاد مطلقًا، أي: في حالِ افتراقٍ واجتماعٍ، ولو تُركت لاحتملَ أن يكون المرادُ نَفيَ التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق، وذلك أنك إذا قلت: ما قام زيدٌ ولا عمرٌو، فبِذِكرِ (لا) يُعلَم نَفيُ القيام عن زيدٍ وعمرٍو مطلقًا، أي: في وقتٍ واحدٍ وفي وقتَينِ وبالنِّسبةِ إلى أحدهما دون الآخر، وبتَركِها يحتملُ نَفيَ القيام عنهما في وقت واحدٍ وفي وقتَينٍ، ونَفيَه عن أحدهما دون الآخر، إلا أنَّ الأَولى عند الترك قَصدُ المعيَّة. وإن كانت المعيَّةُ مفهومةً ببعضِ الجملةِ كـ(اسْتَوَى) جاز أن تُزادَ (لا) توكيدًا للنَّفيِ المتقدِّم؛ لأنَّ اللَّبسَ مأمونٌ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ قَلِيلًا﴾[4]، فـ(لا) قبلَ ﴿ٱلْمُسِىٓءُ﴾ زائدة، وكذا التي قبل ﴿ٱلنُّورُ﴾ و﴿ٱلْحَرُورُ﴾ في (فاطر)[5].

---

(١) يعني قوله: «وإن عَطفتْ على منفيٍّ غير مستثنًى ولم تُقصد المعيةُ ولَيَتْها لا مؤكِّدةً، وقد تليها زائدةً إن أُمِنَ اللَّبسُ».

(٢) ٣: ٣٥١.

(٣) سورة سبأ: الآية ٣٧.

(٤) سورة غافر: الآية ٥٨.

(٥) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾. الآيات ١٩ - ٢١.

وقيَّدتُ المنفيَّ بكونه غير مستثنًى احترازًا من نحو: قاموا إلا زيدًا وعمرًا، فإنه بمعنى: قاموا لا زيدٌ ولا عمرٌو، فالواوُ فيه عاطفةٌ على مَنفيٍّ في المعنى، لكنه لا يَعرِضُ فيه لَبسٌ تُزيلُه (لا)، فاستُغني عنها» انتهى شرحه لكلامه.

ويَظهر مِن كلامِ المصنفِ وشَرحِه أنَّ قوله: ما قام زيدٌ ولا عمرٌو، بِذِكْرِ لا بعد الواو أنه مِن عطفِ المفردات، ولذلك احتَرز على زعمه من: قاموا إلا زيدًا وعمرًا؛ لأنَّ (وعَمرًا) مِن عطفِ المفردات قطعًا.

ويَظهر مِن كلامِ غيرِه أنه إذا ذُكرتْ (لا) كان مِن قَبيلِ عطفِ الجمل، قال صاحب (اللباب)[1]: «إذا عَطَفتَ بالواو وزِدتَ معها (لا) أَفادَت المنعَ من الجميع، كقولك: واللهِ لا كَلَّمتُ زيدًا ولا عمرًا، ولو حَذَفْتَها لجاز أن تُكَلِّمَ أحدَهما؛ لأنَّ الواو للجَمع، وإعادةُ (لا) كإعادة الفعل، فيَصير الكلامُ جملتين».

وقال السهيلي[2]: «الواو قسمان:

أحدهما: أن تَجمع الاسمين في عاملٍ واحد، وتَنوب مَنابَ صيغةِ التثنية، فيكون قامَ زيدٌ وعمرٌو بمنْزلةِ: قامَ هذانِ، فإذا نَفيتَ الفعلَ قلتَ: ما قام زيدٌ وعمرٌو.

الثاني: أن يُضمر بعد الواو، فيرتفع المعطوف بذلك المضمَر أو يَنتصب، فإذا نَفيتَ على هذا قلتَ: ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو، فالواوُ عاطفةٌ جملةً على جملة.

ويتركب على هذين الأصلين مسائل:

منها: قامتْ هندُ وزيدٌ، إذا أضمرتَ، وقامَ هندُ وزيدٌ، إذا جَعلتَها جامعةً لتغليبِ المذكر على المؤنث. وتقول: [طلعت الشمسُ والقمرُ و][3] طَلَعَ الشمسُ والقمرُ، ولا تقول في جُمِعَ إلا: جُمِعَ الشمسُ والقمرُ. وكذا فيما لا يكون إلا من اثنين.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١: ٤٢٦.

(٢) نتائج الفكر ص ٢٤٩ - ٢٥٠ بتصرف.

(٣) ما بين الحاصرتين من الارتشاف ٤: ١٩٨٥.

ومنها: زيدٌ قامَ [عمرٌو][1] وأبوه، إن جعلتَها جامعةً جاز، أو التي يُضمَر بعدها لم يَجُز لِخُلُوِّ الجملة مِن ضميرٍ يعود على المبتدأ، وكذا في الصِّلة والصفة. ()

[٦: ٧/ب] ومِنَ الدليل على أنَّ العرب قد تُضمِر بعد واو العطف[2] /كان العامل فعلاً أو حرفًا أنهم قد يُظْهِرون ذلك المضمَر، كما قال[3]:

بَــلْ بَنِــي النَّجَّــارِ إنَّ لنــا ... فــيهِمُ قَتلــى ، وإنَّ تِــرَهْ

أراد: وَتِرَة، فأَظهَرَ ما أَضمَر بعدَ الواو، وهي إنَّ».

ص: ويقال في ثُمَّ: فُمَّ وثُمَّتَ وثُمَّتْ. وتَشْرَكُها الفاءُ في الترتيب، وتنفرد ثُمَّ بالْمُهْلة، والفاءُ العاطفةُ جملةً أو صفةً بالسَّبَبِيَّة غالبًا، وقد يكون معها مُهْلة. وتَنفرد أيضًا بعطفِ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ مُتَّحِدَين معنًى، وبِتَسويغِ الاكتفاء بضميرٍ واحدٍ فيما تَضَمَّنَ جملتَينِ مِن صِلةٍ أو صِفةٍ أو خبرٍ. وقد تَقَعُ مَوقِعَ ثُمَّ، وثُمَّ مَوقِعَها. وقد يُحكَمُ على الفاءِ وعلى الواوِ بالزيادةِ وفاقًا للأخفش. وقد تَقَعُ ثُمَّ في عطفِ المقَدَّمِ بالزمانِ اكتفاءً بترتيبِ اللفظ.

ش: أَبدلوا من الثاء فاءً في ثُمَّ، فقالوا فُمَّ كما قالوا في جَدَث جَدَف، وفي العاثُور[4] عافُور، كما أَبدلوا من الفاء ثاءً، قالوا في مُغْفُور[5] مُغْثُور، ويأتي هذا في باب البدل.

وتلحقها التاءُ ساكنةً ومتحركةً كما تلحق رُبَّ، وقال الأَسْوَد بن يَعْفُر[6]:

---

(١) عمرو: من الارتشاف ٤: ١٩٨٥.

(٢) غ: الجمع.

(٣) هو خالد بن عبد العُزّى. السيرة النبوية ١: ٢٣. وقبله:

ثُمَّ قالوا : مَن نؤُمُّ بها ... أَبَني عَوفٍ أَمِ النَّجَرَهْ

الترة: طلب الثأر. النجرة: بني النجار.

(٤) العاثور: العثار.

(٥) المغفور: صمغ حلو ينضحه الثُّمام والرِّمْث.

(٦) ديوانه ص ٢١ ومنتهى الطلب ١: ٤٤٠. اللِّمَّة: الشعر المجتمع.

بُدِّلْتُ شَيبًا ، قـد عَـلا لِمَّتـي ... بَعـدَ شَـبابٍ حَـسَنٍ مُعْجِـبِ

صـاحَبْتُهُ ، ثُمَّـتَ فارَقْتُـهُ ... ليـتَ شَـبابًا زالَ لم يَـذْهَبِ

وقوله **والفاءُ العاطفةُ جملةً أو صفةً بالسببية غالبًا** نحو: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقًا لَّكُمۡ﴾[(1)]، و﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِ﴾[(2)]، ﴿وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾[(3)]، و﴿كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾[(4)]، و﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾[(5)]، ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسۡتَغۡفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ (٢٤) فَغَفَرۡنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ﴾[(6)]، ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾[(7)]، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾[(8)]. وقد ذكر المصنف[(9)] منها آيات كثيرة غير هذه.

وفي الصفات: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلۡمُكَذِّبُونَ (٥١) لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ (٥٢) فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ (٥٣) فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ﴾[(10)]، وقول الشاعر[(11)]:

يا لَهْفَ زَيَّابةَ لِلحـارِثِ الـصَّـ ... ـابحِ فالغـانِمِ فالآيِـبِ

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٧.

(٣) سورة الكهف: الآية ٤٩.

(٤) سورة الكهف: الآية ٥٠.

(٥) سورة القصص: الآية ١٥.

(٦) سورة ص: الآيتان ٢٤- ٢٥.

(٧) سورة هود: الآية ٦٧.

(٨) سورة العنكبوت: الآية ٣٧.

(٩) شرح المصنف ٣: ٣٥٢ - ٣٥٣.

(١٠) سورة الواقعة: الآيات ٥١ - ٥٤.

(١١) تقدم البيت في ١٢: ٢٩٢.

وقولُه **وقد يكون معها** - أي مع السببية - **مُهْلةٌ** مثالُه ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[(١)].

وقوله **وتَنفَرِدُ أيضًا بعطفِ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ مُتَّحِدَيْنِ معنًى** نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[(٢)]، ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[(٣)]، ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾[(٤)]، ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾[(٥)].

[٦: ٨/أ] وقولُه **وبِتسويغِ /الاكتفاء.** المسألة[(٦)]. مثالُه في الصلة: الذي يطيرُ فيَغضبُ زيدٌ الذُّبابُ. وفي الصفة: مررتُ برجلٍ يَبكي فيَضحَكُ عمرٌو، وخالدٌ يقومُ فيَقعدُ عمرٌو. وليس شرطه أن يكون الضمير في الصلة أو الصفة أو الخبر، بل قد يكون الضمير العائد على الموصول أو الموصوف أو المبتدأ في المعطوف، مثاله: الذي تقومُ هندُ فيغضبُ عمرٌو، ومررتُ بامرأةٍ يبكي زيدٌ فتَضحَكُ، وهندُ يقومُ عمرٌو فتَضحَكُ، كل هذا جائزٌ بالفاء، ولو جيء فيها بالواو لم يجز. وجاز ذلك في الفاء لِمَا فيها من السَّبَبِيَّة، فسوَّغَ تقدير ما بعدها وما قبلها كلامًا واحدًا؛ ألا ترى أنَّ قولك: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، بمنْزلة: الذي إنْ يَطِرْ يغضبْ زيدٌ الذبابُ، ومثلُ هذا التقدير لا يتأتى مع الواو.

وقولُه **وقد تقعُ** إلى آخره[(٧)]. مثالُ وقوعِ الفاءِ مَوقِعَ ثُمَّ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ

---

(١) سورة الحج: الآية ٦٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٦.

(٣) سورة النساء: الآية ١٥٣.

(٤) سورة ق: الآية ٢.

(٥) سورة الواقعة: الآيات ٣٥ - ٣٧.

(٦) يعني قوله: ((وبِتَسويغِ الاكتفاء بضمير واحد فيما تَضَمَّنَ جملتَين من صلة أو صفة أو خبر)).

(٧) يعني قوله: ((وقد تَقَعُ مَوقِعَ ثُمَّ، وثُمَّ مَوقِعَها. وقد يُحكَمُ على الفاءِ وعلى الواوِ بالزيادةِ وفاقًا للأخفش)).

لَحۡمٗا﴾[1]، فالفاء في ﴿فَخَلَقۡنَا﴾ وفي ﴿فَكَسَوۡنَا﴾ واقعةٌ مَوقِعَ ثُمَّ لِما في معناها من المهلة، وقولُ الشاعر[2]:

إذا مِسْمَعٌ أَعْطَتْكَ يومًا يَمينُهُ ... فَعُدتَ غَدًا عادتْ عليكَ شِمالُها

ومذهبُ البصريين أنَّ الفاء للترتيب في كُلِّ مَوضِع.

وذهب الجَرميُّ[3] إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر، فإنها لا تُرَتِّب، تقول: عَفا مكانُ كذا فَمَكانُ كذا، وإن كان عَفاؤهما في وقتٍ واحد، ونَزَلَ المطرُ مَكانَ كذا فَمَكانَ كذا، وإن كان نزولُه فيهما في وقتٍ واحد. واستَدَلَّ بقولِ الشاعر[4]:

عَفا ذو حُسًى مِنْ فَرْتَنَى فالفَوارِعُ ... فَجَنْبا أَريكٍ فالتِّلاعُ الدَّوافِعُ

وبقولِ العرب: مُطِرْنا ما بينَ زُبالةَ فالثَّعْلَبِيَّة[5]، وقال[6]:

.... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقال الحارثُ بنُ حِلِّزة[7]:

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ١٤.

(٢) هو الفرزدق. الديوان ٢: ٦٩٠. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٣٥٤. مسمع: هو مسمع بن المنذر بن الجارود.

(٣) شرح الجزولية للأُبَّذيّ ١: ٦٠١ [رسالة].

(٤) هو النابغة. الديوان ص ٣٠. ذو حسى: موضع في ديار بني مُرَّة. وعفا: دَرَسَ وامَّحَتْ آثارُه لبُعد عَهده بالأنيس. وفرتنى: اسم امرأة. ومن فرتنى: من منازل فرتنى. والفوارع: مواضع مرتفعة. وأريك: موضع، أو جبل بالبادية، أو وادٍ. والتلاع: مجاري الماء من أعالي الأرض إلى بطون الأودية، واحدها تَلْعة. والدوافع: التي تدفع إلى الوادي، واحدها دافعة.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ٢٥١.

(٦) تقدم في ٢: ٨٩.

(٧) شرح القصائد العشر ص ٣٧٣. أوقدتْها: يعني النار. وشخصان: أكمة لها شعبتان. بعود: أراد العود الذي يُتَبَخَّر به. والضياء: يعني ضياء الفجر.

أَوْقَدَتْها بينَ العَقيقِ فَشَخْصَيْـ ـنِ بِعُودٍ كما يَلُوحُ الضِّياءُ

وزعَمَ الفَرَّاءُ أنَّ ما بعدَ الفاء قد يكون سابقًا إذا كان في الكلام ما يَدُلُّ على ذلك؛ وجَعل من ذلك قولَه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[1]، ومعلومٌ أنَّ مجيء البأس سابقٌ للهلاك، وقولَه تعالى: ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾[2]، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾[3]، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾[4]، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾[5]، ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْاْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٦﴾ فَمَن يَعْمَلْ﴾[6] الآية، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾[7]، قالوا: المعنى: عَقَرَ فَتعاطَى، ثُمَّ تَدَلَّى فَدَنا، وعَقَرُوها فكَذَّبُوه، وقد عُلم أنه لا يُشترط في الآخرة شروط الثواب والعقاب، والاستعاذة مقدَّمة على القراءة شرعًا، والوضوء مقدَّم على القيام إلى الصلاة. وقال الشاعر[8]:

[٦: ٨/ب] /وأنِّي متى ما أَدْعُ باسْمِكَ لا وكُنتَ جَديرًا أن تُجيبَ فتَسْمَعا

أي: تَسمَع فتُجيب. وقال[9]:

ونَعْرُرْ أُناسًا عَرَّةً ، يَكْرَهُونَها فنَحْيا كِرامًا ، أو نَموتَ ، فنُقْتَلُ

أي: أو نُقتَل فنَموت.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٤. معاني القرآن للفراء ١: ٣٧١

(٢) سورة القمر: الآية ٢٩.

(٣) سورة النجم: الآية ٨. معاني القرآن للفراء ٣: ٩٥.

(٤) سورة الشمس: الآية ١٤. معاني القرآن للفراء ٣: ٢٦٩.

(٥) سورة النحل: الآية ٩٨.

(٦) سورة الزلزلة: الآيتان ٦ - ٧.

(٧) سورة المائدة: الآية ٦.

(٨) هو متمِّم بن نُوَيرة يرثي أخاه مالكًا. المفضليات ص ٢٦٧ [المفضلية ٦٧]. والرواية فيه: «فتُسْمِعا»، وبها يفوت الاستشهاد. ورواية أبي حيان موافقة لرواية ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١: ٣٣٨ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٧٥١، لكن فيهما «وتَسْمَعا»، بالواو.

(٩) هو الأخطل. الديوان ١: ٣٣. نعررهم: نقع بهم وقعة منكرة.

وزعم الفراء[1] أيضًا أنَّ الفعلين إذا كان وقوعهما في وقتٍ واحد، ويَؤُولانِ إلى معنًى واحد، أنك مُخَيَّرٌ في عطفِ أَيِّهما شئتَ على الآخر بالفاء، تقول: أَحسَنتَ إليَّ فأَعطَيتَني، وأَعطَيتَني فأَحسَنتَ إليَّ.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنها للترتيب والإيذان أنَّ الثاني بعد الأول، ويُؤَوَّل ما ظاهرُه خلاف ذلك.

أمَّا ما استَدلَّ به الجرميُّ فالترتيب وقع فيها بالنظر إلى الذِّكر؛ لأنَّ هذه الأماكن لم تَحضُره في وقتِ الإخبار دَفعةً واحدة، فجَعَلَ يَتَتَبَّعُها بتَذَكُّره إيَّاها، ويُرَتِّبُها حسبَ ذِكرِه لها. وكذلك قول العرب[2]: نَزَلَ المطرُ مَكانَ كذا فَمَكانَ كذا فَمَكانَ كذا، والعرب لا تَقْصُرُ الترتيبَ بالفاء على الزمان؛ ألا ترى أنك تقول: أَعلَى الناسِ مَنْزِلةً في الدنيا الأميرُ فالوزيرُ، تريدُ أنه يَليه في المنْزِلة لا في الزمان، فكذلك هذه الأماكنُ، يَلي بعضُها بعضًا في الذِّكرِ لا في الزمان.

وأمَّا بيتُ امرئ القيس، وبيتُ الحارث، وقولُهم: مُطِرْنا ما بينَ زُبالةَ فالثَّعْلَبِيَّة، فكُلٌّ واحدٍ من الدَّخُول والعَقيق وزُبالة وما عُطف عليها مَكان وقَرية يشتمل على أمكنة، فاكتُفي بـ(بين)، كأنه قيل: بينَ أَماكِنِ الدَّخُولِ، وكذا باقيها؛ ألا ترى إلى قوله[3]:

رُبَّمـــا ضَــربةٍ بِــسَيفٍ صَــقيلٍ   بَــينَ بُــصْرَى وطَعْنَــةٍ نَجْــلاءِ

يريد: بينَ جهاتِ بُصْرَى، فاكتَفى بالمفرد إذْ كان مشتملاً على أَمْكنة.

والفرقُ بينَ العطف بالفاء والواو في هذه المسألة ونحوها أنك إذا عطفتَ بالفاء أردتَ أنَّ المطر انتظمَ الأماكنَ التي بينَ زُبالةَ والثَّعْلَبِيَّة، يَقْرُوها[4] شيئًا فشيئًا

(١) معاني القرآن ٣: ٩٥، ٢٦٩. وانظر ١: ٣٧١.

(٢) الكتاب ٤: ٢١٩.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٢٦٨.

(٤) يقروها: يَتَتَبَّعُها.

بلا فُرْجة؛ مِن جهةِ أنَّ الفاءَ تُعطي أنَّ الثاني عقِب الأول بلا مُهْلة، وإذا عطفتَ بالواو أردتَ أنَّ المطر وقعَ بينَ زُبالةَ والثَّعْلَبيَّة، و لم تُرد أنه اتَّصَلَ في الأماكن التي بينهما مِن أَوَّلها إلى آخرها.

وأمَّا ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ فالمعنى: حَكَمْنا بإهلاكها، أو أَرَدْنا إهلاكَها، فالحكمُ والإرادةُ متقدِّمان على مجيء البأس، أو يكون الترتيب بالنظر إلى الاهتمام لا بالنظر إلى الزمان، فتَقَدَّمَ لأنَّ الاهتمامَ به آكَدُ مِن حيثُ كان أَتَمَّ في غرض الإخبار.

وأمَّا ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ فليس المعنى: فتَعاطَى الذَّنْبَ فعَقَرَ، فيَلزَمَ ما ذكروه، بل يمكن أن يكون المراد: فتَعاطَى السَّيفَ فعَقَرَ.

وأمَّا ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ فليس المراد: ثم تَدَلَّى فَدَنا بِتَدَلِّيه، بل المعنى: ثم دَنا فبقيَ بعدَ الدُّنُوِّ مُتَدَلِّيًا، والتَّدَلِّي هو التَّعَلُّقُ في الهواء.

[٦: ٩/أ] وأمَّا ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ فليس المعنى على أنهم عَقَرُوا /وكَذَّبُوا بعدَ العَقْر، بل المعنى: فكَذَّبوه في أنها آية، وحَمَلَهم التَّكذيبُ بِكَونِها آيةً على عَقْرِها.

وأمَّا ﴿فَمَن يَعْمَلْ﴾ فالمعنى: فمن يَظهَرْ في صحيفته، ولو لم يُقَدَّرْ كذلك لَلَزِمَ أن يكونَ ما قالُوه مِن تَأَخُّرِ العملِ عن الصدور .

وأمَّا ﴿فَاسْتَعِذْ﴾ فالمعنى: فإذا أَرَدتَ قراءةَ القرآنِ فاسْتَعِذْ، فالفاءُ مُرَتِّبة، والعربُ تقولُ فَعَلَ بمعنى: كادَ يَفعَل، وأَرادَ أن يَفعَلَ، وقال الفرزدق[1]:

إلى مَلِكٍ كادَ النُّجومُ لِفَقْدِهِ ... يَقَعْنَ ، وزالَ الراسياتُ مِنَ الصَّخْرِ

أي: كادتِ الراسياتُ أن تَزول، أو أَرادتْ أن تَزول.

(١) ديوانه ١: ٢٦٨ وشرح أبيات المغني ٨: ٩٠ [٩٢٤]. وأوله في الديوان: على ملك.

وأمَّا ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ﴾ فقال ابن جِنِّي[1]: «معناه إذا عَزَمتُم على الصلاة وتَهَمَّمْتُم[2] بها». قال[1]: «وليس الغرضُ - واللهُ أعلمُ - في قمتم النهوضَ والانتصابَ الذي هو ضد القعود». وقال أبو سعيد[3]: «أَرَدْتُمُ القيامَ إلى الصلاة».

وأمَّا (أنْ تُجيبَ فَتسْمَعا) فالمعنى: أنْ تُجيبَ فيتبيَّنَ من ذلك أنك قد سمعتَ دُعائي باسمِك.

وأمَّا (أنَ نموتَ فنُقتَلُ) فالمعنى: نُقاربُ أسبابَ الموت.

ومثالُ وقوعِ ثُمَّ مَوقِعَ الفاء قولُ الشاعر[4]:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِـــيِّ تحـــتَ العَجَـــاجِ ... جَرَى في الأَنابيبِ ، ثُمَّ اضْـــطَرَبْ

أي: فاضْطَرَب، عُطف بها مُفَصَّلٌ على مُجْمَلٍ لأنَّ جَرَيانَ الهَزِّ في الأنابيبِ هو اضطرابُ المهزوز، ولكنْ في الاضطرابِ تَفصيل، وفي الهَزِّ إجمال، هكذا قال المصنف[5].

وزعم بعض النحويين أنَّ ثُمَّ بمَنْزلة الواو، ولا تُرَتِّب، ونَسَبَ هذا المذهبَ السيرافيُّ[6] إلى الفَرَّاء، ونَسَبَه الحافظ أبو محمد عبد المنعم بن الفَرَس في (المسائل الخلافيات في العربية) من تأليفه إلى أنه مذهب الأخفش وقُطْرُب[7]. واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾[8]، ومعلومٌ أنَّ جَعْلَ الزَّوجِ كان قبلَ خَلْقِنا.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٦٣٣.
(٢) ط: وهضتم. وفي سر صناعة الإعراب: وأردتموها.
(٣) شرح الكتاب ٦: ٧٣.
(٤) هو أبو دُواد الإيادي. شعره ص ٢٩٢.
(٥) في شرحه ٣: ٣٥٥.
(٦) شرح كتاب سيبويه ٦: ٧٣.
(٧) نسب إلى قطرب في الصاحبي ص ٢١٥.
(٨) سورة الزمر: الآية ٦. معاني القرآن للفراء ١: ٣٩٦، ٢: ٤١٤ - ٤١٥.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾[1]، ومعلومٌ أنَّ أَمْرَ الملائكة بالسُّجود لآدمَ كانَ قَبلَ خَلْقنا وتَصويرنا.

وقوله: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾[2]، ثم قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[3]، والسماءُ مخلوقةٌ قبلَ الأرضِ بدليلِ ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾[4]، ثم قال: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾[5].

وقوله: ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾[6]، والهدايةُ ما تقدَّمَ ذِكرُه، فتَراخيهِ عنه لا يُتصَوَّر.

وبقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟﴾[7]؛ لأنَّ الاتِّقاء والإيمان لم يَنقَطعا ثم حدث بعدهما اتِّقاءٌ وإيمانٌ آخَران.

وقوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾[8]؛ لأنَّ التوبة لا تَتراخى عن الاستغفار.

[٦: ٩/ب] وبقوله: /﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾[9]، التَّسْويةُ والنَّفخُ قُدِّمَ عليهما جَعلُ نَسْلِه مِن سُلالةٍ، وهو متأخِّرٌ عنهما.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١١.

(٢) سورة فصلت: الآية ٩.

(٣) سورة فصلت: الآية ١١.

(٤) سورة النازعات: الآية ٢٧.

(٥) سورة النازعات: الآية ٣٠.

(٦) سورة طه: الآية ٨٢.

(٧) سورة المائدة: الآية ٩٣.

(٨) سورة هود: الآية ٩٠.

(٩) سورة السجدة: الآيات ٧ - ٩.

وقوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾[1]، وإنكارُ النِّعمةِ لا يَتراخَى عن معرفتها. وبقولِ الأُقَيْشر[2]:

سـألتُ رَبيعـةَ: مَـنْ خيرُهـا أَبًا ثُـمَّ أُمًّـا، فقالـتْ: لِمَـهْ

وخَيْرِيَّةُ أُمِّ الشَّخصِ لا تَتأَخَّرُ عن خَيريَّة أبيه. وقولِ الآخر[3]:

إنَّ مَنْ سـادَ، ثُـمَّ سـادَ أَبُـوهُ ثُمَّ قد سـادَ بعـدَ ذلـكَ جَـدُّهْ

لأنَّ المدح هو بِتوارُث السُّودد، كما قال[4]:

.... وَرِثْنا الغِنَى والْمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرا

والصحيح أنَّ (ثُمَّ) تُفيد أنَّ الثانيَ بعدَ الأَوَّل، وأنه مُتَراخٍ عنه حيثما وردتْ، ولا حُجَّةَ في شيءٍ مما استدَلُّوا به[5]:

فالأُولى[6] هو على حذف مضاف، أي: خلقْنا أباكم ثُمَّ صَوَّرْنا آباءَكم.

والثانيةُ[7] ﴿ثُمَّ جَعَلَ﴾ معطوفًا على الصفة، أي: توحَّدتْ - أي: انفردتْ - ثُمَّ جعَلَ منها زَوجَها.

والثالثةُ قيل: خُلِقَتِ الأرضَ قَبلَ السماءِ غيرَ مَدْحُوَّةٍ، ثُمَّ دُحِيَتْ بعدَ ذلك، رُوِي ذلك عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما[8]. وقيل: ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ بمعنى: معَ

(١) سورة النحل: الآية ٨٣.

(٢) الأغاني ١١: ١٨٠.

(٣) هو أبو نواس. الديوان ص ٢٢٢ والخزانة ١١: ٣٧ - ٤٢ [الشاهد ٨٩٠]. وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ٢٥٠. ولفظه في الديوان:

قُلْ لِمَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أبوهُ قبلَهُ، ثُمَّ قَبلَ ذلكَ جَدُّهْ

(٤) تقدم في ٣: ١٠٠

(٥) انظر هذا الرد في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٣١ - ٢٣٢.

(٦) كذا! وهي الثانية.

(٧) كذا! وهي الأولى.

(٨) تفسير الطبري ٢٤: ٩٢ - ٩٥.

ذلك[1]، كما قال تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾[2]، أي: معَ ذلك، وقول الشاعر[3]:

فقلتُ لها : فِيئي إليكِ ، فإنَّني حَرامٌ ، وإنِّي بَعدَ ذاكِ لَبيبُ

أي: معَ ذاكِ، واللَّبيب هو الْمُلَبِّي، والتَّلْبية معَ الإحرام.

والرابعة ﴿ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾: على الاهتداء.

والخامسة كذلك: داموا على الاتِّقاء والإيمان.

والسادسة كذلك. والسابعة ﴿ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ﴾: حَكَمَ بِجَعلِ نَسْلِه.

وأمَّا ﴿ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ فـ(ثُمَّ) فيه لِلبُعد المعنويِّ بين المتعاطفَين لا لِلبُعد الزَّمانيِّ؛ لأنَّ مَن عرفَ شيئًا ينبغي أن يكون أَبعَدَ الناس عن إنكاره، وهذا المعنى مِنَ البُعدِ المعنويِّ غيرِ الزماني سائغٌ في الكلام، تقول: أَشْعَرُ الناسِ فلانٌ ثُمَّ فُلانٌ، إذا تَباعَدَ ما بينَهما في جَودة الشِّعر. وكذا هي في قول الأُقَيْشر؛ لأنَّ الشَّرَّ الذي يَلحق الشخصَ في الانتساب مِنْ قِبَلِ أَبيه أَشَدُّ منه من قِبَلِ أُمِّه مِن جهةِ أنَّ الاعتمادَ في الانتساب[4] على الآباء، فتَفاوَتَ ما بينَ الشَّرَّينِ لذلك. ومِن هذا القبيل: بَلَغَني ما صنعتَ اليومَ ثُمَّ ما صنعتَ أَمْسِ أَعْجَبُ، تَعطفُ بِثُمَّ لتَفاوُتِ ما بينَ الصُّنْعَين.

قال ابن عصفور: «وما ذكره الفراء[5] من أنَّ المقصود بـ(ثُمَّ) ترتيب الأخبار لا[6] ترتيب الشيء في نفسه؛ وكأنه قال: اسمعْ مِني[7] هذا الخبر الذي هو (بلغني ما صنعتَ اليوم)، ثُمَّ اسمعْ مني هذا الخبر الآخر الذي هو (ما صنعتَ /أمس أعجبُ)، [٦: ١٠/أ]

---

(١) مجاز القرآن ١: ١٤.

(٢) سورة القلم: الآية ١٣.

(٣) تقدم البيت في ١١: ١٥٥.

(٤) ط: الأنساب.

(٥) معاني القرآن ٢: ٤١٥، ١: ٣٩٦.

(٦) ترتيب الأخبار لا: سقط من ط.

(٧) في المخطوطات: من.

ليس بشيء؛ لأنَّ ثُمَّ تقتضي تأخُّر الثاني عن الأول بِمُهْلة، ولا مُهْلَةَ بين الإخبارَين)).

وأمَّا (إنَّ مَنْ سادَ) البيت فينبغي أن يُحمَل على ظاهره، ويكون الجَدُّ قد أتاه السُّودد مِن قِبَلِ الأب، وأتى الأَبَ مِن قِبَلِ الابْن، وذلك مما يُمدَح به وإنْ كان الأكثرُ في كلامهم المدحُ بِتوارُثِ السُّودد، ويكون البيت إذ ذاك مثلَ قولِ ابن الرُّومي[1]:

قالوا: أبو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبانَ، قُلتُ لهمْ ... كَلَّا، لَعَمْري، ولكنْ منه شَيْبانُ

فَكَمْ أَبٍ قد عَلا بابْنٍ ذُرا حَسَبٍ ... كما عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَدْنانُ

ويُبَيِّن أنَّ معنَى كلِّ حرفٍ مِنَ الواو والفاء وثُمَّ على ما ذهب إليه الجمهور قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[2]، فعَطفَ بثُمَّ للتراخي الذي بينَ وقتِ الإحياءِ ووقتِ الإماتة، وأَدخَلَ الفاء في﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ لأنَّ الشفاء يَعقُب المرضَ مِن غيرِ مُهْلة. وعَطَفَ (يَسْقِينِ) على (يُطْعِمُنِي) بالواو تَرتيبًا؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الإطعام والسَّقي[3] قد يتقدَّم على صاحبه، وقد يتأخَّر.

ومثالُ زيادة الفاء قولُه[4]:

يَمُوتُ أُناسٌ أَو يَـشيبُ فَتـاهُمُ ... ويَحدُثُ ناسٌ، والـصَّغيرُ فَيَكْبَـرُ

وقولُ الآخر[5]:

لَمَّا اتَّقَى بِيَـدٍ عَظِـيمٍ جِرْمُهـا ... فَتَرَكْتُ ضاحِيَ جِلدِها يَتَذَبْـذَبُ

---

(١) الديوان ٦: ٢٤٢٥ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٤٣ - ٥٣ [الإنشاد ١٧٤].

(٢) سورة الشعراء: الآيات ٧٩ - ٨١.

(٣) غ: والشفاء. ط: والشراب.

(٤) تقدم البيت في ٤: ١٠٥. ط: أو يشيب فتاته.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ٢٦٩، وفيه تخريجه. الجرم: الجسد. والضاحي: البارز.

وقولُ الآخر[١]:

أرانِي إذا ما بِتُّ بتُّ على هَــوًى فَثُمَّ إذا أَصبَحتُ أصبَحتُ غاديــا

وقال الأخفش[٢]: وزعموا أنهم يقولون: أَخُوكَ فَوَجَدَ[٣]، يريدون: أخوك وَجَدَ[٤].

ومثالُ زيادة الواو قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[٥]، وقولُ مَروانَ بنِ أَبي حَفْصةَ[٦]:

فما بالُ مَنْ أَسعى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفاظًا ويَنوي مِن سَفاهتِهِ كَسْرِي

وقولُ الأَسْوَد بن يَعْفُر[٧]:

حــــتى إذا قَمِلَــــتْ بُطــــونُكُمُ ورأيــــتُمُ أَبنــــاءَكُمْ شَــــبُّوا

وقَلَبْــــتُمُ ظَهــــرَ الْمِجَــــنِّ لنــــا إنَّ اللَّئــــيمَ الفــــاحِشُ الخَــــبُّ

وقولُ الآخر[٨]:

فلَمَّا رأى الرحمنُ أنْ ليسَ فيهمُ رَشيدٌ ، ولا ناهٍ أَخاهُ عَنِ الغَدْرِ

---

(١) هو زهير، وقد تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٢/ب من الأصل.

(٢) معاني القرآن ١: ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) ضبط في غ: فَوُجدَ.

(٤) يريدون أخوك وجد: سقط من ط.

(٥) سورة الزمر: الآية ٧٣.

(٦) لم أجده في شعره الذي جمعه وحققه د. حسين عطوان. ونسب في الشعر والشعراء ٢: ٧٣٤ للأجرد الثقفي. ونسب في مجالس ثعلب ص ١٤٤ لابن الذِّئبة الثقفي - واسمه ربيعة بن عبد ياليل - عن مروان بن أبي حفصة. كما نسبت القطعة التي منها هذا البيت إلى آخرين، انظر ذلك في تعليق الأستاذ عبد السلام هارون عليها في حاشية مجالس ثعلب. غ: حفاظًا ويبري.

(٧) الديوان ص ١٩ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٤٦، ٦٤٧، وفيه تخريجه. قمِل الرجل: سَمِنَ بعد الهزال.

(٨) تقدم البيتان في هذا الجزء ٦: ق ٢/ب من الأصل. ط: أن ليس منهم.

وَصَبَّ عليهمْ تَغْلِبَ بْنَةَ وائلٍ فكانُوا عليهمْ مِثْلَ راغيةِ البَكْرِ

/وقولُ الآخرِ[1]: [٦: ١٠/ب]

ولقد رَمَقْتُكَ في الْمَجالسِ كُلِّها فإذا وأنتَ تُعينُ مَن يَبغيني

وقولُ الآخرِ[2]:

فإذا وذلكَ - يا كُبَيْشةُ - لم يَكُـنْ إلاَّ كَلَمَّـةِ حـالِمٍ بِخَيـالِ

وقولُ عَديِّ بنِ زيد[3]:

ولكنْ كالشِّهابِ ، وثُـمَّ يَخبـو وحادي الموتِ ، عنـه لا يَحـارُ

وقال الأخفش[4] في (المسائل الصغرى): «تقول: كُنَّا ومَنْ يأتِنا نأْتِه، يجعلون الواو زائدة في باب كان، ولا تَحسُن زيادةُ هذه الواوِ في غيرِ بابِ كان». يعني أنه لا تَطَّرِدُ زيادتُها إلا في بابِ كان.

وقال بعض أصحابنا: زعمَ الأخفشُ أنَّ الواو تُزاد في مثلِ أداةِ الشرط، وحَكى: كُنتُ ومَنْ يُكرِمْني أُكْرِمْه، فليست عاطفة؛ لأنَّ اسم الشرط لا يكون معمولاً لِمَا قَبلَه إلا إن كان جائزًا، فالجملة الشرطية خبر كان. ولا يجوز أن تكون (كُنتُ) تامَّةً؛ لأنَّ المعنى ليس على ذلك. ومَن ذهبَ إلى أنَّ الفاءَ والواوَ لا تُزادانِ تَأَوَّلَ هذا الذي استدلَّ به.

وقال الْمُهاباذيُّ: «وقد تكون ثُمَّ زائدةً على مذهب أبي الحسن والكوفيين، نحو بيت زهير[5]:

---

(١) هو أبو العيال الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٤١٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٢٦ - ١٢٩ [الإنشاد ٥٨٦]. رمقتك: رميتك ببصري خفية.

(٢) هو ابن مقبل. الديوان ص ١٨٩ ومعاني القرآن للأخفش ١: ١٢٥، ١٣٨، ٢: ٤٥٨ والخزانة ١١: ٥٨ - ٦٠ [الشاهد ٨٩٣]. كبيشة: اسم امرأة.

(٣) الديوان ص ١٣٢ والشعر والشعراء ١: ٢٢٩، ويروى: «سناه يخبو»، فلا شاهد فيه.

(٤) القول في شرح المصنف ٣: ٣٥٦.

(٥) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٢/ب، ق ١٠/ب من الأصل.

.... وثُمَّ إذا أَصْبَحتُ أَصبَحتُ غاديا

وعليه تأويلُ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾[١]» انتهى. أي: إلا إليه تابَ عليهم.

ومَن لا يَرى زيادةَ ثُمَّ تأوَّلَ هذا البيتَ على زيادةِ الواوِ والفاءِ في روايةِ مَن رَوى: فَثُمَّ، أو جعلَ ثُمَّ مؤكِّدةً للفاءِ أو للواو، مسلوبةَ الْمُهْلةِ معَ الفاء، ومسلوبةَ الترتيبِ معَ الواو.

وقوله **وقد تقعُ ثُمَّ في عطفِ المتقدِّم**[٢] المسألة[٣]. قال الفراء[٤]: «العرب تَستأنف بـ(ثُمَّ) والفعلُ الذي بعدَها قد مضى قبلَ الفعل الأول، من ذلك أن تقولَ للرجل: قد أعطيتُكَ ألفًا ثُمَّ أَعطيتُك قبلَ ذلك مالاً، فتكون ثُمَّ عطفًا على خبرِ المخبر، كأنكَ قلتَ: أُخبرك أني أَعطيتُكَ اليومَ، ثُمَّ إني أُخبرُكَ أني أَعطيتُكَ أَمْس».

قال المصنف في الشرح[٥]: «ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[٦]؛ لأنَّ قبله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[٧]، والوصيةُ لنا بعدَ إيتاء[٨] موسى - عليه السلام - الكتابَ» انتهى. وتقدَّم ردُّ ابن عصفور[٩] على الفراء.

---

(١) سورة التوبة: الآية ١١٨.

(٢) كذا في المخطوطات، والذي تقدم في الفص: المقدَّم.

(٣) يعني قوله: «وقد تَقَعُ ثُمَّ في عطفِ المقَدَّمِ بالزمانِ اكتفاءً بترتيبِ اللفظِ».

(٤) معاني القرآن ١: ٣٩٦.

(٥) ٣: ٣٥٧.

(٦) سورة الأنعام: ١٥٤.

(٧) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٨) ط: والوصية قبل إيتاء.

(٩) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ١٠/أ من الأصل.

ص: المعطوفُ بـ(حتَّى) بعضُ متبوعِه أو كبَعضِه، وغايةٌ له في زيادةٍ أو نقصٍ مفيدٌ ذكرها، وإن عَطَفَتْ على مجرورٍ لَزِمَ /إعادةُ الجارِّ ما لم يَتعَيَّنِ العطفُ، ولا تَقتَضي تَرتيبًا على الأَصحِّ. [٦: ١١/أ]

و(أَمْ) مُتَّصِلةٌ ومُنْقَطِعةٌ، فالمتَّصِلةُ المسبوقةُ بهمزةٍ صالحٍ مَوضِعُها لـ(أَيٍّ)، ورُبَّما حُذِفَتْ ونُوِيَتْ. والمنقطعةُ ما سِواها، وتَقتَضي إضرابًا معَ استفهامٍ ودُونَه. وعَطْفُها المفردَ قليلٌ، وفَصْلُ (أَمْ) ممَّا عَطَفَتْ عليه أَكْثَرُ مِن وَصْلِها.

ش: تقدَّم مذهب الكوفيين[١] في حتَّى وأنَّها ليست بحرفِ عطفٍ، والعطفُ بها رواه س[٢] وأبو زيد وغيرُهما عن العرب، لكنَّ ذلك لغةٌ ضعيفةٌ غيرُ مشهورة، ولذلك قال أبو الحسن في (الأوسط) له: «زعموا أنَّ قومًا يقولون: جاءني القومُ حتى أخوك، وضربت القومَ حتى أخاك». قال: «وليس بالمعروف».

مثالُ كونِه بعضَ متبوعِه: ماتَ الناسُ حتى خيارُهم، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسَها. ويشمل **بعض متبوعه** أن يكون واحدًا من جمع أو جزءًا من أجزائه. وكان ينبغي للمصنف أن يقيِّد المتبوعَ بأنْ يكونَ ذا أجزاءٍ أو واحدًا من جمع، فلو قلتَ: ضربتُ الرجلَينِ حتى أَفْضَلَهما، لم يجز لأنَّ المعطوفَ بها ليس جزءًا من أجزاءِ المعطوفِ عليه ولا واحدًا مِن جَمع.

وقوله **أو كبَعضِه** هذا الذي هو كبَعضِه هو ما كان مختلطًا به، نحو: قتلتُ الجندَ حتى دوابَّهم، وخرجَ الصَّيَّادونَ حتى كِلابُهم. وقال س: لو قلت: كلَّمتُ العربَ حتى العجمَ[٣]، لم يجز.

---

(١) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٤/ب من الأصل.

(٢) الكتاب ١: ٩٦.

(٣) نسب هذا القول في الصاحبي ص ٢٢٢ للبصريين.

وشَبَّهَ الفَرَّاءُ حتَّى بإلا، فقال[1]: «لا يجوز: ضربت أخاك حتَّى أباك، كما لا يجوز: ضربت أخاك إلا أباك». وقال أيضًا: لا بُدَّ أن يكون الاسم بعد حتَّى غيرَ نكرة، بل لا بُدَّ وأن يكون مخصوصًا، كما لا يجوز ذلك في الاستثناء، لو قلت: قامَ القومُ حتى رجلٌ، لم يجز لأنها لغايةٍ مخصوصة، لا رفعًا ولا جرًّا.

فإن قلت: فقد قالت العرب: اشتريتُ الثيابَ إلا ثوبًا، فيجوز: قام القومُ حتى رجلٌ.

قلنا: إنما أفادت هنا لأنَّ إلا مُخْرِجةٌ ما دخلَ في الأول، و(حتَّى) لا تُزيل بها بعضًا، مع أنَّ الأوَّل في إلا قد عُلم بحيثُ يخرج منه، ولا يَحسُن ذلك في حتَّى لأنها تُفيدُ إدخالَ مناسبٍ بقُوَّةٍ أو ضعفٍ أو قلَّةٍ أو كثرة؛ فإن قصدتَ ذلك جاز أن تقول: قد أنفقتُ المئاتِ[2] حتَّى درهمٍ، تخفضه إذا أردتَ أنه لم يُنفَق، وإن أردتَ إنفاقه خَفَضتَ ونَصَبتَ، وجاز لأنه واحدٌ ليس بجنسٍ؛ إذ كان من مئةٍ معلومة، هو لها غاية، ولو لم توقّت المئة لم يجز، لو قلت: أنفقتُ مئةً إلا درهمًا، لم يجز، كما لم يجز: قامَ إلا رجلاً، وإن وصفتَ جاز، تقول: ضربتُ القومَ حتى رجلاً صُلبًا فيهم، ونحوه.

وأجاز الفَرَّاءُ[1]: إنه ليَقتُلُ الرَّجَّالةَ حتى الفرسانَ، وإنَّ كَلبِي لَيَصيدُ الأرانبَ حتى الظِّباءَ، خفضًا ونصبًا. قال: لأنَّ الظِّباءَ - وإن كانت مخالفة الأرانب - فإنها من الصيد، وهي أرفعُ منها.

وقال /الفَرَّاءُ في (كتاب الحدود): «ومِمَّا يَذهبُ بعضُه على كثيرٍ من أهلِ النحوِ أنْ يقولَ القائلُ: أَيَصيدُ كلبُك الأرانبَ؟ فتقول: نعمْ حتى الظِّباءَ، خَفضًا [٦: ١١/ب]

---

(١) الصاحبي ص ٢٢٢.

(٢) فيما عدا ك: المال.

ونَصبًا؛ لأنَّ الظِّباءَ - وإن كانت مخالفةً للأول - فإنَّها مِنَ الصَّيد، فصارَ كأنَّه ممَّا يَدخل في الأول. وكذلك: إنه لَيَقتُلُ الرَّجَّالةَ حتى الفُرسانَ، فصارت غايةً على معنَى أنَّها داخلةٌ في صَيدِه وقَتلِه، كما دخلَ عبدُ اللهِ في: ضربتُ القومَ حتى عبدَ اللهِ، إذا قصدتَ، ويجوز النَّسق كما جاز في ذلك. فإذا لم تُرِدْ دُخولَه في الأول لفظًا ولا تقديرًا لم يَجُزْ إلا الخفضُ على الغايةِ غيرِ الداخلة». انتهى.

قال أبو جعفر الصَّفَّار: وهذا خطأ عند البصريين.

وقوله **وغايةٌ له في زيادةٍ أو نقصٍ** هذه الزيادة هي التي يعبِّر عنها النحويون بتخالفِ المعطوف بـ(حتَّى) للواوِ في أنَّ المعطوف بها لا يكون إلا عظيمًا أو حقيرًا أو قويًّا أو ضعيفًا؛ لأنها لا يُفارِقُها معنَى انتهاءِ الغاية، فلَزِمَ أن يكونَ المعطوفُ بها أفضلَ مِمَّا عُطِفَ عليه أو دُونَه أو أَقْواه أو أَضْعَفَه.

قال أبو جعفر الصَّفَّار[1]: «لأنَّ حتَّى إنما جُعِلَتْ لِمَا تَتناهَى إليه الأشياءُ مِن أعلاها وأسفلها، فإذا قلتَ: ضربتُ القومَ، جاز أن يتوهَّمَ السامعُ أنَّ زيدًا لم يَدخل في الضرب، إمَّا لأنه كان مِن أعلاهم، فظَنَّ أنه لم يَلحقه الضرب، وإمَّا لأنه كان مِن أَخَسِّهم، فظَنَّ أن يسقط من ضربك، فمعنى (إلى) [فيها][2] قائم إذ[3] كانت لانتهاء الغاية، إلا أنَّ إلى تَصلُح في كُلِّ شيءٍ، فصارَ ما بعدَ[4] (حتى) مُدخَلاً فيه على الاستيعاب». انتهى.

---

(١) بعض هذا النص ذكره ابن فارس في الصاحبي ص ٢٢٣ منسوبًا للبصريين.

(٢) فيها: من الصاحبي.

(٣) ط: إذا.

(٤) في الأصول: بعده.

ولا يجوز أن تقول: ضربتُ القومَ حتى زيدًا، إذا لم يكن زيد عظيمًا في القوم ولا حقيرًا ولا قويًّا ولا ضعيفًا.

وقال المصنف في الشرح[1]: «يَدخل في الزيادة الأقوى والأعظمُ والأكثر، وفي النقص الأضعفُ والأحقرُ والأقلُّ، ومن كلام العرب: اسْتَنَّتِ الفِصالُ حتى القَرْعى[2]. وقد اجتمعت غايتا القوة والضعف في قول الشاعر[3]:

قَهَرْناكُمُ حتى الكماةَ ، فإنَّكُمْ   لَتَخْشَوْنَنا حتى بَنينا الأَصاغِرا

ويُختَبَرُ الشبيهُ ببعضٍ بِصِحَّةِ الاستثناءِ بإلا، نحو: أَعجَبَتْني الجاريةُ حتى حَديثُها، ولا يَصِحُّ: حتى ابنُها؛ لصحةِ: إلا حَديثَها، وانتفاءِ: إلا ابنَها.

وقد يُقَدَّرُ المبايِن بعضًا بالتأويل، نحو قوله[4]:

أَلْقَى الصَّحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   والزَّادَ ، حتَّى نَعْلَهُ أَلْقاها

كأنه قال: أَلقَى ما يُثْقِلُه حتى النَّعلَ».

وقوله **مُفيدٌ ذِكرُها** قال المصنف في الشرح[5]: «قَيَّدتُ الغاية بأن يكون ذِكرُها مُفيدًا تَنبيهًا على أنك لو قلت: أتيتُك الأيامَ /حتى يومًا، لم يجز لأنه لا فائدة [٦: ١٢/أ]
فيه. وهكذا لو قلت في الاستثناء[6]: صُمتُ الأيامَ إلا يومًا، فلو وُقِّتَ ما بعد حتى

---

(١) ٣: ٣٥٧ - ٣٥٨ بتصرف واختصار.

(٢) يضرب مثلاً لمن تعدَّى طوره، وادَّعى ما ليس له. كتاب العين ١: ١٧٧ (قرع) وإصلاح المنطق ص ٤٣ ومجمع الأمثال ١: ٣٣٣. استنَّت: سمنت. والقرعى: التي أصابها القَرَع، وهو جُدَريُّ الفصال.

(٣) شرح عمدة الحافظ ص ٦١٥ واللمحة في شرح الملحة ٢: ٧٠٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٠٧ [١٩١]. الكماة: جمع كَمِيّ، وهو الفارس الشجاع.

(٤) تقدم البيت في ١١: ٢٤٤.

(٥) ٣: ٣٥٨.

(٦) غ: في صحة الاستثناء.

وإلا حَسُن، وكانت فيه فائدة، نحو: صمتُ الأيامَ حتى يومَ الجمعة، وإلا يومَ الجمعة» انتهى.

وهذا القيد الذي ذكرَه لم يذكره النحويون؛ لأنه لا فائدةَ في ذِكره؛ لأنه مشروطٌ أن يكون المعطوفُ غايةً للمعطوف عليه قويًّا أو ضعيفًا، عظيمًا أو حقيرًا، وقولك: صُمتُ الأيامَ حتى يومًا، لا يَتَّصِفُ المعطوفُ بها بأنه غايةٌ فضلاً عن أن يَتَّصِفَ بِقُوَّةٍ أو ضَعف، أو عِظَمٍ أو حَقارة.

وقوله **وإن عَطَفْتَ على مجرورٍ لَزِمَ إعادةُ الجارِّ** مثالُه: اعتكفتُ[1] في الشهر حتى في آخره، وذلك إذا خيفَ تَوَهُّمُ المعطوفِ مجرورًا بحتّى.

وقال ابن عصفور[2]: «وإذا عَطَفتَ بها مخفوضًا على مخفوض فالأحسنُ أن تُعيدَ الخافضَ لِيَقَعَ الفرقُ بذلك بين حتّى العاطفة والجارّة؛ فتقول: مررتُ بالقومِ حتى بزيد» انتهى. وقوله «فالأحسنُ» مخالف لقول المصنف «لَزِمَ إعادةُ الجارّ».

وقد وافق المصنفَ أبو عبد الله الجليس[3] مؤلف كتاب (الثِّمار)[4]، وابنُ الخَبَّاز الموصِليّ شارح (الدُّرَّة)[5]، فنَصَّا على أنه إذا عطفتَ بحتّى على مخفوضٍ فلا بُدَّ مِن إعادةِ الخافضِ فرقًا بينَها وبينَ الجارَّة.

وقوله **ما لم يَتَعيَّنِ العطفُ** يعني: فلا يَلزَم إعادةُ الجارّ. مِثالُه: عَجِبتُ مِنَ القومِ حتى بَنيهم، هكذا مَثَّل المصنف[6]؛ لأنَّ (بَنيهم) هنا ليس معطوفًا بحتّى؛ لأنهم

---

(١) فيما عدا ط: اعتكف.

(٢) قال هذا في شرح الإيضاح كما في تمهيد القواعد ٧: ٣٤٥٥.

(٣) أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدِّينَوَريّ الملقب بالجليس. من نحاة القرن الخامس. أخذ عن أبي نصر القاسم بن محمد الواسطي، وصنف كتاب ثمار الصناعة في النحو. بغية الوعاة ١: ٥٤١ ومقدمة كتابه ثمار الصناعة ص ١٣ - ٢١.

(٤) هو ثمار الصناعة، ورأيه في ص ٣٧٥.

(٥) هي (الدرة الألفية) المشهورة بألفية ابن معطٍ.

(٦) في شرحه ٣: ٣٥٩.

ليسوا واحدًا من جمع؛ إذ ليسوا مُندَرجين في القوم، ولا تَنزَّلُوا مَنْزِلةَ جُزء؛ ألا تراه كيف منعَ: أَعجَبَتْني الجاريةُ حتى ابْنُها، لامتناع: إلا ابْنَها، وأجاز: أَعجَبَتْني الجارية حتى حديثُها، لصلاحية: إلا حَديثَها. ولو قلتَ هنا: عَجبتُ مِنَ القومِ إلا بَنيهم لم يَصِحّ، فالذي يَظهر أنَّ حتَّى في هذا المثال هي الجارَّةُ لا العاطفةُ؛ لأنَّ الجارَّةَ لا يُشتَرَط في العطف بها أن يكون [التابع][1] بعضَ المتبوع ولا جزءًا منه.

قال المصنف في الشرح[2]: «ونحو قول الشاعر[3]:

جُودُ يُمْناك فاضَ في الخلقِ حـــتى بــــائسٍ دانَ بالإســـاءة حينـــا»

وهذا أيضًا لا يَتَعيَّنُ فيه إلا العطفُ، إذْ يجوز فيه العطف، ويجوز أن تكون حتَّى جارَّةً.

وإذا عَطَفْتَ بها على ضميرٍ مجرورٍ أَعَدتَ الجارَّ، تقول: مررتُ بهم حتى بزيدٍ، فإن كانت الجارَّةَ لم تَحتَجْ للباء، أو العاطفةَ أَعَدتَ الباءَ كما تُعيدُها مع الواو.

وقال أبو عبد الله محمدُ[4] بن هشامٍ الخضراويّ: «ولا يجوز العطفُ إلا حيثُ يجوز الجرُّ». يعني: مع الشروط المتقدِّمة. قال: «وكذلك لا تَعطف المضمَر على المظهَر ولا على المضمَر، لا يجوز: ضربتُ القومَ حتى إيَّاك، ولا: قاموا معهم حتى أنت؛ لأنَّ حتى لا تَجُرُّ المضمَر، فلا تَعطفه» انتهى.

وقال /غيره: «وهذا على مذهب جمهور البصريين، وأمَّا المبرِّدُ[5] فإنه يُجيز أن تَجُرَّ حتى المضمَر، وكذلك الكوفيون، إلا أنهم لا يَرَونَ العطفَ بحتَّى، فما يَجيءُ [٦: ١٢/ب]

(١) التابع: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) ٣: ٣٥٩.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١١٣ - ١١٤ [الإنشاد ١٩٣]. دان بالإساءة: تعبَّدَ بها.

(٤) محمد ... مع الشروط المتقدمة قال: سقط من ط.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ١٠١. وانظر ما تقدم في ٢: ٢٣٥، ١١: ٢٤٧.

بعدها هو على إضمار. وأجاز الكوفيون: ضربتُ القومَ حتَّاك، ليس على العطف بل على الجرّ. ولا يجوز على مذهب البصريين. واتَّفقَ الفَريقانِ على أنه لا يجوز: مررتُ بالقومِ حتَّاك، وتصحيحُها: حتى بِك. وعِلّةُ الكوفيين في منعها أنه لا يُضمَر شيئان، وعِلَّةُ البصريين أنه يَلزَم في العطف أن تُعيد الباء كما تُعيد في قولك: مررتُ بالقومِ وبك» انتهى.

وقال الفَرَّاءُ في (كتاب الحدود): «وتقولُ فيما يكونُ بعدَها من المكنيِّ إذا أَتبَعتَ: قامَ القومُ حتى أنت، وضربتُ القومَ حتى إيَّاك، ولا يجوز حتَّاك هنا في النصب إلا إذا أَتبَعتَ مخفوضًا، نحو: مررتُ بالقومِ حتَّاك».

وقال: «إذا أَردتَ النسقَ كان ما بعدَها داخلاً، وإذا جَرَرتَ جازَ أن يَدخُل وألاَّ يَدخُل، وإنْ جَعَلتَ حتى مُعتَرِضةً بعدَ الأسماءِ وقَبلَ الفعلِ الذي عليه نَسَقتَ، فقلتَ: القومُ حتى عبدُ الله قاموا، والقومُ حتى عبدُ الله قيامٌ، فَلَكَ العطفُ، والأَحسَنُ الجرُّ؛ لأنه لَمَّا خالَفَ وَضْعَه، فتَقَدَّمَ على ما هو متأخِّرٌ عنه، ضَعُفَ النسقُ لتأخُّرِ الفعلِ المنسوقِ عليه لفظًا ومعنًى، فترجَّحَ الجرُّ. وهذا كالاستثناء إذا تقدَّم في قولك: ما لي إلا أباك صديقٌ، والأصلُ: ما لي صديقٌ إلا أبوك، فلَمَّا تقدَّمَ كان النصب لخروجه عن موضعه، وقال الشاعر[1]:

كأنَّ النـــاسَ حـــين تَمُـــرُّ حتَّـــى ... عَواتِقَ لم تَكُـــنْ تَـــدَعُ الحِجـــالا

قِيامًـــــا يَنظُـــــرونَ إلى بـــــلالٍ ... رِفـــاقُ الحـــجِّ تنتظـــرُ الهِـــلالا

فإن شئتَ نَصَبتَ عطفًا على الناس، وأَدخَلتَها تحت كأنَّ، وإنْ شئتَ خَفَضتَ حينَ تقدَّمتْ عن مَوضِعِها، والأصل: يَنظرون إلى بلالٍ حتى عَواتِقُ، وإنْ

---

(١) هو ذو الرمة. الديوان ٣: ١٥٣٩ والخزانة ٩: ٣٩٢. عواتق: جمع عاتق، وهي البنت التي أدركت في بيت أبيها ولم تكن متزوجة. والحجال: جمع حَجَلة، وهو بيتها الذي تلازمه ولا تخرج منه. في المخطوطات: «قيام ... زمان الحج»، والتصويب من الديوان والخزانة.

شئتَ رَفَعتَ لأنه متأخِّرٌ وإن كان متقدِّمًا. وكذلك يُفعَل فيما جَرى مَجراها مِن كانَ وظَنَنتُ وأَخواتِهما» انتهى وفي بعضه تلخيص.

وإذا استَوفتْ حتَّى الشروطَ التي اشتُرِطَتْ[1] فيها في العطف:

فإنِ اقتَرنَ بالكلام قَرينةٌ تَدُلُّ على أنَّ الاسمَ الذي بعدَها غيرُ شَريكٍ لِمَا قَبلَها في الحكم فلا يجوز فيه العطفُ؛ نحو: صُمتُ الأيامَ حتى يوم الفِطرِ، أو شريكٌ[2] لِمَا قَبلَها في الحكم لم يجز إلا العطفُ، نحو قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدًا أيضًا؛ لأنَّ (أيضًا) تدلُّ على أنك أردتَ تَكرارَ الفعل، ولا يدلُّ على هذا المعنى إلا العطف، مِن حيثُ كان مِن جهة المعنى نائبًا مَنابَ العامل ومُغْنيًا عن تَكراره، وكأنك قلتَ: ضربتُ القومَ حتى ضربتُ /زيدًا أيضًا. [٦: ١٣/أ]

فلو لم تَذكر المحكومَ عليه قبل (حتى)، وقلتَ: ضربتُ حتى أخاك أيضًا أو زيادة، فالكوفيون لا يجيزون إلا النصب، وأجاز البصريون الخفض.

أو لا قرينةَ لا على دخول ولا خروج جاز العطف، والخفضُ أحسنُ.

وتقول: ضربتُ القومَ حتى زيدًا وأَوجَعتُ - بنصب زيد - إن قَدَّرتَ الإيجاع لزيد، وكأنك قلتَ: حتى ضربتُ زيدًا وأَوجَعتُ، وإن قَدَّرتَ الإيجاع للقوم جاز النصبُ، والخفضُ أحسنُ، وكأنك قلتَ: ضربتُ القومَ وأَوجَعتُ حتى زيد.

وزعمَ الفَرَّاءُ أنك إذا قلتَ: ضربتُ القومَ حتى أخاك فأَوجَعتُ، وأَعطَيتُ القومَ حتى أخاك فأَكثَرتُ، لم يكن بُدٌّ مِنَ الفاء؛ لأنَّ المعنى: حتى ضربتُ أخاك فأَوجَعتُ. وكذا عنده إن خَفضتَ الأخ؛ لأنك تريد: حتى[3] انتهيتُ إليه فأَوجَعتُه. وحَذفُ الفاء جائزٌ في هذا عند البصريين، ويكون الفعل الثاني توكيدًا لا عطفًا، وتقول: ضربتُ القومَ حتى أخاك فيما أَظُنُّ وأَحسبُ وأَرى ونحوه.

---

(١) ط: شرطت.

(٢) في المخطوطات: شريكًا. صوابه في الارتشاف ٤: ٢٠٠١.

(٣) حتى: ليس في ط.

قال الفراء: إن قدَّرتَها داخلةً للأخ كان منسوقًا، كأنك قلت حتى: ضربتُ أخاك فيما أَظُنُّ، فشَكَكتَ فيما بعدَ حتى، وإن قدَّرتَه راجعًا لما قَبلَ حتى جاز في الاسم ما جاز فيه قَبلَ دخولها؛ لأنَّ التقدير: ضربتُ القومَ فيما أَظُنُّ حتى عبد الله.

وتقول: ضربتُ القومَ حتى أخاك ضربتُه، تَنصب أخاك بفعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عليه ما بعدَ حتى، ولا يَبعُدُ النسقُ، ويجوز الخفضُ، وأَكرَهُ الرفعَ؛ لأنَّ حتى متصلةٌ بالفعل، وهي طالبةٌ لفعلٍ في معنًى ما بعدَها، وليست بمنْزلةِ الواوِ لأنَّ الواو تستأنف، وحتى متعلِّقة بما قبلَها، ولا تَزول عنه. ولم يُشبِه الجزاء في قولك: إنْ عبد الله ضربتَه ضربتُك، في أنه يجوز فيما بعدَ إنِ الرفعُ والنصب؛ لأنَّ الجزاء ابتداء. وأجاز الكسائيُّ الرفعَ فيما بعدَها، فيكون ما بعدَها على الاستئناف حملاً على الواو.

فإن نوي الاستئنافُ بما بعدَها جاز، وذلك إذا كان الفعل للمستقبل؛ لأنه يستأنف به، فكأنك ألغيتَ حُكمَها بحكمِ ما بعدَها، كقولك: ضربتُ القومَ حتى عبدُ الله أَضرِبُه.

وأمَّا (أَلْقَى الصحيفةَ) البيت، فالنصبُ كلامُ العربِ الذي سمعناه، والخفضُ جائز، وأمَّا الرفع فلم يُسمَعْ منَ العرب لِكَونه غيرَ مستقبل، وجوَّزه الكسائي.

ومثلُه ما كان الفعلُ يَطلُب فاعلاً، فإنه كالمستقبل، نحو: سَبَّنِي الناسُ حتى زيدٌ سَبَّنِي، ففيه ما تقدَّم، لا يكون الرفع إلا إذا كان مستقبلاً. وإذا جَرَرتَ على الغاية أو عَطَفتَ فالفعلُ في موضعِ نصبٍ على الحال، ولَكَ أن تُوقعَ مَوقعَه اسمًا منصوبًا، فتقول: حتى عبدِ الله سابًّا، وجملةً اسمية: حتى عبدُ الله هو سابٌّ /لي، [٦: ١٣/ب] والأحسنُ دخولُ الفاءِ في الفعلِ والجملةِ الاسمية.

وإذا وقع[1] الاسمُ جاز الرفعُ في الاسم بعدها، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٌ مضروبٌ، وحتى زيدًا مضروبًا، وحتى زيدٌ مضروبًا، قال[2]:

---

(١) في المخطوطات: رفع. صوابه في الارتشاف ٤: ٢٠٠٢.

(٢) هو ذو الرمة. الديوان ١: ٤٤. منها: من الناقة. وآخره في ط: حَدِبا.

لا تُشْتَكى سَقْطةٌ منها وقد لَعِبَتْ   بِها الْمَفاوِزُ حتى ظَهرُها حَدِبُ

وقال الآخر في النصب[1]:

....   لَعِبْنَ بهِ حتَّى عِظامي عَوارِيا

والمعنى: لَعِبْنَ بِعِظامي.

وإذا رفعتَ ما بعدها أو نُصب الاسمُ بعدَ الاسمِ دخلَ في الكلام معنى صار؛ لكنَّها لم تَقْوَ في معناها حتى تَنصب، وقد غَلِطَ قومٌ، فنصبوا الاسمَ بإضمارِ (صارَ).

ولا يجوز أن تُعطَف الأفعالُ ولا الجملُ بـ(حتى)؛ لأنَّ ما شُرط في العطفِ بها لا يُتَصَوَّرُ في الأفعال ولا الجمل، ولأنَّ الأصل في العاطفة أن تكون جارَّةً، ولذلك لا تَعطف إلا فيما يَصلُح فيه الجرُّ إلا إنِ اقْتَرَنَتْ به قرينةٌ تُعَيِّنُه للعطف، فلمَّا نُقلَتْ مِنَ الجرِّ إلى العطف حُوفِظَ على أصلها مِن استعمالها في الأسماء، فلا تُعطف بها الأفعال ولا الجمل لأنَّها لا تَدخل عليها وهي حرف جرّ.

فإذا وقعَ بعدَها الماضي فهي حرفُ ابتداءٍ، نحو: سِرْتُ حتى دخلتُ المدينة. وقد جوَّز بعضُ النحويين أن تكون هنا للعطف، وكأنه مُنْتَزَعٌ مِن مذهب الكوفيين؛ إذ ما نَدَّعي نحن فيه أنه عَطْفٌ يَدَّعُونَ هم فيه الإضمارَ.

وفي (البسيط): وتَعطف في الأسماء، ولا تَعطف في الأفعال؛ لأنها تَعطف حيثُ كانت خافضةً للأسماء، وإنما تَعطف حيثُ تَقرُبُ من الواو، فيكون ما قبلَها منطوقًا به أو مقدَّرًا، نحو[2]:

..........حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي   ....

وقد خالف أبو الحسن في هذا، فجعلَها كالفاء إذا كانت سَبَبًا، فعطفَ الفعلَ على الفعل في قولك: ما تأتينا حتى تُحَدِّثَنا.

---

(١) لم أقف عليه في مصادري.

(٢) تقدم في ١١: ٢٥٠.

وقولُه **ولا تقتضي ترتيبًا على الأصح** قال المصنف في الشرح[(١)]: ((حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو، فجائزٌ كونُ المعطوف بها مصاحبًا، كقولك: قدمَ الحُجَّاجُ حتى المشاةُ في ساعة كذا. وجائزٌ كونُه سابقًا، كقولك: قدموا حتى المشاةُ متقدمين. ومَن زعم أنها تقتضي الترتيبَ في الزمان فقد ادَّعى ما لا دليلَ عليه، وفي الحديث: (كُلُّ شيء بِقَضاءٍ وقَدَرٍ حتى العَجْزُ والكَيْسُ)[(٢)]، وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور الْمَقضيَّات، وقال الشاعر[(٣)]:

لَقَومِيَ حتى الأَقْدَمُونَ تَمالأُوا ... على كُلِّ أمرٍ ، يُورِثُ الْمَجْدَ والحمْدا

فعطفَ بـ(حتى) الأقدمون مع كونهم بيَقينٍ متقدِّمين)) انتهى.

وقال ابن عصفور بعدَ ما قرَّر أنَّ حتى كالواو في إفادة الجمع من غير تعرُّض فيه لترتيبٍ ولا مُهلة، /قال: وما ذكره الزمخشري[(٤)] مِن أنَّ (الفاءَ وثُمَّ وحتَّى) تقتضي الترتيب إنما عَنى به أنَّ حتَّى تقتضي أنَّ المعطوف بها رُتبتُه مِنَ المعطوفِ عليه أن يكون غايةً له، ولم يُرِدْ[(٥)] أنها تقتضي الترتيب في المعنى الذي أُسند إليها؛ بدليلِ قوله متصلاً بذلك: (إلا أنَّ الفاءَ تُوجِب وجود الثاني بعد الأول بغيرِ مُهلة، وثُمَّ تُوجب مُهلة)، ولو كانت حتى تقتضي الترتيب في المعنى الذي أُسند إليها لم يكنْ بُدٌّ مِن أنْ تكونَ كالفاءِ أو كثُمَّ، وإذا لَزِمَ ذلك لم يكن وجهٌ لاختصاصِه الفاءَ بأنها تُوجب وجود الثاني بعد الأول بغير مُهلة، واختصاصِه ثُمَّ بأنها تُوجب مُهلة، ولا تَعطف فعلاً على فعل، وقد تقدم ذلك. [٦: ١٤/أ]

---

(١) ٣: ٣٥٩.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٤: ٢٠٤٥. روي برفع العجز والكيس عطفًا على كل، وبجرهما عطفًا على شيء. الكيس: النشاط والحذق بالأمور.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف. وآخره في المخطوطات: والجدّا. صوابه في شرح المصنف.

(٤) المفصل ص ٣٠٨.

(٥) غ: ولم يرَ.

وعلة ذلك أنها في الأصل حرفُ جرٍّ نُقلت إلى العطف، فلم تَدخل على الفعل كما لا يَدخل عليه حرف الجر، وحيث جاز الجرُّ والعطف فالجرُّ أكثرُ وأَقْيَسُ من العطف إلا في باب: ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُه، فالنصبُ عندهم أحسنُ فيمن ذكر هنا العطف، وجعل ضربتُه توكيدًا، ومَن لم يجعل هنا عطف المفرد على المفرد فالنصب عنده أيضًا أحسن.

وقد تجمع غايات في الزمن وغيره، فيكون قبلَها وبعدها مواقيتُ وغيرُ مواقيت، فتقول: إنَّ فلانًا لَيشتري الرقيقَ الأيامَ كلَّها حتى الخسيسَ حتى الليلَ، جعلتَ بعد حتى غايتين وقبلها اسمين مختلفين، فلكَ أن تَخفضَ لعدمِ الدخول، ولكَ أن تُتْبِعَ[1]، ولكَ أن تُتْبِعَ أحدهما على شكله قدَّمتَ أو أخَّرتَ، وتَجعل الآخرَ غايةً. والأحسنُ أن تَجعلَ أحدَهما عطفًا والآخرَ غايةً ليختلفا في المعنى، وهذا قد اختلطَ فيه ما هو من الجنس وما ليس من الجنس؛ لأنَّ الخسيس من الرقيق، وليس الليل من الأيام، ويجري كلٌّ على قياسه.

مسألة: وينوبُ عن الزمان المصدرُ المقارنُ للزمن، تقول: أَقِمْ عندنا حتى طلوعِ الشمسِ وقيامِ زيد، تريد الزمان، أي: حتى إلى زمانِ هذا، وكلُّها خفض، ومنه: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2]؛ لأنَّ الأول فيه معنى الفعل.

قال الفراء: ولا يصح أن يقع هنا بدل المصدر ما يُسبَك به، وهو أنْ وما، فلا تقول: أَقِمْ عندنا حتى أنْ يقومَ زيدٌ، وحتى ما يقومُ زيدٌ.

فإن قيل: فإن جاز نفسُ المصدر فليَجُزْ ما يُسبَك به.

قيل: لا يلزم؛ ألا ترى أنك تقول: آتيك يومَ يُفطِرُ الناسُ، ولا تقول: يومَ أنْ يُفْطِرَ الناسُ، ولا: ما يُفْطِرُ الناسُ.

ويجوز في أنَّ المشددة: أَقِمْ حتى أنَّ الناسَ يُفطرون. وإنما كان لأنَّ أنَّ لا تلزم الدخول على الفعل في الخبر، ولا تدخل عليه، بخلاف ما وأنْ، وحتى هنا طالبةٌ للأسماء للغاية، /، فلم يكن فيها ما يَطلب الفعل. [٦: ١٤/ب]

---

(١) ولك أن تتبع: ليس في ك، ط.

(٢) سورة القدر: الآية ٥.

مسألة: لا يجوز أن يكون بعد حتى نكرة، لو قلت: أَقِمْ عندَنا حتى شهرٍ أو يومٍ، لم يجز إلا أن تُريد مقدارَ ذلك، كأنك قلت: أَقِمْ عندَنا إلى تمامِ اثنتي عشرة ساعة، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[1]، كأنه أراد الموتَ[2] أو زمنًا يُحْصَر. وتقول: أَقِمْ عندَنا حتى قليلٍ تقضي حاجتَك، فصار القليل جائزًا لأنه كالمحدود.

وأجاز الكسائي: أَقِمْ عندنا حتى شهرٍ وحتى عصرٍ، فخفض، وهو غير جائز إلا بالألف واللام، ولو قال: ائْتِنا كلَّ وقتٍ حتى ظهرًا، جاز لأنهما وقتانِ كما كان في غير الوقتين أيضًا. ولو قلت: [كُنْ عندنا حتى][3] غُدْوةً يا هذا وحتى سَحَرَ، جاز لأنه معلوم الوقت، ولو قلت: حتى غَداة، لم يجز لأنها لا حدَّ لأولها. ولو قال: أَقِمْ عندَنا حتى عَشِيَّة، جاز على قُبح، وذلك إذا جعل العشية ما بين الظهر إلى الليل، ولو لم يُرد ذلك كان محالاً.

وتقول: لا آتيك حتى عشر، فتضع حتى مكان إلى، ولو قلت آتيك لم يجز، ولو قلت: آتيك فأواظب إلى عشر، جازت حتى بطول الفعل ولنقض الجزء[4]، كقولك: ارعَ الشاة حتى شهر. انتهت هذه المسائل، وهي[5] من كلام الفراء.

وقوله و(**أَمْ**) **متصلةٌ ومنقطعةٌ** سُمِّيَتْ متصلةً لكون ما بعدها لا يَستغني عما قبلها، ولا تكون إلا فيما يُستعمَل لفظُ الاستفهام فيه، سواءٌ أكانَ معنى الكلام على معنى الاستفهام أم لا، نحو: قد علمتُ أَزَيدٌ في الدار أَمْ عمرٌو، وليتَ شِعري أزيدٌ قائمٌ أَمْ خالدٌ، وما أُبالي أقامَ زيدٌ أَمْ قَعد، وسواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدتَ. ووقعتْ في هذه للشبه[6] مِن حيثُ كان المعنى على التسويةِ في ظنِّ المخاطب في جَهالةِ أيِّهما

---

(١) سورة يوسف: الآية ٣٥، وغيرها.

(٢) تكون بمعنى الموت لو قرئت (حتى حَيْنٍ) بفتح الحاء، و لم أقف على هذه القراءة.

(٣) الذي بعده في المخطوطات: (حتى عندنا) والتصويب من الارتشاف ٤: ٢٠٠٤.

(٤) كذا في المخطوطات، و لم أهتدِّ إلى معنى قوله: ولنقض الجزء.

(٥) ط: وهنَّ.

(٦) ط: للشبهة. ي، د: الشبه.

ادَّعَيتَ العلم بكونه عنده؛ والتسويةِ في ظنِّ المتكلم فيما جاء بعد ليتَ شِعري، والتسويةِ بينَ قُعودِ زيدٍ وقيامِه في مسألةِ: ما أُبالي، ومسألةِ سَواء، كما أنك إذا استفهمتَ، فقلت: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ استوى ظنك في كَينونةِ مَنْ عندَك منهما.

ولا يجوز[1] تقديم أَقُمتَ أم قَعدتَ على: سَواءٌ عليَّ.

وأغلب ما يكون الفعلان ماضيين، وقد يجوز على ضعف: سَواءٌ عليّ أتقومُ أَم تَقعد.

والجملةُ الواقعة بعد أفعال القلوب والتسوية لا يَجوزُ تَقديمها، فلا تقول: أَقُمْتَ أَم قَعدتَ عَلِمتُ، ولا: أَضَرَبْتَ زيدًا أم عمرًا تَبيَّنَ لي.

وإذا عطفتَ اسمًا بعد أَم على اسمٍ مُخبَرٍ عنه بأَفْعَلِ التفضيل فلا يجوز الإتيانُ بـ(مِنْ) لا في الأول ولا في الثاني؛ فتقول: ما أُبالي أزيدٌ أَفضلُ أَم عمرٌو، ولا يجوز: أبكرٌ أفضلُ مِن عمرٍو أَم زيدٌ، ولا: أَفضلُ أَم عمرٌو مِن زيدٍ.

ويجوزُ العطفُ على الاسمِ المضمرِ في أَفْعَلَ، ويتضحُ ذلك في: ما أُبالي أَرأَيتَ زيدًا أفضلَ أَم عَمرًا، فإن حملتَ على /المضمر قلتَ: أَم عمرٌو. ومَن يؤكِّد الضميرَ [٦: ١٥/أ]
المرفوعَ لمكانِ العطفِ عليه لا يؤكِّد هنا؛ لأنَّ مِنْ فاصلةٌ في التقدير، فكأنها ملفوظٌ بها. ومِنَ الناسِ مَنْ لا يُجيزُ العطفَ عليه؛ لأنَّ الاسمَ الذي بعدَ أَمْ إنما يكون محمولاً على ما دخلتْ عليه الهمزة، أو على ما دخلَ عليه الفعلُ الداخلُ عليه الهمزةُ، والضميرُ في أَرأَيتَ زيدًا أفضلَ ليس كذلك.

قال في الشرح المنسوب لأبي الفضل البَطَلْيَوسيّ: «هو عندي جائز؛ لأنه المستفهَم عنه في المعنى وإن لم تَدخل عليه الهمزة لفظًا، هذا إن كان أَفْعَلُ للاسم الأول، وإن كان لغيره لم يجز ذلك. فإن قلتَ: أزيدًا ضربتَ أَكْثَرَ أَم عَمرًا، لم يجز

---

(١) ولا يجوز ... رأس بني تميم: موضعه في غ بعد قوله: (فإنه لا يذكر بعدها إلا الفعلية) في مطلع الورقة ٥: ١٥/ب. وموضعه في د بعد قول الشاعر الآتي: بأرض القنان من نمير وعامر.

رفعُه على الحمل على الضمير؛ لأنه لا يَصِحُّ: أتضرب أكثرَ أم عمرٌو؛ لأنَّ عمرًا لا يُعادَلُ به هذا. ويجوز رفع هذا الاسم على الابتداء، فتقول: أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو، تريد: أَم الأفضلُ عمرٌو، ورفعُه على هذا أحسنُ من حملِه على الأول، وهو كلام العرب الفصيح، العرب تقول: أَرأيتَ زيدًا أفضلُ أم عمرٌو، كثيرًا أكثر مِن: أم عَمرًا، وعليه أنشدوا[1]:

أَعَمَّارًا مَرَرتَ بِهِ نَهارًا أَمِ الضَّحَّاكُ رأسُ بَني تَميمِ»

والمعادَلةُ لا تكون[2] إلا بين اسمين، أو فعلين، أو جملتين إمَّا اسميتين وإما فعليتين، ولا يُعادَل بين اسمية وفعلية إلا إن كانت في معنى الاسمية، أو الاسمية في معنى الفعلية، نحو: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[3]، وكذلك ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[4]؛ لأنهم إذا قالوا له أنتَ خيرٌ كانوا عنده بُصَراء، فكأنه قال: أفلا تُبصرون أَم أنتم بُصَراء. والموجبتان تقدِّم أيًّا شئت منهما. وإن كانت إحداهما منفيَّةً أخَّرتَها، نحو: أقامَ زيدٌ أم لم يَقُمْ، ولا يجوز: أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ أم لا، ولا: سَواءٌ عليَّ أَلَمْ تَقُمْ أم قُمْتَ، ويجوز: سَواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم لا، يريدون: أَمْ لم تَقُمْ، ولا يجوز: سَواءٌ عليَّ لا أَمْ قُمْتَ.

فـ(أَمْ) لا يتقدمها إلا الاستفهام أو التسوية، و(أو) يتقدَّمُها كُلُّ كلام إلا التسوية، فلا يجوز: سَواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَو قعدتَ، وكذلك: ما أُبالي أَقُمْتَ أَمْ قعدتَ، إذا أردتَ التسوية، وإن أردتَ ما أُبالي فِعلَك جازتْ (أَو) و(أَم)، وتقول: أَتقومُ أَم لا.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) والمعادلة لا تكون ... فإنه لا يذكر بعدها إلا الفعلية: موضعه في ط بعد قوله: استوى ظنك في كينونة من عندك منهما.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٩٣. أي: أم صَمَتُّم.

(٤) سورة الزخرف: الآيتان ٥١ - ٥٢. أم أنا خير ... فكأنه قال أفلا تبصرون أم أنتم: سقط من ط.

و(أَم) المتصلةُ لا بُدَّ أن تتقدَّمَها الهمزة، أو مع الهمزة أفعال القلوب أو ما جرى مجراها، وهي التسوية أو عدم المساواة أو ضد ذلك، نحو: ما أَشَدَّ عليَّ وما أَشَقَّ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدتَ.

وإذا عادلتَ بين جملتين جاز أن تكون إحداهما اسمية والأخرى فعلية إلا في التسوية؛ فإنه لا يُذكَر بعدها إلا الفعلية، /ولا يجوز: سَواءٌ عليَّ أَزيدٌ قائمٌ أَم عمرٌو منطلقٌ، هذا ما لا تقوله العرب. وأجازه أبو الحسن قياسًا على الجملة الفعلية. وسَواءٌ: خبر مقدَّم، وأَقُمتَ أَم قَعَدتَ: في موضع المبتدأ، وأبو الحسن يقول: أَقُمتَ أَم قَعَدتَ: في موضع الفاعل بِسَواء. [٦: ١٥/ب]

ومما عُودلَ فيه بين الجملة وبين المفرد قولُه[١]:

سَواءٌ عليكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيلةً ... بِأَرضِ القَنانِ مِن نُمَيْرٍ وعامِرِ

وقوله **فالمتصلةُ المسبوقةُ بهمزةٍ صالحٍ موضعُها لـ(أَيٍّ)** المسبوقة بالهمزة قد يكون موضعُها صالحًا لأيٍّ، وقد لا يكون، فاحتَرز بصلاحية موضعها لأيٍّ مما موضعُها يَصلُح للنفي؛ لأنه استفهامٌ في معنى الإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾[٢] الآية. أو التقرير، كقوله تعالى: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ﴾[٣]، فـ(أَم) في هذه منقطعة. ويدلُّ على أنَّ أَمْ مع الهمزة تتقدَّر بأَيِّهما أو بأَيِّهم إبدالُ ما في حَيِّزِ أَمْ والهمزةِ مِن أَيّ، تقول: أَيَّهُم ضربتَ أزيدًا أم عمرًا أم خالدًا، وأَيَّهما ضَربتَ أزيدًا أم عمرًا، ومِن ذلك قولُ الشاعر[٤]:

---

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٤٠١، وهذه رواية الكسائي، وقال الفراء: «وأنشده بعضهم: أو أنتَ بائتٌ»، وتفسير الطبري ١٠: ٦٣٥. وفي معاني الفراء: بأهل القِباب. وبعده في ك: «ولا يجوز تقديم أقمت أم قعدت».

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٩٥.

(٣) سورة النور: الآية ٥٠.

(٤) تقدم البيت الأول في ٢: ٢٥٧، والثاني يليه في شرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٧.

وما أدري إذا يَمَّمتُ أَرْضًا ... أُريدُ الخيرَ: أَيُّهُما يَلِيني
أَأَلخيرُ الذي أنا أَبْتَغيهِ ... أَمِ الشَّرُّ الذي هو يَبْتَغيني

وجوابُ ما فيه أَم المتصلةُ التعيينُ؛ لأنك لا تَسأل بما فيه أَم المتصلةُ إلا وقد حصلَ عندك العلمُ بما مِن شأنه أن يُسأل عنه بأو؛ فيكون الجواب بالتعيين لا بـ(نَعَمْ) ولا بـ(لا)؛ لأنَّ ذلك جوابُ مَن سألَ بما فيه أَو، وقد يكون السؤال بالهمزة وأم مبنيًّا على توهُّمِ السائلِ حصولَ ما يَسأل عنه بما فيه أو، فلا يجاب بالتعيين لفساد الوضع. فإذا كان كذلك كان الجواب: كلاهما عندي، أو لا واحد منهما عندي، لفساد التوهم الذي ترتب عليه سؤال السائل، ومنه قول ذي الرُّمَّة للعجوز التي سألته، وذلك قولُه[1]:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجي مُتَرَوِّحًا ... على بابِها مِنْ عندِ أَهلي وغادِيا
أَذُو زَوْجةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومةٍ ... أَراكَ لَها بِالبَصْرةِ العامَ ثاوِيا
فقلتُ لها: لا، إنَّ أَهلِيَ جِيرةٌ ... لأَكْثِبةِ الدَّهْنا جَميعًا ومالِيا
وما كُنتُ مُذْ أَبْصَرْتِني في خُصومةٍ ... أُراجِعُ فيها - يا بْنةَ القَومِ - قاضِيا

لَمَّا رأتْه يتردَّدُ على بابها رَواحًا وغُدُوًّا توهَّمَتْ أنه ذو زوجة أو ذو خُصومة، فبَنَتْ على هذا التوهم، فسألته: أذو زوجة بالمصرِ أم ذو خُصومة؟ فأجابها /بـ(لا)، أي: لستُ واحدًا من هذين، وأَعلَمَها أنَّ ما تَوَهَّمَتْه لم يكن، فتسألني عن تعيينِ ما توهَّمَتْ أني متلبسٌ به. [٦: ١٦/أ]

ويأتي بعد (أم) هذه المفردُ، والجملةُ في تقدير المفرد أو في معناه، فالجملةُ في تقدير المفرد نحوُ قوله[2]:

---

(١) تقدمت الأبيات في ١: ٣١.

(٢) جحدر بن ضُبيعة. شرح الحماسة للأعلم ١: ١٦٢. والحماسة ١: ٢٦٨ [١٧٠] وشرح المفصل ٤: ١٥٣. المخدج: الولد يولد ناقصًا وإن تمت أيام حمله.

أَمُخْدَجَ اليَدَينِ أَمْ أَتَمَّت

فـ(أَتَمَّت) في تقدير المفرد؛ لأنه عُطف على المفرد، وتقديره: أَمُخْدَجَ اليَدينِ أَمْ مُتَمًّا.

والجملةُ في معنى المفرد: أقامَ زيدٌ أم قَعَدَ؟ تريد: أيُّ الفعلين كان؟ والمعنى: أكانَ من زيدٍ قيامٌ أم قُعودٌ؟ وقال حَسَّان(١):

ما أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ   أم جَفاني بِظَهْرِ غَيبٍ لَئيمُ

فهذان فعلان لفاعلَين.

وقد يكون مصحوبهما جملتين ابتدائيتين، قال الشاعر(٢):

ولستُ أُبالِي بعدَ فَقْدِيَ مالكًا   أَمَوْتِيَ ناءٍ أم هُوَ الآنَ واقِعُ

وقال(٣):

لَعَمْرُكَ ما أَدري وإنْ كُنتُ داريًا   شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

أي: أَشُعَيْثُ هو ابنُ سَهْمٍ، وحذف التنوين من شُعَيث على حدِّ حذفه في قوله(٤):

عَمْرُو الذي هَشَمَ الثَّريدَ لِقَومِهِ   ....

وقد تُقابِلُ الجملةَ الفعلية جملةُ الابتداء، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾(٥).

---

(١) الديوان ١: ٤٠ والكتاب ٣: ١٨١ والخزانة ١١: ١٥٥ - ١٦٠ [الشاهد ٩٠٨]. نَبَّ التيسُ: صَوَّتَ عند هياجه. والحَزن: ما غَلُظَ من الأرض.

(٢) متمِّم بن نُويرة. شرح أبيات المغني ١: ١٩٩ - ٢٠٢ [٥١] وشرح المصنف ٣: ٣٦٠.

(٣) هو الأسود بن يَعفُر أو اللَّعين المِنقري. الكتاب ٣: ١٧٤ - ١٧٥ والكامل ٢: ٧٩٣، ٣: ١٠٩٥ والخزانة ١١: ١٢٨ - ١٣١ [٩٠٤] وشرح أبيات مغني اللبيب ١: ٢٠٨ - ٢١٩ [٥٣]. ط: شعيب ... أم شعيب. وكذا في المواضع التالية.

(٤) عجز البيت: ورِجالُ مكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ. وهو لعبد الله بن الزِّبَعْرى أو لغيره. سر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٥، وفيه تخريجه. أسنتوا: أجدبوا. غ: الثريد لضيفه.

(٥) سورة الأعراف: الآية ١٩٣.

وقوله **ورُبَّما حُذِفَتْ ونُوِيَتْ** أي: حُذفت الهمزةُ، كقوله:

.... شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ....

وقوله[1]:

لَعَمْرُكَ ما أَدري وإنْ كُنتُ داريًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثمانِ

وقرأ ابنُ مُحَيْصِنٍ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَنْذَرْتَهُمْ﴾[2]، بهمزة واحدة، يريد: أَأَنْذَرْتَهُمْ.

وقد يُكتَفى بـ(لا) عن ذكر المعادِل، تقول: أَزيدٌ عندكَ أم لا؟ أي: أم لا هو عندك؟ وأَزيدٌ يقومُ أم لا؟ أي: أم لا يقوم؟

وقوله **والمنقطعةُ ما سواها** إنما سُمِّيَتْ منقطعةً لأنَّ الجملة بعدها مستقلَّة، فمتى انخرمَ الشرطانِ ـ وهو ألا يتقدمها لفظُ الهمزة بل أداة استفهام غيرها، أو جملة خبرية، وألا يتقدَّر الكلام معها بأيٍّ ـ أو أحدُهما فهي المنقطعة. ومما جاءت فيه بعدَ الجملة الخبرية قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًاۚ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ مُّبِينٌ ١٥ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾[3]، فـ(أَم) منقطعة، استُؤنِفَ بها الكلام، واستُفهِم على سبيل الإنكار، كأنه قال: بل أَتَّخَذَ؟

وقولُه **وتقتضي إضرابًا مع استفهام** كقوله تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ﴾[4]، إلى ﴿أَمۡ لَهُمۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾[5]، فهي /تتقدر بـ(بل) والهمزة، كأنه قيل: بل [٦: ١٦/ب]

---

(١) تقدم البيت في ٧: ٢١٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ٦. شواذ القراءات للكرماني ص ٤٩ وتفسير القرطبي ١: ١٢٩.

(٣) سورة الزخرف: الآيتان ١٥- ١٦.

(٤) سورة الطور: الآية ٣٥.

(٥) سورة الطور: الآية ٤٣. ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ٣٥ أَمۡ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ٣٦ أَمۡ عِندَهُمۡ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمۡ هُمُ ٱلۡمُصَۜيۡطِرُونَ ٣٧ أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٞ يَسۡتَمِعُونَ فِيهِۖ فَلۡيَأۡتِ مُسۡتَمِعُهُم بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٣٨ أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ ٣٩ أَمۡ تَسۡـَٔلُهُمۡ أَجۡرٗا فَهُم مِّن مَّغۡرَمٖ مُّثۡقَلُونَ ٤٠ أَمۡ عِندَهُمُ ٱلۡغَيۡبُ فَهُمۡ يَكۡتُبُونَ ٤١ أَمۡ يُرِيدُونَ كَيۡدٗاۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هُمُ ٱلۡمَكِيدُونَ ٤٢ أَمۡ لَهُمۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾. وذكرت الآيات كلها في النسخة ي.

أَخُلِقُوا مِن غير شيء؟ ويكون الإضراب على جهة الإبطال وعلى الترك من غير إبطال، ومن هذا قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾[1]، فـ(أَم) منقطعة لتقدم الإيجاب، فأضرب بـ(أَم) عن الإيجاب السابق على جهة الترك له من غير إبطال، واستُؤنِفَ بها السؤال عمّا بعدَها على جهة الإنكار.

وقوله **ودُونَه** يعني أنها تقتضي إضرابًا فقط دون استفهام، فتُقَدَّرُ إذ ذاك بـ(بل) وحدها دون استفهام، نحوُ: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[2]، ونحوُ: ﴿أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمۡ﴾[3]، ونحوُ قولِ الشاعر[4]:

أَمْ كيفَ يَنْفَعُ ما تُعطي العَلُوقُ بهِ رِئْمانُ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

وهذا الذي ذهبَ إليه المصنفُ مِن أنها تَتَجَرَّدُ عن الاستفهام وتخلص للإضراب ليس مذهبَ البصريين.

وقد اختلف النحويون في أم المنقطعة: فذهب البصريون[5] إلى أنها تتقدّر بـ(بل) والهمزة مطلقًا. وذهب[6] الكسائي وهشام إلى أنها بمنْزلة بل، وما بعدَها مثلُ ما قبلَها، فإذا قلت: قامَ زيدٌ أم قامَ عمرٌو، فالمعنى: بل قامَ عمرٌو، وإذا قلت: هل قامَ زيدٌ أم قامَ عمرٌو؟ فالمعنى: بل هل قامَ عمرٌو؟

---

(١) سورة السجدة: الآيات ١ - ٣.

(٢) سورة النمل: الآية ٨٤. ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمۡ تُحِيطُواْ بِهَا عِلۡمًا أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾.

(٣) سورة الملك: الآية ٢٠.

(٤) هو أُفنون التغلبي. المفضليات ص ٢٦٣ [المفضلية ٦٦] والكامل ١: ١٤٠ والخزانة ١١: ١٣٩ - ١٥٢ [الشاهد ٩٠٦]. العلوق: الناقة تعطف على ولدها ولا تدر عليه بلبنها. ورئمانها هنا: عطفها ومحبتها، وقد أجازوا فيه الرفع والنصب والجر.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣: ١٠٨.

(٦) مذهبهما هذا في شرح الجزولية للأُبَّذيّ ص ٦٢٦ [رسالة]. ونسب هذا المذهب في أمالي ابن الشجري ٣: ١٠٨ للكوفيين.

وذهب الفراء[1] إلى أنَّ العرب تجعل أَم مكان بل إذا كان في أول الكلام استفهام. واستَدَلَّ بقول الشاعر[2]:

فَوَاللهِ ما أدري أَسَلْمى تَغَوَّلَتْ أَمِ النَّومُ أَمْ كُلٌّ إليَّ حَبيبُ

قال: يريد: بل كُلٌّ إليَّ حبيب.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى بل فقط بعد الاستفهام وبعد الخبر، قال: «وقد تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدمها استفهام». وإلى هذا ذهب الهَرَويُّ في (الأُزْهِيَّة)[3].

وذهب أبو عبيدة[4] إلى أنَّ أم بمعنى ألف الاستفهام، قال: «ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ ﴾[5]».

وقال حُذّاق النحويين: لا تأتي بمعنى الألف، ولو كان ذلك لوقعتْ في أولِ الكلام كالألف، ولا يجوز ذلك فيها، وأمَّا ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ ﴾ فهي المنقطعة، تتقدَّر بـ(بل) والهمزة، أي: بل أَتُريدون.

ورُدَّ مذهبُ الكسائيِّ وهشامٍ بقولِه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَـٰكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾[6]، وقولِه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَـٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى

---

(١) معاني القرآن ١: ٧٢ وشرح الجزولية للأُبَّذيّ ص ٦٢٦ [رسالة].

(٢) البيت لعقبة كعب بن زهير بن أبي سُلمى في تعليق من أمالي ابن دريد ص ١٠٢. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٧٢.

(٣) ص ١٣٦.

(٤) مجاز القرآن ١: ٧٢، وحمل عليه أم في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ ﴾. سورة البقرة: الآية ٢١٤، وكذا في آيات أخر منها ما في ص ٥٩، ١٣٠. وجعلها في قوله تعالى في سورة الطور: الآيتان ٢٩ - ٣٠: ﴿ فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴾ بمعنى بل. مجاز القرآن ٢: ٢٣٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٠٨.

(٦) سورة الزخرف: الآية ١٦.

[٦: ١٧/أ] ﴿ٱلْأَرْضِ﴾[١]، فـ(أم) في الآيتين لم يتقدَّمها استفهام، وقد استُؤنف /بـ(أم) السؤال على جهة الإنكار والرد، ولا يمكن أن يكون ما بعدَ أَم موجبًا البتةَ، فما بعدَ أَم ليس مثلَ ما قبلَها كما زَعَما.

ورُدَّ مذهبُ الفراء بأنَّ ما استَدَلَّ به لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ المعنى على الاستفهام، كأنه قال: بل أَكُلٌّ إلي حبيب، وذلك أنها لَمَّا تَمَثَّلَتْ لعينه ثُم لم تَدُمْ لم يَدرِ أذلك في النوم أَم صارت من الغول؛ لأنَّ العرب تزعم أنها تبدو متزيِّنةً لِتَفتن. ثُمَّ لَمَّا جَوَّزَ أن تكون قد تَغَوَّلَتْ داخَلَه الشكُّ في ذلك، فقال: بل أَكُلٌّ إلي حبيب؟ أي: آلغولُ وسَلمى كُلٌّ واحدٍ منهما حبيبٌ إلي؟ فاستَفهم على سبيل التقرير.

والدليل على أنَّ أَم بمعنى بل والهمزة إذا تَقَدَّمَ الاستفهامُ قولُ الشاعر، وهو عَلْقَمة[٢]:

هل ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مَكتُومُ ... أَمْ حَبْلُها إذْ نَأَتْكَ اليومَ مَصرُومُ

ألا ترى أنه استَأنفَ السؤالَ بـ(أَمْ) عمَّا بعدها مع تقدُّم الاستفهام عليها؛ لأنَّ المعنى: بل أَحَبْلُها. ويدلُّ على ذلك أنه قد شَكَّ في مُجازاته على بكائه؛ بدليل قوله[٣]:

أَمْ هل كَبيرٌ بَكى لم يَقْضِ عَبرتَهُ ... إثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَينِ مَشْكُومُ

ولو كان المعنى: بل حَبلُها إذْ نَأَتْكَ اليومَ مَصرُومُ، لكان قاطعًا بأنها لا تُجازيه على بكائه.

ورُدَّ ما ذهب إليه الهرويُّ وبعضُ الكوفيين ببيتِ عَلْقَمة، فإنهم أَنكروا الاستفهام بها إذا تقدَّم عليها الاستفهام، وفيه تقدَّم الاستفهام وقد استُفهِم بها.

---

(١) سورة ص: الآيتان ٢٧ - ٢٨.

(٢) هو علقمةالفحل. الديوان ص ٥٠ والكتاب ٣: ١٧٨ والكامل ٣: ١١٧٧.

(٣) الديوان ص ٥٠، وهو البيت الثاني في القصيدة. مشكوم: مُجازى.

قال بعضُ أصحابنا: «والدليلُ على صِحَّةِ ما ذهبَ إليه البصريون مِن أنَّ أَم المنقطعةَ للإضراب عما قَبلَها واستئنافِ السؤال عمَّا بعدَها في كلِّ موضعٍ أنَّ العرب لا تُدخِلُها على همزة الاستفهام؛ لا تقول: قامَ زيدٌ أَم أَعمرٌو قائمٌ؟ ولا: هل أقامَ[1] زيدٌ أَم أَعمرٌو قائمٌ؟ فلو لم تقدر بـ(بل) والهمزة لدَخَلتْ عليها، ولو قُدِّرَتْ بـ(بل) وحدَها لجاءت معها الهمزة كما تجيء مع بل في: أَقامَ زيدٌ بل أَقامَ عمرٌو؟ وإنما تدخلُ على كلِّ كلامٍ تدخلُ عليه الهمزةُ، نحو: أَقامَ زيدٌ أَمْ عمرٌو قائمٌ؟ كما تقول: أَعَمرٌو قائمٌ؟ أو على هل، نحو: هل قامَ زيدٌ أَمْ هل قامَ عمرٌو، ومن ذلك قولُ الجَحَّافِ بنِ حَكيمٍ[2]:

أبا مالكٍ هل لُمْتَني مُذْ حَضَضْتَني على القَتلِ ؟ أَمْ هل لامَني لَكَ لائمُ

كما تقول: أَهَلْ قامَ عمرٌو؟ ومن ذلك قولُ الآخَر[3]:

سائلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِجَلْهَتِها أَهَلْ رَأَوْنا بِوادي القُفِّ ذي الأَكَمِ

أو على أسماء الاستفهام، وإنما دخلتْ عليها، و لم تدخل على الهمزة، فقالوا: متى قمتَ أَمْ متى قامَ زيد؟ وما /فعلتَ أَمْ ما فعلَ زيدٌ؟ ومَنْ لَقيتَ أَمْ مَنْ أَكرَمتَ؛ [٦: ١٧/ب]
لأنها أسماء بمنْزلة هذا وذاك، وليست بأصلِ وضعِها للاستفهام، وإنما هي مضمّنة معناه، والأصل: أَمَتَى قمتَ؟ أَما فعلتَ؟ أَمَنْ لَقِيتَ؟ إلا أنهم حذفوا الهمزة، واستَغْنَوا عنها لأَمْنِهم اللَّبس، إذ كان هذا النحو من الكلام لا يُستَعمَل إلا في الاستفهام، و لم يُمكنهم حذفُ أَمْ والاستغناءُ عنها لأنها تدلُّ مع الاستفهام على

---

(١) ك: هل قام.
(٢) طبقات فحول الشعراء ١: ٤٨١ والكتاب ٣: ١٧٦، ونسب فيه لزفر بن الحارث. أبو مالك: كنية الأخطل.
(٣) هو زيد الخيل الطائي كما في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٦٧ - ٧٣ [الإنشاد ٥٦٩].وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ١٠٣ والمسائل الشيرازيات ١: ١٨٣ - ١٨٤. القف: جبل غير أنه ليس بطويلٍ في السماء. والأكم: واحدها أَكَمة، وهي ما ارتفع عن الأرض، ولا يبلغ أن يكون جبلاً. الجلهة: محلّة القوم يترلونها.

معنى الإضراب، فلو حذَفْتَها فقلتَ: متى قمتَ متى قامَ زيدٌ؟ لم يكن في الكلام ما يدلُّ على الإضراب» انتهى.

وحصلَ بهذا الكلام الجوابُ عن قول المصنف: إنها تكون لمجرد الإضراب إذا وَلِيَها الاستفهام.

قال س[1]: «وعلى هذا الحدِّ قالوا: هل تأتينا أم هل تُحَدِّثُنا». وفي شرح الكتاب المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار: «ولتعلم أنَّ دخول الاستفهام على مِثلِه قليلٌ جدًّا، لا يُحفَظ منه إلا:

.... أَمْ هل لامَنِي لَكَ لائمُ

و:

أَمْ هل كَبيرٌ بَكى ....

و[2]:

وما أنتَ أَمْ ما ذِكْرُها رَبَعِيَّةً ....

كراهية الجمع بين حَرفَي معنًى، وسَهَّلَ ذلك في هَلْ أنَّ الاستفهام واردٌ عليها، وأصلُها أن تكون بمنْزلة قد، والهمزةُ محذوفة منها لعلمِهم أنَّهم لا يستعملونها في غير الاستفهام» انتهى. وتقدَّم التمثيل بأدوات الاستفهام الاسمية.

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3]، فدَخلتْ أَمْ على (ما) الاستفهامية، فليس ما ادَّعاه قليلاً بصحيح، بل هو كثير فصيح.

---

(١) الكتاب ٣: ١٧٦.

(٢) عجزه: «تَحُلُّ بإيرٍ أو بأَكناف شُرْبُبِ». وهو لعلقمة الفحل. الديوان ص ٨١. ربعيّة: منسوبة إلى ربيعة بن مالك. وإير: جبل لبني غطفان غربي جبلي طيئ. وشربب: جبل في ديار بني ربيعة بن مالك في شمال اليمامة. والأكناف: النواحي والأطراف.

(٣) سورة النمل: ٨٤.

وقوله **وعَطْفُها المفردَ قليلٌ** أي: وعطفُ أَم المنقطعةِ الاسمَ المفردَ قليلٌ، فدلَّ على أنها تَعطفُ الجملَ كثيرًا. وأصحابُنا يقولون[1]: إنَّ أَم المنقطعةَ ليست للعطف لا في مفرد ولا في جملة. قالوا: وسُمِّيَتْ أَمْ هذه المنفصلة لأنَّ ما بعدَها كلامٌ مُستأنَفٌ مُنقَطِعٌ مما قبلَها، وليست بعاطفة؛ لأنَّ ما بعدَها ليس معَ ما قبلَها كلامًا واحدًا. وقالوا أيضًا[2]: والعاطفةُ منهما هيَ المتصلة.

واستدلَّ المصنفُ[3] على أنَّ أَم المنقطعةَ تَعطِفُ المفردَ بقولِ بعضِ العربِ: (إنَّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ)[4]، قال: «فـ(أَمْ) هنا لمجردِ الإضرابِ، عاطفةٌ ما بعدَها على ما قبلَها، كما يكون بعدَ بَلْ، فإنها بمعناها».

وفي (الإفصاح): الفراءُ يجعلها في الخبر في بعض المواضع بمنْزلة همزة الاستفهام، فلا تكون متصلة ولا منقطعة، من ذلك: ﴿الٓمٓ ① تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ② أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[7]، المعنى: أيقولون؟ وأأنا خير؟ وأَتَّخذَ؟

و(س) يجعلها كلَّها منقطعة تتضمَّن إضرابًا عمَّا تقدَّمها واستئنافَ استفهام.

ولو كان ما ذكرَه الفراءُ صحيحًا جاءت في أوَّلِ الكلام لا يتقدَّمُها شيء، وكانت بمنْزلة الهمزة أو هل، وليست كذلك، بل هي /خاليةٌ عن حكمهما. فـ(أَمْ) هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما تكون بعد هل، فإنها بمعناها. [٦: ١٨/أ]

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٣٧.
(٢) المقرب ١: ٢٣١.
(٣) ٣: ٣٦٢.
(٤) الكتاب ٣: ١٧٢، ١٧٤.
(٥) سورة السجدة: الآيات ١ - ٣.
(٦) سورة الزخرف: الآيتان ٥١ - ٥٢.
(٧) سورة الزخرف: الآية ١٦.

قال في الشرح[1]: «وزعمَ ابنُ جِنِّيْ[2] أنَّها بمنْزلةِ الهمزةِ وبَلْ، وأنَّ التقدير: بَلْ أهِيَ شاءٌ». قال[3]: «وهذه دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها، وقد قال بعض العرب: إنَّ هناك إبلاً أَم شاءً، فنصبَ ما بعدَ أَمْ حينَ نصبَ ما قبلها، وهذا عطفٌ صريحٌ مقوٍّ لعدمِ الإضمار قَبلَ المرفوعِ» انتهى.

وهذا الذي ذكرَه عن ابنِ جِنِّيْ هو قول أصحابنا[4]، وهو قولُ أبي عليٍّ الفارسيِّ، قال وقد ذكرَ (أَم) المنقطعةَ ما نَصُّه[5]: «فمثالُ استعمالها بعد الخبر قولُهم: إنَّها لإبِلٌ أَمْ شاءٌ، كأنه رأى أشخاصًا، فسَبَقَ إلى نفسه برؤيتها أها إبِلٌ، فأَخبرَ بذلك، ثم شَكَّ، فقال: أَمْ شاءٌ، فصار سؤالُه بِأَمْ مُضرِبًا عمَّا كان أَخبرَ به مُستأنِفًا لسؤالٍ عنه».

وقال بعض أصحابنا: «إذا جاءت أَمْ بعد الخبر فلا تكون إلا منفصلة، ولا يكون ما بعدها إلا جملةً في اللفظ أو في التقدير، ولذلك حَمل النحويون (إنَّها لإبِلٌ أَمْ شاءٌ) على تقدير: أَم هي شاءٌ».

وقال في الإفصاح: «وتقديرُ أبي عليٍّ (بل أَهِيَ شاءٌ) ليس مما يُنطَق به، ولذلك قال: (فكأنه في التمثيل)[6]، وعادةُ النحويين إذا قالوا (في التمثيل) إنما يريدون ما لا يُنطَق به، فيُمَثِّلون لفظَه لو نُطق به، ولا يُنطَق به هنا لأنَّ بَلْ إذا كانت عاطفةً فحرفُ العطفِ لا يَدخلُ على الهمزة، وتَدخلُ هي عليه، كقوله

---

(١) ٣: ٣٦٢.

(٢) اللمع ص ٩٤.

(٣) ٣: ٣٦٢.

(٤) انظر على سبيل المثال شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٣٦.

(٥) النص في الإيضاح العضدي ص ٢٩١ - ٢٩٢. وانظر المسائل العضديات ص ١٦١ والمسائل المنثورة ص ١٩٠ والتعليقة ص ٢٧٨، ٢٨٢ ومختار تذكرة أبي علي ص ١٣٣.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٢٩٢.

تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[1]، وإن كانت حرفَ ابتداءٍ فحَرفُ الابتداء لا يَدخل على أَم الاستفهام، فالهمزةُ هنا لا يَصِحُّ أن يدخل عليها شيء» انتهى.

وتضمَّن كلامه أنَّ ما تقدَّمتْ إجازتُه من قولهم: إنَّ الهمزة تجيء مع بل في نحو: أَقامَ زيدٌ بل أَقامَ عمرٌو، يحتاج إلى نَظَر.

وأمَّا ما حكى المصنف من قولهم: إنَّ هناك إبلاً أم شاءً، واستدلالُه بذلك على أنَّ أَم التي هي منقطعة تكون تعطف المفرد - وإن صَحَّ أنه من كلام العرب - فلا حُجَّةَ فيه لاحتمال أن تكون أَمْ مُتَّصِلةً، وحُذفت الهمزةُ من إنَّ هناك، والتقدير: أإنَّ هناك، كما حُذفت من قوله[2]:

.... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ

ويحتمل إن كانت الجملة خبرية أن ينتصب شاء في قولهم (أَمْ شاءً) على إضمار فعل، تقديره: أَمْ تَرى شاءً، كما أضمروا في قولهم[3]: بَلى وِجاذًا، جوابًا لِمن قال: أَفي مكانِ كذا وكذا وَجْذٌ، والتقدير: بَلى أَعرفُ فيه وِجاذًا.

وقوله **وفَصْلُ أَمْ مِمَّا عَطَفَتْ عليه أَكثَرُ من وَصلِها** يريد أَم المتصلة، وقد بيَّن ذلك في الشرح، قال فيه[4]: «وفصلُ أَم المتصلة مما عَطفتْ عليه، نحو ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾[5]، أكثرُ مِن وَصلِها، نحو ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[6]، ومَنِ ادَّعى امتناعَ /وَصلِها أو ضَعفَه فمخطئ؛ لأنَّ دَعْواه مخالفةٌ للاستعمالِ المقطوعِ بصحتِه، ولِقولِ س[7] والمحقِّقينَ مِن أصحابه» انتهى. [٦: ١٨/ب]

---

(١) سورة يونس: الآية ٥١.

(٢) تقدم في ٧: ٢١٢.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٦. الوجذ: موضع يُمسك الماء.

(٤) ٣: ٣٦٢.

(٥) سورة الفرقان: الآية ١٥.

(٦) سورة الأنبياء: الآية ١٠٩.

(٧) الكتاب ٣: ١٦٩ - ١٧١.

وتَرَكَ مِن تَمثيل الوصلِ أن يتأخَّرَ المتعاطِفان، نحو: أَعندَك زيدٌ أَمْ عمرٌو؟ وإنما كان الوجهُ والأحسنُ أن يتوسَّطَ ما وقعت المعادَلةُ مِن أجله، فيُجعل أحدُ الشيئين يلي الهمزة، ويلي الآخر أَمْ؛ لأنهما الأداتان اللتانِ يُستَفهَم بمجموعهما عمَّا يُطلَب تعيينه، وجُعِل الذي وَقَعت المعادَلةُ مِن أجله يلي المتقدِّمَ منهما حتى يكون قد فرغَ مِن ذِكره وذِكر ما وقعتِ المعادَلةُ مِن أجله، وحيئنذ يُعدَل بالثاني.

قال س[1] في بعض تمثيله: «أَزيدٌ عندَك أم عمرٌو؟ وأَزيدًا لَقِيتَ أم بِشرًا؟ فتقديمُ الاسمِ أحسنُ، ولو قلتَ: أَلَقِيتَ زيدًا أم عمرًا؟ كان جائزًا حسنًا، أو قلتَ: أعندَك زيدٌ أم عمرٌو؟ كان كذلك». وقال أيضًا[2]: «وإن شئتَ قلتَ: ما أَدري أعندَك زيدٌ أَمْ[3] عمرٌو، وكان[4] جائزًا حسنًا، كما جاز: أَزيدٌ عندَك أم[5] عمرٌو. وتقديمُ الاسمين جميعًا مثلُه وهو مؤخَّرٌ وإن كانت أضعف» انتهى.

وقال ابنُ الطَّراوة[6]: «إنما تُقَدِّمُ الاسمين مضمومًا أحدُهما إلى الآخر أو تُؤَخِّرُهما»، ومَنع من التوسُّط. وقال غيره: «لا يجوز إلا تقديمُ المستفهَم عنه؛ لأنه المطلوب، وتأخيرُ ما ليس بمستفهَمٍ عنه».

و(س) مَثَّلَ بهذا كلِّه، وأَخبرَ أنَّ المختارَ توسيط ما يُسأل عنه، وما سواه مجازٌ واتِّساعٌ، وظاهرُ تمثيلِه الحكايةُ عمَّا تقرَّرَ في لسان العرب، فلا يجوز خلافُه، وقد كان القياس أن تقول: أَزيدٌ أَمْ عمرٌو عندك؟ لأنَّ المعنى: أَيُّهما عندَك[7]؟

---

(١) الكتاب ٣: ١٦٩ - ١٧٠، وفيه بعض حذف.

(٢) الكتاب ٣: ١٨٠.

(٣) الكتاب والسيرافي ١١: ١٣٤: أو.

(٤) ط، والسيرافي: كان. وفي الكتاب: فكان.

(٥) الكتاب: أو.

(٦) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٩٦ عند التمثيل بأو.

(٧) الكتاب ٣: ١٦٩.

وحَصْرُ المصنفِ أَمْ في المتصلة والمنفصلة هو مذهبُ أكثرِ النحويين[1].

وذهبَ أبو زيد الأنصاريُّ[2] إلى أنَّ أَمْ تكون زائدةً أيضًا، واستَدَلَّ على ذلك بقول الشاعر[3]:

يا دَهرُ أَمْ ما كانَ مَشْيِي رَقَصَا

قال: يريد: يا دهرُ ما كان.

وكذلك قال[4] في قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾[5]، قال: معناه: أنا خير.

وقال الأخفش[6]: «قال قومٌ: إنها لغة يمانية، يزيدون أَمْ في الكلام».

وقال س[7] في الآية: «أفلا تُبصِرونَ أَمْ أنتم بُصَراءُ»، وقال الأخفش[8]: «أفلا تُبصِرونَ أَمْ تُبصِرُونَ»، كأنهما جَعَلا ذلك محذوفًا، كما قال[9]:

دَعانِي إليها القَلبُ ، إنِّي لأَمْرِها سَميعٌ ، فما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها

يريد: أَم غَيٌّ.

---

(١) المقتضب ٣: ٢٩٦.

(٢) المقتضب ٣: ٢٩٦، وتهذيب اللغة ١٥: ٦٢٥.

(٣) سمعه أبو زيد من أعرابي فصيح كما في معاني القرآن للأخفش ١: ٢٩ - ٣٠، وبعده فيه: «فسأله، فقال: معناه: ما كان مشيي رَقَصا، فأَمْ هاهنا زائدة، وهذا لا يُعرَف». وهو في المقتضب ٣: ٢٩٧، وتهذيب اللغة ١٥: ٦٢٥، وأوله فيه: يا دَهْن، وبعده: «أراد: يا دَهْناء، فرخَّم»، ومختار تذكرة أبي علي ص ١٣٣، والخزانة ١١: ٦٢ - ٦٥ [٨٩٤] وفي ص ٦٥ منه: «وكأنَّ دهناء من أسماء النساء». الرَّقَص: شبيه بالنَّقَزان من النشاط.

(٤) أي: أبو زيد. المقتضب ٣: ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٥) سورة الزخرف: الآية ٥٢.

(٦) معاني القرآن ١: ٢٩.

(٧) الكتاب ٣: ١٧٣.

(٨) لم أقف عليه منسوبًا للأخفش. وهذا المعنى في معاني القرآن وإعرابه ٤: ٤١٥ والمسائل البصريات ص ٧١١ ومختار تذكرة أبي علي الفارسي ص ٥٣.

(٩) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٤٣.

و(أَمْ) حرفٌ بسيطٌ وُضع على حرفين أصلين، وليست الميم بدلاً من واو، فيكون أصلها أَوْ، خلافًا لمن زعمَ ذلك، وهو ابن كَيْسان؛ إذْ هي دَعوَى لا دليلَ عليها، ولو كانت (أَوْ) هي الأصل وأُبدلتْ ميمُ (أَمْ) مِن واو (أَوْ) لاتَّفقَتْ أحكامُهما، ولكنها /مخالفةٌ مِن أَوْجُه: منها أنَّ السؤالَ بـ(أَوْ) قبل السؤال بـ(أَمْ)، فمَن سألَ بأَوْ بعدَ السؤال بأَمْ فقد أخطأَ. وأنه يتقدَّر مع أَوْ بأحد، ومع أَم المتصلة بأيّ. وجواب أَوْ بالحرف نَعَمْ أو لا، وجواب أَمْ بالتعيين، إمَّا بالاسم، وإمَّا بالفعل، على حسب ما يكون السؤال. والأحسنُ مع أَوْ تقديمُ الفعل، ومع أَمْ تقديمُ الاسم. وأنَّ أَوْ في العطف لا تَلزم معادلتها للاستفهام، بخلاف أَمْ. وأنك إذا استفهمتَ باسمٍ، وعَطفتَ عليه، كان بأَوْ دون أَمْ. وأنك إذا عَطفتَ بعد أَفْعَلِ التفضيلِ كان بأَمْ دون أَوْ. وأنَّ ما لم يَحسُنِ السكوتُ عليه كان العطفُ بأَمْ، وما حَسُنَ كان بأَوْ. فهذه وجوهٌ مِنَ الفرقِ تَدُلُّ على أنَّ أَمْ ليستِ الميمُ بدلاً مِنْ واوِ أَوْ، وأنَّ أصلها ليس أَوْ. [٦: ١٩/أ]

وأمَّا قولُ ابنِ كَيْسان (أُبدلتِ الميمُ مِنَ الواوِ لِتُحَوَّلَ إلى معنًى يَزيد على معنَى أَوْ) فليس بشيء؛ لأنَّ إبدالَ حرفٍ مِن حرفٍ لا يُزيلُ دلالةَ المبدَلِ عن دلالةِ المبدَلِ منه، فمَدلولُ أُباب مَدلولُ عُباب.

مسألة: قال س: إذا كان بعدَ سَواءٍ ألفُ الاستفهام فلا بُدَّ من أَمْ، اسمين كانا أو فعلين، تقول: سواءٌ علي أَزيدٌ في الدار أَمْ عمرٌو، وسواءٌ عليَّ أَقُمتَ أَمْ قَعَدتَ. وإذا كان بعدَها فعلان بغيرِ ألفِ الاستفهام عُطف الثاني بأَوْ، تقولُ: سواءٌ عليَّ قُمتَ أو قَعَدتَ. وإنْ كانا اسمين بلا ألفٍ عُطفَ الثاني بالواوِ، تقول: سواءٌ عليَّ زيدٌ وعمرٌو. وإن كان بعدَها مَصدَرانِ كان الثاني بالواوِ وبأَوْ حملاً عليهما[1].

مسألة: تقول ما أَدري أَقامَ أو قعدَ؟ إذا لم يَطُلِ القيام، وكان لسرعته كأنه لم يكن، كما تقول: تكلَّمتَ ولم تَتَكلَّم، إمَّا لِقِلَّةِ كلامه، أو لِتَركِ الاعتداد به، أو لأنه لم يَبلُغ به المرادَ، وليس لـ(أَمْ) هاهنا مجال.

---

(١) هذا النص ليس في الكتاب، لكن معناه في ٣: ١٧٠.

مسألة: إذا تصدَّر الكلامَ (هل) صَلَحتْ (أم) و(أو)، قال س[1]: لو قلت: هل تضربُ أو تقتلُ، أو: هل تضربُ أَمْ تقتلُ؟ لكان واحدًا.

هذه المسائل منقولة من «البديع»[2] بلفظه.

وما ذكرَه مِن أنَّ س أجازَ: أزيدٌ في الدار أَمْ عمرٌو، وأنه إذا كان بعدَها فِعلانِ بغيرِ ألفِ الاستفهامِ عُطف الثاني بأَوْ، تقول: سواءٌ عليَّ قُمتَ أو قَعدتَ، وإنْ كان بعدَها مَصْدرانِ كان الثاني بالواو وبأَوْ حملاً عليهما - وَهمٌ على س، بل الذي ذكر س في (هذا باب ما يجري من الأسماء ما كان صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة)، فذكرَ أمثلةً، فذكر منها: «وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ»[3]. ثم قال: «فالوجهُ فيها - يعني في الأمثلة التي ذكر - الرفعُ عندهم»[4]. ثم مثَّلَ بقوله: «مررتُ برجلٍ سَواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ»[4]. وقال أيضًا: «وتقولُ: مررتُ برجلٍ سَواءٌ أبوه وأُمُّه، وبرجلٍ سَواءٌ دِرهَمُه، كأنك قلت: تامٌّ دِرهمُه. وزعمَ /يونس أنَّ ناسًا يَجُرُّون[5] هذا»[6]. [٦: ١٩/ب]

وقال س[7] في (باب أَمْ وأَوْ): «ومِن هذا الباب: ما أُبالي أَزيدًا لَقِيتَ أَمْ عَمْرًا، وسَواءٌ عليَّ أَبِشْرًا[8] كلَّمتُ أَمْ عمرًا. ولَزِمَتْ أَمْ هنا، وأيّ هنا تَحسُن».

(١) الكتاب ٣: ١٨٣، ولفظه: «وإذا قال: أتجلسُ أم تذهبُ، فأمْ وأوْ فيه سَواء؛ لأنك لا تستطيع أن تَفصل علامةَ المضمَر فتَجعلَ لأَوْ حالاً سوى حال أمْ».

(٢) البديع لابن الأثير ١: ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٣) الكتاب ٢: ٢٤.

(٤) الكتاب ٢: ٢٦.

(٥) ط: يجيزون.

(٦) الكتاب ٢: ٢٧.

(٧) الكتاب ٣: ١٧٠ - ١٧١، وفيه حذف.

(٨) غ، ط: وسواء عليّ أكلّمته.

والاستفهامُ قد يكونُ على غيرِ أصلِه إمَّا على جهةِ الإنكارِ، أو التَّجاهُلِ، أو التوبيخِ، أو التَّبْصِرة، ويَجري مَجرى التسوية ما أُبالي، وما أدري، وليتَ شِعري، وسَواءٌ عليَّ، وما أُبالي لا يكونَ بعدَ الاستفهامِ فيها إلا الفعلُ لا الجملةُ الاسمية؛ بخلافِ ما أَدري، وليتَ شِعري، فيقعُ بعدَ الاستفهامِ الجملتانِ الاسميةُ والفعليةُ، قال[1]:

ما أُبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ ... أَمْ جَفاني بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئيمُ

وقال[2]:

سَواءٌ عليكَ اليومَ أَنْصاعَتِ النَّوَى ... بِخَرْقاءَ أَمْ أَنْحَى لكَ السَّيفَ ذابِحُ

وكان أبو الحسن يَستقبحُ وقوعَ الجملةِ الاسميةِ بعدَها.

والفرقُ بينَ ما أَدري وبين عَلِمتُ أَزَيدٌ عندَك أَمْ عمرٌو أنها تُستَعمَل في النفيِ والإيجابِ والتَّمَنِّي بمَنْزلةِ النَّفي؛ وعَلِمتُ لا تكون في النفي، لا تقول: ما علمتُ أَزيدٌ عندَك أَمْ عمرٌو؛ لأنَّ التعليقَ جَرى في الإثباتِ إلا في ما أَدري وليتَ شِعري.

ص: و(أَوْ) لِشَكٍّ، أو تَفريقٍ مجرَّد، أو إبْهامٍ، أو إضراب، أو تخيير. **وتُعاقِبُ الواوَ في الإباحةِ كثيرًا، وفي عَطْفِ المصاحِبِ والمؤكِّدِ قليلاً، وتُوافِقُ (ولا) بعدَ النَّهيِ والنَّفي.**

والمعنى مع (إمَّا) شَكٌّ، أو تخييرٌ، أو إبْهامٌ، أو تَفريقٌ مجرَّدٌ. وفَتْحُ همزتِها لُغةٌ تَميميَّةٌ. وقد تُبْدَلُ ميمُها الأُولى ياءً، وقد يُستَغنَى عنِ الأُولى بالثانية، وبـ(أَوْ) عن (إمَّا)، ورُبَّما استُغنِيَ عنها بـ(وإلا)، ورُبَّما استُغنِي عن واوِ (وإمَّا)، والأصلُ (إنْ)، وقد تُستَعمَلُ اضْطِرارًا.

---

(١) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ١٦/أ من الأصل.

(٢) ذو الرمة. الديوان ٢: ٨٧٣ والمقتضب ٣: ٢٩٨ والحجة ١: ٢٧١. انصاعت النوى: انشقَّت وذهبت بها النية إلى مكان بعيد. والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد. وأنحى لك: قصد نحوك. ط: وقال الآخر.

ش: مذهبُ الجمهور أنَّ (أو) لأحدِ الشيئينِ أو الأشياءِ، قال س[1]: «ومن ذلك: مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، فـ(أَوْ) أَشْرَكَتْ[2] بينهما في الجرِّ، وأَثبَتَتِ المرورَ لأَحدِهما دون الآخَرِ، وسَوَّتْ بينَهما في الدَّعوَى» انتهى.

وتأتي مع كونها لأحد الشيئين أو الأشياء على سبعة مَعانٍ:

الشَّكُّ في الخبر وفي الاستفهام: نحو: قامَ زيدٌ أو عمرٌو، وأَقامَ زيدٌ أو عمرٌو؟ شَكَّ مَن القائمُ منهما، ومنه: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[3].

والثاني: الإبهام: تَعلم القائم منهما، وتُبْهِمُ على المخاطب، كقوله: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾[4]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[5]، وقد علِمَ تعالى متى يأتيها أمرُه، ويعلم أيَّ ذلك كانَ من كونه قابَ قَوسَينِ أو أَدنى، ومنه قولُ لَبيد[6]:

تَمَنَّى ابْنَتايَ أَنْ يَعيشَ أَبوهُما ... وهَلْ أنا إلا مِنْ رَبيعةَ أو مُضَرْ

أَبهَمَ على المخاطب وقد عَلِم أنه من مُضَرَ، كأنه أرادَ أنه مِن إحدى هاتين القبيلتَين، فأفنى /كما فَنِيَا[7]، وكان الإبهامُ أَبلَغَ فيما أرادَ مِن تَعزِيةِ ابْنَتَيه وتَسليتِهما [٦: ٢٠/أ]
لِمَا فيه مِن تكثيرِ الْمُتأسَّى بهم، بل لو قالَ: مِنَ العربِ، أو مِنَ الناسِ، لَكانَ أَبْلَغَ.

الثالث: التخيير: ومنه: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[8]، وقولُه تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾[9]، أَوجَبَ أحدَ الثلاثة.

---

(١) الكتاب ٣: ٤٣٨.

(٢) ط: «شرّكت»، وهما بمعنًى.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

(٤) سورة يونس: الآية ٢٤.

(٥) سورة النجم: الآية ٩.

(٦) تقدم البيت في ٦: ١٩٦.

(٧) في شرح الكتاب للسيرافي ١١: ١٤١: «وإنما أراد: مِن أحد هذين القبيلين، وسبيلي أن أفنى كما فنوا».

(٨) سورة المائدة: الآية ٨٩.

(٩) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

الرابع: الإباحة: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾[1]، الآية، إلا أنَّ الإباحةَ لا تُفهَمُ مِن (أَوْ) إلا بقرينةٍ تَنْضَمُّ إليها. وكذلك ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ﴾[2] الآية، أُبيحَ كُلٌّ مِن هؤلاء على الانفراد ومع غيره. وإذا نَهيتَ عن المباحِ استوعبَ جميعَ ما كان مُباحًا باتِّفاقٍ مِنَ النحويين، فإذا قلتَ: لا تَذكُرْ إذا افتَخَرتَ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، كان نَهيًا عن ذِكرِ كُلٍّ واحدٍ منهم وحدَه أو مع غيره. ومِن هذا القبيلِ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[3].

وإذا نَهيتَ عن الْمُخَيَّرِ فيه فابْنُ كَيْسانَ[4] جَوَّزَ النهيَ أن يكونَ عن واحدٍ وأن يكون عن الجميع، فإذا قلتَ: لا تأخذْ دينارًا أو ثوبًا، فيجوزُ عنده أن يكونَ نَهاهُ عن أحدِهما، ويجوزُ أن يكونَ نَهاهُ عن أخذِ أحدِهما على مقابلة الأمر؛ لأنَّ الأمرَ كان بأخذِ أحدِهما.

وكذلك إذا دخلَ النفيُ على كلامٍ فيه (أَوْ) للشك، نحو: ما جاءني زيدٌ أو عمرٌو، يجوز عنده أن يكون المنفيُّ مجيءَ أحدِهما، وأن يكونَ المنفيُّ مجيئَهما.

---

(١) سورة النور: الآية ٦١. ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾.

(٢) سورة النور: الآية ٣١. ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾.

(٣) سورة الإنسان: الآية ٢٤.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١١: ١٥٨.

وذهب السيرافيُّ[1] إلى أنَّ النفيَ والنهيَ يَستَوعبانِ الجميع. قال ابن عصفور[2]: «وهو الصحيح. والدليلُ على ذلك أنك إذا خيَّرتَ فقلتَ: خُذْ دينارًا أو ثوبًا، فقد أمرتَه بأخذِ أحدهما، وحظَرتَ الآخرَ عليه، فإذا نَهيتَ فقلتَ: لا تأخذْ دينارًا أو ثوبًا فقد حظَرتَ عليه الذي أَمرتَ بأخذه، فصار الجميع محظورًا. وأيضًا فإنَّ قولك خُذْ دينارًا أو ثوبًا بمَنْزلة: خُذْ أحدَهما، فيَلزم أن يكون النهي بمَنْزلة قولك: لا تأخذْ واحدًا منهما، وأنت لو قلت هذا كنت قد نهيتَه عن أخذِهما معًا؛ لأنه إذا أخذَهما معًا فقد أخذَ أحدَهما. وكذلك: جاءَ زيدٌ أو عمرٌو، معناه: جاءَ واحدٌ منهما، فإذا نَفيتَ كان بمَنْزلة: ما جاءَ واحد منهما، فقد نَفاهما جميعًا بدليلِ أنهما لو جاءا معًا لكان قوله ما جاءَ أحدُهما كاذبًا».

الخامس: التفصيل: وهو أن تأتي عقب إجمالٍ فتفصِّله بها، نحو: اجتمعَ القومُ فقالوا حارِبُوا أو صالِحُوا، أي: قال بعضُهم حارِبُوا وبعضُهم صالِحُوا. ومنه ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾[3]، جمعَ اليهودَ والنصارى في (قالوا)، ثم فَصَّل بـ(أو) ما قالوا. وكذلك ﴿قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[4]، فَصَّل بـ(أو)، كأنه قال: قال بعضهم: ساحرٌ، وقال بعضهم: مجنونٌ. ومن ذلك قولُ /الشاعر[5]: [٦: ٢٠/ب]

كِلانا بَكى أَوْ كادَ يَبكي صَبابةً إلى إلْفِهِ ، واستَعْجَلَتْ عَبْرةً قَبْلِي

(كِلانا) لفظٌ شاملٌ له ولإلفِه، و(أَوْ) فَصَّلت خبرَه مِن خبرِ إلفِه، وكأنه قال: بَكى أحدُنا وكادَ يبكي الآخر، والباكي منهما هو إلفُه بدليل قولِه: (واستَعْجَلَتْ عَبْرةً قَبلي). وقولُ الآخر[6]:

---

(١) شرح الكتاب ١١: ١٥٨.

(٢) القول له في تمهيد القواعد ٧: ٣٤٧٣. ويبدو أنه من شرحه كتاب الإيضاح للفارسي.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٣٥.

(٤) سورة الذاريات: الآية ٥٢.

(٥) جميل بثينة. الديوان ص ٩٩ والأمالي ٢: ٧٤ والأغاني ٨: ١٠١، ١٠٣ [أخبار جميل].

(٦) البيت من قطعة لامرأة من بني رِئام من قضاعة تسمَّى خُوَيْلة. الأمالي ١: ١٢٧. بنو ناعب، وبنو داهن: بَطنان من قُضاعة.

وتَلافَ قَبلَ الموتِ ثأريَ ، إنَّهُ عَلقٌ بِثوْبَيْ داهِنٍ أو ناعِبِ

فَصَّلتْ (أَو) الثوبين، وكأنه قال: عَلقٌ بِثَوبِ داهِنٍ وبِثَوبِ ناعِب. وقولُ الآخرِ[1]:

وقالوا لنا : ثِنْتانِ ، لا بُدَّ منهما صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلاسِلُ

جعلَ الثِّنْتَينِ للجمعِ على جهة الإجمال، ثم فَصَّلَ بـ(أَو)، فجعلَ إحدى الثِّنتَينِ لِمَنْ يُقتَلُ منهم، وجعلَ الأُخرى - وهي السلاسِلُ - لمن يُؤْسَر.

السادس: أن تكونَ لإيجابِ أحدِ الشيئين أو الأشياءِ في وقتٍ دونَ وقت؛ كقولك للشجاع: إنما أنتَ طَعنٌ أو ضَربٌ، أي: تارةً كذا وأخرى كذا، ومنه قولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجاءة[2]:

حتى خَضَبْتُ بِما تَحَدَّرَ مِنْ دَمي أَكْنافَ سَرْجِي ، أَوْ عِنانَ لِجامِي

أي: خَضَبتُ مَرَّةً أَكنافَ سَرْجِي وأُخرى عِنانَ لِجامِي.

السابع: الإضراب: ونذكره عند ذكر المصنف له.

قال المصنف في الشرح[3]: «المرادُ بوصف التفريق بالمجرد خُلُوُّه من الشكِّ والإبهام والإضراب[4] والتخيير، فإنَّ مع كلِّ واحدٍ منها تفريقًا مصحوبًا بغيره، والتعبيرُ عن هذا المعنى بالتفريق أَولى من التعبير عنه بالتقسيم؛ لأنَّ استعمالَ الواوِ فيما هو تقسيمٌ أَجوَدُ مِن استعمالِ أَوْ؛ كقولك: الكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، والاسمُ ظاهرٌ ومضمرٌ، والفعلُ ماضٍ وأَمرٌ ومُضارعٌ، والحرفُ عاملٌ وغيرُ عاملٍ، ومنه قولُ الشاعر[5]:

---

(١) هو جعفر بن عُلبة الحارثي. الحماسة ١: ٦٣ [الحماسية ٤] والتنبيه ص ٢٦.
(٢) ديوان شعر الخوارج ص ١٢٦ والحماسة ١: ٨٧ [الحماسية ٢٠] والتنبيه ص ٧٣.
(٣) ٣: ٣٦٢ - ٣٦٣.
(٤) والإضراب: انفردت به ط، وهو في شرح المصنف.
(٥) تقدم البيت في ١١: ٢٦٧.

ونَنْـــصُرُ مَوْلانـــا ، ونَعلَـــمُ أنَّـــهُ   كما الناسِ مَجْرومٌ عليه وجـــارِمُ

ولو جيءَ هنا بأَوْ لجاز، وكان التقدير: الملقيُّ منهم مجرومٌ عليه أو جارمٌ، والتقدير مع الواو: منهم مجرومٌ عليه ومنهم جارمٌ، أو بعضُهم مجرومٌ عليه، وبعضُهم جارمٌ. ومِنَ الجائي بأَوْ معَ كونِ الواوِ أَولَى قولُ الشاعرِ:

فقالوا لنا : ثِنْتانِ ....

البيت.

ومن مجيءِ أَوْ في الإبهام قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1]، ومنه قولُ الشاعرِ[2]:

نحنُ أو أنتُمُ الأُلى أَلِفوا الحَقْـــ   ـــقَ، فَبُعْدًا لِلمُبْطِلِينَ وسُحْقا

ومِن مجيئها للإضرابِ قراءةُ أبي السَّمَّالِ: ﴿أَوْ كُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾[3]، قال أبو الفتح[4]: (معنى أَوْ هنا معنى بل، بمَنْزلة أَمِ المنقطعة، فكأنه قال: بَلْ كُلَّما عاهدوا عهدًا)، قال[4]: (وأَو التي بمعنى أَم المنقطعة موجودةٌ في الكلام كثيرًا.

وقال الفراء[5] في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[6]:/(أَو هنا في معنى بل، كذا جاء في التفسير مع صحته في العربية). وحكى الفراء[7]: (اذهبْ إلى زيد أَو دَعْ ذلك فلا تَبْرَحِ اليومَ). وقال ابن بَرْهانَ في (شرح اللُّمَع)[8]: (قال أبو عليٍّ[9]: أَو حرفٌ يُستَعمَلُ على ضربين: أحدُهما أن يكونَ لأحد الشيئين أو الأشياء. والآخرُ أن يكون للإضراب)) انتهى. [٦: ٢١/أ]

---

(١) سورة سبأ: الآية ٢٤.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ١٩ - ٢٠ [الإنشاد ٨٦].

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠٠. المحتسب ١: ٩٩.

(٤) المحتسب ١: ٩٩، وفيه اختصار.

(٥) معاني القرآن ١: ٧٢، ٢: ٣٩٣.

(٦) سورة الصافات: الآية ١٤٧.

(٧) معاني القرآن ١: ٧٢.

(٨) ١: ٢٤٧.

(٩) الحجة للقراء السبعة ٤: ٥٣. وذكر في الإيضاح العضدي ص ٢٨٧ الضرب الأول فقط.

وقال ابن عصفور[1]: «الإضراب ذكرَه س في النفي والنهي إذا أَعَدتَ العاملَ، وذلك نحو قولك: لستَ بِشْرًا أَوْ لَسْتَ عَمرًا، وما أنتَ بِبِشْرٍ أَو ما أنتَ بِعَمرٍو، ولا تضربْ زيدًا أَو لا تضربَ عَمرًا، أَوْ في جميعِ ذلك للإضراب، وكأنكَ قلت: لا بَلْ لَستَ عَمرًا، ولا بَلْ ما أنتَ بِعَمرٍو، ولا بَلْ لا تَضربْ عَمرًا. وإذا أردتَ: لستَ واحدًا منهما، قلتَ: لستَ بِشرًا ولا عَمرًا، أو لَستَ بِشرًا أَو عَمرًا، وما أنتَ بِبِشرٍ أَو عمرٍو. وكذلك إذا أردتَ: لا تضربْ واحدًا منهما، قلتَ: لا تضربْ زيدًا ولا عَمرًا، أَو: لا تضربْ زيدًا أَو عمرًا، كما قال تعالى جَدُّه: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2]، أي: ولا تُطِعْ واحدًا منهما. قال س[3]: «ولو قلتَ: أَو لا تُطِعْ كَفُورًا لانْقَلَبَ المعنى»، يعني أنه إذا أعادَ (ولا تُطِعْ) يصير إضرابًا، كأنه تركَ النهيَ عن اتّباعِ الآثمِ، وأَضربَ عنه، ونَهى عن طاعةِ الكَفُور فقط.

وزعمَ بعضُ النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق، واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[4]، قالوا: معناه بل يزيدون. واحتجُّوا بما روي عن ابن عباس أنه قال[5]: (كانوا مئةَ ألفٍ وبضعةً وأَربعينَ ألفًا)، وبقولِه: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[6]، وبقولِه: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[7]، وبقولِ الشاعر[8]:

---

(١) قال ذلك في شرح الإيضاح كما في تمهيد القواعد ٧: ٣٤٦٧.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٢٤.

(٣) الكتاب ٣: ١٨٨.

(٤) سورة الصافات: الآية ١٤٧.

(٥) التفسير البسيط للواحدي ١٩: ١١٧ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١: ١٤٤، ١٤٥.

(٦) سورة البقرة: الآية ٧٤.

(٧) سورة النحل: الآية ٧٧.

(٨) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٧٢. ونسب في المحتسب ١: ٩٩ والخصائص ٢: ٤٥٧ - ٤٥٨ إلى ذي الرمة، وليس في حائيته المسطورة في الديوان. وانظر الخزانة ١١: ٦٥ - ٦٨ [الشاهد ٨٩٥] قرن الشمس: أعلاها.

بَدَتْ مِثلَ قَرْنِ الشَّمسِ في رَوْنَقِ الضُّحى   وصُورتِها ، أَوْ أنتِ في العَينِ أَمْلَحُ

قالوا[1]: هي في هذه المواضع بمعنى بَلْ.

وما ذهبوا إليه فاسد بدليل أنها لو وقعتْ في هذه المواضع موقع (بَل) لجاز أن تقعَ ذلك الموقعَ في غيرها؛ فكنت تقول: ضربتُ زيدًا أو عمرًا، أو: ما ضربتُ زيدًا أَو عمرًا، على معنى بَلْ، وذلك مردود عند جميع النحويين.

وأيضًا لا يمكن أن تكون أَوْ بمعنى بل في الآي المذكورة؛ لأنه إذا أُريدَ الإضرابُ فإمَّا مع الإبطالِ لِمَا قبلَها، ولا يجيءُ إلا عن غَلَطٍ أو نِسيان، وذلك منفيٌّ عن الله تعالى، وإن جاء في كتاب الله تعالى فإنما يجيء بعد كلام سَبَقَ من غيره، والخطأُ إنما لَحِقَ كلامَ الأول، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ﴾[2]، عَلم السامعون أنهم عَنَوُا الملائكةَ، فقال: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾، أي: بَل هؤلاءِ الذينَ ذَكرتم أَنَّهم وَلَدٌ عِبادٌ مُكْرَمُونَ.

فأمَّا ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فأَوْ للإبهام على المخاطبينَ، أو للشكِّ، وهو مصروف للمخاطبينَ، كأنه قيلَ: وأرسلناه /إلى بَشَرٍ كثير تَشُكُّونَ في مبلغه، فلا تعلمون أهو [٦: ٢١/ب]
مئة ألف أو يزيد.

وأمَّا ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ فأَوْ فيه للشكِّ، أي: مَن شاهدَهم رأى قِلَّةَ تأثيرِ الزَّواجرِ فيهم، فتردَّدَ في تشبيهِ قُلوبهم بالحجارةِ أو بما هو أشدُّ صَلابةً كالحديد. أو للتفصيل، فَصَّلَ القلوب بعد أن ذكرَها مجملةً إلى ما يُشبه الحجارةَ، وإلى ما يُشبه ما هو أشدُّ صَلابةً منها كالحديد.

وأمَّا ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ فأَوْ فيه للإباحة، فكأنه قال: شَبَّهَ أَمْرَ الساعةِ بِلَمحِ البصر، أو أَخبر عنه بأنه أَقرَبُ مِن ذلك، أو جَمَعَ بين التشبيهِ بِلَمحِ البصرِ والإخبارِ بأنه أَقرَبُ مِن لَمْحِ البصرِ.

---

(١) انظر أقوالهم في مصادر تخريج البيت، وزد عليها التفسير البسيط ١٩: ١١٣ - ١١٧.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٦. ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾.

وأمَّا (أَوْ أنتِ في العينِ أَمْلَحُ) فأَوْ فيه للشكِّ، والعربُ قد تُخرِجُ التشبيهَ مُخْرَجَ الشكِّ إشعارًا بإفراطِ الشَّبَه، ومِن ذلك قولُه[(١)]:

فيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَّقا ، آأنتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ

فعلى هذا يكون قد شَكَّكَ نفسه أهي مثلُ قَرنِ الشمسِ أَو أَملَحُ منه في العين لِيُمَكِّنَ بذلك شَبَهَها بالشمس» انتهى كلام ابن عصفور، وفيه بعض تلخيص.

وقال أبو جعفر الصَّفَّار: «وأمَّا قول الفرَّاء - وهو مذهبُ أبي عُبَيدة[(٢)] - في أنَّ المعنى في ﴿أَوۡ يَزِيدُونَ﴾: بَل يزيدون، فقال فيه أبو العباس[(٣)]: (هذا فاسدٌ عندنا مِن وجهين:

أحدهما: أنَّ (أَوْ) لو وَقعتْ في هذا الموضعِ موقعَ (بَلْ) لجاز أن تقعَ في غير هذا الموضع؛ وكنتَ تقولُ: ضربتُ زيدًا أو عَمرًا، على غير الشك، ولكنْ على معنَى بَلْ، وهذا مردودٌ عند جميعهم.

والوجهُ الآخر: أنَّ (بَلْ) لا تأتي في الواجبِ مِن كلامٍ واحدٍ إلا للإضرابِ بعدَ غَلَطٍ أو نِسيانٍ، وهذا مَنْفِيٌّ عنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فإن أُتي بها بعدَ كلامٍ قد سَبَقَ مِن غيرِه فالخطأُ إنما أُلحق كلامَ الأول؛ نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾، فعَلِمَ السامعون أنهم عَنَوُا الملائكةَ لما تقدَّمَ مِن قولِه: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[(٤)]، فقال ﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ﴾[(٥)]، أي: بل هؤلاءِ الذينَ ذَكرتُم أنَّهم أَولادٌ عِبادٌ مُكْرَمُونَ)» انتهى.

---

(١) ذو الرمة. الديوان ٢: ٧٦٧ والكتاب ٣: ٥٥١ والكامل ٢: ٩٥١. الوعساء: رملة لينة. وجلاجل: موضع. والنقا: الكثيب من الرمل.

(٢) في الأصول: أبي عبيد، صوابه في معاني الزجاج ٤: ٣١٤، وانظر مجاز القرآن ٢: ١٧٥.

(٣) المقتضب ٣: ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٤) سورة الزخرف: الآية ١٩.

(٥) سورة الأنبياء: الآية ٢٦.

وقولُه وتُعاقِبُ الواوَ في الإباحة كثيرًا، وفي عطف المُصاحِب المؤكّد قليلاً

قال المصنف في الشرح[1]: «ومن مجيئها للإباحة قولُه تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾[2]، الآية. ومِن علاماتها استحسانُ الواو موقعَها، ومنه: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرِينَ، ولو جالَسَهما معًا لم يُخالِفْ ما أُبيحَ له، والاعتمادُ في فهمِ ذلك على القرائن».

وقولُ المصنف «فإنَّ أَوْ تُعاقِبُ الواوَ في الإباحة» ليس كذلك، بل قد ذكرَ أصحابُنا فرقًا بينهما، وهو أنك إذا قلتَ: جالِسِ الحسنَ وابنَ سيرِينَ، لم يجز له مُجالَسةُ أحدِهما دونَ الآخَر، /وإذا كان بـ(أَوْ) جاز له أن يُجالِسَهما أَو أحدَهما، [٦: ٢٢/أ]
وأن يُجالسَهما معًا وغيرَهما ممن هو مثلُهما في الفَضل.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومِن معاقبةِ أَو الواوَ في عطفِ المصاحِبِ قولُ الشاعر[4]:

قَومٌ إذا سَمِعُوا الصَّريخَ رأيتَهُمْ ... مِن بَينِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ

ومثلُه[5]:

فَظَلْتُ وظَلَّ أَصْحابي لَدَيْهِمْ ... غَرِيضُ اللَّحمِ نِيْءٌ أو نَضِيجُ

ومثلُه[6]:

---

(١) ٣: ٣٦٤.

(٢) سورة النور: الآية ٣١. ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾.

(٣) ٣: ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٤) تقدم البيت في ٤: ٣١٩.

(٥) هو الداخل بن حَرَام الهذلي، واسمه زهير. شرح أشعار الهذليين ٢: ٦١٩. غريض: طَرِيّ.

(٦) هذا مطلع بيت تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٢٠/ب من الأصل، وهو:

حتى خَضَبْتُ بِما تَحَدَّرَ مِنْ دَمي ... أَكْنافَ سَرْجي، أَوْ عِنانَ لِجامي

حتى خَضَبْتُ ....

البيت.

ف(أَوْ) في هذه المواضع[1] بمعنى الواو التي للمُصاحَبة. ومِن أحسنِ شواهدِ هذا المعنى قولُ النبي ﷺ : (اسْكُنْ حِرَاءُ، فما عليكَ إلا نَبِيٌّ أَو صِدِّيقٌ أو شَهيدٌ)[2]، وقولُ ابن عباس[3]: (كُلْ ما شئتَ، واشربْ ما شئتَ، ما أخطأكَ ثِنتانِ: سَرَفٌ أَو مَخيلةٌ).

ومِن مُعاقَبةِ أَو الواوَ في عطفِ المؤكِّد قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾[4])) انتهى.

وتقدَّم[5] أنَّ قوله ((حتى خَضَبْتُ)) لإيجابِ أحدِ الشيئين في وقتٍ دونَ وقتٍ، فلا تكون فيه أَو بمعنى الواو كما زعمَ المصنف. وكذلك أيضًا قولُه:

....   غَريضُ اللَّحـــمِ نِـــيْءٌ أو نَـــضيجُ

يكون مِن إيجابِ أحدِ الشيئين في وقتٍ دون وقتٍ، أي: نِيْءٌ وقتًا ونَضيجٌ وقتًا آخَرَ.

وذهب الأخفش[6] والجرميُّ إلى أنَّ (أَو) تأتي بمعنى الواو، واحتَجَّا بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[7]، وهو مذهبُ جماعةٍ مِنَ الكوفيين[8]

---

(١) فيما عدا ط: ((فأو في هذ البيت))، وما آثرته موافق لما في شرح المصنف.

(٢) صحيح مسلم ٤: ١٨٨٠. وفي صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب عمر بن الخطاب ٤: ٢٠٠: (اثْبتْ أُحُدُ ...).

(٣) صحيح البخاري: كتاب اللباس: الباب الأول ٧: ٣٣.

(٤) سورة النساء: الآية ١١٢.

(٥) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق٢٠/ب من الأصل.

(٦) معاني القرآن ١: ٢٢، وانظر ٣٢ - ٣٣.

(٧) سورة الصافات: الآية ١٤٧.

(٨) الإنصاف ٢: ٤٧٨ [المسألة ٦٧].

في الآية. وتقدَّمَ مذهبُ الفراء[1] في أنها فيها بمعنى بَلْ، وقد رَدَدْناه. قال الجرمي: «ومنه: (وكُلُّ حَقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها، وكُلُّ حَقٍّ سَمَّيناه في كتابِنا أو لم نُسَمِّه)[2]». قال: «وإن شئتَ بالواو، والمعنى يصير إلى شيء واحد»، وأنشدَ لابن أحمر[3]:

ألا فالْبَثا شَهرَينِ أَو نِصفَ ثالِثٍ ... إلى ذاكُما ما غَيَّبَتْني غَيابِيا»

قال النَّحَّاس: وهذا خطأ فاحش على مذهب الخليل وس وأكثر البصريين؛ لأنَّ الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليلٌ على أنَّ أحدَ الشيئين قبلَ الآخر، و(أَو) لأحدِ الشيئين، فلا تدخلُ إحداهما على الأخرى. وإذا قلتَ: وكُلُّ حَقٍّ لها داخلٍ فيها وخارجٍ منها، أَوجبَ هذا الاجتماع، أي: مِن الداخلِ والخارج، ومعنى (أو) وإن كان ذلك الحقُّ داخلاً أو كان خارجًا فهو بـ(أَو) أَوكَدُ منه بـ(الواو). وكذا (كُلُّ حَقٍّ عَلِمْناه أو جَهِلْناه)[4]، فكأنك قلتَ: إن كان معلومًا أو مجهولاً فقد دخلَ في هذا البيع جميعُ حقوقِها. وأمَّا قولُ ابن أَحمَرَ فمعناه: أَو شهرينِ ونصفَ ثالثٍ، ثم حَذف.

وللبصريين في هذه الآية قولان:

أحدهما: أو يزيدون عندكم، أي: إذا رآهم الناظرُ قال: هؤلاءِ مئةُ ألفٍ أو يزيدون على ذلك.

والقول الآخر: أنها للإباحة، نحو قولهم: /جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرِين» [٦: ٢٢/ب]

انتهى.

---

(١) تقدم مذهبه في هذا الجزء ٦: ق٢٠/ب من الأصل.

(٢) هذا من تمثيل سيبويه في الكتاب ٣: ١٨٦، وهو من عبارات الفقهاء.

(٣) شعر عمرو بن أحمر ص ١٧١ ومعاني القرآن للأخفش ١: ٣٤ والحجة للقراء السبعة ٤: ٤٠٠. الغَيابات: جمع غَيابة، وهي كل شيء غيَّب شيئًا. وقيل: الموضع الذي يستتر فيه.

(٤) الكتاب ٣: ١٨٦.

ولا تظهر الإباحةُ في الآية، وتأويلُ بيتِ ابنِ أحمرَ فيه تكلُّفُ حذفِ معطوفٍ وحرفِ عطف.

وذهب الأزهريُّ[١] إلى أنَّ (أَو) قد تُستَعمل بمعنى الواو في النثر والنظم.

واستُدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾[٢] الآية، وقوله ﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾[٣] الآية، وقوله: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[٤]، ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٥]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾[٦]، ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[٧]، ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٨]، وبقول النابغة[٩]:

قالت: ألا لَيتَما هذا الحَمامُ لنا ... إلى حَمامتِنا أو نِصْفُهُ، فَقَدِ

وبقول جرير[١٠]:

---

(١) تهذيب اللغة ١٥: ٦٥٧ - ٦٥٨.

(٢) سورة النور: الآية ٦١. ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾.

(٣) سورة النور: الآية ٣١. ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾.

(٤) سورة المرسلات: الآية ٦.

(٥) سورة طه: الآية ٤٤.

(٦) سورة طه: الآية ١١٣.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٩. ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

(٨) سورة سبأ: الآية ٢٤.

(٩) تقدم البيت في ٢: ٢٥٦.

(١٠) تقدم البيت في ٦: ٣١٩.

أَثَعْلَبَـةَ الفَـوارِسَ أو رِياحًـا   عَدَلْتَ بِهِـمْ طُهَيَّـةَ والخِـشابا

وبقول الآخَرَ[1]:

فلو كـانَ البُكـاءُ يَـرُدُّ شـيئًا   بَكَيتُ علـى بُجَيْـرٍ أو عِفَـاقِ

على الْمَـرْأَينِ إذْ هَلَكـا جميعًـا   لِـشأنِهما بِـشَجْوٍ واشْـتِياقِ

قالوا: أَو في جميعها بمنْزلة الواو.

وزعمَ الزَّجَّاجُ في (المعاني)[2] له أنها قد تجيء في شواذِّ الشعر بمعنى الواو، واستدلَّ بقول تَوبة بن الحُمَيِّر[3]:

وقد زَعَمَتْ لَيلَـى بِـأَنِّيَ فـاجِرٌ   لِنفسيْ تُقاها ، أَو عليها فُجُورُهـا

وبقول جرير[4]:

نالَ الخِلافةَ ، أو كانتْ على قَـدَرٍ   كما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى علـى قَـدَرِ

ولا حُجَّةَ في شيء من ذلك على أنَّ أَو بمنْزلة الواو:

أمَّا ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾، ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ الآيتين، فـ(أَو) فيهما للإباحة.

وأمَّا ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾، فـ(أَو) للتفصيل؛ لأنها فَصَّلَت الذِّكْرَ[5] إلى ما هو عُذر - أيْ حُجَّة - وإلى ما هو نُذر، أيْ تَخويف.

وأمَّا ما بعدَ ﴿أَوْ نُذْرًا﴾ فهي المستعملة للإباحة؛ لأنَّ المترجِّي طالب وقوع أحد الأمرين: التذكر - وهو التوبة - أو الخشية والاتقاء لِما في كلِّ واحد منهما مِنَ

---

(١) متمم بن نُوَيرة كما في معاني القرآن للأخفش ١: ٣٣ وأمالي ابن الشجري ٣: ٧٦. وهما بلا نسبة في المسائل المنثورة ص ٢٤٧ وشرح الكتاب للسيرافي ١١: ١٤٦.

(٢) لم أقف عليه ولا على الشاهدين في كتابه المطبوع (معاني القرآن وإعرابه).

(٣) الأمالي ١: ٨٨، ١٣١ ومنتهى الطلب ١: ٢٢٧.

(٤) الديوان ١: ٤١٦. والرواية فيه: إذ كانت له قدرًا.

(٥) في الآية التي قبلها، وهي: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾.

الانكفاف عن الكفر أو مجموعِهما؛ لأنَّ ذلك أبلغُ في الانكفاف، والترجِّي في الآيتين مصروف إلى الشرِّ.

وكذلك ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾، شَبَّهَ المنافقَ أولاً بالمستوقِد نارًا، وإظهارَه الإيمانَ بالإضاءة، وانقطاعَ انتفاعه بانطفاء النار، وشَبَّهَ ثانيًا دينَ الإسلام بالصَّيِّب؛ لأنَّ القلوب تَحيا به حياةَ الأرضِ بالمطر، وما يتعلَّقُ به مِن شُبَه الكُفَّار بالظُّلُمات، وما فيه مِنَ الوَعدِ والوَعيدِ بالرَّعدِ والبَرقِ، وما يُصيبُ الكَفَرةَ مِنَ الأَفْزاعِ والبلايا والفِتَنِ مِن جهةِ أَهلِ الإسلامِ بالصَّواعِقِ، والمنافقين بقومٍ أَخَذَتْهُمُ السماءُ على هذه الصفة، /والتقدير: أو كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ. [٦: ٢٣/أ]

وأمَّا ﴿ أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾ فللإبهام، وهو كقول أحد المتلاعنَين للآخَر: أَخزَى اللهُ الكاذبَ منَّا، وقد عَلِمَ أنَّ صاحبَه هو الكاذبُ، إلا أنه أَبْهَمَ لِيُعْلِمَ أنَّ كَذِبَه أوضحُ مِن أن يحتاج إلى إيضاحه.

وأمَّا قولُ النابغة فـ(أَو) فيه للشك، والتقدير: أَو هذا الحمام ونصْفه، حذف المعطوف عليه وحرف العطف، وهو الواو، ولا يَبعُد شَكُّ النابغة فيما قالتْ فتاةُ الحيِّ، ولا يَقدَحُ في هذا التأويل روايةُ مَن رواه بالواو لاحتمالِ أن يكونَ شاكًّا إلا أنه أَخبر بما غَلَبَ على ظَنِّه في هذه الرواية؛ وصَرَّحَ بِشَكِّه في الرواية الأُخرى.

وأمَّا «أَو رِياحا» فالمعنى على إحدى القبيلتين.

وأمَّا «أَو عِفاق» فـ(أَو) فيه لإثبات أحدِ الشيئين في وقتٍ دونَ وقتٍ، وكأنه قال: بَكَيتُ على بُجَيْرٍ مرةً وعلى عِفاقٍ أُخرى.

وأمَّا «أَو عليها فُجُورُها» فـ(أَو) فيه للإبهام؛ لأنه قد عَلِم ما حالُه أهو تُقًى أو فجور.

وأمَّا «أَو كانتْ على قَدَرٍ» فللشَّكِّ، فكأنه قال: نالَ الخلافةَ لَمَّا أَرادَها لاستحقاقِه لها أو قُدِّرَتْ له مِن غيرِ إرادةٍ لها ولا طلبِ اعتناءً مِنَ الله - تعالى - به، على أنَّ الرواية المشهورة في البيت: إذ كانتْ على قَدَرٍ.

وقولُه **وتُوافِقُ (ولا) بعدَ النَّهيِ والنَّفيِ** مثالُه ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1]، ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾[2] الآية، أي: ولا تُطِعْ منهم آثِمًا ولا كَفُورًا، ولا على أَنْفُسِكم أنْ تَأْكُلوا مِن بُيوتِكم ولا بُيوتِ آبائكم.

وقولُه **والمعنى معَ (إمَّا) شَكٌّ أو تخييرٌ أو إبهامٌ أو تفريقٌ مجرَّدٌ** مثالُ الشَّكِّ: لِزَيدٍ مِنَ العَبيدِ إمَّا تِسعةٌ وإمَّا عشرةٌ. والتخيير ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[3]. والإبهامُ كقولكَ وأنتَ عالِمٌ بِمَن لَقِيتَ: لَقِيتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عَمرًا. والتفريق المجرد ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[4]، وقول الراجز[5]:

الْبَسْ لِكُلِّ حالةٍ لَبُوسَها ... إمَّا نَعيمَها وإمَّا بُوسَها

انتهى تمثيل المصنف[6] لمعاني (إمَّا) مع اختصار.

و(إمَّا) بمَنْزلة (أَو) في أنها لأحدِ الأَمرَين أو الأُمور، وذلك على ستةِ مَعانٍ:

الشَّكّ: ومِن ذلك قولُه[7]:

سأَحْمِلُ نَفْسي على حالةٍ ... فإمَّا عَلَيها وإمَّا لَها

والتخيير: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[8]، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾[9]، وقال[10]:

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٢٤.

(٢) سورة النور: الآية ٦١، وقد تقدمت قريبًا.

(٣) سورة الكهف: الآية ٨٦.

(٤) سورة الإنسان: الآية ٣.

(٥) هو بَيْهَس بن هلال الفَزاريّ الملقب نَعامة. الاشتقاق ص ٢٨١ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٣٩٣ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ٢: ٦٥٩.

(٦) في شرحه ٣: ٣٦٥ - ٤٦٦.

(٧) هي الخنساء. الكامل ٣: ١٤١٥ وجمهرة اللغة ١: ٢٤٨ والأغاني ١٥: ٥٧.

(٨) سورة محمد: الآية ٤.

(٩) سورة الأعراف: الآية ١١٥.

(١٠) عبد الله بن الزَّبِير. طبقات فحول الشعراء ١: ١٧٦ والكامل ٢: ٤٩٦، ١٣٠٢.

تَخَيَّرْ فإمَّا أنْ تَزُورَ ابْــنَ ضَــابئٍ عُمَيْرًا ، وإمَّا أنْ تَــزُورَ الْمُهَلَّبــا

والإباحة: جالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سِيرِين.

وزعمَ أبو إسحاق الزَّجَّاج في (المنتخب) له أنه لا يجوز أن تقول: لا تضربْ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا، قال: «لأنها تجيء وأنتَ قد نَهيتَ عن الفعل، فالكلام مستحيل». وهذا التعليل الذي علَّلَ به يقتضي أن لا تُستعمَلَ أيضًا في النفي.

والإبهام: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[1].

[٦: ٢٣/ب] والتفصيل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ /ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[2]، فَصَّلَ بإمَّا جنس الإنسان الذي هداه السبيلَ إلى شاكرٍ وكَفور.

ولم يذكر المصنف كون إمَّا للإباحة ولا للتفصيل، إلا أنه يكون ـ والله أعلم ـ عَنى بقوله «أو تفريقٌ مجرَّدٌ» التفصيلَ، ولذلك مَثَّل بقوله: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾.

وجعلَ بعضُ البصريين إمَّا في هذا تخييرًا. وهو ظاهر الفساد؛ لأنَّ الله ـ تعالى ـ لا يُخَيِّرُ في الكفر؛ إذْ لو فعلَ ذلك لَرَفَعَ التَّبِعةَ عن الإنسان في اتِّباع الكفر.

ومِنَ التفصيلِ قولُه[3]:

ولَسْتُ بِهاجٍ في القِرى أَهْلَ مَنْـــزِلٍ على زادِهِمْ أَبْكي وأُبْكي البَواكِيــا

فإمَّــا كِــرامٌ مُوسِــرُونَ أَتَيــتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِندَهُمْ ما كَفانيــا

وإمّا كِــرامٌ مُعْــسِرُونَ عَــذَرْتُهُمْ وإمَّـــا لِئــامٌ فــادَّكَرتُ حَيائِيــا

ومعنى فادَّكَرْتُ حَيائيا أي: تَركتُ هَجْوَهم لادِّكارِ الحياءِ في السِّبابِ والهَجْو.

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٦.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٣.

(٣) تقدم البيت الثاني في ٣: ٥١، والآخران معه في الحماسة ١: ٥٨٤. ط: من ذي عندهم.

ولإيجاب أحد الشيئين في وقت دونَ وقت، نحو قولك للشجاع: إنما أنتَ إمَّا طَعْنٌ وإمَّا ضَرْبٌ، أي: تارةً كذا وتارةً كذا، ومن ذلك قولُه[1]:

يَهدي الخَميسَ نِجادًا في مَطالِعِها ... إمَّا الْمِصاعَ وإمَّا طَعْنَةٌ رُغُبُ

أي: يُماصِعُ مرةً ويَطعَنُ أُخرى، والمصاع: الْمُجالَدة بالسيف، والرُّغُب: الواسعة، والتقدير: إمَّا يُماصِعُ المِصاعَ، وإمَّا أَمرُه طَعنةٌ رُغُب. ولم يذكر المصنف هذا المعنى السادس لـ(إمّا) كما لم يذكره لـ(أَوْ).

وقوله **وفتحُ همزتِها لُغةٌ تَميميَّةٌ** لُغةُ أهلِ الحجازِ ومَنْ جاوَرَهم فتحُ الهمزةِ وكَسرُها، ولُغةُ قَيسٍ وأَسَد وتَميمٍ فَتحُها، ومِنْ فَتحِها قولُ أبي القَمْقام[2]:

تُنَفِّحُها أَمَّا شَمالٌ عَرِيَّةٌ ... وأَمَّا صَبًا جُنْحَ الظَّلامِ هَبُوبُ

وروى قُطْرُب[3]:

سأَحْمِلُ ....

البيت، بفتح همزة أمَّا.

وقوله **وقد تُبدَلُ ميمُها الأُولى ياءً** حُكي إبدالُ الميمِ الأولى ياءً في المكسورةِ الهمزةِ والمفتوحتِها، فمنه في المكسورةِ الهمزةِ قولُه[4]:

يا ليتَما أُمُّنا شالَتْ نَعامتُها ... إيْما إلى جَنَّةٍ إيْما إلى نارِ

وقوله[5]:

---

(١) هو مزاحم العقيلي أو الزبرقان بن بدر. الكتاب ١: ١٧٢ وتحصيل عين الذهب ص ١٤٢ - ١٤٣ واللسان (مصع). الخميس: الجيش. والنجاد: جمع نجد، وهو الطريق في الجبل.

(٢) البيت بلا نسبة في المقرب ١: ٢٣١ ورصف المباني ص ١٨٤، وهو له في الخزانة ١١: ٨٧ [عند الشاهد ٩٠٠]. عريّة: باردة.

(٣) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٢٣/ب من الأصل.

(٤) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٣/أ من الأصل.

(٥) البيت للمتلمس. ديوانه ص ١٧١ وجمهرة اللغة ٣: ١٣٢١. العرض: ما جاءك من غير أن تطلبه، وقيل: الجنون. والعِلْق: النفيس من كل شيء، والهوى والحب اللازم للقلب.

فإيْمـــا حُـــبُّهم عَـــرَضٌ وإيْمـــا بَـــشاشةُ كُـــلِّ عِلْـــقٍ مُـــسْتَفادِ

ومن إبدالها في المفتوحة قولُ بعضهم في فَرَسٍ ضاعَ له: هو أَيْما مَفلوقُ اللسانِ وأَيْما مَرضوض، وأنشدَ الفراءُ بيتَ أبي القَمْقام بالياءِ وفتحِ الهمزة.

وقولُه **وقد يُستَغنَى عن الأولى بالثانية** مثالُه قولُ ذي الرُّمَّة[1]:

[٦: ٢٤/أ] /وكيفَ بِنَفْسٍ كُلَّما قيلَ أَشْـــرَفَتْ على البُرءِ مِنْ حَوْصاءَ هِيضَ انْدِمالُها

تُهاضُ بِدارٍ قـــد تَقـــادَمَ عَهـــدُها وإمَّـــا بِـــأَمْواتٍ أَلَـــمَّ خَيالُهـــا

ونصَّ النَّحَّاسُ على أنَّ البصريين لا يُجيزون فيها إلا التكرير. وأجازَ الفراءُ أن لا تُكَرَّر وأن تُجرى مُجرى أَو، قال الفراء[2]: «يقولون: عبدُ الله يقومُ وإمَّا يقعدُ». وقال أحمد بن يحيى: وأجازوا أن تأتي إمَّا بمعنى أَو، وأنشد الفراء للفرزدق[3]: (تُلِمُّ بدارٍ) البيت. والمصنفُ في الشرح[4] نسبَ هذا البيت لذي الرُّمَّة مع البيت الذي قبله.

وقولُه **وبِأَوْ عن إمّا، ورُبَّما استُغنِيَ عنها بـ(وإلا)** مثالُ الاستغناء بـ(أَوْ) قراءةُ أُبَيٍّ: ﴿وَإِنَّآ وَإِيَّاكُمْ لإِمَّا عَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[5]، وضعَ أَوْ موضعَ إمَّا. وقال الأخطل[6]:

---

(١) كذا! وليسا في قصيدته اللامية. ويأتي مطلع الثاني بعد قليل منسوبًا للفرزدق. والبيتان مطلع قصيدة للفرزدق. الديوان ٢: ٦١٨، والثاني له في إيضاح الشعر ص ١٠٠ وتخريجه في ص ٩٩. أشرفت: أقبلت. وحوصاء: ضيقة مُؤْخرِ العين. والاندمال: تراجُع الجرح إلى البرء. وتهاض: يتجدد جرحها. وألَمَّ: نزل. والتقدير: تهاض إمَّا بدار وإمَّا بأموات.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٩٠.

(٣) أنشد الفراء بيتي الفرزدق في معاني القرآن ١: ٣٩٠ ولم ينسبهما، وقال بعدهما: «فوضع وإمَّا في موضع أو ...».

(٤) ٣: ٣٦٦.

(٥) سورة سبأ: الآية ٢٤، معاني القرآن للفراء ١: ٣٩٠، وفي قراءتنا: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

(٦) تقدم البيت في ٩: ١٣٩.

وقد شَفَّني أن لا يَـزالُ يَروعُنِـي	خَيالُكِ إمَّـا طارقًـا أَوْ مُغادِيـا

وأنشدَ الفراء[1]:

فقُلت لَهُنَّ : امْشينَ ، إمَّـا نُلاقِـه	كما قالَ ، أو نَشفي النُّفوسَ فَنُعْذرِ

وقال غَيْلانُ بنُ سَلَمةَ[2]:

إمَّا مُشِيفٌ على مجـدٍ ومَكْرُمـةٍ	أَو أُسْوَةٌ لكَ فِيمَنْ يَهْلِكُ الـوَرَقُ

وأنشدَ ابنُ خالَوَيْه[3]:

يعيشُ الفتى في الناس إمَّـا مُـشَيَّعًا	على الهمِّ أو هِلْباجةً مَيِّتًـا غَمَّـا

ومثالُ الاستغناء بـ(وإلا) قولُ المثقِّب العبدي[4]:

فإمَّـا أنْ تَكـونَ أخـي بِحَـقٍّ	فأَعْرِفَ مِنكَ غَثِّي مِـن سَـميني

وإلاَّ فـاطَّرِحْنِي ، واتَّخِـذْني	عَـدُوًّا ، أَتَّقِيـكَ ، وتَتَّقِينِـي

قال بعضُ أصحابنا[5]: الوجهُ فيها أن تُستعمَل مُكَرَّرة، وقد تجيء غيرَ مُكَرَّرة إذا اعتاضوا عن تَكرارها بـ(إن) الشرطيةِ المدغَمةِ في (لا) النافية أو بـ(أو)، وقد تجيء في الشعر غيرَ مكرَّرةٍ مِنْ غيرِ عِوَضٍ، ومِن ذلك قولُ الفرزدق[6]:

تُهاضُ بِدارٍ. البيت.

التقدير: تُهاضُ إمَّا بدارٍ، إلا أنه حَذف للضرورة.

---

(١) معاني القرآن ١: ٣٩٠. وآخره فيه وفي المخطوطات: فنُعذَرا، بفتح حرف الروي. والبيت من قصيدة مكسورة الروي لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٧، والرواية فيه: فقالتْ لهن ... كما قلتُ ...».

(٢) الأغاني ١٣: ١٤٥ [أخبار غيلان بن سلمة]. مشيف: مُشرف.

(٣) لم أقف عليه. الهلباجة: الأحمق.

(٤) شرح اختيارات المفضل ٣: ١٢٦٦ - ١٢٦٧.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٦) ط: ذي الرمة. وقد تقدم البيت قريبًا.

وقوله **ورُبَّما استُغنِيَ عن واو (وإمَّا)**، قال الراجز[1]:

لا تُفْسِدُوا آبالَكُمْ أَيْمـا لنـا أَيْمـا لَكُمْ

فتحَ الهمزةَ، وأبدلَ الميمَ ياءً.

وقوله **والأصلُ (إنْ) وقد تُستَعمَل اضطرارًا** قال في الشرح[2]: «أصلُ إمَّا (إنْ) زيدتْ عليها (ما)، وقد يُستغنى في الشعر بـ(إنْ)، كقول الشاعر[3]:

[٦: ٢٤/ب] /وقد كَذَبَتْكَ نَفسُكَ ، فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ

أراد: فإمَّا جَزَعًا وإمَّا إجمالَ صَبْر» انتهى. وقال ابن وَهْب[4]:

قَتَلتُ بـه أخـاكَ بِخَيرِ عَبْسٍ فإنْ حَرْبًا - حُذَيْفَ - وإنْ سِلاما

أي: فإمَّا حَرْبًا حُذَيْفَ وإمَّا سِلاما.

وكونُها مركَّبةً مِن (إنْ) و(ما) قَلَبُوا النونَ ميمًا لأجلِ الإدغام هو مذهبُ س[5]. واستدلُّوا له بقولِ دُرَيْد (فإنْ جَزَعًا)، وبِقَولِ ابنِ وَهْبٍ (فإنْ حَرْبًا)، قالوا: لَمَّا حُذِفت (ما) عادتِ النونُ إلى أصلها.

قال بعضُ أصحابنا: ولا يجوز أن تكون (إنْ) في البيتين شرطيةً؛ لأنَّ الفاءَ تَمنع أن يكون ما قبلَها مُغْنِيًا عن الجواب، لا يقال: أنتَ ظالمٌ فإنْ فَعَلْتَ.

---

(١) تقدم الشاهد في هذا الجزء ٦: ق ٣/أ من الأصل.

(٢) ٣: ٣٦٧.

(٣) تقدم البيت في ٧: ٢٠٣. وذهب البغدادي إلى أنَّ الشاعر خاطب بهذا امرأته، وأنَّ الرواية الصحيحة هي: «لقد كذبتْكِ نفسُكِ فاكذبيها»، وأنه لم يتنبه له من شُرَّاح أبيات سيبويه غير ابن السيرافي. الخزانة ١١: ١١٦ [الشاهد ٩٠٢].

(٤) كذا! والبيت من قطعة لقيس بن زهير العبسي في كتاب الأمثال للمفضل ص ١٠٣، وهو ثاني بيتين له في النوادر ص ٤١٩ وعنه في إيضاح الشعر ص ١٠٢. حذيف: مرخم حذيفة، وهو حذيفة بن بدر. السِّلام: المسالمة والصلح.

(٥) الكتاب ٣: ٣٣١ - ٣٣٢ وشرحه للسيرافي ١٢: ١٨٠.

وقال غيرُ س: لا تكون (إمّا) في العطف (إنْ) ضُمَّتْ إليها (ما)، ولا معنَى لـ(إنْ) هاهنا. وهذا المذهبُ عندي أَولَى إذِ الأصلُ البساطةُ لا التركيبُ.

ويحتمل أن تكون (إنْ) في البيتين هي الشرطية، ويكون الجواب محذوفًا لفهمِ المعنى؛ لا أنه حُذف لكونِ ما قبلَها مُغْنِيًا عن الجواب، وفعلُ الشرطِ محذوفٌ - وهو كان المضمرة - كما حُذف في «إنْ خيرًا فخيرٌ»[1]، و[2]:

.... إنْ ظالِمًـــا فـــيهم وإنْ مَظْلُومـــا

والتقدير: إنْ كنتَ جَزِعًا - أي: ذا جَزَعٍ - فلاتَجْزَعْ، وإن كنتَ مُجْمِلَ صبرٍ فأَجْمِلْ، وإنْ كنتَ حَرْبًا فحاربْ، وإن كنتَ سِلامًا فسالِمْ، فالجواب المحذوف ليس مدلولاً عليه بما قبلَ الشرط فيؤثرَ في ذلك مجيئُه بالفاء، ولا معنَى الكلام على ذلك.

ولما بَنَوْا على أنها مركبةٌ مِن (إنْ) و(ما) قالوا: وقد يَحذفون في الشعر إمَّا الأولى و(ما) من إمّا الثانية، ومِن ذلك عند س قولُ الشاعر[3]:

سَـــقَتْهُ الرَّواعِـــدُ مِـــنْ صَـــيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيـــفٍ فلَـــنْ يَعـــدَما

يريد: إمَّا مِن صَيِّفٍ وإمّا مِن خَريف.

وذهب الأصمعيُّ[4] والمبردُ[5] إلى أنَّ (إنْ) شرطية، والفاء فاء الجواب، والتقدير: وإنْ سَقَتْهُ مِن خَريفٍ فلنْ يَعدَمَ الرِّيَّ.

---

(١) الكتاب ١: ٢٥٨، وانظر ٣: ١١٣، ١٤٩. والتقدير: إن كان عملُهم خيرًا فجزاؤهم خير.

(٢) صدر البيت: «حَدِبَتْ عليَّ بُطونُ ضَبَّةَ كُلُّها». وقد تقدم في ٤: ٢٢٣.

(٣) هو النمر بن تولب يذكر الوَعِل. الديوان ص ١١٩ والكتاب ١: ٢٦٧، ٣: ١٤١ والخزانة ١١: ٩٣ - ١٠٩ [الشاهد ٩٠١].

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٩٥ وإيضاح الشعر ص ١٠١. وقوله «وذهب الأصمعي ... ومن خريف»: سقط من غ.

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٩٣ - ٩٦.

وذهب أبو عبيدة[1] إلى زيادة (إنْ)، والتقدير: مِن صَيِّفٍ ومِن خَريفٍ.

قالوا: وما ذهبَ إليه س أَولَى؛ لأنَّ حذفَ (إمَّا) قد ثَبَتَ بدليلِ بيتِ الفرزدق، وحذفَ (ما) بدليلِ بيتِ دُرَيدٍ وبيتِ ابنِ وَهبٍ، وزيادة (إنْ) بعد حرف العطف لم تَثبُت.

وأمّا ما قاله الأصمعيُّ فهو مرجوحٌ؛ لأنه يدلُّ على أنه إنْ نَزَلَ مطرُ الخريفِ رَوِيَ، وإن لم ينْزلْ عَدِمَ الرِّيَّ، وفي قولِ س لا يَعدَمُ الرِّيَّ أبدًا، ويدلُّ على أنه لا يَعدَمُ الرِّيَّ قولُه في البيت الذي قَبلَه[2]:

إذا شــاءَ طــالَعَ مَــسْجُورةً ... تَرَى حَولَهــا النَّبْــعَ والــسَّاسَما

والْمَسْجُورة: العين الكثيرة الماء.

[٦: ٢٥/أ] وتُشارِكُ (إمَّا) في اللفظِ (إن) الشرطية إذا زيدَ عليها /(ما).

وزعمَ الكسائيُّ أنّ لـ(إمّا) موضعًا ثالثًا تكون فيه جَحْدًا، تقول: إمَّا زيدٌ قائمٌ، تريد: إنْ[3] زيدٌ قائمٌ، و(ما) صلة.

ص: والمعطوفُ بـ(بَلْ) مُقَرَّرٌ بعدَ تقريرِ نَهْيٍ، أو نَفيٍ صريحٍ أو مُؤَوَّلٍ، أو بعدَ إيجابٍ لمذكورٍ موطَّأٍ به، أو مردودٍ، أو مرجوعٍ عنه. وقد تُكَرَّرُ (بل) رجوعًا عمَّا وَلِيَ المتقدمةَ، أو تَنبيهًا على رُجْحانِ ما وَلِيَ المتأخرةَ. وتُزادُ (لا) قبلَ (بَل) لتأكيدِ التقريرِ وغيرِه.

و(لكنْ) قبلَ المفرد بعدَ نَهْيٍ أو نَفيٍ كـ(بَلْ).

ويُعطَفُ بـ(لا) بعدَ أَمرٍ أو خبرٍ مُثْبَتٍ أو نِداءٍ.

---

(١) إيضاح الشعر ص ١٠١.

(٢) مجاز القرآن ٢: ٢٣٠ - ٢٣١، والديوان ص ١١٨، وبينهما فيه بيت. النبع: شجر تتخذ منه القوس. والساسم: يقال إن الآبنوس.

(٣) إن: ليس في ط.

ش: قال المصنف في الشرح[1]: «معنى المقرَّر الممكن فيما يُراد به من ثُبوت، نحو: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[2]، ونفيٍ، نحو ﴿بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾[3]، فما بعدَ (بل) مقرَّر على كل حال، فإن كان قبلَها نَهيٌ أو نفيٌ فهي بين حُكمَين مقرَّرَين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾[4]، وكقولك: لا تضربْ خالدًا بل بِشرًا، وما قامَ زيدٌ بل عمرٌو، فخالدٌ قد قُرِّرَ النهيُ عن ضربه، وبِشرٌ قد قُرِّرَ الأمرُ بالضرب له، وزيدٌ قد قُرِّرَ نفيُ القيام عنه، وعمرٌو قد قُرِّرَ إثباتُ القيام له، هذا هو الصحيح، ولذلك لم يَجُزْ فيما بعدَ (بل) مِن نحو: ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ، إلا الرفع؛ لأنَّ (ما) لا تَعمل إلا في منفيٍّ.

ووافقَ المبردُ في هذا الحكم[5]، وأجازَ[6] مع ذلك أن تكون (بل) ناقلةً حُكمَ النهيِ والنفيِ لِمَا بعدَها، وهو خلافُ الواقعِ في كلامِ العربِ، كقولِ الشاعرِ[7]:

لَوِ اعْتَصَمْتَ بنا لم تَعْتَصِمِ بِعِدًا ... بل أَوْلِياءَ كُفاةٍ غيرِ أَوْكالِ

وكقولِ الآخَرِ[8]:

---

(١) ٣: ٣٦٨.
(٢) سورة الأعلى: الآية ١٦.
(٣) سورة الفجر: الآية ١٧.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١٦٩.
(٥) المقتضب ١: ١٢ وشرح الجمل ١: ٢٣٩ وشرح الجزولية للأُبَّذيّ ١: ٦١٣.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٣٩ وشرح الجزولية للأُبَّذيّ ١: ٦١٣ [رسالة].
(٧) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤١. وأنشده المصنف في شرح عمدة الحافظ ص ٦٣١ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٢٣٤، وآخره فيهما: غير أوغاد. أوكال: جمع وَكَل، وهو العاجز الكثير الاتِّكال على غيره. وأوغاد: جمع وَغْد، وهو الذي يخدم بطعام بطنه.
(٨) هو ضرار بن الخطاب كما في السيرة النبوية ٢: ١٤٥، والبيتان بلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤١. الخور: الضعفاء. والكشف: جمع أكشَف، وهو الذي لا ترس له في الحرب. والأوزاع: المتفرقون، وروي: أوراع، أي: جبناء. وحبيك: قويّ. والبِيض: السيوف. وشُمّ: مرتفعة، والعرانين: الأُنوف، يصفهم بالعزّة.

وما انتميتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفٍ ولا لِئامٍ غَداةَ الرَّوعِ أَوْزاعِ
بل ضاربينَ حَبِيكَ البِيضِ إنْ لَحِقُوا شُمِّ العَرانِينِ عندَ الموتِ لُذَّاعِ

وكقولِ الآخَرِ[1]:

لا تَلْقَ ضيفًا وإنْ أَمْلَقْتَ مُعْتَذِرًا بِعُسْرَةٍ بل غَنِيَّ النَّفسِ جَذْلانا»

انتهى.

وقال بعض أصحابنا[2]: «لا يؤتى بـ(بل) بعد النفي أو النهي إلا لإثباتِ ما نَفَيتَه أو نَهيتَ عنه.

وزعم أبو العباس[3] أنَّ (بل) لا يَتكلَّمُ بها إلا غالِطٌ، فإذا قلتَ: ما رأيتُ زيدًا بل عمرًا، إنما أردتَ أن تقول: ما رأيتُ عَمرًا، فغَلِطتَ، فأَضربتَ عن الجحد الأول، واعتمدت في الجحد على الثاني، كما إذا: قلتَ رأيتُ زيدًا بل عمرًا، أَردتَ أن تقول: رأيتُ عَمرًا، فغَلِطتَ، فتَدارَكتَ بـ(بَل).

قال: وقد تكون بمعنى (لكنْ)، فيكون المعنى في النفي كهو في الإيجاب، أي: بل ما رأيتُ عَمرًا. قال: والجيدُ أن تُحمَل على رأيتُ لأنها أقربُ إليه.

[٦: ٢٥/ب] وهذا الذي ذهبَ إليه باطلٌ؛ لأنَّ (بل) حرفُ /عطف، وإنما ينوب مِن جهة المعنى منابَ العامل، فإذا قلت: ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو، فينبغي أن يكون المعنى: قامَ عمرٌو، فتنوب (بل) منابَ (قام)؛ لأنها هي العاملة في المعطوف عليه، ولا يكون التقدير: بل ما قامَ عمرٌو؛ لأنَّ (ما) غير عاملة، فلا يجوز أن تنوبَ عنه من جهة المعنى» انتهى.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٢٣٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٢. أملقت: افتقرت. والجذلان: الفرِح.

(٢) هو ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٧: ٣٤٨٦ - ٣٤٨٧.

(٣) تمهيد القواعد ٧: ٣٤٨٦ - ٣٤٨٧، وفيه الإبطال المذكور، وهو لابن عصفور.

وممَّنْ أجازَ وَجْهَي المبردِ في المنفيِّ أبو الحسين[1] بن عبد الوارث، وهو ابنُ أختِ أبي عليٍّ الفارسيِّ.

وقولُه أو **مُؤَوَّلٍ** مثالُه: زيدٌ غيرُ قائمٍ بل قاعدٌ، ومنه: ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٣٩﴾ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً﴾[2]. ومِثلُه ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾[3].

وقولُه **أو بعدَ إيجابٍ لمَذكورٍ مُوطَّأً به، أو مَردودٍ، أو مَرجوعٍ عنه**، مثالُ الموطَّأ به ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[4]، وقولُ عبدِ الله بنِ رَواحة[5]:

رَبِّ إنَّا كُنَّا على عَمَلِ النّا ... رِ كالأَنْعامِ بَلْ أَضَلَّ سَبيلا

ومثالُ المردودِ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[6]، وقولُه ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾[7].

ومثالُ المرجوعِ عنه لكونه غَلَطًا في اللفظ: أنت عَبدي بل سَيِّدي. أو في الإدراك: سمعتُ رُغاءً بل صَهيلاً، ولاحَ بَرقٌ بل ضوءُ نارٍ. أو نِسيانًا له: عليَّ درهمانِ بل ثلاثةٌ. أو لِتَبدُّلِ رأيٍ، نحو: ادعُ لي زيدًا بل عمرًا، وأْتِني بِفَرَسٍ بل بَعيرٍ، واشْتَرِ لي زَيتًا بل سَمْنًا.

وما ذكره المصنفُ وغيرُه مِن أنها تأتي بعد الإيجاب هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنَّ (بل) لا تكون نَسَقًا إلا بعدَ نَفيٍ أو ما جَرى مجراه. قال

---

(١) غ، ط: أبو الحسن.

(٢) سورة الأنبياء: الآيتان ٣٩ - ٤٠.

(٣) سورة الأنعام: الآيتان ٤٠ - ٤١.

(٤) سورة الفرقان: الآية ٤٤.

(٥) ليس في ديوانه، و لم أقف عليه في مصادري.

(٦) سورة الأنبياء: الآية ٢٦.

(٧) سورة المؤمنون: الآية ٧٠.

هشام: ومحال: ضربتُ عبدَ الله بل أَباك؛ لأنَّ الأول قد أثبَتَّ له الضرب. واختار هذا المذهب أبو جعفر بن صابر، وهو صاحب كتاب (أسرار اللغة وحقائق العربية).

فإن قلتَ: الدليلُ على أنَّ (بل) يُعطَف بها بعدَ الإيجاب قولُ الشاعر(١):

وَجهُكَ البدرُ لا بَلِ الشمسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ

وقولُ الآخر(٢):

وكأنَّما اشْتَمَلَ الضَّجيعُ بِرَيْطةٍ ... لا بَلْ تَزيدُ وَثارةً ولَيَانا

ألا ترى أنَّ قوله «وجهُكَ البدرُ» جملة إيجابية، وكذلك «وكأنَّما اشتملَ الضَّجيعُ بِرَيْطة»، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ﴾(٣)، فـ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾ جملة إيجابية.

فالجواب: أنَّ لهم أنْ يتأوَّلوا ذلك بأنَّ قول الشاعر (لا) ردٌّ لقوله (وَجهُكَ البدرُ)، فكأنه قال: ليس وجهك البدر. وكذلك البيت الثاني، كأنه قال: لم يَشتَمِل بِرَيطة، فإنَّ موضوع (لا) للنفي، وهي ردٌّ للإيجاب الذي قبلَها، قيل: إنما جاءت بعد (لا) الموضوعة للنفي. وأمَّا الآيةُ فلهم أن يقولوا: إنَّ قولَه - سُبحانَه - تضمَّن نفيَ الولدِ؛ لأنه تَنْزيهٌ وبراءةُ الله مِن اتخاذِ الولد، فلمَّا كان /معناه النفي فكأنه قيل: [٦: ٢٦/أ]
ليسَ لله ولدٌ جاء، بل عبادٌ مُكْرَمُونَ.

وكونُ الكوفيين - وهم أَوسَعُ مِن البصريين في اتِّباعِ شَواذِّ كلامِ العربِ - يذهبون إلى أنَّ (بل) لا تجيء إلا بعدَ نفيٍ أو ما جَرى مَجراه، ولا تجيءُ بعدَ إيجابٍ، دَليلٌ على عَدَمِ سَماعِه مِنَ العربِ، أو على قِلَّةِ سَماعِه.

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٢ - ١٤ [الإنشاد ١٦٦].

(٢) هو القطامي. الديوان ص ٥٨. الريطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لفقين. والوثارة: كثرة اللحم، أو كثرة الشحم. والليان: اللِّين، ورخاء العيش ونعمته.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٢٦.

ونقول على طريقة البصريين: (بل) إن وقعَ بعدَها جملةٌ كانت إضرابًا عمَّا قبلَها على جهة الإبطالِ له؛ وإثباتًا لمَا بعدَها، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[1]، أو على جهةِ التَّركِ مِن غيرِ إبطال: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[2]، ولا تكون إذ ذاك عاطفةً؛ لأنكَ لَمَّا أضرَبتَ وأَثْبَتَّ صار المُضْرَبُ عنه كأنه لم يُذكَر، وصارتْ هي أَوَّلَ الكلامِ المُثْبَتِ.

وإن وقعَ بعدَها مفردٌ فما قَبلَها يكونُ مُوجَبًا أو أَمرًا، فتُضرِب بها عنه، وتُثبتُه للمعطوف، أو نفيًا أو نهيًا فتُقدِّر بعد النفي مُوجَبًا، وبعدَ النهي أمرًا، ولا يُعطَفُ بها بعد استفهام، لا يقال: هل جاءَ زيدٌ بل عمرٌو؟ ولا: أَضَرَبتَ زيدًا بل عمرًا؟ والمستدرَكُ بـ(بل) قد يكون المسنَدَ إلى المعطوف عليه، نحو: قامَ زيدٌ بَلْ عمرٌو، وما قامَ زيدٌ بَلْ عمرٌو، وقد يكون الحُكمَ الذي أُثبِتَ له، أو نُفي عنه، نحو: زيدٌ قائمٌ بَلْ قاعدٌ، وما زيدٌ قائمٌ بَلْ قاعدٌ.

وقوله **وقد تُكَرَّرُ بَلْ** المسألة[3]. مثالُ ما هو رجوعٌ عَمَّا وَلِيَ المتقدِّمةَ ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾[4]، قال المصنف في الشرح[5]: «فما بعدَ الأُولى مِن الإخبار بالأضغاث مقصودُ الانتفاء لأنه مَرجوعٌ عنه، وكذا ما بعدَ الثانية. وقد تُكَرَّرُ تنبيهًا على أَولَوِيَّة المتأخِّرِ بالقصدِ إليه والاعتمادِ عليه مع ثبوتِ معنَى ما قبلَه؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾[6]» انتهى.

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ٧٠.

(٢) سورة المؤمنون: الآيتان ٦٢ - ٦٣.

(٣) يعني قوله: «وقد تُكَرَّرُ (بل) رجوعًا عمَّا وَلِيَ المتقدمةَ، أو تنبيهًا على رُجْحانِ ما وَلِيَ المتأخرةَ».

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٥.

(٥) ٣: ٣٦٩.

(٦) سورة النمل: الآيتان ٦٥ - ٦٦.

ولا يتعيَّن ما قال في الآية الأولى، وهو أنَّ ما بعدَ الأُولى مقصودُ الانتفاء لأنه مرجوعٌ عنه، وكذلك ما بعدَ الثانية، بل كلٌّ منهما مقصودُ الثبوت على سبيل التفصيل، فأُجْمِلُوا في (قالوا)، فقال بعضهم: أَضغاثُ أحلام، وقال بعضهم: افْتَراه، وقال بعضهم: هو شاعر، فالإضراب لم يجئ للإبطال، بل للانتقال مِن جملةٍ إلى أُخرى على حسب التفصيل، فـ(بَلْ) شَبيهةٌ بـ(أَوْ) في أنَّ ما قَبلَها وما بعدَها مقصودٌ إذا كانت للتفصيل.

وقولُه **وتُزادُ (لا) قَبلَ (بل) لتأكيدِ التقريرِ وغيرِه** قال المصنف في الشرح[(١)]: «نحو: قامَ زيدٌ لا بَلْ عمرٌو، وخُذْ هذا لا بَلْ ذاك، فـ(لا) زائدةٌ لتأكيدِ[(٢)] الإضرابِ عن جَعلِ الحُكمِ للأول، [وكذا كُلُّ ما لا نَهيَ فيه ولا نفيَ، فلو وُجد أحدُهما قبلَ لا أفادتْ تأكيدَ تَقريره، ولم تَقتَضِ إضرابًا][(٣)]، نحو[(٤)]: ما قامَ زيدٌ لا بَلْ عمرٌو، ولا تضربْ خالدًا لا بَلْ بِشْرًا، فـ(لا) في هذين المثالين[(٥)] زائدةٌ لتأكيدِ بَقاءِ النفيِ والنهي» انتهى.

[٦: ٢٦/ب] وذهبَ ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ /في (الهداية) له أنها تُزاد عليها بعد الإيجابِ لا بعد النفي؛ لأنها حرفُ نفيٍ، فأَغنى عنها تقدُّمُ حرفُ النفيِ، ففي الإيجاب نحو: جاءني زيدٌ بَلْ عمرٌو، ويجوز: لا بَلْ عمرٌو، وفي النفي: ما قامَ زيدٌ بَلْ عمرٌو، ليس إلا.

وذهب الجُزُوليُّ[(٦)] إلى أنها تُزاد بعدَ الإيجابِ والأمرِ والنفيِ والنهيِ، وهي معها في الإيجابِ والأمرِ نَفيٌ، وفي النهيِ والنفيِ تأكيدٌ.

فإن قلتَ: كيف تكون نافيةً للأمر، والأمرُ لا تَدخل عليه أداةُ نفي؟

---

(١) ٣: ٣٦٩ - ٣٧٠ وفيه اختصار.

(٢) زائدة لتأكيد: سقط من ط.

(٣) ما بين الحاصتين انفردت به ط، وهو في شرح المصنف.

(٤) فيما عدا ط: وفي نحو.

(٥) فيما عدا ط: (هي) بدلاً من: فلا في هذين المثالين.

(٦) المقدمة الجزولية ص ٧١.

فالجواب: أنَّ (لا) تكون مثلَ (لا) الناهيةِ، فإذا قلت: اضربْ زيدًا لا بَلْ عَمرًا، فكأنَّكَ قلتَ: لا تَضربْه بَلِ اضربْ عَمرًا، وجَعلها نافيةً بالنظر إلى المعنى، وإذا قلتَ: ما قامَ زيدٌ لا بَلْ عمرٌو، تكون تأكيدًا للنفي المتقدِّم، ولا تكون نافيةً على غير التأكيد؛ لأنَّ نَفْيَ النفيِ بأداةِ نفيٍ ليس مِن كلام العرب. وكذا في: لا تضربْ زيدًا لا بَلْ عَمرًا، هي تأكيدٌ لمعنَى النفيِ الذي تدلُّ عليه أداةُ النهي، ولا تكون على غير التأكيد لِمَا تقدَّمَ في النَّفي.

قال ابن عصفور: «وهذا الذي ذهبَ إليه من زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي لا يَنبغي أن يُقالَ به إلا أن يَشهَد له السماعُ؛ لأنَّ الجمع بين أداتَي نفيٍ على جهة التأكيد قليلٌ في كلام العرب» انتهى.

وما ذهبَ إليه ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ واستَبعَدَه ابنُ عصفورٍ مسموعٌ مِن لسانِ العرب، قال الشاعرُ في النفي[1]:

وما سَلَوتُكِ لا بل زادَنِي شَغَفًا ... هَجْرٌ وبُعْدٌ تَمادَى لا إلى أَجَلِ

ومن زيادتها بعد النهي قولُ الآخَر[2]:

لا تَمَلَّنَّ طاعةَ اللهِ لا بَلْ ... طاعةَ اللهِ ما حَيِيتَ اسْتَدِيْما

ومِن زيادتها في الموجب البيتان السابقان:

وَجْهُكَ البَدْرُ ....

وقولُه:

وكأنَّما اشْتَمَلَ ....

(١) شرح المصنف ٣: ٣٧٠ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٤ - ١٦ [الإنشاد ١٦٧].

(٢) شرح المصنف ٣: ٣٧٠.

ويقال في (لا بَلْ): (نا بَنْ) بإبدال اللامين نونًا، و(نا بَلْ)[1]، و(لا بَنْ)[2] بإبدال إحدى اللامين.

وقولُه و(**لكنْ) قبلَ المفردِ بعدَ نَفيٍ أو نَهيٍ ك(بَلْ)** مثالُه: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، ولا تضربْ زيدًا لكنْ عَمرًا. وقد تقدَّم ذِكرُ الخلاف في لكنْ[3]، وهل مِن شَرطِ عطفِ المفردِ على ما قبلَه دخولُ الواو على لكنْ، وإذا دخلتْ فهل هي العاطفةُ أو هي زائدةٌ، و(لكنْ) هي العاطفة، فأَغنَى ذلك عن إعادته.

وما ذكرَه المصنفُ مِن أنَّها لا يقعَ بعدَها عطفُ المفردِ إلا بعدَ نفيٍ أو نهيٍ هو مذهب البصريين. وذهبَ الكوفيون إلى جواز العطف ب(لكنْ) بعد الإثبات، واحتجُّوا بأنَّها ك(بَلْ) في المعنى، فكانتْ مثلَها في العطف، نقلَ الخلافَ فيها صاحبُ (اللُّباب)[4]، وقد تقدَّمَ لنا النقلُ[5] عن الكوفيين أنَّ (بَلْ) لا تكون في الإثبات، فيُمكن أن يكونَ القولانِ للكوفيين باعتبارِ أنَّ بعضَهم ذهبَ إلى ذلك، وبعضَهم ذهبَ إلى الآخر، ونُسب كلٌّ مِنَ القَولينِ للكوفيين.

وإذا جاءت بعدَها جملةٌ فتكونُ ذاتَ /إيجابٍ أو نفيٍ أو نهيٍ أو أمرٍ لا استفهام، فلا يجوز: هل قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يقم، وتكونُ إذْ ذاكَ حرفَ ابتداءٍ لا عاطفةً، هذا قولُ أكثرِ أصحابِنا. [٦: ٢٧/أ]

وقال ابن أبي الرَّبيع[6]: «لكنْ هذه تأتي بواوٍ وبغيرِ واوٍ، قال زهير[7]:

(١) المحكم ١٠: ٣٩٩ [تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط. دار الكتب العلمية].
(٢) جمهرة اللغة ١: ٢٩٢. وفي باب النون واللام في كتاب الإبدال لابن السكيت ص ٦٨ ما نصه: ويقال: «لابِلٌ ولابِنٌ»، وإخاله: لا بَلْ ولا بَنْ.
(٣) انظر ٥: ١٤٥ - ١٤٦.
(٤) اللباب للعكبري ١: ٤٢٧ - ٤٢٨.
(٥) تقدم ذلك في في هذا الجزء ٦: ق ٢٥/ب من الأصل.
(٦) الملخص له ١: ٥٧٧.
(٧) شعره ص ٢٢٤.

إنَّ ابنَ وَرْقاءَ لا تُخْشَى بَوادِرُهُ ... لكنْ غَوائلُهُ في الحربِ تُنْتَظَرُ»

قال[1]: «ويَظهر لي أنها عاطفةٌ وقعتْ بعدَها جملةٌ أو مفردٌ إذا كانت بغير واو، وهو ظاهرُ كلامِ س[2]» انتهى.

وقال في (البديع)[3]: «قيل: إنها مع الموجب حرفُ ابتداء، كقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾[4]، وإن شئتَ جعلتَها عاطفةً جملةً على جملة».

ولا يكون ما قبلَها موافقًا لِما بعدَها، بل يكون مُخالفًا إمَّا نَقيضًا وإمَّا ضِدًّا، فإن كان خلافًا ففي الجواز خلاف، نحو: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو ضَحِكَ. والصحيحُ جوازُ ذلك، قال[5]:

فما إنْ كانَ مِن نَسَبٍ بَعيدٍ ... ولكنْ أَدْرَكُوكَ وَهُمْ غِضابُ

وقال الآخر[6]:

فإنِّي لا أُلامُ على دُخُولٍ ... ولكنْ ما وراءَكَ يا عِصامُ

وأَمَّا قولُ طَرَفة[7]:

ولَستُ بِمِحْلالِ التِّلاعِ مَخافةً ... ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

فيحتمل أن يكون ضِدًّا، ويحتمل أن يكون خِلافًا؛ لأنَّ التَّلْعة مشتركةٌ بين المكانِ المنخفضِ والمكانِ المرتفع[8].

---

(١) الملخص له ١: ٥٧٧.

(٢) الكتاب ٣: ١١٦.

(٣) البديع لابن الأثير ١: ٣٦٥.

(٤) سورة النساء: الآية ١٦٦.

(٥) هو النابغة. الديوان ص ١١٠.

(٦) هو النابغة. الديوان ص ١٠٥. عصام: حاجب النعمان.

(٧) ديوانه ص ٢٨ وشرح القصائد السبع ص ١٨٦.

(٨) الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ٢١٨ - ٢٢٠.

وقال ابن هشام: «وبابُ (لكنْ) أن تقع بين الضدين، ولا يكون بين الخلافين والمثلين» انتهى. وقد تقدَّمَ لنا الكلام[1] على (لكنْ) عند شرحنا قول المصنف في (باب إنَّ وأخواتها) «وموقعُ لكنْ بين متنافيين بوجه ما».

وما ذهب إليه الكوفيون[2] وتبعهم السُّهَيليُّ[3] مِن أنَّ (لكنَّ) مركَّبةٌ مِن (لا) و(إنَّ) وكاف الخطاب لا ينبغي أن يُحكى فضلاً عن أن يُسطر؛ وهو شبيه بمذهبِ مَن زعم[4] أنَّ (إلا) في الاستثناء مركَّبة مِن (إنَّ) التي لتأكيد الإثبات و(لا) التي للنفي.

وقوله **ويُعطَفُ بـ(لا) بعدَ أَمرٍ أو خبرٍ مُثْبَتٍ أو نداءٍ** لا تَعطفُ (لا) إلا المفرد أو الجمل التي لها موضع من الإعراب، فإنْ وقعتْ بعدها الجملةُ التي لا موضعَ لها من الإعراب لم تكن حرفَ عطف، ولذلك يجوز الابتداء بها، ولا يجوز الابتداء بالواو والفاء وثُمَّ وأَوْ ونحوها وإن وقعَ[5] بعدها جملةٌ لا موضعَ لها من الإعراب، فإذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ لا عمرٌو قائمٌ ولا بِشرٌ، فلا بُدَّ مِن تكرار (لا) كحالها إذا ابْتُدئ بها.

فمثالُ وقوعها بعد الأمر: اضربْ زيدًا لا عَمرًا. وفي معنَى الأمرِ التحضيضُ والدعاءُ، نحو: هلاَّ تضربُ زيدًا لا عمرًا، وغفرَ اللهُ لزيد لا بكرٍ، ومِن كلامهم: «به لا بِظَبْيٍ أَعْفَرَ»[6]، و«أَمْرَ مُبْكِياتِكِ لا أَمْرَ مُضْحِكاتِكِ»[7]، و«أَمْتٌ في حَجَرٍ [٦: ٢٧/ب] /لا فيكَ»[8].

---

(١) تقدم ذلك في ٥: ١٤٥ - ١٤٦.

(٢) الإنصاف ١: ٢٠٩ - ٢١٤ [في المسألة ٢٥] ونتائج الفكر ص ٢٥٥.

(٣) نتائج الفكر ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٤) هو الفراء. شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٨٧، وتقدم ذكره في ٨: ١٨٧ - ١٨٨.

(٥) وإن وقعَ بعدها جملةٌ لا موضعَ لها من الإعراب: سقط من ك.

(٦) يضرب عند الشماتة. أعفر: أبيض. أي: لِتَنْزِلْ به الحادثة لا بظبي. مجمع الأمثال ١: ٩٠.

(٧) الكتاب ١: ٢٥٦ وأمثال أبي عبيد ص ٢٢٣ ومجمع الأمثال ١: ٣٠، أي: الزمي.

(٨) يضرب في دعاء الخير. الكتاب ١: ٣٢٩ والسيرافي ٥: ١٠٣ والمستقصى ١: ٣٦٠. الأمت: الانخفاض والارتفاع والاختلاف، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة.

ومثالُ العطف بعدَ الخبر المثبَتِ: إن كان جملةً اسميةً فتعطف على الخبر، نحو: هذا رِزقُ الله لا كَدُّك[1]، وعلى المبتدأ، نحو قوله: ((الصِّدقُ يُنْبِي عنكَ لا الوَعيدُ))[2].

وقال أبو الأَسْوَد[3]:

فاحْتَلْتُ حينَ صَرَمْتِني والمرءُ يَعجزُ لا الْمَحالَهْ

وإن كانت جملةً فعليةً مصدَّرةً بمضارعٍ قلتَ: يقومُ زيدٌ لا عمرٌو، أو بماضٍ، نحو: قامَ زيدٌ لا عمرٌو، وضربتُ زيدًا لا عمرًا، فالجمهور على جواز ذلك، قال س[4]: ((ومن ذلك: مررتُ برجلٍ لا امرأةٍ، أَشْرَكْتَ بينهما (لا) في الباء، وأَحَقَّتِ[5] المرورَ للأوَّل)). وقال الكسائيُّ: ((لا يكادون يقولون: مررتُ بزيدٍ لا عمرٍو، حتى تكرَّر)).

وذهبَ بعضُ النحويين[6] إلى أنه لا يجوز: ضربتُ زيدًا لا عمرًا، ولا: قامَ زيدٌ لا عمرٌو. وكذلك إذا كانت الجملة مصدَّرةً بماضٍ، قال: لأنها تكون نافيةً للماضي في المعنى، ونفيُ الماضي لا يجوز، بل ما جاء منه يُحفَظ، ولا يقاس عليه

---

(١) جمهرة الأمثال ١: ٣٩٨ ومجمع الأمثال ١: ٣١٤. يقال للرجل يُنال بمعاونته خير فيمتنّ به.

(٢) هذا مثل يضرب للجبان يتوعد ولا يفعل. الأمثال لأبي عبيد ص ٣٢١ ومجمع الأمثال ١: ٣٩٨ والمستقصى ١: ٣٢٨. قاله أبو الهيذام كما في البيان والتبيين ١: ٣٠١.

(٣) هذا ثاني ثلاثة أبيات نسبت لأبي الأسود في فصل المقال ١: ٢٩٩، وهو من قطعة لأبي دواد الإيادي يعاتب امرأته في سماحته بماله. شعره ص ٣٣٢ والأغاني ١٦: ٢٥٨ [أخبار أبي دواد]. المحالة: الحيلة. وعجز البيت مثل في مجمع الأمثال ٢: ٣٠٩، قال الميداني: ((أي: لا تضيق الحيل ومخارج الأمور إلا على العاجز)). ط: لا محاله.

(٤) الكتاب ١: ٤٣٩.

(٥) الذي في المخطوطات: ((وأضفت))، والتصويب من الكتاب.

(٦) هو الزجاجي، ذهب إلى ذلك في كتابه (معاني الحروف) كما في الخزانة ١١: ١٧٧ عن شرح الجمل للخفّاف.

لقلّته، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[1]، أي: لم يُصَدِّقْ و لم يُصَلِّ، و﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[2]، أي: لم يَقتَحِمْ، وقولِ أبي خِراشٍ وهو يطوف بالبيت[3]:

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا ... وأيُّ عَبدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

أي: لم يُلِمّ. وقول الآخر[4]:

وأيُّ خَميسٍ لا أَفَأْنا نِهابَهُ ... وأَسيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ كَبْشِهِ دَمَا

أي: لم نُفِئْ.

وما ذهبَ إليه مِن أنَّ الماضي لا يُنفى بـ(لا) علةُ امتناع ذلك إذا أُلبس بالدعاء؛ فإذا لم يُلبس فينبغي أن يجوز. وقد أجازَ بعضُ النحويين: قامَ زيدٌ لا قعدَ، إذا اقترنتْ به قرينةٌ تدلُّ على أنه إخبارٌ لا دعاء. ولذلك قال هشام: محال: ضربتُ عبدَ الله لا ضربتُ زيدًا. وإنما امتنعتْ مِن هذا لأنَّ الوهم يذهب إلى الدعاء، فإنْ أَردتَ بـ(لا ضربتُ زيدًا): لم أَضربْ زيدًا، جاز، قال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ بمعنى: فلم يُصَدِّقْ و لم يُصَلِّ.

ولا يجوز عند البصريين: ضربتُ عبدَ الله لا ضربتُ زيدًا، إلا على الدعاء، فأمَّا قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ فدلَّ على النفي مجيء ﴿وَلَٰكِن﴾[5]؛ لأنَّ (لكنْ) تكون بعد النفي، وأيضًا قد جاء السماع بالعطف بعد الفعل الماضي، قال الشاعر[6]:

---

(١) سورة القيامة: الآية ٣١.

(٢) سورة البلد: الآية ١١.

(٣) كذا في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٣٦، و لم أجده في شرح أشعار الهذليين. وهو لأمية بن أبي الصلت في طبقات فحول الشعراء ١: ٢٦٧، وعنه في ديوان أمية ص ٤٩١.

(٤) هو طرفة. الديوان ص والكامل ٢: ١٠٤٤. الخميس: الجيش. وكبشه: رئيسه. وأفأنا: رددنا. والنهاب: جمع النَّهب، وهو الغنيمة وكل ما انتهب.

(٥) في الآية ٣٢، وهي: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾.

(٦) امرؤ القيس. الديوان ص ٩٤ والخزانة ١١: ١٧٧ - ١٩٠ [الشاهد ٩١٢]. دثار: راعي امرئ القيس. واللبون من الإبل والشاء: ذات اللبن. وتنوفى: موضع ببلاد طيئ. والقواعل: أجبُل من سَلْمَى في بلاد طيئ.

كأنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لا عُقَابُ القَوَاعِلِ

فعَطَف بـ(لا) عُقَابَ القواعِلِ على عُقَاب تَنُوفَى، وهو معمولٌ لـ(حَلَّقَتْ).

وشرط العطف بـ(لا) أن يكون ما بعدها غيرَ صالح لإطلاق ما قبلَها عليه؛ فلذلك لا يجوز: قامَ رجلٌ لا زيدٌ، ولا: امررْ برجلٍ لا عاقلٍ، ويجوز أن تأتي بـ(غير) هنا، فتقول: قامَ رجلٌ غيرُ زيد، وامررْ برجلٍ /غيرِ عاقلٍ، وتقول: هذا رجلٌ لا [٦: ٢٨/أ] امرأةٌ، ورأيتُ طويلاً لا قصيرًا، ولا يجوز: هذا رجلٌ غيرُ امرأةٍ، ولا: رأيتُ طويلاً غيرَ قصيرٍ، فإن كانا عَلَمَينِ جاز فيه (لا) و(غير)، تقول: مررتُ بزيدٍ لا عمرٍو، وهذا زيدٌ غيرُ عمرٍو.

ومثالُ النداء: يا زيدُ لا عمرُو، نصَّ على جوازه س[1]. وزعم ابن سَعْدان[2] أنَّ العطف بـ(لا) على منادى ليس في كلام العرب شاهدٌ على استعماله، وهذه شهادةٌ على نفيٍ، والظنُّ بـ(س) أنه لم يذكره في كتابه، وليس من كلام العرب.

وأجازَ الفراءُ العطفَ بها على اسمِ (لَعَلَّ) كما يُعطَف بها بعدَ اسمِ (إنَّ)، تقول: لعلَّ عمرًا لا زيدًا منطلقٌ، كما تقول: إنَّ عمرًا لا خالدًا ذاهبٌ.

وفي (البسيط): تَعطفُ الاسمَ على الاسم، نحو: قامَ زيدٌ لا عمرٌو. وقال الزَّجَّاج: لا يجوز؛ لأنك لا تقول: لا قامَ عمرٌو. والفعلَ على الفعل، نحو: زيدٌ يقومُ لا يجلسُ، وزيدٌ قامَ لا قعدَ. وخالفَ بعضُهم في الماضي، والصحيحُ جَوازُه.

ولو دَخلتْ بعد النفي لم يجز، نحو: زيدٌ ما يقومُ لا يجلسُ، ولن يقومَ زيدٌ لا يقعد، لا يجوز النصب، بل يُرفع على القطع، كقوله تعالى: ﴿**لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا** لا تُضَارُّ﴾[3] على قراءة الرفع. وأجاز الكسائيُّ والفراءُ[4] العطف، فقالا: ﴿لا تضارُّ﴾ نسقٌ على ﴿**لَا تُكَلَّفُ**﴾.

---

(١) الكتاب ٢: ١٨٦.

(٢) شرح المصنف ٣: ٣٧٠.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٣. ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَآرَّ﴾. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم ﴿لا تُضَارُّ﴾ رفعًا، وقرأ بقية السبعة ﴿لا تُضَارَّ﴾ نصبًا. السبعة ص ١٨٣.

(٤) معاني القرآن ١: ١٤٩ - ١٥٠.

وقد يُحذَف المعطوفُ عليه نحو: أَعطَيتُك لا لِتَظْلِمَ، تريد: لِتَعْدِلَ لا لِتَظْلِمَ، انتهى وفيه تلخيص.

* * *

ص: فصل

لا يُشتَرَطُ في صحةِ العطفِ وُقوعُ المعطوفِ مَوقِعَ المعطوفِ عليه، ولا تَقديرُ العاملِ بعدَ العاطفِ، بل يُشتَرَطُ صَلاحيةُ المعطوفِ أو ما هو بِمَعناهُ لِمُباشَرةِ العاملِ.

ويَضْعُفُ العَطفُ على ضميرِ الرفعِ المتصلِ ما لم يُفصَلْ بِتوكيدٍ أو غيرِه، أو يُفْصَلِ العاطفُ بـ(لا). وضميرُ النصبِ المتصلُ في العطفِ عليه كالظاهرِ، ومِثْلُه في الحالينِ الضميرانِ المنفصلانِ. وإنْ عُطِفَ على ضميرِ جَرٍّ اختيرَ إعادةُ الجارِّ، ولم تَلزَمْ وِفاقًا لِيُونُسَ والأَخْفَشِ والكوفيين.

ش: يجوز: قامَ زيدٌ وأنا، وقمتُ أنا وزيدٌ، ورأيتُ زيدًا وإياك، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، و[1]:

الواهِبُ المِئـةَ الهِجـانَ وعَبْـدَها ....

وإنَّ زيدًا وأباه قائمانِ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعِدَينِ، وإنَّ زيدًا قائمٌ لا عَمرًا. فهذه كُلُّها لا يَصلُح أن تُباشِرَ العاملَ.

وقولُه **ولا تقديرُ العاملِ بعدَ العاطفِ** بل فيه ما يَمتنعُ تقديرُه، نحو: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، ومَن يأتِني ويَسألْني أُعْطِه.

وقولُه **بَلْ يُشتَرَطُ صَلاحيةُ المعطوفِ** مثالُه: تَخاصَمَ زيدٌ وعمرٌو، فتقول: تَخاصَمَ عمرٌو وزيدٌ.

وقولُه **أو ما هو بِمَعناه** مثالُه المُثُلُ السابقةُ أولاً، فيَصِحُّ في قامَ زيدٌ وأنا: قُمْتُ [وزيدٌ][2]، وفي قُمْتَ وزيدٌ: قامَ زيدٌ وأنت، وفي رأيتُ زيدًا وإياك: رأيتُكَ

---

(١) تقدم في ١٠: ٣٤٩.

(٢) وزيد: من شرح المصنف ٣: ٣٧١.

وزيدًا، وفي رُبَّ رجلٍ وابنِه: رُبَّ ابنِ رجلٍ ورجلٍ، وفي «الواهبُ المئةَ الهجانَ

[٦: ٢٨/ب] وعَبدَها»: الواهِبُ عَبدَ المِئةِ والمِئةَ، وفي إنَّ زيدًا /وأباه قائمان: إنَّ أبا زيدٍ وزيدًا

قائمانِ، وفي مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبواه لا قاعدَينِ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدٍ أبواه، أو: لا قاعدٍ هما[1]، أو[2] لأنه بمعنى: لم يَقعُدا. وأمَّا إنَّ زيدًا قائمٌ لا عَمرًا فإنَّ لا عمرًا لا يباشر إنَّ، بل هذا مِمَّا امتنعَ أن يُقدَّرَ العاملُ فيه بعد (لا)، فهذا من باب: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو.

قال المصنف في الشرح[3]: «فإن لم يَصلُحْ لمباشرةِ العاملِ ولا هو بمعنى ما يَصلُحُ لمباشرتِه أُضمِرَ له عاملٌ مدلولٌ عليه بما قبلَ العاطف، وجُعل من عطفِ الجمل، نحو: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[4]، ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[5].

وكذلك المضارعُ الْمُفْتَتَحُ بالهمزة أو بالنون أو تاء الخطاب أو التاء التي للتأنيث، نحو: أقومُ أنا وزيدٌ، و﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾[6]، ونقومُ نحن وزيدٌ، وتقومُ أنتَ وزيدٌ، و﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[7]؛ لأنَّ المعاطيفَ في هذه الْمُثُلِ لا يَعملُ فيها العاملُ في المعطوفِ عليه، فاحتيجَ إلى إضمارٍ، أي: ولْتَسْكُنْ زَوجُكَ، ولْيَذْهَبْ ربُّكَ، ويقومُ زيدٌ، ولا تُخْلِفُه أنتَ، ويقومُ زيدٌ، ولا يُضارَّ مَولودٌ [له][8]».

---

(١) ط: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدًا أبواه أو لا قاعدًا هنا.

(٢) كذا! وسببه تغيير الشارح عبارة المصنف ولفظه: «ويجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، وإن لم يصلح وقوع قاعدين موقع قائم؛ لأنه بمعنى: قاعد أبواه أو قاعد هما، في قول القائل: مررت برجل قائم أبواه لا قاعد أبواه أو لا [في الأصل: ولا] قاعد هما، أو لأنه بمعنى: لم يقعدا».

(٣) ٣: ٣٧١ - ٣٧٢ وفيه اختصار.

(٤) سورة الأعراف: الآية ١٩.

(٥) سورة المائدة: الآية ٢٤.

(٦) سورة طه: الآية ٥٨.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

(٨) له: تتمة يستقيم بها المعنى.

قال[1]: «وما استحقَّه المعطوفُ من التقدير استحقَّ في البدل، نحو: ادْخُلوا أَوَّلُكم وآخِرُكم، أي: لِيَدْخُلْ أَوَّلُكم وآخِرُكم؛ لأنَّ ادْخُلْ لا يرفعُ إلا ضمير المخاطب، نصَّ س على هذا المعنى. فإن جُعِلَ بَدَلاً كان من إبدالِ الجملِ بعضِها من بعضٍ كما يُقال في العطف، وقال الشاعر[2]:

نُطَوِّفُ ما نُطَوِّفُ ، ثُـمَّ نَـأْوي ... ذَوُو الأمـوالِ مِنَّـا والعَـديمُ

فـ(ذَوُو الأموالِ) مرفوعٌ بـ(يأوي) مدلولاً عليه[3] بـ(نأوي)؛ وإن جُعِل (ذَوُو الأموالِ) و(العديمُ) توكيدًا جازَ على أحدِ الوجهَينِ في: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ[4]، والعاملُ فيه نأوي، كما يَعمل نأوي في كلّنا[5]؛ لأنَّ التوكيد بمنزلة تكرار المؤكَّد» انتهى على تلخيص واختصار وتهذيب.

وما ذهبَ إليه من أنه إذا لم يَصلُحْ لمباشَرةِ العاملِ ولا هو بمعنَى ما يَصلُحُ لمباشرته أُضمِرَ له عاملٌ مدلولٌ عليه بما قَبلَ العاطفِ، وجُعِلَ من عَطفِ الجملِ، نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[6]، و﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[7] - مخالفٌ لِما تظافرت[8] عليه نصوصُ النحويين والمعربِينَ من أنَّ ﴿وَزَوْجُكَ﴾ معطوفٌ على الضمير المستكنِّ في ﴿ٱسْكُنْ﴾، وكذلك ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾.

وأمَّا زعمُه أنَّ الإضمار في: ادْخُلوا أَوَّلُكم وآخِرُكم، هو: لِيَدْخُلْ؛ لأنَّ ادْخُلْ لا يرفعُ إلا ضميرَ المأمورِ المخاطَبِ، وأنَّ س نَصَّ على هذا المعنى - فإنْ كان

---

(١) ٣: ٣٧٢.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٥٤.

(٣) فيما عدا ط: عليها.

(٤) الكتاب ١: ١٥٨ وشرحه للسيرافي ٤: ٥٦.

(٥) في شرح المصنف ما نصه: «إذا قيل: ناوي كلُّنا».

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٩.

(٧) سورة المائدة: الآية ٢٤.

(٨) ط: «تضافرت»، وهما بمعنى.

كما زعمَ فالفَرقُ واضحٌ بينَ البدلِ والعطفِ؛ لأنَّ البدلَ على نيَّةِ تَكرارِ العاملِ، فهو مِن جملةٍ أُخرى، فلا يُمكن أن يُقَدَّرَ ادْخُلْ؛ لأنَّ ادْخُلْ لا يرفعُ الظاهرَ، فاضطرَّ إلى تقديرِ لِيَدخُلْ، وأمَّا العطفُ فليس على تقديرِ العاملِ؛ بدليل: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، /فجازَ فيه ما لم يَجُزْ في البدلِ؛ لأنَّ العاملَ لا يُقَدَّرُ بعدَ حرفِ العطفِ، فاستُسهِلَ في الثَّواني التي ليست على إضمارِ العاملِ ما لا يجوزُ لو قُدِّرَ مُباشَرتُه العاملَ. [٦: ٢٩/أ]

ثُمَّ إنَّ س نصَّ في مسألةِ العطفِ على أنَّ الظاهرَ معطوفٌ على المضمرِ كما ذهبَ إليه النحويون، قال س[١]: «وأمَّا ما يَقبُح أن يَشْرَكَه فيه الْمُظْهَرُ فهو الْمُضْمَرُ المرفوع، وذلك: فَعلتُ وعبدُ الله، وأَفعلُ وعبدُ الله». ثم ذَكر تعليل الخليل لقُبحه[٢]، ثم قال[١]: «فإنْ نَعَتَّه حَسُنَ أن يَشْرَكَه الْمُظْهَرُ[٣]، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، قال الله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾، و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾» انتهى.

فهذا نَصٌّ مِن س على أنه مِن عطفِ المظهَرِ على المضمَرِ، ولا نَعلمُ خلافًا في جوازِ: تقومُ عائشةُ وزيدٌ[٤]، وأنه مِن عطفِ المفرداتِ، إلا ما ذهبَ إليه هذا المصنف.

وقوله **ويَضعُفُ العطفُ على ضمير الرفع المتصل**. المسألة[٥]. يشمل قولُه «ما لم يُفصَلْ بتوكيدٍ» التوكيدَ بالضمائر المنفصلة، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٨.

(٢) قال: «وزعمَ الخليلُ أنَّ هذا إنما قَبُحَ مِن قِبَلِ أنَّ هذا الإضمار يُبنَى عليه الفعلُ، فاستقبحوا أن يَشرَكَ المظهَرُ مُضمَرًا يغيِّر الفعلَ عن حاله إذا بعُد منه». الكتاب ٢: ٣٧٨

(٣) في المخطوطات: المضمر. صوابه في الكتاب والسيرافي ٩: ٨٨.

(٤) أي: ولا يمكن لزيد أن يباشر العامل.

(٥) يعني قوله: «ويَضعُفُ العَطفُ على ضميرِ الرفعِ المتصلِ ما لم يُفْصَلْ بتَوكيدٍ أو غيرِه، أو يُفْصَلِ العاطفُ بـ(لا)».

﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾[1]، ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾[2]. والتوكيدَ بغير الضمائر، نحو قول الشاعر[3]:

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ ومَنْ يَلِيكُمْ ... بِرُؤيتِنا، وكُنَّا الظَّافِرِينا

ومثالُ الفصلِ بغيرِ توكيدٍ قولُه: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[4]، ففصل بالمفعول، وقولُ الشاعر[3]:

مُلِئْتَ رُعْبًا وقَومٌ كُنتَ راجِيَهُمْ ... لَمَّا دَهَمْتُكَ مِن قَومي بِآسادِ

ففصل بالتمييز، وقولُ الآخر[3]:

لقد نِلْتَ - عبدَ اللهِ - وابْنُكَ غايةً ... مِنَ الْمَجدِ، مَنْ يَظْفَرْ بها فاقَ سُودَدا

فصل بالنداء.

ومثالُ فصلِ العاطف بـ(لا) قولُه تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[5].

وحكى أبو الحسن شُرَيْح[6] - وهو مُخْتَصِرُ (الحُجَّة) لأبي عليٍّ الفارسيِّ - أنَّ أبا عليٍّ قال: «العطفُ على المضمَرِ المرفوعِ جائزٌ مِن غير طُولٍ يَقومُ مَقامَ التأكيد، ودليلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾». ثم قال: «فإنْ قيلَ: حَسُنَ ذلك لمكانِ (لا)؛ لأنَّ الكلام قد طالَ بها. فالجوابُ: أنَّ الطُّولَ إنما يكون قبلَ حرفِ العطفِ لا بعدَه» انتهى.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٥٤.

(٢) سورة النمل: الآية ٦٨.

(٣) شرح المصنف ٣: ٣٧٣.

(٤) سورة الرعد: الآية ٢٣.

(٥) سورة الأنعام: الآية ١٤٨.

(٦) كذا! ومختصر الحجة هو أبوه أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن شُريح الرُعَينيّ [٣٩٢ - ٤٧٦هـ]. وهو من أهل إشبيلية، أجاز له مكي بن أبي طالب. صنف: الكافي في القراءات، والتذكرة، واختصار الحجة للفارسي. الصلة ٢: ٥٢٣ - ٥٢٤. وابنه أبو الحسن شريح، كان خطيب إشبيلية، ولد سنة ٤٥١، وتوفي سنة ٥٣٩هـ. الصلة ١: ٢٢٩ - ٢٣٠ وفهرسة ابن خير ١: ٤٠ وإيضاح المكنون ٣: ٢٢١ وهدية العارفين ٦: ٧٤.

وقولُ المصنفِ (إنه يَضعُف) مخالفٌ لمذهب البصريين، وقد نصَّ على قُبحه س والخليل[1]. وذكرَ بعضُهم أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[2]، وسواءٌ في ذلك عطفُ الظاهرِ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ وعطفُ الضميرِ المنفصل عليه. وفي كتاب س ما يُشعر بالجواز، قال س حين ذكر انفصال بعض الضمائر[3]: ((وكذلك كُنَّا وأنتم ذاهبينَ))، إلا أنَّ الشُّرَّاح تأوَّلوا ذلك حيثُ يجوز ذلك، وهو الشعر، أو على أنَّ س أجازَها /بشرط التصحيح، وهو أنكَ إنْ تكلمتَ بها أتيتَ بالمؤكِّد. [٦: ٢٩/ب]

فَرعٌ: تقولُ: رُوَيْدَكَ أنتَ وزيدٌ، فلا تَعطفُ على الضميرِ المستكنِّ في رُوَيْدَكَ إلا بعدَ تأكيده.

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يَعتَدُّوا بالكافِ وقد اعْتَدُّوا بـ(لا) في قوله: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[4]، والفاصلُ بعد الواو، لكن حصل منه أن لم يُذكَر المعطوفُ إلا بعد شيء، فأَحْرَى أنْ تكونَ الكافُ فاصلةً وهي قَبلَ الواوِ.

فالجوابُ: أنهم لم يَعتَدُّوا بالكاف لأنها قد تَنَزَّلَتْ منْزلةَ الجزءِ مما قَبلَها، وصارتْ كتاءِ أنتَ مِن أنا[5]؛ بدليلِ أنهم لا يَفصلون بينَها وبينَ ما اتصلتْ به بشيء، وإذا كانوا لا يَعطفون على (تُمْ) في (قُمْتُمْ وزيدٌ) لاتِّصالِه بما قَبلَه معَ أنه المعطوفُ عليه، فأَحْرَى ألاَّ يُعطَفَ مع هذا الذي ليس بمعطوفٍ عليه، والمعطوفُ عليه هو المستَكِنُّ في اسمِ الفعل.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٧ - ٣٨٠.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٢ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٦٤٤ - ٦٤٥ [رسالة]. وقال أبو البركات الأنباري: ((وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر)). الإنصاف ٢: ٤٧٥ [المسألة ٦٦].

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٢.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٤٨.

(٥) ي، د: أما.

ومذهبُ الكوفيين[١] وابنِ الأنباريِّ أنه جائزٌ في الكلام، وخرَّجَ عليه ابنُ الأنباريِّ قولَه تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ﴾[٢]، فزعم أن ﴿وَهُوَ﴾ معطوف على الضميرِ المستكنِّ في ﴿فَاسْتَوَىٰ﴾[٣]. وللفرَّاءِ قول أنه يستقبحه، قال[٤]: لأنَّ المرفوعَ خَفِي في الفعل، وليس كالمنصوب لأنه يَظهر، فتقول: ضربتُه وضربتُك.

وقد فرَّقَ س بين المرفوع والمنصوب في هذا، فقال[٥]: «وإنما حَسُنَ شَرِكَتُه[٦] المنصوبَ لأنه لا يغيِّرُ الفعلُ فيه عن حالِه التي كان عليها قبلَ أن يُضمَر، فأَشبَهَ المُظْهَرَ».

وقال هشام: وإنما أَظهرتَ التأكيدَ لِضَعفِ التاءِ، ولأنَّ ما قَبلَها ساكنٌ، فلَمَّا سَكَنَ ما قَبلَها اختَلَطَتْ بالكلمةِ حتى صارتْ كأنَّها مِنَ الفعلِ. وقال الفراء: وأُجِيز: قُمْتُ وزيدٌ.

وقال المصنف في الشرح[٧]: «ولا يمتنع العطف دون فصل، كقول بعض العرب: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ[٨]، فعطف العدم دون فصل ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قولُ جرير[٩]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣: ٩٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٩٢ - ٩٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٧٤ - ٤٧٨ [المسألة ٦٦].

(٢) سورة النجم: الآيتان ٦ - ٧.

(٣) والمعنى: استوى جبريل ومحمد بالأفق العلى. ذكر في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٣٩٧ أنَّ هذا قول الكوفيين، وضعَّفه. وردَّ تخريجهم هذا أيضًا في الإنصاف ٢: ٤٧٥ [المسألة ٦٦].

(٤) معاني القرآن ٣: ٩٥.

(٥) الكتاب ٢: ٣٧٨.

(٦) ط: شركة.

(٧) ٣: ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٨) الكتاب ٢: ٣١.

(٩) الديوان ١: ٥٧ والكامل ١: ٤١٨، ٢: ٩٣٢.

ورَجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهةِ رأيِــهِ ... ما لَــمْ يَكُــنْ وأَبٌ لــه لِيَنــالا

وقولُ عمر بن أبي ربيعة[1]:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَــتْ وزُهْــرٌ تهــادَى ... كَنِعــاجِ الْمَــلا تَعَــسَّفْنَ رَمْــلا

وهذا قولُ مختارٍ لا مضطر، إذ كان له أن ينصب وأَبًا وزُهْرًا على المفعول معه. وقولُ عمر ﷺ: (كُنْتُ وجارٌ لي من الأنصار)[2]، وقولُ عليٍّ ﷺ: (كُنْتُ أَسْمَعُ رسولَ الله ﷺ [يقول][3]: كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر)[4]، أخرجهما البخاري في صحيحه» انتهى وفيه بعض تلخيص. وقال الشاعر[5]:/ [٦: ٣٠/أ]

فلَمَّــا لَحِقْنــا والْجِيــادُ عَــشِيَّةً ... دَعَوْا : يا لَبَكْرٍ ، وانْتَمَينــا لِعــامِرِ

وقال آخر[6]:

ولَمَّا تَوافَقْنا وقيسُ بــنُ عاصِــمٍ ... مَدَدْنَ إلى العليا وأَوْدَيْنَ بِالنَّهْــبِ

وقولُه **وضميرُ النصبِ المتَّصلُ في العطفِ عليه كالظاهرِ** يعني أنه يُعطَفُ عليه الظاهرُ والضميرُ المنفصلُ، مثالُه: زيدٌ رأيتُه وعَمرًا، وزيدٌ رأيتُه وإيَّاك، فَتعطِفُ عليه كما تَعطِفُ في قولك: رأيتُ زيدًا وعَمرًا، ورأيتُ زيدًا وإيَّاك. ولا نَعلمُ خلافًا في جواز: رأيتُ زيدًا وإيَّاك، إلا ما ذهبَ إليه شيخُنا أبو الحسن الأُبَّذيُّ في (شرح

---

(١) أو العرجي. ديوان عمر ص ٤٩٨ [ما نسب إليه] وديوان العرجي ص ٢٩١، والكامل ١: ٤١٨، ٢: ٩٣٢، والتنبيه ص ٢٦٣، وفيه تخريجه. غ: وهي تهادى.

(٢) صحيح البخاري [كتاب المظالم] ٣: ١٠٤.

(٣) يقول: من شرح المصنف.

(٤) صحيح البخاري [كتاب فضائل أصحاب النبي] ٤: ١١٩٧.

(٥) هو الراعي. الديوان ص ١٣٤ [بيروت ١٩٨٠] والكتاب ٢: ٣٨٠. ورواية الصدر في الديوان واللسان (عزا): «فلما التقتْ فرسانُنا ورجالُهم»، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٦) لم أقف عليه.

الجُزُوليَّة)[1] مِن أنه لا يجوز: رأيتُ زيدًا وإياك؛ لأنك قادرٌ أن تأتي به متصلاً، فتقول: رأيتُكَ وزيدًا. وهذا وَهمٌ منه، ففي كتاب الله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

.... فاللهُ يَرْعَى أبـا حَـرْبٍ وإيَّانـا

وقوله **ومِثلُه في الحالَينِ الضَّميرانِ المنفَصِلانِ** أي: ومِثلُ الظاهر، و(في الحالين): حال عطفه[5]، والعطفِ عليه، فتقول: رأيتُ زيدًا وإيَّاك، وإيَّاك وزيدًا رأيتُ،[6] وصاحباك[7] زيدٌ وأنا، وأنا وزيدٌ صاحباك، كما يقال: رأيتُ زيدًا وعَمرًا، وزيدًا وعَمرًا رأيتُ، وصاحباك زيدٌ وعمرٌو، وزيدٌ وعمرٌو صاحباك.

وقوله **وإن عُطِفَ على ضميرِ جَرٍّ**. المسألة[8]. هذه المسألة فيها مذاهب[9]:

أحدها: أنه لا يجوز إلا بإعادة الجارِّ، إلا في الضرورة، فإنه يجوز بغيرِ إعادةِ الجارِّ، وهو مذهب جمهور البصريين[10].

---

(١) شرح الجزولية له ١: ٦٤٥ [رسالة].

(٢) سورة الممتحنة: الآية ١.

(٣) سورة النساء: الآية ١٣١.

(٤) تقدم في ٢: ٢٢٥.

(٥) ط: عطف.

(٦) زيد هنا في ك: والعطف عليه.

(٧) ط: وصاحبك.

(٨) يعني قوله: ((وإنْ عُطِفَ على ضميرِ جَرٍّ اختيرَ إعادةُ الجارِّ، ولم تَلزَمْ وِفاقًا لِيُونُسَ والأَخْفَشِ والكوفيين)).

(٩) الإنصاف ٢: ٤٦٣ - ٤٧٤ [المسألة ٦٥]. وقصره الفراء على الشعر في معاني القرآن ١: ٢٥٣، وفي ٢: ٨٦ جعله قليلاً. وقال ثعلب في مجالسه ص ٣٢٤: ((الكسائي لا ينسُق على المضمر)). وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤٤.

(١٠) ضرائر الشعر ص ١٤٩.

الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وهو منقول عن الكوفيين[1] ويونس وأبي الحسن[2]، وهو اختيار الأستاذ أبي علي الشَّلَوبين[3].

الثالث: أنه يجوز ذلك في الكلام إن أُكِّدَ الضميرُ، وإلا فلا يجوز في الكلام، نحو: مررتُ بكَ أنتَ وزيد. وهو مذهب الجَرميّ[4] والزِّياديِّ. وشَبيهٌ به ما أجازَه الفراءُ مِن نحوِ قولِك: مررتُ به نفسِه وزيدٍ، ومررتُ بهم كُلِّهم وزيدٍ. وكذا القولُ في: أَجْمَعِينَ، وقَضِّهم وقَضيضِهم، وخَمستِهم إذا خفضت خمستهم، قال: «فإن نصبتَ خمستهم لم يجز؛ لأنه بمعنى قولك: مررتُ بهم جميعًا». قال: «ومَن قال: مررتُ به أَجْمَعَ، يَنوي بأَجْمَعَ النصب - لم يجز أن يردَّ على المخفوض شيئًا». قال الفراء: «إذا تَراخى الكلامُ تَوَهَّمتَ أنَّ الأولَ ظاهرٌ».

والمانعون لذلك في الكلام اعْتَلُّوا، فقال س[5]: «ومما يَقبُح أنْ يَشركه المُظْهَرُ علامةُ المُضْمَرِ المجرور، وذلك كقولك: مررتُ بكَ وزيدٍ». قال[5]: «كَرِهوا أنْ يَشْرَكَ المُظهَرُ مُضمَرًا داخلاً فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلَها جَمعتْ أنَّها لا يُتَكَلَّمُ بها إلا مُعتَمِدةً /على ما قبلَها، وأنَّها بدلٌ مِنَ اللفظ بالتنوين، فصارت [٦: ٣٠/ب] عندهم بمنْزلة التنوين».

وقال الفراء في عائد الذِّكر: «لم يَجُزْ في الخفض أن يتأخَّرَ، فلم يكنْ له حَظُّ انفرادٍ في الخفض، ثم كُنِيَ عنه، فصار حرفًا واحدًا لم يَجدوا له وَهمًا يكون به اسمًا، ولم يَجدوا له إذا اتصلَ جهةَ اسمٍ؛ لأنه لا يكون من أسمائهم اسمٌ على حرفٍ واحدٍ من حروف الهجاء، فلم يقولوا: مررتُ به وزيدٍ».

---

(١) حواشي المفصل للشلوبين ص ٤١٣ وضرائر الشعر ص ١٤٩.

(٢) انظر معاني القرآن ١: ٢٢٤.

(٣) حواشي المفصل له ص ٤١٣ - ٤١٤ [رسالة] وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٥.

(٤) البديع ١: ٣٧٧. ومثَّل لذلك بمررتُ به نفسِه وزيدٍ.

(٥) الكتاب ٢: ٣٨١.

وقال الزِّياديُّ[1]: «لَمَّا كان لا يُتَكَلَّمُ به دون الاسم صار كالتنوين، فكرهوا أن يَعطفوا على شيءٍ بمنْزلةِ التنوين».

وقال المازني وأبو العباس[2]: إنما صَلَحَ العطفُ في الرفع والنصب لأنَّ للمرفوع والمنصوب مُضمرَينِ منفصلَينِ يُعطَفُ كلٌّ واحدٍ منهما على الظاهر؛ نحو أنت وهو وإياك وإياه، وليس للمجرور مُضمَرٌ منفصلٌ يُعطَفُ على الظاهر؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور لا يُفْصَلُ بينهما، والناصبُ والرافعُ يُفصَل بينهما وبين ما يَعملان فيه، تقول: ما رأيتُ إلا زيدًا، وما جاءني إلا أخوك، وذلك لأنَّ المجرورَ في موضعِ تَمامِ الجارِّ إذا كان اسمًا، ولا يُفصل بين بعض الحروف وبعض الحروف، على هذا يدخل، فإن اضطرَّ شاعرٌ جاز له: مررتُ بك وزيدٍ. ووَجهُه في الضرورة أنه في موضعِ الظاهرِ المجرورِ.

ونقلوا عن المازني[3] أنَّ العلة في منعِ ذلك هو أنَّ المعطوفَ شَريكُ المعطوفِ عليه، فلا تجوز عنده مسألةٌ حتى يجوز قلبُها، فلا يجوز: مررتُ بك وزيدٍ؛ لأنك لو قلتَ: مررتُ بزيدٍ وَكَ، لم يجز، وإذا قلتَ: مررتُ بك وبزيدٍ، جاز؛ لأنك لو قلتَ: مررتُ بزيدٍ وبكَ، جاز، وهذا هو الأكثر في المعطوف، وإلا فقد يجيء في العطف ما لا يجوز عكسه؛ ألا ترى أنك تقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه[4]، ولا يجوز عكسه؛ لأن رُبَّ لا تدخل مباشرة على مُظْهَرٍ إلا نكرة، وكذلك[5]:

---

(١) القول لبعضهم في معاني القرآن وإعرابه ٢: ٦.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٩٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٦ - ٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٩: ٩٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٣.

(٤) الكتاب ٢: ٥٤، ٥٦.

(٥) عجز البيت: «إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَلَّتِ». وهو بلا نسبة في الكتاب ٢: ٥٥، ١٨٧ وشرح أبيات مغني اللبيب ٨: ١٠٠ - ١٠١ [٩٢٩]. الهيجاء: الحرب، وجارها: المجير منها الكافي لها. واستقلّت: نهضت.

وأيُّ فَتى هَيجاءَ أنــتَ وجارِهــا ....

وكُلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهمٍ[(١)]، و[(٢)]:

الواهبُ الْمِئةِ الهِجـانِ وعَبْـدِها ....

فكما لم يمتنع فيها العطف فكذلك في: مررتُ بك وزيدٍ.

والذي أَختارُه في المسألةِ جوازُ العطفِ عليه مطلقًا لفسادِ هذه العلل، وعلى تقديرِ صحتِها فهي مُصادِمةٌ للنَّصِّ مِن لسانِ العرب، فلا يُلتَفَت إليها. والدليلُ على ما اخترناه القياسُ والسماع:

أمَّا القياسُ فهو أنه كما يجوز أن يُبدَلَ منه ويُؤكَّدَ مِن غيرِ إعادةِ جارٍّ كذلك يجوز أن يُعطَفَ عليه مِن غيرِ إعادةِ جارّ.

وأمَّا السماعُ فقوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[(٣)]، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحامِ﴾[(٤)]، وتأويلُ هاتينِ الآيتينِ على غيرِ العطفِ على الضميرِ مرجوحٌ، بل يتعيَّنُ اطِّراحُه؛ لأنَّ رَصفَ الكلامِ وفَصاحةَ التركيبِ يقتضي ذلك. وقالت العرب: ما فيها غيرُه وفرسِه[(٥)]، بجَرِّ الفرسِ عطفًا على الضمير في (غيره)، وقد وردَ من ذلك في أشعارِ العربِ كثيرٌ يَخرُج عن أن يكون ضرورة، فمنه ما أنشدَه س[(٦)]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا ، وتَــشْتُمُنا فاذْهَبْ، فَما بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

---

(١) الكتاب ٢: ٨٢. السخلة: ولد الشاء من المعز والضأن ساعة يولد، ذكرًا كان أو أنثى.

(٢) تقدم في ١٠: ٣٤٩.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٤) سورة النساء: الآية ١، قرأ حمزة وحده ﴿والأرحامِ﴾ جرًّا، وقرأ الباقون ﴿والأرحامَ﴾ نصبًا. السبعة ص ٢٢٦.

(٥) شرح المصنف ٣: ٣٧٦، وفي شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤٤ أنَّ قُطْرُبًا حكاه.

(٦) تقدم البيت في ٤: ٢١٦.

[٦: ٣١/أ]

/وقولُ الآخر[(١)]:

آبَــكَ أَيِّــهْ بِــيَ أو مُــصَدَّرِ ... مِنْ حُمُرِ الجِلَّــةِ جَــأْبٍ حَــشْوَرِ

وقولُ الآخر[(٢)]:

تُعَلِّقُ في مِثْلِ الــسَّوارِي سُــيوفُنا ... فما بَينَها والأَرضِ غُوْطٌ نَفــانِفُ

وقولُ الآخر[(٣)]:

هلاَّ سألت بِذي الجَماجِمِ عنــهمُ ... وأَبِي نُعَيْمٍ ذي اللِّــواءِ الْمُحْــرَقِ

وقولُ الآخر[(٤)]:

بِنا أَبَدًا لا غَيرِنــا تُــدْرَكُ الْمُنَــى ... وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخُطُوبِ الفَــوادِحِ

وقولُ الآخر[(٤)]:

إذا أَوقَدُوا نارًا لِحَــرْبِ عَــدُوِّهِمْ ... فقد خابَ مَن يَصْلَى بِها وسَعِيرِها

وقولُ الآخر[(٥)]:

لو كان لي وزُهَــيرٍ ثالــثٌ وَرَدَتْ ... مِنَ الحِمامِ عِــدانا شَــرَّ مَــورُودِ

---

(١) الكتاب ٢: ٣٨٢ وشرحه للسيرافي ٩: ٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٤ وشرح المصنف ٣: ٣٧٧. آبك: ويحك. وأَيَّهَ بفلان: دعاه وناداه. ومُصَدَّر: شديد الصدر. والجِلَّة: الْمَسانّ، واحدها جَليل. وجأب: غليظ. وحشْوَر: منتفخ الجنبين.

(٢) مسكين الدارمي. الديوان ص ٧٥ والحيوان ٦: ٤٩٤. والبيت بلا نسبة في معاني الفراء ١: ٢٥٣، ٢: ٨٦ والسيرافي ٩: ٩٥ والغرة لابن الدهان ٢: ٩٧١ [باب العطف] وضرائر الشعر ص ١٤٨ وشرح المصنف ٣: ٣٧٧. وآخره في الحيوان: والكعب منا تنائفُ. مثل السواري: عنى بها أعناق الرجال. والسواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة من أساطين البيوت ونحوها. وغوط: جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض. ونفانف: جمع نَفْنَف، وهو الهواء بين الشيئين. والتنائف: جمع تنوفة، وهي المفازة. والبيت كناية عن طول قاماتهم.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٨٦ وتفسير الطبري ١٤: ٣٩ [سورة الحجر: الآية ٢٠] والإنصاف ٢: ٤٦٦ والغرة لابن الدهان ٢: ٩٦٩ [باب العطف] وشرح المصنف ٣: ٣٧٧. ذو الجماجم: موضع.

(٤) شرح المصنف ٣: ٣٧٧.

(٥) شرح المصنف ٣: ٣٧٨. الحمام: الموت.

وقولُ الآخر[1]:

إذا بِنا بَلْ أُنَيْسانَ اتَّقَتْ فئةٌ ... ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ يُعادِيها

وقولُ العبَّاس بن مِرداس[2]:

أَكُرُّ على الكَتيبةِ لا أُبالي ... أَحَتْفي كانَ فيها أَمْ سِواها

وقولُ الآخر[3]:

وقد رامَ آفاقَ السَّماءِ، فلَمْ يَجِدْ ... له مَصْعَدًا فيها ولا الأَرضِ مَقْعَدا

فأنت ترى هذا السماعَ وكثرتَه وتصرُّفَ العربِ في حرفِ العطفِ على هذا الضميرِ مِن غيرِ إعادةِ الخافض؛ فتارةً عطفتْ بالواو، وتارةً بـ(لا)، وتارةً بـ(بل)، وتارةً بـ(أم)، وتارةً بـ(أو)، وكلُّ هذا التصرفِ يدلُّ على الجواز وإن كان الأكثر أنْ يُعادَ الجارُّ، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[4]، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[5]، ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾[6].

وقد خُرِّجَ[7] على العطف بغير إعادة الجارِّ قولُه تعالى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[8] عطفًا على ﴿لَكُمْ﴾ من قولِه: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾، أي: ولِمَنْ. وقولُه ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[9] عطفًا على قوله ﴿فِيهِنَّ﴾، أي: وفيما يُتْلَى عليكم.

---

(١) نسبه المصنف في شرحه ٣: ٣٧٧ لرجل من طيئ.

(٢) الغرة لابن الدهان ٢: ٩٦٩ [باب العطف] والحماسة البصرية ١: ٤٥ [الحماسية ٢٨] والتنبيه ص ٢٠ وضرائر الشعر ص ١٤٨ وشرح المصنف ٣: ٣٧٧.

(٣) الغرة لابن الدهان ٢: ٩٦٨ [باب العطف] والبديع ١: ٣٧٧ والجامع لأحكام القرآن ٥: ٦ وضرائر الشعر ص ١٤٨ وشرح المصنف ٣: ٣٧٧.

(٤) سورة المؤمنون: الآية ٢٢.

(٥) سورة فصلت: الآية ١١.

(٦) سورة الأنعام: الآية ٦٤.

(٧) معاني القرآن للفراء ١: ٢٩٠.

(٨) سورة الحجر: الآية ٢٠. ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾.

(٩) سورة النساء: الآية ١٢٧. ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾. معاني القرآن للفراء ٢: ٨٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٦، ١١٥ والكشاف ١: ٥٦٧.

فرع: (لولا) تجرُّ المضمرَ في مذهب س[1]، فلو عَطفتَ على مجرورِها ظاهرًا لم يجز؛ لأنه يَلزَمُ مِن ذلك أن تَجُرَّ (لولا) المظهَرَ، وهو لا يجوز. فلو رفعتَ على تَوَهُّمِ أنكَ نطقتَ بضميرِ الرفع ففي جوازِه /نَظَرٌ، نحو: لولاك وزيدٌ لكان كذا. [٦: ٣١/ب]
وعلى هذا ينبغي أن يُقَيَّدَ العطفُ على الضميرِ المجرورِ بأن يكونَ الحرفُ ليس مختصًّا بجَرِّ الضميرِ.

ص: وأجازَ الأخفشُ العطفَ على عاملَين إن كان أحدُهما جارًّا، واتَّصَلَ المعطوفُ بالعاطفِ، أو انفصلَ بـ(لا). والأَصَحُّ المنعُ مُطلقًا، وما أَوهَمَ الجوازَ فجرُّه بحرفٍ مدلولٍ عليه بما قَبْلَ العاطفِ.

ش: يجوز أن يُعطَفَ بحرفِ العطفِ اسمٌ فأكثرُ على اسم قبلَه فأكثرَ؛ نحو: ضربَ زيدٌ عَمرًا وبكرٌ خالدًا، وظَنَّ زيدٌ عَمرًا منطلقًا وبكرٌ جعفرًا مُقيمًا، وأَعطى زيدٌ عَمرًا جُبَّةً وبكرٌ خالدًا دينارًا، وأَعلمَ زيدٌ عَمرًا بكرًا مُقيمًا وعبدُ الله جعفرًا عاصمًا راحلاً.

فإن نابَ حرفُ العطفِ مَنابَ عاملَين فإمَّا أن يكونَ أحدُ العاملينِ جارًّا أو لا؛ إن لم يكن جارًّا فذكرَ المصنفُ في الشرح[2] الإجماعَ على منعِ العطفِ على عاملينِ إذ ذاك؛ ومثالُه: كانَ آكلاً طعامَك زيدٌ وتَمرًا عمرٌو، أي: وكانَ آكلاً تَمرًا عمرٌو، فنابَتِ الواوُ مَنابَ كانَ ومَنابَ آكلاً.

وقال أبو عمرو بن الحاجب: «وأمَّا الذين أجازوا العطف على عاملينِ مطلقًا» إلى آخر ما في شرحه[3]. فقال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي،

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤، وقد تقدمت المسألة في ١١: ٣٠٧ - ٣١٢.

(٢) ٣: ٣٧٨.

(٣) هذا النص في التعليقة لبهاء الدين بن النحاس الحلبي ٢: ٧٦٣، وتتمته: «لَمَّا رأوا جواز مثل هذه المسألة بل وظهورها ظنُّوا أنَّ الباب واحد، فأجازوا الجميع». وقال ابن الحاجب في أماليه ١: ١٣٤: «ومنهم من يجيزه، وهم أكثر الكوفيين». وانظر ما قاله ابن الحاجب في مسألة العطف على معمولي عاملين في شرحه على كافيته المطبوع باسم شررح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص ٦٤٢ - ٦٤٨.

عُرف بابن النَّحَّاس، مِن نُحاة عصرنا، رحمه الله[1]: «ما ذكره ابن الحاجب مِن جواز العطف على عاملينِ مطلقًا مذهبٌ لم أرَ أحدًا حكاه غيره؛ مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب». وكذلك قال شيخُه[2] أبو عبد الله محمد بن أبي علي ابن عَمْرون التغلبي الحلبي، وكان له حفظ واطِّلاع.

وهذا الذي قاله المصنف من الإجماع غير صحيح، بل الذي ذكرَه ابن الحاجب ذكرَه أبو علي الفارسيُّ في بعض كتبه[3] عن قوم من النحويين، ونُسب للأخفش.

وإن كان أحد العاملين جارًّا فقال الْمَهْدَوِيُّ: إن تأخَّرَ المجرور، نحو: زيدٌ في الدارِ وعمرٌو القصرِ، لم يُجزه أحد. وهذا ليس كما ذَكر، بل مَن أجاز ذلك مطلقًا أجاز هذه الصورة.

ونصَّ بعضهم على أنه لا بُدَّ في العطف على عاملينِ مِن أن يكون أحدهما جارًّا. وإذا كان أحدهما مجرورًا وتقدَّم المجرورُ المعطوفَ فالمشهور عن س[4] المنع مطلقًا، ونَقل عنه أبو جعفر النَّحاس[5] الجواز. وأمَّا الأخفش فعنه في هذه الصورة قولان: أحدهما الجواز[6]، وهوالمشهور عنه، وهو مذهب الكسائي[7] والفراء[7] والزَّجاج[8]، وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء وأبو بكر بن طلحة.

---

(١) التعليقة على المقرب له ٢: ٧٦٣.

(٢) أي: شيخ ابن النحاس. التعليقة ٢: ٧٦٣. واسمه محمد بن محمد بن أبي علي [٥٩٦ - ٦٤٩هـ]، تلميذ ابن يعيش، وأستاذ ابن النَّحَّاس. بغية الوعاة ١: ٢٣١.

(٣) مختار تذكرة أبي علي ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٤) الكتاب ١: ٦٣ - ٦٦.

(٥) إعراب القرآن ٤: ١٤٠.

(٦) المقتضب ٤: ١٩٥ والكامل ٢: ١٠٠٢ والأصول ٢: ٦٩، وصواب مثاله: مرَّ زيدٌ بعمرٍو وخالد بكرٌ، وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٤٠ والسيرافي ٣: ٤١ - ٤٩، والتعليقة للفارسي ١: ١٠٢ والبديع ١: ٣٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٥٦.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٤٠.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٤٣١.

والقول الثاني: المنع، ذكره في كتاب «المسائل» له، وهو مذهب هشام وأبي العباس المبرد[(١)] وابن السَّراج[(٢)]. فعلى المشهور من مذهب الأخفش ومَن تبعه يجوز ذلك، وسواء أكان المجرور متقدمًا في المعطوف عليه، نحو: إنَّ في الدارِ زيدًا /والحجرةِ عَمرًا، أَم متأخرًا، نحو: إنَّ زيدًا في الدارِ والحجرةِ عَمرًا. [٦: ٣٢/أ]

وفصَّلَ قومٌ بينَ أن يتقدَّم المجرورُ في المتعاطفين معًا فيجوز، نحو: إنَّ في الدارِ زيدًا والقصرِ عَمرًا. أو لا فيمتنع[(٣)]، نحو: إنَّ زيدًا في الدارِ والحجرةِ عَمرًا، ونُسب هذا لأبي الحَجَّاج الأَعْلَم[(٤)]. وأجاز ذلك لتساوي الجملتين، وأنه لم يأت مسموعًا غير هذا. وذكر أبو عمرو[(٥)] في مثل: ليس بقائمٍ زيدٌ ولا قاعدٍ بكرٌ، أنه مسموع من العرب.

فتحصّل في هذه المسألة مذاهب: القول بالجواز مطلقًا، والقول بالمنع مطلقًا، والتفصيل بين أن يكون أحد العاملين جارًّا فيجوز، أو ليس بجارّ فيمتنع. وإذا كان جارًّا فمذهبان: أحدهما: إن تقدَّم المجرورُ المعطوفَ جاز، وإلا امتنع[(٦)]. والثاني: إن تقدَّم المجرورُ في المتعاطفين جاز، وإلا فلا.

وحُجَّةُ مَن منعَ هي أنَّ حرف العطف ضعيف، فلا يَقوى أن ينوبَ مَنابَ عاملينِ، ويدلَّ في حالٍ واحدةٍ على أَزْيَدَ مِن معنًى واحدٍ، وحرفٌ واحدٌ[(٧)] لا يدلُّ

---

(١) المقتضب ٤: ١٩٥.

(٢) الأصول ٢: ٦٩.

(٣) فيما عدا ط: فيمنع.

(٤) نسبه إليه ابن الحاجب في شرحه على كافيته ص ٦٤٣ - ٦٤٤ والرضي في شرح الكافية ١: ١٠٣٨، وهو في تحصيل عين الذهب ص ٩٠ - ٩١.

(٥) ذكر الأعلم في تحصيل عين الذهب ص ٩٠ أنَّ العرب تجيزه. ولم أقف على قول ابن الحاجب فيه.

(٦) ك: فيمتنع. ي: فمنع. غ: فيمنع.

(٧) وحرف واحد ... من معنًى واحد: ليس في غ، ك.

في حالٍ واحدةٍ على أَزْيَدَ مِن معنًى واحدٍ. وأيضًا فيكون نائبًا عن حرف الجرِّ إذْ ذاك، وحرفُ الجرِّ معَ قُوَّتِه في الإيصال لا يُوصل عاملينِ، فحرفُ العطفِ أَولَى ألاَّ يُوصل.

وقال أبو العباس: «إن عطفتَ في قولك (زيدٌ في الدارِ والبيتِ عمرٌو) البيتَ على (في الدار) بقي عمرٌو بلا رابط، وإن عطفتَ عَمرًا على زيد بقيَ البيت بلا رابط، وإن عطفتَ على عاملينِ وجب أن تَعطف على أكثرَ مِن ذلك إلى ما لا نهاية له».

وكذا قال ابن السراج[1]: «لو جاز أن ينوب عن عاملين جاز أن ينوب عن أكثرَ من ذلك، ولا يجوز بالإجماع، فلا يجوز نيابتها عن عاملين» انتهى.

وتصويرُ أكثرَ مِن عاملينِ أن تقول: إنَّ زيدًا في البيتِ على فراشٍ والقصرِ نِطْعٍ[2] عَمرًا، التقدير: وإنَّ في القصرِ على نِطعٍ عَمرًا، فنابت الواوُ مَنابَ إنَّ ومَنابَ في ومَنابَ على.

وفي (البسيط): «وكلامُ النحويين يقتضي أنَّ الإجماع منعقدٌ بينَهم أنه لا يَصِحُّ في أكثرَ مِن مَعمولَي عاملَين، ولا يجوز: جاءَ من الدارِ إلى المسجدِ زيدٌ والحانوتِ البيتِ عمرٌو، وموضعُ الكلامِ النِّيابةُ عن عاملَين كَثُرَتِ المعمولاتُ أو قَلَّتْ» انتهى.

وحُجَّةُ مَن أجازَ السَّماعُ، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[3] في قراءةِ مَن

---

(١) الأصول ٢: ٧٥.

(٢) النِّطْع: بساط من جلد، كثيرًا ما كان يُقتل فوقه المحكوم عليه بالقتل.

(٣) سورة الجاثية: الآيات ٣ - ٥.

خفض (آيات)[1]، فنابتِ الواوُ مَنابَ في ومَنابَ إنَّ، كأنه قال: وإنَّ في اختلاف آياتٍ. وبقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2]، ووجهُ الدليلِ مِن هذا أنَّ ﴿فِى ضَلَٰلٍ﴾ معطوفٌ على ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾، فيجب لذلك أن يَشْرَكَه في إنَّ واللام. /وقال الشاعر[3]: [٦: ٣٢/ب]

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدَ بالليلِ نارا

التقدير: وتَحسَبُ كُلَّ نارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا، فنابتِ الواوُ مَنابَ تَحسَبُ الناصبةِ لقولِه نارًا، ومَنابَ كُلٍّ الخافضةِ لِنارٍ. وقال الآخر[4]:

وباشَرَ راعيها الصَّلى بِلَبانِهِ ... وجَنْبَيهِ حَرَّ النارِ ما يَتَحَرَّفُ

نابتِ الواوُ مَنابَ باشَرَ الناصبِ لقولِه جَنْبَيه، ومَنابَ الباءِ الجارَّةِ لِجَنْبَيه[5]. وقال أبو النجم[6]:

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبًا حُرًّا ... بالكَلبِ خَيرًا ، والحَماةِ شَرًّا

نابتِ الواوُ مَنابَ أَوصَيتُ الناصبِ لقولِه شَرًّا، ومَنابَ الباءِ الجارَّةِ للكلب. وأنشدَ المصنفُ في الشرح[7] في آخر (باب الجرّ) عدةَ أبياتٍ مِن هذا الضرب.

ومَن أَجازَ ذلك مُطلقًا قاسَ غيرَ ما فيه جارٌّ على ما فيه جارٌّ. وتأوَّلَ مَن منعَ هذا السماعَ على أنه مما حُذِفَ منه الجارُّ لدلالةِ ما قَبلَه عليه.

---

(١) قرأ حمزة والكسائي بالكسر في الآيتين، وقرأ بقية السبعة بالرفع فيهما. السبعة ص ٥٩٤.

(٢) سورة سبأ: الآية ٢٤.

(٣) تقدم البيت في ٨: ٢٥٣.

(٤) الفرزدق. الديوان ٢: ٥٥٩ وجمهرة أشعار العرب ٣: ٨٩١ والحجة ٦: ١٧٢. صلى النار: توهجها. ولبانه: صدره. وما يتحرف: ما ينحرف عن النار من شدة البرد. ط: الصلا بجبينه.

(٥) ط: لجبينه.

(٦) الديوان ص ١٨٤ والكامل ٢: ٩٩٨.

(٧) ٣: ١٩٠ - ١٩١.

وقولُه **إنْ كانَ أحدُهما جارًّا** احترازٌ مِن ألاَّ يكونَ جارًّا، وهو الذي ذكرَ المصنفُ أنه مُجْمَعٌ على منعه، وذكرْنا نحن الخلافَ فيه.

وقولُه **واتَّصَلَ المعطوفُ** يحتاج إلى أن يُقيِّدَه، فيقول: واتَّصَلَ المعطوفُ المجرورُ بالعاطفِ؛ لأنَّ لنا معطوفَين، فلو اتَّصَلَ غيرُ المجرورِ لم يُجزْه الأخفشُ، نحو: إنَّ في الدارِ عَمرًا وزيدًا الحُجرة.

وقولُه **أو انْفَصَلَ بـ(لا)** مثالُه: ما في الدارِ زيدٌ ولا الحُجرةِ عَمرٌو، وما رَكِبَ زيدٌ إلى عمرٍو فَرَسًا ولا بَكرٍ بَغْلاً، أي: ولا رَكِبَ إلى زيدٍ بَغْلاً، فلو قال: ضربتُ زيدًا بِسَوْطٍ ويومًا عُودٍ عَمرًا، يريد: وضربتُ يومًا بعُودٍ عَمرًا، لم يَجُزْ.

وقولُه **والأَصَحُّ المَنعُ مُطْلَقًا** تقدَّمتْ حُجَّةُ مَنْ منعَ، وتأويلُها ما قالَه المصنفُ مِن أنَّ ما أَوْهَمَ ذلك فَجَرُّه بحرفٍ مَدلولٍ عليه بما قَبْلَ العاطفِ.

وقولُه **بحرف** الأعمّ فيه (بِجارٍّ) ليشملَ الحرفَ والاسمَ، نحو قوله: «ونارٍ»، إذ التقديرُ: وتَحسبُ كُلَّ نارٍ.

وقال المصنفُ في الشرح[1]: «وحَذفُ ما دَلَّ عليه دليلٌ مِن حروفِ الجرِّ وغيرِها مُجْمَعٌ على جوازه، والحملُ عليه أَولَى مِنَ العطفِ على عامِلَين، فإنه مُختَلَفٌ فيه، والأكثرُ على مَنعه، ومُوافقةُ الأكثرِ أَولى» انتهى.

ولا نُسَلِّمُ أنَّ الأكثرَ على مَنعه؛ إذِ المنقولُ عنه جوازُه الكسائيّ والفراء والأخفش في المشهور، وس على اختلافٍ في النقل عنه، وجماعة من المتأخرين. وقولُه «ومُوافقةُ الأكثرِ أَولى» ليس كذلك، بل موافقةُ الدليل.

[٦: ٣٣/أ] وقال في الشرح[1]: «وأيضًا فإنَّ العطفَ على عامِلَين /بمنْزلةِ تَعْديتَينِ بِمُعَدٍّ واحدٍ، فلا يجوزُ ،كما لا يجوزُ ما هو بمنْزلتِه».

وقال في (البديع)[2]: «العطفُ على عامِلَين قد اختلفَ النحاةُ فيه، ومعناه أن يتقدَّمَ مرفوعٌ ومنصوبٌ، أو مرفوعٌ ومجرورٌ، أو منصوبٌ ومجرورٌ، ثم يُعطفَ

---

(١) ٣: ٣٧٨.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ٣٨٢.

عليهما مِن غيرِ إعادةِ العاملِ، ومثالُه: قامَ زيدٌ وضَربتُ عَمرًا وبكرٌ خالدًا، عَطفتَ بَكرًا على زيد، وخالدًا على عمرو، وهذا هو الذي وقعَ فيه الخلاف، كأنك قلتَ: قامَ زيدٌ وضربتُ عَمرًا وقامَ بكرٌ وضربتُ خالدًا، وقد أَجمَعُوا على أنه لا يجوز: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالد، فيُعطَفَ على الفعلِ والباءِ. فإن قلتَ: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو وخالدٍ بكرٌ، فقَدَّمتَ المجرورَ على المرفوع، فقد أَجازَه الأخفشُ[1] ومَن ذهبَ مَذهبَه)).

واستَدَلَّ مَن أجازَ العطفَ على عاملَين بقولِ الشاعرِ[2]:

هَــوِّنْ عليــكَ، فــإنَّ الأُمُــورَ ... بِكَــفِّ الإلـــهِ مَقاديرُهـــا
فلـــيسَ بِآتيـــكَ مَنْهِيُّهـــا ... ولا قاصِـــرٍ عنـــكَ مَأْمُورُهـــا

وقولِ النابغة[3]:

فَلَيسَ بِمَعْـرُوفٍ لنـا أنْ نَرُدَّهـا ... صِحاحًا، ولا مُسْتَنْكَرٍ أنْ تُعَقَّـرا

وقولِ الآخَرِ[4]:

أَكُــلَّ امْـرِئٍ تَحْـسَبِينَ امْـرَأً ... ونــارٍ تَوَقَّــدُ باللَّيـــلِ نـــارا

وبقولِهم: ما كُلُّ سَوْداءَ تَمرةً ولا بَيضاءَ شَحمةً[5]. وس[5] ومَن ذهبَ[6] مَذهبَه يَتأَوَّلُ ذلكَ جَميعَه.

وقال ابن هشام: ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ عمرٌو، جائز عند الأخفش، ويَرى جواز: زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو[7]، على هذا الشرط أن يكون المجرورُ

(١) الأصول ٢: ٧٠.
(٢) تقدم البيت الأول في ١١: ١٥٥، والثاني في ٤: ٣٠٦.
(٣) تقدم البيت في ٤: ٣٢١.
(٤) تقدم البيت في ٨: ٢٥٣. وفي هذا الجزء ٦: ق ٣٢/ب من الأصل. ط: في الليل.
(٥) الكتاب ١: ٦٥ ـ ٦٦ وشرحه للسيرافي ٣: ٤٩.
(٦) الأصول ٢: ٧٠، ٧٢.
(٧) المقتضب ٤: ١٩٥.

يلي المجرورَ[1]، فلو قلتَ: وعمرٌو الحجرةِ، لم يَجُزْ عنده[2]. وكذلك: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، وليس بقائمٍ زيدٌ ولا قاعدٍ عمرٌو، لا يجيزه أيضًا، ويَمنع: ولا عمرٌو قاعدٍ، للفصل بين حرف العطف والمجرور. ويجيز[3]: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرٌو. وعدمُ اطِّرادِه مع اختلافِ هذه الألفاظِ يدلُّ على فسادِ هذا المذهب. قال: وحرفُ العطف لَمَّا نابَ عن العامل صار كأنه عامِل، ولا يعملُ عاملٌ واحدٌ رفعًا وجرًّا ولا نصبًا وجَرًّا. وقد حكى أبو علي أنَّ قومًا أجازوا هذا كلَّه، ولم يشترطوا ترتيبًا، وخطَّأهم في ذلك بما تقدَّم، وبعدمِ السماعِ القاطعِ، وبِما فيه مِنَ الفصلِ، وعدمِ اطِّرادِه.

وقال ابن السَّرَّاج[4]: لم يُسمَع مِنَ العرب ما يَقطعُ بجوازِ العطف على عاملينِ؛ لأنَّ كلَّ ما تعلَّقَ به أبو الحسن من ذلك يُتَأَوَّلُ، والتأويلُ على إضمارِ الحرفِ أو المضافِ. وتَأَوَّلَ أبو بكرٍ ﴿ءَايَٰتٍ﴾[5] في الآية على أنها أُعيدَت توكيدًا. وقال غيره[6]: الخفضُ على إضمارِ في. ومنعَ المبردُ النصبَ في الآية، ذكر ذلك في (الكامل)[7]، والرفعُ عنده على الموضع، /ولم يُجِزْ إلا الرفعَ. وهو غلطٌ؛ لأنه لا فَرْقَ بينَ أن يُعطَفَ على الملفوظِ به أو المقدَّرِ إذا خُفِض، فلم يَخرُجْ عنِ العطفِ على عاملَين. [٦: ٣٣/ب]

---

(١) شرح الكافية للرضي ١: ١٠٣٤، ١٠٣٧ والأصول ٢: ٦١، وفيه خطأ في ضبط المثال، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٤١.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٤١.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٤٧.

(٤) الأصول ٢: ٧٥.

(٥) سورة الجاثية: الآية ٥. الأصول ٢: ٧٥، وقد تقدم تخريج القراءة في هذا الجزء ٦: ق ٣٢/ب من الأصل.

(٦) المسائل البصريات ١: ٥٢٢ والمسائل العسكرية ص ١٦٤ ومختار تذكرة أبي علي ص ٢٨.

(٧) الكامل ١: ٣٧٥ - ٣٧٦.

واحتج أيضًا - يعني الأخفش - بقولِ الشاعر عمر بن أبي ربيعة[1]:

فليسِ لأمرٍ حاوَلَ اللهُ جَمْعَهُ مُشتٌّ ، ولا ما فَرَّقَ اللهُ جامعُ

وقول سعد بن ناشب[2]:

وفي اللِّينِ ضَعْفٌ ، والشَّرَاسةِ هَيْبَةٌ ومَنْ لا يُهَبْ يُحْمَلْ على مَرْكَبٍ وَعْرِ

وما أنشده أبو العباس[3]:

فقالَ لِيَ الْمَكِّيُّ : أَمَّـــا لِزَوجـــةٍ فَــــسَبْعٌ ، وأَمَّـــا خُلَّـــةٍ فَثَمـــانِ

وحين قال الأَعلَمُ بقولِ الأخفشِ استدَلَّ[4] بقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[5]، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ﴾[6]. ولا شاهدَ فيه، بل يكون (الذين) مبتدأ، و(جزاء) مبتدأ ثان، والخبر محذوف، أي: لهم جزاءُ سيئة، والجملةُ خبرُ الأول، أو خبرُ مبتدأ محذوف، أي: جزاؤهم جزاءُ سيئةٍ، وقد يُضمَرُ حرفُ الجرِّ لِتَقَدُّمِ ذِكرِه. وقد يكون على: وجزاءُ الذين كَسَبُوا، على حذفِ مضاف. انتهى.

ووجدتُ فيما كتبناه على حواشي كتاب (شرح س) المنسوبِ لِلصَّفَّارِ البَطَلْيَوسيِّ أنَّ الأعلمَ اشترطَ التوازُنَ[7]، وهو عنده أن يُقدَّمَ في الجملة الثانية الذي قُدِّمَ نظيرُه في الأولى، ويُؤخَّرَ ما أُخِّرَ نظيرُه، يجوز: إنّ في الدارِ زيدًا والقصرِ عَمرًا، لا غير، إذ لا يجوز أن تقول: إنَّ زيدًا في الدارِ وعَمرًا القصرِ. وعلى اشتراطه

(١) هو لقيس بن ذريح في الأمالي ٢: ٣١٩ والأغاني ٩: ١٦١ من قصيدة له.

(٢) الحماسة ١: ٣٣٣ [الحماسية ٢٢٤]. وآخره في المخطوطات: صعب.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣٢٣.

(٤) تحصيل عين الذهب ص ٩١.

(٥) سورة يونس: الآية ٢٦.

(٦) سورة يونس: الآية ٢٧.

(٧) تحصيل عين الذهب ص ٩٠.

التوازنَ ينبغي أن يُجيز ذلك، إلا أنَّ الخافضَ لا يُفْصَلُ بينَه وبينَ مخفوضِه، وكذلك ما يَنُوبُ مَنابَه، والناسُ لم يختلفوا في ذلك، وإنما اختلفوا في قولك: إنَّ زيدًا في الدار والقصرِ عَمرًا، هذه هي التي أجازها الأخفش، ومنعها الأَعْلَمُ لعدم التوازن.

واشتراطُ الأعلمِ التوازنَ خطأٌ؛ إذْ لو كان التوازنُ مُجَوِّزًا لأَجازَ: إنَّ زيدًا في الدار وعمرًا القصرِ؛ لأنَّ تأخيرَ الخبرِ هو الأَولى، فكما لا يُلحَظُ التوازُنُ في الأُولى، فأَحْرَى ألاَّ يُلحَظَ في غير الأُولى.

وفي (البسيط): «استَدَلَّ - يعني الأعلم - على ذلك بأنه[1] وجبَ أن يتقدَّمَ المجرورُ المعطوفَ بالشرط الأوَّل، فيجبُ أن يتقدَّمَ المعطوفُ عليه الذي هو نظيرُه على المعمولِ الآخَرِ لِتَقوَى الدّلالةُ على الحذف. وأيضًا فنيابةُ الحرفِ عن عاملَين ليس بقياس، وما وردَ منه فخارِجٌ عنِ القياسِ أن يُتبَعَ على حسب ما سُمع، ولم يُتبَع إلا على هذا النظام المذكور، كالأبيات[2] المذكورة، فليَجْرِ كذلك.

وما ذكرَه فاسدٌ في المعنى والسماع: أمَّا المعنى فلأنَّ القُربَ أَولى وأَقوَى في الدّلالة على الحذف؛ ألا ترى أنَّ البُعدَ مُوجِبٌ لإعادةِ /العواملِ والتأكيدِ ونحوه، [٦: ٣٤/أ]
ولأنه مع التقديمِ يقعُ الفصلُ بينَه وبينَ المعطوفِ عليه، وفصلٌ واحدٌ أحسنُ مِن فَصلَين.

وأمَّا السَّماعُ فقولُه[3]:

وباشَرَ راعيها الصَّلَى بِلَبانِهِ ... وجَنْبَيهِ حَرَّ النارِ ما يَتَحَرَّفُ»

انتهى.

وقال ابنُ طلحةَ: إذا كان أحدُ العاملَينِ الابتداءَ حيث هو معنويٌّ جاز أن يُعطَفَ على معمولَيْ عاملَينِ، نحو: زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرٌو؛ لأنَّ الابتداءَ هو

---

(١) ك، ي: لأنه.

(٢) ك: كالآيات.

(٣) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٣٢/ب من الأصل.

الذي رفعَ زيدًا، والابتداء أيضًا رفعَ عَمرًا، فكأنك إنما عَطَفتَ على معمولِ عاملٍ واحدٍ. ونحوٌ مِن هذا هو مذهبُ ابنِ الطَّراوة.

فقال لهما الأستاذ أبو علي: لا يخلو أن يُقدَّرَ الابتداءُ قَبلَ المبتدأ أو بعدَه، ومُحالٌ أن يكون هذا العاملُ بعد المعمول، وإذا كان قبلَه فقد عطفتَ على معمولَيْ عاملَين.

وفي (البسيط): وقال الشَّيبانيُّ: العطفُ على عاملَينِ إنما يكون فيما كان العاملانِ فيه مِنَ العواملِ اللفظيةِ المؤثِّرةِ لفظًا ومعنًى، فإنِ انْخرَمَ شرطٌ مِن هذه لم تكن مِن بابِها، وهي جائزةٌ، فإنْ كان العاملانِ ابتداءينِ أو أحدُهما فيجوز مطلقًا، كقولك: زيدٌ في الدارِ والحُجرةِ عمرٌو، لَمَّا لم يكنِ الابتداءُ لفظيًّا كان كأنه ليس موجودًا، فكانتِ الواوُ نائبةً عن عاملٍ واحدٍ، وحُمل عليه: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1] رفعًا على قوله ﴿وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

فقالَ لِيَ الْمَكِّيُّ ....

وكذلك إذا كان العاملُ لفظيًّا لا معنويًا، كالباءِ الداخلةِ في خبرِ (ليس)، و(ما) و(مِن) في النفي، مثالُ مِن في النفي: ما شربَ مِن عسلٍ زيدٌ ولا لبنٍ عمرٌو، وما شربَ زيدٌ مِن عسلٍ ولا لبنٍ عمرٌو، ونحوه، فلا يكون من العطف، وهو جائز لأنه عارضٌ، والحكمُ للأول، فكأنه لم يكن؛ ألا تراه أنه لم يُغيِّر[4] الوضع، فتقول: زيدٌ ليس بِجَبانٍ أبوه ولا شُجاعٍ أخوه، وحُملَ عليه الجرُّ في قوله[5]:

---

(١) سورة الجاثية: الآية ٥.

(٢) سورة الجاثية: الآية ٤. ﴿وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

(٣) تقدم الشاهد في هذا الجزء ٦: ق ٣٣/ب من الأصل.

(٤) ط: ألا ترى لم يغير.

(٥) تقدم الشاهد في ٤: ٣٠٦ وفي هذا الجزء ٦: ق ٣٣/أ من الأصل.

فليسَ بِآتيكَ ....

البيت، وقولِه[1]:

فَلَيسَ بِمَعْرُوفٍ ....

البيت.

ورُدَّ الأولُ بنيابةِ الحرفِ عنه في: زيدٌ وعمرٌو خارجان[2]، والثاني لأنه مؤثِّرٌ في اللفظ، فصار بمَنْزلة: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو.

* * *

(١) تقدم في ٤: ٣٢١، وفي هذا الجزء ٦: ق ٣٣/أ من الأصل.

(٢) فيما عدا ك: جائز جار. ك: خارجا.

ص: فصل

قد تُحذَفُ الواوُ معَ معطوفِها ودُونَه، وتُشارِكُها في الأولِ (الفاءُ) و(أمْ)، وفي الثاني (أو)، ويُغني عن المعطوفِ عليه المعطوفُ بالواوِ كثيرًا، وبالفاءِ قليلاً، ونَدَرَ ذلك مع (أو)، وقد يُقَدَّمُ المعطوفُ بالواوِ للضرورةِ، وإن صَلَحَ لِمعطوفٍ ومعطوفٍ عليه مذكورٍ بعدَهما طابَقَهما بعدَ الواوِ، وطابَقَ أحدَهما بعدَ (لا) و(أَوْ) و(بَلْ) و(لكنْ)، وجازَ الوَجهانِ بعدَ (الفاءِ) و(ثُمَّ).

[٦: ٣٤/ب] ش: مثالُ حذفِ الواوِ مع معطوفِها /قولُه تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[1]، أي: والبردَ، ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[2]، أي: ولم تَعبدني، والتعبيد: الاستعباد، ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾[3]، أي: ومَن أنفقَ بعدَه وقاتَل. ومنه ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[4]، أي: بينَ أحدٍ وأحدٍ، وقولُ النابغة الذبياني[5]:

فما كانَ بينَ الخيرِ لو جاءَ سالِمًا ... أبو حُجُرٍ إلا لَيالٍ قَلائلُ

أي: وبَيني، وقولُ امرئ القيس[6]:

كأنَّ الحَصى مِن خَلفِها وأَمامِها ... إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أَعْسَرَا

(١) سورة النحل: الآية ٨١.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٢٢.

(٣) سورة الحديد: الآية ١٠.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٥.

(٥) الديوان ص ١٢٠ وشرح المصنف ٣: ٣٧٩. أبو حُجُر: كنية النعمان بن الحارث الغسّاني.

(٦) الديوان ص ٦٤ والكامل ٢: ١٠٠٩. يصف ناقته. نجلتْه: رمته. والخذف: الرمي بالحصى ونحوها. والأعسر: الذي يرمي بيده اليسرى.

أي: رِجلُها ويدُها. وقولُ الراجزِ يصفُ رَجُلاً خَشِنَ القَدَمِ[1]:

قد سالَمَ الحَيَّـاتُ منـهُ القَـدَما الأُفْعُـوانَ والـشُّجاعَ الـشَّجْعَما

وذات قَرنَينِ ضَمُوزًا ضِرْزِما

أي: والقَدَمُ الأُفْعُوانَ.

وقولُه **ودُونَه** أي: تُحذَفُ الواوُ دونَ المعطوف، مثالُه ما رُوي في الحديث[2]: (تَصَدَّقَ رجلٌ مِن ديناره، مِن دِرهمِه، مِن صاعِ بُرِّه، مِن صاعِ تَمْرِه)، أي: مِن دينارِه إن كان ذا دينار[3]، ومِن درهمه إن كان ذا درهم[4]، وكذلك الباقي. وسَمِعَ أبو زيدٍ مِنَ العرب: أَكَلتُ خُبزًا لَحْمًا تَمْرًا[5]، أي: ولَحمًا وتَمرًا، وقال الشاعر[6]:

فأَصْـبَحْنَ يَنْـشُرْنَ آذانَهُـنَّ في الطَّرحِ طَرْفًـا شِـمالاً يَمينـا

أي: ويَمينا. وقال الشاعر[7]:

تَرامَـتْ بِنـا مَـشْرِقًا مَغْرِبًـا غِيارًا وجَلْسًا صَـحارى حُزونـا

---

(١) تقدم الشطر الأول في ٢: ٨١ و٦: ٢٨٢، والشطران في ٧: ٤٥. والثلاثة في الكتاب ١: ٢٨٧ وشرح المصنف ٣: ٣٧٩ والخزانة ١١: ٤١١. ذات قرنين: هي الأفعى القَرْناء، وضرب من الأفاعي يكون له قرون من جلده. والضموز: الحيّة المطْرِقة التي لا تَصفِر لخُبثها، فإذا عَرَض لها إنسانٌ ساوَرَته وَثْبًا. والضِّرْزِم: الحيّة المُسِنّة، وهو أخبث لها وأكثر لسُمِّها، وقيل: هي الشديدة النَّهش.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزكاة: باب الحثّ على الصَّدَقة ٢: ٧٠٥ وشرح المصنف ٣: ٣٨٠.

(٣) فيما عدا ك: ذا دنانير.

(٤) فيما عدا ك: ذا دراهم.

(٥) الخصائص ١: ٢٩٠، ٢: ٢٨٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٣٥ والتمام ص ١٢٢.

(٦) تقدم البيت في ١١: ٨٤، وآخره ثَمَّ: يمينًا شمالا. والقصيدة نونيّة.

(٧) أمية بن أبي عائذ. شرح أشعار الهذليين ٢: ٥١٩ ومنتهى الطلب ٩: ٢٩٧. غيار: إتيان الغَوْر. وجَلْس: إتيان جَلْس، وهي نجد. وحُزون: جمع حَزْن، وهو ما غَلُظَ من الأرض.

وقال الشاعر[1]:

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسَيتَ مِمَّا   يَــزرَعُ الــوُدَّ في فــؤادِ الكــريمِ

أي: وكيفَ أمسَيتَ. وقال الراجز[2]:

ضربًا طِلَخْفًا في الطُّلى سَخيتا

والطِّلَخْف: الشديد، والسَّخيت: دونه في الشِّدَّة، أي: وسَخيتًا. ومنه قولُه تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[3] بعد قوله ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾[4].

وهذه مسألة خلاف: ذهب الفارسي[5] إلى جواز إضمار حروف العطف وإبقاء المعطوف. وتبعَه هذا المصنفُ وابن عصفور[6]. واستدلُّوا بهذا السماع الذي أنشدْناه.

وذهب ابنُ جنِّي في (سر الصناعة)[7] والسُّهَيليُّ إلى أنه لا يجوز ذلك. وبه قال شيخُنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع. قال السُّهَيليُّ[8]: «لَمْ يَجُزْ لأنَّ الحروفَ دالَّةٌ على مَعانٍ في نفسِ المتكلم، فلو أُضمِرَتْ لاحتاجَ المخاطبُ إلى وَحيٍ يُسْفِرُ عَمَّا في نَفسِه.

---

(١) الخصائص ١: ٢٩٠، ٢: ٢٨٠ والتنيه على شرح مشكلات الحماسة ص ١٦٨، ٤٤٣ وضرائر الشعر ص ١٦١ وشرح المصنف ٣: ٣٨٠.

(٢) التنبيه ص ١٦٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٥٢ وضرائر الشعر ص ١٦١واللسان (طلخف) وتاج العروس (طخف)، وآخره في ط، ي: شخيتا. وفي بعض المصادر: سَخينا. وفي بعضها: سجِّينا. والسَّخيت والسِّجِّين بمعنًى.

(٣) سورة الغاشية: الآية ٨.

(٤) سورة الغاشية: الآية ٢.

(٥) الحجة ٤: ٢٥، ٦: ٦٥.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٥٢ - ٢٥٣. وخصَّه في ضرائر الشعر ص ١٦١ بالضرورة.

(٧) ٢: ٦٣٥ والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٤٤٣.

(٨) نتائج الفكر ص ٢٦٣.

وحُكمُ حروفِ العطفِ حُكمُ حروفِ النفيِ والتوكيدِ والتمني والترجّي

[٦: ٣٥/أ] /وغيرِ ذلك، إلا أنَّ حرفَ الاستفهامِ يَسُوغُ إضمارُه في بعضِ المواضعِ لأنَّ لِلمُستَفهِمِ هيئةً تُخالفُ هيئةَ المُخْبِرِ.

حُجَّةُ الْمُجيزِ ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ﴾[1]، أي: وقلتَ لا أجدُ.

والجواب أنه جواب (إذا)، و(تَوَلَّوْا) إخبارٌ عنهم.

وقولُه:

كيفَ أصبحتَ ....

البيت.

والجواب أنه لو كان كذلك لانحصرَ إثباتُ الرَّدِّ في هاتين الكلمتين من غيرِ مُواظَبة؛ ولم يُرِدِ الشاعرُ ذلك، إنما أرادَ أن يجعلَ الكلامَ ترجمةً على سائره، يريدُ الاستمرارَ على هذا الكلام، كما تقول: قرأتُ ألفْ باءْ، جعلتَهما ترجمةً لسائر الباب، ولو قلتَ أَلِفْ وباءْ لأَشعرتَ بانقضاءِ المقروءِ حيثُ عَطَفتَ الباءَ على الألف)) انتهى.

وأمَّا ما رُوي في الحديث وحكايةُ أبي زيد فيتخرَّجُ ذلك على أنه مِن بَدَلِ البَداء.

وأمَّا (ضَرْبًا طِلَخْفًا) فإنَّ ضَربًا اسمُ جنسٍ، وُصِفَ بهذين الوصفين باعتبارِ وقتينِ لا باعتبارِ وقتٍ واحدٍ، وقد يُوصَفُ الشيءُ بالوصفينِ المتنافيينِ باعتبارِ متعلقاته؛ ألا ترى إلى قول أبي تَمَّام يصف قصيدة[2]:

---

(١) سورة التوبة: الآية ٩٢.

(٢) الديوان ٣: ١١٠، وبعده فيه ما نصه: ((يقول: هذا الثناءُ أخفُّ على روح الإنسان من كل خفيف، وأثقلُ قيمةً من كل ثقيل، وهو أقصرُ في السمع من كل قصير، يعني لفظه، وأطولُ معانيَ وبقاءً على الدهر من كل طويل بقاؤه)).

أَخَفَّ على قلـــبٍ وأَثْقَــلَ قِيمـــةً وأَقْصَرَ في سمعِ الجَلـــيسِ وأَطْـــوَلا

وأمَّا قول عمرَ - رضي الله عنه - لبنته حَفْصةَ: (لا تَغُرَّنَّكِ هذه التي أَعْجَبَها حُسنُها حُبُّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إيَّاها)[1] فخرَّجه بعض شيوخ بلادنا[2] على أنه مما حُذف منه الحرف، أي: حُسنُها وحُبُّ رسولِ الله ﷺ. ولا يتعينُ هذا، بل يكون (حُبُّ رسولِ الله) بَدَلاً مِن قوله (هذه)[3].

وقوله **وتُشارِكُها في الأَوَّلِ الفاءُ وأَمْ** أي: وتُشاركُ الواوَ الفاءُ وأمْ في أنها تُحذَفُ مع المعطوف، فمثالُ حذفِ الفاءِ قولُه تعالى: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا﴾[4] الآية، التقدير: فذهبَ فألقاه فقالتْ، وقولُه ﴿فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ﴾[5] الآية، المعنى: فأَرسَلُوه فأتاه فقالَ.

ومثالُ حذفِ (أَمْ) قولُ أبي ذُؤَيْب[6]:

دَعاني إليها القَلبُ ، إنِّي لأَمْرِهـــا سَميعٌ ، فما أَدري أَرُشْدٌ طِلابُهـــا

أي: أَمْ غَيٌّ.

وقولُه **وفي الثاني أَوْ** حَكى أبو الحسن في (المعاني)[7]: أَعطِه درهمًا درهمين ثلاثةً، بمعنى: أو درهمين أو ثلاثة. وقال عمر رضي الله عنه: (صَلَّى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ، في

---

(١) هذه رواية البخاري في صحيحه: كتاب التفسير: سورة التحريم: باب تبتغي مرضاة أزواجك ٦: ٦٩. وفي رواية مسلم في صحيحه ٢: ١١٠٩ صرّح بواو العطف، فقال: (قد أعجبها حسنُها وحُبُّ رسول الله). يعني عائشة رضي الله عنها.

(٢) مشارق الأنوار ٢: ٣٦٣، وفيه أيضًا أنه قيل: إنه بدل اشتمال من حسنها.

(٣) هذا في مشارق الأنوار ٢: ٣٠٠، ٣٥٩.

(٤) سورة النمل: الآية ٢٨. ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟﴾.

(٥) سورة يوسف: الآيتان ٤٥ - ٤٦.

(٦) تقدم البيت في هذا الجزء ق ١٨/ب من الأصل.

(٧) معاني القرآن ٢: ٥١٢ وشرح المصنف ٣: ٣٨١.

إزارٍ وقَميصٍ، في إزارٍ وقَباءٍ)[1]، أي: لِيُصَلِّ رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ، أو إزارٍ وقَميصٍ، أو إزارٍ وقَباءٍ[2].

وقولُه **ويغني عن المعطوف**. المسألة[3]. مثالُ ذلك بالواو بعد (بَلى) وشِبهها قولُك: بَلى وعَمرًا، لمن قال: أَلَمْ تضربْ زيدًا؟ ونَعَمْ وأخاه، لمن قال: أَلَقيتَ سَعدًا؟ التقدير: بَلى زيدًا وعمرًا، ونَعَمْ سَعدًا وأخاه. ومثالُ ذلك دونَ (بَلى) و(نَعَمْ) قولُ بعضِ العربِ[4]: وبِكَ وأَهْلاً وسَهْلاً، لِمَنْ قال: مَرْحَبًا وأَهْلاً وسَهْلاً، أي: وبِكَ مَرْحَبًا وأَهْلاً وسَهْلاً. وقولُ نَهْشَلِ بْنِ ضَمْرَةَ[5]:

قَبَحَ الإلهُ الفَقْعَسِيَّ ورَهْطَهُ ... وإذا تَأَوَّهَتِ القِلاصُ الضُّمَّرُ

/ولَحَى الإلهُ الفَقْعَسِيَّ ورَهْطَهُ ... وإذا تَوَقَّدَ في النِّجادِ الحَزْوَرُ

أي: كُلَّ حينٍ وإذا تَأَوَّهَت، وكُلَّ حينٍ وإذا تَوَقَّدَ. [٦: ٣٥/ب]

وقولُه **وبالفاءِ قليلاً**[6] مثالُه: ﴿**ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ**﴾[7]، و﴿**فَٱنفَلَقَ**﴾[8]، أي: فضربَ فانفجرتْ، وفضربَ فانفلقَ، فأغنى قولُه ﴿**فَٱنفَجَرَتْ**﴾ و﴿**فَٱنفَلَقَ**﴾ عن فضَرَبَ.

وزعمَ ابن عصفور[9] في نحو هذا التركيب أنه لم يُحذف حرفُ العطف والمعطوفُ عليه، بل حُذف المعطوفُ عليه وحدَه دون الفاء، وحُذفت الفاءُ مِنَ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة: باب الصلاة في القميص والسراويل ١: ٩٦.

(٢) شرح المصنف ٣: ٣٨١.

(٣) يعني قوله: «ويُغني عن المعطوفِ عليه المعطوفُ بالواوِ كثيرًا».

(٤) الكتاب ١: ٢٩٥.

(٥) البيتان له في شرح المصنف ٣: ٣٨١. لحا: قبح. وتوقد: تألق. والنجاد: حمائل السيف. والحزور: الغلام قد شبَّ وقوي.

(٦) فيما عدا ط: كثيرًا.

(٧) سورة البقرة: الآية ٦٠.

(٨) سورة الشعراء: الآية ٦٣. ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾.

(٩) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٥١ والمقرب ١: ٢٣٦.

المعطوف، وأُخِّرَت[1] الفاءُ مِنَ المعطوفِ عليه، واتَّصَلَتْ بالمعطوفِ، فأُبْقِيَ مِن كُلٍّ ما دَلَّ على المحذوف.

وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ القرآنَ مَلآنُ مِن حذفِ جُمَلٍ معطوفةٍ بالفاء، وكَثُرَ ذلك في قصةِ يوسفَ، وفي قصةِ سُليمانَ مع الهُدْهُد، عليهما السلام، وقد حُذف في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[2]، تقديره: فأَفطَرَ، إذْ لا يجوزُ أن تَنوبَ فاءُ العطفِ مَنابَ فاءِ الجزاء.

وقولُه **ونَدَرَ ذلك معَ أَوْ** قال أُمَيَّةُ الهُذَليُّ[3]:

فهل لكَ أَوْ مِنْ والِدٍ لــكَ قَبلَنــا ... يُرَشِّحُ أَولادَ العِــشارِ ، ويَفْــصِلُ

أي: فهل لكَ مِنْ أَخٍ أَو مِن والِدٍ.

مسألة: لا يجوزُ تأخيرُ المعطوفِ على مبتدأٍ وتوسيطُ خبرِهما، نحو: زيدٌ مُنطلقانِ وعمرٌو، لِما في ذلك مِنَ التقديمِ والتأخيرِ المستغني عنه تركيبُ الكلام. وأجازَ ذلك بعضُ أصحابنا، واستدلَّ على ذلك بقوله[4]: أنتَ أَعْلَمُ وعبدُ الله، قال[5]: (كأنكَ قلتَ: أنتُ وعبدُ اللهِ أَعْلَمُ)، فيَشتركانِ في المعنى، ويكون أَعْلَمُ خبرًا لهما متوسطًا بينهما، فعلى هذا يجوز: زيدٌ قائمانِ وعمرٌو، ولا مانعَ من ذلك. انتهى.

والفرقُ بينهما أنَّه إذا قَدَّرنا (أَعْلَم) خبرًا عنهما معًا لم يكنْ في اللفظِ مُخالَفةُ خبرٍ لمُخْبَرٍ عنه متقدِّم، بخلاف ما يُثَنَّى ويُجمَعُ، فإنه يظهرُ التخالُفُ؛ ألا ترى أنه يَسوغُ: أنتَ أَعلَمُ، ولا يَسوغُ: زيدٌ قائمانِ، على أنه لا يَتَعَيَّنُ في «أنتَ أعلمُ وعبدُ

---

(١) ط: وأقرت.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٤.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٣٧. يرشِّح: يربِّي ويُهيِّئ. ويَفصِل: يَفطِم.

(٤) أي: سيبويه. الكتاب ١: ٣٠٠.

(٥) الكتاب ١: ٣٠٠.

اللهِ» أن يكونَ مِن عطفِ المفرداتِ حتى يَشتركا في الخبر، بَلِ الظاهرُ أنه مِن عَطفِ الجملِ، نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، ولو قلنا بالجوازِ في المثالِ المذكورِ - وهو أن يكونَ مِن عطفِ المفرداتِ - لَساغَ؛ إذْ لا يَظهَرُ تَخالُفٌ في اللفظ، بخلاف: زيدٌ قائمان وعمرٌو، مِن حيثُ هو خبرٌ يَحملُ ضميرَهما فهو عائدٌ على متقدِّمٍ وعلى متأخِّرٍ؛ وذلك لا يجوزُ، وما وردَ مِن ذلك فهو مِنَ التقديمِ والتأخيرِ الذي لا يجوزُ إلا في الشعرِ، نحوُ قوله[1]:

[وَجَدتُ أَباها رائِضَيْها وأُمَّها فأَعطَيتُ فيها الحُكمَ حتى حَوَيْتُها]

وقولُه **وقد يُقَدَّمُ المعطوفُ بالواوِ للضرورةِ** أَهمَلَ المصنفُ قُيودَ هذه المسألةِ، وذكرَ أصحابُنا لها أربعةَ شروطٍ[2]:

أحدُها: أن يكونَ العاطفُ الواوَ، وهذا ذكرَه المصنفُ، وليس مُجْمَعًا عليه، بل كونُه بالواو فقط /هو مذهبُ البَصريِّينَ. [٦: ٣٦/أ]

وقال هشامٌ: «وتقديمُ الفاءِ وثُمَّ والواو[3] ولا جَيِّدٌ». قال: وإن كانتِ الأداةُ تَرفَعُ جازَ تقديمُ النَّسَقِ، تقول: متى وخُروجُ الأميرِ خُروجُك، وكذلك في كيفَ وأينَ وفي جميع الصفات التامَّة، نحو: خَلْفَكَ وعبدُ اللهِ رجلٌ، ولا يجيز: هل وزيدٌ [عمرٌو][4] منطلقانِ، ولا: فيك وزيدٌ عمرٌو راغِبانِ. وأجاز هذا كلَّه أحمدُ بنُ يحيى.

---

(١) مكان هذا البيت سطر فارغ في غ. وإشارة في حاشية ط إلى وجود بياض. ولعلَّ هذا البيت يصلح شاهدًا لذلك، فإنَّ أباها وأمّها هما المقصودان برائضَيها. وهو للبعيث بن حُرَيْث الحنفيّ. الحماسة ٢: ٤٠٧ [الحماسية ٨٢٢] والتنبيه ص ٥٦١ وشرح الحماسة للأعلم ٢: ١١١٠ وضرائر الشعر ص ٢٠٦. يريد: وجدتُ أباها وأُمَّها رائضَيْها، فقدَّم وأخَّر ضرورة.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٥ - ٢٤٦ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٦٤٥ - ٦٤٧.

(٣) ك: وأو.

(٤) عمرو: ليس في المخطوطات، وهو في الارتشاف ٤: ٢٠١٩.

ولا يجوزُ شيءٌ مِن هذا على مذهبِ س في التامِّ ولا في الناقصِ؛ لأنَّ س[1] يَرفَعُ هذا كلَّه بالابتداء، والبيتُ الذي أَنشدَه الكوفيون خطأٌ على قوله، وهو[2]:

ألا يــا نَخْلــةً مِــنْ ذاتِ عِــرْقٍ عليــكِ ورَحمــةُ اللهِ الــسَّلامُ

الشرطُ الثاني: ألاَّ يؤديَ إلى وقوعِ حرفِ العطفِ صَدْرًا، لا تقولُ: وعمرٌو زيدٌ قائمانِ، تريد: زيدٌ وعمرٌو قائمانِ، ولا نَعلَمُ خِلافًا في هذا.

الشرطُ الثالثُ: ألاَّ يؤديَ إلى مباشرةِ حرفِ العطفِ عاملاً غيرَ متصرِّفٍ، فلا تقولُ: إنَّ وَعَمْرًا زيدًا قائمان، تريدُ: إنَّ زيدًا وعَمْرًا قائمانِ، وكذلك: ما أَحْسَنَ وزيدًا عَمْرًا.

الشرطُ الرابعُ: ألاَّ يكونَ المعطوفُ مخفوضًا[3]، فلا تقولُ: مررتُ وعَمرٍو بزيدٍ، تريدُ: مررتُ بزيدٍ وعَمرٍو. ولا نَعلمُ خِلافًا في هذا الشرطِ.

وإذا اجتمعتْ هذه الشروطُ فمَذهبُ البَصريينَ أنه لا يجوزُ ذلك[4] إلا في الشعر، وهو عندهم في المنصوبِ أَقْبَحُ منه في المرفوعِ؛ لأنَّ الفعلَ بالمرفوع مرتبط. ومذهبُ الكوفيينَ جَوازُ ذلك في الشِّعرِ وفي الكلامِ.

فلو كان الفعلُ مِمَّا لا يَستغني بفاعلٍ واحدٍ، نحو: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، فذهبَ هشامٌ إلى أنه لا يَجوزُ التقديمُ؛ لأنَّ الواوَ واوُ اجتماعٍ. قال أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ: وهو مذهبُ البصريين. فتكون إذ ذاك الشروطُ عند البصريين خمسةً، فلا يُقالُ على هذا المذهب: اختصمَ وعمرٌو زيدٌ. وأجازَ ذلك أحمدُ بنُ يحيى.

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٩٢.

(٣) زيد هاهنا في ط: بالباء.

(٤) زيد هنا في ط: عندهم.

فممَّا جاءَ مِنَ العطفِ المقدَّمِ[1] في المرفوعِ قولُ كُثَيِّرٍ[2]:

كأنَّا على أولادِ أَحْقَبَ لاحَها ... ورَمْيُ السَّفَى أنْفاسَها بِسِهامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عنها التَّناهي فأَنْزَلَتْ ... بها يومَ ذَبَّابِ السَّبيبِ صِيامِ

وقولُ ذي الرُّمَّة[3]:

وأنتَ غَريمٌ ، لا أَظُنُّ قَضاءَهُ ... ولا العَنَزِيُّ القارِظُ الدَّهرَ جائيا

وقولُ الآخر[4]:

ثُمَّ اشْتَكَيتُ لأَشْكانِي ، وساكِنُهُ ... قَبْرٌ بِسِنْجارَ ، أو قَبْرٌ على قَهَدِ

وأنشدَ ابنُ عُصفورٍ[5]:

ألا يا نَخْلةً ....

وتقدَّمَ أنه خطأٌ على مذهبِ س[6]، قالَه النَّحَّاسُ.

---

(١) ط: المتقدم.

(٢) كذا! والبيتان لذي الرمة. الديوان ٢: ١٠٧١ - ١٠٧٢ والكتاب ٢: ٩٩ - ١٠٠ وضرائر الشعر ص ٢١٠. نعتَ إبلاً سريعة ضامرة شبَّهها بالحمر الوحشية. والأحقب: فحل في موضع الحَقيبة منه بياض، أي: مؤخره. ولاحها: غيَّرها وأضمرها. والسفى: شوك البُهمى. وأنفاسها: أنوفها. والجنوب: ريح تقابل الشمال. وذوت عنها: جفَّت بسببها. والتناهي: الغدران، جمع تَنْهية. والسبيب: الذَّنَب. وذَبّاب: أي يجعلها تذبّ بأذنابها ما وقع عليها من الذباب في شدة الحر. والصيام: الممسكات عن الرعي. والتقدير: لاحَها جَنوبٌ ورَميُ السَّفَى.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٤٧.

(٤) هو صَنَّان بن عُبَاد اليشكري كما في شرح الحماسة المنسوب للمعري ص ٤٨٨، ويروى لسِنان بن عَبَّاد اليشكري. وفي معجم ما استعجم ٣: ٧٦٠: ضَنَّان بن عَبَّاد اليشكري. والبيت بلا نسبة في التنبيه ص ٢٦٢، وانظر الحماسة ١: ٣٩٢ [الحماسية ٢٧٠]. سنجار وقهد: موضعان.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٤٥، وقد تقدم في ٣: ١٩٢ وفي هذا الجزء قريبًا.

(٦) تقدم قريبًا.

[٦: ٣٦/ب]

وأنشدوا في العطف المقدَّمِ بـ(أوْ)[1]:/

فَلَســـتُ بِنـــازِلٍ إلا أَلَمَّـــتْ   بِرَحْلِـــي أو خَيَالتُهـــا الكَـــذُوبُ

قالوا: التقديرُ: إلا أَلَمَّتِ الكَذُوبُ أو خَيَالتُها.

والبصريون يتأوَّلونَ هذا على أنَّ الكذوب صفةٌ لِلخَيَالة؛ لأنَّ مِن مذهبهم أنه لا يكونُ العطفُ المقدَّمُ إلا بالواو خاصَّةً في الشِّعرِ.

ومَمَّا جاءَ مِنَ العطفِ المقدَّمِ في المنصوب قولُ أبي مُسافِعٍ الأَشْعَرِيِّ[2]:

إنَّ الغَزالَ الـــذي كُنـــتُم وحِلْيَتَـــهُ   تَقْنُونَهُ لِخُطـــوبِ الـــدَّهرِ والغِيَـــرِ

طافتْ بِهِ عُصْبَةٌ مِنْ شَـــرِّ قَـــومِهم   أَهلِ العُلا والنَّدَى والبيتِ ذي السُّتُرِ

وقال النابغة[3]:

كَتَمتُكَ ليلاً بـــالجَمُومَينِ ســـاهرًا   وَهَمَّينِ : هَمًّا مُسْتَكِنًّا ، وظـــاهِرا

أَحاديثَ نَفسٍ ، تَشْتَكي ما يَريبُها   وَوِرْدَ هُمومٍ ، لم يَجِدْنَ مَـــصادِرا

وقولُ الآخَرِ[4]:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبـــةً ونَميمـــةً   ثَلاثَ خِصالٍ، لَسْتَ عنها بِمُرْعَوِي

وقولُ الآخَرِ[5]:

لَعَـــنَ الإلـــهُ وزَوجَهـــا معَهـــا   هِنْـــدَ الهُنـــودِ طَويلـــةَ البَظْـــرِ

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ١٣٩ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٤٦ والخزانة ٥: ١١٩ - ١٢٢ [الشاهد ٣٥٢]. وفي شرح المعري على الحماسة ص ٢٢٥ أنه رجل من بني بُحتر بن عَتود.

(٢) هذان أول خمسة أبيات له في ديوان حسان ٢: ١١٩ والمنمق في أخبار قريش ص ٦٢، وهما له في شرح المصنف ٣: ٣٨٢.

(٣) الديوان ص ٦٧. الجموم: اسم ماء، ثنّاه بما قرب منه. ط: لن يجدن.

(٤) تقدم البيت في ٨: ١١٣.

(٥) حسان. الديوان ص ٣٨٤ والمحتسب ١: ٣٤١ وضرائر الشعر ص ٢١٠. وآخره في المحتسب: طويلة الفَعل. البظر: هَنَة بين ناحيتي الفرج. هند الهنود: هند بنت عتبة.

عطف ورَمْيُ على جَنُوب، والعَنَزيُّ على الضمير المستكنِّ في جائيًا، وساكنُه على قبر، وحِلْيَتَه على الضمير المنصوب في تَقنُونَه، وهَمَّينِ على أحاديثَ، وفُحْشًا على غِيبةً ونَميمةً، وزَوجَها على هِندَ الهُنود. وكُلُّ هذا العطفِ مِن عطفِ المفرداتِ.

وممَّا جاءَ مِن عطفِ الجملِ قولُ الراجزِ[1]:

لاهُـــمَّ إنَّ عــامِرَ بْـــنَ عَمـــرِو ... الأَعْـــوَرَ الأَعْـــسَرَ ، أو لا أَدري

أَخَذَهــا عائــذةً بِحَجْـــرِ

وقولُ كُثَيِّر[2]:

أَأَطْلالَ دارٍ بالنِّبـــاعِ ، فَحُمَّـــتِ ... سألتُ ، فَلَمَّا اسْتَعْجَمَتْ ثَمَّ صَمَّتِ

يريد: أخذَها عائذةً بِحَجْر أو لا أدري، وسألتُ فحُمَّت. وهو عطفٌ بأَوْ وبالفاء، وفيه حُجَّةٌ للكوفيين، وإذا جازَ ذلك في الجملِ فلأَنْ يجوزَ في المفرداتِ أَولَى.

وقولُه **وإنْ صَلَحَ لِمَعطوفٍ ومَعطوفٍ عليه مذكورٌ بعدَهما طابَقَهما بعدَ الواوِ** يعني في ضميرٍ أو خبرٍ أو غيرِهما، تقول: زيدٌ وعمرٌو منطلقانِ، ومررتُ بهما، ولا بُدَّ مِنَ المطابقةِ، فكما أنكَ تقولُ: الزيدانِ منطلقانِ، فتُثَنِّي، كذلك إذا عَطَفتَ بالواوِ.

---

(١) نسبه أبو علي في الشيرازيات ١: ١٩٥ إلى عنترة - وليس في ديوانه - ولم ينسبه في البصريات ١: ٥٧١. وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ص ٢١١. الأعسر: الذي يعمل بيده اليسرى، والأحمق. والحَجْر: الحرمة، فقد حُكي أنه أُغير على هذه الإبل في آخر يوم من الشهر الحرام.

(٢) الديوان ص ٣٢٣ والقوافي للأخفش ص ١٨ ومعجم ما استعجم ٤: ١٢٩٢. النباع: موضع بين ينبع والمدينة، وقيل: بنجد، وفي الديوان: بالنياع. وفي قوافي الأخفش: بالسِّباع. وحُمَّتْ: أصابتها الحُمَّى. وقيل: حمت: موضع. معجم ما استعجم ٢: ٤٦٩ ومعجم البلدان (حمّة) ٢: ٣٠٦، ولا شاهد فيه حينئذ. واستعجمت: عجزت عن الجواب. وصَمَّت: ذهب سمعها.

قال ابنُ عُصفورٍ[1]: «ولا يجوز الإفراد إلا حيثُ سُمع، ويكون على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، نحو قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[2]، فأفرد، وتقديرُه: واللهُ أَحَقُّ أن يُرضُوه، ورسولُه أَحَقُّ أن يُرضُوه، وكقول الشاعر[3]:/ [٦: ٣٧/أ]

إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الأَسْـــ ـــوَدَ ما لَمْ يُعاصَ كـانَ جُنُونـا

الوجهُ أن يقالَ: ما لم يُعاصَيا، فأَفردَ، وحَذفَ مِنَ الأَوَّلِ، التقديرُ: إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ ما لم يُعاصَ».

وقالَ ابنُ عُصفورٍ أيضًا: «الأحسنُ إذا كان العطفُ بالواو ألاَّ يُفرَد الخبرُ لِما فيها من معنى الشِّركة والجمع. ومما جاء مِن إفراد الخبرِ قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾، وقولُ ضابئٍ البُرْجُميِّ[4]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمدينـةِ رَحْلُـهُ فـإنِّي وَقَيَّـارًا بِهـا لَغَريـبُ

وقولُ عَنْتَرةَ[5]:

فَمَنْ يَـكُ سـائلاً عَنِّـي فـإنِّي وجِـرْوَةَ لا تَـرُودُ ولا تُعـارُ

وقولُ الآخر:

إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ ....

البيت.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٤٧ - ٢٤٨. ط: وقال.

(٢) سورة التوبة: الآية ٦٢.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٨٦.

(٤) تقدم البيت في ٥: ١٩٥. ط: وقيارٌ.

(٥) كذا! والبيت لِشَدَّاد بن معاوية العبسي أبي عنترة، وقد تقدم في ٣: ٢٨٤.

وفي الخبر خلافٌ: فمنهم مَن جعلَه خبرًا للثاني[1]، وخبرُ الأول محذوفٌ، اجتزأَ بخبرِ الثاني عنه. وإنما جعلوه خبرًا للثاني لِما يَلزم في جعله خبرًا للأوَّل مِنَ الفصلِ بين الخبرِ والمخبَرِ عنه بالمعطوف، وإلى هذا ذهبَ ابنُ السَّرَّاجِ في أُصولِه[2].

ومنهم مَن جعلَه خبرًا للأوَّلِ؛ لأنه إذ ذاك يدخلُ الثاني في معناه، ولا يحتاج إلى إضمار[3]؛ لأنَّ العطفَ إذ ذاك مِن عطفِ المفردات؛ بدليل: أزيدٌ أَمْ عمرٌو قائمٌ، كانت أَمْ متصلةً لا غير، وجوابُها زيدٌ أو عمرٌو، ولو كان الخبرُ مضمرًا، والتقديرُ: أَزيدٌ قائمٌ أَمْ عمرٌو قائمٌ، جاز أن تكون منفصلةً، وكان جوابُها نعمْ أو لا.

وهذا المذهبُ هو الصحيح عندي، وهو مذهبُ س[4] والمبردِ[5] والمازنيِّ وعليِّ بنِ سُليمانَ.

واختلافُهم في الخبرِ المتأخِّرِ إنما هو بشرطِ ألاَّ تَقتَرنَ بالكلامِ قَرينةٌ تَدُلُّ على أنَّ الخبرَ للأوَّلِ أو الثاني؛ وأمَّا إنِ اقترنَتْ به قَرينةٌ تَدُلُّ على ذلك فإنه يُحمَل على ما تقتضيه القرينة. فممَّا جاء مِن هذا النوعِ على أنه خبرٌ للأول قولُ ذي الرُّمَّة[6]:

أَبَرَّ على الخصومِ ، فليسَ خَصْمٌ ... ولا خَصْمانِ يَغلِبُهُ جِدالا

ومما جاء على أنه خبرٌ للثاني قولُ الأنصاري[7]:

نحنُ بِما عِندَنا ، وأنتَ بِما ... عِندَكَ راضٍ ، والرَّأيُ مُخْتَلِفُ

---

(١) النوادر ص ١٨٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٨.

(٢) الأصول ٢: ٧٦.

(٣) في المخطوطات: إلى إضماره. والتصويب من الارتشاف ٤: ٢٠٢٠.

(٤) الكتاب ١: ٧٤ - ٧٦، ٢: ١٥٥ - ١٥٦ وشرحه للسيرافي ٣: ق ١٥/ب - ١٦/ب وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٣٧٠ وتفسير عيون كتاب سيبويه ص ٦٣ - ٦٥.

(٥) الكامل ١: ٤١٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٢٤.

(٦) الديوان ٣: ١٥٤٥. أبرَّ: غلب. التقدير: فليس خصمٌ يغلبه جدالاً ولا خصمان. ط: أقرَّ على الخصوم.

(٧) تقدم الشاهد في ١: ٢٣٠.

وزعمَ الفارسيُّ أنَّ الخبر إنما أُفرد في الآيةِ[1] لأنَّ إرضاءَ الرسولِ إرضاءٌ لله تعالى؛ وفي قولِ ضابئٍ لأنَّ غُربةَ أحدِهما غُربةٌ للآخَر، وفي بيتِ عَنترةَ لأنه إذا رادتْ رادَ هو في أكثرِ الأمرِ، وفي (إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ)[2] لأنَّ كلاًّ منهما بمعنَى الآخَر؛ ألا ترى أنَّهما لا يَفترقان. وهذا التوجيه لا يَطَّرد في كلِّ ما أُفرِدَ فيه الخبر» انتهى.

وفي (الإفصاح): لو قلتَ: زيدٌ قائمانِ وعمرٌو، لم يجز، وليس من كلامهم، إنما تقول العرب: زيدٌ وعمرٌو قائمانِ، /وزيدٌ قائمٌ وعمرٌو، فتحذف خبر الثاني [٦: ٣٧/ب] لدلالةِ خبرِ الأولِ عليه، وزيدٌ وعمرٌو قائمٌ، وفيه خلاف: قيلَ: حُذف خبرُ الأول. وقيلَ: حُذف خبرُ الثاني. وقيلَ: أنت مخيَّرٌ، وهو الصحيح. وحكى أبو حاتم: زيدٌ وهندُ قائمةٌ وقائمٌ، وأنشدَ س:

نحنُ بِما عِندَنا ....

البيت.

وقال ابن طاهر: المفردُ هنا خبرٌ عن الجميع.

ولم يَذكر المصنفُ حتى، وحُكمُها في ذلك حُكمُ الواو.

وقولُه **وطابَقَ أحدَهما بعدَ (لا) و(أَوْ) و(بَلْ) و(لكنْ)** قال المصنف[3]: «إنْ كان العطفُ بلا أو بأو أو ببَلْ أو بلكنْ وجبَ إفرادُ ما بعدَه مِن خبرٍ وغيرِه».
وأَبهمَ المصنفُ في قوله **أحدَهما**، وهي غيرُ مُتَّفقةٍ في الحُكم:

أَمَّا في (لا) فالذي يقتضيه النظرُ أنَّ الحُكمَ في ذلك للأولِ، فتقولُ: زيدٌ لا عمرٌو منطلقٌ[4].

(١) إيضاح الشعر ص ٣٤٩.
(٢) إيضاح الشعر ص ٣٤٩ ومختار تذكرة أبي علي ص ١٤٥.
(٣) شرح التسهيل ٣: ٣٨٢.
(٤) غ: إنَّ زيدًا لا عمرو منطلق.

وأمَّا (بلْ) فالذي يقتضيه النظرُ أنَّ الحُكمَ في ذلك للثاني، فتقول: زيدٌ بل عمرٌو منطلقٌ.

وأمَّا (لكنْ) فحُكمُها حُكمُ بَلْ، فتقول: ما زيدٌ لكنْ عمرٌو خرجَ.

وأمَّا (أو) فنقلَ الأخفشَ عن العرب أنه يجوزُ أن يكونَ الحُكمُ للأول، ويجوزُ أن يكونَ للثاني، فتقول: زيدٌ أو أَمَةُ اللهِ منطلقٌ، ويجوزُ: زيدٌ أو أَمَةُ اللهِ منطلقةٌ.

وقال ابن عُصفور[1]: «إن كان العطفُ بغيرِ الواوِ وحتى والفاءِ وثُمَّ فالضميرُ على حسبِ المتأخِّرِ خاصَّةً، فتقول: زيدٌ أو عمرٌو قام[2]، وزيدٌ لا عمرٌو قام». وهذا مخالفٌ لِما نَقَلَ الأخفشُ في أَوْ مِن جَوازِ جَعْلِ الحُكمِ للأولِ أو للثاني، ولِما يَقتضيه النظرُ في لا وبَلْ ولكنْ.

قال[3]: «ولا يجوزُ أن يكونَ الضميرُ على حسبِ ما تقدَّمَ إلا في أَوْ خاصَّةً، وذلك شُذوذٌ لا يُقاسُ عليه، قال تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[4]، فأعادَ الضميرَ على الغنيِّ والفقيرِ لتفرُّقِهما في الذِّكرِ» انتهى.

وقال أيضًا: «إن كانت أَوْ مُستَعمَلةً حيثُ يجوزُ الجمعُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه؛ كالمستعمَلةِ في الإباحةِ أو في النهيِ عن المباحِ، فإنَّ الخبرَ يجوزُ فيه إذ ذاك الإفرادُ والجمعُ، نحو: الحسن أو ابن سيرِينَ جالِسْه، والآثم أو الكَفُور لا تُطِعْه، وإن شئتَ قلتَ: جالِسْهُما، ولا تُطِعْهُما. والدليلُ على جوازِ الجمعِ قولُه تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، فثنَّى الضميرَ العائدَ على المعطوفِ والمعطوفِ عليه لَمَّا كان المعنى على أنه أَولَى بهما معًا، لا على أنه أَولَى بأَحَدِهما

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٤٨.

(٢) ط: قائم. وكذا في الموضع التالي.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٤٨.

(٤) سورة النساء: الآية ١٣٥. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾.

دُونَ الآخَرِ، وإنما أُتِيَ بـ(أو) للتفصيل؛ ألا ترى أنَّ التقديرَ: إن يكنِ المشهودُ عليه غنيًّا أو فقيرًا، ففصَّلَ بأَو المشهودَ عليه إلى غَنِيٍّ وفقير، وأضمرَ لدلالةِ ما قبلَه عليه، وهو قولُه تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾) انتهى. وهذا اضطرابٌ منه في أَوْ، تارةً حَمَلَ الآيةَ على الشذوذِ، وتارةً استَدَلَّ بها.

وقولُه **وجازَ الوَجهانِ بعدَ الفاءِ وثُمَّ** تقولُ: زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ، ومررتُ به، ويجوزُ: زيدٌ فعمرٌو مُنطلقانِ، /ومررتُ بهما. وكذلك في ثُمَّ. والإفرادُ معَ ثُمَّ أَحسَنُ لِلتَّراخي الذي بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه. [٦: ٣٨/أ]

ص: ويُعْطَفُ الفعلُ على الاسمِ، والاسمُ على الفعلِ، والماضي على المضارعِ، والمضارعُ على الماضي، إنِ اتَّحَدَ جنسُ الأولِ والثاني بالتأويل[١]. وقد يُفْصَلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ إنْ لم يكنْ فعلاً بظَرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، ولا يُخَصُّ بالشِّعرِ، خِلافًا لأبي عليٍّ، وإنْ كان مجرورًا أُعيدَ الجارُّ أو نُصِبَ بفعلٍ مُضمَرٍ.

ش: مثالُ عطفِ الفعلِ على الاسمِ قولُه تعالى: ﴿فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٢]، وقولُه تعالى ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ﴾[٣]. ومثالُ عَكسِه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[٤]، وقولُ الراجزِ[٥]:

يـا رُبَّ بَيْـضاءَ مِـنَ العَـواهِجِ ... أُمِّ صَـبِيٍّ قَـد حَبـا أو دارِجِ

ومثلُه[٦]:

---

(١) ط: في التأويل.

(٢) سورة الملك: الآية ١٩. ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾.

(٣) سورة العاديات: الآيتان ٣ ـ ٤.

(٤) سورة الأنعام: الآية: ٩٥.

(٥) الثاني من أرجوزة لجندب بن عمرو. ديوان الشماخ ص ٣٦٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢١٤ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٤١. والأول في اللسان (عهج). العواهج: قوم من العرب. حبا الصبي: زحف. ودرج: مشى مشيًا ضعيفًا.

(٦) تقدم الشاهد في ٣: ٢٤٨.

بـــاتَ يُغَـــشِّيها بِـــسَيفٍ بـــاتِرٍ يَقْـــصِدُ في أَسْـــوُقِها وجـــائِرِ

وحَسَّنَ ذلك سهولةُ تَأَوُّلِ المخالِفِ بموافِقٍ، كتأوُّلِ (يَقْبِضْنَ) بـ(قابضاتٍ)، و(أَثَرْنَ) بـ(الْمُثيراتِ)، و(مُخْرِج) بـ(يُخرِجُ).

ومثالُ عطفِ المضارعِ على الماضي وعكسه إذا اتَّحَدَ زمانُهما قولُه: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾[1]، ثم قال: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾، ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ﴾[2]. انتهى تمثيلُ ما لُخِّصَ من شرحِ المصنفِ[3].

وقال أصحابنا[4]: لا يُعطَفُ اسمٌ على فعلٍ ولا عَكسُه، ولا مفردٌ على جملةٍ ولا عَكسُه، إلا إذا كان كلٌّ واحدٍ منهما في تقديرِ الآخَرِ، فمنْ عَطفِ الفعلِ على الاسمِ لكونِ الاسمِ في تأويلِ الفعلِ وتَقديرِه قولُه تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[5]؛ ألا ترى أنَّ المعنى: فاللاتي أَغَرْنَ صُبْحًا فأَثَرْنَ به نَقْعًا. ويدلُّ على أنَّ اسمَ الفاعلِ الواقعِ صِلةً لـ(أَلْ) في تقديرِ الفعلِ وتأويلِه أنهم قد يأتونَ بالفعلِ بَدَلَه إذا اضطرُّوا، نحو[6]:

.... وَمِنْ جُحْرِهِ بالـــشِّيحةِ اليُتَقَـــصَّعُ

ولا يكونُ الاسمُ بتأويلِ الفعلِ إلا في صِلة أَلْ.

ومنْ عَطفِ الفعلِ على الاسمِ للتأويلِ قولُ عليِّ بنِ الطُّفَيْلِ السَّعديِّ[7]:

---

(١) سورة الفرقان: الآية ١٠. ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٤.

(٣) ٣: ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٤٨ - ٢٥٠ والمقرب ١: ٢٢٩.

(٥) سورة العاديات: الآيتان ٣ ـ ٤.

(٦) تقدم في ٣: ٦٦.

(٧) النوادر ص ٤٥٠ وعنه في المحتسب ٢: ٣٢.

وأَهْلَكَنِـــي لَكُـــمْ في كُـــلِّ يـــومٍ تَعَــــوُّجُكُمْ علــــيَّ وأَســــتَقيمُ

أي: تَعَوُّجُكم عليَّ واسْتِقامتي لكم. ولا يكونُ الفعلُ في تأويلِ الاسمِ إلا على تقديرِ حذفِ أنْ وإرادةِ معناها مِن غيرِ إبقاءِ عملِها، وبابُ ذلك الشعرُ.

ومِن عَطفِ الجملةِ الفعليةِ على الاسمِ ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾[1]، التقدير: وقابضات. ومثالُ عَكسِه قولُ الشاعرِ[2]:

فأَلْفَيْتُــــهُ يومًـــــا يُـــــبيرُ عَــــدُوَّهُ وبَحْرَ عَطاءٍ يَـــسْتَخِفُّ الْمَعـــابِرا

عطفَ (بحرَ عطاءٍ) على (يُبيرُ) لأنه في تقدير: مُبير. وقولُه:

باتَ يُغَشِّيها ....

البيت.

/أي: قاصد في أَسْوُقِها وجائر، وقولُ الآخَرِ[3]: [٦: ٣٨/ب]

يا لَيتَنِـــي عَلِقْـــتُ غَـــيرَ حـــارِجِ قَبلَ الـــصَّباحِ ذاتَ خَلْـــقٍ بـــارِجِ

أُمَّ صَبِيٍّ قد حَبا أو دارِجِ

أي: حابٍ أو دارج.

وزعمَ أبو زيد السُّهَيليُّ[4] أنه يَحسُنُ عَطفُ الفعلِ على الاسمِ إذا كان اسمَ فاعلٍ؛ ويَقبُحُ عَطفُ الاسمِ على الفعلِ، قال[5]: «فمِثلُ مررتُ برجلٍ يقومُ وقاعدٍ يمتنعُ إلا على قُبحٍ».

---

(١) سورة الملك: الآية ١٩.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٢٤٨.

(٣) الأول والثالث من أرجوزة لجندب بن عمرو في ديوان الشماخ ص ٣٦٣. والثلاثة بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٢١٤. وقد تقدم الثالث مع شطر آخر في هذا الجزء ٦: ق ٣٨/ب من الأصل. حارج: آثم. وبارج: ظاهر في حسنه.

(٤) نتائج الفكر ص ٣١٨ - ٣١٩.

(٥) نتائج الفكر ص ٣٢٠.

وذهبَ الزَّجَّاجُ[1] إلى أنه جائزٌ كعطفِ الفعلِ على الاسمِ.

وتأوَّلَ السُّهَيليُّ قولَه (وجائرٍ) على أنه ليس معطوفًا على (يَقصِدُ)، وإنما هو معطوفٌ على (باترٍ). قال: فإن كان الشاعرُ أرادَ عطفَ (وجائرٍ) على (يَقصِدُ) فهو نادرٌ، ونحن لا نَمنَعُه، إنما قلنا: إنه يجوزُ على قُبْحٍ.

قال السُّهَيليُّ[2]: «وإنما قَبُحَ عَطفُ الاسمِ على الفعلِ وحَسُنَ عَطفُ الفعلِ على الاسمِ إذا كان اسمَ فاعلٍ لأنه يَعملُ عملَ الفعلِ؛ ويجري مجراه إذا كان معتمدًا على ما قبلَه، مثلُ قولِه ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ﴾، فأمَّا إن قلتَ يَصفُفْنَ وقابضاتٍ فهو الذي يَقبُحُ؛ لأنَّ ما بعدَ الواو ليس بنَعتٍ ولا حالٍ ولا خبرٍ، فيُمَحَّضَ فيه معنى الاسمِ، وقَبُحَ مِن أجلِ ذلك عَطفُه على الفعلِ» انتهى.

وهذا الذي قاله ليس بجيد؛ لأنه إذا عُطِفَ على الفعلِ الذي وقعَ خبرًا أو صفةً أو حالاً فهو خبرٌ وصفةٌ وحالٌ، وهو يجري مَجرى الفعلِ؛ ألا ترى أنه يجوزُ له أن يعملَ عملَ الفعلِ، والعطفُ لا يُمحضُ فيه معنى الاسمِ.

وذكرَ أصحابُنا أنَّ الجملةَ الفعليةَ أو الاسميةَ لا تكونُ في تقديرِ مفردٍ إلا إذا وقعتْ صفةً، أو حالاً، أو خبرًا، أو ثانيًا لظننتُ، أو ثالثًا لأعلمتُ.

وفي (الإفصاح) ـ وقد ذَكرَ مسألةَ: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ ـ ما نصه: «وعَطفُ الفعلِ على الاسمِ حملاً على المعنى لم يُجِزْه أبو بكرٍ[3] ولا أبو العباسِ ولا أبو الحسنِ وإنْ كان أبو الحسنِ أَلَمَّ به يَسيرًا؛ حَكى عنه أبو بكر قال[4]: «لو قلتَ: الضاربُه أنا وقُمتُ زيدٌ، كان جائزًا بالحملِ على المعنى؛ لأنَّ معنى الضاربُه أنا: الذي ضَربتُه، وفي كتاب الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ﴾[5]».

---

(١) نتائج الفكر ص ٣١٩ عن معاني الزجاج.

(٢) معنى هذا القول في نتائج الفكر ص ٣٢٠.

(٣) الأصول ٢: ٣٥٧.

(٤) أي: الأخفش. الأصول ٢: ٣١١.

(٥) سورة الحديد: الآية ١٨.

قال أبو بكر[1]: «وهذا شيءٌ ذكرَه أبو الحسنِ ولم يَعتَمِدْه، وذكرَه كما تُذكَرُ الأشياءُ القليلةُ، والقياسُ عنده هنا الألفُ واللامُ في الأولِ والثاني إذا كان لكلٍّ واحدٍ منهما ما يَرتَبِطُ به، ولذلك منعَ غيرُ[2] هذه المسألة؛ لأنَّ إحدى اللامين تخلو من الضمير».

ثم قال بعدَ كلامٍ في هذه المسألة: وقد قال - يعني أبا بكر في كتاب الأصول[3] - «وقد أجازَ قومٌ: ظَنَنتُ عبدَ اللهِ يقومُ وقاعدًا، وظننتُ عبدَ اللهِ قائمًا ويَقعدُ، وهو عندي قَبيحٌ مِن أجلِ أنَّ عَطفَ الاسمِ على الفعلِ والفعلِ على الاسمِ قَبيحٌ؛ لأنَّ العطفَ أخو التثنية، فكما لا يجوزُ أن يَنْضَمَّ فعلٌ إلى اسمٍ ولا اسمٌ إلى /فعلٍ في التثنية كذلك لا يجوزُ أن يُعطَفَ أحدُهما على الآخَر؛ وما ذكروا جائزٌ في التأويل». [٦: ٣٩/أ]

وأمَّا أبو عثمانَ وأبو العباسِ والزَّجَّاجُ فمَنَعُوه كُلَّ المنعِ. وأبو عليٍّ[4] اعتمدَ المذهبَ الذي قَبَّحَه شيخُه، وله شواهدُ، منها: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[5]، و﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[6]، وقال[7]:

وأنا ابنُ حَربٍ ، لا يَزالُ يَشُبُّها ... نارًا تَسَعَّرُ طالبًا أو أُطْلَبُ»

انتهى.

ومِن عطفِ الجملةِ الاسميةِ على المفردِ لأنها في تقديرِه قولُه تعالى: ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[8]، التقدير: بائتينَ أو قائلينَ.

---

(١) لم أقف عليه في كتاب الأصول.

(٢) ك: عين.

(٣) ١: ١٨٤ وفيه اختصار.

(٤) المسائل البصريات ١: ٤٣٥.

(٥) سورة العاديات: الآيتان ٣ - ٤.

(٦) سورة الملك: الآية ١٩.

(٧) تقدم البيت في ٣: ١٠٠.

(٨) سورة الأعراف: الآية ٤. ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

ومِن قَبيل عطفِ المفردِ على الجملةِ عندَ الفارسيِّ[(١)] قولُه تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمًا﴾[(٢)]، عطف ﴿قاعدًا﴾ على ﴿لجنبه﴾ لأنه في تأويلِ حال، أي: دعانا مضطجعًا لجنبه؛ لأنَّ الظروفَ عنده والمجروراتِ إذا اعتمدتْ على ما ذكرنا كانت مِن قَبيلِ الجملِ.

ولا يجوزُ عطفُ فعلٍ على فعلٍ إلا إنِ اتَّفَقا في الزمان، والأحسنُ أن يَتَّفِقا في الصيغة، نحو: زيدٌ قامَ وخرجَ، وزيدٌ يقومُ ويخرجُ، ومِنَ الاختلافِ في الصيغةِ قولُه تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾[(٣)]، أي: أَنزَلَ فأَصبحَت، وقولُه[(٤)]:

ولقد أَمُرُّ علــى اللَّئــيمِ يَــسُبُّني فَمَضَيتُ، ثُمَّتَ قلتُ: لا يَعْنِيني

أي: ولقد مررتُ فمَضَيتُ. ولا يجوز: زيدٌ قامَ ويخرجُ، تريدُ: قامَ فيما مضى ويخرجُ في المستقبلِ، على أن يكونَ مِن عطفِ الفعلِ على الفعلِ. وعِلَّةُ ذلك أنَّ اختلافَهما في الزمانِ بالنسبةِ إلى المضيِّ والاستقبالِ يَحصُلُ به بينَهما تَبايُنٌ كثيرٌ، ولا يمكن اشتراكُهما في عاملٍ؛ لأنَّ ما عملَ مِنَ العواملِ في الماضي المعنى غيرُ ما عملَ في المضارعِ المستقبَلِ؛ ألا ترى أنك إذا عَطفتَ على مجزومٍ مضارعًا فهو مُشارِكٌ له في الجزمِ، وكذا إذا عَطفتَ على مضارعٍ منصوبٍ أو مجزومٍ شاركَ[(٥)] المضارعَ في النصبِ والجزمِ، وكان إذ ذاك معدودًا في عطفِ المفردِ على المفردِ لاشتراكِهما في العاملِ، فإذا تَبايَنا في الزمانِ لم يُمكنْ أنْ يكونَ من عطفِ المفرداتِ، بل يكونُ ذلك مِن عطفِ الجملِ، فلَمَّا لم يُمكِنِ اشتراكٌ في العاملِ وهما

---

(١) المسائل البغداديات ص ٥٧٣.

(٢) سورة يونس: الآية ١٢. ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمًا﴾.

(٣) سورة الحج: الآية ٦٣.

(٤) تقدم البيت في ١: ١٠٩.

(٥) ك: شاركه. غ: أو مجزوم ومن شاركه. ي: مشارك. ط: منصوبًا أو مجزومًا شارك.

مُتَّفقانِ في الصيغةِ مختلفانِ في الزمانِ؛ وصارا مِن عطفِ الجملِ ـ كذلك يكونُ إذا اختلفا في الصيغةِ واختلفا في الزمانِ.

وقوله **وقد يُفْصَلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ إن لم يكنْ فعلاً**. المسألة[1]. أَطلقَ في العاطف، وفيه تفصيلٌ، وأَهملَ الفصلَ بالقَسَمِ، وحُكمُه حُكمُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ، فنقولُ:

الحرفُ إمَّا أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ أو على أكثرَ، إن كان على أكثرَ جازَ الفصلُ بينَه وبينَ المعطوفِ بالقَسَمِ والظرفِ والجارِّ والمجرورِ، نحو: قامَ زيدٌ ثُمَّ ـ واللهِ ـ عمرٌو، وقامَ زيدٌ بَلْ ـ واللهِ ـ عمرٌو، /وما ضربتُ زيدًا لكنْ ـ في الدار ـ عَمرًا. [٦: ٣٩/ب]

وإن كان على حرفٍ واحدٍ كالواوِ والفاءِ فنَصَّ أصحابُنا[2] على أنه لا يجوزُ الفصلُ إلا في ضرورةِ الشِّعرِ، فلا يجوزُ في الكلامِ أن تقولَ: قامَ زيدٌ فَوَاللهِ عمرٌو، ولا: قامَ زيدٌ وَوَاللهِ عمرٌو، ولا: ضربتُ زيدًا ففي البيتِ عَمرًا، ولا خرجَ زيدٌ والساعةَ عمرٌو، وكذلك ما أَشْبَهَها.

وهذا الذي نصَّ أصحابُنا على منعِه حكاه المصنفُ[3] عن أبي علي[4]، وأنه استشهدَ بقولِ الأعشى[5]:

---

(١) يعني قوله: «وقد يُفْصَلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ إنْ لم يكنْ فِعلاً بِظَرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، ولا يُخَصُّ بالشِّعرِ، خلافًا لأبي عليٍّ».

(٢) المقرب ١: ٢٣٤ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٣٨٤.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٤٤ - ١٤٨ والحجة للقراء السبعة ٤: ٣٦٧ وضرائر الشعر ٢٠٦.

(٥) يذكر نبات الأرض. الديوان ص ٢٨٣ والخصائص ٢: ٣٩٥ والمقرب ١: ٢٣٥ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ٢٤٧ وضرائر الشعر ص ٢٠٦. فصل بالظرف (يومًا) بين حرف العطف و(أديمها) المعطوف على الضمير، وهو (ها) من (تراها). الضمير في تراها يعود على الأرض المذكورة في البيت قبله. والعصب: ضرب من البرود اليمنية. وأديم الأرض: وجهها. ونغل الأديم: فسد في الدباغ، يريد به تهشم وجه الأرض من الجدب.

يومًا تَراها كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ ـعَصْبِ ويومًا أديمَها نَغِلا

وقد نُوزِعَ[1] أبو عليٍّ في الاستشهادِ بهذا البيتِ، وجُعِلَ مِن عطفِ الظرفِ على الظرفِ، والمفعولِ والحالِ على المفعولِ والحالِ، فهو مما عطفَ فيه اسمًا على اسمٍ، وليس مِنَ الفصلِ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ، كقولك: وقتًا تَرى زيدًا راكعًا ووَقتًا عَمرًا ساجدًا.

قال المصنف في الشرح بعد أن حكى عن أبي عليٍّ أنه مخصوصٌ بالشعر قال[2]: «وهو جائزٌ في الكلام المنثور إن لم يكنِ المعطوفُ فعلاً ولا اسمًا مجرورًا، وهو في القرآن كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾[3]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[4]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[5]، وقولِه ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[6]» انتهى.

ولا حُجَّةَ في الآية الأولى ولا الثالثة؛ لأنَّ ذلك مِن عطفِ المجرورِ على المجرور، والمفعولِ على المفعولِ، فالواوُ عَطفَتْ ﴿فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ على ﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾، و﴿حَسَنَةً﴾ على ﴿حَسَنَةً﴾، وكذلك عَطَفَتْ ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ على ﴿مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾، وعَطَفَتْ ﴿سَدًّا﴾ على ﴿سَدًّا﴾، فليس مِن بابِ الفصلِ في شيء.

وأمَّا الآيةُ الثانيةُ فتَحتَملُ وجهَين:

أحدهما: أن يكونَ ثَمَّ ظرفٌ محذوفٌ لِدلالةِ المعنى عليه، التقدير: إنَّ اللهَ يأمرُكم إذا اؤتُمنتُم أن تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلها، وتكون الواو عاطفةً ظرفًا على ظرفٍ، ومفعولاً على مفعولٍ.

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢٠٦.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٣٨٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٠١.

(٤) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٥) سورة يس: الآية ٩.

(٦) سورة الطلاق: الآية ١٢.

والثاني: أنَّ بعدَ الواوِ فعلاً محذوفًا لِدلالةِ السابقِ عليه، تقديرُه: ويأمرُكم إذا حَكَمتُم أن تحكموا بالعدل، فيصير ذلك مِن عطفِ الجمل.

وأمَّا الآيةُ الرابعة فيُضمَرُ فعلٌ بعد الواو، تقديرُه: وخَلَقَ مِنَ الأرضِ مِثْلَهُنَّ، فيصير إذ ذاك مِن عطفِ الجمل لا مِن عطفِ المفردات.

واحترزَ بقوله **إن لم يكنْ فعلاً** مِن كونِ المعطوفِ فعلاً، وقال في الشرح[1]: «فلو كان المعطوفُ فعلاً لم يَجُزِ الفصلُ المذكورُ بوَجه». مثالُه: قام زيدٌ وفي الدارِ قعدَ، وزيدٌ يقومُ وواللهِ يقعدُ. وإطلاقُ أصحابنا يقتضي جواز ذلك إذا كان حرفُ العطفِ على أكثرَ مِن حرفٍ واحد، نحو: قام زيدٌ ثُمَّ في الدار قعدَ، وقام زيدٌ ثُمَّ واللهِ قعد، وقام زيدٌ بَلْ واللهِ قعدَ.

وقولُه **وإن كان مجرورًا أُعيدَ الجارُّ** مثالُه: /مرَّ بكرٌ بزيدٍ وأمسِ بعمرٍو، فإذا لم يُعَدْ حرفُ الجرِّ فلا يجوزُ إقرارُه مجرورًا عند البصريين، لا يجوز: مررتُ بزيدٍ ومِن بعدِه عمرٍو؛ لضعفِ الخافضِ وأنه لا يتصرَّف. [٦: ٤٠/أ]

وخرَّج الفراءُ[2] قراءةَ حمزةَ ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾[3] على أنه ينوي به الخفض[4]، فدلَّ على أنه يجوز ذلك.

وزعمَ أبو حاتم أنَّ حمزةَ لحنَ في هذا. وهو زعمٌ باطل، وقد وافقَ حمزةَ على هذه القراءةِ ابنُ عامر وحفصٌ، ولها توجيهٌ في العربية عند البصريين حسنٌ، وهو إضمارُ فعلٍ يدلُّ عليه المعنى، تقديره: ومِن وراءِ إسحاقَ وهبْنا لها يعقوبَ. ونظيرُ

---

(١) ٣: ٣٨٤.

(٢) معاني القرآن ٢: ٢٢.

(٣) سورة هود: الآية ٧١. ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وأبو بكر عن عاصم ﴿يعقوبُ﴾ رفعًا، وقرأ حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿يعقوبَ﴾ نصبًا. السبعة ص ٣٣٨.

(٤) التقدير: بيعقوب.

هذا ما حكى س[1] أنه قُرِئَ: ﴿وحُورًا عِينًا﴾[2]، وقبلَه ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[3]، فنصبَ (وحُورًا عِينًا)، ولم يشركه في المجرور، وذلك على إضمارِ فعلٍ يدلُّ عليه معنَى الكلام، تقديره: ويُعطَون حُورًا عِينًا[4].

ومَن رفعَ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ فهو معطوفٌ أيضًا على المعنى؛ لأنَّ ما قبله بمعنى: عندهم ذلك وعندهم حورٌ عينٌ.

ومَن جَرَّ ﴿وحُورٍ عِينٍ﴾ فيحتمل الحمل على المعنى، أي: ويَنعمون بذلك وبحورٍ عينٍ. ويحتمل[5] أن يكون الوِلدانُ يطوفون على المؤمنين بالحور العين، فيكون إذ ذاك عطفًا على لفظ ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ﴾.

وقال المصنف في الشرح[6]: «ويجوز جر (يعقوب) بباء محذوفة، وهو أسهلُ مِن الجرِّ بمضافٍ محذوفٍ بعدَ فصلٍ، كقراءةِ مَن قرأ[7]: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾[8]، أي: عَرَضِ الآخرة».

وفي (الإفصاح): «وأنشدَ أبو علي[9]:

---

(١) الكتاب ١: ٩٥، ونسبها لأبيّ بن كعب. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم ﴿وحورٌ عينٌ﴾ رفعًا. وقرأ حمزة والكسائي ﴿وحورٍ عينٍ﴾ بخفضهما، ورواه المفضل عن عاصم. السبعة ص ٦٢٢. وقرأ بالنصب أيضًا عبد الله بن مسعود. المحتسب ٢: ٣٠٩. والأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر. الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٣٣.

(٢) سورة الواقعة: الآية ٢٢.

(٣) سورة الواقعة: الآيتان ١٧ - ١٨.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٢٩ والمحتسب ٢: ٣٠٩.

(٥) قاله قطرب. الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٣٣.

(٦) ٣: ٣٨٤.

(٧) هو ابن جمَّاز. المحتسب ١: ٢٨١.

(٨) سورة الأنفال: الآية ٦٧. ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾.

(٩) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٣٩/ب من الأصل.

يومًا تَراها ....

البيت.

والشاهدُ فيه أنه فصلَ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ عليه بالظرف، وهو عنده في الضرورة، ولا يجوز في الكلام، وكذا ذكر في (التذكرة)، وقوّى هذا بأنَّ حرفَ العطفِ شديدُ الاتصالِ بمعطوفه، بدليل وَهْوَ وَهْيَ، بسكونِ الهاء، كفَخْذ، وكذلك فَلْيَنْظُرْ وَلْيَنْظُرْ، سَكَّنوا اللام على هذا الحدّ. وقال: ولأنه نائبٌ مَنابَ الفعلِ العامل، وإذا لم يَجُزِ الفصلُ بين العاملِ ومعمولِه فأن لا يجوزَ الفَصلُ بين النائبِ عن العاملِ وبينَ ما هو بمنْزلةِ معمولِه أَولَى.

وهذا الذي ذكرَ إجراءٌ مِنَ القياس لا يَظهر؛ لأنَّ حروفَ العطفِ إنما تُقَدَّرُ بمنْزلةِ العاملِ كَرَّرتَه، ولو كَرَّرتَ العاملَ الأولَ لم يكنْ فصلٌ؛ لأنَّ الظرفَ معمولٌ له، فلا يكونُ فَصلاً.

وهذا هو الوجه عندي والقياس، ولذلك لم يُقَبِّحْه س في النصب، وإنما قَبَّحَه في الخفض، نحو: أَمُرُّ اليومَ بزيدٍ وغدًا عمرٍو؛ لأنَّ حروف العطف بمنْزلة الباء، فكما لا يُفصَل بينَ الباءِ ومخفوضِها فكذلك لا يُفصَل بين ما هو بمنْزلةِ الباءِ وبينَ ما هو بمنْزلةِ مخفوضِه؛ لأنَّ الخافضَ لا يُفصَل بينه وبينَ مخفوضِه بأجنبيٍّ ولا غيرِ أجنبيٍّ، لو قلتَ: هذا /ضاربُ اليومَ زيدٍ، لم يجز إلا في ضرورةِ شعر، فأمَّا قراءةُ مَن قرأ: [٦: ٤٠/ب]
﴿فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ﴾[(١)] - بفتح الباء - فالفتحةُ علامةُ نصب. وقدَّره أبو عليٍّ[(٢)] وابن جنّيٍّ[(٣)]: وآتيناها من وراءِ إسحاقَ يعقوبَ، وعلى هذا يجوز: أَمُرُّ اليومَ بزيدٍ وغَدًا عَمرًا، التقدير: وأَلقى غَدًا عَمرًا، كما أنَّ مررتُ بزيدٍ

(١) سورة هود: الآية ٧١.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٦٥ - ٣٦٧.

(٣) الخصائص ٢: ٣٩٧.

وعَمرًا عند س[1] على تقدير: ولَقِيتُ عَمرًا. وحملَ أبو عليٍّ ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[2] على إرادةِ الفعل، فحَذَفَ من اللفظ، يريد: وخَلَقَ، لَمّا تقدم خلَقَ، كما حَذَفَ في[3]:

.... ونارٍ تَوَقَّدُ ....

كُلاًّ لِسَبْقِ كُلّ، ونظير ما قال س في: وألقَى غَدًا عَمرًا. وهو الصحيح وقياسُ كلامِهم المستمرُّ الشائعُ، وبه قال ابن طاهر وابن مُلْكُون وابن القاسم وابن خَروف ومَن لَقِينا مِنَ الأشياخ. ولَمَّا تقدَّم ترى أَضمرَ ترى الثانيةَ بعد الواو، فهو مِن إضمارِ الفعلِ، وليس إضمارُ الفعلِ كإضمارِ الجارِّ؛ لأنَّ الفعلَ يُضمَر كثيرًا إذا دَلَّ عليه الدليلُ، وهو قياسٌ مستمرٌّ، حتى إنهم قد استَغْنَوْا عن إظهاره بإضماره في مواضعَ كثيرة»[4] انتهى، وفيه بعض تلخيص واختصار.

وفي (الغُرَّة): «إذا قلتَ: ضربتُ زيدًا وعَمرًا، فتقديرُه: ضربتُ زيدًا ضربتُ عَمرًا، نابتِ الواوُ مَنابَ الفعل، فلا يتمكن تمكُّنَه، فإذا قلتَ: ضربتُ زيدًا اليومَ وأمسِ عَمرًا، قَبُحَ الفصلُ بينَ الواوِ وعمرٍو بالظرفِ لأنه يجب أن يكون في جنبه، فإذا قلتَ: ضربتُ زيدًا اليومَ وعَمرًا أَمْسِ، حَسُنَ.

فإن جئتَ باسمِ الفاعلِ، ففصلتَ بالظرفِ معَ الحرفِ العاطفِ كان أَقْبَحَ، وذلك إذا قلتَ: زيدٌ ضاربٌ عمرًا اليومَ وغَدًا بِشرًا، فإن قلتَ: وبِشرًا غَدًا، كان حَسَنًا، ومنه قولُ الشاعرِ في الفصل:

---

(١) الكتاب ١: ٩٤، ٣١٠.

(٢) سورة الطلاق: الآية ١٢. ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾.

(٣) هذا جزء من قول أبي دُواد الإيادي:

أَكُلَّ امرئٍ تَحسَبينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارا

وقد تقدم في ٨: ٢٥٣ وفي هذا الجزء ٦: ق ٣٢/ب من الأصل.

(٤) يعني كلام ابن هشام الخضراوي في الإفصاح.

يومًا تَراها كَشِبْهِ ....

البيت.

وقال[1]:

أَتَعْرِفُ أَمْ لا رَسْـــمَ دارٍ مُعَطَّـــلا مِنَ العامِ تَغْشاهُ ومِـــنْ عـــامٍ أَوَّلا

قِطارًا وتاراتٍ خَرِيقًـــا ، كأَنَّهـــا مُـــضِلَّةُ بَـــوٍّ في رَعيـــلٍ تَعَجَّـــلا

وقال[2]:

...... أَبو حَنَشٍ ....

البيت.

ولهذا أَجازوا: ما أحسنَ زيدًا ورجلاً معه! و لم يُجيزوا: ما أحسنَ زيدًا ومعه رجلاً، للفصل. هذا في المرفوع والمنصوب، والمجرورُ أقبحُ منهما، وذلك إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ اليومَ وأَمْسِ عَمرٍو» انتهى.

* * *

---

(١) تقدم البيت الأول في ١١: ١٢٠، والثاني يليه في النوادر ص ٥٣٣ والحجة ١: ٣١١ والخزانة ٥: ١٣١ [الشاهد ٣٥٤]، وفيهن: (قطارٌ وتاراتٍ خريقٌ)، وهو فاعل تغشاه. قطار: جمع قطر بمعنى المطر. والخريق: الريح الباردة الشديدة الهبوب. ومضلة: أي ناقة مضلة. والبوّ: جلد الحُوار، أي ولد الناقة، يُحشى إذا مات فتعطف عليه الناقة فتدرّ. والرعيل: الجماعة من الخيل. والشاهد في (تارات) حيث فصل بين حرف العطف - وهو الواو - والمعطوف، وهو خريقًا، والأصل: قطارًا وخريقًا تاراتٍ.

(٢) هذا من بيت لابن أحمر تقدم في ٦: ٤٥، وهو:

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ وعَمَّارٌ ، وآوِنةً أُثالا

ص: باب النّداء

المنادى منصوبٌ لفظًا أو تقديرًا بـ(أُنادي) لازِمِ الإضمارِ استغناءً بظهورِ معناه معَ قَصْدِ الإنشاءِ وكَثرةِ الاستعمال؛ وجَعْلِهم كعِوَضٍ منه في القرب همزة[1]، وفي البعد حقيقة أو حكمًا (يا) أو (أَيَا) أو (هَيَا) أو (آ) أو (أَيْ) أو (آيْ). ولا يلزمُ الحرفُ إلا[2] مع (الله) والمستغاثِ والمتعجَّبِ منه والمندوبِ، ويَقِلُّ حَذفُه معَ اسمِ الإشارة واسمِ الجنس المبنيِّ للنداء.

[٦: ٤١/أ] **وقد يُحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، /فتلزم (يا)، وإن وَلِيَتْها (ليتَ) أو (رُبَّ) أو (حَبَّذا) فهي للتنبيه لا للنداء. وقد يَعمل عاملُ المنادى في المصدرِ والظرفِ والحالِ. وقد يُفصَل حرفُ النداء بأمرٍ.**

ش: النّداء بكسر النون وبضمها، وهو الدعاء على الإطلاق، فكلُّ صوتٍ أردتَ به الدعاءَ لعاقلٍ أو غيرِه فهو نداءٌ لُغةً، قال[3]:

ثُمَّ تَنادَوْا بعـــدَ تِلـــكَ الـــضَّوْضَا   مِنهُمْ بـ(هابِ) ، وبـ(هَلْ) ، و(يأْيا)

جعلَ دُعاءَ الإبلِ بالسَّوقِ بـ(هابِ)، ودُعاءَ الخيلِ بـ(هَلْ)، ودُعاءَ بعضِ الناسِ بعضًا بـ(يأْيا) - نداءً.

---

(١) همزة ... إلا مع الله: سقط من غ.

(٢) ط: إلا يا مع الله.

(٣) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٣٧٣ والمقصور والممدود لابن ولاد ص ١٧٢ والمقصور والممدود للقالي ص ٢٩٣ والعمدة ١: ٥١١ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٦٧، ٢٧٣ - ٢٧٤، وفي الموضع الأول منه أنَّ قطربًا رواه في كتاب الرد على أهل الإلحاد في آي القرآن منسوبًا إلى غيلان، وقال البغدادي في ص ٢٧٤: «وهذا الرجز لم أقف على قائله». يَأْيا: أصله: يأْيأْ، وهو دعاء للاجتماع.

وهمزتُه بَدَلٌ مَن واو؛ لقولهم نَدَوتُ القومَ: جلستُ معهم في النادي، وهو مجلسهم الذي يُنادي فيه بعضُهم بعضًا. ومصدرُه النَّدْوة.

وأمَّا في الاصطلاح فهو الدُّعاء بـ(يا) وأخواتها. والمنادى مفعولٌ به، لكنه أُفرِدَ بالذِّكر مِن بين المفعولات لاختصاصه بأحكامٍ لا تكون لغيره من المفعولات.

وقولُه **المنادى منصوبٌ لفظًا** يعني إذا كان قابلاً لحركةِ الإعراب، نحو: يا عبدَ الله، ويا خيرًا مِن زيد، قال الشاعر[1]:

فيا مُوقِدًا نـــارًا لِغَـــيرِكَ ضَـــوءُها ويا حاطِبًا في غَيرِ حَبْلِكَ تَحْطِـــبُ

فكلُّ مُنادًى مضافٍ[2] إلى معرفةٍ أو إلى نكرةٍ، أو مُطَوَّلٍ ـ منصوبٌ[3]. قال في (البديع)[4]: «وامتنعوا من نداء المضاف إلى المخاطَب، نحو: يا غلامَك؛ لأنَّ المخاطَب ينبغي أن يكون المنادى».

وقولُه **أو تقديرًا** نحو يا زيدُ، ويا رَقَاشِ، ويا فتى، ويا أَخي.

وقولُه بـ**(أُنادي) لازم الإضمار** وهذا الذي ذكره مِن أنَّ المنادى منصوب لفظًا أو تقديرًا بـ(أُنادي) لازمِ الإضمار هو مذهب جمهور البصريين[5]؛ وهو أنَّ المنادى المضافَ والْمُطَوَّلَ والنَّكرةَ غيرَ الْمُقْبَلِ عليها منصوبةٌ[6] بفعلٍ مضمَرٍ لا يجوز إظهارُه، وأنَّ المنادى المفردَ العَلَمَ والنَّكرةَ الْمُقْبَل عليها مَبنيَّان على الضمِّ، وموضعُه نَصبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ.

---

(١) تقدم البيت في ١٠: ٣٢٣. ك: في غير حملك. ط: وقال الشاعر.

(٢) ط: مضافًا.

(٣) ط: فمنصوب. ك: أو منصوب.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ٣٩٠ - ٣٩١.

(٥) انظر على سبيل المثال الكتاب ١: ٢٩١، ٢: ١٨٢ والمقتضب ٤: ٢٠٢ والأصول ١: ٣٤٠ واللامات للزجاجي ص ٧٠ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٣٣/أ وما بعدها.

(٦) غ: منصوب.

وذهب الكسائيُّ والرِّياشيُّ إلى أنَّ الضمة في نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، هي حركةُ إعراب، ونقله ابنُ الأنباريِّ عن الكوفيين[1]. واختلفا في تقريرِ ذلك وسببِ امتناع التنوين:

فقال الكسائيُّ: النداءُ كلامٌ وقعَ فيه المنادى مفهوم المعنى، ولا مُعَرِّبَ له في اللفظ ولا في التقدير؛ لأنه لا يصحُّ أن يكون محمولاً على إضمارِ فعلٍ كما يذهب إليه البصريون؛ لأنَّ إضمارَ الفعل يُحيل معنى النداء[2]؛ ألا ترى أنَّ (أُنادي) قائلُها يُصَدَّق ويُكَذَّب، وقائل يا زيدُ لا يقالُ له صدقتَ ولا كذبتَ. وأيضًا فإنَّ معمول أُنادي تكون له حالٌ منصوبة، والمنادى لم تُصحبْه[3] العربُ حالاً؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: ناديتُ زيدًا قريبًا، وليس بسائغٍ ولا مستعمَلٍ أن يقال: يا زيدُ قريبًا، ولا يا عبدَ اللهِ حاضرًا استمعْ، /فلمَّا وقع المنادى جزءَ كلامٍ وهو اسمٌ [٦: ٤١/ب] معربٌ؛ إذ لا موجبَ لبنائه، لم يكن بُدٌّ من إعرابه، فوجب أن يُعرَب، فلم يُمكنِ الجزمُ لأنه ليس من إعراب الأسماء، ولا الكسرُ لأنه يؤدي إلى الإلباس بالمضاف لياء المتكلم، ولا الفتحُ لأنَّ في الفتحة إشكالاً من حيثُ تكون علامةً للنصب، والخفضِ فيما لا ينصرف، فلو حُرِّكَ بها لم يُدْرَ هل المنادى منصوب أو مخفوض، فلم يَبقَ إلا الضمة، فحُرِّكَ بها لِيُعْلَمَ أنه مرفوع. ولم يُنَوَّن لأنَّ إعرابه ناقصٌ مِن حيثُ لم يكن له مُعَرِّب، فجعلوا حذفَ التنوين فرقًا بينه وبين ما إعرابُه صحيح. ولَمَّا استَحقَّ المنادى المفردُ الرفعَ نُصب المنادى المضافُ والْمُطَوَّلُ تَفرِقةً بينهما وبين المفرد. واختيرَ لهما النصبُ لِسَعته؛ لأنَّ وجوهَ النصبِ أكثرُ مِن وجوهِ الرفعِ والخفضِ، وأيضًا فإنَّ المضافَ والْمُطَوَّلَ لِمَا لحقَهما مِنَ الزيادة عليهما اختيرَ لهما الفتحةُ لخفَّتِها. قال الفراء: قلتُ للكسائيِّ: بأيِّ المنصوبات تُشَبِّهُه؟ فلَم يُشَبِّهْه بشيءٍ.

---

(١) الإنصاف ١: ٣٢٣ [المسألة ٤٥].

(٢) غ: الفعل يحمل على النداء. ط: يجعل على النداء.

(٣) ط: لم تصحب له.

وأمَّا الرِّياشيُّ فقال: إنما أُتِيَ بالتنوين فرقًا بين الاسمِ والفعل، والفعلُ لا يكون منادًى، فلم يَحتجْ إلى التنوين الفارق.

ورُدَّ مذهبُ الكسائيِّ والرِّياشيِّ في أنَّ حركةَ يا زيدُ وشِبهِه حركةُ إعرابٍ بأنَّ العرب تُتْبِعُ المنادى المضمومَ على اللفظ؛ فتَرفعُ، وعلى الموضع فتَنصبُ، فتقولُ: يا تَميمُ أجمعونَ وأجمعينَ، فلو كان مرفوعًا لم يَجُزْ نصبُ تابعه؛ لأنه ليس منصوبًا في اللفظ فيُنصَبَ تابعُه، ولا في الموضع فيُحمَل تابعُه عليه؛ إذ لا مُعَرِّبَ له يطلُبه بالنصب في مذهبهما، ولأنه لم يوجد في كلامهم اسمٌ مُعرَب ولا مُعَرِّبَ له، ولأنه لم يَستَقِرَّ حذفُ التنوين من الأسماءِ المعرَبةِ المنصرفةِ غيرِ الموقوفِ عليها إلا مع أل أو الإضافة، ولأنَّ التنوين قد وُجد في نحو: يا رَجُلاً ذاهبًا، فقد نُوِّنَ المنادى.

وأُجيبَ في «يا تَميمُ أجمعينَ» بالنصب أنَّ نصبه على الصَّرف والمخالفةِ بناءً على مذهبهم.

ومذهبُ سائر الكوفيين والبصريين أنَّ حركةَ مثلِ «يا زيدُ» بناءٌ. واختلفوا في السبب الذي بُني له، وسيأتي[1] عند ذِكرِ المصنفِ بناءَ هذا النوع.

وأمَّا ما رَدُّوا به على جمهورِ البصريين مِن أنَّ إضمارَ الفعل يَلزم عنه تغييرُ معنَى النداءِ فليس بصحيحٍ؛ لأنَّ الفعل المضمَر هو مِن قَبيل الإنشاءِ لا مِن قَبيلِ الإخبار، فلا يَحتَمل الصدقَ والكذب، ونظيرُه: أَقسَمتُ لأَضربَنَّ زيدًا، فـ(أَقسَمتُ) إنشاءٌ لا يَحتمل الصدقَ ولا الكذب، وكذلك العُقودُ، نحو: بِعتُك هذا بدرهم، واشتريتُه بدرهم، وقول الرجل لامرأته: طَلَّقتُكِ، وراجَعتُك.

وأمَّا امتناعُ مجيء الحال من المنادى ففيه خلافٌ، سأذكره[2] إن شاء الله - تعالى - عند تعرُّض المصنف له.

---

(١) يأتي ذكره في هذا الجزء ٦: ق ٤٧/أ - ٤٧/ب من الأصل.

(٢) يأتي ذكره في هذا الجزء ٦: ق ٤٥/ب - ٤٦/ب من الأصل.

وذهبَ بعضُ النحويين[1] إلى أنَّ الناصبَ للمنادى هو حرفُ النداء نفسُه، ولا فعلَ مضمرَ بعده أصلاً.

[٦: ٤٢/أ] وهذا باطلٌ؛ إذْ لو كان حرفُ النداء /هو العاملَ في المنادى لكان الضميرُ إذا نُودي متَّصلاً بالحرف كما اتَّصلَ في إنَّ وأخواتها؛ نحو: إنَّك قائمٌ، وحين نادت العربُ الضميرَ أَتَوْا به منفصلاً لا متصلاً، فقالوا: يا إيَّاك، ولم يقولوا: ياكَ، فدلَّ على أنه ليس الحرفُ عاملاً النصبَ، وإنما العاملُ محذوفٌ، والضميرُ إذا حُذف الفعلُ العاملُ فيه انفصلَ، نحو: إيَّاكَ والشَّرَّ، وأمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك[2]، [3]:

وإنْ هو لم يَحمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها ....

ولأنه يَلزَمُ ممَّا قالَه وجودُ كلامٍ مركَّبٍ مِن حرفٍ واسم، ولا يكون ذلك؛ لأنَّ الفائدةَ إنَّما تَحصل مِن تركيبِ مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه ، والحرفُ ليس له واحدٌ منهما، فلا يكون منه تركيبٌ مفيد.

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ الناصب هو الحرفُ على سبيلِ العِوَضيَّة مِن الفعل الناصب؛ وهو مذهبُ الفارسيِّ[4]، عملَ لنيابته مَنابَ الفعل، ولذلك ذَكَرَه[5] في جملةِ المشبَّهِ بالمفعولِ، لَمَّا نابَ مَنابَه شُبِّهَ به، فنَصبَ، فمنصوبُه مُشَبَّهٌ بالمفعول.

وُرَّدَ ذلك بجوازِ حذفِ الحرف، والعربُ لا تَجمع بين العِوَضِ الْمَحْضِ والْمُعَوَّضِ منه، دليلُ ذلك[6]:

---

(١) هو ابن جني. الخصائص ٢: ٢٧٦ - ٢٧٨.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٣، ٣: ٧، ٣٣٢.

(٣) عجز البيت: «فليسَ إلى حُسنِ الثَّناءِ سَبيلُ». وهو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو للسموءل بن عادياء اليهودي أو لغيرهما. الحماسة ١: ٨٠ [الحماسية ١٥] والحماسة البصرية ١: ١٣٩ - ١٤٢ [الحماسية ٩٨] وشرح أبيات المغني ٤: ٢٠٢ - ٢٠٧.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٧٥٣ - ٧٥٤.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٢٧.

(٦) تقدم الشاهد في ٤: ٢٣٢.

.... أَمَّا أَنتَ ذا نَفَرٍ ....

وحروفُ العِوَضِ عن حرفِ القَسَم؛ ألا ترى أنه لا يجوز: أمَّا كنتَ ذا نَفَرٍ، ولا: وها اللهِ لتقومَنَّ.

وذهبَ بعضُ النحويين إلى أنَّ الناصبَ هو أداةُ النداء، وهي اسمُ فِعلٍ[(١)]، ومعناه: أَدعو، وما في معناه، كـ(أُفٍّ) بمعنى أَتَضَجَّر، وليس ثَمَّ فِعلٌ مقدَّر.

ويُرَدُّ هذا المذهبُ بأنَّ أسماءَ الأفعالِ إنما جاءت في الأكثر بمعنى الأمر؛ وبعضُها جاء بمعنى الخبر، وأداةُ النداء ليستْ مِن هذين القسمين. وبأنه لو كان اسمَ فعلٍ لتحمَّل الضمير، فكان يجوز إتباعُه كما يُتْبَعُ في أسماء الأفعال. وبأنه كان يجوز تمامُه دون المنصوب، كما في حَيَّهَل لأنه فَضلة، ولا قائلَ بأنَّ (يا) تَستَقِلُّ كلامًا. وبأنَّ منها ما هو على حرفٍ واحد، ولا يكون اسمًا فتُحْمَلَ عليه بقيةُ الأدوات، وذلك الهمزة، نحو: أَزَيْدُ.

وذهب بعضُ النحويين[(٢)] إلى أنَّ الناصب للمنادى ليس لفظيًّا، وإنما هو معنويٌّ، وهو القَصد.

ورُدَّ بأنه لا يكون عاملُ نصبٍ معنويًّا، إنما قيلَ ذلك في عاملِ الرفع الذي هو الابتداءُ على خلافٍ فيه.

وقولُه **استغناءً بظهورِ معناه معَ قَصْدِ الإنشاءِ وكثرةِ الاستعمالِ وجَعْلِهم**[(٣)] **كعِوَضٍ منه** قال المصنف في الشرح[(٤)]: «وكلُّ واحدٍ مِن هذه الأشياء

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١: ١٥. وهو مذهب أبي علي الفارسي في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٧٩ - ٨٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٣٠٠. ومذهبه في المسائل العسكرية ص ١٠٩ - ١١٠ كمذهب جمهور البصريين.

(٢) نتائج الفكر ص ٧٧.

(٣) الذي في المخطوطات: وجعل الحرف، والتصويب مما تقدم في الفَصّ.

(٤) ٣: ٣٨٥.

كافٍ في إيجابِ لزومِ الإضمار[1]، ولا سيَّما قصد الإنشاء، فإنَّ الاهتمام به في غاية من الوكادة[2]؛ لأنَّ إظهار أُنادي يُوهِم أنَّ المتكلِّم مُخبِرٌ بأنه سيُوقِع نداءً، والغرضُ عِلمُ السامع بأنه مُنشِئٌ له، والإضمارُ مُعِينٌ على ذلك، فكان واجبًا مع كونِ الحرفِ كالعِوَضِ منه، فلم يُجمَع بينهما، كما لم يُجمَع بين العِوَض الْمَحْض والمعوَّضِ منه» انتهى.

وزعم بعض النحويين[3] أنَّ النداء إن كان بصفة، نحو: يا فاسقُ، ويا فاضلُ، كان خبرًا؛ لأنه يَحتمل أن يُصَدَّق في تلك /الصفة أو يُكَذَّب، وإن كان بغيرِ صفةٍ فليس خبرًا لعدم دخولِ الصدق والكذب. [٦: ٤٢/ب]

ورُدَّ هذا بأنه يجب أن تكون الأعلام كذلك؛ لأنك إذا أقبلتَ على إنسان فقلت (يا زيدُ) أمكنَ أن يقال: كذبتَ، ليس زيدًا.

وقولُه **في القُرب همزةً** قال[4]:

أَزَيْدُ ، أخا وَرْقاءَ ، إنْ كنتَ ثائرًا   فقد عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ ، فَخاصِمِ

وقولُه **وفي البُعد حقيقةً أو حكمًا (يا)** الذي يظهر من استقراء كلام العرب أنَّ (يا) أَعَمُّ الحروف، وأنها تُستعمَل للقريب وللبعيد مطلقًا.

وقولُه **أو (أَيَا)** قال الشاعر[5]:

أيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَـينَ جُلاجِـلٍ   وبَينَ النَّقا ، آأَنـتِ أَمْ أُمُّ سـالِمِ

---

(١) غ: الإصحاب.

(٢) في المغرب في ترتيب المعرب ٢: ٣٦٨: «والوكادة بمعنى التوكيد غير ثبت». واستعمله الزمخشري في الكشاف ١: ٣٦٥.

(٣) القول بلا نسبة في اللباب للعكبري ١: ٣٢٨، وفيه الرد عليه.

(٤) الكتاب ٢: ١٨٣ والإغفال ٢: ١٩٧. ورقاء: حي من قيس. والثائر: طالب الثأر. وأحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، واحدها حِنْو.

(٥) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٢١/ب من الأصل.

وقولُه أو (هَيَا) قال الشاعر[(١)]:

هَيَا أُمَّ عَمرٍو ، هل ليَ اليومَ عندَكُمْ بِغَيبــةِ أَبْـصارِ الوُشـاةِ سَـبيلُ

وقولُه أو (آ) تقول: آ زيدُ، حكى ذلك الأخفش في «الكبير» له، وجعلَها ابنُ عصفور في (المقرّب)[(٢)] للقريب كالهمزة.

وقولُه أو أيْ قال الشاعر[(٣)]:

أَلَمْ تَسْمَعِي - أَيْ عَبْدَ - في رَوْنَقِ الضُّحَى بُكاءَ حَمامـاتٍ ، لَهُـنَّ هَـديرُ

وزعمَ المبردُ[(٤)] وجماعةٌ مِنَ المتأخرينُ، منهم الجزوليُّ[(٥)]، أنَّ (أيْ) كالهمزة في الاختصاص بالقرب، ولم يعتمدوا إلا على الرأي، والروايةُ لا تُعارَض بالرأي، فقد أَخبرَ س[(٦)] رواية عن العرب أنَّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد، وهذا معنى كلام المصنف في الشرح[(٧)].

وقال ابن عصفور[(٨)]: «والهمزة منها لا تُستَعمَل إلا في نداءِ القريبِ منك الْمُقْبِلِ عليك، وسائرها يُستَعمَلُ في نداءِ ما بَعُدَ منك، وتَراخَى عنك، مَسافةً أو

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح القصائد السبع ص ٤٣ والزاهر ٢: ٢٧٨، وأنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٨٤ عن أمثلة المقرّب لابن عصفور.

(٢) المقرب ١: ١٧٥.

(٣) نُسب البيت لكثير عزة، وهو أول بيتين أثبتهما جامع ديوانه في ص ٤٧٤، وهو في شرح القصائد السبع ص ٤٢ والزاهر ٢: ٢٧٨ والجمل ص ١٥٥ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٠٤ - ٢٠٦ [٦٣] وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ١٣٩ - ١٤١ [١١٢]. وروي آخره في بعضها: سَجيع. عبد: مرخم عبدة، اسم امرأة. ورونق الضحى: إشراقه وضياؤه. والهدير: صوت الحمام.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٢٨٩. والذي في المقتضب ٤: ٢٣٣ أنها للبعيد.

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٨٧ وشرحها للشلوبين ٣: ٩٤٩.

(٦) الكتاب ٢: ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٧) ٣: ٣٨٦.

(٨) مذهبه في الهمزة في شرح الجمل ٢: ٨٢ والمقرب ١: ١٧٥، وليس فيهما هذا النص.

حُكمًا، وقد تُستعمَلُ في نداءِ القريبِ الْمُقْبِل إذا أردتَ المبالغةَ في التنبيهِ والنداءِ ما عدا (يا) و(وا) من الحروف المذكورة؛ وإنما تجيء في الشعر، ويَقِلُّ استعمالها في الكلام» انتهى.

وقولُه أو آيْ حكى الكسائيُّ[1] أنه سمع رجلاً يقولُ: آيْ أُمَّهْ.

وذكرَ فيها ابنُ عصفور (وا)، وأَنشد[2]:

وافَقْعَسًا وأينَ منِّي فَقْعَسُ

قال: «وذكرَ س[3] وجمهورُ النحويين أنها مختصَّة بالنُّدبة، لا تُستعمَل في غيرها. وحَكى بعضُهم أنها تُستعمَل في غير النُّدبة، إلا أنَّ ذلك قليل، منه قولُ عمرَ ابنِ الخطاب[4] لعمرِو بنِ العاصي، رضي اللهُ عنهما: وا عَجَبًا لك يا بنَ العاصي» انتهى.

قال المصنفُ في الشرح[5]: «ولم يَذكرْ معَ حروفِ النداء (آ) و (آيْ) بالمدّ إلا الكوفيون[6]، رَوَوْهُما عنِ العربِ الذينَ يَثِقُونَ بعربيتهم[7]، وروايةُ العدلِ مقبولةٌ» انتهى. وقد ذكرْنا[8] أنَّ الأخفش /حَكى (آ) في كتابه (الكبير). [٦: ٤٣/أ]

---

(١) في شرح القصائد السبع ص ٤٣ أنه الفراء.

(٢) بعده: أَإِبلي يأخُذُها كَرَوَّسُ. مجالس ثعلب ص ٤٧٤ والمبهج ص ١٥٠ والمقرب ٢: ١٨٤ وشرح المصنف ٣: ٤١٤ والمقاصد النحوية ٤: ١٧٤٧ [الشاهد ٩٦٦]. فقعس: حي من أسد. الكروَّس: الشديد الرأس. ويأتيان قي هذا الجزء ق ٧٩/أ من الأصل. ط: وأين منّا.

(٣) الكتاب ٢: ٢٢٠، ٢٣١، ولم أقف له على نص صريح في أنها مختصة بالندبة.

(٤) جامع الأصول ٧: ٩٣. وفي صحيح البخاري: كتاب النكاح: باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها: ٦: ١٤٨ وصحيح مسلم: كتاب الطلاق: باب في الإيلاء ٢: ١١١١ أنه قال ذلك أيضًا لابن عباس.

(٥) ٣: ٣٨٦.

(٦) شرح القصائد السبع ص ٤٢ - ٤٣ والزاهر ٢: ٢٧٨.

(٧) ط: بروايتهم.

(٨) ذكره قبل قليل في ق ٤٢/ب من الأصل.

وأدواتُ النداءِ حُروفٌ في مذهبِ الجمهور، وزعمَ بعضُ النحويين أنها أسماءُ أفعالٍ، تَنصبُ المنادى. وضُعِّفَ بأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا يجوز أن تَعملَ مُضمَرةً في الصحيحِ مِنَ المذهبَين. وقد استَدَلَّ س[1] على إضمارِ الفعلِ بعدَها بقولهم: يا إيَّاكَ؛ لأنَّ (إيَّاك) لا يَعمل فيها ما قَبلَها، ولو كانت (يا) هي العاملة لقلتَ: ياكَ. وتقدَّم لنا الكلامُ[2] على ذلك، ونَقلُ مذهبِ مَن زعمَ أنها أسماءُ أفعالٍ، والردُّ عليه.

وقولُه **ولا يَلزم الحرف إلا معَ (الله)، والمستغاثِ، والمتعجَّبِ منه، والمندوبِ** هذا تصريح بأنَّ أدواتِ النداءِ حروفٌ، وهو مذهب الجمهور. وقال قومٌ: هي أسماءُ أفعالٍ، نحو: صَهْ، ومَهْ، ولهذا أفادتْ معَ الأسماء، والعملُ لها، وفيها ضميرٌ مُسْتَكِنٌّ للمنادى.

وثَبتَ في بعضِ النسخ «إلا مع الله والضمير»، وكذا قال في الشرح[3]، نحو: يا أللهُ، وكان ينبغي أن يقيِّده: إذا لم تَلحقه الميمُ المشدَّدة، نحو اللَّهُمَّ، فإنه لا يثبتُ الحرف، بل يُحذف على مذهب البصريين، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى[4]، ويا إيَّاك.

قال المصنفُ في الشرح[5]: «ومِن نداءِ الضمير ما ذكرَه أبو عبيدة[6] مِنْ أنَّ الأَحْوَصَ اليَرْبُوعيَّ وَفَدَ معَ أبيه على مُعاويةَ، فخَطَبَ، فوَثَبَ أبوه لِيَخطُبَ، فكَفَّه، وقال: يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ، وأنشد أبو زيد[7]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٩١. وهذا قول الأحوص اليربوعي كما في مجاز القرآن ٢: ٢٦٠ - ٢٦١، ويأتي ذكر الحكاية قريبًا.

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٤٢/أ من الأصل.

(٣) ٣: ٣٨٦.

(٤) يأتي في هذا الجزء ٦: ق ٦١/أ - ٦١/ب من الأصل.

(٥) ٣: ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٦) مجاز القرآن ١: ٢٦٠ - ٢٦١. ونصَّ سيبويه على أنَّ «يا إيَّاك» قول العرب. الكتاب ١: ٢٩١.

(٧) ذكر البغدادي أنَّ البيت الأول قد حُرِّف على أوجه، وصوابه: «يا مُرَّ يا بنَ واقعٍ يا أنتا». الخزانة ٢: ١٣٩ - ١٥٠ [الشاهد ١٠٥]. وتقدم البيت الشاهد في ٣: ١٠٢.

يا أَبْجَرُ بْـــنَ أَبْجَـــرٍ ، يـــا أَنْتـــا   أنتَ الذي طَلَّقْـــتَ عـــامَ جُعْتـــا

فقول الأَخْوَصِ (يا إيَّاك) جارٍ على القياس؛ لأنَّ المنادى مفعولٌ، فحذفَ العامل، وما كان كذلك وجيءَ به ضميرًا وجبَ أن يكون أحدَ الضمائرِ الموضوعةِ للنصب، كقولِه تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾[1]، وكقولِ الشاعر[2]:

إيَّاكَ خِلتُكَ لي رِدْءًا ، فكُنتَ لهـــمْ   عَلَـــيَّ فيمـــا أَرادُوا بي مِـــنَ الـــضَّرَرِ

وأمَّا (يا أنتَ)[3] فشاذٌّ؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ نصبٍ، و(أنتَ) ضميرُ رفع، فحَقُّه ألاَّ يجوز، كما لا يجوز في: إيَّاكَ والأَسَدَ، لكنَّ بعضَ العربِ قد جَعَلَ بعضَ الضمائرِ نائبًا عن غيره، كقولهم: رأيتُكَ أنتَ[4]، بمعنى: رأيتُكَ إيَّاكَ، فنابَ ضميرُ الرفعِ عن ضميرِ النصبِ، وعَكْسُه قراءةُ الحسن البَصريِّ ﴿ إِيَّاكَ تُعْبَدُ﴾[5] بنيابة ضميرِ النصبِ عن ضميرِ الرفعِ. وكذلك قالوا: يا أنتَ، والأصل: يا إيَّاكَ؛ لِمَا ذَكرتُ لك، ولأنَّ الموضعَ موضعٌ اطَّرَدَ كونُ الواقعِ فيه إذا كانَ مفردًا معرفةً على صورةِ مرفوعٍ، فحَسُنَ أن يَخلُفَه ضميرَ الرفع، كما حَسُنَ أن يكونَ تابعُه مرفوعًا» انتهى.

وما ذكرَه المصنفُ وغيرُه مِنَ النحويين مِن نداءِ المضمَرِ يُظهِرُ أنَّ استنادَهم في ذلك لهذه الحكايةِ الأَخْوَصيَّة، ولقولِ الشاعر:

يا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتَا

البيت.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٤٠.

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٣) الكتاب ١: ٢٩١.

(٤) مجالس ثعلب ص ١٣٣.

(٥) سورة الفاتحة: الآية ٥. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١ وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٣ والبحر المحيط ١: ١٤٠.

إذْ لم يذكروا غير ذلك، وينبغي ألاَّ يُجعَلَ ذلك قاعدةً في جوازِ نداءِ المضمَرِ، لا بصورةِ ضميرِ النصبِ، ولا بصورةِ ضميرِ الرفعِ؛ لأنَّ ذلك لا حُجَّةَ فيه.

أمَّا «يا إيَّاكَ قد كَفَيتُك» فإنَّ /(يا) حرفُ تنبيه[1]، وليس بحرفِ نداءٍ، وقد ذكرَ النحويون والمصنفُ[2] أنَّ (يا) تأتي للتنبيه، و(إيَّاكَ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، يَدُلُّ عليه الفعلُ الذي بعدَه، كأنه قال: إيَّاكَ قد كَفَيتُ قد كَفَيتُك، كقوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾، أي: وإيَّايَ ارْهَبُوا فارْهَبُونِ، وكقولِ الشاعر: [٦: ٤٣/ب]

إيَّاكَ خِلْتُكَ لي رِدْءًا ....

أي: إيَّاكَ خِلْتُ رِدْءًا خِلْتُكَ لي رِدْءًا، وهذا تخريجٌ سَهلٌ حَسَنٌ واضحٌ جارٍ على قواعدِ الصَّنعةِ.

وأمَّا (يا أنتَ) فـ(يا) أيضًا حرف تنبيه[3]، و(أنت) مبتدأ، و(أنت) الثانية تأكيد لفظي، والخبر الموصول الذي هو (الذي[4] طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا)، وهذا أَولى من ادِّعاءِ نداءِ المضمَر بصورةِ المرفوعِ وجَعْلِه شاذًّا.

وقال ابن عصفور[5]: «ولا يُنادَى مُضمَرٌ إلا نادرًا فبصورة منصوب أو مرفوع». وقال أيضًا: «والأسماءُ كلها تُنادَى إلا المضمراتِ، أمَّا ضميرُ الغَيبةِ وضميرُ المتكلم فهما مُناقِضانِ لحرفِ النداءِ؛ لأنَّ حرفَ النداءِ يَقتضي الخطابَ، ولم يُجمَعْ بينَ حرفِ النداءِ والضميرِ المخاطَبِ لأنَّ أحدهما يُغني عن الآخَرِ، فلم يُجمَعْ بينَهما إلا في الشِّعر، مِثلُ قولِه[6]:

---

(١) مجاز القرآن ١: ٢٦١ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١٥٣.
(٢) تقدم قوله في هذا الجزء ٦: ق ٤١/أ من الأصل، ويأتي ذكره في ق ٤٥/أ - ٤٥/ب.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٥٢.
(٤) الذي: ليس في غ، ط.
(٥) مذهبه هذا في المقرب ١: ١٧٦ وشرح الجمل ٢: ٨٧، وفيهما الرجز الآتي، وليس فيهما قولاه المذكوران بلفظهما.
(٦) هذه رواية أمالي ابن الشجري ٢: ٣٠١، وتقدم في ٣: ١٠٢ وفي ق ٤٣/أ من الأصل.

يا أَقْرَعُ بْـنَ حـابِسٍ يـا أَنْتـا أنتَ الذي طَلَّقْـتَ عـامَ جُعْتَـا

وفيه خلافٌ، فمنهم مَن جَعَلَ (يا) تنبيهًا، وجَعَلَ (أنتَ) مبتدأً، و(أنتَ) الثاني إمَّا توكيدًا، أو مبتدأً، أو فَصْلاً، أو بَدَلاً›› انتهى.

ودَلَّ كلامُه أنَّ العربَ لا تُنادي ضميرَ المتكلم، فلا تقول: يا أنا، ولا ضميرَ الغائب، فلا تقول: يا إيَّاه، ولا: يا هو، فكلامُ جَهَلةِ الصُّوفيةِ في نداءِ اللهِ تعالى ‹‹يا هُو›› ليس جاريًا على كلامِ العرب.

ومِثالُ ثُبوتِ الحرفِ مع المستغاثِ: يا لَزَيدٍ، ومع المتعجَّبِ منه: يا لَلماءِ، ومع المندوبِ: يا زَيْداه.

وقولُه **ويَقِلُّ حَذفُه مع اسمِ الإشارة** نصَّ البصريون[١] على أنه لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ من اسم الإشارة، ولَحَّنُوا أبا الطَّيِّبِ في قوله[٢]:

هذي ، بَرَزْتِ لنا ، فَهِجْتِ رَسيسا ....

وخُرِّجَ[٣] قوله على أنَّ (هذي) إشارة إلى البَرْزة، وهي مصدر، كقولهم: ظَنَنتُ ذاك، فـ(ذاك) إشارةٌ إلى المصدر.

وذهبَ الكوفيون[٤] إلى جوازِ حذفِ الحرفِ مِنَ المشارِ، واختارَه المصنفُ[٥] مُسْتَدلاً بقولِ الشاعر[٦]:

لا يَغُـرَّنَّكُم ـ أُولاءِ ـ مِـنَ القـو مِ جُنوحٌ للـسِّلمِ فَهْـوَ خِـداعُ

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٢٩١ وشرح الكافية ١: ٥٠٦.

(٢) عجز البيت: ‹‹ثُمَّ انْصَرَفْتِ وما شَفَيتِ نَسيسا››. الفسر ٢: ٢٤٦ وشرح الديوان للمعري ١: ٢٠٩ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥٣ [الإنشاد ٨٧٥]. الرسيس: مسّ الحمى وأولها. والنسيس: بقية النفس.

(٣) شرح الديوان للمعري ١: ٢٠٩ - ٢١٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٢٩١ وشرح الكافية ١: ٥٠٦.

(٥) في شرحه ٣: ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٦) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

وبقول ذي الرُّمَّة[1]:

إذا هَمَلَتْ عَينِي لها قالَ صاحِبي ... بِمِثْلِكَ - هذا - لَوْعَةٌ وغَرامُ

وبقولِ الآخر[2]:

ذا ، ارْعِواءً ، فلَيسَ بعدَ اشْتِعالِ الرَّ ... أْسِ شَيبًا إلى الصِّبا مِنْ سَبيلِ

/وبقولِ الآخَر[3]: [٦: ٤٤/أ]

ذي ، دَعي اللَّومَ في العَطاءِ فإنَّ الـ ... ـلَّومَ يُغري الكَريمَ بالإجْزالِ

وقولِ رجلٍ طائيٍّ[4]:

إنَّ الأُلى وُصِفُوا قَومي لهم فَبِهِمْ ... - هذا - اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداكَ مَخْذُولا

وخَرَّجَ أهلُ هذا المذهبِ عليه قولَه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾[5]، أي: لا يَغُرَّنَّكُم يا أُولاءِ، وبِمِثْلِكَ يا هذا، ويا ذا ارْعِواءً، ويا ذي دَعي اللَّومَ، ويا هذا اعْتَصِمْ، ويا هؤلاءِ تَقْتُلُونَ.

وعُلِّلَ[6] منعُ الحذفِ للحرفِ مِن اسمِ الإشارةِ في فصيحِ الكلامِ بأنها صفةٌ لـ(أيٍّ)؛ تقول: يا أَيُّهذا أَقْبِلْ، كما تقول: يا أَيُّها الرجلُ أَقْبِلْ، فلما حُذفتْ أيٌّ صارتْ مَعَ اسمِ الإشارةِ بَدَلاً مِنْ أَيٍّ المحذوفةِ، فكَرِهوا حذفَها لِما فيه مِنَ الإجْحافِ.

---

(١) الديوان ٣: ١٥٩٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥٢ [الإنشاد ٨٧٤]. لها: للأطلال.

(٢) شرح المصنف ٣: ٣٨٧ والمقاصد النحوية ٤: ١٧٠٩ [الشاهد ٩٣٥] ارعواء: رجوع.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٤) تقدم البيت في ٥: ١٠٩. ط: وقول رجل من طيِّئ.

(٥) سورة البقرة: الآية ٨٥. انظر شرح ألفية ابن معط ٢: ١٠٤١ - ١٠٤٢ وشرح الكافية ١: ٥٠٦.

(٦) الكتاب ٢: ٢٣٠ وشرحه للسيرافي ٨: ٣٧.

وأيضًا[1] فإنَّ الإشارةَ إنَّما تَقَعُ مِنَ المخاطِبِ إلى غيرِ المخاطَبِ، فإذا ناديتَ بالإشارةِ المخاطَبَ[2] فلا بُدَّ مِن (يا) لِتُعلِمَ المخاطَب بها أنكَ تُشير إليه.

وقولُ المصنفِ «ويَقِلُّ حذفُه معَ اسمِ الإشارة» نَصٌّ على أنه يجوزُ أن يُنادَى اسمُ الإشارةِ؛ وفي ندائه إذا اتَّصلَ به كافُ الخطابِ خِلاف، نحو: يا ذاك، وقد أَجازَه بعضُهم[3].

وقوله **واسمِ الجنس المبنيِّ للنداء** هذا أيضًا عند أصحابنا لا يأتي إلا شذوذًا أو ضرورة. واستدلَّ للجواز بما روي عنه ﷺ: (اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي)[4]، و(ثَوبي حَجَرُ ثَوبي حَجَرُ)[5]. قال المصنف[6]: «وهذا مِن أفصح الكلام» انتهى. وصدَق ذلك إذا ثَبَتَ كونُه لفظَ رسول الله ﷺ.

قال بعض أصحابنا: «ولا يجوزُ حذفُها مِنَ النكرةِ الْمُقْبَل عليها، نحوُ قولِك: يا رجلُ، بل إن جاء شيء من ذلك في الكلام كان شاذًّا، يُحفَظ، ولا يُقاس عليه،

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٣٦.
(٢) ط: المخاطَب بها.
(٣) نسب إلى ابن كيسان في همع الهوامع ٣: ٤٦.
(٤) المقاصد الحسنة ص ١١٥ - ١١٦ وكشف الخفاء: ١: ١٤١ [الحديث ٣٦٦].
(٥) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأنبياء) ٤: ١٢٩ - ١٣٠ ومسلم في صحيحه (كتاب الحيض) ١: ٢٦٧، و(كتاب الفضائل) ٤: ١٨٤١، ١٨٤٢. ولفظه كما في البخاري: (عن أبي هُرَيرَةَ - رضي الله عنه - قال: قال رسول اللّه ﷺ: إنَّ مُوسى كان رجُلاً حيِيًّا ستِّيرًا، لا يُرى من جلده شَيءٌ استحْيَاءً منه، فآذَاهُ مَن آذَاهُ من بني إسرَائيلَ، فقَالُوا: ما يَستَتِرُ هذا التّستُّرَ إلا من عَيَب بجلده، إمّا برَصٌ، وإمَّا أُدْرَةٌ، وإمَّا آفَةٌ، وإنَّ اللّهَ أرَادَ أنْ يُبرِّئَهُ ممّا قالوا لمُوسى، فخَلا يوْمًا وَحْدَهُ، فوَضَعَ ثيابَهُ على الْحجَرِ، ثمَّ اغْتسَلَ، فلما فرَغَ أقْبَلَ إلى ثيابه ليأْخُذَهَا، وإنَّ الْحجَرَ عدَا بثوْبه، فأَخَذَ مُوسى عصَاهُ، وطَلَبَ الْحجَرَ، فجَعَلَ يقول: ثوْبِي حَجَرُ، ثوْبِي حَجَرُ، حتى انْتهَى إلى ملأ من بني إسْرائيلَ، فرَأَوْهُ عُرْيانًا أحْسَنَ ما خلَقَ اللّهُ، وأَبْرَأَهُ ممّا يقُولُونَ، وقَامَ الْحجَرُ، فأَخَذَ ثوْبَهُ، فلَبسَهُ، وطَفِقَ بالْحجَرِ ضرْبًا بعصَاهُ، فوَاللّهِ إنَّ بالْحجَرِ لنَدَبًا من أثَرِ ضرْبِهِ ثلاثًا أو أرْبَعًا أو خمْسًا).
(٦) ٣: ٣٨٧.

نحوُ قولهم: «أَعْوَرُ، عينَك والحَجَرَ»[1]، و«أَصْبِحْ ليلُ»[2]، و«افْتَدِ مخنوقُ»[3]، و«أَطْرِقْ كَرا»[4]. والذي سَهَّل ذلك أنها أمثالٌ معروفةٌ كَثُرَ دَورُها، فحُذف الحرفُ تخفيفًا.

وكذلك أيضًا ما جاء في الشعر ضرورة، يُحفظ، ولا يُقاسُ عليه، نحو قوله[5]:

فَقُلْتُ لهُ : عَطَّارُ ، هلاَّ أَتيتَنا ... بِنَبْتِ الخُزامَى ، أو بِخُوصَةِ عَرْفَجِ

وقولِ الآخَر[6]:

كُليهِ ، وجُرِّيهِ - ضِباعُ - وأَبْشِري ... بِلَحْمِ امرئٍ ، لم يَشْهَدِ اليومَ ناصِرُهْ

وقولِ العجاج[7]:

---

(١) الأمثال لأبي عبيد ص ٢٢٥ ومجمع الأمثال ٢: ٦. يضرب مثلاً للمتمادي في المكروه، والمشفي منه على الهلكة. والتقدير: يا أعورُ احفظْ عينَك واحذر الحجرَ، أو ارقُب الحجرَ.

(٢) مثل يضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر. الكتاب ٢: ٢٣١ ومجمع الأمثال ١: ٤٠٣ - ٤٠٤. والتقدير: أصبحْ يا ليلُ.

(٣) الكتاب ٢: ٢٣١ ومجمع الأمثال ٢: ٧٨. يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة. والتقدير: افتدِ نفسَك يا مخنوق.

(٤) الكتاب ٢: ٢٣١، ٣: ٦١٧ ومجمع الأمثال ١: ٤٣١ - ٤٣٢، وتتمته: إنَّ النَّعامةَ في القُرى. وهو مثل يضرب للذي ليس عنده غَناء ويتكلم. الكرا: الكروان، أو مرخم الكروان، أو الذكر من الكروان. والكروان: طائر. والتقدير: أطرقْ يا كَرا.

(٥) البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ١: ٦٠٦ والمحتسب ٢: ٧٠ وضرائر الشعر ص ١٥٥. وفيه روايات ذكر فيها حرف النداء. الخزامى: عشبة طويلة العيدان صغيرة الورق حمراء الزهر طيبة الريح. والعرفج: ضرب من النبات سهلي، وخوصته: هُنَيَّة تطلع منه عند إدراكه.

(٦) نُسب البيت في الكتاب ٣: ٢٧٣ للنابغة الجعدي. وهو بلا نسبة في الكامل ٢: ٨٩١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٥٨، وفيه تخريجه. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٩٢، وصدره: «فقلتُ لها عِيثي جَعَارِ وجَرِّري». ضباع: جمع ضَبُع. ط: كليه وجديه.

(٧) الديوان ١: ٣٣٢ والكتاب ٢: ٢٣١، ٢٤١. يخاطب امرأته. جاري: يريد يا جارية. وعذير الرجل: ما يروم وما يحاول مما يُعذر عليه إذا فعله.

جاريَ لا تَستَنْكِرِي عَذيرِي

أي: جاريةُ.

وإنما لم يَجُزْ حذفُ حرفِ النداءِ منها لأنها في الأصلِ صفةٌ لـ«أيّ»[1]؛ لأنَّ قولك: يا رجلُ، أصله: يا أيُّها الرجلُ، فلمَّا حَذفوا «أيًّا» و«أل» جَعلوا الحرفَ عوضًا من أل، ولذلك تعرَّف الرجل /بها، فلم يَجُزْ حذفُها بعدَ ذلك لما في حذفِها مِنَ الإجحاف. وأيضًا فلمّا صارتْ عوضًا من أل لَزِمتْ في اللفظِ لُزُومَ أل لِمَا يَتَعرَّفُ بها». انتهى. ومما جاء مِن ذلك: نَوِّرْ فَجْرُ[2]. [٦: ٤٤/ب]

ولَمَّا ذكرَ المنادى الذي يَلزَمُه حرفُ النداء وما يَقِلُّ حذفُه معه بقيَ الباقي من المنادَيات على الجواز:

فيجوزُ حذفُه مِنَ العَلَم، قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

شُرَيْحُ ، لا تَتْرُكَنِّي بعدَ ما عَلِقَــتْ حِبالُكَ اليومَ بَعدَ القِــدِّ أَظْفــاري

ومِنَ المضاف: ﴿أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾[5].

ومِنَ الموصولِ، نحوُ: مَنْ لا يزالُ مُحسنًا أَحسنْ إليّ[6].

ومِنْ أَيٍّ: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[7].

---

(١) هذه العلة في شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٣٦ وضرائر الشعر ص ١٥٥.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والمسموع: نَوِّر صُبْحُ. اللسان والتاج (نور). نَوَّرَ الصبحُ: ظهر نُوره. يضرب مثلاً لمن طال عليه ما يكره. والتقدير: نَوِّرْ يا صُبْحُ.

(٣) سورة يوسف: الآية ٢٩.

(٤) هو الأعشى. الديوان ص ٢٢٩. شريح: أي: يا شريح، وهو ابن حِصن بن عمران بن السموءل. القدّ: السير من الجلد غير المدبوغ، كان يُربط به الأسير.

(٥) سورة الدخان: الآية ١٨.

(٦) الكتاب ٢: ٢٣٠.

(٧) سورة النور: الآية ٣١.

ومنَ الْمُطَوَّل: خيرًا مِن زيدٍ أَقبلْ.

وأمَّا النكرةُ غيرُ الْمُقْبَل عليها فقد أجازَ بعضُ النحويينَ حذفَ حرفِ النداءِ منها، وجعلَ مِن ذلك قول الشاعر[1]:

لَعَمْري لَسَعْدٌ حيثُ حُلَّتْ دِيـــارُهُ   أَحَبُّ إلينا مِنك ، فا فَرَسٍ حَمِـــرْ

وقول الآخر[2]:

فلا وإســـافٍ لا تُلِطُّـــونَ دُونَـــهُ   تُيُوسًا بِقَوْسَى أو تَعَضَّكُمُ الحــــربُ

وقول الآخر[3]:

فَـــشايِعْ وَسْـــطَ قَومِـــكَ مُقْتَئِنًّـــا   لِتُحْسَبَ سَـــيِّدًا ، ضَـــبُعًا تَبُـــولُ

التقدير: يا فا فَرَسٍ، ويا تُيُوسًا نُفُوسًا، ويا ضَبُعًا تَبُولُ.

وقوله **وقد يُحذَفُ المنادى قبلَ الأمرِ والدعاءِ فتَلزَمُ (يا)** هذه مسألةُ خلاف، هل يجوز[4] حذف المنادى أو لا؟ والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز، ولم يَرِدْ بذلك سَماعٌ مِنَ العربِ فيُقْبَلَ، بل كُلُّ موضعٍ يُدَّعَى فيه الحذفُ وإبقاءُ الحرفِ يَسوغ أن يُجعلَ الحرفُ لِلتَّنبيه، ولم يكونوا لِيحذفوا فِعلَ النداء، ثم يحذفون بعده مُتَعَلَّقَ النداءِ، وهو المنادى، فكان ذلك إجحافًا كثيرًا، والمنادى في ذلك كالمنصوبات التي حُذِفَ عامِلُها وجوبًا، نحو: إيَّاك والشَّرَّ، وزيدًا ضربته، وكِلَيْهما

---

(١) تقدم البيت في ١: ١٥٩.

(٢) هو عبد الله بن ثَعلَبة الأَزْديّ كما في معاني الشعر للأُشناندانِي ص ١٦ وعنه في المقاصد الشافية ٦: ٣٣. إساف: اسم صنم كان لقريش. تلطّون: تسترون. وفي المخطوطات: تيوسًا نفوسًا، وقَوسى: بلد بالسَّراة، نصَّ على ذلك الأشناندانِي.

(٣) هو الأعلم الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٣٢٢ والخصائص ٣: ١٩٦، وفيهما: وسط ذودك. شايِعْ: ادْعُ. والمقتئنّ: المنتصب.

(٤) المفصل ص ٧٠ وشرحه لابن يعيش ٢: ٥٧ - ٥٩ [ط. دار سعد الدين] وشرح الكافية ١: ٥٠٨ - ٥٠٩.

وتَمْرًا[1]، وهي كثيرةٌ جدًّا، ولا يجوزُ حذفُ شيءٍ منها، وأيضًا فـ(يا) في النداءِ ليستْ حرفَ جوابٍ كـ(نَعَمْ)، فيجوزَ حذفُ الجملةِ ومتعلقِها وإبقاؤها.

وقال المصنفُ في الشرحِ مُستَشعِرًا مَنْعَ الحذفِ ما نَصُّه[2]: «وكان حقُّ المنادى أن يُمنَع حذفُه؛ لأنَّ عاملَه قد حُذف لزومًا، فأشبهَ الأشياءَ التي حُذِفَ عاملُها، وصارتْ هي بَدَلاً مِنَ اللفظِ به، كـ(إيَّاك) في التحذير، وكـ(سَقيًا له) في الدعاء، إلا أنَّ العربَ أجازتْ حذفَ المنادى، والتزَمَتْ في حذفه بَقاءَ (يا) دليلاً عليه وكَونَ ما بعدَه أمرًا أو دعاءً؛ لأنَّ الآمرَ والداعيَ محتاجان[3] إلى توكيدِ اسمِ المأمورِ والمدعوِّ /بتقديمِه على الأمرِ والدعاءِ، فاستُعمِلَ النداءُ قبلَهما[4] كثيرًا، حتى صارَ الموضعُ منبهًا على المنادى إذا حُذِفَ وبقيتْ (يا)، فحَسُنَ حذفُه لذلك» انتهى. [٦: ٤٥/أ]

وقولُه «إلا أنَّ العربَ أَجازتْ حذفَ المنادى» دَعوَى تحتاجُ إلى دليلٍ مِن وَحْيٍ يُسْفِرُ عن ذلك، أو نَصِّ عربيٍّ أني حذفتُ المنادى، واجتزأتُ بحرفِ النداء، وما ذكَرَه مِنَ الدليلِ تَلفيقٌ هَذَيانيٌّ واستقراءٌ لا يَسوغ.

ثم أخذَ المصنفُ يَذكُرُ أنَّ المنادى جاءَ قبلَ الأمرِ والدعاء، قال[5]: «فَمِنْ ثُبوته قَبلَ الأمرِ: ﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾[6]، و﴿يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟﴾[7]، و﴿يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟﴾[8]، و﴿يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب﴾[9]، و﴿يَـٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَـٰبَ﴾[10]. ومِن ثُبوتِه قبلَ

---

(١) الكتاب ١: ٢٨٠، ٢٨١ ومجمع الأمثال ٢: ١٥١ - ١٥٢.

(٢) ٣: ٣٨٨.

(٣) ط: محتاجًا. محتاجان: سقط من ك، ي.

(٤) في المخطوطات: «قبلها»، والتصويب من شرح المصنف.

(٥) ٣: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٩.

(٧) سورة البقرة: الآية ٤٠.

(٨) سورة الأعراف: الآية ٣١.

(٩) سورة هود: الآية ٤٢.

(١٠) سورة مريم: الآية ١٢.

الدُّعاء: ﴿يَـٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾[1]، و﴿يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ﴾[2]، و﴿يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[3]، وقولُ الراجز[4]:

يا رَبِّ هَبْ لي من لَدُنْكَ مَغْفِرَهْ ... تَمحو خَطاياي، وأُكْفَى الْمَعْذِرَهْ»

انتهى.

وثبوتُ المنادى في هذه قبل الأمر والدعاء لا يدلُّ على جواز الحذف، ولا يُنكَر أنَّ المنادى يأتي قبل الأمر والدعاء.

قال[5]: «ومن حَذفه قَبلَ الأمرِ قولُه تعالى في قراءةِ الكسائيِّ: ﴿أَلَا يا اسْجُدوا﴾[6]، أراد: يا هؤلاءِ اسْجُدوا. ومِن حَذفه قَبلَ الدُّعاءِ قولُ الشاعرِ[7]:

يا، لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوامِ كُلِّهِم ... والصالحينَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ

ومِثلُه[8]:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ على البِلى ... ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ

ومِثلُه[9]:

أَلَمْ تَعْلَمي - يا عَمْرَكِ اللهَ - أَنَّني ... كَريمٌ على حينِ الكِرامُ قَليلُ»

انتهى.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٣٤.

(٢) سورة يوسف: الآية ٩٧.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٧٧.

(٤) أنشده المصنف أيضًا في شواهد التوضيح ص ٦.

(٥) ٣: ٣٨٩.

(٦) سورة النمل: الآية ٢٥. السبعة ص ٤٨٠.

(٧) تقدم البيت في ١٠: ١٥٩.

(٨) تقدم البيت في ٤: ١٢٢.

(٩) تقدم البيت في ١٢: ١٠٤.

وهذا الذي استَدَلَّ به لا حُجَّةَ في شيءٍ منه على حذفِ المنادى، بل (يا) فيه لِلتَّنبيهِ، أمَّا في الآيةِ وقولِه (ألا يا اسْلَمي) فـ(يا) توكيدٌ لقولِه (ألا)، وإذا كان الحرفانِ العاملانِ يُؤَكَّدُ أحدُهما بالآخَرِ، نحوُ قولِه[1]:

فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلنَني عَن بِما بِهِ ....

فَلأنْ يؤكَّدَ أحدُ الحرفينِ اللَّذَينِ لا يَعمَلانِ أحرى وأَولَى، و(ألا) يأتي بعدها فعلُ الأمرِ، نحوُ قولِ عَنْتَرةَ[2]:

ألا أَبْلِغْ بَنِي العُشَراءِ عَنِّي عَلانِيةً، فقد ذَهَبَ السِّرارُ

وقولِ زُهير[3]:

ألا أبلغْ لَدَيكَ بَني تَميمٍ وقد يأتيكَ بالْخَبَرِ الظَّنونُ

وأمَّا (يا لعنةُ اللهِ) فهي للتنبيه كـ(ألا)، قال تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[4]. وكذلك في (يا عَمْرَكِ)، كأنه قال: ألا عَمْرَكِ اللهَ، وهي جملةُ اعتراضٍ بين (تَعلَمي) و(أنَّني).

وقولُه: **وإن وَلِيَتْها (ليتَ) أو (رُبَّ) أو (حَبَّذا) فهي لِلتَّنبيهِ لا لِلنِّداءِ** قال المصنف في الشرح[5]: /«وليسَ مِن ذلك قولُهم: يا ليتَ، ويا رُبَّ، ويا حَبَّذا؛ لأنَّ مُولي (يا) أحد هذه الثلاثة قد يكون وحدَه، فلا يكون معه منادًى ثابتٌ ولا محذوف، كقول مريمَ، عليها السلامُ: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾[6]، ولأنَّ الشيء إنما يجوز حذفُه إذا كان موضعَ ادِّعاءِ الحذفِ مُستَعمَلاً فيه الثُّبوتُ، كحذفِ المنادى [٦: ٤٥/ب]

(١) عجز البيت: «أَصَعَّدَ في غاوي الهوى أم تَصَوَّبا». وقد تقدم في ٤: ٢٥٨.

(٢) الديوان ص ٣١٠. بنو العشراء: قوم من فَزارة.

(٣) شعره بشرح ثعلب ص ١٣٩. الظَّنون: الذي لا يوثَق بما عنده، ولا يكاد يصدُق في خبر.

(٤) سورة هود: الآية ١٨.

(٥) ٣: ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٦) سورة مريم: الآية ٢٣.

قبل الأمر والدعاء، فإنه جائز لكثرةِ ثبوته، بخلافِ ما قَبْلَ الكَلِمِ المذكورةِ، فإنَّ ثُبوتَ المنادى فيه غيرُ معهود، وادِّعاء الحذف فيه مردودٌ، ولكن (يا) فيه لمجرد التنبيه والاستفتاح مثل (ألا)، وقد يُجمَع بينهما توكيدًا في نداءٍ وغيرِ نداء، فاجتماعُهما في النداء كقول الشاعر[1]:

ألا يا بنَ الـــذين فَنُــوا وبـــادُوا أَمَــا واللهِ مـــا ذَهَبُـــوا لِتَبْقَـــى

واجتماعُهما في غيرِ نداءٍ كقول الآخَر[2]:

ألا يـــا ليـــتَ أيَّامًـــا تَوَلَّـــتْ يكـــون إلى إعادتِهـــا سَـــبيلُ»

انتهى.

وكونُ المنادى يجيء بعدَ (يا) إذا كان بعدَها أمرٌ أو دُعاءٌ لا يدلُّ على أنه إذا لم يكن محذوفٌ؛ وقد ثبَت كون (يا) للتنبيه، فلْيُحمَل عليه إذا لم يكن منادًى، ولا فَرْقَ بينَ أنْ يليَ (يا) الأمرُ والدعاء أو ليتَ ورُبَّ وحَبَّذا لِما ذكرناه مِنَ الدليل على بُطلان جوازِ حذفِ المنادى.

وقولُه **وقد يَعمل عاملُ المنادى في المصدر والظرف والحال** قال المصنف في الشرح[3]: «في مصدرٍ، كقولِ الشاعر[4]:

يا هندُ دعوةَ صَبٍّ هـــائمٍ دَنِـــفٍ مُنِّي بِلُطفٍ، وإلاَّ ماتَ أو كَرَبـــا

وفي ظرفٍ، كقوله[5]:

(١) هذا ثاني أربعة أبيات لأبي نواس في الكامل ٢: ٥٢٧، وليست في ديوانه. وفي شرح المصنف: «بَنَوا وبادوا».

(٢) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري.

(٣) ٣: ٣٩٠.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري المتقدمة على أبي حيان.

(٥) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري. النَّقا: الكثيب من الرمل. والحَزن: ما غلُظ من الأرض. والنوى: البعد.

يا دارُ بينَ النَّقَا والْحَزْنِ ما صنعتْ يدُ النَّوى بالأُلَى كانوا أَهالِيكِ»

انتهى.

والظرفُ هنا ليس معمولاً لفعلِ النداء، بل هو معمولٌ لمحذوفٍ غيرِ فعلِ النداء؛ لأنَّ الظرفَ الذي هو «بينَ النَّقا والْحَزن» في موضع الحال، فالعاملُ فيها محذوفٌ، تقديره: كائنةً بينَ النَّقا والْحَزْن، وسيأتي استدلالُ مَن أجاز مِنَ النحاة مجيءَ الحال مِنَ المنادى على دعواه بنظيرِ هذا البيت.

قال المصنف في الشرح[1]: «وفي حالٍ كقوله:

يا أيُّها الرَّبْــعُ مَبْكِيًّــا بِــساحتِهِ كم قد بَذَلتَ لِمَنْ وافاكَ أَفْراحــا»

انتهى.

ومجيءُ الحال من المنادى مسألةُ خلاف:

ذهب الكوفيون[2] وبعضُ البصريين إلى المنع، واستدلُّوا على ذلك بأنَّ الحال منه يَلزم عنه تناقضُ معنَى الكلام، قالوا: إذا قلنا: يا زيدُ ضاحكًا، على الحال، كان المعنى أنَّ نداءه كان في حالِ الضَّحِك، فإن لم يكن ضاحكًا فلا نداء، وذلك مستحيلٌ؛ لأنَّ النداءَ وقعَ بقوله: يا زيدُ، فأن لم يكن /ضاحكًا لم يُخرجه عن أن [٦: ٤٦/أ]
يكون قد نادى زيدًا بقوله: يا زيدُ. وهذا الذي احتجَّ به لا حُجَّةَ فيه إلا على تقديرِ أن تكون الحال مُبيِّنة؛ إذ هي التي يُقَدَّر ارتفاعها لكونها مُنْتَقلة.

وذهب بعضُ البصريين[3] - ومنهم الأخفش[4] والمازنيُّ[5] والفارسيُّ[6] - إلى إجازةِ مجيءِ الحالِ مِنَ المنادى إذا كانتِ الحالُ مؤكِّدةً لمعنَى الكلام؛ لأنها إذ ذاك

---

(١) ٣: ٣٩٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٣٥/أ مخطوط والإنصاف ١: ٣٢٨.

(٣) منهم ابن جني. التنبيه ٢٤ - ٢٦، ٤٠٦ - ٤٠٧ والمحتسب ١: ٢٥١ والتمام ٧٦ - ٧٧.

(٤) الأصول ١: ٣٧١ واللامات للهروي ص ٦٥.

(٥) اللامات للهروي ص ٦٥.

(٦) المسائل البصريات ١: ٥٥٦ - ٥٦١.

ليست مُنْتقلةً، وذلك أنه إذا أقبلَ بندائه على شخص قائم، فلم يَر ذلك كل مَن رأى إقباله عليه أنه ناداه وهو قائم، فإذا قال: يا زيدُ قائمًا، كانت الحال مؤكِّدةً لما كان يُفهَم مِن النداء قبل الإتيان بها، كما أنَّ ﴿مُدْبِرِينَ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[1]، و﴿حَيًّا﴾ مِن قوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[2]، و﴿ضَاحِكًا﴾ مِن قوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[3]، أحوال مؤكِّدة لما كانت تُفهَمُ مِنَ الكلام قبلَ الإتيان بها. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[4]:

يا بِشْرُ أَعْوَرَ ، إنَّ القومَ قد ذَهَبُوا ... وخَلَّفُوا بَقَرًا جُمًّا صَياصِيْهِ

وقولِ الآخر[5]:

يا دارَ سَلْمَى بينَ داراتِ العُوْجْ ... جَرَّتْ عليها كُلُّ ريحٍ سَيْهُوْجْ

فـ(بينَ) في موضعِ الحال مِن (دار سلمى) لأنها معرفة، ولا يمكن أن يقدّر الظرف نعتًا لها. انتهى ما ذكرَه بعضُ أصحابنا في نقلِ الخلافِ في الحال مِنَ المنادى والاحتجاج.

و لم يَفصل المصنف في مجيء الحال مِنَ المنادى بينَ أن تكونَ مُبَيِّنةً أو مؤكِّدة، وقد ذكرنا أنَّ مَن أجاز ذلك إنما أَجازه على أن تكون الحال مؤكِّدة، إلا أنَّ في (البديع) ذكر الحال مطلقة، قال[6]: «قد استقبحَ جماعةٌ مِنَ النحاة الحالَ مِنَ

---

(١) سورة التوبة: الآية ٢٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٣٣.

(٣) سورة النمل: الآية ١٩.

(٤) ذكره أبو جعفر أحمد بن يوسف الرعيني في شرح ألفية ابن معط: السفر السابع: باب النداء ص ٥٧٥ [رسالة دكتوراه]. جُمّ: جمع جَمّاء، وبقرة جَمّاء: لا قرن لها. والصياصي: قرون البقر والظباء، واحدها صِيصِية.

(٥) تقدم الشطر الأول في ٢: ٦٣، والثاني في ١١: ١٥٢.

(٦) البديع لابن الأثير ١: ٤٠٧ - ٤٠٨.

المنادى، منهم المازنيُّ[1]، فلا تقول: يا زيدُ قائمًا. وأجازه آخرون، منهم المبرد[2]، وقال: أناديه قائمًا، ولا أناديه قاعدًا، وأنشد[3]:

.... يا بُؤْسَ لِلْحَربِ ضَرَّارًا لأقوامِ»

وفي (البسيط): «وقد احتجَّ على ذلك - يعني أنه لا يكون معمولاً للفعل - بأنه لو كان معمولاً لفعلٍ أو معناه لصحَّ وقوع الحال منه، فتقول: يا زيدُ قائمًا، ولم يُسمَع، وصَحَّ: يا زيدُ يومَ الجمعةِ؛ لأنَّ روائح الأفعال تعمل في هذه. وانفصلوا عنه على طريقين:

إحداهما: يجوز ذلك، وهو رأيُ ابن طاهر وابن طلحة مِنَ المتأخرينَ.

والثانية: أنَّ امتناع ذلك لا لِما ذكر بل لمعنًى آخر، قال س[4]: لأنَّ النداء شبيه بالعامّ، فما بعده يُشبه التفسيرَ للذَّات، فكان كالتمييز، والتمييزُ لا تكون منه حالٌ لأنه ذات، والذاتُ لا تَنتقل. وقيل: لأنَّ النداء جرى في كلامهم على الإطلاق؛ لأنَّ قصد الإقبال إنما هو لِمُبهَم، وما هو كذلك لا /يتقيد بشيء، والحالُ قيدٌ، فلا تكون» انتهى. [٦: ٤٦/ب]

وتحصَّل في الْمجيء من المنادى بالحال ثلاثة مذاهب: أحدها: المنع على الإطلاق. والثاني: الجواز على الإطلاق. والثالث: التفصيل بين أن تكون الحال مؤكِّدة فيجوز منه، أو مبيِّنة فلا يجوز. ولم ينص س على جواز الحال من المنادى ولا منعه. وأمَّا قول الشاعر:

يا دارُ بينَ النَّقا والْحَزْنِ ....

فقد ذكرنا أنه ليس مِن إعمالِ فِعلِ النداء في الظرف، بل هو مِن بابِ الحال، كما أنشدوا:

---

(١) الأصول ١: ٣٧٠.

(٢) الأصول ١: ٣٧٠ - ٣٧١.

(٣) تقدم الشاهد في ١: ٧٦، ٤: ٣٩، ٥: ٢٥٧، ٢٦٤، ٦: ٢٠١، ٨: ٨٩.

(٤) معناه في الكتاب ٢: ١٩٠ - ١٩١.

يا دارَ سَلْمَى بَينَ داراتِ العُوجْ ....

ولا يقال إنَّ الظرف في «يا دارُ بينَ النَّقا والْحَزْنِ» في موضع الصفة؛ لأنَّ «يا دارُ» معرفة، ولذلك لا يُنعَتُ المقصودُ إلا بالمعرفة، قالوا: يا فاسقُ الخبيثُ[1].

وأمّا ما استَدلُّوا به من قوله «يا بِشْرُ أَعْوَرَ» فلا حُجَّةَ فيه؛ إذ يحتمل أن يكون منصوبًا على الذمّ، بل هو أظهرُ فيه من الحال، كقوله[2]:

أَقارِعُ عَوفٍ ، لا أُحاوِلُ غَيرَهـــا وُجوهَ قُرُودٍ تَبْتَغي مَـــنْ تُجـــادِعُ

وقوله **وقد يُفْصَلُ حرفُ النداءِ بأمرٍ** قال المصنف في الشرح[3]: «كقول جدابةَ بنتِ خالد النَّخَعيَّة تُخاطبُ أَمَتَها لَطيفةَ[4]:

ألا يا ـ فابْـــكِ شَـــوَّالاً ـ لَطيفَـــا وأَذْرِي الـــدَّمعَ تَـــسْكابًا وَكيفَـــا

أرادت: ألا يا لَطيفةُ، فرخّمت، وفصلَتْ[5] بفعل الأمر».

ص: يُبنى المنادى لفظًا أو تقديرًا على ما كان يُرفَع به لو لم يُنادَ إن كان ذا تعريفٍ مُسْتَدامٍ؛ أو حادثٍ بقصدٍ وإقبالٍ، غيرَ مجرور باللام، ولا عاملٍ فيما بعدَه، ولا مُكَمَّلٍ قبل النداء بعطفِ نَسَق. ويجوز نصبُ ما وُصف من مُعَرَّفٍ بقصدٍ وإقبال. ولا يجوز ضمُّ المضافِ الصالحِ للألف واللام، خلافًا لثعلب، وليس المبنيُّ للنداء ممنوعَ النعت، خلافًا للأصمعي.

---

(١) الكتاب ٢: ١٩٩.

(٢) هو النابغة. الديوان ص ٣٥ والكتاب ٢: ٧١ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٤١ والخزانة ٢: ٤٤٦ - ٤٦٨ [الشاهد ١٥٥]. أقارع: بدل من (الأقارع) في آخر البيت الذي قبله. الأقارع: بنو قريع بن عوف بن كعب، وكانوا قد سعوا به إلى النعمان حتى تغير له. وأحاول: أعالج وأزاول. وتجادع: تشاتم. والشاهد فيه نصب وجوه على الذم.

(٣) ٣: ٣٩٠، وفيه: جدابة بنت خويلد. وفي تمهيد القواعد ٧: ٣٥٢٩: جذامة بنت خالد.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري المتقدمة على أبي حيان. الوكيف: قطران الماء، والقطر نفسه.

(٥) في الأصول: فرخم وفصل، والتصويب من شرح المصنف.

ش: مثالُ بنائه لفظًا: يا زيدُ، ويا رجلُ، وهذا هو المبني بناءً متجددًا بسبب النداء. ومثالُ بنائه تقديرًا: يا فتى، ويا قاضي. ومِنَ المبنيِّ في التقدير على ضمةٍ وفي اللفظ على ما كان مبنيًّا عليه قبل النداءِ مثلُ: يا هؤلاءِ، ويا سيبويهِ، ويا رَقَاشِ، ويا خمسةَ عشرَ، ويا بَرَقَ نحرُه، يدلُّ على ذلك إتباعه بالرفع، نحو: يا هؤلاءِ الرجالُ.

وقوله **على ما كان يُرفَعُ به** يشمل عنده ما بُني على الضمة، وما بني الألف، نحو: يا زيدان، وما بني على الواو، نحو: يا زيدون؛ لأنَّ المثنى والمجموع عنده مبنيَّان بالحروف، فكما أنَّ الألف والواو تكونان عنده للإعراب فكذلك يُبنَيان عليهما في النداء.

وفي (البسيط): «وأمَّا صورةُ البناء فعلى حركةٍ أو حرفٍ كما في باب (لا)، [٦: ٤٧/أ] فعلى الحركةِ المفردُ غير /المثنى والمجموع، وذلك إما للمزيَّة، وحاصلُها الفرقُ بين ما بناؤه لازمٌ أو عارض، وإمّا لأجلِ التقاءِ الساكنين في بعضِ الأسماء، فجرى مجرًى واحدًا. وخَصُّوه بالضمة لأنَّ الكسرَ يُوهِمُ اشتراكًا بينه وبين المضاف، نحو: يا غلامِ، والنصب يُوقِعُ بينه وبين المنكَّر غير المنصرف. وأمَّا الحرفُ ففي المثنى والمجموع، جعلوا إعرابَه بالحرف الذي هو فيه نظيرَ الضمِّ في المفرد، وهو الألف والواو، سكنتِ الواوُ سُكونًا حيًّا، أو سُكونًا ميتًا، نحو: مُصْطَفَوْن وزَيْدُوْن.

وحُكي عن بعض الكوفيين أنهم ألحقوه بالمضاف، فجَعلوا ما بعدَ الألف والنون يتنَزَّل منْزلة الاسم الثاني، فكان عندهم معربًا بالياء فيهما حملاً على المضاف. وهو فاسدٌ لأنه مفردٌ ليس مركَّبًا، فلا يُحكَمُ له بحُكمِه» انتهى، وفيه بعضُ حذف.

فرع: إذا ناديتَ (اثني عَشَرَ) رُوعي أصلُه، فبُنِيَ على ما كان عليه، ولا تُلحَظ فيه الإضافة، ويُحمَل عليه رفعًا ونصبًا؛ إذ مذهب س[(١)] أنَّ أصله: اثنان

---

(١) الكتاب ٢: ٢٦٨ - ٢٦٩، ٢٧٥.

وعَشَر، فضُمِّن (عَشَر) معنى الواو، فبُني آخرُه، فصار بصفةِ المضاف، فحُذفتِ النون، ونُزِّلَ (عَشَر) منْزلة النون، فصار في الحكم بمنْزلة (اثنان). ولو ناديتَ (اثنان) لقلت: يا اثْنان، وكذلك: يا اثنا عَشَرَ، ويا اثْنَتا عَشْرةَ، ويا ثِنْتا عَشْرةَ.

وأمَّا الكوفيون فيُجرونه على أصله مِنَ الإضافة، فيقولون: يا اثْنَيْ عَشَرَ[1]. وفيه نظرٌ لأنَّ الإضافةَ غيرُ حقيقية، وهو عندهم أقوى مِنَ المثنى.

وقال المصنف في الشرح[2]: «ونبَّهتُ بقولي (على ما كان يُرفَع به لو لم يُنادَ) على نحو: يا مَكْرَمانُ، مما لا استعمالَ له في غير النداء» انتهى.

وقد تقدَّم الخلاف[3] في هذه الضمة التي هي في نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، أهي علامةُ إعراب أم بناء. والذين قالوا إنها ضمةُ بناءٍ اختلفوا في سببِ البناء:

فذهب س إلى أنه بُنيَ إجراءً له مُجْرَى الأصواتِ، قال[4]: «وذلك أنه كَثُرَ في كلامهم، فحذفوا تنوينه، وجعلوه بمنْزلةِ الأصواتِ، نحو: حَوْبِ، وما أشبه ذلك». يريد أنه بُني لاختلاطه بالحرف الذي يُدْعَى به المنادى، فصار لذلك كالصوت الذي يُصَوَّت به للبهيمة عند ما يُراد منها، كحَوْبِ[5]، وعَدَسْ، وهابْ، وهَلْ، وتُشُؤْ.

وذهبَ جماعةٌ من البصريين منهم الفارسيُّ[6] إلى أنَّ السببَ في ذلك وقوعُه مَوقِعَ حروفِ[7] الخطاب وما يغلبُ عليه شَبَهُها.

---

(١) ط: يا ثنتا عشر.

(٢) ٣: ٣٩٢.

(٣) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٤١/أ - ٤١/ب من الأصل.

(٤) الكتاب ٢: ١٨٥. «قال ... بمنْزلة الأصوات»: سقط من غ.

(٥) حوب: زجر للبعير. وعدس: زجر للبغل. وهاب هابْ: زجر الإبل عند السوق. وهَلْ: دعاء للخيل. غ: ونبل. تُشُؤْ تُشُؤْ: دعاءٍ للغنم لتأكل أو تشرب.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٢٢٩.

(٧) في المخطوطات: «حرف»، والصواب ما أثبتناه.

وذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ خَرُوف[1] إلى أنه بُنِيَ لِوُقوعِه مَوقِعَ ضميرِ الخطاب وشبهه في أنه مفردٌ معرفةٌ، كما أنَّ ضميرَ الخطاب كذلك.

وذهبَ ابنُ كَيسان إلى أنه لَمَّا كان المنادى صِلةً لـ(يا) كان حُكمُه حُكمَ (يا) لأنه مِن تَمامها؛ فلَزِمَه فَقْدُ الإعراب؛ لأنَّ الاسم إنما يُرفَع لضمِّه إلى حديثٍ عنه، أو يُنصَبُ بدخوله في حديث غيره، أو يُجَرُّ بمعنى الإضافة، /والمنادى مِن جميع [٦: ٤٧/ب] ذلك مُخرَج، وهو اسمٌ قد كان يتصرَّف في هذه الوجوه قبل النداء، وليس له في النداء متصرَّف فيها لأنه صلةٌ للصوت المنبَّه به، فجُعل في هذا الباب مضارعًا للمبنيِّ مِن جهةِ أنه لم يَعمل فيه عاملٌ مِنَ العوامل التي تَجُرُّ أو تَنصِبُ أو تَرفَعُ. وجُعل أيضًا مضارعًا للمُعرَبِ مِن جهةِ أنَّ معناه إذا عُبِّر عنه منصوب؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: يا زيدُ، لقال المخبِرُ عنك: هذا دَعا زيدًا، وطلبَ زيدًا، وأرادَ زيدًا، وكذلك إذا قيلَ لكَ: ما قلتَ؟ قلتَ: دعوتُ زيدًا، فلمَّا كان المنادى المفرد مخاطَبًا، والمخاطَب إنما يُقالُ له: أنتَ فعلتَ، وإيَّاكَ أردتُ، ولا يقالُ له: زيدٌ فعلَ، وهو مخاطب، ولا: زيدًا أردتُ، إلا في شذوذٍ من الكلام، فكان مِن هذا الوجه واقعًا موقع المكنيّ، والمكنيُّ ليس بمعرَب، فبُنِيَ على الضمة لاجتماع هذه الأشياء فيه.

وذهب الفراء[2] إلى أنَّ الأصل في يا زيدُ: يا زَيْداه، يا: للطلب، وزيد: اسمُ المنادى، والألف لتبليغ الصوت، والهاء للسكت، وقد نُطق به على الأصل، قال[3]:

يا ، رَبِّ يا رَبَّـــاهُ ، إيَّـــاكَ أَسَـــلْ ... عَفْراءَ - يا رَبَّاهُ - مِنْ قَبلِ الأَجَـــلْ

ثم آثروا الإيجاز، فأسقطوا الألف والهاء، وفيه دلالةٌ عليهما، فبُني على الضم لتضمُّنه معناه ومعنى الألف والهاء، كما ضُمَّت قَبلُ لَمَّا أَدَّتْ عن نفسها وعن معنى المحذوف بعدها.

---

(١) شرح جمل الزجاجي له ٢: ٦٨٤.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٣٥/أ (مخطوط) والإنصاف ١: ٣٢٣ [المسألة ٤٥].
(٣) أبو فقعس الأسدي. معاني القرآن للفراء ٢: ٤٢٢، وعنه في الخزانة ٧: ٢٧٠ - ٢٧٤ [٥٣٢]. ونسب في تهذيب إصلاح المنطق ص ٢٢٥ لعروة بن حزام العذريّ.

وقد أطالَ النحويون بذكرِ هذه المذاهب والاستدلالِ لها وإبطالِ ما يبطل منها في أوراقٍ كثيرة؛ ولا طائلَ تحتها، ولا هو مما يُحتاج إليه؛ إذ ليس خلافًا في كيفيةِ نطقٍ ولا في معنَى كلامٍ، فلذلك اقتَصَرْنا مِن قولهم على نقلِ مذاهبِهم في ذلك مختَصَرةً.

وقولُه **إن كان ذا تعريفٍ مُستَدام** مثالُ ذلك: يا زيدُ. وهذه مسألةُ خلاف:

ذهبَ ابن السَّرَّاج[1] إلى أنه باقٍ على عَلَميَّته حالة النداء، وأنَّ تعريفه ليس بالخطاب، وصحَّحه مرةً ابنُ عُصفور[2]. واستدلَّ لهذا المذهب بأنَّ الخطابَ في النداء لا يُعَرِّف بنداءِ ما لا يُمكن سلبُ تعريفه، وهو نداءُ المشار والمضمر، ونداءُ اسمِ الله تعالى، فتقول: يا هذا، ويا أنتَ، أو: يا إيَّاك، عند من أجاز ذلك[3]، ويا أللهُ، وهذه لا يُمكن سلبُ تعريفها وتجدُّد مُعَرِّف آخَر، وهو الخطاب في النداء. وهذا اختيار المصنف.

وذهبَ المبرد[4] والفارسيُّ[5] إلى أنه سُلب تعريف العَلَميَّة، وتَعَرَّفَ بالإقبال عليه في النداء. وقد صحَّحه مرةً ابنُ عُصفور، قال: «والدليلُ على صحة ذلك أنَّ العَلَم إنما يَعرفه المخاطَب بالعهد الذي يكون بينه وبين المخاطِب؛ ألا ترى أنك لا تقول (قامَ زيدٌ) إلا لِمَن بينَك وبينَه عهدٌ فيه، ولولا ذلك لم يكن معرفةً، /بل كان [٦: ٤٨/أ] يَلزَم تنكيرُه، ويكون مُرادُك: قامَ واحدٌ من الزيدينَ، وإذا ثَبتَ أنَّ العَلَمَ إنما يُعرف بالعهد الذي بين المخاطِب والمخاطَب لَزِمَ زَوالُ تعريف العلمية في النداء؛ لأنَّ المنادَى لا يَلزم أن يكون بينك وبينه عهدٌ في نفسه؛ ألا ترى أنك تقول (يا محمدُ)

---

(١) الأصول ١: ٣٣٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٨٩ - ٩٠.

(٣) انظر ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٤٣/أ - ٤٣/ب من الأصل.

(٤) المقتضب ٤: ٢٠٥ وشرح المصنف ٣: ٣٩٢.

(٥) لم أقف له على نص صريح في هذا. وانظر المقتصد ٢: ٧٥٤ - ٧٥٨.

لِمَن عرفتَ أنَّ اسمه محمدٌ وإن لم يكن بينك وبينه عهدٌ في اسمه، ولا رأيتَه قبل ندائك، وإذا لَزِمَ زوالُ تعريف العَلَميَّةِ لِمَا ذكرْناه ثَبَتَ أنَّ تعريفه إنما هو بالإقبال عليه، كتعريف النكرة المُقْبَلِ عليها» انتهى.

وهذا الذي ذكرَه فيه مُغالَطةٌ في الاستدلال؛ لأنه استَسْلَفَ أنَّ العَلَم إنما يعرفه المخاطَب بالعهد الذي بينه وبين المخاطِب إلى آخره؛ وهذا إنما يكون إذا كان المخاطَب غير العَلَم، أمَّا إذا كان المخاطَب هو نفس العَلَم فلا يلزم أن يكون بينه وبين المخاطِب عهد في اسمه؛ إنما يلزمه أن يَعرف أنَّ اسمه محمد كما عرَفه المخاطب؛ ألا ترى أنه لو لم يكن اسمه محمدًا لَمَا صَحَّ نداؤه، ولا كان هو المدعوّ، ونفس النداء ليس بمعرِّف؛ ألا ترى أنه لا يعرِّف في مثل: يا عبدَ الله، ويا أبا بكر، ولا في: يا رجلاً، إذا قُصِدَ به النكرةُ غيرُ الْمُقْبَلِ عليها.

وقولُه **أو حادث بقصد وإقبال** أي: إن كان ذا تعريفٍ حادثٍ بقصدٍ وإقبال، مثالُه: يا رجلُ. هذه أيضًا مسألةُ خلافٍ:

فمِن النحويين[1] مَن ذهبَ إلى ما اختارَه المصنفُ مِن أنَّ تعريفَ هذا النوع بالإقبال عليه والخِطاب.

ومنهم مَن قال: تعرَّفَ بـ(أل) المحذوفة، ونابَ حرفُ النداء مَنابَها. وصحَّحَه ابنُ عصفور مرة، قال[2]: «لأنَّ الخطاب لا يعرِّف؛ ألا ترى أنك تقول: أنتَ رجلٌ قائمٌ، فتُخاطِبه، ويَبقى الاسم بعد ذلك نكرة» انتهى.

قال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[3]: «وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تعريفَ أل بالعهد، وإذا قلت (يا أيُّها الرجلُ) فلا عهدَ فيه. فإنْ زعمَ أنَّ أل للحضور فالحضورُ هو المعرِّف، وهو معنَى قولِ مَن قال: إنه تَعَرَّفَ بالخِطاب».

(١) الكتاب ٢: ١٩٧ والأصول ١: ٣٣١.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٨٩.
(٣) شرح الجمل له ص ٣٨٨ [رسالة].

ودلَّ كلامُ المصنفِ على أنه لا يُبنَى على ما يُرفَعُ به إلا ما كان ذا تعريفٍ مُسْتَدامٍ أو حادثٍ بقصدٍ وإقبالٍ.

وذكرَ في الشرح[1] النكرةَ الْمحضةَ وأنها مُعْرَبةٌ[2]، وأنشد[3]:

أيا راكبًا ، إمَّا عَرَضْـــتَ فَـــبَلِّغَنْ   نَدامايَ مِن نَجْــرانَ أنْ لا تَلاقِيـــا

وقال ابن عصفور: «إن كانت النكرةُ غيرَ مُقْبَلٍ عليها كانت منصوبة»[4]. هذا بلا خلاف بين النحويين إلا المازنيَّ[5]، فذهبَ إلى أنه لا يُتَصَوَّر أن توجَدَ نكرةٌ غيرُ مُقْبَل عليها، فأمَّا ما جاء منوَّنًا فإنما لحقَه التنوينُ ضرورةً.

وقال الفارسي في (الإيضاح)[6]: «فالنكرةُ منصوبةٌ في النداء، وذلك قولك: يا رجلاً، ويا غلامًا، فـ(غلام) و(رجل) في هذا الموضع يراد به الشائع الذي لم يُخَصَّ بالقصدِ إليه وتوجُّهِ الخطابِ نحوَه؛ كما يقول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيدي، ويا /غلامًا أَجِزْني». [٦: ٤٨/ب]

قال ابن عصفور: «وهذا الذي مثَّل به نداءَ النكرةِ غيرِ الْمُقْبَلِ عليها إنما هو على مذهب البصريين؛ وأمَّا الكوفيون[7] فلا يُجيزون ذلك؛ لأنهم يزعمون أنَّ النكرةَ غيرَ الْمُقْبَلِ عليها لا تكون في النداء إلا موصوفةً، نحو قولك: يا رجلاً ذاهبًا، أو صفةً في الأصل حُذف موصوفُها وخَلَفَتْه، نحو قولك: يا ذاهبًا».

---

(١) ٣: ٣٩١.

(٢) ط، ي، ك: معرفة.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقّاص الحارثي. المفضليات ص ١٥٦ [المفضلية ٣٠] والكتاب ٢: ٢٠٠ والخزانة ٢: ١٩٤ - ٢١٢ [الشاهد ١١٥]. عرضت: أتيت العَروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: واليمن أيضًا.

(٤) المقرب ١: ١٧٥.

(٥) شرح الجزولية للأبذي [باب النداء].

(٦) الإيضاح العضدي ص ٢٢٧.

(٧) انظر شرح ألفية ابن معط للقواس ١: ١٠٤٠.

وقال صاحب (رؤوس المسائل): «أجاز البصريون[1] نداءَ النكرةِ غيرِ الموصوفة مطلقًا، ومنعَه الأَصْمَعِيُّ مُطلقًا[2]، وأجازَه الكسائيُّ والفراءُ وعامَّةُ الكوفيين فيما كان منها خَلَفًا، ومَنَعُوه فيما عداه» انتهى.

فتلخَّصَ من هذه النقول مذاهب: أحدها: جوازُ نداءِ النكرةِ غيرِ الموصوفةِ مُقْبَلاً عليها وغيرَ مُقبَل. الثاني: المنعُ. الثالث: أنه إن كانت خَلَفًا من منصوب جاز، وإلا فلا. الرابع: أنه يجوزُ نداءُ النكرةِ المقبَلِ عليها، ولا يجوز نداءُ النكرةِ غيرِ المقبَلِ عليها.

وقولُه **غيرَ مجرورٍ باللام** احترازٌ مِنَ المستغاثِ به والمتعجَّبِ منه، نحو: يا لَزيدٍ لِعمرٍو، ويا لَلماءِ.

وقولُه **ولا عاملٍ فيما بعدَه** يشمل المضافَ، نحو: يا ذا الجلالِ، والشَّبيهَ به:

فأمَّا المضافُ فإمَّا إلى نكرة أو إلى معرفة:

فإنْ أُضيفَ إلى نكرة، نحو: يا أخا رجلٍ، ويا رجلَ سوءٍ - فليس بمعرفة، لكنه جَرى في الإعراب كالمضاف إلى معرفة ليكون الباب واحدًا، ولا يجوز أن تَقصد به واحدًا بعينه فتُعَرِّفَه بالنداء؛ لأنَّ إضافته إلى النكرة سببُ تنكيرٍ لفظيّ، فلا يَصِحُّ تَضَمُّنُه للتعريف؛ لأنَّ المحلَّ لا يَقبل، فكان كالوصف للنكرة، ونصَّ عليه س[3]. ولا يقال: يُقصَدُ بالاسم الثاني التخصيص، فيكونُ مضافًا إلى مخصِّص بالقصد، فيَقبَل الأولُ التخصيص، فلا يَبعُد تعريفه؛ لأنَّا نقول: إنما يكون معرفةً حين يكون منادًى، ويضمن أيّ[4]، وحُذف منه تنوينه، وليس هنا منادًى لوجود

---

(١) شرح ألفية ابن معط للقواس ١: ١٠٤٠.

(٢) ومنعه الأصمعي مطلقًا: سقط من غ.

(٣) الكتاب ٢: ٢٢٩.

(٤) الذي في الأصول: أن.

التنوين فيه، ولو حذفتَه لم يَجُز لأنَّ النداء كالفعل، إنما يقع على الأول، فلا يَعمل إلا حيثُ وَقع.

وقال الجرجاني[١]: يَصِحُّ أن يكون مُعَيَّنًا. وأَورَدَ على نفسه سؤالاً، فقال: إنَّ المضاف إلى المعرفة لا يؤثِّر فيه النداء بالتعريف، فلِمَ لا يؤثِّر[٢] في المضاف إلى النكرة إذا قصدتَ واحدًا؛ إذِ التعريف ليس للإضافة؟

ثم أجابَ عن ذلك بأنهم جعلوا الباب واحدًا، فأَجرَوا المعرَّفَ بالقصد مُجرى المعرَّفِ بالإضافة.

وأمَّا اسمُ الفاعل الماضي في نحو: يا ضاربَ زيدٍ أمسِ، فإضافتُه محضة، فمِن قَبيل المضاف إلى المعرفة. فإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال وأضيف، أو كان صفةً مشبهة أضيفت، فقيل: يجري مجرى المضاف إلى النكرة، فلا يُقصد تعريفه في النداء، أو يجري مجرى: يا ضاربًا رجلاً غدًا، أعني أن يكون[٣] مُطَوَّلاً، فيجوز ذلك فيه، فنص س[٤] في اسم الفاعل هذا /على أنه بمنْزلة المطوَّل؛ لأنَّ الإضافة عارضة، فكما لا تكون إضافته إلى المعرفة معرِّفة فلا تكون إضافته إلى النكرة منكِّرة، وينبغي أن تقاس الصفة المشبهة عليه. [٦: ٤٩/أ]

وإن أضيفَ إلى معرفةٍ غير ما ذُكر: فإن كان ضميرًا فلا يكون إلا ضمير المتكلم، وستأتي اللغات فيه. وإن كان ظاهرًا، وكان المضاف ابنًا أو ابنة، وكان المضاف إليه أبًا أو عَمًّا - فسيأتي حكمه. أو كانا غير ذلك، نحو: يا غلامَ زيدٍ - فالنصب.

والفصلُ باللام في قول الشاعر[٥]:

---

(١) المقتصد ٢: ٧٧٩ - ٧٨٠، ٧٨٢.
(٢) فيما عدا ك: فلم يؤثر.
(٣) غ، ط، ي: أن لا يكون.
(٤) الكتاب ٢: ٢٢٨ وشرحه للسيرافي ٨: ٣٢.
(٥) تقدم في ١: ٧٦، وفي هذا الجزء ٦: ق ٤٦/أ من الأصل.

.... يا بُؤْسَ لِلْجَهلِ ضَــرَّارًا لأَقْــوامِ

لا يكون إلا ضرورة، نصَّ عليه س[١]؛ لأنَّ (يا بؤسَ) ونحوَه مِنَ المضاف إلى المعرفة التي يُراد بها التعريف، فأدخلوا فيها اللام التي تدلُّ على الانفصال في قولك: غلامٌ لِزيدٍ، فصار نقيضَ الإضافة، وإنما جاء على تقدير الزيادة للام، أو تقديرِ تنوينِ (يا بؤسَ) وقصدِ التعريف.

وأمَّا المشبَّه بالمضاف فنحو[٢]: يا عظيمًا فضلُه، يا لطيفًا بالعباد، يا عشرين رجلاً، ويا ضاربًا زيدًا، وهذا النوع يسمَّى المشبَّه بالمضاف، ويسمَّى المطوَّل، ويسمَّى الْمَمْطُولَ، من قولهم مَطَلْتُ الحديدةَ: إذا مَدَدتَها، ولا يطوَّل المنادى بمعموله إلا أن يكون المعمول ملفوظًا به، فإن لم يكن ملفوظًا به، وكان مستترًا في الاسم المنادى - لم يكن من قَبيل المطوَّل؛ ألا ترى إذا أقبلتَ على شخص بعينه فقلت: يا ذاهبُ، بنيتَه على الضم، ولم تنصبه. وإن كان عاملاً في ضميرٍ مرفوعٍ استترَ فيه.

وكذلك لو قلتَ يا ذاهبُ وزيدُ لبنيت الاسمين لكونهما منادَيَين مفردَين، فإن قدَّرتَ زيدًا معطوفًا على الضمير المستتر في ذاهب لَزِمَ نصبُ ذاهب؛ لأنه عاملٌ في زيد بوساطة حرف العطف، فقلت: يا ذاهبًا وزيدٌ. ولو قلت يا مشتركًا وزيدٌ لم يجز في مشترك [إلا][٣] النصب؛ لأنَّ زيدًا معطوفٌ على الضمير المستتر فيه، ولا يجوز عطفه على مشترك؛ لأنَّ مشتركًا لا بُدَّ له أن يكون مسندًا إلى اثنين فصاعدًا.

وقولُه **ولا مُكَمَّلٍ قبلَ النداءِ بعطفِ نَسَقٍ** مثالُه: يا زيدًا وعَمرًا، في المسمَّى بهما، وهذا معدود عند النحويين مِن قَبيل المُطَوَّل. وقال الفارسي في (الإيضاح)[٤]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٢) الذي في المخطوطات: نحو.

(٣) إلا: تتمة يقتضيها السياق. انظر شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني: السفر السابع ص ٦٠٩ [رسالة].

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٣٤.

«لو سميتَ رجلاً بـ(ثلاثة وثلاثين) لقلتَ: يا ثلاثةً وثلاثينَ، فتنصب للطُّول. ولو ناديتَ جماعةً هذه العِدَّةُ عِدَّتُها لرفعتَ، فقلت: يا ثلاثةُ والثلاثونَ، فيمن قال: يا زيدُ والحارثُ، ومَن نصب الحارث نصب الثلاثين» انتهى.

ووجهُ النصبِ كونُهما صارا بالعَلَميَّة لا يدلُّ واحدٌ مِنَ الاسمين على انفراده على معنًى؛ بل صار بمنْزلة بعضِ حروفِ الاسم، فحُكِمَ لهما بِحُكْمِ الاسمِ المُطَوَّلِ، فنُصب.

ووجهُ البناء للأول أنهما عنده لَمَّا وَقَعا على جماعةٍ بهذا العدد لم يكونا /من قَبيل الاسم المفرد؛ لدلالةِ كلٍّ واحدٍ منهما على بعضٍ تلك الجماعة، فأَجراهما مُجرى المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فبَنَى الأولَ، وحَكَمَ للثاني بِحُكْمِ الحارث. [٦: ٤٩/ب]

قال بعض أصحابنا: وهذا ليس بصحيح، بل الصحيحُ ما قاله الأخفشُ مِنَ التفصيل بين أن يُراد بذلك جماعةٌ مَبلغُها هذا العددُ، فلا يجوز إلا النصبُ؛ لأنَّ الاسمين إذ ذاك قد وَقَعا على مُسَمًّى واحد، وهو تلك الجماعةُ الواحدة، فأُجريا مُجرى الاسمِ المفردِ إذا كان طويلاً فنُصب، وبين أن يكون الثلاثة على حدَةٍ والثلاثون على حِدَة، فيُحكَم لهما بحُكم المعطوفِ والمعطوف عليه، فيُبنى: يا ثلاثةُ، ويُعطف عليه الثلاثون كما يُعطَف الحارث. وينبغي التفصيلُ فيها إذا أُريدَ بأنَّ الثلاثة على حِدَة والثلاثون على حِدَة بين أن يكون كلٌّ واحد منهما مقصودًا بالنداء؛ فالحُكمُ كذلك، وبين أن يكون المقصودُ ثلاثةً مُبْهَمةً في هذه العِدَّة، فيُنصبان معًا؛ لأنها إذ ذاك نكرةٌ غيرُ مقصودة، فتقول: يا ثلاثةً وثلاثين.

وقال ابنُ خَروف: وهذه الأسماءُ الأعلامُ تَبقى على ما كانت عليه قبلَ التسميةِ بها مِن رَفعٍ أو نَصبٍ أو جَرٍّ؛ فإن نَقلتَ مِن مرفوعٍ قلتَ: يا ثلاثةُ وثلاثون. وقد أجاز بعضُهم تكرير (يا) في الثلاثين في حال العلمية، ومَنَعَ ذلك س[1]. فإن ناديتَ (ثلاثة وثلاثين) إذا أقبلتَ على جماعة عِدَّتُهم تلك العِدَّةُ كان

(١) الكتاب ٢: ٢٢٨.

لك وجهان: إن شئت قلت: يا ثلاثةُ وثلاثونَ، أو: يا ثلاثةُ والثلاثونَ، بمنْزلة: يا زيدُ والحارث، وتَنصب الثلاثين على نصب الحارث، ولا يجوز: يا ثلاثةُ ويا ثلاثون؛ لأنهما غير منفصلين، وقد فصَلتَ بينهما بـ(يا)، ولا تَفعل شيئًا مِن هذا بها إذا كانت عَلَمًا.

وقولُه **ويجوزُ نَصْبُ ما وُصِفَ مِنْ مُعَرَّفٍ بقصدٍ وإقبالٍ** قال المصنف في الشرح[1]: «ويجوزُ في المفردِ المعرَّفِ بالقصدِ والإقبالِ إجراؤُه مُجْرَى العَلَمِ المفردِ في البناء؛ وإجراؤه مُجرى النكرة في القصد. قال الفراء[2]: (النكرةُ المقصودةُ الموصوفةُ المناداةُ تُؤْثِرُ العربُ نَصبَها، يقولون: يا رجلاً كريمًا أَقْبِلْ، فإذا أَفردوا رفَعوا أكثرَ مما ينصبون). قلتُ: ويؤيِّد قولَ الفراء ما رُوي من قول النبي - ﷺ - في سجوده[3]: (يا عَظيمًا يُرَجَّى لِكُلِّ عَظيمٍ)» انتهى.

وقال صاحبُ (رؤوس المسائل): «وإذا جئتَ بعدَ النكرةِ بفعلٍ أو ظرفٍ أو جملةٍ وجبَ معها نصبُ المنادى عند البصريين، قصدتَ به واحدًا بعينه أو لم تقصد. وأجاز فيه الكسائيُّ النصبَ والرفعَ مطلقًا. وفَصَّلَ الفراءُ، فأوجبَ النصبَ إذا كان العائدُ منها ضميرَ غَيبة، والرفعَ إذا كان ضميرَ خطاب» انتهى. يعني الفراءُ أنك إذا قلتَ: (يا رجلاً ضربَ زيدًا) وجبَ النصبُ، وإذا قلتَ: (يا رجلُ ضربتَ زيدًا) وجبَ الرفعُ.

[٦: ٥٠/أ] /ونَذكُرُ[4] ما أنشدوا من الشعر في ذلك، قال[5]:

أَدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَينِ عَبْرةً ... فَماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

---

(١) ٣: ٣٩٢ - ٣٩٣.
(٢) معاني القرآن له ٢: ٣٧٥.
(٣) مجالس ثعلب ص ٢٦٤ وأخلاق النبي وآدابه ٣: ١٦٩ والوفا بأحوال المصطفى ١: ٥٤٦.
(٤) ك: وقد كثر.
(٥) تقدم البيت في ٣: ١٩٢.

وقال آخَرُ[1]:

ألا يــا نَخْلــةً مِــنْ ذاتِ عِــرْقٍ عليــكِ ورَحمــةُ اللهِ الــسَّلامُ

وقال آخَرُ[2]:

لَعَلَّكَ يــا تَيْــسًا نَــزَا في مَريــرةٍ مُعَذِّبُ لَيلَى أنْ تَرانِــي أَزُورُهــا

وقال آخَرُ[3]:

أَيَا راكِبًا ، إمَّا عَرَضْــتَ فَــبَلِّغَنْ نَداماي مِن نَجْــرانَ أنْ لا تَلاقِيــا

التقدير: أَيَا رَجُلاً راكِبًا، وليستْ جملةُ الشرطِ صفةً لاشتمالها على الأمر.

فهذه الأبياتُ تَنازَع الاستدلالَ بها أصحابُ المذاهب:

فقال المازنيُّ[4]: لا يجوز أن يكون المنادى فيها نكرةً غيرَ مُقْبَلٍ عليها؛ لأنَّ الشاعرَ إنما يُريدُ دارَ محبوبته؛ إذ لا يُتَصَوَّر أن تَهيجَ عَبْرَتَه دارٌ لا يَعرفها. وكذلك (ألا يا نَخْلةً)، إنما كَنَى بها عن محبوبته، وهي معلومةٌ عنده. وكذلك (يا تَيْسًا)، إنما عَنَى به بَعْلَ ليلى، وهو معلومٌ عنده.

وفي (شرح الخَفَّاف): «وزعَمَ المازنيُّ أنَّ النكرةَ لا يُتَصَوَّر أن تكون غيرَ مُقْبَلٍ عليها؛ وإن وُجِدَ مِن ذلك شيءٌ فتنوينُه لأجل الاضطرار، كقوله: (أَدارًا بِحُزْوَى)». ثم ذكرَ استدلالَه قَبْلُ. قال: «وهذا الذي قاله فاسدٌ؛ لأنَّ س[5] نَقَلَ ذلك في الكلام، فلا يكون التنوينُ فيه اضطرارًا، وإذا لم يكنْ ضَرورةً فلا وجهَ له إلا أنْ تكون النكرةُ غيرَ مُقْبَلٍ عليها».

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١٩٢، وفي هذا الجزء ٦: ق ٣٦/أ من الأصل.

(٢) هو تَوبةُ بن الحُمَيِّر. النوادر ص ٢٨٦ والكتاب ٢: ٢٠٠ ومنتهى الطلب ١: ٢٢٧. النَّزْو للتيس: حركته عند السِّفاد. والمريرة: الحبل المحكم الفتل.

(٣) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٤٨/أ من الأصل.

(٤) شرح الجزولية للأبذي [باب النداء].

(٥) الكتاب ٢: ١٨٢، ٢٠٣.

وفي الشرح أيضًا: «قال الأستاذ أبو علي: جعلَ بعضُهم النكرةَ الموصوفةَ مِن هذا القَبيل، فألزَمَها النصبَ. وهو خطأٌ لأنه يَلزَمُ منه النصبُ في المفردِ المعرفةِ إذا وُصِفَ» انتهى.

واستدلَّ بها الكوفيون على أنَّ شرطَ نداءِ النكرةِ غيرِ الْمُقْبَلِ عليها أن تكونَ موصوفةً أو خَلَفًا لموصوف؛ وأنه لا يجوز أن يقال: يا رجلاً، وزعموا أنه لم يُسمَع شيءٌ مِن ذلك في كلامِ العرب، وزعموا أنَّ انتصابَ المنادى في ذلك لطُولِه بالصفة، وأنَّ: يا ذاهبًا، أصلُه: يا رجلاً ذاهبًا، فلمَّا حُذفَ الموصوفُ، وأُقيمتْ صفتُه مُقامَه، أُبقيتِ الصفةُ على أصلِها مِنَ النصبِ، وإن لم تَكُنِ النكرةُ موصوفةً في اللفظِ ولا صفةً في الأصلِ لم يَجُز نصبُها، بل تُبنَى على الضمِّ؛ لأنَّ مُوجِبَ النصبِ عندهم إنما هو الطُّولُ.

وزعمَ ابنُ الطَّراوة أنَّ المنادَيات في هذه الأبياتِ مَعارفُ، قال: «وإلا فكيفَ يقولُ: (هِجْتِ لِلْعَينِ عَبْرَةً) لِدارٍ لا يَعرفها؟ وكيفَ يقولُ: (لَعَلَّكَ مُعَذِّبُ لَيلى) لِمَن يكون /مجهولاً عنده؟ هذا مما يجب أن يُطْوَى ولا يُتَكَلَّم به». ولَمَّا اعتقدَ معرفةَ (أَدارًا) و(يا تَيْسًا)، ولم يَسُغْ عنده أن يكون ما بعدَها صفةً - ادَّعى أنَّ ثَمَّ صفةً محذوفةً، وهي موصولٌ، ويكون ما بعد المنادى صلةً له، والتقديرُ: أَدارًا التي بِحُزْوَى، ويا تَيْسًا الذي نَزَا، وكذا ينبغي أن يقدّر: يا نَخْلَةً التي مِن ذاتِ عِرْقٍ. وزعمَ أنَّ حَذْفَ الموصولِ وإبقاءَ صلته كثيرٌ في الكلامِ وفي الشِّعر، ومنه ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]: [٦: ٥٠/ب]

.... نَجَوتِ ، وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وقولُهم: ماذا صنعتَ؟ وقولُه[3]:

---

(١) سورة طه: الآية ١٧.

(٢) تقدم الشاهد في ٣: ٤٩.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٧٠.

يـــا دارَ مَيَّـــةَ بِالعَلْيـــاءِ فالـــسَّنَدِ أَقْوَتْ ، وطالَ عليها سالِفُ الأَبَـــدِ

وقولُه[1]:

تَرَى الفأْرَ في مُسْتَنْقَعِ القاعِ لاحِبًا على جَدَدِ الصَّحراءِ مِنْ شَدٍّ مُلْهِبِ

وأمَّا الجمهورُ مِنَ البصريين فجوَّزوا أن تكون المنادَياتُ في هذه الأبياتِ مِن قَبيل النكرة غيرِ المقْبَلِ عليها؛ وردُّوا على المازنيِّ بأنه يُمكنُ أن يكونَ الشاعرُ نادى دارًا مُبْهَمةً مِن ديارِ حُزْوَى؛ لأنَّ هذا الموضعَ كان به دارُ محبوبته، فمِن أجلِ ذلك كان كُلُّ دارٍ به تَهيجُ عَبرتَه إذا رآه؛ لأنه يُذَكِّرُه محبوبته، فيكون كقولِ مُتَمِّمِ بنِ نُوَيْرةَ في رثاء أخيه مالك[2]:

وقالوا : أَتَبْكي كُـــلَّ قَبْـــرٍ رأيتَـــهُ لِقَبْرٍ ثَوَى بَينَ اللِّـــوَى والـــدَّكادِكِ

فقلتُ لهم : إنَّ الأَسى يَبْعَثُ البُكَى دَعُوني ، فهذا كُلُّـــهُ قَبْـــرُ مالِـــكِ

وأمَّا (يا تَيْسًا)، و(يا نَخْلةً) - فكَنَى عن بَعلِ محبوبته بِتَيْسٍ مُبْهَمٍ، وعن محبوبته بنَخْلة مُبْهَمة. وأيضًا فإنها نكراتٌ مِن طريقِ الإبهامِ على المخاطَبِ، إذْ لا يُعْلَمُ بذلك مَن محبوبتُه، وأيُّ دارٍ دارُها، ولا مَن بَعْلُ ليلى، وهذه حقيقةُ النكرةِ أن تكونَ مجهولةً عند المخاطَبِ وإن كانتْ مَعلومةً عند المخاطِبِ.

فإن قلتَ: كيف جازَ النصبُ والتنوينُ في قولِ الصَّلَتان[3]:

أَيَا شاعِرًا ، لا شاعِرَ اليـــومَ مِثلُـــهُ جَريرٌ ، ولكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُـــعُ

---

(١) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٥١. الجَدَد: ما استوى من الأرض وصَلُب. والمُلهِب: الشديد العَدْو الملتهب في الجري.

(٢) الحماسة ١: ٣٩٠ [الحماسية ٢٦٨] والتنبيه ص ٢٦٤ والمرزوقي ٢: ٧٩٧. اللِّوى: مُسْتَرَقّ الرمل، وهو واقع على أماكن مختلفة. والدكادك: جمع دَكْداك: موضع في بلاد بني أسد.

(٣) البيت له في الكتاب ٢: ٢٣٧ والكامل ٣: ١٢٩١ والخزانة ٢: ١٧٤ - ١٨٣ [الشاهد ١١١]. وهو الصَّلَتان العَبْديّ، واسمه قُثَم بن خَبِيَّة.

مع أنه لا يَعني إلا جريرًا؟

فالجواب أنَّ (أيَا) لِلتَّنبيه، و(شاعرًا) منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، كأنه قال: الْزَمُوا شاعرًا هذه صِفتُه.

ورَدُّوا على الكوفيين بأنَّ ما ذهبوا إليه مِن أنَّ مُوجِبَ نصبِ النكرةِ غيرِ الْمُقْبَلِ عليها إنما هو الطُّول بالوصف ليس بصحيح؛ لأنه لو كان مُوجبًا للنصب لوجبَ نصبُ: يا زيدُ الطويلُ، لا يقال: لا يكون الطُّول بالصفة مُوجبًا للنصب حتى تكونَ الصفةُ لازمةً للموصوف، وليس (الطويلُ) لازمًا لـ(زيد) لوجوبِ /الرفعِ [٦: ٥١/أ] في: يا أيُّها الرجلُ، وهو وصفٌ لازمٌ، ومع ذلك بَنَوا[1] أيًّا على الضم، و لم ينصبوا، فثبَت أنَّ التنكيرَ هو الموجِبُ للنصب، فلا مانعَ مِن جوازِ النصبِ للنكرة غيرِ الْمُقْبَلِ عليها وإن كانت غيرَ موصوفةٍ ولا صفةً في الأصل. قالوا: وما يَقبَلُه القياسُ لا يَقدَح فيه عدمُ ورودِ السماعِ به.

ورَدُّوا على ابن الطَّراوة بأنه لا يُحفَظُ مِن كلامِهم وصفُ دار وتَيْس ونحوهما بالمعرفة؛ ولو كان ما قالَه صحيحًا لجاء مِن كلامهم: أَدارًا التي بِحُزْوَى، ويا نَخْلةً التي مِن ذاتِ عِرْقٍ.

قال ابنُ عُصفور: «وقولُه (إنه لا يُتصَوَّر أن يقولَ: هِجْتِ لِلْعَينِ عَبْرةً، لِدارٍ لا يَعرِفُها، ولعلَّكَ مُعَذِّبُ ليلى، لِمَن يَجهله) صحيحٌ، إلا أنه لا حُجَّةَ له في ذلك على أنَّ دارًا وتَيْسًا مَعرفتان؛ لأنَّ الاسمَ لا يكون مَعرفةً إلا إذا قَدَّرَ المخاطبُ أنَّ المخاطَب قد ساواه في العلم به؛ أمَّا إذا قَدَّرَ المخاطبُ أنَّ المخاطَب يَجهلُه فإنه لا يكون إلا نكرةً، لو قلت: أَذْنَبَ إليَّ رجلٌ مِن أَصحابي فصَفَحتُ عنه، كان رجلٌ نكرةً؛ لأنك أَبْهَمْتَه على المخاطَب، فلم يَعلَمْ مَن عَنيتَ به مع أنه عندك، فكذلك دارٌ وتَيْس ونَخْلة مجهولةٌ عندَ غيرِ المتكلمِ؛ لأنه لم يُقبِل بندائه على المنادَى فيتعيَّنَ به وإن كان جميعُ ذلك معلومًا عند المنادِي» انتهى.

---

(١) في الأصول: بني.

وما ذهبَ إليه مِن جوازِ حذفِ الموصول وإبقاءِ صلتِه باطلٌ، ولا حُجَّةَ في شيءٍ مما استَدَلّ به:

فأمَّا ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾، و(هذا تَحملينَ طَليق) - فقد بُيِّنَ تَخريجُه في باب الموصول عند ادِّعاء الكوفيين أنَّ أسماء الإشارة تكون موصولة[1].

وأمَّا (ماذا صنعتَ؟) فـ(ذا) بنفسِها هي الموصولةُ عند جميع النحويين إذا لم تجعل (ما) و(ذا) اسمًا واحدًا.

وأمَّا (يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ) فـ(بالعَلْياءِ) حالٌ عندَ مَن يُجيز مجيءَ الحالِ مِنَ المنادى، ومتعلِّق بقوله: (أَقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَبَدِ) عندَ مَن لا يُجيزُ الحالَ مِنَ المنادى.

وأمَّا (تَرى الفأرَ في مُسْتَنْقَعِ القاعِ لاحِبًا) فـ(في مُسْتَنقَعِ القاعِ) حالٌ مِنَ الفاعل في (تَرى)، و(لاحِبًا) حالٌ مِنَ (الفأر)، أي: تَراه وأنتَ في مُسْتَنْقَعِ القاعِ، يريد أنَّ الفأر إذا سَمِعَ حَفيفَ هذا الفرسِ في جَرْيِه ظَنَّه مَطَرًا، فخافَ من سَيْله، ومرَّ على جَدَدِ الصحراء طَلَبًا للنَّجاة منه، فإذا بَلَغَ راكبُ هذا الفَرَسِ مُسْتَنْقَعَ القاعِ الذي كان فيه الفأرُ أَبْصَرَه مُتَعَلِّقًا بِجَدَدِ الصحراءِ.

وقولُه **ولا يجوز ضَمُّ المضافِ الصالحِ للألف واللام، خلافًا لثَعلب** مثالُه: يا حَسَنَ الوجهِ، أجاز ثعلبٌ ضمَّه لأنَّ إضافته في نِيَّةِ الانفصال. قال المصنف في الشرح[2]: «وأظنُّه قاسَ ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب: يا مُهْتَمُّ بأمرِنا لا تَهْتَمّ»[3]، بضم مُهْتَمّ مع مشابهته للمضاف لِتَعَلُّقِ (بأمرِنا) به. وتخريجُ هذا عندي بأن يُجعَل (بأمرِنا) متعلِّقًا بـ(لا تَهْتَمّ بأمرِنا)، فقدَّم /وأخَّر. ومذهبُه في هذه المسألة [٦: ٥١/ب]

(١) تقدم ذلك في ٣: ٤٩ - ٥٠.

(٢) ٣: ٣٩٣.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٧٦.

ضعيفٌ؛ لأنَّ بناء المنادى ناشئٌ عن شَبَهِهِ بالضمير، والمضافُ عادِمُ الشَّبَهِ بالضميرِ وإن كان مجازيَّ الإضافة» انتهى.

وقولُه «لأنَّ بناءَ المنادى ناشئٌ عن شَبَهِه بالضمير» تقدَّم ذِكرُ الخلاف[1] في سبب النداء، وهذا الذي ذكرَه قولٌ مِمَّا قيل.

وقولُه **وليس المبنيُّ للنداءِ ممنوعَ النعتِ، خلافًا للأصمعي**[2] عِلَّةُ منعِه ذلك أنه شَبيهٌ بالمضمَر، والمضمَرُ لا يُنعَتُ. قال المصنف في الشرح[3]: «وما ذهبَ إليه مردودٌ بالسماع والقياس، أمَّا السَّماعُ فشُهرتُه تُغني عن استشهاد، وأمَّا القياسُ فلأنَّ[4] مشابهةَ المنادى للضمير عارضةٌ، فمُقتَضى الدليل ألاَّ تُعتَبَر مطلقًا، كما لم تُعتبر مشابهةُ المصدر لفعل الأمر في نحو: ضَرْبًا زيدًا، لكنَّ العربَ اعتبرتْ مشابهةَ المنادى للضمير في النداء استحسانًا، فلم يَزد على ذلك، كما أنَّ فَعَالِ العَلَمَ لَمَّا بُنيَ حملاً على فَعَالِ المأمورِ به لم يَزد على بنائه شيءٌ مِن أحوالِ ما حُمِلَ عليه، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ» انتهى.

ولا يُنكِر الأصمعيُّ أنَّ مِن كلامِ العربِ: يا زيدُ العاقلُ، ويا زيدُ صاحبَ الفَرَسِ، لكنْ يُنْكِرُ تخريجَه على النعت، بل مِثلُ: يا زيدُ العاقلَ - بالنصب - منصوبٌ بإضمارِ أَعني أو أَدعو، وبالرفعِ على إضمار: هو العاقلُ، ويا زيدُ صاحبَ الفَرَس على نداءٍ ثانٍ.

وقد رُدَّ[5] مذهبُ الأصمعيِّ بأنه - وإن كان وقعَ مَوقعَ حروفِ الخطابِ أو ضمائرِ الخطابِ - فإنَّ العربَ قد أَجْرَتْه مُجرى ضمائرِ الخطابِ تارةً ومُجرى

---

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء ٦: ق ٤٧/أ - ٤٧/ب من الأصل.

(٢) الأصول ١: ٣٧١ والملخص ١: ٤٦١.

(٣) ٣: ٣٩٣.

(٤) غ: فإن.

(٥) الملخص ١: ٤٦١.

الظواهرِ تارةً؛ بدليلِ إعادةِ ضميرِ الغيبةِ عليه كما يعود على الظاهر، فكما أَجْرَتْه مُجرى الظاهر في ذلك لا يُمنع من إجرائه مُجراه في جوازِ الوصف.

ويدلُّ على صحةِ هذا القياسِ ورودُ السماعِ موافقًا له؛ بدليل قولهم: يا زيدَ بنَ عمرٍو، بفتح دال زيد، ولو كان (ابن عمرو) جملةً مستأنَفةً لم يكنْ للفتحِ وحذفِ التنوين منه وجهٌ، فلم يَبْقَ إلا أن يكون (ابن عمرو) صفةً لزيد، وأُتبعَتْ حركةُ الموصوفِ حركةَ إعرابِ الصفةِ لجعلهما كالشيء الواحد. وأيضًا مجيءُ الاسمِ المشتقِّ المضافِ بعدَ المنادى المفردِ المضمومِ لا يجوز فيه إلا النصبُ دليلٌ على أنَّ ذلك ليس على الاستئناف؛ إذ لا مانعَ مِن رفعه على خبرِ ابتداءٍ كما زَعموا. ويلزم أيضًا على مذهبه أن تكون (أيّ) في النداء تامَّة، يَحسُنُ السكوتُ عليها؛ لأنَّ المرفوعَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، وما يُنعَتُ على القطعِ يَلزم استقلالُه، ولا يَلزَمُ أن يُذكَرَ بعدَه نعتٌ.

وفي (البسيط): أمَّا المفردُ المعرفةُ فاختُلفَ فيه: هل يَقبَلُ الوصفَ أم لا؟ فمذهبُ س والخليلِ[1] وأكثرِ النحويين على جوازِ ذلك. وذهبَ الأصمعيُّ وقومٌ مِنَ الكوفيين إلى أنه لا يجوز. وقال أبو علي[2]: يجوز، والقياس ألاَّ يجوز.

واحتجَّ المانعون بالقياس والسماع:

أمَّا القياسُ فلأنَّ المنادى وقعَ موقعَ الأصواتِ /أو المضمَراتِ، والضميرُ والصوتُ لا يُنعَتان[3]، فما وقعَ موقعَ شيءٍ وكان بمعناه لا يُنعَت. [٦: ٥٢/أ]

وأمَّا الاستقراءُ فقد حُكي عنه أنه طالعَ أشعارَ العربِ وكلامَها، فلم يجدْ منادًى موصوفًا. قيل: فما وقع منه شاذًا فينبغي أن يُتَأَوَّل على القطع، إن كان نصبًا فعلى أَعني، وإن كان رفعًا فعلى الابتداء، كقولِه[4]:

---

(١) الكتاب ٢: ١٨٣.

(٢) انظر الإيضاح العضدي ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) الذي في المخطوطات: لا ينصبان.

(٤) تقدم البيت في ١٠: ١١٦.

فما كَعْبُ بْنُ مامةَ وابْنُ سُـعْدَى بِأَجْوَدَ مِنكَ ، يا عُمَـرُ الجَـوادا

وقوله[1]:

يا حَكَمُ الوارثُ عن عبـدِ الملِـكْ ....

وقوله[2]:

يا حَكَم بْنَ المنذرِ بـنِ الجـارُودْ ....

على تقدير[3]: أنت الوارثُ، والثاني على نداءٍ ثانٍ، والثالث على أَعني، وما بعدَ المنادى قابلٌ للقطع، كقوله[4]:

ألا يـا بَيـتُ بِالعَلْيـاءِ بَيْـتُ ....

أي: لي بيتٌ. انتهى استدلالهم.

واحتجَّ المجيزون بأنه اسمٌ ظاهرٌ في الحال وإن كان في معنى الإضمار؛ فلا نُخرجه عن أصله، بل يكون له حُكمُ أصله، وحُكمُ النيابة ومراعاة الغيبة فيه في (يا تَميمُ كُلُّهم) دليلٌ على مراعاة أصله، ولو كان بمنْزلة المضمَرِ المخاطَب مِن كلِّ وجهٍ لم يَجُز، كما لم يَجُز: إنَّكم كُلَّهم، ودلَّ ذلك على أنَّ المشابِه للشيء لا يَلزم منه تمام المشابهة. واتِّفاقُهم على الرفع في (يا أَيُّها الرجلُ) دليلٌ على أنه للإتباع؛ إذ لو

---

(١) هو رؤبة. وبعده: «أَوْدَيتُ إنْ لم تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ». ديوانه ص ١١٨ والمقتضب ٤: ٢٠٨ والإغفال ٢: ١١٢ وشرح أبيات المغني ١: ٦٠ - ٦٢ [الإنشاد ١٥]. أوديت: هلكت. والمعتنك من الإبل: الذي إذا اشتدَّ عليه الرمل برك وحبا عليه. ويأتي الشطران في هذا الجزء ق ٦٣/ب من الأصل.

(٢) البيت أول أربعة أبيات للكذّاب الحِرْمازيّ - واسمه عبد الله بن الأعور - في الشعر والشعراء ٢: ٦٨٥. وهو في الكتاب ٢: ٢٠٣ والكامل ٢: ٥٧٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٢٦. وبعده: سُرادِقُ الْمَجْدِ عليكَ مَمدودْ. ويأتي ذكرهما في هذا الجزء ق ٥٢/ب.

(٣) الإغفال ٢: ١١٣.

(٤) عجز البيت: «ولولا حُبُّ أهلكَ ما أَتيتُ». وهو لعمرو بن قِنْعاس. الكتاب ٢: ٢٠١ ومنتهى الطلب ٨: ٢٤٥.

كان للقطع لجاز نصبه وسُمع، ولجازَ الاقتصارُ على أيّ. ولا يقالُ هو عطفٌ أو بدلٌ؛ لأنهما ليسا بواجبَي الورود، ويَلزم في البدل، ولأنه بالألف واللام، ولا يكون.

واستَدَّل س[1] على أنه ليس موضعَ قطعٍ بوقوعِ (أَجمَعينَ) فيه، فتقول: يا تميمُ أجمعونَ، ولا يكون إلا تابعًا.

قال صاحب (البسيط): وهذا لا يَلزم؛ لأنه لا يقول إنه محلٌّ للقطع مطلقًا؛ لأنه لا يمتنع التأكيد؛ لأنَّ المضمر يؤكَّد ويُبدَل منه، وإنما يمتنع اتصالُ الوصف، فهو موضعُ قطع.

والقائلون بجواز الوصف اختلفوا في وصف (اللَّهُمَّ)، وسيأتي ذكر ذلك عند ذكر (اللَّهُمَّ)[2] إن شاء الله تعالى.

ص: ويجوز فتحُ ذي الضمةِ الظاهرةِ إتباعًا إن كان عَلَمًا ووُصِفَ بـ(ابن) متصلٍ مضافٍ إلى عَلَم، لا إن وُصِفَ بغيره، خلافًا للكوفيين، ورُبَّما ضُمَّ الابنُ إتباعًا. ويُلحَقُ بالعَلَمِ المذكورِ نحوُ (يا فلانُ بنَ فلانٍ)، و(يا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ)، و(يا سَيِّدُ بنَ سَيِّدٍ). ومُجَوِّزُ فتحِ ذي الضمةِ في النداء مُوجِبٌ في غيره حذفَ تنوينه لفظًا، وألفِ (ابن) في الحالين خَطًّا، وإن نُوِّن فللضَّرورة، وليس مُرَكَّبًا فيكون كـ(مَرْءٍ) في إتباعِ ما قبلَ الساكن ما بعدَه، خلافًا للفارسي. والوصفُ بـ(ابنة) كالوصفِ بـ(ابن)، وفي الوصفِ بـ(بِنْتٍ) في غيرِ النداءِ وَجْهان.

ش: مثالُ ذلك: يا زيدُ بنَ عمروٍ، فيجوز في زيد الضم /استصحابًا لحاله قبلَ الوصفِ بابْنٍ؛ وزعمَ المبردُ[3] أنه أَجْوَدُ مِنَ الفتحِ. ويجوز فيه الفتحُ إتباعًا لحركةِ ابْن [٦: ٥٢/ب]

---

(١) الكتاب ٢: ١٨٤.

(٢) يأتي ذكره في هذا الجزء ٦: ق ٦١/ب من الأصل.

(٣) المقتضب ٤: ٢٣١. وانظر الكامل ٢: ٥٧٦.

إذْ بينَهما ساكنٌ، وهو حاجزٌ غيرُ حَصين. وزعمَ ابنُ كَيْسان أنَّ هذا الوجه أكثرُ في كلامِ العربِ وإن كان الأولُ هو القياس. ويمكن أن يكونَ المبردُ أرادَ بالأَجْوَدِ أنه أَجْوَدُ في القياس، فلا يكون بينه وبين ابنِ كَيْسانَ خِلافٌ.

وفي (البسيط): «قال الزَّجَّاج: والبصريون كلهم يختارون النصب في: يا زيدَ ابنَ عمرٍو، ويجيزون الرفع» انتهى.

وقال الشاعر في الفتح[1]:

يا طلحةَ بْنَ عُبَيدِ اللهِ قــد وَجَبَــتْ ... لكَ الْجِنانُ، وزُوِّجْتَ الْمَهَا العِينــا

وقال آخرُ[2]:

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْــنِ الجــارُوْدْ ... سُرادِقُ الْمَجــدِ عليــكَ مَمــدُوْدْ

وقال آخرُ[3]:

يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ

وهذا الإتباعُ شبيهٌ بالإتباع في (ابْنم) حين زدتَ الميم، وجُعل ابْن مع ما قبله كالشيء الواحد، واللفظان إذا كثُر استعمالهما معًا جعلتْهما العربُ كالشيء الواحد؛ ألا ترى أنه لَمَّا كثُر استعمالُ لام الابتداء مع (عَمْر) جعلوها معها كالشيء الواحد؛ بدليل أنهم لَمَّا قلبوها صَيَّروا اللام كأنَّها من حروفها، فقالوا: رَعَمْلي، يريدون: لَعَمْري.

وإذا بقيَ الأولُ مضمومًا جاز في (ابْن) أن يكون بدلاً، وعطفَ بيان، ومُنادًى مضافًا، أو مفعولاً بفعلٍ مضمَرٍ، أو نعتًا، وهو أَحسنُها. وإذا فُتح لم يكن (ابْن) إلا نعتًا.

---

(١) هذا ثالث ثلاثة أبيات مكسورة الروي نسبت البيت لأبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن ٢٥: ١٠٦.

(٢) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٥٢/أ من الأصل.

(٣) هو العجّاج. الديوان ص ١: ٧١ والكتاب ٢: ٢٠٤. لا منتظر: لا انتظار.

وفي (البسيط): وقد قيل: إذا كان الاسمُ مفتوحًا يجوز فيه أوجُه: أحدها ما ذكرْنا وبانَ ذكرُ التركيب(١)، وعن س الإتباع(٢). قال: والثاني إقحام الابن(٣)، كأنه قال: يا عيسى مريمَ، أو على حذف مضاف، والتقدير: يا عيسى مريمَ بنَ مريمَ.

وقولُه **الظاهرة** احترازٌ مِن تقديرِ الضمة، نحو ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾(٤). قال المصنف في الشرح(٥): «لا يُنوى تبدُّلها فتحةً(٦)؛ إذ لا فائدة في ذلك، وقد أجاز الفراءُ(٧) تقديرَ الضمة والفتحة» انتهى.

واحتَرَزَ بقوله **عَلَمًا** مِن غير العَلَم، نحو: يا غلامُ ابنَ زيد. واحتَرَزَ بقوله **ووُصِفَ بابْن** مِن أن يكون ابْن بدلاً أو عطفَ بيان أو مُنادًى أو مفعولاً بفعلٍ مضمَر، فإنه لا يجوز في المنادى إلا البناءُ على الضمِّ.

واحتَرَزَ بقوله **مُتَّصِلٍ** من أن يَفصِلَ بينهما شيءٌ، فإنه لا يجوز الفتحُ، نحو: يا زيدُ الفاضلُ ابْنَ عمرو. قال ابنُ عُصفور: «إن فَرَّقتَ بينهما لم يَجُز في المنادى إلا الضمُّ، فعلى هذا إن قلتَ: يا زيدُ وعمرُو بنَ عبدِ الله، إن جعلتَ ابنَ عبدِ الله نعتًا لِعَمرٍو جازَ فتحُ عمرٍو وضَمُّه، وزيد مضمومٌ لا غير، وإن جعلتَ ابنَ عبدِ الله نعتًا لِزيدٍ لم يكن فيهما جميعًا إلا الضَّمُّ؛ لأنك قد فَرَّقتَ بين زيد وبين ابن عبد الله بِعَمرو، وإنما يجوز فتحُه إذا كان هو وابن كالشيء الواحد، وذلك لا يمكن مع تَفريقِكَ بينهما بِعَمرو» انتهى.

---

(١) فحركتهما حركة بناء، فهما مركبان تركيب خمسة عشر. المقتصد ٢: ٧٨٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٤٥/أ (مخطوط). وفتحة المنادى فتحة بناء، وفتحة ابن فتحة إعراب، أُتبعت فيه حركةُ البناء حركةَ الإعراب.

(٣) الجمل ص ١٥٧ - ١٥٨. وفتحة المنادى فتحة إعراب.

(٤) سورة المائدة: الآية ١١٠.

(٥) ٣: ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٦) في شرح المصنف وما عدا ط من المخطوطات: بفتحة.

(٧) معاني القرآن ١: ٣٢٦.

وتصويرُ التفريقِ بينَهما بهذه الصورةِ مِنَ العطفِ فيه نَظَرٌ؛ لأنه قد تَقَرَّرَ أنه إذا اجتمعَ نعتٌ وتابعٌ أيُّ تابعٍ كان، مِن عطفِ بيانٍ، أو توكيدٍ، أو بَدَلٍ، أو عطفِ /نسقٍ، فإنه يُبدأ بالنعت، وهُنا بُدئَ بعَطفِ النسقِ؛ فإن كان ذلك مسموعًا [٦: ٥٣/أ] في النداءِ قُبِلَ، وإلا فينبغي ألاَّ يجوز على ما قَرَّروا.

واحترزَ بقوله **مضاف إلى عَلَم** مِن أن يضافَ إلى غيرِ عَلَمٍ، نحو: يا زيدُ ابنَ أخينا، فإنه لا يجوز إلا الضمُّ.

وقولُه **لا إن وُصِفَ بغيرِه** أيْ: لا إن وُصِفَ المبنيُّ على الضمِّ بغيرِ ابْن، نحو: يا زيدُ الكريم.

وقولُه **خلافًا للكوفيين** أجاز الكوفيون(١) فتحَ المبنيِّ على الضمِّ إذا وُصِفَ بغيرِ ابْن، وكان النعتُ مفردًا، نحو: يا زيدَ الكريمَ، واستَدلُّوا على ذلك بقول الشاعر(٢):

فما كَعْبُ بْنُ مامةَ وابْنُ سُـعْدَى ... بِأَجْوَدَ منكَ ، يا عُمَـرَ الجَـوادا

على أنَّ الروايةَ بفتحِ الراءِ مِن: يا عُمَرَ.

وخُرِّجَ هذا البيتُ على أنَّ أصلَه: يا عُمَرَا، بالألف، فانحذفتْ لالتقاءِ الساكنَين، على مَذهبِ مَن يُجيزُ لحاقَ هذه الألفِ في غيرِ المندوبِ والمتعجَّبِ منه والمستغاثِ به.

وقال بعضُ أصحابنا: حكى الكوفيون أنَّ مِنَ العرب مَن إذا نصبَ النعتَ أَتْبَعَ حركةَ المنادى حركتَه؛ فقال: يا زيدَ العاقلَ، وروى بيت جرير بفتح عمر ونصبه.

وزعمَ ابنُ كَيسانَ أنَّ السببَ في ذلك أنهم جعلوا الاسمَ والنعتَ جميعًا كالشيءِ الواحد؛ فطالَ المنعوتُ بالنعتِ، فحَرَّكُوه بالفتحةِ.

---

(١) نسب في الزاهر ٢: ١٥ إلى الفراء منهم.

(٢) تقدم في ١٠: ١١٦، وفي هذا الجزء ٦: ق ٥٢/أ من الأصل. وزد الزاهر ٢: ١٥.

وهذا الوجهُ عندنا غيرُ جائزٍ في الكلام، وإنما جاء في الشعر، وتوجيهُ ابن كَيسانَ له ليس بشيء، وإنما ينبغي أن يُحمَل ما جاء مِن ذلك على أنه نَصَبَ المنادى لَمَّا اضطرَّ إلى تنوينه، على حدِّ قوله[1]:

.... يـــا عَـــدِيًّا لقـــد وَقَتْـــكَ الأَواقـــي

ثم حَذف التنوين على حدِّ قوله[2]:

عَمْرُو الذي هَـــشَمَ الثَّريـــدَ لِـــضَيفِه ....

وإنما كان حَملُه على ما ذكرْنا أَولى لأنَّ تنوينَ المنادى ونصبَه قد ثَبَتَ مِن كلامِهم؛ وحَذفُ التنوينِ أيضًا لالتقاءِ الساكنينِ قد ثَبَتَ مِن كلامِهم، وجَعلُ الصفةِ والموصوفِ في هذا وأمثاله كالشيءِ الواحدِ لم يَثبُتْ مِن كلامِهم.

وقولُه **وربَّما ضُمَّ الابْنُ إتْباعًا** رَوى الأخفشُ[3] عن بعضِ العربِ ضَمَّ نونَ ابْن إتباعًا لضمِّ المنعوتِ، وهو نظيرُ مَن قرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لُلَّه﴾[4] بضمِّ اللام، وإتباعُ (ابْن) أَسْهَل.

وقال في (البسيط): وقد يجوزُ على هذا إتباعُ حركةِ (ابْن) لحركةِ البناء، فتقول: يا زيدُ بنُ عمرٍو، كما قالوا في: صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، لكنه ليس بقياس، وليس صباحَ مساءَ من المركَّباتِ على ما يُذْكَرُ في موضعِه[5].

---

(١) صدر البيت: ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالتْ. وهو لمهلهل بن ربيعة أخي كُليب - واسمه عدي - أو لامرئ القيس. المقتضب ٣: ٢١٤ والمسائل الشيرازيات ١: ٩، وفيه تخريجه. الأَواقي: جمع واقية، وأصله الوَواقي.

(٢) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ١٦/أ من الأصل.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٣٩٤ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٣١٢، وفيه أنَّ ابن خالويه رواه.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٢. وهذه قراءة أهل البادية وإبراهيم بن أبي عبلة. معاني القرآن للفراء ١: ٣ والمحتسب ١: ٣٧.

(٥) انظر ما تقدم في ٧: ٢٧١ - ٢٧٣.

وقوله **ويُلحَقُ بالعَلَمِ المذكورِ نحوُ: يا فُلانُ بنَ فُلانٍ، ويا ضُلُّ بْنَ ضُلٍّ، ويا سَيِّدُ بْنَ سَيِّدٍ** قال المصنفُ في الشرح[1]: «ويجري مجرى: يا زيدُ بنَ عمرٍو، في جوازِ فتحِ المنعوتِ: يا فُلانُ بنَ فُلان، ويا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ[2]، ويا فاضِلُ بنَ فاضِلٍ، وما أشبهَه مِنَ المدح، أن يُتبَعَ بالفتح، فإن أدخلت الألف واللام في الثاني جاز الوجهان. وسببُ هذا /الفتح كثرةُ الاستعمال، فجاز في: يا زيدُ بنَ عمرٍو، وامتنعَ في نحو: يا زيدُ ابنَ أخينا، ولَزِمَ في نحو: يا فاضِلُ بنَ فاضِلٍ، جعلوا الموصوفَ والصفةَ كالشيءِ الواحدِ فيما كَثُرَ استعمالُه، فأَتبَعُوا الأولَ الثانيَ كما فَعلوا في امْرِئٍ» انتهى. [٦: ٥٣/ب]

فوقعَ في هذا الكلام أنه قال: «في جوازِ فتحِ المنعوت»، فدلَّ على الجواز. ووقعَ فيه: «ولَزِمَ في نحو: يا فاضِلُ بنَ فاضِلٍ»، فهذا تناقُض، ولعلَّه من الناسخ؛ لأنَّ الجوازَ يُناقضُ اللزومَ، إلا إنْ حُمِلَ الجوازُ على القَدْرِ المشترَكِ بينَ الوجوبِ والجائزِ الذي هو أحدُ القضايا الثلاثِ العقلية، فيُمكنُ، لكن الحكم بخلافه.

ووقعَ في كلامه أيضًا: «ويا فاضِلُ بنَ فاضلٍ وما أَشبَهَه مِنَ المدحِ»، والذي ذكرَه أصحابُنا أنَّ المسألةَ مفروضةٌ إذا كان المنادى غيرَ عَلَمٍ، ووُصِفَ بابْنٍ مضافٍ إلى غيرِ عَلَمٍ، لكنه مما اتَّفَقَ فيه لفظُ المنادى ولفظُ ما أُضيفَ إليه ابْن، نحو: يا كريمُ ابنَ كريمٍ، ويا شريفُ بنَ شريفٍ، ويا كريمُ بنَ الكريمِ، ويا شريفُ بنَ الشريفِ، ويا كلبُ بنَ كلبٍ، ويا كلبُ بنَ الكلبِ، ويا وَثَنُ بنَ وَثَنٍ، ويا وَثَنُ بنَ الوَثَنِ، ولم يَخُصُّوه بالمدح، وذَكروا خلافًا في ذلك، فالبصريون يَضُمُّون المنادى، ويَنصبون ابْنًا، والكوفيون وابن كَيْسانَ يُجْرُونه مُجرى: يا زيدُ بنَ عمرٍو، في جوازِ بناءِ

(١) ٣: ٣٩٤.
(٢) ضُلّ بن ضُلّ: مثل يضرب لمن لا يُعرَف ولا يُعرف أبوه. إصلاح المنطق ص ٣٣ ومجمع الأمثال ١: ٤٢١.

المنادى على الضمِّ، وفي جوازِ فتحهِ تبعًا لفتحةِ ابْن، كما أَجْرَتِ العربُ ذلك في غيرِ النداء في حذفِ التنوينِ مِنَ الموصوفِ، قال الكميت[1]:

تَناوَلَها كَلْبُ بْنُ كَلْبٍ، فأَصْبَحَتْ ... تَرامَى بِها الأَطوادُ لهَبًا إلى لهبِ

وقال آخَرُ[2]:

فإنَّ أَباكُمُ ضُلُّ بْنُ ضُلٍّ ... وإنَّا مِن إيادِكُمُ بَراءُ

ومِن كلام بعض العرب: ما مِن قُلِّ بنِ قُلٍّ، وذُلِّ بنِ ذُلٍّ[3].

ومِنَ الإجراءِ[4] مُجرى العَلَمَينِ ما أنشدَه الفراءُ[5]:

يا غَنَمُ بنَ غَنَمٍ مَحْبُوسةٍ ... فيها ثُغاءٌ ونَعيقٌ وحَبَقْ

وما ذهبَ إليه البصريون هو القياسُ؛ إذِ الأعلام أَقْبَلُ لِلتَّغييرِ مِن غيرها، وهو الأكثرُ في السماعِ.

وإنما أُجْرِيَ (ابْنٌ) مع المتَّفقَينِ مُجراه مع العَلَمَينِ للتَّساوي في كثرةِ الاستعمال. وأيضًا فمَدْحُ الأبِ أو ذَمُّه بما مُدِحَ به الابنُ أو ذُمَّ مبالغةٌ في المدحِ أو الذَّمِّ؛ وكأنك قلتَ: يا عَريقًا في الكرم، حين قلتَ: يا كريمُ بنَ كريمٍ، أو في الخُبثِ حين قلتَ: يا خَبيثُ بنَ خَبيثٍ، فلو خالفتَ بين اللفظينِ لم يكونا بمَنْزلةِ الكلمةِ الواحدةِ لخروجِه مِن وصفٍ إلى وصفٍ آخَرَ غيرِ مُوافقٍ له.

---

(١) صدره له في همع الهوامع ٣: ٥٥، وهو في الدرر اللوامع ٢: ٣٨٨، وعجزه فيه: «بكَفِّ لَئيمِ الوالدَينِ يَقودُها»، وعنه في الديوان ص ١٢٣، وهذا عجز بيت لرجل يذكر امرأة زُوِّجَتْ من غير كُفْءٍ، وصدرُه: «أَضَرَّ بها فَقْدُ الوَلِيِّ فأَصبَحَتْ». الكامل ٢: ٥٩٣. وآخره في غ: لهفًا إلى لهف.

(٢) البيت في أساس البلاغة (ضلل)، وأوله فيه: فإنَّ إيادكم. غ، ي: وإنا من أباكم.

(٣) قُلّ بن قُلّ، وذُلّ بن ذُلّ: من لا يُعرَف ولا يُعرف أبوه.

(٤) «ومن الإجراء ... وحبق»: سقط من ك.

(٥) البيت في المقرب ١: ١٧٩. الثغاء: صوت الغنم والظباء وغيرها. والنعيق: دعاء الراعي الشاء. الحبِق: الضُّراط، وأكثر استعماله في الإبل والغنم.

وقولُه **ومُجَوِّزُ فَتحِ ذي الضَّمَّة** إلى[1] قوله **خلافًا للفارسي** يعني أنه إذا وقعَ (ابنٌ) صفةً بين عَلَمَين - وزاد بعضُ أصحابنا: أو بين عَلَمٍ ومضافٍ إلى عَلَمٍ، نحو: قام زيدُ بنُ أَخي عمرٍو - متصلاً بالموصوف، وذلك في غير النداء، وجبَ حذفُ تنوينِ الموصوفِ إن كان فيه، وحُذفتْ ألفُ ابْنٍ خَطًّا في الحالين، يعني حالَ النداء وحالَ غير النداء.

[٦: ٥٤/أ] قال /ابنُ خَروف: ولا بُدَّ مِن حذف الألف من الخطِّ[2]؛ لأنه إن حذفَ التنوين للساكنين فلا بُدَّ مِنَ الكثرة، وإن حذفَ لكثرةٍ أتبعَ الألف فحذفها، وجَرى في النداء على ذلك.

وقال الأستاذ أبو بكر: «يجوز لِمَن حَذَفَ للساكنين إثباتُ الألف، والأولُ أحسنُ لمصاحبةِ الكثرةِ للحذف» انتهى.

وحذفُ التنوينِ هنا لكثرةِ الاستعمالِ والتقاءِ الساكنين، وحَقُّ التنوينِ في الأصل أن يُحَرَّكَ لالتقاءِ الساكنين، كقولك: زيدٌ الطويلُ قائمٌ.

وقال المبردُ: «لا خِلافَ في حذفِ التنوينِ مِن: فُلانُ بْن فُلانٍ، وحَكَوْا سَماعَه مِنَ العرب».

وقال ابن تَقيٍّ: «يَظهرُ مِن كلامِ س[3] أنَّ العربَ لا تَحذفُ مِن (فُلان بن فلانٍ) شيئًا، وكلامُ الناسِ على خلافِ ذلك. وأيضًا في تخصيصه بذلك أبا عَمرٍو دونَ يونُسَ إشكالٌ؛ لأنَّ فيه مع الكثرةِ التقاءَ الساكنين، ويونُسُ يُعَلِّلُ الحذفَ في البابِ به، كما عَلَّلَ أبو عمرٍو بالكثرة، وكُلٌّ يشترطون العَلَميَّةَ، فإن كان فُلانٌ عَلَمًا فيَلزَمُ فيه ذلك عند الجميعِ، مَن عَلَّلَ بالأَمرَين أو بأحدِهما، وإن لم يكن عَلَمًا فينتفي الإشكال» انتهى.

---

(١) هو قوله: «ومُجَوِّزُ فتحِ ذي الضمة في النداء مُوجبٌ في غيره حذفَ تنوينه لفظًا، وألف (ابن) في الحالين خَطًّا، وإن نُوِّن فلِلضَّرورة، وليس مُرَكَّبًا فيكون كـ(مَرْءٍ) في إتباعِ ما قبلَ الساكنِ ما بعدَه، خلافًا للفارسي».

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٢: ٧١٨.

(٣) الكتاب ٣: ٥٠٤ - ٥٠٧. وفي شرحه للسيرافي ١٤: ٢٣ ما نصه: «وقولهم هذا فلانُ بنُ فلانٍ لا خلافَ بينهم فيما ذَكر أبو العباس المبرد أنه يجري مجرى زيدِ بنِ عمرٍو ...».

وشَرَطَ بعضُ المتأخرينَ في العَلَمَينِ اللَّذَينِ يقعُ بينهما (ابن) أن يكونا مُكَبَّرَين. وهو باطل، إنما ذلك في (ابن).

قال بعضُ أصحابنا: ومَن شَرَطَ التذكيرَ فيهما فصحيحٌ؛ لأنهم لا يَنسبون الرجلَ إلى أُمِّه، بل ذلك عارٌ على صاحبه، فإذا وقعَ مثلُ (زيدُ بنُ عُلَيَّةَ) فإنْ كان الثاني لامْرأة ثَبَتَ التنوينُ والألفُ، أو لرجلٍ سَقَطَ ذلك، وإنما حذفوا في (عمرو بن هند) الملك - وهندُ أُمُّه - لكثرةِ ذلك في كلامهم.

وقوله: **فإن نُوِّنَ فللضرورة** قال الأغْلَب العِجْليّ[1]:

جاريةٌ مِــنْ قَــيْسٍ ابْــنِ ثَعْلَبَــهْ ... قَبَّـــاءُ ذاتُ سُـــرَّةٍ مُقَعَّبَـــهْ

مَمْكُورةُ الأَعْلَــى رَداحُ الحَجَبَــهْ ... كأنَّهـــا حِلْيَـــةُ سَـــيْفٍ مُذْهَبَـــهْ

وقال آخر[2]:

هي ابنَــتُكُمْ وأُخْــتُكُمُ زَعَمْــتُمْ ... لِثَعْلَبَةَ بْــنِ نَوْفَــلٍ ابْــنِ جَــسْرِ

قال ابنُ عُصفور: «أنشدَهما س على الضرورة». وقال ابن الباذش: «وأجاز س تحريكَ التنوينِ في هذا الباب على الأصل، وأنشد:

جاريةٌ مِنْ قَــيسٍ ابْــنِ ثَعْلَبَــهْ»

---

(١) الكتاب ٣: ٥٠٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٠، وفيه تخريجه. أراد بجارية: امرأةً من العرب اسمها كلبة، كان بينهما مهاجاة. قَبَّاء: ضامرة البطن. والمقعَّبة: السُّرَّة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعب، وهو القدَح المقعَّر من الخشب. والممكورة: المطويَّة الخَلْق. وأراد بالأعلى: البطن والخَصر. وحِلية السيف: زينته. والرَّداح: المرأة الثقيلة الأوراك. والحَجَبة: رأس الوَرِك.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٥٠٥. وهو للفارعة بنت معاوية القشيرية في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٩٣ - ٢٩٤.

قال: «وإذا كان ابن بَدَلاً نوَّنتَ؛ لأنَّ البدلَ مِن جملةٍ ثانية، فإذا لم يكن وصفًا نُوِّن، وحُرِّكَ التنوينُ على القياس» انتهى بمعناه في بعض اللفظ.

وخرَّج ابن جِنِّيْ البيتين على البدل[1]. ورُدَّ[2] بأنَّ العرب لم تجعل ابنًا في ذلك وأمثاله إلا صفةً بدليل أنهم لم يُنَوِّنوا إلا في الشعر، ولو كان ابن بدلاً لجاء التنوين في فصيح الكلام.

فإن جاء التنوين قد حُذف فيما ظاهرُه أنَّ ابنًا ليس بصفة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[3] إذ ظاهرُه أنه خبر، كما أنَّ ظاهر قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[4] أنَّ ﴿ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ خبر، فأكثرُ النحويين حملوه على الخبر؛ لأنَّ معنى الكلام على الخبر في الآية لا على النعت، يدلُّ على ذلك قراءةُ مَن نَوَّن، فقال: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، ولو كان صفةً لحُذف التنوين.

[٦: ٥٤/ب] وتأوَّله بعضهم[5] /على أن يكون (ابن) حين حُذف التنوين من (عُزَيْر) صفة على أن جعل عُزَيْرًا خبرَ مبتدأ محذوف، تقديره: معبودُنا عُزَيْرُ ابنُ الله.

ومَن زعمَ[6] أنَّ حذف التنوين مِن (عُزَيْر) هو لمنع الصرف فقولُه ليس بصحيح؛ لأنَّ تصغير الثلاثيِّ في العَجَميِّ كالثلاثي الساكن الوسط غير المؤنث، فلا يمنع الصرف؛ ألا ترى إلى قول الشاعر[7]:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٠ - ٥٣١ والخصائص ٢: ٤٩١.

(٢) ضرائر الشعر ص ٢٩.

(٣) سورة التوبة: الآية ٣٠. قرأ عاصم والكسائي ﴿عُزَيْرٌ﴾ منوَّنًا، وقرأ بقية السبعة ﴿عُزَيْرُ﴾ غير منوَّن. السبعة ص ٣١٣.

(٤) سورة التوبة: الآية ٣٠.

(٥) المقتضب ٢: ٣١٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٢ ودلائل الإعجاز ص ٣٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٤٨.

(٦) الكشاف ٢: ١٨٥.

(٧) النابغة. الديوان ص ١١٣. أبو قبيس: النعمان بن المنذر، وكنيته أبو قابوس. تُمَطّ: تُمَدّ.

فإنْ يَقْـــدِرْ عليـــكَ أبـــو قُبَـيْسٍ   تُمَطّ بِــكَ الْمَعِيــشةُ في هَـــوانِ

حين صغَّره تصغيرَ الترخيم صَرَفَه لكونه صار ثلاثيًّا وقت الترخيم، وقابُوسُ لا ينصرف، قال[1]:

وَعيدُ أَبِي قابُوسَ في غــيرِ كُنْهِــهِ   أَتاني ودُونِي راكِسٌ فالضَّواجِعُ

وقولُه **وليس مُرَكَّبًا فيكون ك(مرْءٍ) في إتباعِ ما قبلَ الساكنِ ما بعدَه، خِلافًا للفارسيِّ** قال ابن بَرْهان[2]: «مذهبُ أبي عليٍّ[3] أنهم بَنَوُا الصفةَ مع الموصوف في نحو: زيدُ بنُ عمرٍو، فنُونُ (ابن) حرف إعراب، والدالُ تابعةٌ للنونِ بمنْزلة الميم في قولهم: هذا مُرْءٌ، ورأيت مَرْءًا، ومررتُ بِمِرْءٍ، ولَمَّا كانت الدالُ غيرَ حرفِ إعرابٍ لم تُنَوَّن؛ لأنَّ التنوينَ لا يكون وسطًا. وهذا ينتقض ب(إبراهيمَ بنِ عمرٍو) بالفتح، ولو كان كما قال أبو عليٍّ لكسروا».

وقال المصنف في الشرح[4]: «وليس ما رآه - يعني أبا عليٍّ - في هذا صحيحًا؛ للإجماع على فتحِ المجرور الذي لا ينصرف، نحو: صلَّى الله على يوسفَ ابنِ يعقوبَ».

وقولُه **والوصفُ ب(ابْنة) كالوصفِ ب(ابْن)** قال المصنف في الشرح[4]: «إذا كان المنعوت مؤنثًا عَلَمًا، ك(هند) في لغةِ مَن صَرف، ونُعِتَ ب(ابنة) مضافًا إلى عَلَمٍ - فحُكمُه في النداء وغيرِ النداء حُكمُ (زيد) منعوتًا ب(ابن) مضافًا إلى عَلَم» انتهى.

---

(١) هو النابغة. الديوان ص ٣٢ والكامل ٢: ١٠٣٥. كنهه: قدره، أو حقيقة أمره. وراكس: وادٍ. والضواجع: موضع. ط: فالضراجع.

(٢) شرح اللمع ١: ٥٠٧ بتصرف.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٣٥ والمقتصد ٢: ٧٨٥. غ: على أنهم.

(٤) ٣: ٣٩٥.

فيجوزُ الضمُّ والفتحُ في نحو: يا هندُ بنةَ زيدٍ، وجاءتني هندُ بْنةُ زيدٍ، ورأيتُ هندَ بْنةَ زيدٍ، ومررتُ بهندِ بْنةِ زيدٍ، في لغةِ مَن صَرف.

وهذه مسألةُ خِلافٍ، فإذا قلتَ: يا هندُ بْنةَ زيدٍ، فهل يُعامَل معاملة ابن؟ منهم مَن أجازه بالقياس، ومنهم مَن مَنع لأنَّ موضع السماع الابْن، وهذا العملُ خروجٌ عن الأصل، فلا ينبغي أن يُتَجاوَز به موضع السماع. حَكى هذا الخلافَ ابنُ كَيسان، وارتضى القياس، وعَلَّل ذلك بأنَّ حُكم المؤنث في النسبة وما يجري مَجراها في التعريف حُكمُ المذكر، فقاسَه عليه لذلك. قال: والنحويون يرفعون الأول، وينصبون ابْنة؛ لأنَّ التأنيث لم يَكثُر في الكلام كثرةَ التذكير. قال: وهذا قياسٌ حسن. يعني قياس المؤنث على المذكر.

وقولُه **وفي الوصفِ بـ(بِنْتٍ) في غيرِ النداءِ وَجْهان** قال المصنفُ في الشرح[1]: «رواهما س[2] عن العربِ الذين يصرفون هندًا /ونحوه، فيقولون: هذه [٦: ٥٥/أ] هند بِنْتُ عاصمٍ» انتهى. فيكون حذفُ التنوين لكثرة الاستعمال لا لها ولالتقاء الساكنين معًا، نحو: هذه هندُ بْنةُ زيد. وهذا يقوِّي قياسَ ابن كيسان في إجراء يا هندُ بنةَ عمرٍو مُجرى: يا زيدُ بنَ عمرٍو، فكما جرَيَا في غيرِ النداءِ مَجْرًى واحدًا كذلك يَنبغي أن يَجريا في النداء مَجْرًى واحدًا.

قال ابن الباذش: «وأجاز أبو عمرٍو[3] في هذا الباب: هذه هندُ بنتُ عبدِ اللهِ، بحذفِ التنوين فيما لم يَلتَقِ ساكنان، وصَرْفِ هند. قال س[4]: (وتَرَكُوا التنوينَ هنا لأنهم جعلوه بمَنْزلةِ اسمٍ واحد لَمَّا كَثُرَ في كلامهم).

---

(١) ٣: ٣٩٥.

(٢) الكتاب ٢: ٢٠٤ - ٢٠٥، ٣: ٥٠٦.

(٣) الكتاب ٣: ٥٠٦.

(٤) الكتاب ٢: ٢٠٤.

وقد يجوز أن يكون حذفُ التنوين لا لأنه اسم واحد، ولكن لكثرة الاستعمال كما حَكى أبو الحسن: سلامُ عليكم[1]، وقرأ ابن مُحَيْصِن: ﴿لا خَوفُ عليكم﴾[2]» انتهى.

فحكايةُ الجواز عن أبي عمرٍو وتعليلُ س ذلك ليس نصًّا أنه رَوى ذلك عن العرب، فقولُ المصنف «رواهما س عن العرب» يحتاج إلى تحقُّقِ ذلك عن س.

وإذا كان المنادى المؤنثُ مبنيًّا في الأصل، نحو: يا رَقَاشِ بنةَ عَمرٍو، فلا تُغَيَّر حركةُ البناءِ الأصليةُ. قال بعضُ أصحابنا: يكون الفتح للإتباع تقديرًا، كما أنَّ حركة البناء التي تجب للمنادى المفردِ لغير إتباع تكون تقديرًا لتعذُّرِ ظهورِها لاشتغالِ محلِّها بحركة البناء.

ص: ويُحذَفُ تنوينُ المنقوصِ المعيَّنِ بالنداء، وتَثْبُتُ ياؤه عند الخليل لا عند يونس. فإن كان ذا أصلٍ واحدٍ ثَبَتَتِ الياءُ بإجماعٍ، ويُترَكُ مضمومًا أو يُنصَبُ ما نُوِّن اضطرارًا من مُنادًى مضمومٍ.

ش: مثالُه: يا قاضي، بإثبات الياء؛ لأنه لَمَّا بُني على الضمِّ ذَهب التنوين، فبَقيت الياء، ولم تُحذف؛ إذ زالَ مُوجِب حذفها، وهو التنوين، واستُثقلتْ ضَمَّةُ البناء، فحُذفت كما استُثقلتْ ضَمَّة الإعراب في مثل القاضي وقاضينا.

ووَجهُ حذفِ الياء أنَّ النداء دَخل على اسمٍ مُعرَبٍ مُنَوَّن محذوفِ الياء، فذَهب التنوينُ مِنَ المحذوفِ الياء، فبقيَ على حاله محذوفَ الياء، وقُدِّرت الضمةُ في الياء المحذوفة، كما قُدِّرت إذْ كانت حركةَ إعرابٍ معَ أنَّ النداءَ مكانُ تغييرٍ وتخفيف، فناسبَ ألاَّ تثبتَ الياءُ.

وقولُه **فإنْ كان ذا أصلٍ واحدٍ** مثالُه: يا مُري، ويا يَفي، إذا سَمَّيتَ بـ(يَفِ)؛ لأنَّ في (مُرٍ) ذَهبتْ عينُه ولامُه، وفي (يَفِ) ذَهبتْ فاؤه ولامه، فإذا ناديتَ هذين رَدَدتَ لامَ الكلمة، فقلت: يا مُري، ويا يَفي.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٤٧.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٤٩. مفردة ابن محيصن للأهوازي ص ١٠٧ والمحرر الوجيز ٢: ٣٩٧ والبحر المحيط ١: ٣٢٢.

وقولُه **ويُترَكُ** إلى آخره[1]. اختيارُ الخليلِ[2] وس[3] والمازنيّ[2] بقاءُ الضم[4]، وهو الأكثرُ، وعليه قولُ الأَحْوَص[5]:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها ... وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

[٦: ٥٥/ب] وأنشدَ الفراءُ للَبيد[6]:/

قَدِّمُوا إذْ قيلَ: قيسٌ قَدِّمُوا ... وارْفَعُوا الْمَجْدَ بِأَطرافِ الأَسَلْ

فهذا من العَلَم.

ومِنَ النكرة المقصودة قولُه[7]:

ليتَ التَّحيةَ كانتْ لي فأَشْكُرَها ... مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ

الرواية المشهورة (يا جَمَلٌ) بالضم.

واختيارُ أبي عمرو[8] وعيسى بن عمر[9] ويونُسَ[10] والجرميِّ[10] والمبرِّدِ[11] النصبُ[12]، وقال الشاعر[13]:

---

(١) يعني قوله: ((ويُترَكُ مضمومًا أو يُنصَبُ ما نُوِّنَ اضطرارًا مِن مُنادًى مضموم)).
(٢) شرح المصنف ٣: ٣٩٦.
(٣) الكتاب ٢: ٢٠٢.
(٤) اختيار الثلاثة في أمالي الزجاجي ص ٨٣ والبديع ١: ٣٩٦.
(٥) تقدم البيت في ٧: ١٩٣.
(٦) الديوان ص ١٩٢ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣٢١. قيس: أراد: يا قيس. قَدَّموا: تقدَّموا.
(٧) هو كثيِّر. الديوان ص ٤٥٣ والأمالي ٢: ٥٦، وفيه: يا جملاً.
(٨) المقتضب ٤: ٢١٢، ٢١٣.
(٩) الكتاب ٢: ٢٠٣ والمقتضب ٤: ٢١٢.
(١٠) المقتضب ٤: ٢١٢.
(١١) المقتضب ٤: ٢١٤.
(١٢) هذا القول لهم عدا المبرد في أمالي الزجاجي ص ٨٣، ولهم عدا عيسى في البديع ١: ٣٩٧.
(١٣) مهلهل بن ربيعة. المقتضب ٤: ٢١٤ والأمالي ٢: ١٢٩ والحماسة البصرية ٢: ٧١٩].

ضَرَبَتْ صَــدْرَها إليَّ ، وقالــتْ: يا عَدِيًّا لقــد وَقَتْــكَ الأَواقــي

وقال الآخرُ[1]:

فَطِرْ - خالدًا - إنْ كُنْتَ تَسْطيعُ طَيْــرةً ولا تَقَعَـــنْ إلا وقَلْبُـــكَ طـــائرُ

وقال الآخر[2]:

يـــا أَسْــوَدًا قــد ذَهَبْــتَ مِنِّـــي بِكُـــلِّ حِــسِّي وكُــلِّ رُوحـــي

أَسْوَد عَلَمٌ لا صفةٌ. وأنشدَ المصنفُ[3] شاهدًا على النكرة المقصودة بالنصب قولَ الشاعر[4]:

يا سَيِّدًا مــا أنــتَ مِــن سَــيِّدٍ مُوَطَّأِ الأَكنافِ رَحيــبِ الــذِّراعْ

وقولَ الآخَرِ[5]:

أَعَبْــدًا حَــلَّ في شُــعَبَى غَريبًــا أَلُؤْمًا - لا أبــا لــكَ - واغْتِرابــا

وقولَ الآخَرِ[6]:

فَيا راكِبًا ، إمَّا عَرَضْتَ ....

و[7]:

أَدارًا بِحُزْوَى هِجْتَ ....

وقولَ الآخَرِ[8]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢١ والجمل المنسوب للخليل ص ٥٦، وآخره فيهما: حاذِرُ. وضرائر الشعر ص ٢٦ وفيه: فطر خالدٌ ... وقلبك خافقُ.

(٢) لم أقف عليه في مصادري.

(٣) في شرحه ٣: ٣٩٧.

(٤) تقدم البيت في ٤: ١٠٥. غ: رحب الذراع.

(٥) تقدَّم البيت في ٧: ٢٠١.

(٦) تقدَّم الشاهد في هذا الجزء ٦: ق ٤٨/أ من الأصل.

(٧) تقدَّم البيت في ٣: ١٩٢.

(٨) بنو حلس: بطن من الأزد. وافتلَّ الرمحُ: صار به فُلول، وهي الثُّلَم. والدَّعْس: الطعن.

ألا يا قَتيلاً ما قتيل بَــني حِلْــسٍ   إذا افْتَلَّ أَطرافُ الرِّماحِ مِنَ الدَّعْسِ

فأمَّا (أَعَبْدًا حَلَّ) و(أَدارًا بِحُزْوَى) فإنهما من المنادى الموصوف، وقد ذَكر المصنف أنه يجوز نَصب ما وُصف مِن معرَّف بقصدٍ وإقبال، فإنشادُه إياهما على أنهما مِنَ المضموم الذي نُصب ونُوِّنَ ضرورةً مُناقضٌ لِما قرّر.

وأمَّا (يا سَيِّدًا) و(يا راكبًا) و(يا قَتيلاً) فإنها خَلَفٌ لموصوفٍ محذوف، التقدير: يا رَجُلاً سَيِّدًا، ويا رَجُلاً راكِبًا، ويا رَجُلاً قَتيلاً، ونَصبُ هذا النوعِ عند الكوفيين وتَنوينُه جائزٌ في فصيحِ الكلام.

ووَجْهُ[1] اختيارِ الخليلِ وس أنه شَبَّهَهُ بمرفوعِ ما لا يَنصرف. ووَجْهُ اختيارِ أبي عَمرٍو أنه شَبَّهَهُ بمجرورِ ما لا يَنصرف إذا نُوِّن، فكما رُدَّ إلى أصله ذلك فكذلك هذا، وذلك أنه مضمومٌ في موضعِ نصبٍ كما أنَّ ذلك مفتوحٌ في موضعِ خَفض.

ورَجَّحَ المصنفُ في الشرح النصبَ، وقال[2]: «هو الأَقْيَسُ؛ لأنَّ البناء استحقَّ لِشَبَهِه المضمرَ، وقد ضَعُفَ بالتنوين؛ لأنَّ المضمَر لا يُنَوَّن، ولكنه عارِضٌ للضرورة، فجازَ ألاَّ يُعْتَدَّ به».

وأَورَدَ ابنُ عُصفورٍ في (شرح الجمل)[3] المذهبين على أنَّ كلَّ مَن ذَهب إلى الإبقاء على الضمِّ لا يُجيز النصب، وعلى أنَّ مَن يُجيز النصبَ /لا يُجيز الضمَّ، [٦: ٥٦/أ]
قال: «والصحيحُ مذهبُ س، والدليلُ على صحته أنه يجوز أن يُتْبَعَ على لفظه، فلو كان بمنْزلة مخفوضِ ما لا يَنصرف لَوَجَبَ أن يُتْبَعَ على موضعه، فلَمَّا أُتْبِعَ على لفظه حُكِمَ له بحكمِ مرفوعِ ما لا يَنصرف؛ ألا ترى أنَّ مرفوعَ ما لا يَنصرف يُتْبَعُ على لفظه» انتهى.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٩٥.

(٢) ٣: ٣٩٦.

(٣) أورد في شرح الجمل ٢: ٩٤ - ٩٥ الفريقين وحجة كل منهما، وليس فيه قوله الآتي.

ويَدُلُّ على أنَّ الخلاف ليس في الجواز والاختيار قولُ س[1]: «ولم نَسمَعْ عَرَبيًّا يقوله». يَعني النصبَ مع التنوين، وليس النافي حُجَّةً على الْمُثْبِت؛ إذْ قد ثَبَتَ ذلك في الأبيات المتقدمة.

ونقول: هذا التنوينُ الذي لحقه ليس بفارقٍ بينَ معرفةٍ ونكرةٍ على حَدِّه في سيبويهِ وسيبويهٍ؛ إنما هو تنوينُ التمكين، فكيف يَبقى عَلَمُ التَّمكين مع لفظِ البناء؟ فهذا مُشْكِلٌ، والانفصالُ عنه أنَّ هذا البناء لَمَّا أَشْبَهَ الإعرابَ ساغَ أن يُتْرَكَ البناء مع عَلَم التمكين؛ لأنه قد لَحِقَ شَبيه الإعراب.

وقال ابن عُصفور في غير (شرح الجُمَل): «المنادى المبنيُّ على الضمِّ إذا لَحِقَه التنوينُ اضطرارًا أجازت العربُ فيه ردَّه إلى أصله مِنَ الإعراب، فنَصَبته، نحو قوله:

ضَرَبْتْ صَدْرَها ....»

البيت.

وقال المصنف في الشرح[2]: «وعندي أنَّ بقاءَ الضمةِ راجحٌ في العَلَم، والنصبَ راجحٌ في النكرةِ المعيّنة؛ لأنَّ شَبَهَها بالمضمَرِ أَضْعَفُ» انتهى.

وإذا نُعِتَ المضمومُ المنوَّن في الضرورةِ بالمفردِ جازَ في النعتِ الرفعُ والنصبُ، وإذا نُعِتَ المنصوبُ لم يَجُزْ في النعت إلا النصبُ؛ لأنَّ المنادى إذ ذاك مُعربٌ منصوبٌ، فتقول: يا زيدًا العاقلَ. وثمرةُ الخلاف تَظهر في المقصور، نحو: يا فتًى، فمَنِ اعتقدَ أنه مضمومٌ جَوَّز في نعتِه الرفعَ والنصبَ، ومَنِ اعتقدَ أنه منصوبٌ لم يُجَوِّز في نعته إلا النصبَ.

* * *

(١) الكتاب ٢: ٢٠٣.

(٢) ٣: ٣٩٦.

ص: فصل[1]

لا يُباشِرُ حرفُ النداءِ في السّعةِ الألفَ واللامَ غيرَ المُصَدَّرِ بهما جُملةٌ مُسَمًّى بها أو اسمُ جنسٍ مُشَبَّهٌ به؛ خلافًا للكوفيين في إجازة ذلك مطلقًا. وتُوصَف بمصحوبهما الجنسيِّ مرفوعًا، أو بموصولٍ مُصَدَّرٍ بهما، أو باسمِ إشارةٍ - (أيٌّ) مضمومةً مَتْلُوَّةً بـ(ها) التنبيه. وتُؤَنَّث لتأنيثِ صفتِها، وليست موصولةً بالمرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف، خلافًا للأخفش في أحدِ قَولَيه، ولا جائزًا نَصبُ صفتِها، خلافًا للمازنيِّ. ولا يُستَغنَى عنِ الصفةِ المذكورة، ولا يَتْبَعُها غيرُها.

ش: قال س[2]: «إذا قال (يا رَجُلُ) فمعناه كمعنى: يا أيُّها الرجلُ ، فصار معرفةً لأنك أَشرتَ إليه، وقَصَدتَ قَصْدَه، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام، وصارَ كالأسماء التي هي للإشارة». ثم قال[2]: «وصارَ بدلاً في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استَغنيتَ بقولك اضرِبْ عن لِتَضْرِبْ» انتهى. فتَحَصَّلَ من كلامه أنَّ (يا رَجُلُ) معرفةٌ بالقصد والإشارة إليه، فاستَغنى عن أل كما استَغنى اسمُ الإشارة، وكما استَغنى اضْرِبْ عن لامِ الأمر.

[٦: ٥٦/ب] /وقولُه **في السّعة** يعني أنه في ضرورة الشعر باشَرَ حرفُ النداء أل، وسيأتي ما وردَ من ذلك في الشعر[3].

وقوله **غيرَ المُصَدَّر بهما جُملةٌ مُسَمًّى بها** إذا سَمَّيتَ بـ(الرجلُ قائمٌ)، وناديتَه، جاز أن تُدخِلَ عليه حرف النداء، فتقول: يا الرجلُ قائمٌ أَقْبِلْ، قاله س[4]. وإنما جازَ ذلك لأنه سُمِّيَ به على طريقِ الحكاية.

(١) فصل: انفردت به ط، وهو في مطبوعة التسهيل، وشرح المصنف.
(٢) الكتاب ٢: ١٩٧.
(٣) يأتي ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٥٧/أ من الأصل.
(٤) الكتاب ٣: ٣٣٣.

قال المصنف في الشرح[(١)]: «لأنَّ معناه: يا مَقُولاً له الرجلُ قائمٌ. وقاسَ على الجملة المبردُ[(٢)] دخولَ (يا) على ما سُمِّيَ به مِن موصولٍ مُصَدَّرٍ بالألف واللام، نحو: يا الذي قامَ، لِمُسَمًّى به، وهو قياس صحيح» انتهى.

وهذا الذي قالَه المبرد، وصَحَّحَ القياسَ فيه المصنفُ، هو خلافُ ما نَصَّ عليه س، قال س[(٣)]: «ولو سَمَّيتَه الرجلُ منطلقٌ جاز أن تُناديَه فتقول: يا الرجلُ منطلقٌ؛ لأنك سَمَّيتَ بشيئينِ كُلٌّ واحد منهما اسمٌ تامٌّ، و(الذي) مع صِلَته بمَنْزلةِ اسمٍ واحدٍ، نحو الحارث، فلا يجوز فيه النداءُ، كما لا يجوزُ فيه قبلَ أن يكون اسمًا، وأمَّا (الرجلُ منطلقٌ) فإن بمَنْزلةِ (تَأَبَّطَ شَرًّا)؛ لأنه لا يَتَغَيَّرُ عن حاله؛ لأنه قد عَمِلَ بعضُه في بعض» انتهى. ففَرَّقَ س بينَ أن يُسَمَّى بـ(الرجلُ منطلقٌ) لأنه حكايةٌ وبين (الذي رأيت) لأنه عنده بِمَنْزلةِ اسمٍ واحدٍ، فلا يجوزُ نداؤه كما لا يُنادَى الحارث.

وفي (البديع)[(٤)]: «إذا ناديتَ هذا النوعَ مِنَ الأسماءِ أسماءَ رجالٍ - يعني العباس والحارث[(٥)] ونحوهما - فبعضُهم يقول: يا حارثُ، ويا فاضِلُ، ويا عَبَّاسُ، فهذا يَلتبس بِمَنْ سُمِّيَ بِحارِث في الأصل. وبعضُهم يقول: يا أَيُّها الحارثُ، وفيه قُبْحٌ بجعلِ العَلَم وصفًا، كما لو قال: مررتُ بهذا الحارث، فإنِ اعتبرتَ الوصفَ فيه كان وجهًا. قال شيخنا: والصوابُ عندي: يا مَنْ هو الحارثُ أَقْبِلْ، والأولُ أكثرُ» انتهى.

وقوله **أو اسمُ جنسٍ مُشَبَّهٌ به** أجاز محمد بن سَعْدان[(٦)]: يا الأسدُ شِدَّةً، ويا الخليفةُ جُودًا، ونحوه مما فيه تشبيه. قال المصنف في الشرح[(١)]: «وهو قياسٌ صحيحٌ؛

---

(١) ٣: ٣٩٨.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) الكتاب ٣: ٣٣٣.

(٤) البديع لابن الأثير ١: ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٥) زيد هنا في حاشية غ: والفاضل.

(٦) حواشي المفصل للشلوبين ص ١٣٢ وشرح المصنف ٣: ٣٩٨.

لأنَّ تقديره: يا مِثلَ الأسدِ، ويا مِثلَ الخليفةِ، فحَسُنَ لتقديرِ دخولِ يا على غيرِ الألفِ واللامِ».

وقوله **خلافًا للكوفيينَ في إجازةِ ذلك مطلقًا**[1] يعني سواء أكان اسمُ الجنسِ مُشَبَّهًا به أو غيرَ مُشَبَّه، فأجازوا أن تقول: يا الغلامُ، ويا الذي قامَ، ويا الحارثُ، ويا الفرزدقُ؛ إذ حُكْمُ ما فيه أل للغَلَبةِ أو لِلَمْحِ الصفةِ وإن كان ما هما فيه عَلَمَينِ حُكمُ ما هما فيه وهو صفةٌ مَحضةٌ للجنس، وحُكمُ ما هما فيه للعهد، بل إذا ناديتَ هذا النوع حَذَفتَ أل، قال[2]:

إنَّكَ يا حارِثُ نِعْمَ الحارِثُ

وقال جرير[3]:

غَمَزَ ابْنُ مُرَّةَ يا فَـرَزْدَقُ كَيْنَهـا   غَمْزَ الطَّبيـبِ نَغـانِغَ الْمَعْـذُورِ

وهذا المذهبُ الذي حكاه المصنف عن الكوفيين حكاه أبو العباس عن
[٦: ٥٧/أ] /البغداديين[4]، يقولون: يا الرجلُ أقبلْ، ومما جاء في الشعر من ذلك قولُه[5]:

فيـا الغُلامـانِ اللَّـذانِ فَـرَّا   إيَّاكُمـا أنْ تَكْـسِباني شَـرَّا

وقولُ الآخَرِ[6]:

عَبَّاسُ ، يا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ والـذي   عَرَفَتْ لهُ بَيـتَ العُـلا عَـدْنانُ

ويُروى: يا الْمَلِكُ الْهُمامُ، ويا الذي. وقولُ الآخر[7]:

---

(١) الإنصاف ١: ٣٣٥ - ٣٤٠ [المسألة ٤٦].

(٢) رؤبة. الديوان ص ٢٩ وجمهرة اللغة ١: ٢٦٠ والاشتقاق ص ٢٠٩.

(٣) الديوان ٢: ٨٥٨. الكين: لحم باطن الفرج. والنغانغ: لحمات تكون عند اللهوات، واحدها نُغْنُغ. والمعذور: المصاب بالعُذرة، وهي داء يصيب الإنسان في حلقه.

(٤) نسب لهم في الأصول ١: ٣٧٢.

(٥) المقتضب ٤: ٢٤٣ والأصول ١: ٣٧٣ والخزانة ٢: ٢٩٤ [١٢٩].

(٦) ضرائر الشعر ص ١٦٩ وتذكرة النحاة ص ٧٢٧، وآخره فيهما: عدنانُهُ.

(٧) الكتاب ٢: ١٩٧ والخزانة ٢: ٢٩٣ - ٢٩٤ [الشاهد ١٢٨]. تيَّمت: ذلَّلت واستعبدت.

مِنَ اَجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمــتِ قَلبِــي وأنــتِ بَخيلــةٌ بــالوُدّ عَنِّــي

فهذه الأبيات استدلَّ بها الكوفيون.

وأمَّا البصريون فحَمَلُوا ذلك على الضرورةِ على اختلافٍ في التخريج، فمِنهم مَن قال: دَخَلَتْ يا على ذي أل ضرورةً. ومنهم مَن قال: حُذفَ المنادى منه ضرورةً، وهو أيّ، والتقدير: يا أيُّها الغُلامانِ، ويا أيُّها الْمَلِكُ، ويا أيَّتُها التي تَيَّمْتِ.

وقوله **وتُوصَف بمصحوبِها الجنسيِّ مرفوعًا** أي: بمصحوب الألف واللام، وأطلق س[1] على هذا الاسم أنه وصفٌ كما قال المصنف: «وتُوصف». وقال ابنُ السِّيْد: الظاهر أنه عطفُ بيانٍ لأنه ليس مشتقًّا، وما كان منه مشتقًّا فيُتَأَوَّلُ تأويلَ غيرِ المشتقّ، وليستِ الصفةُ كذلك. ويُقَوِّي هذا مَن يقولُ إنَّ أل للحضور، فهو مساوٍ للأوَّلِ لأنه مُعَرَّفٌ بالقصد، وعطفُ البيانِ يكون بالمساوي، بخلاف الصفة.

وقال بعضُهم: إنما كان وصفًا لأنَّ أل لتعريف الجنس، فكأنه تبيينُ أنَّ المنادى مِن هذا النوع، والوصفُ يكون بالأَعَمِّ، فكأنك قلت: يا شخصُ الرجلُ، ولأنَّ اللزوم يكون في الصفات، نحو: الجَمَّاءَ الغفيرَ[2]، وعطفُ البيان كالبدل، فلا يكون لازمًا، والاتفاقُ على أنه لا يكون بدلاً لعدمِ استقلالِ أيٍّ بالمناداة.

واحتَرز بقوله «**الجِنسيِّ**» مما يكونانِ فيه ولا يجوز أن يوصَف به، نحو: الفَرَزْدَق والحارِث والصَّعِق، مما الألفُ واللامُ فيه لِلَمْحِ الصفة أو للغَلَبة، فلا يجوز[3]: يا أَيُّها الفرزدقُ، ولا: يا أَيُّها الحارثُ، ولا: يا أَيُّها الصَّعِقُ، وكذلك ما دخلتْ عليه من المثنى والمجموع الذي كان الواحد عَلَمًا قبل دخولها، فلا يجوز: يا

---

(١) الكتاب ٢: ١٠٦، ١٨٨.

(٢) جاء القومُ الجماءَ الغفيرَ: جاؤوا جميعًا شريفهم ووضيعهم. الكتاب ١: ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٩، ٢: ١٣، ٩١، ٩٢، ١٠٧.

(٣) فلا يجوز ... قبل دخولها فلا يجوز: سقط من غ.

أَيُّها الزَّيدان، ولا: يا أَيُّها الزَّيدُونَ، ذكر ذلك أبو الحَجَّاج الأَعْلَم[1] في (الرسالة الرشيدية)[2].

وقوله **أو بموصولٍ مُصَدَّرٍ بهما** أي: بالألف واللام، مثل قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[3]، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[4].

قال بعض أصحابنا: لا يجوزُ أن يكون الاسم الذي فيه أل إلا مما يجوزُ الوصفُ به، وسواء أكانت أل فيه لازمةً أو لم تكن كذلك، نحو قولك: يا أَيُّها الغلامُ، ويا أَيُّها الذي قام، إلا أنها إذا كانت غيرَ لازمةٍ جاز الاختصار، /فتحذفُ الوُصلةَ وأل، فتقول: يا رجلُ، ولا يجوز ذلك إذا كانت لازمةً. [٦: ٥٧/ب]

فإن قلت: لِمَ تَوَصَّلوا إلى نداءِ (الذي) وشِبْهِه بـ(أيّ)؟ وهلاَّ جمعوا بين حرف النداء وأل الداخلةِ على الموصول لأنها ليست للتعريف في مذهبِ المحققين، وإنما هي زائدة؟

فالجواب: أنهم أَجْرَوُا الموصولَ مُجرى المعرَّف بأل لِشَبَهِه به مِن حيثُ كان الموصولُ اسمًا فيه أل متعرِّفًا بالعهد الذي في الصلة؛ يجوزُ وصفُ اسمِ الإشارة به كما أنَّ الاسمَ المعرَّفَ بأل كذلك، وفي كتاب س في أواخر (باب الحكاية التي لا تُغَيَّر فيها الأسماء عن حالها) ما نَصُّه[5]: «ولا يجوزُ أن تقولَ: يا أَيُّها الذي رأيتُ؛ لأنه اسمٌ غالِب، كما لا يجوز: يا أَيُّها النَّضرُ، وأنت تريد الاسمَ الغالِب».

---

(١) حواشي الشلوبين على المفصل ص ١٢٨ وشرح المصنف ٣: ٣٩٩.

(٢) الرشيدية نسبة إلى الرشيد، وهو عُبيد الله بن المعتمد بن عَبَّاد، أكبر أولاد المعتمد، أمير إشبيلية وقرطبة في عصر ملوك الطوائف، عيَّنه المعتمد على قضاء إشبيلية، ونصَّبه وليًّا للعهد، وبويع له بإشبيلية.

(٣) سورة الحجر: الآية ٦.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٠٤.

(٥) الكتاب ٣: ٣٣٤.

ووجدتُ بخطِّ ابن خَروف ما نَصُّه: «حُكِمَ له بِحُكْمِ الغالِب لمكان الألف واللام؛ ألا ترى أنها لا تَثبُت في الأعلام إلا تنبيهًا على الأصل، وهذا عَلَمٌ غيرَ أنه لا يُنادَى» انتهى. يعني: النَّضْر، لا يُنادَى وفيه الألف واللام.

وفي شرح الصَّفَّار البَطَلْيَوْسيّ: «قال س[1]: (ولا يجوز أن تقول: يا أيُّها الذي رأيتُ)، يريد: كما امتنع نداؤه بأل. ولا يجوز أنه تصله بأيّ كما تصل بها الرجل في: يا أيُّها الرجلُ. وعِلَّة ذلك أنَّ أل التي تُوصَل بأيّ في النداء لا تكون إلا في جنس، وأنت لا تقول: يا أيُّها النَّضْرُ، ولا: يا أيُّها الحارثُ، فكذلك لا يجوز: يا أيُّها الذي رأيتُ؛ لأنه عَلَمٌ إمَّا بالغَلَبة وإمَّا بِلَمْحِ الصفة، ولا يجوز نداءُ ما فيه أل بشيءٍ من هذين المعنيين، فلا يجوز نداءُ الصَّعِق والنَّجْم، ولا نداءُ الحارث والعَبَّاس، بأيّ أبدًا» انتهى.

ومراد س والشُّرَّاحِ أنه إذا سُمِّيَ بـ(الذي رأيتُ) فلا يجوز أن توصَف به أيٌّ، وقد نَصَّ س على أنه لا يجوز أن تناديَه، فرتّب عليه أنه لا يجوز أن توصَف به أيٌّ، كما لا يجوز أن تَصف بـ(النَّضرِ) أيًّا.

وفي شرح الخَفَّاف: وقولُه - يعني س - (ولو كان اسمًا غالِبًا)[2] قال ابن خروف: يريدُ بالغالِب العَلَمَ، وأمّا ما دَخَلَتْه الألفُ واللامُ واختصَّ بواحدٍ كالدَّبَرانِ والنَّجْمِ[3] فلا يُوصَف به المبهَمُ ولا أَيٌّ لأنه ليس بجنس، وما دخلتْه الألفُ واللامُ لإبقاءِ معنَى الصفةِ يجوزُ ذلك فيه، وأجازه يحيى[4]، وقد أجاز الجرميُّ: يا أيُّها الحارثُ، ونصَّ عليه.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٣٤.

(٢) الكتاب ٢: ١٩٥.

(٣) الدبران: نجم يَدبُر الثريَّا، أي: يتبعها، وهو من منازل القمر. والنجم: الثُّرَيَّا.

(٤) يعني الفراء، نصَّ عليه ابن الضائع في شرح الجمل ص ٣٨٥ [رسالة]، وأبو حيان في ارتشاف الضرب ٤: ٢١٩٤.

وقولُه **أو باسمِ إشارة** أَطلَق هنا، وقيَّده في الشرح[1]: «أو اسمُ إشارةٍ عارٍ من الكاف، كقول الشاعر[2]:

أَيُّهــــذان كُــــلا زادَكمــــا ... ودَعــاني واغــلاً فــيمن يَغِــلْ»

انتهى.

وهذا الذي ذَكَرَه مِن أنَّ اسم الإشارة يكون عاريًا مِن كافِ الخطاب فيه خلاف:

فذهبَ ابنُ كَيسانَ إلى أنه يجوز أن تقول: يا أَيُّهذا الرجلُ، ويا أَيُّها ذلك الرجلُ. قال: وهي أَقَلُّ مِن: يا أَيُّهذا؛ لأنها أشبهتِ المضافَ في اللفظ، حتى قال بعضهم: يا ذلك الرجلَ، فنصبَ الرجل لانضمامِ ذا إلى الكاف، ويا ذَيْنِكَ الرجلَين، ويا أولئكَ /الرجالَ. [٦: ٥٨/أ]

وذهبَ السيرافيُّ[3] إلى أنه إذا لَحِقَ اسمَ الإشارةِ كافُ الخطابِ لم يَجُز أن يُنادَى؛ وعَلَّلَ ذلك بأنَّ الكاف للخطاب، واسمُ الإشارة غيرُ الذي له الخطاب، فكيف يُنادَى مَن ليس بمخاطَب.

وهذا الذي ذكرَه مُوافِقٌ لما ذكرَه النحويون مِن أنه لا يجوز أن تقول: يا غلامَك، في غير النُّدْبة؛ لأنَّ الكاف أيضًا للخطاب، والغلام غير الذي له الكاف، فلَزِمَ مِن ذلك نداءُ مَن ليس بمخاطَب، وأمّا في النُّدبة فجائزٌ لأنَّ المندوب مُتَفَجَّعٌ عليه، وليس بمخاطَبٍ في الحقيقة، بل المخاطَبُ الذي له الكافُ، وإذا لم يَجُزْ أن

---

(١) ٣: ٣٩٩.

(٢) مجالس ثعلب ١: ٤٢. وهو أول خمسة أبيات لأبي جسيس الجواد في الإكليل ص ١٦ يخاطب بعض بني عمه، وروايته فيه:

قُل لهذين كُلا زادَكما ... ودَعاني واغلاً حيثُ أَغِلْ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الواغل: الذي يدخل على القوم يشربون دون دعوة.

(٣) شرح الكتاب ٣: ق ٣٧/ب [هذا باب لا يكون فيه الوصف المفرد إلا رفعًا].

يُنادَى فلا يجوز أن تُوصَف به أَيٌّ؛ لأنَّ الصفة هي الموصوف، وقد ألحقت اسم الإشارة كاف الخطاب، والخطاب لغير المنادى، وكيف يُنادَى مَن ليس بمخاطَب.

وهذا البيت الذي أنشدَه المصنفُ وغيرُه دليلاً على أنَّ أيًّا تُوصَف باسمِ الإشارة وحدَه دونَ وصفٍ بما فيه أل قد بَنى عليه المصنفُ وابنُ عصفور جَوازَ: يا أَيُّهذا، دون وصف، وهو بيتٌ في غايةِ النُّدور، وينبغي ألاَّ تُبنَى عليه قاعدة، وأنْ يُتَأَوَّلَ على حذفِ الموصوف ضرورةً، تقديرُه: أَيُّهذانِ الرَّجُلانِ. والمسموعُ مِن لسانِ العرب أنَّ أيًّا إذا وُصفتْ باسمِ الإشارة جاء بعدهما ذو أل، قال طَرَفة[1]:

ألا أَيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى | وأنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

وقال الأخضرُ بنُ هُبَيْرَةَ[2]:

ألا أَيُّهذا النـابِحُ الـسِّيْدَ إنَّنـي | على نأيِها مُسْتَبْسِلٌ مِـنْ وَرائِهـا

وقال الفَرَزْدَقُ[3]:

ألا أَيُّهذا السَّائلي: أيـنَ يَمَّمَـتْ | ....

وقال الفَرَزْدَقُ[4]:

ألا أَيُّهذا السائِلي عَـن أَرُومتِـي | أَجِدَّكَ لَمْ تَعرِفْ فَتُبْصِرَهُ الفَجْـرا

وقال آخَرُ[5]:

---

(١) تقدم البيت في ١: ٥٦.

(٢) كذا! ونسبه ابن جني في التنبيه ص ٢٣٦ للفضل بن الأخضر. وانظر الحماسة ١: ٣٠١ [الحماسية ١٩٤]. السِّيد: قبيلة من ضَبَّة.

(٣) كذا! والبيت للأعشى، وعجزه: «فإنَّ لها في أَهلِ يَثْربَ مَوعِدا». الديوان ص ١٨٥ والمقتضب ٤: ٢٥٩.

(٤) الديوان ٢: ٤٠٤. الأرومة: الأصل.

(٥) هو ذو الرمة. الديوان ص ١٠٨٨ والكتاب ٢: ١٩٣. عهِدته بمكان كذا وكذا: أدركته. وصدره في الديوان: «ألا أَيُّها الرَّسمُ الذي غَيَّرَ البِلى».

ألا أَيُّهذا الْمَنْزِلُ الـدَّارِسُ الـذي كأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عاهِـدُ

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «شرطُ نعتِ أيٍّ باسمِ الإشارة أنْ يكونَ اسمُ الإشارة مَنعوتًا بما فيه الألف واللام».

وما ذهب إليه الجَرميُّ والفارسيُّ وأبو الفَتح ومَن تَبِعَهم مِن اسْتِضعافِ نعتِ أيٍّ باسمِ الإشارة معَ أنَّ كلاًّ منهما وُصلةٌ لنداءِ ما فيه أل لا يُلْتَفَتُ إليه لأنه بخلاف السماع، والأَقيسةُ تَطيحُ إذا جاء السماع.

وقولُه **أيٌّ مضمومةً مَتْلُوَّةً بـ(ها) التنبيه** أيٌّ: هو مفعولُ **تُوصَف** المصدَّر به المسألة[1]. و(ها) التي للتنبيه مفتوحة، ويجوز ضمُّها إذا لم يكن بعدَها اسمُ إشارة، وقد قرئ ﴿يا أَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ﴾[2] بالضم في السبعة.

[٦: ٥٨/ب] وقال الفراء: لغة /العرب: يا أَيُّها الناسُ ،بفتح الهاء، وبعضُ بني مالكٍ مِن بَني أَسَدٍ يَضُمُّون[3]، فيقولون: يا أَيُّهُ الناسُ، ويا أَيُّهُ الساحرُ، ويا أَيَّتُهُ المرأةُ، وهي شاذَّةٌ لا تدخلُ في القرآن لشذوذها، و(ها) أُلزِمَتْ أَيًّا عِوَضًا مِنَ المحذوف منها، وهو المضاف؛ ألا ترى أنها لا تُستَعمَل في غير النداء إلا مضافةً في اللفظ أو في النِّيَّة، وكان العِوَض (ها) لِما فيها من التأكيد لمعنَى النداء.

وفي (البسيط): «جُعِل لها (ها) عِوَضًا من الإضافة، وليست (ها) مضافًا إليها (أَيٌّ)؛ إذ يلزم أن تكون ضميرًا، وهو باطل لأنه كان يجب النصب في أيٍّ، ولأنه كان يَختلفُ الضميرُ باختلافِ ما تُضاف إليه أيٌّ، ولأنه يلزمُ أن تكون بعضَ ما تضاف إليه، وأنه يقول: يا أَيَّها الرجلُ، وهو لا يحتمل البعضية» انتهى ملخصًا.

---

(١) يعني قوله: «وتُوصَف بمصحوبهما الجنسيِّ مرفوعًا، أو بموصولٍ مُصَدَّرٍ بهما، أو باسمِ إشارةٍ - (أيٌّ) مضمومةً مَتْلُوَّةً بـ(ها) التنبيه».

(٢) سورة الزخرف: الآية ٤٩. والضم قراءة ابن عامر. السبعة ص ٥٨٦.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٧.

وصارت أل بعد أيٍّ لتعريفِ الحضور كما تصيرُ كذلك بعدَ أسماءِ الإشارة؛ لأنَّ أيًّا اسمٌ مُبْهَمٌ واقعٌ على شخصٍ بِحَضرتِكَ، أَقبَلتَ عليه بندائك، كما أنَّ اسمَ الإشارة مُبْهَمٌ واقعٌ على شخصٍ بحضرتك أَشَرْتَ إليه.

وذهب الكوفيون وابن كَيسان إلى أنَّ (ها) التي للتنبيه دخلتْ على اسمِ الإشارة على اختلافٍ في التقدير؛ وقال الكوفيون: أيّ منادًى ليس بموصوف، فإذا قال: يا أَيُّهذا الرجلُ، فكأنه قال: يا أَيُّ، يَلتمس اسمه، ثم قال: هو هذا الرجلُ، فاستَأنفَ بقوله لبيان أيّ لأنها مُبْهَمة، فلا يكون فيها بيان المنادى. وإذا قال: يا أَيُّها الرجلُ، فإنما يريد: يا أَيُّهذا الرجلُ، وحذفَ (ذا) اكتفاء بـ(ها) منها لدلالةِ الرجل عليها. ولا يجوز عند الكوفيين: يا أَيُّ الرجلُ؛ لأنه لا بُدَّ عندهم مِن ذِكرِ اسمِ الإشارة و(ها) للتنبيه معًا، أو محذوفًا اسم الإشارة وإبقاء حرف التنبيه اكتفاءً به مِن اسمِ الإشارة.

ورُدَّ مذهبُ الكوفيين بأنهم إذا جَعلوا ما بعدَ أيٍّ مُستَأنَفًا صار خبرًا، واحتاجَ إلى الخبر، والمخبِر هو المنادي، وإنما يُشارُ باسمِ الإشارة إلى غيرِ المخبِر، ولا يُشارُ له به إلى نفسه؛ ألا ترى أنه لا يجوزُ أن تُوقِعَ اسمَ الإشارة على مخاطَبك فتقول: هذا قام، تريد: أنتَ قمتَ.

وقال ابنُ كَيسان لَمَّا رأى فسادَ مذهبِ الكوفيين، وفسدَ عنده مذهبُ البصريين في دعواهم أنَّ الرجل صفة لأَيٍّ لِما يَلزَم فيه مِنَ الفصل بين الموصوف وصفته بـ(ها) التي للتنبيه؛ وهما كالشيء الواحد، قال: و لم نَسمع أحدًا يقول: يا أَيُّ الرجلُ، فهذا مخالف لسائر الموصوفات. قال: أَيُّ منادى، وهذا تبيين له؛ لأنه يُفهَم منه أنَّ المنادَى بالحضرةِ حيثُ يُشارُ إليه، و(الرجلُ) تَبيينٌ لاسمِ الإشارة، يَفصله مِن غيره كما تَفصله مِن غيره في قولك: نظرتُ إلى هذا الرجل. وإذا قالوا: يا أَيُّها الرجلُ، فـ(ها) عنده يُرادُ بها هذا؛ لأنهم حَذفوا (ذا) واكتَفَوا بـ(ها) التي للتنبيه منها، كما يقوله الكوفيون، و(الرجلُ) نعتٌ لـ(ها) كما هو نعتٌ لـ(ذا)؛ لأنَّ معنى (ها) و(هذا) واحد.

[٦: ٥٩/أ] وأُلزم على هذا المذهب: /يا أَيُّ الرجلُ، فذهب إلى إجازته، وهذا لا يُحفظ من كلامهم، بل لا بُدَّ أن يكون بعد (أيّ) (ها) التي للتنبيه، أَتيتَ باسمِ الإشارة أو لم تَأْتِ، فدَلَّ ذلك على أنَّ (ها) عِوَضٌ مِنَ المضاف المحذوف لا مُبقاةٌ من اسم الإشارة، وإذا كانت عِوَضًا منه لم يقع فصلٌ بين الموصوف والصفة كما تَوَهَّمَ ابنُ كَيسان؛ لأنَّ (ها) إذ ذاك كالجزء مِن أَيّ، وإذا لم يقع فصلٌ بين الموصوف وصفته بَطَلَ ما ردَّ به على البصريين.

وقوله **وتُؤَنَّثُ لتأنيثِ صفتها** أي: لا يَلحقها مِن علاماتِ الفروع إلا التاءُ علامةً للتأنيث، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾[1]، ولا تَلحقها علامةُ التثنية ولا علامةُ الجمع، قال تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[2]، و﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3]. وفي (البديع)[4]: «تكون للواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على لفظ». ثم قال[4]: «والاختيارُ في المؤنثة إثباتُ التاء، نحو: يا أَيَّتُها المرأةُ».

وقولُه **وليستْ موصولةً بالمرفوعِ خبرًا لمبتدأ محذوف، خلافًا للأخفش[5] في أحدِ قَوْلَيه** ليست عبارةً مخلَّصة، وكان ينبغي أن يقول: (وليستْ موصولةً بالجملةِ التي المرفوعُ خبرٌ لمبتدئها المحذوف)؛ لأنه لا يَصِحُّ قولُه (إنها موصولةٌ بالمرفوع)؛ إذ هو جزءُ الصلة.

قال المصنف في الشرح[6]: «ولو صَحَّ ما قال لجازَ ظهورُ المبتدأ، ولكانَ أَوَلَى مِن حذفه؛ لأنَّ كَمالَ الصلة أَولَى مِن اختصارها، ولجازَ أن يُغنيَ عن المرفوع بعد

---

(١) سورة الفجر: الآية ٢٧.
(٢) سورة الرحمن: الآية ٣١.
(٣) سورة النور: الآية ٣١.
(٤) البديع لابن الأثير ١: ٣٩٠.
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ٢٢٨ وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٤١/أ مخطوط.
(٦) ٣: ٤٠٠.

أيٍّ جملةٌ فعليةٌ وظرفٌ كما يجوزُ في غيرِ النداءِ، وفي امتناعِ ذلك دليلٌ على أنَّ أيًّا غيرُ موصولة» انتهى.

وهذا الذي قاله المصنف هو قول المازني، قال: «لو كانت موصولةً لَوُصِلَتْ بالظروفِ والمجروراتِ والجملِ الفعليةِ وغيرِ ذلك مما تُوصَل به الأسماءُ الموصولة؛ فلَمَّا لم يفعل العربُ ذلك دَلَّ على بُطلانِ ما ذهبَ إليه».

قال بعض أصحابنا: «وهذا عندي لا يَلزَم الأَخفشَ؛ لأنَّ له أن يقول: إنما التزَموا فيها ضَربًا مِنَ الصلة كما التزَموا فيها ضَربًا من الصفة على مذهبكم؛ وذلك أنهم إنما أَتَوْا بـ(ها) وُصلةً إلى نداءِ ما فيه الألف واللام، فلذلك أَتَوْا بعدَ (ها) بالاسم الذي فيه الألف واللام، إما على طريق الصفة كما ذهبتم إليه، وإما على جعله خبرًا لمبتدأٍ مُضمَر، والجملة صلة لأيٍّ على ما ذهبَ إليه. وما ذَهب إليه أَولى؛ لأنها لا تكون اسمًا في غير الاستفهام والمجازاة والوصف بها إلا بصلة» انتهى.

وأمَّا قولُ المصنف في الشرح في الرد على الأخفش «إنه لو صَحَّ ما قال لجازَ ظهورُ المبتدأ، ولكانَ أَولى مِن حذفه» فلِلأخفش أن يقول: التزمَ حذف المبتدأ وإبقاء الخبر لأنَّ النداءَ بابُ حذفٍ وتخفيفٍ بدليلِ جوازِ الترخيم فيه، ولا يجوز في غيره إلا ضرورةً، وصارَ التزامُ الحذفِ فيه كالتزامِه في: لا سِيَّما زيدٌ؛ ألا ترى أنَّ زيدًا /خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتزَمَتِ العربُ حذفَه، وذلك إذا رفعت زيدًا. [٦: ٥٩/ب]

ورَدَّ الزَّجَّاجُ على الأخفش بأن قال: «لو كانت موصولةً لَوَجَبَ ألاَّ تُضَمَّ؛ لأنه لا يُبنى في النداء ما يُوصَل، ألا ترى أنه لا يقال: يا خيرُ مِن زيدٍ؛ لأنَّ تمامَ (خير) أن تقول: مِن زيدٍ، كما أنَّ الرجل مِن تمامِ أَيّ ومِن صلتها إن كانت موصولةً» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «وهذا إنما يَلزَمه إذا قدَّرناها معرفةً قبلَ النداء، وأمَّا إن قدَّرناها مَبنيّةً على الضمِّ قبلَ النداء فلا يَلزم ذلك فيها؛ لأنَّ المبنيَّ قبلَ النداء يَبقى في

النداء على ما كان عليه، و(أيٌّ) الموصولة إذا حُذف أحد جُزْأي الجملة الواقعة صلةً لها جاز فيها البناء والإعراب؛ فمَن أعربَها كان يَنبغي له إذا أدخلَ عليها حرفَ النداء أن ينصبها، فلمَّا لم تُنصب دَلَّ على بطلان ما ذهب إليه» انتهى.

وله أن يقول: البناءُ فيها إذا حُذف صدرُ صلتها أكثرُ مِن الإعراب، فالتَزَموا فيها في النداء الأكثر.

ورَدَّ على الأخفش بعضُ أصحابنا بأنَّ أيًّا الموصولةَ استقرَّ فيها أن تكون أبدًا مضافةً لفظًا أو نيةً؛ وهذه ليست مضافة لا في اللفظ ولا في النية، فليست إذًا أيًّا التي استقرَّ فيها الحكم المذكور. انتهى.

وله أن يقول: قد زعمتم أنتم أنَّ (ها) للتنبيه لزمتْ عِوَضًا من المضاف المحذوفِ، فجرَتْ مَجراه، فكأنها مضافة.

وقوله **ولا جائزًا نصبُ صِفتِها، خلافًا للمازنيِّ**[1] هذا على مذهب الجمهور مِنَ البصريين أنَّ الاسمَ بعدَها صفةٌ، وأمَّا على مذهب الأخفش فإنه خبرٌ لمبتدأ، وعلى مذهب الكوفيين فهو صفة لخبرِ مبتدأٍ محذوف، وعلى مذهب ابن كَيسان فهو نعت لاسمِ إشارةٍ إمّا ملفوظ به وإمّا محذوف، نابتْ (ها) مَنابَه، فلا يَسوغ فيه أن يكون منصوبًا بحال. وقال الزَّجَّاجُ[2]: «لم يُجز أحدٌ مِنَ النحويين هذا المذهبَ قَبلَه، ولا تابَعَه أحدٌ بعدَه، فهذا مُطَّرَحٌ مَرذولٌ لمخالفته كلامَ العرب» انتهى[3].

وذكرَ ابن الباذش أنَّ النصبَ مسموعٌ عن بعض العرب. ولا أدري مِن أيِّ موضعٍ نَقلَ هذا.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٢٨ - ٢٢٩ وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٧ والمقتصد ٢: ٧٧٨ وأمالي ابن الشجري ٣: ٤٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٢٩.

(٣) في حاشية غ ما نصه: «في القاموس: وأجيزَ نصبُ صفةِ أيٍّ، فتقول: يا أَيُّها الرجلَ أَقْبِلْ». والنص في القاموس المحيط (الآية) ٤: ٣٠٢.

وعُلِّلَ امتناعُ ذلك بأمرين:

أحدهما: أنَّ النصبَ إنما يجوز بالحمل على الموضع، ولا يكون إلا بعد تمامِ الكلام، والنداءُ لم يتم بـ(يا أَيُّها)، فلم يجز الحمل على موضعها.

والثاني: أنَّ المقصودَ بالنداء هو الرجلُ، وإنما أُتِيَ بـ(أيٍّ) لِيُتَوَصَّلَ بها إلى ندائه، فجَعلوا لفظَه كلفظِ المنادى المفردِ إذ هو في التقدير المنادى، وقد تقدَّم أنَّ ذا أل لا يُنادَى إلا بوَساطة (أيٍّ) لِتَعَذُّرِ مباشرته حرفَ النداء[1]، وتقدَّمَ امتناعُ نداءِ ما فيه أل والسببُ في ذلك.

وهذا الذي ذكرناه مِن وجوبِ رفعِ صفةِ أيٍّ وخلافِ المازني هو فيما يلي أيًّا؛ فإن تكرَّرَ الوصف وجَعلتَه وصفًا لِوَصفِ أيٍّ فالرفعُ وإن كانت مضافة؛ فتقول: يا أَيُّها الرجلُ الطويلُ، ويا أَيُّها الرجلُ ذو الجُمَّة. وإن جعلتَ الصفةَ الثانيةَ وصفًا لـ(أَيٍّ) وكانت مُضافةً /فالنصب، تقول: يا أَيُّها الرجلُ ذا الجُمَّة، على الموضع، وإن كانت مفردةً جاز الرفعُ حَملاً على لفظ أَيٍّ، والنصبُ حَملاً على موضعها. وذَكَرَ ابنُ أَصْبَغَ أنَّ جوازَ النصبِ في الصفةِ المكررةِ باتِّفاقٍ مِنَ النحويين. ويَعني إذا كانتِ الصفةُ محمولةً على أيٍّ على موضعها، وإذا كانت غيرَ مضافةٍ فإنها إن تَبِعَتِ الصفةَ الأُولى رُفعتْ وصفًا لها، وإن كانت مضافةً نُصِبَتْ. [٦: ٦٠/أ]

وقولُه **ولا يُسْتَغْنَى عنِ الصفةِ المذكورةِ** فلا تقول: يا أَيُّها، دون وصفٍ باسمِ الجنسِ المصحوبِ بأل أو بالموصولِ الْمُصَدَّرِ بهما أو باسمِ الإشارة.

وقوله **ولا يَتْبَعُها غيرُها** يعني: من الصفات، فلا تقول: يا أَيُّها صاحبَ الفرس، ولا: يا أَيُّها أخا عمرو، إنما تكون صفتُها واحدًا مما ذكر. ويعني أيضًا: مِنَ الصفات التي لم تَتَكَرَّر، فإن تَكَرَّرتِ الصفةُ فقد ذكرنا أنها يجوز أن تكون مضافةً، ولا يعني المصنف: ولا يتبعها غيرها من التوابع؛ لجواز: يا أَيُّها الرجلُ وزيدٌ أَقْبلا.

---

(١) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٥٦/أ وما بعدها من الأصل.

وفي (البسيط): «ويجوز أن تُوصَفَ بـ(الذين) إذا أردتَ الجمعَ، فتقول: يا أَيُّها الذين قاموا، ولا يجوز العطف، لو قلت: يا أَيُّها الطويلُ والقصيرُ، لم يَجُز إلا على تأويل: والقصيرُ أدعوه» انتهى. فظاهرُه أنه لا يجوزُ العطفُ عليها، بخلاف ما قبلها[1] مِن أنه يجوز: يا أَيُّها الرجلُ وزيدٌ أَقْبِلا.

ص: واسمُ الإشارة في وصفِه بِما لا يُستَغنَى عنه كـ(أيٍّ)، وكغيرِها في غيره[2]. وقيلَ: (يا اللّهُ)، و(يا أَللّهُ)، والأكثر (اللَّهُمَّ)، وشَذَّ في الاضطرار (يا اللَّهُمَّ).

ش: لا يَصِحُّ هذا الإطلاق لأنَّ أَيًّا تُوصَف بثلاثةِ أشياءَ: باسمِ الجنس ذي أل، والموصولِ ذي أل، واسمِ الإشارة، واسمُ الإشارة يُوصَف باسمِ الجنس والموصول ذَوَيْ أل دونَ اسم الإشارة.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ويُساوي اسمُ الإشارة أَيًّا في وجوبِ رفعِ صفتِه واقترانِها بالألف واللام الجنسيَّتَين». فقيَّدَ ما أَطلقَ في الفَصِّ. وقال[3]: «ويُخالِفُها بجوازِ استغنائه عن الوصف، وبجواز أن يُتْبَعَ بغيرِ وصف» انتهى. فقوله «وبجواز أن يُتْبَعَ بغيرِ وصفٍ» دليلٌ على أنَّ أَيًّا في النداء لا تُتْبَعُ إلا بوصفٍ، فيكون قوله «ولا يَتبَعُها غيرُها» يعني من التوابع، فتكون أَيٌّ لا يُعطَفُ عليها عطفَ نَسَقٍ ولا بيانٍ، ولا يُبدَل منها، ولا تُؤَكَّد، ويكون اسمُ الإشارة يجوز فيه هذا إذا لم يكن وُصلةً لنداءِ ما فيه أل. والذي تقتضيه القواعدُ وإطلاقُ النحاة أنه يجوز ذلك في أيٍّ، أَعني أن يُعطَفَ عليها عطفَ بيانٍ وعطفَ نسقٍ، وتُؤَكَّدَ، ويُبدَلَ منها، كاسم الإشارة، وذلك بعدَ وصفِها بأحدِ أوصافِها الثلاثة.

---

(١) ك: ما قلنا.

(٢) غ، ي: غيرها.

(٣) ٣: ٤٠٠.

قال المبرد في (المدخل): «إن قلتَ: يا هذا الرجلُ، فأخرجته مُخْرَجَ أيٍّ - لم يكنْ إلا رفعًا، وإن أردتَ أنْ تقفَ عليها ثُمَّ تَنعت كان لك النصبُ والرفع».

وقال الخليل: «إذا قلتَ: يا هذا، وأنتَ تُريدُ أن تقفَ عليه ثم تؤكِّده باسمٍ يكون عطفًا فأنت فيه بالخيار؛ إن شئتَ /نصبتَ، وإن شئتَ رفعتَ، وذلك: يا هذا زيدٌ، وإن شئتَ قلتَ: زيدًا، كقولك يا تميمُ أجمعون وأجمعِينَ. وكذلك: يا هذان[1] زيدٌ وعمرٌو، وإن شئتَ: زيدًا وعمرًا، فتُجري ما يكون عطفًا على الاسمِ مُجرى ما يكون وصفًا»[2]. [٦: ٦٠/ب]

قال بعض أصحابنا: «وإذا قدَّرتَ اسمَ الإشارة وُصلةً لنداءِ ما فيه الألفُ واللامُ لم يَجُز في نعته إلا الرفعُ، ومِن ذلك قولُه[3]:

يا ذا الْمُخَوِّفُنا بِمَقْتَلِ شَيخهِ ... حُجْرٍ تَمَنِّيَ صاحِبِ الأَحْلامِ

وقولُ الآخَرِ[4]:

يا ذا الْمُخَوِّفُنا بقَتْـ ... ـلِ أبيهِ إذْلالاً وحَيْنا

فإن لم تُقَدِّرها وُصْلةً بل يُكتَفى بها في النداء، نحو قولك: يا هذا، ثم أتيتَ بالصفة بعد ذلك، فقلتَ: يا هذا الرجلُ - جاز في الصفة الرفعُ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، وليس نصبُ الصفةِ على الموضعِ بمسموعٍ مِن كلامِهم، وإنما هو شيءٌ أجازه النحويون بالقياسِ على التقديرِ الذي ذكرناه».

وفي (البسيط): أسماءُ الإشارة إذا أُتْبِعَتْ بذي أل قيل: يَلزَم أن تكونَ كـ(أيٍّ)، ولا يَصِحُّ فيها تأويلٌ غيره، وإنما تكون مُكْتَفًى بها إذا أُتْبِعَتْ بما ليس فيه أل، وذكر أنه المفهوم مِن كلامِ س[5].

---

(١) غ، ي، ك: يا هذا.
(٢) الكتاب ٢: ١٩٢.
(٣) عبيد بن الأبرص. الديوان ١٣٠ والكتاب ٢: ١٩١ والخزانة ٢: ٢١٢ - ٢١٩ [١١٦].
(٤) عبيد بن الأبرص. الديوان ص ١٤١ والحماسة البصرية ٢: ٢٦٣ [١٨٢]. الحَين: الهلاك.
(٥) الكتاب ٢: ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣.

وقال السيرافيُّ: «يجوز فيها الاعتباران، فتقول: يا هذا الطويلُ، وإن أردتَ الاكتفاءَ قلتَ: يا هذا الطويلَ، إن شئتَ، وعلى هذا الاعتبار تقول: يا هذان زيد وعمرو، ويا هؤلاءِ زيد وعمرو وخالد، إن أردتَ البدلَ بنيتَ، أو عطفَ البيانِ كان الرفعُ والنصبُ إمَّا إعرابًا وإمَّا بناءً؛ لأنَّ العطفَ كالتثنية، فلو قلت: يا هذان الزيدان، لكان فيه ما ذكرنا. وقد تقدَّم أنَّ النصبَ أَحسَنُ في أمثالِ هذا.

ويَظهر مِن كلام س أنَّ الرفعَ بالإعرابِ هنا قويٌّ، وهو أكثرُ مِن قُوَّته فيما تقدَّم، ولهذا قال[1]: (إنَّ يا هذا زيدٌ كثيرٌ في لغةِ طَيِّئ)، ولم يذكر هذا فيما تقدَّم. ووجهُه أنَّ المبهماتِ قد صحَّ في مواضعَ أنها لازمةُ الوصفِ على اللفظ، فينبغي حيث لا يَلزم الوصفُ أن تكونَ مراعاةُ اللفظ أقوى حفظًا لذلك الأصلِ، بخلاف: يا زيدُ زيدُ، وفيه نظرٌ. وتقول: يا هذا ذا الجُمَّةِ، كيا زيدُ ذا الجُمَّةِ» انتهى.

وقال ابن خروف وقد تكلم على العَلَم في النداء: «العَلَم لا يُسلَب العَلَميةَ في النداء، وإنه فيه معرفةٌ بالعَلَميَّةِ لا بالإشارة والقصد، والدليلُ على ذلك أنك تقول: يا زيدُ العاقلُ، والعاقلَ، وأنت لا تقول: يا فاسقُ الخبيثَ، بالنصب؛ لأنه كالمبهَم الذي يُعَرَّف بالإشارة، فصار مع صفته بمَنْزلة اسمٍ واحد، فصار حكمُهما في هذا واحدًا» انتهى. وسيأتي أنه يجوز في مثل: يا رجلُ العاقلُ، على المختار، الرفع والنصب، وهو مثل: يا فاسقُ الخبيثُ[2].

ولم يَشترطِ المصنفُ في اسمِ الإشارةِ إذا كان منادًى أن يكون عاريًا مِن كافِ الخطاب؛ كما شَرَطَه فيه إذا كان صفةً /لـ(أيٍّ)، وذلك في الشرح لا في [٦: ٦١/أ]
الفَصِّ، وهي مسألة خلاف، وقد تقدَّم مذهب السيرافي[3] في أنَّ اسم الإشارة إذا

(١) الكتاب ٢: ١٩٢، وأوله: «وزعم لي بعض العرب أنَّ».

(٢) الكتاب ٢: ١٩٩، سمعه يونس من بعض العرب.

(٣) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٥٨/أ من الأصل.

لحقتْه كاف الخطاب لم يَجُزْ نداؤه، ومذهبُ س[1] وابنِ كَيسان خلافه، وهو الجواز، فتقول: يا هذا الرجلُ، ويا ذاك الرجلُ، ويا ذلك الرجلُ، ويا ذانكَ الرجلان، ويا ذانِكُما الرجُلانِ، ويا أولئكم الرجالُ، ويا أولئكَ الرجالُ، وحَكى فيه ابنُ كَيسان عن بعضِ النحويين سماعًا عن العرب.

ومعنَى قولِ المصنف **وكغيرِها في غيره** أي: واسمُ الإشارة مثلُ غيرِ أَيٍّ مِنَ المنادَيات في غيرِ ما لا يُستَغنى عنه، فيحتمل أن يريد: في غيرِ ما لا يُستَغنَى عنه مِنَ الأوصاف، فتصفه بذي أل وبالمضاف، ويحتمل أن يريد: مِنَ التوابع، وهو الذي يقتضيه تفسيره في الشرح؛ لأنه قال فيما وقع به التخالف بين أيٍّ واسم الإشارة: إنه يجوز أن يُتْبَعَ بغيرِ وصف[2].

وقولُه **وقيلَ يا اللَّهُ ويا أللَّهُ** لَمَّا قدَّم أنَّ نداءَ ما فيه أل فيه التقسيمُ الذي ذكره؛ وأنَّ العَلَمَ إذا كان فيه أل و لم يكن جملةً ولا موصولاً مسمًّى بهما لا يجوز نداؤه؛ فلا تقول: يا الصَّعِقُ، ولا: يا الحارثُ ـ ذكرَ أنَّ هذا الاسمَ الشريفَ يجوزُ نداؤه، وهذا لا خلافَ في جوازِ ندائه، ويجوزُ إثباتُ ألفِ يا، فتَلْقَى ألفَ الوصلِ، فتُسقِطُها، فيلتقي ساكنانِ على حَدِّهما، فيُقَرّانِ، أو تَقطعُها، فتقول: يا أَللَّهُ، أو تُسقِطُ ألفَ يا وهمزةَ الوصل، وقال الشاعرُ في قطعِ الهمزة[3]:

مُبَـــارَكٌ هُـــوَ ومَـــنْ سَـــمَّاهُ عـلــى اسمــكَ اللَّهُــمَّ يــا أللَّـــهُ

وسببُ جوازِ دخولِ حرفِ النداءِ عليه وفيه أل أنها فيه لازمة، فكأنها مِن نفس الكلمة، وقوَّى ذلك أنها عِوَضٌ مِنَ الهمزة المحذوفة، ولَمَّا صارت عوضًا صار الاسمُ خاصًّا به تعالى، لا يُطْلَقُ على غيره، بخلافِ إله، فإنه أُطْلِقَ على المعبودِ بحقٍّ

---

(١) الكتاب ٢: ١٨٩.

(٢) ٣: ٤٠٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٢٠٤ وتهذيب اللغة ٦: ٤٢٧.

أو باطلٍ، فكما يُجمَعُ بينَ حرفِ النداءِ وهمزةِ الإله فيقال: يا إلهُ، كذلك جمعوا بينها وبين أل المعوَّضةِ منَ الهمزة، وانضافَ إلى ذلك كثرةُ الاستعمالِ لاحْتِياجِهم إلى دعائه تعالى، وكثرةُ الاستعمالِ تُوجِبُ التخفيفَ في اللفظِ.

وقولُه **والأكثرُ اللَّهُمَّ** يعني: والأكثرُ في نداءِ هذا الاسمِ هذا اللفظُ، ولا يعني الأكثر في الكلام؛ لأنَّ لفظَ (الله) هو المستعملُ في نداءٍ وغيرِه، أمَّا في النداءِ فيَقِلُّ، وأمَّا في غيرِ النداءِ فهو المستعمَلُ، ولا يُستَعمَلُ (اللَّهُمَّ) إلا في النداءِ خاصّةً، وقد شذَّ استعمالُه في غيرِ النداءِ، قال الشاعر[(١)]:

كَحَلْفَــةٍ مِـــنْ أَبِـــي رِيـــاحٍ   يَـــسْمَعُها لاهُـــمُ الكُبَـــارُ

ويروى: لاهُهُ الكُبَارُ[(٢)]، وهو أَدخَلُ في الوزن، والكُبَار قيل: لَمَّا كان غير منادًى وُصف، وقيل: هو مرفوعٌ على القطع.

[٦: ٦١/ب] وشذَّ أيضًا حذفُ أل منه، قال الراجز[(٣)]:/

لاهُمَّ إنْ كُنــتَ قَبِلْــتَ حِجَّـتِجْ   فلا يَزالُ شــاحِجٌ يأتيــكَ بِــجْ

يريد: حِجَّتي، ويأتيكَ بي.

وهذه الميمُ التي لحقتْ هذا الاسمَ زائدةٌ، وزعموا أنها عِوَضٌ مِن حرفِ النداء، فلا يجتمعان، هذا مذهب البصريين[(٤)]. وزعمَ الكوفيون أنَّ الميمَ المشدَّدةَ بقيةٌ

---

(١) هو الأعشى. الديوان ص ٣٣٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٠٤ وسر صناعة الإعراب ١: ٤٣٠. أبو رياح: رجل من بني ضبيعة قتل جارًا لبني سعد بن ثعلبة، فسألوه أن يديه، فحلف ألا يفعل، ثم إنه قُتل بعد حلفه، فبرت يمينه. والكبار: العظيم. غ: بحلفة. ط: بحلفة ... يسمعها اللهم.

(٢) ذكر الفراء في معاني القرآن ١: ٢٠٤ أنَّ هذا إنشاد العامة. ورواه الفراء: يسمعها اللهمَ الكبار. وقال: ((وأنشدني الكسائي: يسمعها الله والله كبار)).

(٣) الراجز من أهل اليمن. النوادر ص ٤٥٦ والحجة للقراء السبعة ٣: ٧١ وسر صناعة الإعراب ١: ١٧٧، وفيه تخريجه. الشاحج: الحمار.

(٤) الإنصاف ١: ٣٤١ - ٣٤٧ [المسألة ٤٧].

مِن جملةٍ محذوفة، وهي: أُمَّنا بِخَيرٍ[1]. وهذا مذهبٌ ساقطٌ، لا ينبغي أن يُتَشاغَلَ بالردِّ على قائله.

ومذهبُ الخليلِ وس أنَّ هذا الاسمَ - وهو لفظُ اللَّهُمَّ - لا يُوصَفُ، قال[2]: «لأنه صار عندَهم مع الميم بمَنْزلة الصوت ،كقولهم: يا هَناه». يعني غير متمكِّنٍ في الاستعمال. وزعمَ[2] في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ﴾[3] أنه على نداءٍ آخَر، أي: يا فاطِر.

وزعمَ المبردُ[4] والزَّجَّاجُ[5] أنه يُوصَفُ على اللفظِ وعلى الموضعِ، وأنَّ ﴿فَاطِرَ﴾ وصفٌ لِقَولِه ﴿ٱللَّهُمَّ﴾.

والصحيحُ أنه لا يجوزُ وصفُه؛ ألا ترى إلى قولِ س عن العرب: «إنه لا يُوصَفُ»، وعلَّل ذلك فقال: «لأنه صار عندهم»، إلى آخرِ كلامه. ويدلُّ على ذلك كونُ هذا الاسمِ لا يُحفَظُ فيه مِثلُ: اللَّهُمَّ الرحيمُ، ولا الرحيمَ، ارْحَمْنا، إنما جاء بعدَه مما يُوهِمُ الوصفَ مضافًا، قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾[6]، ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[7].

وقولُه **وشَذَّ في الاضطرارِ (يا اللَّهُمَّ)** هذا مذهبُ البصريين[8]، وهو أنهم جَمَعُوا بين التَّلَفُّظِ بحرفِ النداءِ وهذه الميمِ في ضرورةِ الشعرِ، قال الشاعر[9]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٢٠٣ والزاهر ١: ١٤٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٩٦.

(٣) سورة الزمر: الآية ٤٦.

(٤) المقتضب ٤: ٢٣٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٩٤.

(٦) سورة آل عمران: الآية ٢٦.

(٧) سورة الزمر: الآية ٤٦.

(٨) الإنصاف ١: ٣٤١ - ٣٤٧ [المسألة ٤٧].

(٩) النوادر ص ٤٥٨ والشيرازيات ١: ١٩٣ وسر صناعة الإعراب ١: ٤١٩، ٤٣٠ ونسب لأبي خراش الهذلي ولأمية ابن أبي الصلت. شرح أشعار الهذليين ٣: ١٣٤٦ والحماسة البصرية ٤: ١٦٨٧ [القصيدة ١٦٣٤] والخزانة ٢: ٢٩٥ - ٢٩٦ [الشاهد ١٣٠].

إنِّـــي إذا مــــا حَــــدَثٌ أَلَمَّـــا أقولُ : يـــا اللَّهُـــمَّ يـــا اللَّهُمَّـــا

وقال الآخَرُ[1]:

ومـــا عليـــكِ أنْ تَقـــولي كُلَّمـــا سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ : يا اللَّهُـــمَّ مـــا

ارْدُدْ علينا شَيْخَنا مُسَلَّما

والجمعُ بينَهما عند الكوفيين جائزٌ في الكلام؛ لأنَّ الميمَ عندهم ليستْ بِعِوَضٍ مِن حرفِ النداءِ، وإنما هي مُقتَطَعةٌ عندهم مِن جملةٍ محذوفةٍ كما ذكرناه. وأمَّا البصريون فذلك عندهم مِنَ الجمعِ بينَ العِوَضِ والْمُعَوَّضِ منه في ضرورةِ الشعرِ، نحوُ قوله[2]:

هُما نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما على النَّابِحِ العاوي أَشَدَّ رِجامِ

* * *

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٢٠٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٣٩٤ والزاهر ١: ١٤٦ والمسائل الشيرازيات ١: ١٩٣ والخزانة ٢: ٢٩٦ - ٢٩٧ [الشاهد ١٣١].

(٢) تقدم البيت في ١: ١٦٩.

ص: فصل

لِتابعِ غيرِ (أَيٍّ) واسمِ الإشارةِ مِن مُنادًى كمرفوعٍ إنْ كان غيرَ مضافٍ الرفعُ والنصبُ؛ ما لم يكن بدلاً أو منسوقًا عاريًا من أل، فلهما تابعَينِ ما لهما مُنادَيَينِ، خلافًا للمازنيِّ والكوفيين في تجويز: يا زيدُ وعَمْرًا.

ورفعُ المنسوقِ المقرونِ بأل راجحٌ عند الخليلِ وس والمازِنيِّ، ومرجوحٌ عند أبي عمرٍو ويونُسَ وعيسى والجَرْميِّ، والمبردُ في نحو (الحارث) كالخليل، وفي نحو (الرجل) كأبي عمرٍو.

ش: تقدَّم /الكلامُ[1] في تابع أيٍّ واسمِ الإشارة، وبقي الكلامُ في تابعِ غيرهما. [٦: ٦٢/أ]

ويشمل قولُه **لِتابع** النعتَ والعَطفَينِ والتأكيدَ والبدلَ.

وقولُه **مِن مُنادًى كمرفوعٍ** تفسيرٌ لـ(غير)؛ إذ هي مبهَمةٌ تقعُ على المنادى الذي هو كالمرفوع، وعلى غيره من المنادى المنصوب، كالنكرة غيرِ المقصودة، والمنادى المضافِ، والمنادى المطوَّلِ، وصفاتُ هذه تَتبعها، وكذلك ما يَصِحُّ أن يَتبَعَها مِن باقي التوابع، فتقول في النكرة غير المقصودة: يا رجلاً قائمًا، وفي المضاف: يا عبدَ الله الكريمَ، وفي المطوَّلِ مسمًّى به أو نكرةً مقصودة: يا خيرًا من زيد الكريمَ، تصفُه فيهما بالمعرفة، فإن لم تقصدها فبالنكرة.

وشمل قولُه **كمرفوعٍ** النكرةَ المقصودةَ والعَلَمَ المفردَ، فهما[2] يُبنيان على ما يُرفَعان به، والمبنيَّ لا بسببِ النداء، كحَذَامِ ومَعْديْ كَرِبَ في لغة من بناهما.

---

(١) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٥٧/أ - ٦١/ب من الأصل.

(٢) في الأصول: مما يبنيان على ما يرفع بهما.

وقوله **إن كان غيرَ مضاف** أي: إن كان التابعُ غيرَ مضافٍ؛ لأنه إن كان مضافًا فله حكمٌ سيأتي[1] إن شاء الله تعالى.

وقولُه **الرفعُ والنصبُ** مثالُه: يا رجلُ الطويلُ، ويا غلامُ بِشرٌ، ويا دارُ جمعاءُ لقد بانَ أهلُكِ، ويا رجلُ والغلامُ سيرا، ويا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ بَطَّةُ، ويا تميمُ أجمَعُونَ، ويا حَذَامِ العاقلةُ، ويا حَذَامِ بَطَّةُ، ويا وَبَارِ جمعاءُ لقد هَلَكْتِ، فهذه التوابعُ لهذه الأسماء يجوز فيها الرفعُ حملاً على اللفظِ فيما له لفظٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ أو محكومٌ له بحكم اللفظ وهو معرب، والحركةُ فيه حركةُ إعرابٍ، والحرفُ حرفُ إعراب. ويجوز النصبُ حملاً على الموضع؛ لأنَّ المنادى مفعولٌ، وليس لنا بناءٌ يُتْبَعُ على لفظه إلا في هذا الباب، وبابِ (لا)؛ لأنه بناءٌ مُشبِهٌ للإعراب؛ إذ هو حادثٌ بسبب النداء، وبسبب التركيب مع (لا).

والنصُّ عن الكوفيين[2] في النعتِ على أنه لا يجوز فيه إلا النصب، فتقول: يا زيدُ العاقلَ. وحكى أحمد بن يحيى عن الفراء أنه لا يجيز في التوكيدِ بالمفردِ إلا النصبَ، فتقول: يا تميمُ أجمَعِينَ.

وقال الأستاذ أبو علي: «منعَ قومٌ الرفعَ في: يا زيدُ والنَّضْر، قالوا: لا نُجيز إلا النصبَ؛ لأنك إذا نصبتَ فإنما حملتَ على ما يقتضيه العاملُ الأصليُّ، وهو قولك: أَعني، أو: أُنادي، فشَرَّكتَ بين النَّضْرِ وبين الموضعِ الذي يَعملُ فيه أُنادي، وصحَّ التشريكُ مِن قِبَلِ أنَّ هذا العاملَ الأصليَّ يَصِحُّ دخولُه على النَّضْر، تقول: أَعني النَّضرَ، فلمَّا صَحَّ دخولُه على النَّضر صَحَّ أن يُشَرِّكَ بين النَّضر وبين ما عَمِلَ فيه هذا العاملُ. وامتنعَ الرفعُ في القياسِ لأنك إذا رفعتَ فقد حملتَ على ما تقتضيه (يا)، ويقتضيه الخطابُ، فشَرَّكت بين المبنيِّ الذي اقتضى بناءه النداءُ وبين النَّضْر،

---

(١) يأتي في هذا الجزء ٦: ق ٦٤/ب وما بعدها من الأصل.

(٢) الأصول ١: ٣٦٩.

[٦: ٦٢/ب] وهذا التَّشريكُ فاسدٌ، لا يَصِحُّ دخول (يا) على النَّضْر، فبَطَلَ التشريك. قلنا: /هذا خطأٌ، فإنهم اشتَغَلوا بضربٍ من القياس، وتركوا جانبَ السماع، فقد قالتِ العربُ[(١)]:

ألا يـــا زيـــدُ والـــضَّحَّاكُ سِـــيرا ....

بالرفع، وقال اللهُ سبحانَه: ﴿والطَّيْرُ﴾[(٢)] وهو كثير» انتهى.

وزعمَ الأخفشُ أنَّ تابع النكرة المقصودة من النعت والتوكيد لا يجوز فيه إلا الرفع؛ فتقول: يا رجلُ العاقلُ، ويا رجالُ أجمعون. وسببُ ذلك عنده أنَّ الضمةَ التي في يا رجلُ ليستْ ضمةَ بناء، وإنما هي ضمةُ إعراب، وأصلُه: يا أيُّها الرجلُ، فلو أَبدلتَ مِنَ النكرةِ المقصودةِ أو عَطفتَ عليها عطفَ النسقِ لم يَجُزْ أن يكونَ البدلُ والمعطوفُ إلا بأل التي في اسمِ الجنسِ أو الموصولِ أو اسمِ الإشارة؛ لأنَّ[(٣)] أيًّا لا تُوصَف إلا بهما، فلا يجوز أن تُبدِلَ منها ولا تَنسقَ عليها إلا ذا أل أو اسمَ إشارة.

وذهبَ الجمهورُ إلى أنها ضمةُ بناء. قال الأخفش: لَمَّا حُذفتْ أيٌّ بقيَ الرجلُ على إعرابه؛ إذْ كان قبلَ ذلك مُعْرَبًا؛ لأنه خبرُ مبتدأ محذوف، فكما أنك إذا قلتَ يا أيُّها الرجلُ لا يجوزُ نعتُه إلا بالرفعِ كذلك إذا حُذِفَتْ أيّ.

---

(١) عجز البيت: «فقد جاوَزْتُما خَمَرَ الطَّريق». معاني القرآن للفراء ٢: ٣٥٥ والزاهر ١: ٥٢٦ والجمل ص ١٥٣. ويأتي كاملاً في هذا الجزء ٦: ق ٦٤/ب من الأصل. الخَمَر: ما يستتر به الإنسان في طريقه من الشجر وغيره.

(٢) سورة سبأ: الآية ١٠. ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾. قرأ برفع (الطير) الأعرج وأبو عمرو في رواية عبد الوارث، وعاصم في رواية، والسلمي وابن هرمز ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة. الكتاب ٢: ١٨٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٣٣ - ٣٣٤ ومختصر في شواذ القرآن ص ١٢١ وشواذ القراءات للكرماني ص ٣٨٩ والبحر المحيط ٧: ٢٥٣.

(٣) لأنَّ أيًّا ... إلا ذا أل أو اسم: سقط من غ.

ويُقَوِّي مذهبَ الأخفشِ ما رواه الفَرَّاءُ مِن قولِ العربِ: يا مُهْدُوها كُلُوها، فلولا أنه محكومٌ له بِحُكْمِ يا أيُّها الْمُهْدُوها ما جاز الرفعُ[1].

وقال الجمهورُ: لَمَّا حُذِفَتْ أيٌّ، وحَلَّ الرجلُ محلَّها، وصار هو المنادى - حُكِمَ له بِحُكْمِ زيدٍ وشبهه، فبُنِيَ كما بُنِيَتْ أيّ أيضًا.

وهذا المذهبُ أَولَى مِن مذهبِ الأخفشِ بدليلِ أنَّ العربَ لَمّا حَذَفَتْ أيًّا وأل في المنادى المطوَّلِ الْمُقْبَلِ عليه نَصَبَتْه؛ فقالت: يا ضاربًا زيدًا، ولم تُبْقِه على رَفعِه إلا في اللفظةِ[2] التي حكاها الفراءُ، وهي نادرةٌ.

وذهبَ الأخفشُ أيضًا في الأَشهَرِ مِن قَولَيه إلى أنَّ الاسمَ العَلَمَ المبنيَّ على الضمِّ لا يجوزُ في نعتِه إلا النصبُ على الموضعِ؛ ولا يُتْبَعُ على اللفظِ أصلاً؛ ألا ترى أنك لو قلتَ جاءتْ حذامِ العاقلةُ تُتْبِعُها على الموضع، ولا يجوزُ الخفضُ إتباعًا للَفْظ حَذامِ. وزعمَ أنَّ ما وردَ من ذلك مضمومًا، نحو: يا زيدُ العاقلُ، فالحركةُ فيه حركةَ إتباعٍ لا حركةُ إعرابٍ، أُتْبِعَتْ حركةُ النعت لحركةِ المتبوعِ، كما قالوا في مُنْتِن: مِنْتِن[3]، فحركةُ العاقل في يا زيدُ العاقلُ حركةُ ضَمٍّ لا حركةُ رفعٍ.

وثمرةُ الخلافِ تَظهرُ في النعتِ المضافِ بعدَ النعتِ المفرد، فتقولُ على مذهب الأخفش: يا زيدُ العاقلُ ذا الجُمَّة، لا يكون في ذا الجُمَّة إلا النصبُ، كان نعتًا للمنادى أو نعتًا للعاقلِ؛ لأنَّ حركةَ العاقلِ حركةُ إتباعٍ، فهو في موضعِ نَصبٍ، كما أنَّ مَنْ قالَ ﴿الحمدِ لله﴾[4] - بكسرِ الدالِ - حركتُها حركةُ إتباعٍ لحركةِ

---

(١) وكان: يا مُهْديها، بالنصب.

(٢) ط: في اللغة.

(٣) ط: «مُنْتُن». وهي أقل من مِنْتِن.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٢. نسبها الفراء لبعض أهل البدو. معاني القرآن ١: ٣. وذكر غيره أنها قراءة، وهي لغة تميم، وقد قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي والحسن البصري ورؤبة ومحمد بن السميفع اليماني وأبو الشعثاء جابر بن زيد وأبو سعيد الحسن بن الحسن البصري. إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٠ ومختصر ابن خالويه ص ١ والمحتسب ١: ٣٧ وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٠.

اللامِ، وهو في موضعِ رفعٍ، وإذا كان العاقل منصوبًا وجبَ أن يكونَ نَعتُه منصوبًا مثلَه.

ويُفَصَّلُ على مذهبِ الجمهور، فإن كان ذو الجُمَّة نعتًا للعاقل رفعتَ لأنَّ حركتَه حركةُ إعرابٍ؛ فهو مرفوعٌ، /ونعتُ المرفوعِ مرفوعٌ. وإن كان نعتًا لقوله يا زيدُ نصبتَ لأنه مضاف. [٦: ٦٣/أ]

واحتجُّوا على أبي الحسن بأنَّ العاقل مرفوعٌ لا مضمومٌ على الإتباعِ بقول العرب: يا أيُّها العاقلُ ذو الجُمَّة، قال الراجز[1]:

يـــا أيُّهـــا الجاهـــلُ ذو التَّنَـــزِّي لا تُوعِـــدَنِّي حَيَّـــةً بـــالنَّكْزِ

فرُفِعَ (ذو التَّنَزِّي) لأنه تابعٌ لصفةِ أيٍّ التي هي الجاهلُ، فدلَّ على أنَّ الوصفَ للمفرد مرفوعٌ لا مضمومٌ.

فانفصل عن ذلك أبو الحسن، قال: الجاهلُ صلةٌ لـ(أيّ)، وليس بصفة، والتقدير عنده: يا أيُّها هو الجاهلُ ذو التَّنَزِّي، فالحركةُ فيه ليستْ حركةَ إتباعٍ فيكونَ في موضعِ نصبٍ، بل حركتُه حركةُ إعرابٍ لأنه خبرُ المبتدأ المحذوفِ، ونعتُ المرفوعِ مرفوعٌ. وقد تقدَّم الرَّدُّ[2] عليه في هذا المذهبِ الذي ذهبَ إليه في المرفوعِ بعدَ أيّ في النداء.

ويدلُّ على أنَّ ضمةَ (العاقل) في يا زيدُ العاقلُ ضمةُ إعرابٍ شيئان:

أحدهما: أنك تقول: يا حَذَامِ العاقلةُ، برفعِ العاقلة، ولا يمكن أن تكونَ الضمةُ في العاقلة إتباعًا؛ لأنه ليس في حَذَامِ ضمٌّ في اللفظ، ولا ينبغي أن يُحكَم له بحكمِ المضموم؛ لأنه على مذهبه لم يجعل الضمّ في المنادى بمنْزلة المرفوع، فيكونَ

(١) رؤبة. الديوان ص ٦٣ والكتاب ٢: ١٩٢ والمقتضب ٤: ٢١٨. تَنَزَّى: توثَّب وتسرَّع إلى الشر. ونكزَته الحية: ضربته بفيها دون أن تنهشه.

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٥٩/أ - ٥٩/ب من الأصل.

وجهٌ لتقديرِ الضمة في المبنيِّ، وإنما تقدَّر إذا حُكِمَ لها بِحُكْمِ الرفعِ؛ لأنَّ المبنيَّ إذا وقعَ في موضعِ الرفعِ حُكِمَ له بِحُكْمِ المرفوعِ، فكذلك إذا وقعَ في موضعِ ما أُجْرِيَ مُجْرَى المرفوعِ حُكِمَ له بِحُكْمِ ما وقعَ مَوْضِعَه.

والثاني: قولهم: يا أنتَ، فلولا أنَّ الضمَّ في النداء محكومٌ له بحكمِ المرفوعِ ما ساغَ وقوعُ ضميرِ الرفعِ مَوقِعَ المنادى؛ لأنَّ المنادى مفعول، وإنما موضعُه نصبٌ.

ومِنَ الناس مَن فهمَ مِن قولِ الأخفشِ في يا زيدُ العاقلُ إنَّ العاقل مضمومٌ وليس بمرفوعٍ أنه يَعتقدُ أنه مبنِيٌّ؛ فرَدَّ عليه بأن قال: إنَّ ذلك لا يسوغُ لأنه لا موجبَ لبنائه. وليس كذلك؛ لأنَّ أبا الحسن لم يُسَمِّه مضمومًا مِن جِهةِ البناءِ بل مِن جِهةِ الإتباعِ.

وزعمَ الكوفيون[1] أنَّ النصبَ في العاقل مِن يا زيدُ العاقلَ ليس على الموضع، وإنما مُوجِبُ النصب عندهم أنَّ العربَ أَرادتْ أنْ تُناديَ النعتَ، فلمّا لم يَدخُلْه النداءُ نَصَبَتْه، وذلك أنه لَمّا كان المنادى مفعولاً في المعنى نَصَبُوه حينَ لم يَلحَقْه حرفُ النداءِ. ويَدُلُّ على أنَّ العربَ أرادت النداءَ في الوصفِ كونُها قد أَتَتْ به مُنادًى في بعضِ كلامها، فقالت: يا زيدُ يا أَيُّها العاقلُ، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾[2].

وضُعِّفَ هذا بأنَّ العربَ إذا حَذفتْ حرفَ النداءِ مِنَ المنادى، وكانتْ مُريدةً له مِن جهةِ المعنى ـ أَبْقَتْه على حُكمِه إذا لحقَه حرفُ النداءِ، و لم تَنْصِبْ.

[٦: ٦٣/ب] وقال س[3]: «وأمَّا العربُ فأكثرُ ما رأيناهم تقول: يا زيدُ /والنَّضرُ». وقال الجَرْمِيُّ في (الفَرْخِ): أكثرُ قولِ العربِ الرفعُ في: يا زيدُ العاقلُ. وذكرَ المبردُ في

(١) الأصول ١: ٣٦٩.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤٦.

(٣) الكتاب ٢: ١٨٦ - ١٨٧.

(المقتضب)[1] أنَّ الرفعَ على اللفظِ أَحسَنُ وأَكثَرُ في الكلامِ لِما فيه مِنَ المُشاكَلةِ، ومنه[2]:

يا حَكَمُ الوارثُ عن عبدِ المِلكْ أَودَيتُ لو لم تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ

ومِن النصب[3]:

.... بِأَجْوَدَ منكَ يــا عُمَــرُ الجَــوادا

وتقدَّمَ مذهبُ الكوفيين[4] في زَعمِهم جوازَ إتباعِ حركةِ المنادى حركةَ النعتِ مُستَدِلِّينَ بما رَوَوْه مِن قولِه «يا عُمَرَ الجوادا» بفتحِ الراء، وتأويلُ ذلك.

وفي (البسيط): فإن كان وصفًا مُوَطِّئًا، كقولك: يا زيدُ زيدُ[5] الطويلُ ـ فلَكَ الحملُ على الموضعِ نصبًا لِعدمِ وجوبِ التسلُّطِ[6]، ولكَ الحملُ على اللفظِ بالبناءِ لأنه يجوزُ تسليطُ العامل عليه على لغةٍ، أو بالإعرابِ لأنه ليس بواجبِ التسليطِ على لغة، لكنَّ الحملَ على الموضعِ هنا أَرْجَحُ، ونَصَّ عليه س[7]، وأبو عمرو يقولُ[7]: يَتَرَجَّحُ اللفظُ والبناءُ لأنه في حُكمِ العاملِ، ولا مانعَ مِن تَسَلُّطِه، وقد تكلَّمت العربُ بهما. وما ذكرْنا يجوزُ فيه القطعُ إمَّا على إخبارٍ أو نداءٍ. والأصمعيُّ[8] يُوجِبُ القَطعَ.

---

(١) المقتضب ٤: ٢٠٨.

(٢) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٥٢/أ من الأصل.

(٣) صدره: «فما كَعبُ بنُ مامةَ وابْنُ سُعْدَى». وقد تقدم في ١٠: ١١٦، وفي هذا الجزء ٦: ق ٥٢/أ من الأصل.

(٤) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٥٣/أ من الأصل.

(٥) ط: زيدًا.

(٦) ط: لوجوب التسلط.

(٧) الكتاب ٢: ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٨) الأصول ١: ٣٧١.

وقولُه **ما لم يكنْ بَدَلاً** إذا كان التابعُ بدلاً فحُكمُه على تقديرِ حرفِ النداءِ لنيابته مَنابَ العاملِ. فإنْ كانَ البدلُ مُفرَدًا نكرةً نَصَبْتَه ونَوَّنْتَه، نحو: يا زيدُ رجلاً صالحًا؛ لأنَّ التقديرَ: يا زيدُ يا رجلاً صالحًا، وجاز حذفُ [حرف][1] النداءِ لدلالةِ المعنى وحرفِ النداءِ الملفوظِ به عليه؛ وقد تقدَّم أنَّ بعضَ النحويين أجازَ حذفَ حرفِ النداءِ مِنَ النكرةِ غيرِ الْمُقْبَلِ عليها مع أنه لا يتقدَّمُ في اللفظِ حرفُ نداءٍ يَدُلُّ على الحرفِ المحذوفِ[2]؛ فالأَحرى أن يجوزَ ذلك إذا تقدَّمَ حرفُ نداءٍ في اللفظِ دالٌّ على الحرفِ المحذوفِ.

وإن كان البدلُ معرفةً فإن كان نكرةً مُقْبَلاً عليها أو اسمَ إشارة أو اسْمًا فيه أل لم يَجُزْ إبدالُها منه؛ لا يقال: يا زيدُ هذا، ولا: يا زيدُ رجلٌ، ولا: يا زيدُ الرجلُ؛ لأنَّ حرفَ النداءِ لا يُحذَفُ مِنَ المشارِ ولا مِنَ الْمُقْبَلِ عليها؛ ولأنَّ ذا أل لا يُنادَى.

وإن كان غيرَ ذلك جاَز، وضُمَّ، ولا يُنَوَّن، نحو: يا زيدُ بَطَّةُ.

وقولُه **أو مَنْسُوقًا عاريًا مِن أل** إذا كان منسوقًا عاريًا مِن أل نكرةً نَصَبْتَ ونَوَّنْتَ، فقلتَ: يا زيدُ وغلامًا. وعِلَّةُ جوازِ ذلك تقدَّمتْ في البدل. أو معرفةً مُقْبَلاً عليها فذهبَ الأخفشُ وتَبِعَه أبو بكر خَطَّابٌ إلى أنه لا يجوزُ العطفُ، فلا يقالُ: يا زيدُ ورجلٌ. واحْتَجَّ خَطَّابٌ بأنَّ أل لا تُحذَفُ إلا إذا وَلِيَ [الاسمُ][3] حرفَ النداءَ، كقولك: يا رجلُ، ويا غلامُ.

وذهبَ المبردُ إلى جوازِ ذلك، فأجاز في (المقتضب)[4]: يا ثلاثةُ وثلاثون، بالرفع إذا أردتَ: يا أَيُّها الثلاثةُ ويا أَيُّها الثلاثون. وغَلَّطَه خَطَّابٌ في ذلك. وتصحيحُ المسألة عنده أن يقال: يا ثلاثةُ والثلاثون.

---

(١) حرف: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٤٤/ب من الأصل.

(٣) الاسم: ليس في المخطوطات، وهو في همع الهوامع.

(٤) المقتضب ٤: ٢٢٥.

وإن كان اسمَ إشارة فذهبَ أبو العباس إلى جوازِ ذلك، نحو: يا زيدُ وهذا، كما أجازَ: يا عمرُو ورجلُ. ويقتضي مذهبُ الأخفشِ وخطّابٍ المنعَ؛ لأنَّ المشار لا يكون مُنادًى إلا إذا وَلِيَه /حرفُ النداءِ. [٦: ٦٤/أ]

وإن كان غيرَ ذلك جازَ العطفُ بلا خلافٍ، نحو: يا زيدُ وعمرُو، فلا تنوِّن عَمرًا لأنك شَرَّكتَ بينه وبينَ زيدٍ في حرفِ النداءِ. وتقول على هذا القياس: يا رجلُ وزيدُ، عند مَنِ اعتقدَ أنه مبنيٌّ، ومَن زعمَ أنه معرب، وحَكم له بحكم يا أيُّها الرجلُ، لم يُجز أن يُعطَفَ عليه إلا اسمٌ فيه أل، أو اسمُ إشارة، نحو: يا رجلُ والغلامُ، ويا رجلُ وهذا.

وقولُه **خِلافًا للمازنيِّ والكوفيين في تجويز: يا زيدُ وعَمرًا** قال صاحبُ (رؤوس المسائل): «إذا عطفتَ عَلَمًا مفردًا على مثله لم يَجُزْ في الثاني إلا الرفعُ مِن غيرِ تنوينٍ عند عامَّةِ النحويين؛ وأجازَ المازنيُّ[1]: يا زيدُ وعمرًا، بالنصب. ويجوز في قياسِ قولِ الكوفيين: يا زيدُ وعمرٌو، بالرفعِ والتنوين» انتهى.

وإنما كان قياسُ قولِ الكوفيين ما ذكرَ لأنَّ الضمةَ عند الكسائيِّ ومَن ذهبَ مَذهبَه هي ضمةُ إعرابٍ، ولا يُنوى تَكرارُ حرفِ النداء، وإذا عَطفتَ على مُعْرَبٍ بالرفعِ رفعتَ، ونَوَّنْتَ ما فيه تنوينٌ.

قال المصنفُ في الشرح[2]: «وأجاز المازنيُّ والكوفيون إجراءَ المنسوقِ العاري مِن أل مُجرَى المقرونِ بها؛ فيقولون: يا زيدُ وعمرٌو، وعَمرًا، كما يقالُ بإجماعٍ: يا زيدُ والحارثُ، والحارثَ. وما رواه غيرُ بعيدٍ مِنَ الصحةِ إذا لم يُنْوَ إعادةُ حرفِ النداء، فإنَّ المتكلمَ قد يقصدُ إيقاعَ نداءٍ واحدٍ على الاسمين كما يقصدُ تَشريكَهما في عاملٍ واحدٍ، نحو: حسبتُ زيدًا وعمرًا حاضرَين، وكان سعدٌ وخالدٌ أَسَدَين.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٣٧/أ. وهو في شرح ألفية ابن معط ٢: ١٠٥٥ للأخفش.
(٢) ٣: ٤٠٢.

ويجوز عندي أن يُعتبر في البدل حالان: حالٌ يُجعل فيها كمستقلٍّ ـ وهو الكثير ـ نحو: يا غلامُ زيدُ، وحالٌ يُعطى فيها الرفعَ والنصبَ لِشَبَهِهِ فيهما بالتوكيدِ والنعتِ وعطفِ البيانِ وعطفِ النسقِ المقرونِ بأل في عدمِ الصحةِ لتقديرِ حرفِ نداءٍ قبلَه؛ نحو: يا تميمُ الرجالُ والنساءُ، وصحَّةُ هذه المسألةِ مُرَتَّبةٌ على أنَّ العاملَ فيه هو العاملُ في المبدَلِ منه)).

وقولُه **ورفعُ المنسوقِ** إلى آخرِ المسألةِ[1]. هذا الذي ذكرَه المصنفُ وغيرُه عن المبردِ مِنَ التفصيلِ في ذي أل حكاه عنه أبو بكر بن السَّرَّاجِ في (أُصولِه)[2]، وأمَّا في (مقتضبه)[3] فإنه ذهبَ إلى اختيارِ مذهبِ أبي عمرِو بنِ العلاءِ وأصحابِه، وهو النصبُ والرفعُ.

والنصبُ جائزٌ فيهما باتِّفاقٍ إلا إن كان المعطوفُ بأل عُطِفَ على نكرةٍ مُقْبَلٍ عليها؛ فلا يجوزُ فيه على مذهبِ الأخفشِ ومَن تَبِعه إلا الرفعُ؛ لأنَّ الأصلَ: يا أَيُّها الرجلُ والغلامُ، فكما أنه لا يجوزُ في مِثلِ هذا إلا الرفعُ فكذلك: يا رجلُ والغلامُ.

وفي (شرح الخَفَّاف): ((وأمَّا الأخفشُ فمذهبُه في يا رجلُ أنه معرب؛ لأنه في نِيَّة: يا أَيُّها الرجلُ، ونابتْ يا مَنابَ الألفِ واللام ، ولهذا سقطَ التنوينُ، فإن صَحَّ أنه مُعرَبٌ فالقولُ قولُه؛ لأنَّ المعربَ لا يُتْبَعُ إلا على لفظِه ، وإن ثَبَتَ أنه مبنيٌّ بَطَلَ قولُه. والسماعُ يَرُدُّ مذهبَه؛ لأنهم قالوا: يا فاسقُ الخبيثُ، والخبيثَ، /وما[4] ذاكَ إلا [٦: ٦٤/ب]

(١) هو قوله: ((ورفعُ المنسوقِ المقرونِ بأل راجحٌ عند الخليل وس والمازنيِّ، ومرجوحٌ عند أبي عمرو ويونسَ وعيسى والجرميِّ، والمبردُ في نحو (الحارث) كالخليل، وفي نحو (الرجل) كأبي عمرو)). والخلاف في ذلك ذكره المبرد في المقتضب ٤: ٢١٢ - ٢١٣ وابن السراج في الأصول ١: ٣٣٦. وانظر الكتاب ٢: ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) الأصول ١: ٣٣٦.

(٣) المقتضب ٤: ٢١٢ - ٢١٣.

(٤) غ: فما ذاك إلا أنه. ط: فما ذلك إلا لأنه.

لأنه غيرُ مُعرَبٍ)) انتهى. ولا يمكن أن تكون حركةُ يا فاسقُ حركةَ إعراب؛ لأنَّ (فاسقُ) لا يكون صفةً لأيّ، لا يقال: يا أيُّها الفاسقُ.

فأمَّا قراءةُ مَن قرأ: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[1] بالنصب فليس عنده منصوبًا على الموضعِ؛ إذْ لا موضعَ له على مذهبه؛ لأنَّ ﴿يَٰجِبَالُ﴾ مُعرَبٌ، وإنما هو عنده منصوبٌ على أنه مفعولٌ معه ، أي: أَوِّبي معَه معَ الطيرِ[2]. وحكى أبو عبيدة[3] عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يعطفُه على قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ والطيرَ، أي: وسَخَّرْنا له الطيرَ. وقد تقدَّم[4] لنا أنَّ مَن ذهبَ إلى أنَّ حركةَ (يا رجلُ) حركةُ إعراب فلا يجوز أن يعطفَ عليه إلا ما يصحُّ أن يكون صفةً لـ(أيّ)، نحو: يا رجلُ وهذا، ويا رجلُ والغلامُ، ويا محسنُ والذي أكرمَنا، وقال الشاعر[5]:

ألا يـــا زيـــدُ والـــضَّحَّاكُ سِـــيرا فقد جاوَزْتُمـــا خَمَـــرَ الطَّريـــقِ

رُوي برفعِ الضَّحَّاك ونصبِه.

ووجهُ اختيارِ النصبِ أنَّ ما فيه أل لم يَلِ حرفَ النداءِ، فلم يُجعَلْ لَفظُه كلفظِ ما وَلِيَ الحرفَ، ولكونِ عامَّة القُرَّاء ما عدا الأَعْرَج[5] قرأوا ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ بنصب الطير.

ووجهُ اختيارِ الرفعِ المشاكلةُ في الحركة، ولِما حكى س[6] في كتابه مِن أنَّ أكثرَ ما سُمِعَ في ذلك مِنَ العربِ الرفعُ.

---

(١) سورة سبأ: ١٠. وهي قراءة الجمهور. ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾.

(٢) هذا الوجه بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه ٤: ٢٤٣.

(٣) مجاز القرآن ٢: ١٤٣.

(٤) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٦٢/ب من الأصل.

(٥) تقدم تخريج قراءة الرفع في هذا الجزء ٦: ق ٦٢/ب من الأصل.

(٦) الكتاب ٢: ١٨٦ - ١٨٧.

ووجهُ اختيارِ التفصيل أنَّ الحارثَ مثل حارِث، فكما يقال زيدٌ وحارثٌ فكذلك ينبغي أن يختار: يا زيدُ والحارثُ، يعنون أنَّ أل في الحارثِ لم تؤثِّرْ تعريفًا، فصار كأنه ليستْ فيه ، بخلاف الرجل، فإنَّ أل فيه مؤثِّرةٌ تعريفًا وتركيبًا ما، فأَشبهتِ المضافَ، فاختيرَ فيه النصبُ. وهذا شرحُ كلامِ المصنفِ في شرحِه، قال[1]: «ورجَّحَ - يعني المبرد - الرفعَ على النصبِ في نحو الحارث لِشَبَهِه بالمجردِ في عدمِ التأثيرِ؛ ورَجَّحَ النصبَ على الرفعِ في نحو الرَّجُل لِشَبَهِه بالمضافِ في تأثُّرِه بما اتَّصَلَ به».

وفي (البسيط): «وأمّا ما كان مِن حروفِ النسقِ لا يُشَرِّكُ في المعنى فهو في حُكْمِ الشِّركةِ؛ لأنها تدخلُ تحتَ حكمِ العاملِ الأولِ، فهي على حسبِ ما تقدَّمَ، تقول : يا زيدُ لا عمرٌو، ويا زيدُ لا صاحبُ القومِ ، ونحوه» انتهى.

وفي (الْمُحَلَّى) لأبي غانم[2]: «وتقولُ: يا زيدُ وعمرٌو، ويا زيدُ فعمرٌو، ويا زيدُ أو عمرٌو[3]، ويا زيدُ لا عمرٌو؛ لأنَّ هذه الحروفَ تُدخِلُ الآخِرَ فيما دخلَ فيه الأولُ، واطَّرَدَ الرفعُ في كلِّ مفردٍ، فصار عندهم بمنْزلة ما ارتفعَ بالفعل»[4] انتهى. وتقدَّم في (باب العطف) خلافُ ابن سَعْدان[5] في منعِ: يا زيدُ لا عمرٌو، وزعمُه أنه ليس مِن كلامِ العربِ.

---

(١) ٣: ٤٠٣ وفيه تقديم ترجيح النصب على ترجيح الرفع.

(٢) هو المظفَّر بن أحمد بن حمدان النحوي المقرئ، من قدماء نحاة مصر ومقرئيها، توفي سنة ٣٣٣هـ. وكتابه هذا في النحو. تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٧٢٤ وارتشاف الضرب ٥: ٢١٤٨ وبغية الوعاة ٢: ٢٩٠.

(٣) في تذكرة النحاة ص ٧٢٧: ويا زيد ثم عمرو.

(٤) أورد أبو حيان هذا القول ضمن نصّ طويل في تذكرة النحاة ص ٧٢٧ عن كتاب المحلّى المذكور.

(٥) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٢٨/أ من الأصل.

ص: وإن أُضيفَ تابعُ المنادى وجبَ نَصبُه مُطلقًا، ما لم يكنْ كالحَسَن الوجهِ، فله ما لِلْحَسَن . ويُمنع رفعُ النعتِ في نحو: يا زيدُ صاحبَنا، خلافًا لابن الأنباري. وتابعُ نعتِ المنادى محمولٌ على اللفظِ، وإن كان معَ تابعِ المنادى ضميرٌ جيءَ به دالاًّ على الغيبةِ باعتبارِ الأصلِ، وعلى الحضورِ باعتبارِ الحالِ. والثاني في نحو: يا زيدُ زيدُ، مضمومٌ أو مرفوعٌ أو منصوبٌ. والأولُ في نحو: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، مضمومٌ أو منصوبٌ، والثاني /منصوبٌ لا غير. [٦: ٦٥/أ]

ش: هذا قسيمُ قولِه في أولِ الفصلِ: **إن كان غيرَ مضاف. وتابعُ المنادى** يشملُ جميعَ التوابعِ. و**المنادى** أَعَمُّ مِن أن يكونَ مبنيًّا على الضمِّ أو مبنيًّا قبلَ النداءِ، تقول: يا زيدُ أخا عمرٍو، ويا زيدُ نفسُه ، ويا زيدُ عائذَ الكلبِ، ويا زيدُ وغلامَ بِشرٍ. وكذا لو كان المنادى مبنيًّا قبل النداء. ومما جاء مِن نعتِ المبنيِّ على الضمِّ قولُ الشاعرِ(١):

أزيدُ أخا وَرْقاءَ ، إن كنتَ ثائرًا فقد عَرَضتْ أحناءُ حَقٍّ ، فَخاصِمِ

وقولُ الآخرِ(٢):

يـــا زِبْرِقـــانُ أَخـــا بَنِـــي خَلَـــفٍ ما أنتَ - وَيْبَ أَبيــكَ - والفَخْــرُ

قال س(٣): «قلتُ - يعني للخليل - أفرأيتَ قولَ العربِ كُلِّهم: أَزَيدُ أخا وَرْقاءَ، لأيِّ شيءٍ لم يَجُزْ فيه الرفعُ كما جاز في الطويل؟ قال: لأنَّ المنادى إذا وُصِفَ بالمضافِ فهو بمَنْزلتِه إذا كان في مَوضعِه».

---

(١) الكتاب ٢: ١٨٣ والإغفال ٢: ١٩٧ وتحصيل عين الذهب ص ٣٠٧. ورقاء: حيّ من قيس. والثائر: طالب الثأر. أحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، جمع حِنْو.

(٢) هو الْمُخَبَّل السَّعديّ، واسمه ربيع بن ربيعة بن عوف، وقيل: ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عوف. الكتاب ١: ٢٩٩ والخزانة ٦: ٩١ - ٩٥ [٤٣٤]. ومعنى ويب أبيك: ألزمك الله هلاك أبيك، أي: فقدتَه.

(٣) الكتاب ٢: ١٨٣ - ١٨٤.

وقولُه **ما لم يكنْ كالحَسَن الوجهِ** يعني أن تكون إضافتُه غيرَ محضة، فهي لفظيةٌ لا يُعْتَدُّ بها، فيجوز الرفعُ على اللفظ والنصبُ على الموضع إن كان المنادى مبنيًّا قبلَ النداء، أو بسببه ، فتقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، ويا زيدُ الضاربُ الرجلِ، إلا إن كان تابعًا لـ(أيّ)، فلا يجوز فيه إلا الرفعُ على مذهب الجمهور، فتقول: يا أيُّها الحسنُ الوجه، وقال الشاعر(١):

يا صاحِ ، يا ذا الـــضامِرُ العَــنْسِ والرَّحْــلِ والأَقْتــابِ والْحِلْــسِ

فـ(الضامرُ العَنسِ) مثل: الْحَسَن الوجهِ، يجوز فيه الرفعُ والنصب إن قدَّرتَ اسمَ الإشارة مستقلاً، وإن جعلتَه كـ(أيٍّ) فالرفعُ على مذهب الجمهور.

وقولُه **ويُمنَعُ رفعُ النعتِ في نحو: يا زيدُ صاحِبَنا، خلافًا لابن الأنباري** يعني إذا كانت الإضافةُ محضةً فلا يجوز إلا النصب، وقد تقدَّم قول س(٢): «أفرأيتَ قولَ العربِ كلِّهم: أزيدُ أخا وَرْقاءَ - يعني بالنصب - لأيِّ شيءٍ لم يَجُزْ فيه الرفعُ»، فتضمَّنَ قولُ س أنَّ النصبَ هو قولُ العربِ كلِّهم، ولم يسمع الرفع في النعت بالمضاف إذا كان يلي المنادى المنعوتَ به، وإنما حُكي رفعه إذا عُطف على الصفة المفردة، وأنشدوا(٣):

يا طلحةُ الكاملُ وابنُ الكامِلِ

---

(١) هو خُزَزُ بن لَوْذانَ السَّدوسيّ. الكتاب ٢: ١٩٠ وإيضاح الشعر ص ٣٨٣ - وفيه تخريجه - والخزانة ٢: ٢٢٩ - ٢٣٦ [الشاهد ١٢٠]. العنس: الناقة الشديدة الصلبة. والرحل: كل شيء يعدّ للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير. والأقتاب: جمع قَتَب، وهو رحل صغير على قدر السنام. والحلس: كل شيء ولي ظهر الدابّة أو البعير تحت البرذعة.

(٢) الكتاب ٢: ١٨٣ - ١٨٤.

(٣) البيت لِدُكَيْن. أنساب الأشراف ١٠: ٤١. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٥٥. طلحة: هو طلحة بن عبد الله بن عوف.

برفع (الكامل) و(ابن) المعطوف عليه، وهو نادرٌ، لا ينبغي أن يقاسَ عليه الوصفُ الذي يلي الموصوفَ؛ لأنه تابعٌ لنعتٍ هو مُعرَبٌ، فتبعَ على لفظه، كما سيأتي.

ونسبَ المصنفُ جوازَ الرفع[1] لابن الأنباريِّ في نحو: يا زيدُ صاحبَنا، وهو مذهب أبي عبد الله الطُّوَالِ والكسائيِّ والفراءِ[2] من الكوفيين، وتَبِعَهم ابنُ الأنباريِّ. وقال المصنف في الشرح[3]: «هو غير جائز»، يعني ما ذَكر عن ابن الأنباريِّ مِن جوازِ / الرفع في : يا زيدُ صاحبَنا. قال[3]: «لاستلزامه تفضيلَ فرعٍ على أصلٍ، وذلك أنَّ المضافَ لو كان مُنادًى لم يكن بُدٌّ مِن نصبه، فلو جُوِّزَ رفعُ نعتِه مضافًا لَزِمَ إعطاءُ المضافِ في التَّبَعيَّةِ تفضيلاً على المضافِ في الاستقلالِ» انتهى. [٦: ٦٥/ب]

وأَجرى الفراءُ التوكيدَ بالمضافِ مُجرى النعتِ بالمضافِ إضافةً محضةً، فأجازَ فيه الرفع والنصب، فأجاز: يا زيدُ نفسُه، ونفسَه، كما أجاز في: يا زيدُ صاحبَنا، وصاحبُنا.

وفي (البسيط): «التأكيدُ المضافُ حكمُه حكمُ مضافِ الوصفِ، نحو: يا تميمُ كُلَّكم وكُلُّهم. ويجوز فيه القطعُ لأنَّ كُلاًّ تكون غيرَ تابعةٍ. وأمَّا الرفعُ بالحملِ على اللفظ فقد يقال: يجوزُ الرفعُ لأنه لا يليه، وقد يقال: إنه لا يكون إلا نصبًا لأنه لو وَلِيَه لكان نصبًا، وقد سُمِعَ الرفعُ في الإتباع، فيحتمل القطع» انتهى.

ومذهبُ س[4] والجمهورِ أنه لا يجوزُ فيه إلا النصبُ كالنعتِ بالمضافِ المذكورِ.

---

(١) الذي في المخطوطات: النصب.
(٢) معاني القرآن ١: ٣٢٦، ٢: ٣٥٥.
(٣) ٣: ٤٠٣.
(٤) الكتاب ٢: ١٨٤.

وأجازَ الفراءُ في المعطوفِ المضافِ الرفعَ قياسًا، نحو: يا زيدُ وغلامُ عمرٍو. ومنعَ ذلك الجمهورُ.

وفي كلامِ المصنفِ تقصيرٌ في التابعِ؛ لأنه قال أولاً: **إن كان غيرَ مضاف،** وثانيًا: **وإن أضيف،** فأهملَ ذِكرَ التابعِ إذا كان مُطَوَّلاً بغيرِ الإضافة. وكذلك أيضًا أَهملَ حُكْمَ تابعِ المنادى المضافِ، فيقول: إذا وصفتَ المنادى المضافَ، أو عَطفتَ عليه عطفَ بيانٍ، أو أَكَّدتَه ـ لم يكنِ التابعُ إلا نصبًا، نحو: يا غلامَ زيدٍ العاقلَ، ويا غلامَ زيدٍ صاحبَ عمرٍو، ويا أخا زيدٍ عبدَ اللهِ، ويا أخا زيدٍ كُرْزًا، ومن ذلك قولُه[1]:

فيا أَخَوَيْنا عَبدَ شَمسٍ ونَوْفَلاً ... سَأَلْتُكُما بااللهِ لا تَجْنِيا حَرْبا

فـ(عبدَ شمسٍ) و(نَوْفَلاً) عطفُ بيانٍ. ونحو: يا إخوةَ زيدٍ أجمعين، ويا إخوةَ زيدٍ كُلَّهم.

وإن أَبدلتَ منه مفردًا بُنِيَ على الضمِّ، نحو: يا غلامَنا زيدُ. ولا يكونُ البدلُ إلا مما يُمكنُ أن يُباشِرَه حرفُ النداءِ، فلا يجوزُ: يا عبدَ اللهِ الرجلُ الصالحُ، ولا: يا غلامَ زيدٍ رجلُ[2]، ولا: يا غلامَ زيدٍ هذا.

وإن عطفتَ عطفَ النسقِ فحُكمُه حُكمُ البدلِ، تقولُ: يا أخانا وزيدُ، ويا أخانا وعبدَ اللهِ، وامتنعَ: يا غلامَ زيدٍ ورجلُ، ويا غلامَ زيدٍ وهذا. وجاز أن يكونَ معرَّفًا بأل، فيجب نصبُه على اللفظ، فتقول: يا غلامَ زيدٍ والرجلَ أَقْبِلا. وجاز هذا ولم يَجُزْ في البدل لأنَّ البدلَ على نِيَّةِ تَكرارِ العاملِ، والمعطوفُ شريكُ المعطوفِ عليه في العاملِ، أو في حرفِ النداءِ القائمِ مَقامَ العاملِ بوساطةِ حرفِ العطفِ، ولا يُنْكَرُ مَجيءُ ذي أل مُنادًى إذا لم يُباشِرِ الحرفَ في اللفظ، ألا ترى أنك تقولُ: يا

---

(١) تقدم البيت في ١٢: ٣٣٤.

(٢) لأنَّ النكرة المقصودة لا يُحذف منها حرف النداء. وكذلك اسم الإشارة.

أيُّها الرجلُ، في فصيحِ الكلامِ؛ لأنه - وإنْ كان المنادى في التقدير - هو غير مُباشرٍ للحرفِ في اللفظِ، ولا يجوز: يا الرجلُ، إلا ضرورةً.

وقد اختلفَ النحويون في المنادى المضافِ إضافةً /غيرَ محضةٍ، أهو مِن قَبيلِ المنادى المضافِ، فيكون كالذي إضافتُه محضةٌ، أو هو مِن قَبيلِ المنادى المُطَوَّلِ؟ فالأولُ مذهبُ ابنِ السَّرَّاجِ(١)، والثاني مذهبُ الأخفشِ وأبي العباسِ(٢). احتَجَّ أبو العباس(٢) بأنه محكومٌ له بحكمِ الانفصالِ إذْ إضافتُه غيرُ محضةٍ، فهو في الاتصالِ كهو في الانفصالِ؛ ألا ترى أنَّ قولك: يا حَسَنَ الوجهِ، معناه: يا حَسَنًا وجهُه، وهذا مُنادًى مُطَوَّلٌ، فكذلك: يا حَسَنَ الوجهِ. واحتَجَّ ابنُ السَّرَّاجِ(١) بأنه لَمّا جاز أن يضافَ وأن يُخفَضَ ما أُضيفَ إليه نُصِبَ كما نُصِبَ المضافُ إليه لأنه على لفظِه. [٦: ٦٦/أ]

قال بعضُ أصحابنا: والصحيحُ عندي ما ذهب إليه أبو العباس؛ بدليل أنك إذا قلتَ: يا حَسَنَ وجهٍ، جاز أن يكون معرفةً إذا قصدتَ به إلى واحدٍ بعينه؛ وأن يكون نكرةً إذا لم تَقصدْ، كما أنك لو قلتَ: يا حَسَنًا وجهًا، جاز ذانكَ التقديران، ولو ناديتَ اسمًا نكرةً، وإضافتُه محضةٌ، نحو: يا رَجُلَ سوءٍ، فلا يجوز أن يكون معرفةً لأنه مضافٌ إلى نكرةٍ إضافةً محضةً، فلَزِمَ التنكيرَ، فلا يوصفُ إلا بالنكرة، فتقول: يا رجلَ سوءٍ خبيثًا، ولا يجوز: يا رجلَ سوءٍ الخبيثَ. وإذا وصفتَ: يا حَسَنَ وجهٍ، ولم تَقصدْ واحدًا بعينه، قلتَ: عاقلاً، وإذا قصدتَ قلتَ: العاقلَ. والإضافةُ غير المحضةِ لا يكتسي منها المضافُ لا تنكيرًا ولا تعريفًا، فلَمَّا جاز في حَسَنِ وجهٍ أن يكونَ معرفةً ونكرةً في النداءِ كالْمُطَوَّلِ دَلَّ على صحةِ مذهبِ المبرِّدِ.

---

(١) الأصول ١: ٣٤٦.

(٢) المقتضب ٤: ٢٢٦.

وقال الأخفشُ في (الكبير) ما معناه: إذا قلتَ: يا ضاربَ رجلٍ، إن كان قد مضى كان نكرةً؛ لأنك أضفتَه إلى نكرة، فلا يكون معرفةً؛ لأنَّ الدعاءَ لم يقعْ عليها، وإذا لم يقعْ أو لم ينقطعْ فهو بمَنْزلة ما لم يُضَفْ.

وحُكْمُ تابعِ المنادى الْمُطَوَّلِ حُكْمُ تابعِ المنادى المضافِ سواء، فَقِسْ عليه.

ومِن مسائلِ الْمُطَوَّلِ أن تَعطفَه، فتقولَ: يا زيدُ وخيرًا مِن عمرٍو، فهذا يجبُ فيه النصبُ كالمضافِ عند الجمهورِ، ويجوزُ عندهم إدخالُ حرفِ النداءِ، فتقولُ: يا زيدُ ويا خيرًا مِن عمرٍو. ومنعَ أبو عثمانَ[1] عطفَه على (يا زيدُ) مِن غير (أل)، أو إدخالِ (يا) عليه، فتقول: يا زيدُ والأخيرُ أَقْبِلا، ويا زيدُ ويا خيرًا مِن عمرٍو أَقْبِلا.

ومِن مسائلِ تابعِ المنادى المضافِ: يا عبدَ اللهِ وزيدُ، لا يجوز في زيد عند الجمهور إلا ضمه ولا يُنوَّن. وأجاز الكوفيون فيه النصب مُنَوَّنًا، وهي في قياس قول المازني أَحرى بالجواز مِن مسألة: يا زيدُ وعمرًا؛ لأنَّ هذا تقدَّمَه منصوب لفظًا وموضعًا، وذاك تقدَّمَه منصوب موضعًا فقط.

وأمَّا المفردُ المقصودُ فالأَكثرُونَ على أنه لا يُوصَفُ؛ لأنَّ الوصفَ لا يكون إلا باعتبارِ لفظِ الغيبةِ لا بمعناه، وعلى هذا فإمَّا أن يُوصَفَ بمعرفةٍ أو نكرةٍ، ويَضْعُفانِ، أمّا الأولُ فلأنه باعتبارِ اللفظِ، واللفظُ نكرةٌ، وأمَّا الثاني فيَدفَعُه قَصدُ التعريفِ به في النداءِ، إلا أنه قد يجوزُ /اعتبارًا بمعناه مِن قَصدِ التعيينِ؛ لأنه في معنى: يا أَيُّها الفاضلُ. وقد حَكى س[2] عن يُونُسَ أنهم وصفُوه بالمعرفة مراعاةً لذلك، فقالوا: يا فاسقُ الخبيثُ، وعلى هذا فتقول: يا رجلُ العاقلُ، ونحوه، ويجري مجرى العَلَم فيه، فيَرتفعُ ما كان يَرتفعُ فيه ثَمَّ، ويَنتصبُ ما كان يَنتصبُ. وقيل: لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ. [٦: ٦٦/ب]

---

(١) الأصول ١: ٣٧١ - ٣٧٢.

(٢) الكتاب ٢: ١٩٩.

والتأكيدُ وعطفُ البيانِ كالنعتِ. وأمّا العطفُ فالرفعُ على اللفظ، والنصبُ على معنى الإضافة، وقد تُؤُوِّل ذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[1].

وأمّا النكرةُ نحو: يا رَجُلاً، فيجوز النعتُ وعطفُ البيانِ على رأيٍ[2] على اللفظِ، معربًا خاصَّةً، نحو: يا رجلاً صالحًا في الدار.

وأمّا البدلُ فلا يجوز إلا بالنكرة، نحو: يا رَجُلاً رجلاً صالحًا. وإنما لم يَجزْ بالمعرفةِ لأنه تخصيصٌ، وأنت قصدتَ العُمومَ، وهما مُتناقِضان.

وأمّا العطفُ فإن كان مضافًا انتصبَ، أو عَلَمًا بُنِيَ، أو بأل فالنصبُ على وجهين: أحدهما على التشريك، كالرفع في: يا زيدُ والرجلُ، أو على معنى الإضافة كالنصب هناك. وأمّا الرفعُ فلا يكون لأنَّ (يا) لا تدخل على ما فيه أل، وإنما جاز في يا زيدُ والرجلُ لوجودِ موجبِ الاشتراكِ، وهو الرفعُ المتقدمُ، فكان بمنْزلة: كُلُّ شاةٍ وسَخْلتِها[3]، وليس هنا ما يُشْرَكُ فيه، فلم يكن.

وقولُه **وتابعُ نعتِ المنادى محمولٌ على اللفظِ** قال المصنفُ في الشرح[4]: «وإذا نُعِتَ نَعْتُ المنادى فالحملُ على اللفظ، نحو: يا زيدُ الطويلُ الجسيمُ، إن جعلتَ الجسيم نعتًا للطويل، فيتعينُ رفعُه ولو كان مضافًا، وإن جعلتَه نعتًا لزيد جاز رفعُه ونصبُه؛ لأنَّ لزيد محلاً مِنَ الإعرابِ يخالفُ لفظَه، وليس للطويل محلٌّ يخالفُ لفظَه» انتهى.

فظاهرُ شرحِه وتمثيله أنه عَنى بالمنادى ما كان مبنيًّا، ولذلك قال في الفَصِّ: **محمولٌ على اللفظ**، ولم يُمَثِّلْ مِنَ التوابعِ إلا بالنعتِ، ولفظُ **تابِع** يشمل التوابعَ، ولكنَّه في الشرحِ قيَّدَ بقولِه: «وإذا نُعِتَ نَعتُ المنادى».

---

(١) سورة سبأ: الآية ١٠ وقد تقدمت الآية في هذا الجزء ٦: ق ٦٢/ب، ٦٤/ب من الأصل .

(٢) الكتاب ٢: ١٨٢ والمقتضب ٤: ٢٠٢.

(٣) الكتاب ٢: ٥٥، ٨٢، ٣٠٠.

(٤) ٣: ٤٠٣.

وقولُه «ولو كان مضافًا» مثالُه: يا زيدُ الطويلُ ذو الْجُمَّة، فلو أتيتَ بالواوِ، فقلت: وذو الْجُمَّةِ ـ فالجمهور على أنه لا يجوز فيه إلا النصبُ، سواء عطفتَه على الصفة أم عطفتَه على الموصوف. وقال المازنيُّ[1]: إن عطفتُ ذا الْجُمَّة على الطويل رفعتُ كما في الصفة.

وفي (البسيط): وأمّا توابعُ هذه التوابعِ فما كان مِن تَوابِعِ العَلَمِ وما في معناه معربًا فالحملُ عليه يكونُ بالإعرابِ لفظًا؛ كقولك: يا زيدُ الطويلُ ذو الْجُمَّةِ، إن جعلتَه للطويل، إلا إن جعلتَه للمنادى أو على نداءٍ آخَرَ فتنصب، وتقول: يا زيدُ ذا الْجُمَّةِ العاقلَ، وكذا: يا هذا الطويلُ ذو الْجُمَّةِ، إن أردتَ الاكتفاء أجريتَه كالعَلَم. وما كان مبنيًّا فتابعُه يَجري مَجرى التابعِ الأولِ المبنيِّ، تقول: يا زيدُ وعمرُو العاقلُ، والعاقلَ، ويا هذا زيدٌ الطويلُ، والطويلَ، على البدلِ والاكتفاء.

[٦: ٦٧/أ] /وما كان مِن تَوابعِ توابعِ المبهَماتِ اللازمةِ فهي معربةٌ ليس إلا؛ كان تابعُ التابعِ مضافًا أو لم يكنْ، تقول: يا أيُّها الرجلُ ذو الْجُمَّة، ويا أيُّها الرجلُ زيدٌ، ويا هذا الرجلُ زيدٌ. أمّا امتناعُ الموضعِ فلأنَّ أيًّا وصفَتَها لا موضعَ لهما، فلم يَصِحَّ النصبُ. وأمّا وجوبُ الإعرابِ فلأنَّ العاملَ منعَ تَسلُّطَه على تابعِ التابعِ؛ لأنه لَمّا أُتْبِعَ لم يُسَلِّطْه على التابعِ الأولِ، فهو أَولَى ألاَّ يَتَسَلَّطَ على تابعِه.

وأمّا الواجبُ ـ وهو البدلُ وعطفُ النسقِ ـ فالبدلُ لو قلتَ: يا أيُّها الرجلُ زيدُ، على البدل، فكأنَّ المعنى: يا أيُّها زيدُ؛ لأنَّ البدلَ يكونُ مَكانَ المبدَلِ منه، ولو كان على العطفِ لكان على تقديرِ: يا أيُّها زيدُ، أيضًا.

وأمّا الجائزُ التسلطِ كعطفِ البيانِ والتوكيدِ والنعتِ فهو غيرُ مُنادًى، فلا يَتسلطُ عليه العاملُ، ولذلك قال س[2]: «وإنما تُنَوِّن لأنه موضعٌ يَرتفعُ فيه المضافُ،

---

(١) الأصول ١: ٣٧٢.

(٢) الكتاب ٢: ١٩٣.

وإنما يُحذَف التنوينُ في موضعٍ يَنتصبُ فيه المضاف»، يريدُ بذلك وجوبَ التسلُّطِ وامتناعَه.

تلخيصٌ في العطف: المتعاطفان إن كانا معرفتين في الأصل فحُكمُ كلٍّ واحدٍ منهما حُكمُه لو وَلِيَ الحرف؛ نحو: يا عبدَ اللهِ وصاحبَ زيدٍ، ويا زيدُ وعمرُو، ويا عبدَ اللهِ وزيدُ، ويا زيدُ وعبدَ اللهِ، ولك ألاَّ تجعلَه معطوفًا، بل تُقدِّر (يا) بعدَ الواو، ويكون مِن عطفِ الجمل.

أو نكرتين، فلا يجوزُ العطفُ، فلا تقول: يا رجلُ وغلامُ. وكذا النكرتان غيرُ المُقْبَلِ عليهما، لا تقول: يا رجلاً وغلامًا، فإن كان أحدُهما مُقْبَلاً عليه، والآخَرُ غير مُقبَلٍ عليه، وتقدَّمَ المقبَلُ عليه - لم يَجُزْ، لا تقولُ: يا رجلُ أو يا زيدُ وغلامًا، أو تأخَّرَ نكرةً في الأصل لم يَجُزْ، نحو: يا رجلاً وغلامُ، أو معرفةً، نحو: يا رجلاً وزيدُ، لم يَجُزِ العطفُ، فإن نَوَيتَ حذف (يا) جاز.

وقولُه **وإنْ كانَ معَ تابعِ المنادى ضميرٌ جيءَ به دالاًّ على الغَيبةِ باعتبارِ الأصلِ، وعلى الحضورِ باعتبارِ الحالِ** مِثالُه: يا زيدُ نفسَكَ، ويا تميمُ كُلَّكم، فتأتي بالضمير الذي يُشعرُ بالحضورِ الذي تجدَّدَ بالنداء، كأنك قلتَ: أَدعوكَ نفسَك، وأُناديكم كُلَّكم. ويا زيدُ نفسَه، ويا تميمُ كُلَّهم، فتأتي بالضمير الذي يُشعرُ بالغَيبةِ التي كانت قبلَ عُرُوضِ النداء، كأنك قلتَ: أَدعو[1] زيدًا نفسَه، وأدعو تميمًا كُلَّهم.

وزعمَ الأخفشُ أنه لا يجوز: يا زيدُ نفسَك، ولا: يا تميمُ كُلَّكم، على الخطاب تأكيدًا، وإنما يعودُ الضميرُ على المنادى كما يعودُ على الظاهرِ في غيرِ النداء؛ لأنَّ لفظَ زيد ليس بلفظٍ يوضعُ للخِطاب[2]. قال: فإن قيل: أليس قد

---

(١) ط: ادْعُ زيدًا نفسَه وادعوا تميمًا كلَّهم.

(٢) ط: ليس بموضع لفظ الخطاب.

عرفت[1] مخاطبتك للمدعوّ؟ فإنَّ ذلك إنما هو مِن بَعدِ النداءِ وإقباله عليك؛ لأنَّ قولك يا زيدُ كأنك قلت: انتبهْ، أو: أَقْبِلْ بوجهك يا زيدُ. يريدُ أنَّ الضميرَ هو ضميرُ المؤكَّد، والظاهرُ المؤكَّدُ لا يجوزُ أن يقعَ مَوضِعَ ضمِيْرِ الخطابِ إلا في النداءِ وما /جَرى مَجراه مِنَ التخصيص، ولا يجوز فيما عدا ذلك؛ ألا ترى أنك لا تقول: [٦: ٦٧/ب]
رأيتُ زيدًا، وأنت تكلِّمُه[2] وتعنيه، وضميرُ المؤكَّد الذي أُضيفَ إليه لفظُ التوكيد ليس بمنادًى، فلا ينبغي لذلك أن يُعامَل معاملةَ ضميرِ المخاطَب، كما أنَّ المؤكَّدَ الذي هو تميم لو وقعَ مَوْقِعَ الضميرِ المضافِ إليه (كُلّ)، فقلت: يا تميمُ كُلَّ تميم - لم يُعامَلْ معاملةَ المخاطَبِ.

قال الأخفشُ: فأمّا قولُ بعضِ العربِ: يا تَميمُ كُلُّكم، بالرفع، فعلى الابتداء، كأنه قال مِن بعدِ ما دعا: كُلُّكم مَدْعُوٌّ، ويجوز النصب على: كُلَّكم دعوتُ. قال: ويجوز في هذا القياس: يا زيدُ نفسَك، ونفسُك، وهو قبيحٌ لأنه جعلَ نفسَه هوَ هو، كما تقولُ: رأيتُ نفسَك، وإنما تريد: رأيتكَ. يريد أنَّ استعمالَ نفسِ الشيءِ، وأنت تريدُ به الشيءَ في غيرِ التأكيدِ قَبيحٌ، إلا أن يكونَ الموضعُ لا يَسوغُ فيه الإتيانُ بالضميرِ، فإنه يَحْسُنُ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾[3]؛ لأنه لا يجوز[4]: ظَلَمْتُني، وإن كان يَسوغُ الضميرُ، نحو: ضربتُكَ، فقلتَ: ضربتُ نفسَك - قَبُحَ ذلك، ومنه قولُ الشاعر[5]:

وقد خَرَّمَ الطُّرَّادُ عنـه جِحاشَـهُ فلـم يَبْـقَ إلا نفـسُهُ وحَلائلُـهْ

---

(١) ط، ي: فرّغت.

(٢) غ: وأنت لا تكلمه.

(٣) سورة القصص: الآية ١٦.

(٤) غ: لأنه يجوز.

(٥) هو زهير. شعره بشرح ثعلب ص ١٠٦. خرَّموا: فَرَّقوا. والطُّرَّاد: الصيَّادون. وحلائله: أُتُنه.

أي: فلم يَبْقَ إلا هو، فلذلك قَبُحَ عنده: يا زيدُ نفسُك، على أنه يريدُ: نفسُك مَدْعُوَّةٌ، أي: أنتَ مَدْعُوٌّ، ويا زيدُ نفسَك، على تقدير: نفسَك دعوتُ، أي: إيَّاكَ دعوتُ.

قال بعضُ أصحابنا: «وهذا الذي ذهبَ إليه الأخفشُ ليس بصحيحٍ عندي، بل يجوزُ أن يكونَ الراجعُ ضميرَ الخطابِ إجراءً للمنادَى مُجرى اسمِ الخطاب؛ بدليلِ قولِ الشاعرِ[1]:

ألا أَيُّهذا المنْزِلُ الـدارِسُ الـذي ... كأنَّكَ لم يَعْهَدْ بِكَ الحـيَّ عاهِـدُ

فربطَ الصلةَ بالموصول، وذلك بكافِ الخطابِ الذي في كأنَّكَ وبكَ، ولا رابطَ سواه، وهو عائدٌ على الموصولِ الذي هو صفةٌ للمنْزلِ الموصوفِ به المنادى، والموصولُ مِن قَبيلِ الأسماءِ الظاهرةِ، وإنما جاز فيه ذلك لكونه صفةً للمنادى، فسَرى إليه الخطابُ منه لأنه المنادى في المعنى، وإذا كان كذلك فالأَحرى أن يُعامَلَ المنادَى نفسُه معاملةَ ضميرِ المخاطَبِ في رجوعِ ضميرِ الخطابِ إليه. وأمّا ما ذهبَ إليه الأخفشُ مِن انتصاب (كُلّ) المضافةِ لضميرِ المؤكَّدِ بفعلٍ فإنَّ الفعلَ لا يَعملُ فيها بهذه الحالِ إلا في قليلٍ مِنَ الكلامِ؛ فلا يَنبغي أن يُقالَ به ما وُجِدَتْ عنه مَنْدُوحة» انتهى.

ومثالُ البيتِ الذي أَنشدَه قولُ الآخَرِ[2]:

يا أَيُّها الذَّكَرُ الذي قـد سُـؤْتَني ... وفَضَحْتَني، وطَـرَدْتَ أُمَّ عِياليـا

وقولُه **والثاني في نحو: يا زيدُ زيد، مضموم أو مرفوع أو منصوب** أمّا الضمُّ فإنه على نداءٍ ثانٍ، كأنه قال: يا زيدُ يا زيدُ.

---

(١) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٥٨/أ من الأصل.

(٢) هو أبو النجم العجليّ. الديوان ص ٤٧٤ والمقتضب ٤: ١٣٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٣، ٤١١.

وأمّا الرفعُ فعطفُ بيانٍ على اللفظ.

[٦: ٦٨/أ] وأمّا النصبُ /فعطفُ بيانٍ أيضًا على الموضعِ؛ لأنَّ عطفَ البيانِ جارٍ مَجرى النعتِ، فإذا كان مفردًا جاز فيه الرفعُ والنصبُ، وإذا كان مضافًا وجبَ فيه النصبُ، فعلى هذا تقول: يا زيدُ زيدٌ، ويا رجلُ زيدٌ، بالرفع والنصب، ويا رجلُ عبدَ اللهِ، بالنصب.

ومَن زعمَ أنَّ ضمةَ يا رجلُ إعرابٌ لم يُجز إلا الرفعَ فيما بعده، سواء كان مفردًا أم مضافًا، فيقول: يا رجلُ زيدٌ، ويا رجلُ عبدُ الله.

وهذه المسألةُ التي ذكرَها المصنفُ قد أشار إلى شيءٍ منها في عطفِ البيانِ، قال المصنف في الشرح[(١)]: «وأن يكونَ يا زَيدُ زيدُ على نداءين هو رأي س، فإنه قال: (وتقولُ: يا زَيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو، وزعمَ يونُسُ أنَّ رؤبةَ كان يقولُ: يا زيدُ زيدًا[(٢)] الطويلَ، فأمَّا قول أبي عمرٍو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ)[(٣)]، فصرَّح بأنه على نداءين مؤكِّدًا أولهما بثانيهما توكيدًا لفظيًّا.

وأكثرُ النحويين يجعلون الثانيَ في نحو يا زَيدُ زيدُ بدلاً. وذلك عندي غير صحيحٍ؛ لأنَّ حقَّ البدلِ أن يُغايرَ المبدَلَ منه بوجه ما؛ إذ لا معنًى لإبدالِ الشيءِ مِن نفسِه، ولذلك قال ابن جنِّيْ بعدَ ذِكرِ قراءةِ يَعقُوبَ: ﴿كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ﴾[(٤)] بالنصب: «﴿كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ﴾ بدلٌ من ﴿كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾، وجاز إبدالُ الثانيةِ مِنَ الأُولى لِما في الثانيةِ مِنَ الإيضاحِ الذي ليس في الأُولى؛ لأنَّ جُثُوَّها ليس فيه شيءٌ مِن شرحِ حالِ الجُثُوِّ، والثانيةُ فيها ذِكرُ السببِ الداعي إلى جُثُوِّها، وهو دعاؤها إلى ما في كتابِها،

---

(١) ٣: ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٢) الذي في المخطوطات: يا زيدُ زيد. صوابه في الكتاب ٢: ١٨٥ والسيرافي ٣: ق ٣٢/ب.

(٣) الكتاب ٢: ١٨٥.

(٤) سورة الجاثية: الآية ٢٨. ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾. المحتسب ٢: ٢٦٢.

فهي أَشْرَحُ من الأُولى، فلذلك أَفادَ إبدالُها منها»[1]، فصرَّحَ بما يَقتضي أنَّ الثانِيَ مِن نحوِ يا زَيدُ زيدُ لا يكون بَدَلاً إلا بضميمٍ يَصيرُ به كالمُغايِرِ، نحو أن تقولَ: يا زَيدُ زيدُ[2] الطويلُ، على أنَّ اختيار س[3] في: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، مع وجدانِ الضميمِ، التوكيدُ لا الإبدالُ، فإذا لم يوجدْ ضميمٌ قَوِيَ داعي التوكيدِ، ولم يُعدَلْ عنه، ورُوِيَ قول رؤبةَ[4]:

إنِّي - وأَسْطارٍ سُـطِرْنَ سَـطْرا - لَقائلٌ: يا نَـصْرُ نَـصرُ نَـصْرا

بضمِّ الثاني دون تنوينٍ، وبضمِّه وتنوينِه، وبنصبِه[5]. فالضمُّ دونَ تنوينٍ على أنه منادًى ثانٍ كما ذكرتُ. والضمُّ مع التنوينِ على أنه عطفُ بيانٍ على اللفظِ. والنصبُ على أنه عطفُ بيانٍ على الموضعِ» انتهى.

وإنما جُعل (زيد) الثاني عطف بيان، ولم يُجعل تأكيدًا لفظيًّا، وإن كان هو المدلول الأول، وليس بينهما من التغايُرِ إلا التنوينُ، وهو تغييرٌ لا ينبغي أن يؤثِّر، كما لم يؤثِّر ذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾[6]، إذ جعلوا (أَمْهِلْهُمْ) تأكيدًا لـ(مَهِّل) وإن كانا قد اختلفا في الصيغة[7]، ولم يعتبروا هذا التغايُرَ - لأنَّ زيدًا الأول مخالفٌ للثاني في المعنى؛ لأنَّ تعريفه بالإقبال عليه بالنداء، والثاني تعريفه

---

(١) المحتسب ٢: ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢) ط: زيدُ.

(٣) الكتاب ٢: ١٨٥، ١٨٦.

(٤) تقدم الرجز في ٩: ١٨٩. والروايات الثلاث في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٣٦/ب - ٣٧/أ. غ: يا نصر نصرًا نصرا.

(٥) هذه رواية المازنيّ عن أبي عبيدة، قال: «كان صاحب نصر بن سيّار يقال له نصر، وكان قد حجب رؤبة عن نصر، فقال: يا نصرُ نصرًا نصرًا، يغريه به، أي: اضربْ، أو لُمْ، وما أشبه ذلك». شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٣٨/أ.

(٦) سورة الطارق: الآية ١٧.

(٧) في الصيغة ... بالإقبال عليه: سقط من ط.

بالعَلَميَّة، فقد اختلفتْ جهتَا التعريف، فكما لو قلت: جاءني الغلامُ غلامُ زيدٍ، لا يسوغ فيه أن /يكون الثاني تأكيدًا لفظيًّا لاختلاف جهتي التعريف، فكذلك هذا، [٦: ٦٨/ب] وأمَّا مَهِّلْ وأَمْهِلْ فمعناهما واحد، فلا يَضُرُّ هذا التغايُرُ. وعطفُ البيان كالنعت، فكما يجيء النعتُ يُرادُ به التأكيدُ، كقولِه تعالى: ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[1]. وقوله[2]:

.... تَرَكَتْ مَنَاظِرَهُمْ كَــأَمْسِ الــدابِرِ

فكذلك عطفُ البيانِ يُرادُ به التأكيدُ المعنويُّ لا اللفظيُّ، قاله بعضُ أصحابنا. ولا يتمشى هذا الجواب إلا على تقديرِ سَلْبِ العَلَميَّةِ في يا زيد وجَعْلِه معرفةً بالإقبال عليه بالنداء. وأمَّا مَن ذهبَ إلى أنه حالةَ النداءِ على عَلَميَّته فلا.

وقولُه **والأولُ في نحو (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) مضمومٌ أو منصوبٌ، والثاني منصوبٌ لا غير** الضمُّ أكثرُ في لسان العرب، قال المصنف في الشرح[3]: «وإذا كررتَ منادًى مضافًا، وكررتَ المضاف إليه ـ فلا إشكال، نحو: يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ، فهذا توكيدٌ محض، وإذا كررتَ المضافَ وحدَه فَلَكَ أن تَضُمَّ الأولَ على أنه منادًى مفرد، وتنصبَ الثانيَ على أنه منادًى مضافٌ مستأنَفٌ، أو منصوبٌ بإضمار أَعني، أو على أنه توكيدٌ، أو عطفُ بيان، أو بَدَلٌ. ولك أن تَنصبَ الأولَ على نِيَّةِ الإضافةِ إلى مِثلِ ما أُضيفَ إليه الثاني، وتَجعلَ الثانيَ توكيدًا أو عطفًا أو بدلاً. ولك أن تجعلَ الأولَ والثانيَ اسمًا واحدًا بالتركيب، كما فُعِل في نحو: ألا ماءَ ماءً باردًا، وكما فُعِل بالموصوف والصفة في نحو: يا زيدَ بنَ عمرٍو، وفي نحو: لا رجلَ ظريفَ

---

(١) سورة الحاقة: الآية ١٣.

(٢) صدر البيت: «صَدَعَتْ غَزالةُ قلبَه بِفَوارِسٍ». وهو لعمران بن حِطّان. وقيل: لشبيب بن يزيد. ديوان شعر الخوارج ص ١٨٤ والخصائص ٢: ٢٦٧ والحماسة البصرية ١: ٢٢٦ [الحماسية ١٥٠]. غزالة: امرأة من الخوارج كانت تحارب مع الخوارج الحَجَّاجَ، ولَمَّا دخلت الكوفة بجيش الخوارج تحصن الحجاج منها، وأغلق قصره.

(٣) ٣: ٤٠٥.

فيها. ولك أن تنويَ إضافةَ الأولِ إلى الثالث، وتجعلَ الثانيَ مُقْحَمًا، وهو مذهبُ س[1]» انتهى.

وهذا الذي ذكرَه المصنفُ في الشرحِ وفي الفَصِّ فيه تَعَقُّباتٌ:

أحدها: أنه في الفَصِّ مَثَّلَ باسمينِ عَلَمَينِ، وهو قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، فـ(تَيْم) اسم عَلَم، لكنه عرَض فيه الاشتراك، فحسُنت فيه الإضافة، وهو قطعةٌ مِن بيتٍ للعرب، وهو[2]:

يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ ، لا أَبـا لَكُـمُ لا يُلْقِيَـنَّكُمُ في سَـوْءةٍ عُمَـرُ

وقال آخَرُ[3]:

يا زيدَ زيـدَ الـيَعْمَلاتِ الـذُّبَّلِ تَطاوَلَ الليـلُ عليـكَ ، فـانْزِلِ

وقال في الشرح: «وإذا كررتَ المضافَ وحدَه»، وقبلَه «وإذا كررتَ منادًى مضافًا»، فاقتضى ذلك أن يكون المكرَّر منادًى مضافًا، وهو أَعَمُّ مِن أن يكونا عَلَمَينِ وغيرَ عَلَمَين، وهذا إذا لم يكونا عَلَمَينِ فيه خلافٌ، ولا يخلو أن يكونا اسْمَيْ جنسٍ أو صفةً:

فإن كانا اسميْ جنسٍ، نحو: يا رجلُ رجلَ القومِ، ويا رجلُ رجلَنا، فاختلفوا في جوازِ نصبِ الأولِ، فأجازه البصريون، ومنعَه الكوفيون، ولم يختلفِ الجميعُ في جوازِ ضمه.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٠٦ وشرحه للسيرافي ٣: ق ٤٦/ب.

(٢) تقدم البيت في ٥: ٢٦٣.

(٣) عبد الله بن رواحة، أو غيره. ديوان عبد الله بن رواحة ص ١٥٢ والكتاب ٢: ٢٠٦ والكامل ٣: ١١٤٠ والسيرة النبوية ٢: ٣٧٧ وفرحة الأديب ص ١٣٤ والخزانة ٢: ٣٠٢ - ٣٠٧ [الشاهد ١٣٣]. اليعملات: الإبل القوية على العمل، واحدها يَعْمَلة. والذُّبَّل: جمع ذابل، أي: ضامرة من طول السفر.

[٦: ٦٩/أ] وإن /كانا صفتين، نحو: يا صاحبُ صاحبَ زيدٍ، ويا صاحبُ صاحبَنا، فاختلفوا في كيفية نصب الأول: فذهب البصريون إلى أنه يُنصَبُ بغير تنوين، كحاله إذا كانا عَلَمَين، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يُنصَبُ إلا مُنَوَّنًا، فتقول: يا صاحبًا صاحبَ زيدٍ. ولم يختلفِ الجميعُ في جوازِ ضَمِّه مِن غيرِ تنوين.

وفي بعض مسائل العَلَمين خلافٌ أيضًا، وذلك مسطورٌ في مسألة: يا زيدُ زيدَنا، فذهبَ س[١] وعامة النحويين إلى جوازِ رفعِ الأولِ، فتقول: يا زيدُ زيدَنا. وأحالَ ذلك الكسائيُّ والفَراءُ، ولا خلافَ في جوازِ الرفعِ والنصبِ في الاسمِ الأولِ مِن قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو.

التعقُّبُ الثاني: أنه ذَكر أنَّ الأولَ مضمومٌ أو منصوبٌ، ولم يَذكرْ أيُّهما أَولَى، والضمُّ هو الوجهُ والأكثرُ في كلامهم.

التعقُّبُ الثالثُ: وهو أنه ذَكر في إعرابِ الاسمِ الثاني إذا ضُمَّ الأولُ وجوهًا، أحدها التأكيد، ولم يذكره أصحابنا، ولا يخلو أن يكون أراد التأكيد المعنويَّ أو اللفظيَّ، ولا يجوز أن يكون تأكيدًا البتةَ؛ لأنه إن كان أراد المعنويَّ فليس تكرارُ الأولِ مُضافًا[٢] مِن ألفاظِ التأكيدِ المعنويِّ؛ لأنَّ تلك ألفاظٌ محفوظةٌ، وليس هذا منها. وإن أراد اللفظيَّ فلا يَصِحُّ لاختلافِ جِهتَيِ التعريفِ؛ لأنَّ الأولَ إمّا معرفةٌ بالعَلَميَّةِ أو بالنداءِ على الخلافِ الذي فيه، والثاني معرفةٌ بالإضافة؛ لأنه لم يُضَفْ حتى سُلِبَ تعريفَ العَلَميةِ، وخَلَفَها تعريفُ الإضافة، فلا يكون إذ ذاك توكيدًا لفظيًّا. وأجازَ السيرافيُّ[٣] أن ينتصب على أنه نعت، ويُتأوَّل فيه معنى الاشتقاق. وهذا ضعيف.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢) في حاشية غ: لعله لفظًا.

(٣) شرح الكتاب ٣: ٤٦/ب - ٤٧/أ.

التعقُّبُ الرابعُ: أنه أوردَ في النصبِ للأول وجوهًا ثلاثةً على سبيلِ التسويغِ والتجويزِ، وهي مذاهب للنحويين:

فالذي بدأ به أولاً هو مذهبُ المبرِّدِ[1]، وهو قولُه «ولك أن تنصبَ الأولَ على نِيَّةِ الإضافةِ إلى مِثلِ ما أُضيفَ إليه الثاني، وتجعلَ الثانيَ توكيدًا أو عطفًا أو بدلاً»، يعني: فيكون التقدير: يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو، فحُذف (عمرو) الأول لدلالة (عمرو) الثاني عليه، وأُقِرَّ وهو غيرُ مضاف لفظًا بغيرِ تنوينٍ كحاله لو كان مضافًا لفظًا.

والذي ذكره ثانيًا مذهبُ الأَعْلَمِ، وهو أنَّ فتحةَ الأولِ والثاني فتحةُ بناءٍ لا إعراب، جُعلا اسمًا واحدًا، وأُضيف إلى (عمرو)، كما قالوا: ما فعلتْ خمسةَ عَشَرَك.

والذي ذكره ثالثًا هو مذهب س، كما قال: «وهو أن تضيفَ الأولَ إلى الثالث، وتجعلَ الثانيَ مُقْحَمًا»، يعني بالثالث الاسمَ الثالث. وتصويرُ مذهبِ س أنَّ المسألةَ أصلُها: يا زيدَ عمرٍو زيدَه، فحُذف المضافُ إليه من الثاني، وهو الضميرُ العائد على عمرو، وأُقْحِمَ زيد بين المضافِ والمضافِ إليه.

وقَدَّرَه بعضُهم: يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو، /فحَذَفَ عَمرًا الأخيرَ، وأَقْحَمَ زيدًا بينَ زيد وعمرو. قالوا: ولا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه إلا في هذه المسألةِ خاصَّةً، وبالظرفِ والمجرورِ في ضرورة. [٦: ٦٩/ب]

فأمَّا إعرابُ الثاني على مذهبِ المبردِ فأن يكون بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو توكيدًا أو منادًى مُستأْنَفًا، وجاز هنا التوكيدُ لأنَّ المضافَ إليه مُرادٌ وإن كان محذوفًا، فصار توكيدًا لفظيًّا؛ إذِ الأصلُ: يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٤٦/ب. وهذا أحد تخريجين للمبرد ذكرهما في المقتضب، والآخر كتخريج سيبويه. المقتضب ٤: ٢٢٧.

وأمَّا على مذهبِ البناءِ فيكونُ مجموعُهما في موضعِ نصبٍ لأنه منادًى مضافٌ.

وأمَّا على مذهبِ س فنصبُه على التوكيد، إذ هو مُقْحَمٌ، وكان أصلُه (زَيدَه) مضافًا لضميرِ (عَمرو)، ولَمَّا أُقْحِمَ لم يَجُزْ فيه البدلُ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبْدَلُ منه إلا بعد كماله، ولا يَكملُ (زيد) الأولُ إلا بما أُضيفَ إليه، وكذلك لا يجوزُ عطفُ البيانِ لهذه العلة.

قال أصحابُنا[1]: ومذهبُ س أَولَى مِن مذهبِ المبردِ؛ لأنه لا يؤدِّي إلى تكريرِ الظاهرِ، ويجيءُ الدليلُ على المحذوف متقدِّمًا عليه، ومذهبُ المبردِ يؤدِّي إلى تكرارِ الظاهرِ الذي لا يجوزُ إلا في الشِّعر.

فإن قلتَ: يُكَرَّرُ على جهةِ التأكيد.

فالجوابُ: أنه إذا صَحَّ في هذا الموضعِ لم يَصِحّ في قولِه[2]:

يا مَنْ رأى عارِضًا أَرِقتُ لَهُ ... بينَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

مِن جهةِ تَبايُنِ المدلولِ؛ لأنَّ (ذِراعَي) غيرُ (جَبْهة)، وإذا تَعَيَّنَ الإقحامُ في مِثلِ هذا حُمِلَ ذلك عليه. وأيضًا فإنَّ المضافَ إذا حُذِفَ ما أُضيفَ إليه رجعَ إليه التنوينُ، نحو كُلٍّ وبَعضٍ، فإذا حُذِفَ على مذهبِ س كان السببُ في حذفِ التنوينِ أنه في اللفظِ على صورةِ الإضافةِ، فَرُوعِيَ اللفظُ كما رُوعِيَ اللفظُ في قوله[3]:

وَرَجِّ الفَتى لِلخَيرِ ما إنْ رأيتَهُ ... على السِّنِّ خيرًا لا يَزالُ يَزيدُ

فزاد (إنْ) بعد (ما) الظرفيةِ تَشبيهًا لها بـ(ما) النافيةِ.

---

(١) معناه في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٣٩٩ [رسالة].

(٢) تقدم البيت في ٦: ١٩٣.

(٣) تقدم البيت في ٤: ١٧٥.

وأمَّا على مذهبِ المبردِ فيَلزَمُه تنوينُ الأولِ؛ لأنَّ العربَ إذا حَذفَتِ المضافَ إليه أَثبَتَتِ التنوينَ في المضاف.

وأمَّا مذهبُ البناءِ فينبغي أن لا يُدَّعى ما وُجِدَتْ عنه مَنْدُوحةٌ؛ لأنَّ البناءَ للتركيبِ لم يَثبُتْ في بابِ النداء، بخلافِ بابِ (لا)، فإنه عُهِدَ فيه التركيبُ في مِثلِ: لا رَجُلَ ظريفَ.

وأمَّا دَعْواه في مِثلِ (يا زيدَ بنَ عمرٍو) أنه جُعلت الصفةُ وموصوفُها اسمًا واحدًا فهو خلافُ قولِ النحويين؛ لأنهم قالوا: إنَّ الحركةَ فيه حركةُ إتباعٍ لحركةِ ابْن، وهو وحدَه في موضعِ نصبٍ، حتى إنه لو جاء بعدَ (ابن عمرو) وصفٌ لزيد مما يجوزُ فيه لو وَلِيَهُ الرفعُ والنصبُ لجازَ فيه الرفعُ كما جازَ إذا كان مضمومًا؛ نحو: يا زيدَ بنَ عمرٍو الفاضلُ، إذا جعلتَه نعتًا لزيد وإن كانت حركتُه فتحةً، كما لو قلتَ: يا زيدُ بنَ عمرٍو الفاضلَ، وجعلتَ الفاضلَ /صفةً لزيد، فإن جعلتَه صفةً لـ(ابن عمرو) كان منصوبًا لأنه تابعُ وصفٍ مُعرَبٍ. [٦: ٧٠/أ]

وفي (البسيط): «يجوزُ في الكلامِ والشعرِ نحوُ: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا، وهل تقول: يا زيدَ زيدي؟ فيه نظرٌ؛ لأن الياءَ شديدةُ الاتصالِ حتى كُسرَ لها ما قبلَها، فغُيِّرَ كما غُيِّرَ ضَرَبْتُ لاتِّصالِ الفاعلِ. ووجهُ جوازِ هذا النوعِ أنهم يَفصِلُونَ بين المضافَينِ بالغَير، فما كان مِن لفظِ الأولِ أَولَى أن يجوزْ؛ إذْ لا يُتَوَهَّمُ الانقطاعُ؛ لأنه يجري مجرى التوكيد. وهل يجوزُ في غيرِ بابِ النداءِ حتى تقول: لا غلامَ غلامَ رجلٍ؟ فيه نظرٌ؛ لأنه يقال: النداءُ بابُه تغييرٌ بالزيادةِ والنقصِ، فلا يكون غيرُه بحُكمِه» انتهى.

قال بعضُ أصحابنا: ويقتضي مذهبُ الفراء أن يكون الأولُ والثاني مضافَينِ لـ(عمرو)، كما قال س[1] في:

.... بَيـنَ ذِراعَـيْ وجَبْهـةِ الأَسَـدِ

---

(١) الكتاب ١: ١٧٩ - ١٨٠.

وفي: (قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قالَه) [1]، ولم يُصَرِّحْ بذلك في: يا زَيدَ زيدَ عمرٍو، ولكنَّ مَذهبَه يقتضي ذلك، وقد ذهبَ الفراءُ إلى أنَّ العربَ لا تقولُ ما قَدَّرَه س مِن أنَّ الأصلَ: يا زيدَ عمرٍو زيدَه، فيكون مضافًا إلى المضمر، ثم حُذف، وأُقْحِمَ زيدٌ بين المضافِ والمضافِ إليه، فلا تقول: زيدٌ قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَه، بل تُضفيه إلى المضمر. قال: وسببُ ذلك أنَّ الأولَ مضافٌ، فإذا كان المضافُ إليه مضمرًا كان شديدَ الاتصالِ، فلم يَحتَمِلُوا فيه الفصلَ بشيءٍ.

قال بعضُ أصحابنا: «وهذا الذي قال حسنٌ جدًّا، وفيه ردٌّ على المبرد؛ لأنه عنده على حذفِ الأولِ، فَلِمَ التزمتِ العربُ الإضافةَ إلى المظهَرِ، ولم تفعلْه مع المضمر؟ وقياسُ مذهبِه أنْ لا فَرْقَ. والذي يُبْطِلُ مذهبَ الفراءِ أن يُقالَ: عامِلانِ لا يعملانِ في معمولٍ واحدٍ، وقد تقدَّمَ الكلامُ في ذلك في بابِ الإعمال[2]» انتهى.

وقال السيرافيُّ[3]: «عندي وجهٌ ثالثٌ لم أَرَه لأحد، وهو قويٌّ في نفسي، وهو أن يكون مِثلَ: يا زيدُ بنَ عمرٍو؛ لأنَّ (زيدَ عمرٍو) صفة بمنْزلة ابن، وليس دونه في الكثرة» انتهى.

قيل: وهذا طريف جدًّا، فإنَّ (زيدُ بنَ عمرٍو) كثيرٌ جدًّا، فخُفِّفَ في غيرِ النداء، وأمَّا (يا زيدَ زيدَ عمرٍو) فلم يُقَلْ قَطُّ (زيدَ زيدَ عمرٍو) في غير النداء، فهذا بعيدٌ، والتشبيهُ بينهما نازحٌ. وتقدَّمتِ الإشارةُ[4] إلى مذهبِ السيرافيِّ هذا في جعلِه (زيد عمرو) صفة، ونقلْنا هنا نَصَّ لفظِه والرَّدَّ عليه.

* * *

---

(١) سمع الفراء هذا القول من أبي ثروان العكلي. معاني القرآن ٢: ٣٢٢.

(٢) تقدم ذلك في ٧: ٧٩ - ٨١.

(٣) شرح الكتاب ٣: ٤٦/ب - ٤٧/أ.

(٤) تقدمت في هذا الجزء ٦: ق ٦٩/أ من الأصل.

ص:فصل

حالُ المضافِ إلى الياءِ إنْ أُضيفَ إليه مُنادًى كحاله إنْ أُضيفَ إليه غيرُه، إلا الأُمَّ والعَمَّ المضافَ إليهما (ابْنٌ)، فاستعمالُهما غالبًا بفتحِ الميمِ أو كسرِها دونَ ياءٍ، ورُبَّما ثَبَتَتْ، أو قُلِبَتْ ألفًا، وتاءُ (يا أَبَتِ) عِوَضٌ مِن ياءِ المتكلمِ، وكَسْرُها أَفْصَحُ مِن فَتحِها، وجَعْلُها هاءً في الخطِّ والوقفِ جائزٌ.

ش: تقدَّمَ الكلامُ[(١)] على إضافةِ المنادى لياءِ المتكلمِ في آخرِ فصلٍ مِن «باب الإضافة»، فلذلك لم يَذكُره هنا وإن كانت /جَرَتْ عادةُ النحويين أن يَذكروا ذلك في أبوابِ النداء. [٦: ٧٠/ب]

وقولُه **كَحالِه إن أُضيفَ إليه غيرُه** يعني أنك إذا قلتَ: يا غُلامَ غُلامِي، حُكمُه حُكمُ: قامَ غُلامُ غُلامِي، وقد تقدَّمَ حُكمُ ياءِ المتكلمِ المضافِ إليها غيرُ المنادى في ذلك الفصلِ بأنَّها تثبتُ أو تُحذَفُ، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾[(٢)]، أو تُقلَبُ ألفًا، نحو[(٣)]:

.... إلى أُمَّـــا ، ويُرْوِينِـــي النَّقيـــعُ

أو تُحذَفُ الألفُ، ويُستَغنَى بالفتحة عنها، نحوُ قوله[(٤)]:

.... بـ«لَهْفَ» ، ولا بـ«لَيْتَ» ، ولا لَوَ انِّي

---

(١) تقدم ذلك في ١٢: ١٥٥ وما بعدها.

(٢) سورة الزمر: الآية ١٧. قرأ أبو عمرو وابن كثير في بعض الروايات عنهما، وأبو بكر في رواية الأعشى عنه، بإثبات الياء، وقرأ باقي السبعة بغير ياء. السبعة ص ٥٦١ - ٥٦٢ والتبصرة ص ٣١٣ - ٣١٤.

(٣) تقدم في ١٢: ١٥٨.

(٤) تقدم في ١٢: ١٥٧.

وهذه الثلاثةُ قال المصنف فيها «ورُبَّما» على سبيلِ التقليل، وذلك في ذلك الفصل[١]، وقال في الشرح هنا[٢]: «قلبُ الياءِ ألفًا وحذفُها شذوذ»، يعني حذفها مجتزأً بالكسرة عنها، أو بالفتحة التي نشأتْ عن انقلاب الياء ألفًا.

وقولُه **إلا الأُمَّ والعَمَّ المضافَ إليهما ابْنٌ** نَقَصَه أن يقول: أو ابنة، فإنَّ النحويين ذكروا أنَّ حُكْمَ ابْنة وبِنْت في الإضافة إلى أُمّ أوعَمّ حُكْمُ الابنِ سَواء. **فاستعمالُهما** - يعني أُمًّا وعَمًّا - **غالبًا** احتراز مِن باقي اللغات، **بفتحِ الميمِ أو كسرِها دونَ ياءٍ** وهاتان لغتان فصيحتان، وقرئ بهما في السبعة في قوله: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[٣]. فأمَّا الفتحُ ففيه قَولان:

أحدهما: أنه كان الأصلُ (أُمَّا)، بِفَتْحِ ما قبلَ الياء، وانقلبت ألفًا، وحُذفتْ[٤]. وهو الذي قرَّره المصنفُ[٥] في نحو (يا غُلامَ) في النداء بالفتح. وأصحابُنا[٦] ينسبون جواز هذا في النداء للأخفش[٧]، وأنه استدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) ١٢: ١٥٢، ١٥٨.

(٢) ٣: ٤٠٦.

(٣) سورة طه: الآية ٩٤. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم بفتح الميم، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، بكسر الميم. السبعة ص ٤٢٣.

(٤) نسب الشارح هذا القول في ارتشاف الضرب ٤: ٢٢٠٧ إلى الكسائي والفراء وأبي عبيدة. انظر رأي الكسائي هذا في إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٥٢، ورأي الفراء في معاني القرآن ١: ٣٩٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ١٥٢. ومذهب أبي عبيدة أنهما اسمان بمنْزلة خمسة عشر، أُجريا مجرى اسم واحد. مجاز القرآن ٢: ٢٥. وفي إعراب القرآن للنحاس: أبو عبيد.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٨١ - ٢٨٢. قال: «لأنها بدل من الياء، فجرت مجراها في الاستغناء عنها بحركة».

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٠.

(٧) انظر ما تقدم في ١٢: ١٥٧ - ١٥٨.

فلستُ براجـــعٍ مـــا فـــاتَ مـــني   بـ(لَهْفَ) ، ولا بـ(لَيْتَ) ، ولا لوَ انِّي

ويقول: كما اجتُزِئ بالكسرة عن الياء اجتزأوا بالفتحة عن الألف. قال أصحابنا[1]: حكى قوله (بِلَهْفَ)، ولولا ذلك لكان مجرورًا بالباء، وهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2]: «الاجتزاءُ بالفتحة عن الألف ضعيفٌ لخفة الألف، فكيف يَفِرُّون منها وهم قد فَرُّوا إليها». وقال أيضًا[3]: «ليس ببعيدٍ أن يَفِرُّوا إليها لخفَّتها، ثم يَستَثقلوها لأنها بدلٌ من الياء كما استَثقَلوا فتحةَ ما لا ينصرف، فقالوا: مررت بجوارٍ قَبلُ» انتهى.

وإذا كان أصحابنا لا يجيزون: يا غلامَ - بالفتح - فلأن لا يُخَرِّجوا ﴿يَـٰبْنَؤُمَّ﴾ على أنه مما حُذفتْ فيه الألفُ، واجتُزِئ بالفتحة عنها، أَولَى.

والقول الثاني: أنهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا مركبًا كـ«بَعْلَبَكَّ»، وبُنِيَ على الفتح. وهذا قولُ س[4] واختيارُ شيوخنا[5].

وأمَّا الكسرُ فيظهرُ مِن كلامِ المصنفِ في الشرحِ[6] أنه مما اجتُزِئ بالكسرة عن الياء المحذوفة مِن أُمٍّ بغير تركيب، وهو ظاهرُ قولِ الزَّجَّاجيّ؛ لأنه جعلَ الكسرَ أَجودَ اللغات[7]، وهذا لا يُتَصَوَّرُ إلا على مَن ليس مذهبُه التركيب.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي له ١: ٤٠٦ باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم [رسالة].

(٣) هذا القول يلي قوله المتقدم بلا فاصل في الصفحة عينها.

(٤) الكتاب ٢: ٢١٤، ٣: ٣٠٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٤.

(٦) ٣: ٤٠٦.

(٧) الجمل ص ١٥٩.

وأصحابُنا يعتقدون[1] أنَّ ابنَ أُمٍّ وابنَ عَمٍّ وابنةَ أُمٍّ وابنةَ عَمٍّ حَكَمتِ العربُ لهما /بحكمِ اسمٍ واحدٍ، فقالوا: يا بنَ أُمِّ، فحَذَفوا الياءَ كحذفهم إياها مِن أَحَدَ عَشَرِ إذا أضافوه إليها[2]. [٦: ٧١/أ]

وقولُه **ورُبَّما ثَبَتَتْ** أي: ياء المتكلم ساكنةً ومتحركة، قال[3]:

يا بْنَ أُمِّيْ ، ويا شُـقَيِّقَ نَفْسي   أنـتَ خَلَّفْتَنـي لِـدَهرٍ شَـديدِ

وقال آخَر[4]:

يا بْنَ أُمِّي ولو شَـهِدتُكَ إذْ تَـدْ   عُو تَميمًا وأنـتَ غـيرُ مُجـابِ

وقولُه **أو قُلبتْ ألفًا** هذه اللغةُ والتي قبلها قليلتان، وقال الشاعر[5]:

كن لي لا علـيَّ يـا بْـنَ عَمَّـا   نَـدُمْ عَزيـزَينِ ونُكْـفَ الـذَّمَّا

وقال آخر[6]:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٤ والمقرب ١: ١٨١ وتمهيد القواعد ٧: ٣٥٨٤ - وفيه نص لابن عَمْرون - وشرح الجمل لابن الضائع ص ٤٠٨ [رسالة] والملخص ١: ٤٦٥.

(٢) فيقولون: يا خمسةَ عَشَرِ أقبلوا، يريدون: يا خمسةَ عَشَرِي. أمالي ابن الشجري ٢: ٢٩٦.

(٣) هو أبو زُبيد الطائي يرثي أخاه. الديوان ص ٥٩٧ (ضمن شعراء إسلاميون) والكتاب ٢: ٢١٣ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٧٣٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٩٤، وفيه تخريجه. ويروى أوله: «يا بْنَ خَنساءَ»، ولا شاهد فيها.

(٤) هو عمرو بن الحارث المعروف بغلفاء يرثي أخاه شُرَحْبيل. الوحشيات ص ١٣٤ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٤٣٤ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢١٧. والبيت بلا نسبة في المقتضب ٤: ٢٥٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٩٤، وفيه تخريجه.

(٥) شرح المصنف ٣: ٤٠٦.

(٦) أبو النجم العجلي. الديوان ص ٢٥٩ والكتاب ٢: ٢١٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٩٤ - ٢٩٥، وفيه تخريجه.

يا بْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي

وأبو عمر[1] يجيز ذلك في النداء وغيره، وأنشد[2]:

.... وهل جَزَعٌ أنْ قلتُ : وا بأبا هُمــا

وقال أبو العباس[3]: «يا بْنَ أُمَّ ويا بْنَ عَمَّ كثير في الكلام، حتى قيلَ لِمَنْ لا يُعرَف مِن غيرِ ذَوي الرَّحِم».

وقال بعض أصحابنا: أجودُ هذه اللغاتِ الكسرُ؛ لأنهما لَمَّا جُعلا اسمًا واحدًا كان ذلك مثلَ: يا قومِ، ثم قَلَبَ الكسرةَ فتحةً، والياءَ ألفًا، ثم حَذَفَ الياءَ، وفَتَحَ الميمَ لأنه مبنيٌّ، والأصل في المبنيِّ أن لا يتغيَّرَ لفظُه في النداء، ولذلك لم يُبْنَ على الضمِّ؛ لأنه ليس بِمُعْرَبٍ قَبلَ النداء. ثُمَّ إثباتُ الياء، فتقول: يا بنَ أُمِّي، كما تقولُ: يا بَعْلَبَكِّي.

وقولُه **وتاءُ يا أَبَتِ عِوَضٌ مِن ياءِ المتكلمِ** ولذلك لم يجتمعا إلا في ضـــرورةٍ، نحوُ قولِه[4]:

أيا أَبَتِي ، لا زِلْتَ فِينـــا ، فإنَّمـــا لنا أَمَلٌ في العَيشِ ما كُنْتَ عائـــشا

---

(١) ي، والارتشاف ٤: ٢٢٠٨: وأبو عمرو. وفي المسائل الشيرازيات ١: ١٦٩ أنه حكي عن أبي عمر أنه لا يجيزه في غير النداء إلا أن يضطر إليه شاعر. وفي إحدى نسختَيِ الشيرازيات: «عن أبي عمرو».

(٢) صدر البيت: «وقد زَعَمُوا أنّي جَزِعْتُ عليهما». وهو مع بيت آخر في النوادر ص ٣٦٥ لامرأة من بني سعد جاهلية. وفي المسائل الشيرازيات ١: ١٧٠: دُرْنَى بنت عَبْعَبة القَيسيَّة، وفيه تخريجه. وفي اللسان (أبي) لدُرْنَى بنت سَيَّار بن ضَبْرة ترثي أخويها، ويقال: لعَمْرة الخُثيميّة. والشاهد بلا نسبة في الحجة ٤: ٣٤١، ٣٩١.

(٣) المقتضب ٤: ٢٥١ بتصرف.

(٤) شرح المصنف ٣: ٤٠٧.

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز الجمع بينهما في الكلام. وأجازه كثيرٌ من الكوفيين. وقال ابن جنِّيْ[1]: قرأ أبو جعفر: ﴿يا حَسْرَتايَ﴾[2]، فجَمَعَ بين العوَضِ والمُعَوَّضِ منه؛ لأنَّ الألفَ عِوَضٌ مِن ياءِ المتكلمِ. وجعلَ من ذلك يا أَبَتا في قولِه[3]:

يا أَبَتا عَلَّكَ أو عَساكا

وقولِ الآخَرِ[4]:

فيـــا أَبَتـــا ، لا تَـــزَلْ عنـــدَنا ... فإنَّـــا نَخـــافُ بِـــأَنْ تُخْتَـــرَمْ

لأنَّ الألفَ عِوَضٌ مِن ياءِ المتكلم.

وقال الفارسيُّ[5]: «فإن قلتَ: فهلاَّ لم يكن ذلك عوضًا لأنهم قد قالوا: يا أَبَتا، والألفُ عِوَضٌ مِنَ الياء، كما تقول في يا غلامي: يا غلامَا.

فالقولُ: إنَّ إثباتَ الألفِ لا يَدُلُّ على استعمالِ الياء؛ ألا ترى أنهم قد قالوا: صَحارٍ ومَدارٍ[6]، فحذفوا الياء، وقالوا مَدارَى وصَحارَى، فأُظهرت الألفُ، و لم يكن في إظهارها دلالةٌ على استعمالهم الياءَ في نحو صَحارٍ ومَدارٍ، فكذلك هذا البابُ» انتهى.

وفي استعمالِ الفعلِ المنفيِّ بـ(لم) بعدَ (هلاَّ) في قولِ الفارسيِّ «فهلاَّ لم يكن ذلك» نظرٌ، ويحتاج في إثباته إلى سماعٍ من العرب.

---

(١) هذا لفظ المصنف في شرحه عن ابن جني في المحتسب، وهو مختار من كلام طويل لابن جني. المحتسب ٢: ٢٣٧ - ٢٣٨، ٢١٣.

(٢) سورة الزمر: الآية ٥٦.

(٣) تقدم في ٤: ٣٥٩.

(٤) هو الأعشى. الديوان ص ٩١ والحجة للقراء السبعة ٤: ٣٩١ والمسائل الشيرازيات ١: ٣٣٧. اختُرِمَ فلان: ذهب فمات.

(٥) المسائل الشيرازيات ١: ٣٣٧ - ٣٣٨. وبيت الأعشى المتقدم ضمن هذا النص بعد قوله: يا غلاما.

(٦) مدارٍ: جمع مِدْرًى، وهو المشط، والقَرن.

واقتصارُ المصنف على «يا أَبَتِ» ليس بجيد؛ إذ «يا أُمَّتِ» مثلُه، ولم يَذكره.

قال المصنفُ /في الشرح[(١)]: «وقالوا في أبا المقصور: يا أباتِ، ومنه قولُ الشاعر[(٢)]: [٦: ٧١/ب]

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِبًا: كأَنَّكَ فينا يا أَباتِ غَرِيبُ

ولو لم يُعَوَّضْ لقال: يا أَبايَ، كما يقال: يا فَتايَ» انتهى.

وهذا البيت أنشده أبو زيد[(٣)] وأبو الحسن[(٤)]. قال الفارسي[(٥)]: «رَدَّ اللامَ، وقَلَبَها ألفًا كما تُقلَبُ في قَطاة ونحو ذلك.

وزعمَ بعضُ رواةِ اللغةِ مِنَ البغداديين أنَّ قولَ الشاعر (يا أبات) إنما أراد: يا أَبتي، فقَلَبَ.

وهذا ممتنعٌ بعيدٌ؛ لأنه يَلزَم على هذا أن تكون تاءُ التأنيثِ قد لَحِقَتْ بعدَ الياءِ التي هي اسمُ المتكلمِ، وهذا لا يجوز، ولم يُوجَدْ في موضعٍ. ومع ذلك فإنَّ التاءَ في يا أَبَتِ في تقديرِ الإضافة.

وقال س[(٦)]: (إنما يُلزِمون هذه [الهاء][(٧)] في النداء إذا أضفتَ إلى اسمك خاصة، كأنهم جعلوها عوضًا من حذف الياء). فعلى قول هذا الذي حكينا عنه في يا أَباتِ أنه على القلب يَلزَمُ أن يكونَ للاسم ياءا إضافة، ومِثلُ هذا القولِ مما لا ينبغي أن يُعَرَّجَ عليه» انتهى.

والأسهلُ في هذا البيت النادرِ تخريجُه على الإشباع، كما قال[(٨)]:

---

(١) ٣: ٤٠٧.

(٢) تقدم البيت في ١: ١٥٨.

(٣) النوادر ص ٥٧٥.

(٤) معاني القرآن ١: ٧٣.

(٥) المسائل الشيرازيات ١: ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٦) الكتاب ٢: ٢١١.

(٧) الهاء: من الكتاب والشيرازيات والتعليقة ١: ٣٥١ والسيرافي ٣: ق ٤٨/أ.

(٨) تقدم الشاهد في ١: ١٨٢.

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ العَقْرابِ

وقال س[1]: «لا يكادون يقولون: يا أَبَات».

وقولُه **وكَسرُها أَفْصَحُ من فَتحِها** قُرِئ بهما في السبعة[2]، إلا أنَّ أكثرَهم على الكسر؛ لأنَّ الكسرَ مُناسبٌ لِمَا عُوِّضَتِ التاءُ منه، وهو ياءُ المتكلم، فأُعطِيَتِ التاءُ الحركةَ المناسبةَ، كما جَعلوا الياءَ عِوَضًا مِنَ الكسرةِ المناسبةِ في قولِ بعضِهم في إعرابِ الزيدَينِ والزيدِينَ.

واختلفوا في الضم في نحو: يا أَبَتُ، ويا أُمَّتُ، فأجازه الفراء[3] وأبو جعفر النَّحَّاس[4]، ومنعَه الزَّجَّاج[5]. وقال س[6]: «سألتُ الخليلَ عن قولهم: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ[7]، ويا أَبَتَاهْ، ويا أُمَّتَاهْ، فزعم أنَّ هذه الهاء بمنْزلة الهاء في عَمَّة وخالة. وزَعَمَ أنه سَمِعَ مِنَ العرب مَنْ يقولُ: يا أُمَّةُ لا تفعلي، بالضم، ويقول في الوقف: يا أُمَّهْ، ويا أَبَهْ» انتهى.

وقولُهم «يا أُمَّةُ» بالضم لأنه موضع قد عُلم فيه أنَّ المرادَ الإضافةُ، كما قالوا: يا رَبُّ[8].

---

(١) الكتاب ٢: ٢١١، والسيرافي ٣: ق ٤٨/ب، وفيهما: «لا يكادون يقولون: يا أَباهْ ويا أُمَّاهْ».

(٢) قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾. قرأ ابن عامر وحده بفتح التاء في جميع القرآن، وكسر التاء الباقون. السبعة ص ٣٤٤.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٢.

(٤) إعراب القرآن ٢: ٣١٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣: ٩٠ حيث قال: «فلا يجوز إلا على ضعف».

(٦) الكتاب ٢: ٢١٠ - ٢١١.

(٧) الذي في الكتاب، والسيرافي ٣: ق ٤٨/أ: «... عن قولهم: يا أَبَهْ، ويا أَبَتِ لا تفعلْ ...».

(٨) هذه لغة لبعض العرب. الكتاب ٢: ٢٠٩.

وقال س[1]: «وحدَّثنا يونسُ أنَّ بعض العرب يقول: يا أُمَّ لا تفعلي، جعلوا هذه الهاء بمنْزلة هاء طلحة، ولا يجوز ذلك في غيرها من المضافات[2]» انتهى.

وكان القياس أن لا يُرَخِّمُوه وإن كان مبنيًّا على الضم كالنكرة المقصودة؛ لأنهم لم يُخْلُوه مِن معنَى الإضافة، والمضافُ لا يُرَخَّمُ، ولكنه لَمَّا أَشْبَهَ يا طلحة مِن قِبَلِ أنَّ التاءَ فيه بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ رَخَّموه، وهذا شبيهٌ لفظيٌّ. ومعنَى قولِ س «لا يجوز ذلك في غيرِها مِنَ المضافات»، فلا تقول في يا صاحبةُ وأنت تريد يا صاحبتي أن ترخم بحذفِ التاء؛ لأنَّ المضافَ لا يُرَخَّم.

وقال ابن خروف: «حُكمُ الأبِ في /كلِّ شيءٍ حُكمُ الأُمِّ، إلا أنك تقول: يا أُمَّ، بحذفِ التاءِ وفتحِ الميم، ولا تقول يا أَبَ إلا أن يُسمَع». وهو الذي نص عليه س بقوله: «ولا يجوز ذلك في غيره من المضافات». [٦: ٧٢/أ]

وقال الأستاذ أبو علي: «ومَن قالَ يا أَبتَ - وقد قُرِئ به - ويا أُمَّتَ، فهو على إقحامِ التاءِ بعدَ الترخيمِ كتاء طَلْحة».

وقوله **وجَعلُها هاءً في الخطِّ والوقفِ جائزٌ** وكَتبُها هاءً دونَ كَتبِها تاءً، ولذلك لم تُكتب في المصحف إلا بالتاء، وبالتاءِ وُقِفَ عليها في السبعة، وبعضُهم بالهاء[3]. قال المصنف في الشرح[4]: «وكِلا الوجهين صحيح فصيح».

ونقلَ أصحابُنا[5] أنَّ مذهبَ البصريين الوقفُ عليها بالهاء كما وقفوا بالهاء في صَياقلة؛ وهي عوضٌ من الياء، وأنَّ مذهبَ الفراء الوقفُ بالتاء. ونقول: كما لا تُغَيَّرُ ياءُ المتكلم في الوقف فكذلك ما عُوِّضَ منها، وقد وَقف عليها بالتاء أبو عمرو بن العلاء، وهو رأس من رؤوس البصريين.

---

(١) الكتاب ٢: ٢١٣.

(٢) ي، والكتاب، وشرحه للسيرافي ٣: ق ٤٨/أ: من المضاف.

(٣) وقف بالهاء ابن كثير وابن عامر، وباقي السبعة يقفون بالتاء. السبعة ص ٣٤٤.

(٤) ٣: ٤٠٧.

(٥) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ١٠٣.

ص: يقالُ للمنادى غيرِ المُصَرَّحِ باسْمِه في التذكير: يا هَنُ، ويا هَنَان، ويا هَنُونَ، وفي التأنيث: يا هَنْتُ، ويا هَنْتَان، ويا هَنَات. وقد يلي أَواخرَهُنَّ ما يلي آخِرَ المندوبِ، ومنه (يا هَناهُ) بالكسر والضمِّ، وليستِ الهاءُ بَدَلاً من اللام، خلافًا لأكثر البصريين.

ش: تقدَّم للمصنف في (باب الاسم العَلَم) أنه يُكنى بـ«**هَن وهَنَة أو هَنْت عن اسمِ جنسٍ غيرِ عَلَم**»[1]، وقال هنا: **يقال للمنادى غير المصرَّحِ باسْمه**. وقال الأعلم: «هو كنايةٌ بِمنْزلة: يا رجلُ، يا إنسانُ، وأكثرُ ما يُستعمَل عند الجَفاء والغِلظة». وقال ابن عصفور: «هو كنايةٌ عن نكرةِ مَن يَعقِل، وقد يُكنَى به عن معرفةِ مَن يَعقِل». و«هَنْت» هو بسكون النون.

وإذا أضفتَ هذه الأسماء إلى ياء المتكلم قلتَ: يا هَنِ، ويا هَنَيَّ، [ويا هَنِيَّ][2]، ويا هَنْتِ، ويا هَنْتَيَّ، ويا هَنَاتِ.

والتاءُ في هَنْت تاءُ إلحاقٍ كهي في بِنْت وأُخْت، وتدلُّ على التأنيث. ولامُ هَن محذوفة، وهي واوٌ لقولهم هَنَوات.

وقوله **وقد يلي أَواخِرَهُنَّ ما يلي آخِرَ المندوبِ** يعني مِنَ الألفِ وهاءِ السَّكْت، فتقول: يا هَنَاه، ويا هَنَانِيه، ويا هَنُوناه، ويا هَنْتاه، ويا هَنْتانِيه، ويا هَناتُوه.

وهذا الذي حكاه المصنف مِن تأنيث وتثنية هَن وجمعه لمذكرٍ ومؤنث ملحقًا له هذه العلامة وعاريًا هو نقلُ أبي علي القالي في (الأمالي)[3] عن أبي حاتمٍ[4] أنَّ العرب تقوله.

---

(١) التسهيل ص ٣٢.

(٢) ويا هَنِيَّ: تتمة يقتضيها السياق، وهي جمع هن. الأصول ١: ٣٤٨ والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٢: ٦١٢ - ٦١٣.

(٣) لم أقف عليه في الأمالي.

(٤) ذكر ذلك أبو حاتم في كتابه المذكر والمؤنث ص ٢٢٩.

وقولُه **ومنه يا هَناهُ بالكسر والضم** ينبغي أن يُحمَل الكسرُ على أنه لَمَّا حُرِّك حُرِّكَ بالكسر لالتقاء الساكنين، ويُحمَل الضمُّ على أنه شَبَّهَ هذه الهاءَ لَمَّا حَرَّكَها بهاء الضمير، وقال الشاعر(١):

وقد رابَنِي قَولُها : يا هَنَا ... هُ ، وَيْحَكَ ، أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ

والذي حفظناه من الشيوخ ورويناه في هذا البيت الضم.

وقولُه **وليستِ /الهاءُ بَدَلاً مِنَ اللامِ، خلافًا لأكثر البصريين** المذاهب في هذه الهاء خمسة(٢): [٦: ٧٢/ب]

أحدها: أنها أصل، وأنَّ مادة هذه الكلمة (هـ ن هـ)، وأنه مما اتَّفقتْ فيه فاءُ الكلمة ولامُها، فهو من باب سَلِس، وهذا مذهب أبي زيد(٣).

الثاني: أنَّ الهاءَ بدلٌ مِن واوٍ؛ إذ معنى يا هَنُ ويا هَناه واحد، ومادة (هـ ن و) موجودة، ومادة (هـ ن هـ) بهذا المعنى مفقودة، فتكون اللام على هذا مما تعاورَ عليها الواو والهاء كـ(سَنَة)، قالوا في التصغير: سُنَيَّة وسُنَيْهة، وقالوا: سانَيْتُ وسانَهْتُ.

الثالث: أنَّ الهاء بدلٌ من همزة، والهمزة بدلٌ من واو، فالهاءُ بدلُ بدلٍ، فلامُ الكلامة واوٌ لقولهم هَنوات، فبنَوْه على فَعَال، فصار هَناوًا، فجاءت واوٌ تطرفتْ بعد ألف زائدة، فأُبدلتْ همزة، ثم أُبدلتْ هاءً لأنها مِن مخرجها، ولأنها كثيرًا ما تُبدل منها، وهذا مذهب أبي الفتح(٤).

---

(١) امرؤ القيس. الديوان ص ١٦٠ وسر صناعة الإعراب ١: ٦٦، ٢: ٥٦٠.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٣) ذكر ابن جني أنَّ أبا زيد ذهب إلى أنَّ هذه الهاء لحقت في الوقف لخفاء الألف، كما تلحق بعد ألف الندبة، ثم شُبِّهت بالهاء الأصلية، فحُرِّكت. سر الصناعة ٢: ٥٦٢، والممتع ١: ٤٠١، وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٣١٠. وانظر أمالي ابن الشجري ٢: ٣٣٩.

(٤) كذا! وقد قال ابن جني: «فهو قول، وليس بالقوي». المنصف ٣: ١٤٢. وله في هذه الهاء أكثر من رأي. سر صناعة الإعراب ص ٦٦، ٥٦١ والمنصف ٣: ١٣٩ - ١٤٢ والفسر ٣: ٣٧١. وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٣٠٩. وما نسبه أبو حيان لابن جني نسبه الثمانيني في شرح الملوكي ص ٣٥٨ لقوم لم يسمِّهم، ونقله عنه ابن يعيش في شرح الملوكي ص ٣١١. وانظر شرح الثمانيني ص ٣٣٦، ففيه قول آخر.

الرابع: أنَّ الألف والهاء زائدتان، لكن في نفس البناء، على حدِّ زيادة الهمزة في أحمر، فوزنه فَعَلاه؛ إذ أصله هَنَواه، تحركتِ الواوُ، وانفتحَ ما قبلَها، فقُلبت ألفًا، فحُذفت لالتقاء الساكنين، أو حُذفتْ لام الكلمة أولاً، وزِيدَ في بناء الكلمة الألف والهاء.

الخامس: أن تكون الهاءُ هاءَ السكت، والألف قبلها الألف التي تلحق مثل يا زيدا إذا نَدَبْت، وضَمُّوا التاء في الوصل تشبيهًا لها بالهاء الأصلية، وهذا مذهب الفراء[1]، وهو اختيار المصنف وابن عصفور[2].

ورُدَّ مذهبُ مَنِ ادَّعى أنها أصليّة بأنه ادَّعى مادّةً لم توجد بهذا المعنى؛ وبأنّه تكون المادة مِن بابِ سَلِس، وهو قليل، وبأنّهم حين نادَوْه ضمّوه وكسروه، فقالوا يا هَناهُ ويا هناهِ، ولو كانت أصلاً لكان الاسم مبنيًّا على الضمِّ، ولم يكن فيه الكسر.

ورُدَّ مذهبُ مَنِ ادَّعى أنَّ الهاءَ بدلٌ مِن أصلٍ - وهو الواوُ - بأنه لم يوجد إبدالُ الهاءِ مِنَ الواوِ، وبأنه لو كانت بدلاً مِن واوٍ لَوَجَبَ فيها الضمُّ، ولم يجئ فيها الكسر.

والصحيحُ مذهبُ الفراءِ، ونسبه بعضهم إلى الأكثرين من النحاة، غايةُ ما في هذا المذهب أن يقال: «لو كانت هاءَ سكتٍ لم تثبت وصلاً، ولم يجئ ذلك فيها في موضع»، كذا قال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[3]، وهو محجوجٌ بقراءةِ مَن أثبتَها مِنَ السبعة في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾[4] في الوصل. وقد تبينَ فساد المذهبين.

---

(١) انظر ما ذكرناه في تخريج مذهب أبي زيد المتقدم.

(٢) الممتع ١: ٤٠١ - ٤٠٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ١: ٤١٠ باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة [رسالة].

(٤) سورة الحاقة: الآيتان ٢٨ - ٢٩. ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾. حذف الهاء في الوصل حمزة ويعقوب، وأثبتها الباقون. المستنير في القراءات العشر ٢: ٤٩٨ والنشر ٢: ١٤٢ ولطائف الإشارات ٩: ٤٠٩٠.

ومما يقوِّي كونَ الألفِ شبيهةً بألفِ الندبة والهاءِ للسَّكتِ أنَّ الذين قالوا (يا هَنَاه) قالوا في التثنية: يا هَنَانِيه، وفي الجمع يا هَنُوناه، وفي مؤنثه: يا هَنْتاه، ويا هَنْتَانِيه، ويا هَنَاتُوه[1]، فألحقوه الألفَ في المفتوح، والياءَ في المكسور، والواوَ في المضموم، على حدِّ لحاقها في الندبة، وألحقوها هاءَ السكت، فدلَّت /التثنيةُ والجمع على ذلك. وأمَّا الضمُّ والكسر فهو مسموعٌ في هاءِ السكت مُثْبَتةً في الوصل فيما لا خلاف فيه، فممَّا جاء فيه الضمُّ في الوصل قولُ الراجز[2]: [٦: ٧٣/أ]

يـــا مَرْحَبـــاهُ بِحِمـــارِ ناجِيَـــهْ   إذا دَنـــا قَرَّبْتُـــهُ للـــسَّانِيَهْ

ومما جاء فيه الكسرُ في الهاء في الوصل قولُ الآخَر[3]:

يا ربِّ ، يا ربَّــاهِ ، إيــاكَ أسَــلْ   عَفراءَ يا رباهِ مِــنْ قَبــلِ الأَجَــلْ

رُوي بضمِّ الهاء وكسرِها. وقال الفراء[4]: يقال يا حَسْرَتاهِ، بكسرِ الهاءِ وضمِّها، والكسرُ أكثرُ.

وأمَّا مَن زعمَ أنَّ الهاءَ أصليةٌ، أو بدلٌ مِن أصلٍ، أو بدلُ بدلٍ مِن أصلٍ، أو زائدةٌ في نفس البنية - فإنه يقول في التثنية يا هَناهان ويا هَنْتاهان، ويا هَناهُون ويا هَنْتاهات، وهذا شيء لم يُسمَع مِنَ العرب، إنما المسموع ما حكاه أبو حاتم[5] من قولهم يا هَنانِيه إلى آخره. ويَلزَم مَن يقول إنها بدلٌ مِنَ الواوِ أن يقول يا هَناوان[6] إلى آخره.

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ص ٢٢٩ ولأبي بكر بن الأنباري ٢: ٦١١ - ٦١٢.

(٢) تقدم الرجز في ١٠: ٣٤٩. وزد على ما فيه معاني القرآن للفراء ٢: ٤٢٢ ففيه أنَّ أبا فقعس الأسدي أنشده إياه بكسر الهاء.

(٣) تقدم الرجز في هذا الجزء ٦: ق ٤٧/ب من الأصل.

(٤) معاني القرآن ٢: ٤٢٢. ونصَّ على أنَّ الرفع أكثر من الخفض في يا هَناه ويا هَنْتاه.

(٥) في كتابه المذكر والمؤنث ص ٢٢٩. وفي الأصول ١: ٣٤٨ أنَّ الأخفش حكاه.

(٦) في المخطوطات: يا هناهان.

وقد ردَّ ابن السَّرَّاج[1] على مَن قال إنها بدلٌ مِنَ الواو بكونهم لم يقولوا: يا هَناوان[2]، إلى آخره. ولا يلزم ذلك لأنَّ له أن يقول إنَّ العرب قد تستغني فيما فيه لغتان بتثنيةِ أَخَصِّ اللفظين، كقولهم سِيَّانِ، استَغْنَوْا بتثنيةِ سِيٍّ عن تثنيةِ سَواء في الغالب.

فأمَّا ما حكاه أبو الخَطَّاب[3] هَنانانِ، يريدون هَنَينِ، وذلك في التثنية، فهما مادتان بمعنى واحد، وذلك نحو كُلّ وكِلا. ولا يقال إنَّ هَنا محذوفٌ مِن هَنانٍ، كما زعمَ بعضهم أنَّ فُلا المختصَّ في النداء محذوفٌ بالترخيم مِن فُلان.

وزعمَ المازِنيُّ أنه لا يعرفُ هَنانَينِ، ولا رأى مَن يعرفه[4].

وقال أبو علي: «هَنَان كأنه فَعَال من المضعف، فإذا قلتَ هَنٌ فهو على حرفين محذوف، وهَنَان على ثلاثة أحرف أصول، والألف زائدة» انتهى.

وقال أبو إسحاق: «يريد أنَّ هَنَانَينِ ليس بتثنيةِ هَنٍ، وهو في معناه».

وقال الأستاذ أبو علي: يحتمل أن يكون هَنٌ مضاعفًا في الأصل، ثم أُبدل لقولهم هَنَانان، وهو من تركيب (هـ ن ن). والأَولى ما قال أبو إسحاق؛ لأنَّ ذلك شاذٌّ، فلا يُلتَفَتُ إليه؛ لأنَّ أكثر تصريفه على الاعتلال، فلا يُحمَل على الشاذِّ.

وقال ابن خروف: ويا هَنُ كنايةٌ عن إنسان، وهَنُ كناية عن اسم الإنسان، يقال: أتاني هَنُ بْنُ هَنٍ، وللأنثى هَنَة، إذا وقفتَ عليها قلتَ هَنَهْ، وإذا وصلتَ قلتَ هَنَةٌ، تقول: هذه هَنَةٌ مقبلة[5]، والهَنين منسوب إلى هَن، وهو كنايةٌ عن الإنسان،

---

(١) لم أقف عليه في كتابه الأصول في النحو، وفي اللسان (هنا) أنَّ ابن بري نسب هذه الرواية عن الأخفش إلى ابن السراج وردّه على صاحب هذا القول.

(٢) في المخطوطات: يا هناهان.

(٣) الكتاب ٤: ٤٢٤.

(٤) السطر بلفظه في التعليقة للفارسي ٥: ١٥٠.

(٥) كتاب العين ٤: ٩١.

وهي لفظة منسوبة[1] مجموعة. وقال: هَنات: خِلالٌ من الشر[2]. قال المحققون: هَنات: خِصال؛ لقول النبي ﷺ[3]: (هاتِ مِن هَناتِكَ)، ولم يكن الذي استدعي شَرًّا.

* * *

(١) ي: منسوقة.

(٢) هذا التفسير في كتاب العين ٤: ٩٢.

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ١١: ١٣٩، وفيه أنه قال ذلك لسَلَمة. وفي صحيح مسلم ٢: ١٠٩٩ أنَّ أبا الصهباء قال هذا أيضًا لابن عباس.

ص: بابُ الاستغاثةِ والتَّعَجُّبِ الشَّبيهِ بها

إن استُغيثَ المنادى أو تُعُجِّبَ منه جُرَّ باللامِ مفتوحةً بما يُجَرُّ في غير /النداء؛ وتُكسَرُ اللامُ معَ المعطوفِ غيرِ الْمُعادِ معه (يا)، ومعَ المستغاث من أجلِه، وقد يُجَرُّ بـ(من)، ويُستَغنَى عنه إن عُلِمَ سببُ الاستغاثةِ، وقد يُحذَفُ المستغاثُ، فيلي (يا) المستغاثُ من أجله. [٦: ٧٣/ب]

ش: قال المصنف في الشرح[(١)]: «الاستغاثةُ دعاءُ المستنصرِ المستنصَرَ به والمستعينُ المستعانَ به. والمعروفُ في اللغة تَعَدِّي فعله بنفسه، نحو: استغاثَ زيدٌ عمرًا، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[(٢)]، وقال: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ﴾[(٣)]، فالداعي مُستَغيث، والمدعوُّ مُستَغاث، والنحويون يقولون: استغاثَ به فهو مُستَغاثٌ به، وكلامُ العربِ بخلاف ذلك» انتهى.

وليس كما ذَكر، بل استغاثَ يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجرِّ الذي هو الباء؛ كما في لفظِ س[(٤)] والنحويين في باب الاستغاثة، وكان ينبغي له أن لا يُقْدِم على مخالفة النحويين خصوصًا س إلا بعد استقراءٍ تامّ؛ بل كان ينبغي له إذْ رأى الإمامَ قد تكلَّمَ به مُعَدًّى بالباء أن يعتقدَ بعد استقرائه أنه ليس استقراءً تامًّا؛ وأنَّ لفظَ الإمامِ س به حُجَّةٌ في التعدية بحرفِ الجر. فمِمَّا جاء مِن لسانِ العربِ مُعَدًّى بالباء قولُ الشاعر[(٥)]:

---

(١) ٣: ٤٠٩.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٩.

(٣) سورة القصص: الآية ١٥.

(٤) الكتاب ٢: ٢١٥.

(٥) زهير. الديوان ص ١٣٤. استغاثت: أي القطاة. ولا رشاء له: ظاهر على وجه الأرض، والرشاء: الحبل. والأباطح: جمع أَبْطَح، وهو المنبطح من الأرض. والبُرَك: طير بيضٌ صغار، والواحدة بُرْكة. وتنسجه: تمر به. وخريق: ليِّنة. والضاحي: الظاهر للشمس. والحبك: الطرائق، واحدها حَبيك. والسَّيْء: ما يكون في الضَّرع من اللبن قبل نزول الدِّرَّة. والغيطلة: شجر ملتفّ. والفزّ: ولدها. والحشك: امتلاء الدِّرَّة.

حتى استغاثَتْ بماءٍ لا رِشاءَ لَهُ مِنَ الأَباطِحِ في حافاتِهِ البُرَكُ

مُكَلَّلٍ بأُصُولِ النَّبتِ تَنْسُجُهُ ريحٌ خَريقٌ لِضاحي مائِهِ حُبُكُ

كما اسْتَغاثَ بِسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خافَ العُيونَ، فلم يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ

وقال الآخر(١):

قادَ الجِيادَ مِنَ الجَوْلانِ قائظةً مِنْ بَينِ مُنْعَلَةٍ تُزجَى ومَجْنُوبِ

حتى اسْتَغاثَتْ بِأَهلِ المِلْحِ ما طَعِمَتْ في مَنْزِلٍ طَعْمَ نَومٍ غَيرَ تَأْوِيبِ

وقولُه **إنِ اسْتُغيثَ المنادى أو تُعُجِّبَ منه جُرَّ باللامِ مفتوحةً** يَدُلُّ قولُ المصنف **إن استُغيثَ المنادى أو تُعُجِّبَ** أنَّ المستغاثَ به والمُتَعَجَّبَ منه يكون منادًى؛ وقد تقدَّمَ مِن قوله أنَّ المنادى لا يكون ذا أل(٢)، ونقلْنا الخلافَ فيه، ولكن المختار مذهب البصريين أنه لا يكون ذا أل إلا في الجملة المسمَّى بها، نحو: الرجلُ قائمٌ، وفي هذا الباب يجوز أن يكون ذا أل. وعِلَّةُ ذلك أنه لَمَّا وَقعتِ اللامُ فاصلةً بين حرف النداء والاسم جاز فيه أل. وقيل: لَمَّا كان الأصلُ أن يقالَ: يا لَرجالٍ، فجَررتَ ونَوَّنتَ - أَوْهَمَ التنكيرَ، وأنت تقصد التعيين، فأدخلت أل لذلك، فكأنها لِزَوالِ اللَّبسِ والتأكيد لا للتعريف، وكذلك في المفرد إذا قلتَ: يا لَلرَّجُلِ.

وما كان مُنادًى صَحَّ أن يكون مُستَغاثًا به ومُتَعَجَّبًا منه، وما امتنعَ هناك امتنعَ في هذا الباب ما عدا هذا الذي ذكرْنا مِن كونه هنا يجوز أن يكون ذا أل. ومثالُ الاستغاثة: يا لَلّهِ، ومثال التعجب قولُ العرب(٣): /يا لَلْعَجَبِ! ويا لَلدَّواهي! [٦: ٧٤/أ]

(١) النابغة. الديوان ص ٥٠. قاد: يعني النعمان بن الحارث. وقائظة: غازية في القيظ. ومنعلة: ناقة ذات نعل. وتزجى: تساق وتُدفع. والمجنوب: الفرس المقود. والملح: ماء لبني فزارة، ومياههم ملحة مرّة. والتأويب: السير جميع النهار والنزول بالليل. ط: الجولان طائفة.

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ٥٦/أ من الأصل وما بعدها.

(٣) الكتاب ٢: ٢١٧.

ويا لَلماء! ويا لَلفَليقة[1]! قال المصنف في الشرح[2]: «ومنه - أيْ مِنَ المنادَى المتعجَّب منه - قولُ الشاعر[3]:

لَخُطَّابُ ليلى - يا لَبُرْثُنَ - مِــنكُمُ أَدَلُّ وأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ المَقانِــبِ»

وأنشدَ هذا البيتَ أبو الحسن بن عصفور[4] لِقُرَّان الأسدي، وأنشدَ بعدَه قولَ قُرَّان[5]:

تَزُورُونَهـــا ، ولا أَزُورُ نِـــساءَكُمْ أَلَهْفَـــا لأولادِ الإمـــاءِ الحَواطِـــبِ

وجعل قوله (يا لَبُرْثُنَ منكم) من الاستغاثة، فقال[6]: «فنادى بُرْثُنَ مُستَغيثًا بمن لم يَزُرِ امرأته منهم على مَن زارها، ومتعجبًا مِن فِعل بعضهم معه، وكأنه قال: يا لَبُرْثُنَ امْنَعُوا مِن[7] زيارتها بعضَكم، وذلك أنه اتَّهَمَ قومًا مِن بَني بُرْثُنَ كانوا يزورون امرأتَه لِفَسادٍ بينَهم وبينَها، ولذلك شَبَّهَهم بِسُلَيْكِ بْنِ السُّلَكة في تحذُّقِهم ودِقَّةِ حِيَلِهم في الفساد» انتهى.

وإنما اشتركتِ الاستغاثةُ والتعجبُ في هذه الصورة لمشاركتهما في بعضِ المعنى؛ إذ سببُهما أمرٌ عظيمٌ عند المنادي:

---

(١) الفليقة: الداهية العظيمة.

(٢) ٣: ٤١٠.

(٣) هو قُرَّان الأسدي. معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٠٤ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٦٠٤ وفيهما البيت التالي أيضًا. وفي الكتاب ٢: ٢١٧: فرّار الأسدي. ليلى: امرأته. وسليك المقانب: هو سليك بن السُّلَكة. والمقانب: جماعات الخيل، واحدها مِقنَب.

(٤) أنشده وحده غير منسوب في المقرب ١: ١٨٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ١١٠.

(٥) انظر تخريج البيت الأول. وفي معاني القرآن للفراء ٢: ٤٢١ أنَّ أبا ثروان العُكْليّ أنشده إياه، وفيه: أَلَهْفِ.

(٦) هذا القول ليس في المقرب ولا في شرح الجمل، وقد يكون في شرح الإيضاح المفقود. وهو في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ١٤.

(٧) غ، ط: مني.

أمَّا الاستغاثةُ فلوُقوعِ أمرٍ يُطلَبُ دفعُه، أو المعونةُ عليه، أو الدخولُ فيه، ولهذا قد تكون على جهةِ الاستطالة والوعيدِ، وعلى التوبيخ، وعلى التَّذَلُّلِ والخضوع.

وأمَّا التعجُّبُ فالنداءُ فيه على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمرًا عظيمًا فتتعجبَ منه، فتناديَ جنسَه ليحضر، كقولهم: يا لَلْماءِ! ويا لَلدَّواهي! ويا لَلْعَجَبِ!

والثاني: أن ترى أمرًا تَستَعظِمُه فتناديَ مَن له نِسبةٌ إليه ومَكَنَة[1] فيه بوجهٍ ما؛ كأن ترى جُهَّالاً أخذوا المناصب، فتقولَ: يا لَلْعُلَماءِ! أي: فمِثْلُكم لهذا الأمرِ ولهذه العَظائمِ.

وأمَّا عِلَّةُ فتحِ هذه اللامِ فَلِلفرقِ بين لامِ المستغاثِ به ولامِ المستغاثِ مِن أجله فَرَقوا بينهما بالفتح والكسر؛ وعادُوا مع المستغاثِ به إلى فتحِ اللامِ إذْ كان أصلُها الفتحَ؛ لأنَّ ما كان على حرفٍ واحدٍ مِنَ الحروفِ فحقُّه أن يُحَرَّكَ بالفتح، كواوِ العطف وفائه، وهمزةِ الاستفهامِ، ولامِ الابتداءِ، وغيرِ ذلك. وإنما كان أصلُها ذلك لأنَّ الحرفَ لَمَّا بالَغُوا في وَضعِه بأنْ وَضَعوه على حرفٍ واحدٍ طلبًا للتخفيف ناسَبَ وضعُه على حرفٍ واحدٍ أن يُحَرَّكَ بالفتحِ؛ إذ هي حركةٌ أَخَفُّ مِن حركةِ الضمِّ والكسرِ، وإنما كُسرتْ لامُ الجرِّ للفرقِ بينها وبين لام الابتداء لِمَا يَعرِضُ مِنَ اللبس في بعض الصور، نحو: لِمُوسى غلامٌ، فلو فُتحت في مثل هذا لالتبسَ الإخبارُ بأنَّ موسى غلامٌ والإخبارُ بأنَّ له غلامًا؛ ألا ترى أنها لَمَّا دخلتْ على المضمَر غير الياء كيف فُتحتْ، وهي لامُ الجرِّ؛ لأنه لا يقعُ لَبسٌ لاختلافِ الضمائرِ، إذ تقولُ: لأنتَ غلامٌ، ولك غلامٌ. وكذلك كافُ التشبيهِ، لَمَّا كان لا يقعُ بعدَها إلا المجرورُ وُضِعَتْ على الفتح. وخُصَّتْ مع المستغاث به بالفتح لأنَّ المنادى واقعٌ مَوقِعَ المضمَرِ، ففُتحتْ كما تُفتَحُ معه؛ /إذ المضمَراتُ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها. [٦: ٧٤/ب]

---

(١) المكنة: التمكُّن.

وزعمَ المبرد[1] والسيرافيُّ[2] أنَّ فتحَها بسبب أنَّ المنادى المدعوَّ في دخول اللام عليه خارجٌ عن القياس؛ لأنَّ المنادى لا يحتاج إلى لام، فكان تغيُّرُ لامه أَولَى لدخولها في غير موضعها، بخلافِ لامِ المستغاثِ مِن أجله، فإنها على منهاجِ ما يَدخل عليه مِنَ الكسرِ مع الأسماء الظاهرة؛ لأنك إذا قلتَ: يا لَزيدٍ لِعَمرٍو، المعنى: أَدعوك لِعَمرٍو.

وزعمَ الفراء[3] أنَّها لَمَّا وَلِيَتْ (يا) لفظًا وتقديرًا، وكثُر استعمالها معها، ووقعتْ في موضع المنادى، فصارت هي و(يا) كالشيء الواحد - غَيَّروها بالفتح فَرقًا بينها وبين ما يَنفصل من (يا)، وهو لامُ المستغاث مِن أجله. قال: ويَدُلُّ على هذا قولُ الشاعر[4]:

فَخَيْرٌ نحنُ عنـــدَ النـــاسِ مِـــنكُمْ ... إذا الدَّاعي الْمُثَوِّب قـــالَ: يـــالا

ولم تَثِـــقِ العَواتِـــقُ مِـــنْ غَيُـــورٍ ... بِغَيرتِـــهِ، وخَلَّـــينَ الحِجـــالا

قال: ففصلُها مع (يا) من الاسم يدلُّ على أنه جعلَها معها كالشيء الواحد.

ولا حُجَّةَ في هذا عند البصريين على أنهما جُعلا كالشيء الواحد؛ وإنما هو عندهم مِن قَبيل ما اكتُفي فيه بالحرف عمَّا بعده، والأصل يا لَفُلانٍ، كما اكتُفي في قول بعضهم[5]: بَلى فا، يريد: بلى فافعلْ، وجُعل حرفُ الإطلاق عوضًا مِنَ

(١) المقتضب ٤: ٢٥٤.

(٢) شرح الكتاب ٨: ١١.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٤.

(٤) تقدم البيت الأول في ٣: ٢٧٤، والثاني بعده في النوادر ص ١٨٥. العواتق: جمع عاتق، وهي التي لم تَزَوَّج.

(٥) الكتاب ٣: ٣٢١ والكامل ٢: ٥٣١، وفيه أنَّ «الأصمعيَّ قال: كان أَخَوان متجاوران لا يكلِّم كلٌّ واحد منهما صاحبَه سائرَ سنته حتى يأتيَ وقتُ الرَّعْي، فيقول أحدُهما لصاحبه: ألاتا؟ فيقول الآخر: بلى فا، يريد: ألا تنهضُ، فيقول الآخر: بلى فانهضْ».

المحذوف كما فَعلوا في طَلْحَ مرخمًا إذِ الوقف بالهاء، فجَعلوا ألفَ الإطلاق عوضًا منها، كما قال[1]:

قِفِي قَبـلَ التَّفَـرُّقِ يـا ضُـبَاعا ....

وإذا لم تأتِ بألفِ الإطلاقِ أتيتَ بالهاء.

واختلفوا في هذه اللام على مذهبَين:

أحدهما: أنها زائدة - وهو اختيارُ ابن خروف[2] - لأنَّ الفعل يتعدَّى بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف جرّ.

والثاني: أنها ليست بزائدة. واختلف أهل هذا المذهب على قولَين:

أحدهما: أنها تتعلق بما في (يا) من معنى الفعل. وهو مذهب ابن جني[3].

والثاني: أنها تتعلق بفعل النداء المضمَر بعد حرف النداء، وهو اختيارُ ابن عصفور[4] وابن الضائع[5]، ومذهبُ س[6].

ورُدَّ[4] مذهب الزيادة بأنَّ الزيادة ليست بقياس، فمهما أمكنَ أن لا يزاد كان أَولَى. ورُدَّ[4] مذهب ابن جني بأنَّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور ولا في الظرف.

ولابن جني أن يقول: قد عملتْ كأنَّ بما فيها من معنى التشبيه؛ ألا ترى عملها في الحال في قوله[7]:

---

(١) تقدم في ٢: ٢٨٨.

(٢) شرح الجمل ٢: ٧٤٣.

(٣) الخصائص ٢: ٢٧٨ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ١٠٩.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٩.

(٥) شرح الجمل له ١: ٤٢٣ [باب الاستغاثة] رسالة دكتوراه.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ١٣.

(٧) عجز البيت: «سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ». وقد تقدم في ٥: ٢١٩.

كأنَّهُ خارِجًا مِنْ جَنْـبِ صَـفْحتِهِ ....

وقد أجزتم عمل (ها) للتنبيه في الحال في: هذا زيدٌ منطلقًا.

ورُدَّ المذهب الثالث بأنَّ دخول اللام على المفعول المتأخِّر عن الفعل قليلٌ، لا يُقالُ منه إلا ما سُمع، بخلاف حاله إذا تقدَّم، فإنه فصيح، نحو: لِزيدٍ ضربتُ، ولا يجوز ضربتُ لزيدٍ إلا حيث سُمع، نحو قول الشاعر(1):

ومَلَكْتَ ما بينَ العِـراقِ ويَثْـرِبٍ مُلْكًا أَجـارَ لِمُـسْلِمٍ ومُعاهَـدِ

[٦: ٧٥/أ] /وقد استُعذرَ عن هذا بأنَّ الفعل لَمّا كان مُلتزَمًا إضمارُه قُوِّيَ بوصوله بالحرف لَمّا أرادوا التفرقة بين معنيين.

وهذا كلُّه تكلُّفٌ، والأَولى الزيادةُ، زيدتْ لمدّ الصوت؛ إذْ يكون أَعْوَنَ على الانتصار وطلب الغَوث. والدليلُ على زيادتها معاقبتُها للألف في آخره، فزادوا الحرفين لمدِّ الصوت، ولَمّا كان معناهما واحدًا في الزيادة تَعاقَبا، فلم يَجُزِ الجمعُ بينهما.

وقولُه **بِما يُجَرُّ في غيرِ النداء** أي: بالحالة التي كان عليها في غير النداء، فتقول فيما كان معربًا قبل النداء: يا لَزيدٍ، ويا لَلزَّيدَينِ، ويا لَلزَّيدِينَ. وفي المبنيِّ قَبل النداء: يا لَرَقَاشِ، ويا لَهذا، ويُحكَمُ بِجَرِّه. وفي المقصور: يا لَلْفتَى. والمنقوص: يا لَلْقاضي. وفي المضاف: يا لَصاحِبي.

وقولُه **وتُكْسَرُ اللامُ معَ المعطوفِ** مِثالُه قولُ الشاعر(2):

يبكيكَ ناءٍ بَعيدُ الـدارِ مُغْتَـرِبٌ يا لَلْكُهُـولِ ولِلـشُّبَّانِ لِلْعَجَـبِ

---

(1) تقدم البيت في ٧: ٢٨.

(2) البيت بلا نسبة في المقتضب ٤: ٢٥٦ والكامل ٣: ١٢٠٠ والخزانة ٢: ١٥٤ [١٠٧]. ونسبه القيسي لأبي الأسود الدؤلي، وذكر أنه يُنسب إلى أبي زُبيد الطائي. إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٢٦٨، وفيه تخريجه، وذكر المحقق أنه لم يعثر عليه في ديوانيهما.

وقولُ الآخَر[1]:

يــا لَقَــومي ولِلَّــذينَ تَوَلَّــوا ... هُم لِبــاغِينَ ، بَغْــيُهُم في ازْدِيــادِ

وهذه اللام في المعطوف لا تلزم، بل يجوز أن تأتي بها وأن لا تأتي، فتقول: يا لَلْكُهول والشُّبَّان، كما قال[2]:

يــا لَعَطَّافِنــا ، ويــا لَرِيــاحِ ... وأَبِي الحَــشْرَجِ الفَتَــى النَّفَّــاحِ

فقال: وأبي الحَشْرَج، ولم يقل: ولأَبي الحَشْرَج.

وبقيتِ اللامُ في المعطوفِ مكسورةً لأنَّ فتحَها في المستغاث به إنما كان مِن أجلِ اللَّبس، وقد أُمِنَ بعطفه على المستغاث به لاشتراكهما في المعنى.

وزعم أبو علي في (البَصْرِيات)[3] أنَّ كسرها إنما هو لأنَّ المعطوف قد خَرج مِن حكمِ المعطوف عليه في النداء في نحو يا زيدُ والعباسُ لجواز نداء ذي أل؛ ولو باشرَ الحرف لم يجز، وإنما فُتحت في يا لَزيدٍ لوقوعه موقعَ المضمر، والمعطوفُ لم يقع موقعه، فلا تُفتَح، بل تُكسَر كحالها مع الظواهر.

وقد رُدَّ على أبي علي بأنه لو كان دخولُ أل في المعطوف مانعًا مِن فتحِ اللام لوجبَ أن لا تُفتَحَ إذا كان المستغاثُ به ذا أل؛ وقد فتحوها فقالوا: يا لَلناسِ، فدَلَّ على فسادِ ما قال.

وزعمَ الفراءُ أنه لَمَّا لم تكن مع (يا) كالجزء مِن حرفِ النداء بقي على الكسر. وهذا مَبنيٌّ على أنَّ السبب في الفتح كونُها قد جُعلت كالجزء من (يا)، وقد تبينَ أنه لا حُجَّةَ فيما استَدَلَّ به.

---

(١) شرح المصنف ٣: ٤١١.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢: ٢١٧ والخزانة ٢: ١٥٤ - ١٥٥ [الشاهد ١٠٨]. عطّاف ورياح وأبو الحشرج: أعلام رجال من قوم الشاعر يرثيهم. والنَّفّاح: الكثير العطاء. ط: الفتى النّبّاح.

(٣) المسائل البصريات ١: ٥١٢ - ٥١٣.

وقولُه **غيرِ الْمُعادِ معه (يا)** لأنه إذا أُعيدت معه (يا) فُتِحَ، نحو قولِه:

يـــا لَعَطَّافِنـــا ، ويـــا لَرِيـــاحِ ....

وقولِ الآخَرِ[1]:

فيا لَسَعْدٍ ، ويــا لَلنَّــاسِ كُلِّهــم ويا لَغائبِهم ، ويــا لَمَــنْ شَــهِدا

[٦: ٧٥/ب] /وقولُه **ومعَ المستغاثِ من أجله** أمَّا لامُ المستغاثِ مِن أجلِه فزعمَ ابن عصفور[2] أنها تتعلق بفعل مضمر[3] قولاً واحدًا، تقديرُه: أَدعوك لِزيد. وزعم ابن الضائع[4] أنها تتعلق بفعلِ النداءِ قولاً واحدًا.

وليس كما زعما؛ لأنَّ مِنَ النحويين مَن ذهبَ إلى أنه يتعلَّقُ بمحذوفٍ في موضعِ الحال، أي: مَدْعُوًّا لِزيدٍ، وهو مذهبُ ابنِ الباذِش.

فمَن قال: التقديرُ أَدعوك لِعمرٍو، جعلَ الكلام جملتين. ومَن قال: إنَّ العامل فيه حالٌ محذوفةٌ، تقديرُها: يا لَزيدٍ مَدْعُوًّا لِعمرٍو، فهو مبنيٌّ على أنَّ الحال تجيء مِنَ المنادى، وقد تقدَّمَ الخلافُ[5] فيه. ومَن قال: إنَّ العاملَ فيه هو الفعلُ العامل في المنادى، ففيه بُعْدٌ؛ لأنه لم ينته هذا الفعلُ المضمَرُ مِنَ القُوَّةِ أن يتعلَّقَ به حرفا جرٍّ، اللامُ الداخلةُ على المستغاثِ به، واللامُ الداخلةُ على المستغاثِ مِن أجله. ولا يقال: كيف تَعَلَّقَ حرفا جرٍّ بفعلٍ واحدٍ وهما مِن جنسٍ واحد؛ لأنه قد اختلفَ معنياهما، فلا يَمنَعُ ذلك مِنَ التعلُّقِ؛ لأنَّ اختلافَ المعنى يقومُ مَقامَ اختلافِ الألفاظ.

---

(١) البيت لأبي حية النميري في الأغاني ٨: ٢٠٧ [دار صادر]. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٤١٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٩.

(٣) مضمر ... تتعلق بفعل: سقط من غ.

(٤) شرح الجمل له ١: ٤٢٤ [باب الاستغاثة] رسالة دكتوراه.

(٥) تقدم ذكره في هذا الجزء ٦: ق ٤٥/ب - ٤٦/ب من الأصل.

ومثالُ كونِ لامِ المستغاثِ به مفتوحةً[1] والمستغاثِ مِن أجله مكسورةً قولُ الشاعر[2]:

ألا يا لَقومي لِلخيـالِ الْمُـشوِّقِ ... ولِلدارِ ، تَنأى بِالحبيبِ ، ونَلتَقـي

وقولُ الآخَر[3]:

يا لَلرِّجالِ لِيومِ الأَرْبعـاءِ ، أَمَـا ... يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لي بعدَ النُّهَى طَرَبـا

وقولُ الآخَر[4]:

ألا يا لَقَومي لِلنَّوائـبِ والـدَّهرِ ... ولِلمَرءِ يُردي نَفسَه وهو لا يَدْري

وقولُ الآخَر[5]:

تَكَنَّفَنـي الوُشـاةَ ، وأَزْعَجُـوني ... فيـا لَلَّـهِ لِلواشـي الْمُطـاعِ

وقولُ الآخَر[6]:

وكـانُوا إخْـوةً وبَنِـي أَبِينـا ... فيـا لَلَّـهِ لِلْقَـدَرِ الْمُتَـاحِ

وقولُ الآخَر[7]:

---

(١) الذي في المخطوطات: «مكسورة». والصواب ما أثبتناه.

(٢) أنشده الرعيني في شرح ألفية ابن معطٍ: السفر السابع ص ٧٢٣ [رسالة دكتوراه]. وقد سقط البيت من غ.

(٣) هو عبد الله بن مسلم الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٩١٠ ومجالس ثعلب ص ٤٠٤ والتنبيه ص ٢٠٥. آخره في غ، ط: سببا.

(٤) هُدبة بن خَشْرَم. الأغاني ٢١: ١٨٥ [دار صادر] وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٣٥. وقد سقط هذا البيت من غ.

(٥) قيس بن ذريح. الكتاب ٢: ٢١٦، ٢١٩ والكامل ٣: ١١٩٩.

(٦) البيت من قطعة لِعُتَيّ بن مالك العُقَيلي في تهذيب إصلاح المنطق ص ٢٣٣ - ٢٣٤، وهي بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٧. المتاح: الموفَّق المقدَّر.

(٧) أمية بن أبي عائذ الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٢: ٤٩٤ والكتاب ٢: ٢١٦. النازح: البعيد. والدلال: الشكل والهيئة الحسنة.

ألا يـــا لَقَـــومِ لِطَيـــفِ الخيـــالِ   أَرَّقَ مِــــــن نــــــازِحٍ ذي دَلالِ

وقولُ الآخَر[١]:

يـــا لَقَـــومِي لِفُرْقَـــةِ الأَحْبـــابِ   ....

وقولُ الآخَر[٢]:

يـــا لَقَـــيسٍ لِمَـــا لَقِينـــا العامـــا   ....

وقولُه **وقد يُجَرُّ بـ(من)** أي: المستغاثُ مِن أجله؛ لأنَّ مِنْ تأتي للتعليل كمـــا تأتي اللام، قال[٣]:

يا لَلرِّجالِ ذَوي الألبابِ مِن نَفَرٍ   لا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لهم دِينا

[٦: ٧٦/أ] /وقولُه **ويُستَغنَى عنه إن عُلِمَ سببُ الاستغاثة** مثالُه قولُ عمرَ[٤] - رضي الله عنه - لَمَّا طعنَه فَيروزُ - لَعَنَه اللهُ - صاحَ: يا لَلّهِ يا لَلمسلمين[٥]، وقال المصنفُ في الشرح[٦]: «ويُستَغنَى كثيرًا عنِ المستغاثِ مِن أجله للعِلمِ به بظهورِ سببِ الاستغاثة، كقول الفرزدق[٧]:

يـــا لَتَـــيْمٍ ! ألا لِلّـــهِ دَرُّكُـــمُ   لقد رُمِيتُمْ بإحدَى الْمُـــصْمَئِلاَّتِ

---

(١) الكتاب ٢: ٢١٩ وتحصيل عين الذهب ص ٣٢١ والنكت ١: ٥٦٣. ولم أقف له على تتمة. ط: لغربة الأحباب.

(٢) الأعشى. وعجز البيت: «أَلِلعَبْدِ أعراضُنا أم على ما». الديوان ص ٢٩٧. قيس: هو قيس بن ثعلبة جدّ الحيَّين المتخاصمين. والمقصور بالعبد هنا جهنام خصم الأعشى. ط: يا لَنفسي.

(٣) شرح المصنف ٣: ٤١١.

(٤) ك: قولة عمر.

(٥) الكامل ٣: ١١٩٩ والمقتضب ٤: ٢٥٤ واللامات ص ٨٨ وشرح جمل الزجاجي ٢: ١١١. غ، ط، ي: يا لله وللمسلمين. وفي المقتضب: يا لَلّهِ لِلمسلمين.

(٦) ٣: ٤١١.

(٧) الديوان ١: ١٢٦، وأوله فيه: يا آل تميم. المصمئلات: الدواهي الجسام.

وكقول عَديٍّ بن زيد(١):

فهل مِـــنْ خالــدٍ إمَّـــا هَلَكْنـــا ... وهل بالموتِ - يا لَلنَّـــاسِ - عـــارُ»

وفي (البسيط): وقد يُجْرُونه مُجرى النداء، فيأمرون، كقولِه(٢):

يـــا لَبَكْـــرٍ ! أَنْـــشِرُوا لي كُلَيْبًـــا ... .

وكقوله(٣):

يا لَقَومِ ! مَنْ لِلْعُـــلا والْمَـــساعِي ... يا لَقَومِ ! مَنْ لِلنَّـــدَى والـــسَّماحِ

فإن قلتَ: المستغاثُ به والمتعجَّبُ منه منادًى، وعِلَّةُ البناء موجودةٌ فيه، فهلاَّ بَقي على بنائه حين دخلتْ عليه لامُ الجرِّ، كما تقول: لِهذا، وهذا لك، ومِن قبلُ، ومِن بَعدُ؟

فالجواب: أنَّ (يا) صار حُكمُها في النداء حُكمَ العامل؛ إذِ البناء فيهما(٤) شبيهٌ(٥) بالإعراب، فلَمَّا دخلَ الحرف لمعناه زالَ عملُ (يا) لفظًا، وصار بمنْزلة: ما زيدٌ بِجَبانٍ، فعلى هذا له موضعٌ رفعيٌّ، فإذا نُعت كان فيه ثلاثة أوجُه.

وقيل: عملتْ لِلفرق بينها وبين لام الابتداء. وقيل: كان الأصل البناء، إلا أنه لَمَّا دخلتْ عليه لامُ الجر، وهو خاصٌّ بالأسماء مع أنه ليس ببناءٍ أصليٍّ، رُوعِيَ فيه أصلُه، فعمل. وقيل: لَمَّا دخلتْ صار عاملاً ومعمولاً، فأشبهَ المضاف، فلم

---

(١) الديوان ص ١٣٢ والشعر والشعراء ١: ٢٢٩.

(٢) عجز البيت: «يا لَبَكرٍ أينَ أينَ الفرارُ». ويأتي كاملاً منسوبًا للمهلهل في هذا الجزء ق ٧٧/أ من الأصل. وهو له في الكتاب ٢: ٢١٥ والخزانة ٢: ١٦٢ - ١٧٤ [الشاهد ١١٠].

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢: ٢١٦ والخزانة ٢: ١٥٤ - ١٥٥ [الشاهد ١٠٨] وغيرهما. العُلا: جمع عُلْيا، وهي الصفة الرفيعة. والمساعي: مآثر أهل الشرف والفضل ومكرماتهم، واحدها مسعاة. والسماح: الجود. ط: من العلا ... من النّدى.

(٤) ط: فيها. ك: هنا. فيهما: سقط من ي.

(٥) ك، ي: مشبه.

يعمل فيه النداء، فعمل الجارُّ. فعلى هذه التعاليل لا موضعَ رفعٍ له، فإذا نُعتَ كان فيه جرٌّ، أو نصبٌ، كما تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، والجرُّ أحسنُ، ومنه قولُه[1]:

يــــا لَعَطَّافِنــــا، ويــــا لَرِيــــاحِ   وأَبي الحَــشْرَجِ الفَتَــى النَّفَّــاحِ

وقولُه **وقد يُحذَفُ المستغاثُ، فيَلي (يا) المستغاثُ مِن أجله** قال المصنف في الشرح[2]: «وقد يكون المستغاثُ مِن أجله غيرَ صالحٍ لأن يكونَ مُستغاثًا، ويكونُ المستغاث مشاهَدًا، فيُستباحُ حذفُه، ويتصلُ المستغاثُ مِن أجله[3] بـ(يا) مجرورًا باللام المكسورة، كقولِ الشاعر[4]:

يــــا لِأُنــــاسٍ أَبَــــوْا إلا مثــــابرةً   على التَّوَغُّلِ في بَغْــيٍ وعُــدْوانِ»

فالمستغاثُ محذوف، تقديرُه: يا لَقَومي لِأُناسٍ. وأنشدَ ابن عصفور[5] على حذف المستغاثِ به وإبقاءِ المستغاث مِن أجله قولَ الراجز[6]:/ [٦: ٧٦/ب]

يــــا عَجَبًــــا لِهــــذِهِ الفَلِيقَــــهْ   هــــل تُــــذْهِبَنَّ القُوَبــــاءَ الرِّيقَــــهْ

قال: «يريد: يا قَومِ عجبًا». قال: «ومن ذلك قولهم: يا لِلضعيفِ، ويا لِلمظلومِ».

---

(١) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٧٥/ا من الأصل. وهو يلي البيت السابق: «... من للندى والسماحِ».

(٢) ٣: ٤١١.

(٣) فيما عدا ط: المستغاث به.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح المصنف من مصادري. ط: إلا مثاورةً.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢: ١١١.

(٦) نسبه ابن بري في التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (قوب) ١: ١٣٠ لابن قَنَان الراجز. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤ وجمهرة اللغة ٢: ٩٥٦، ١٠٢٦، ٣: ١٢٣٣ والزاهر ٢: ٤٥ واللامات ص ٨٨. الفليقة: الداهية. والقوباء: داء يظهر في الجسد ويخرج عليه، يتقشر ويتسع، وهو الذي يقال له الحَزاز.

وما ذكرْناه مِن فتحِ لامِ المستغاثِ به وكسرِ لامِ المستغاثِ من أجله هو بالنسبة إلى الأسماء الظاهرة؛ وأمَّا بالنسبة إلى المضمَرات فاللامُ مفتوحةٌ إلا مع الياء على ما كان استقرَّ قَبلَ النداء، فإذا قلتَ: يا لَكَ، احتملَ أن يكون مستغاثًا به ومستغاثًا من أجله. وإذا قلت: يا لِي، فكذلك عند ابن جنِّيْ، فإنه أجاز في قول الشاعر[1]:

فيا شَوقَ ما أَبْقَى ويا لِي مِنَ النَّوَى ويا دَمْعِ ما أَجْرَى ويا قَلْبَ ما أَصْبَى

أن يكون (يا لي) مستغاثًا به، كأنه استغاث بنفسه من النَّوى، قال[2]: «ويمكن أن يكون استغاثَ لنفسه، وحَذَفَ المستغاثَ به».

قال ابن عصفور: «والصحيحُ عندي أنَّ (يا لي) حيثما وقعَ الضميرُ فيه مستغاثٌ له، والمستغاثُ به محذوف؛ لأنَّ العاملَ في المستغاث به إنما هو الفعلُ المضمَرُ الذي قام حرفُ النداء مَقامَه؛ وقد نَصَّ على ذلك س في باب الجر، فقال هناك[3]: (فإذا قلتَ يا لَبكرٍ فإنما أردتَ أن تَجعل ما يَعمل في المنادى مضافًا إلى بَكْرٍ باللامِ)، فإذا جعلتَ المضمر في قولك (يا لِي) واقعًا على المستغاث به لَزِمَ أن يكون التقدير: يا أَدعو لي، وذلك غير سائغ؛ لأنه يؤدي إلى تعدِّي فعلِ المضمَر المتصلِ إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز إلا في باب ظننتُ وفَقَدتُ وعَدِمتُ» انتهى.

وهذا على ما اختارَه مِن مذهبِ س، فأمَّا على مذهبِ ابنِ جنِّيْ فلا يَلزَم ذلك؛ لأنَّ اللام تتعلق بما في (يا) من معنى الفعل، ولا تَجري (يا) مَجرَى صريحِ الفعل؛ لأنها لا تتحمَّلُ ضميرًا كما لم تتحمَّله (ها) التي للتنبيه إذا عملتْ في الحال.

---

(١) هو المتنبي. الفسر ١: ٢١٥.

(٢) الذي في الفسر ١: ٢١٥: «يا لي: استغاثة، كما تقول: يا للهِ مِن جَورك، كأنه استغاث بنفسه من الهوى»، وفي بعض النسخ: «من النوى».

(٣) الكتاب ١: ٤٢١.

وأمَّا على اختيارِ ابنِ خَروفٍ فإنَّ اللام زائدة، فيَطيح ردُّ ابن عصفور ومَنْعُه.

وقال بعضُ أصحابنا: «وأمَّا قوله[1]:

فيا لكَ مِن لَيلٍ ، كـأنَّ نُجُومَـهُ ....

فإنَّ اللام فيه للاستغاثة والتعجب، استغاثَ به منه لِطُوله، كأنه قال: يا ليلُ ما أَطوَلَك! وكذلك قولُه[2]:

سَقَى اللهُ دارًا لي وأَرْضًا تَركْتُها إلى جَنْبِ دارَيْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارِ

أبو مالكٍ جارٌ لَها وابْنُ بُرْثُنٍ فَيَا لَكَ جَارَيْ ذِلَّةٍ وَصَغَارِ

فإنَّ اللامَ للتعجب، وعَنَى نفسَه بالنداء؛ لأنه لَمَّا قَدَّمَ الدارَ والأرضَ، ووَصَفَها بالْمُجاورة لأبي مالك وابنِ بُرْثُنٍ، استغاثَ بنفسِه متعجبًا منهما في فعلهما، ونَصبهما على المباعدة والذمِّ. ودخولُ هذه اللامِ على المضمَرِ كثيرٌ بمعنى التعجب، كقولهم: يا لكَ فارسًا» انتهى.

[٦: ٧٧/أ] واعلمْ أنه لا يكون المستغاثُ به إلا معلومًا، ولا يُستَعمَل مِن حروف /النداءِ معه ومعَ المتعجَّبِ منه إلا (يا) خاصَّة؛ وقد استُعمل في التعجب (وا) إلا أنه قليل، ومنه قولُ عمرَ ـ رضي الله عنه ـ لعمرِو بن العاصي: «واعَجَبا لك يا بنَ العاصي»[3].

ولا يجوز حذف (يا) فيهما؛ لأنهم إذا كانوا قد جاؤوا باللام لتكثيرِ الصوت وتطويله بلفظِ المستغاثِ به والمتعجَّبِ منه لم يكونوا ليحذفوا منه حرف النداء؛ لأنَّ ذلك مُنافٍ لِمَا قَصَدوا.

---

(١) عجز البيت: «بِكُلِّ مُغارِ الفَتلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ». وقد تقدم في ٩: ١٨٧.

(٢) هو يزيد بن مُفَرِّغ الحِمْيَريّ. الكامل ٢: ٥٥٨.

(٣) موطأ مالك ١: ٥٠، وفيه: العاص.

ص: وإن وليَ (يا) اسمٌ لا يُنادَى إلا مجازًا جازَ فتحُ اللام باعتبارِ استغاثته، وكسرُها باعتبارِ الاستغاثة مِن أجله وكونِ المستغاث محذوفًا، ورُبَّما كان المستغاث مُستَغاثًا مِن أجله تَقريعًا وتَهديدًا. وليستْ لامُ الاستغاثة بعضَ (آل)، خلافًا للكوفيين. وتُعاقِبُها ألفٌ كألفِ المندوب، ورُبَّما استُغْنِيَ عنها في التعجب.

ش: رُوِي عن العرب في قولهم: يا لَلْعَجَبِ! يا لَلدَّواهي! يا لَلماءِ! ونحوِها وجهان[1]: فتحُ اللامِ، وكسرُها، فالفتحُ على جعلِ ذلك بمَنْزلةِ ما استُغيثَ به ودُعي، وإنما يُفعَل ذلك للحالِ التي تكون فيها الشدائد، فكأنك قلت: تَعالَ فقد جاء وقتُك، ولم تُرد أن تُنَبِّهَ عليه غيرَه، وإنما دعوتَه متعجبًا. والكسرُ على تقديرِ حذفِ المستغاث به، وتَنبيهِه على هذا الشيء، ودعوتِه لأجله.

وقولُه **ورُبَّما كان المُستغاثُ مُستَغاثًا مِن أجله تَقريعًا وتَهديدًا** مثالُه: يا لَزيدٍ لِزيد، أي: يا زيدُ أدعوكَ لِتُنْصِفَ مِن نَفسِك، ومنه قولُ مُهَلْهِل[2]:

يــا لَبَكْــرٍ، أَنْــشِرُوا لي كُلَيْبًــا　　　يا لَبَكْــرٍ، أَيْــنَ أيْــنَ الفِــرارُ

هكذا قال المصنف في الشرح[3].

وقولُه **وليستْ لامُ الاستغاثة بعضَ آلٍ، خلافًا للكوفيين** قال المصنف في الشرح[3]: «وزعمَ الكوفيون أنَّ أصلَ يا لَفُلانٍ: يا آلَ فُلانٍ، ولذلك جاز أن يوقَف عليها، كقول الشاعر[4]:

فَخَيْرٌ نحنُ عنــدَ النــاسِ مِــنكُمْ　　　إذا الدَّاعي الْمُثَوِّبُ قــالَ: يــا لا

---

(١) الكتاب ٢: ٢١٧، ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ق ٧٦/أ من الأصل.

(٣) ٣: ٤١٢.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٢٧٤ وفي هذا الجزء ٦: ق ٧٤/ب من الأصل.

ولا حُجَّةَ في هذا البيتِ لاحتمالِ أن يكونَ الأصلُ: يا قَومِ لا فِرارَ ولا بَغْيَ»
انتهى. وقد تقدَّمَ تخريجُ[1] (يا لا) على أنها لامُ الجرِّ، لحقتْها ألفُ الإطلاق، واكتُفي
بها مِنَ المجرور كما اكتُفِيَ بالحرفِ في قولهم: بَلى فا، يريدون: فافْعَلْ.

وقال المصنفُ في الشرح[2]: «ومما يَدُلُّ على ضعفِ ما ذهبوا إليه الرجوعُ
إلى الكسر في العطف دون إعادةِ (يا)؛ ولو كانت بعضَ آلٍ لم يكن لكسرها في
العطف موجِب، وأيضًا لو كانت بعضَ آلٍ لم تَدخلْ على ما لا تَدخلُ عليه آلٌ،
نحو: يا لَلَّهِ، ويا لَلنَّاسِ، ويا لهؤلاء» انتهى. وذكرَ المصنفُ الخلافَ عن الكوفيين.

وقال ابن عصفور: وحَكى الفراء[3] أنَّ مِنَ الناس مَنْ زعمَ أنَّ اللام في يا
لَزيدٍ وأشباهِه ليست لامَ جرٍّ، بل هي بقيةٌ مِن آلٍ، والأصل: يا آل، فحُذفت الفاء
[٦: ٧٧/ب] /والعينُ لكثرة الاستعمال، وبقيَ الاسمُ بعدَ الحذفِ على حرفٍ واحد، كما حَذَفوا
ايْمُن في القسمِ حتى أبقَوها على حرفٍ واحدٍ لكثرةِ الاستعمال، فقالوا: مُ اللهِ[4].

فظاهرُ حكايةِ الفراءِ أنه ليس مذهبَ الكوفيين، إنما قال (مِنَ الناس)، ويَظهر
أنه لم يَقل بذلك، وهو مِن رؤوس الكوفيين، فكيف يُنسَبُ هذا المذهبُ للكوفيين؟

ومما يَدُلُّ على بُطلانِ قولِ مَن ذهبَ إلى أنَّ قولَك يا لَزيدٍ معناه يا آلَ زيدٍ
أنَّ العرب تقول: يا لَكَ، فلو كان أصله يا آلَكَ لم يجز؛ لأنه لا يجوز: **يا غلامَك**،
وقد تقدَّم التنبيهُ على علة منع ذلك[5].

---

(١) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٧٤/ب من الأصل.

(٢) ٣: ٤١٢.

(٣) قال السيرافي: «وحكى الفراءُ أنَّ بعضهم قال: إنَّ الأصلَ يا آلَ فُلانٍ، كثُر بها الكلام. قال: ولو كان هذا لَمَا عَرَضت فيها: يا أهلَ فلانٍ، فليس هذا بشيءٍ». شرح كتاب سيبويه ٣: ق ٥٢/ب.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٩.

(٥) تقدم ذلك في هذا الجزء ٦: ق ٥٨/أ من الأصل.

وقولُه **وتُعاقبُها ألفٌ كألفِ المندوبِ** يعني أنه تُعاقبها - أي اللامَ - في آخرِ الاسمِ المستغاثِ به أو المتعجَّبِ منه ألفٌ، فلا يُجمَعُ بينهما، فلا يقال: يا لَزَيدا لِعَمرٍو، فيُجمَعَ بينهما، كما لا يُجمَعُ بين هاء جَحاجِحة وياء جَحاجيح، فإذا وقفتَ أَلحقتَ هاءَ السكتِ، وإذا وصلتَ حذفتَ الهاءَ، قال الأعشى[1]:

حـــتى يقــولَ النـــاسُ مِمَّـــا رَأَوْا ... يـــا عَجَبَـــا لِلمَيِّـــتِ الناشِـــرِ

وفي (البسيط): قد يقولون: يا بَكْراه، إذا استغاثوا، وهم يريدون تأكيدَ التخصيص والإضافة، ويا عَجَباه، إذا أرادوا التعجُّبَ المتأكد، إلا أنها معاقبةٌ لِلامِ الإضافة، فجعلوها بدلاً منها، وهي الأصلُ لأنها هي الدالَّةُ على التخصيص، كما قالوا جَحاجِحة، فجعلوا الهاء بدلاً مِنَ الياء وإن كانتِ الياءُ أصلاً في المثال، وإنما تَنوب مَنابَها في زيادةِ حرف. وكذلك يَمانٍ، جَعلوا الألفَ بدلاً مَن ياءَيِ النسبةِ وإن كانت الياءُ هي الأصل، ويَظهر مِن كلام س عن الخليل أنَّ اللامَ هي الأصلُ[2].

وقولُه **ورُبَّما استُغنِيَ عنها في التعجُّب** خَصَّ الاستغناءَ عنها بالتعجب، ولا يَختَصُّ، بل يُستَغنَى عنها في الاستغاثةِ وفي التعجُّب، فيجوز فيها: يا زيدُ، ويا عَجَبُ، كما يُنادى بصورةِ النداءِ المطلَقِ، ويا لَزيدٍ، ويا لَلعَجَب، ويا زَيداه ويا عَجَباه، إذا وقفت، ويا زَيدا، ويا عَجَبا، إذا وصلتَ، وقال الشاعر[3]:

أَوانِسُ، يَـــسْلُبْنَ الحَلـــيمَ فُـــؤادَهُ ... فيا طُولَ ما شَوقٍ، ويا حُسْنَ مُجْتَلَى

ولم يقلْ: فيا طُولَ ما شَوقَا.

---

(١) الديوان ص ١٩١.

(٢) كذا في المخطوطات! وقول سيبويه يدل على أنَّ الألف هي الأصل، قال: «وزعمَ الخليلُ - رحمه الله - أنَّ هذه اللامَ بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ، نحو قولك: يا عَجَباهْ، ويا بَكْراهْ، إذا استَغثتَ أو تعجَّبتَ». الكتاب ٢: ٢١٨.

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٤٥٩ والكامل ٢: ٧٧٥.

وفي (البسيط): وقد يكون التعجُّب على صيغةِ النداءِ نفسِه، كقولِه[1]:

يـــا رِيَّهـــا اليـــومَ علـــى مُـــبِينِ

يريد ناقتَه، تَعَجَّبَ مِن كثرةِ رِيِّها على هذا الماء وإن كان المرادُ فيه ليس نفسَ الحضور.

ولم يذكروا الأمرَ الذي مِن أجله وقعَ النداء؛ لأنه قد يكون خَفِيًّا ومُكَتَّمًا، فلم تُجعَل له صيغةٌ تَدُلُّ عليه، بخلافِ الاستغاثة، فإنه[2] موضوعٌ للشهرة، ولكنَّهم إذا فعلوا ذلك في النداءِ ذَكَرُوه بصيغةِ الأمرِ، نحو: يا زيدُ اضربْ عمرًا.

* * *

---

(١) حنظلة بن مُصبّح كما في تهذيب إصلاح المنطق ص ١٣٢. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤٧ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٢١، وفيه تخريجه. مُبين: اسم ماء. وآخره في المخطوطات: على مسير. ويروى: ألا لها الويلُ على مبين، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) ط: فإنها.

ص: باب النُّدْبة

المندوبُ هو المذكورُ بعد (يا) أو (وا) تَفجُّعًا لِفَقده حقيقةً أو حُكمًا، أو تَوَجُّعًا لِكَونِه محلَّ /أَلَمٍ أو سَبَبَه. ولا يكونُ اسمَ جنسٍ مفردًا، ولا ضميرًا، ولا اسمَ إشارةٍ، ولا موصولاً بِصلةٍ لا تُعَيِّنُه. ويُساوي المنادَى في غيرِ ذلك مِنَ الأقسامِ والأحكامِ. ويَتَعَيَّنُ إيلاؤه (وا) عند خوفِ اللَّبس. ولا يجوزُ حذفُ الحرفِ الذي يُنادَى به المندوبُ[1]. [٦: ٧٨/أ]

ش: النُّدْبةُ: مصدرُ نَدَبَ يَندُبُ الميتَ: إذا تَفجَّعَ عليه، وذكرَ خِلالَه الجميلةَ في مَعرِضِ المدحِ، وإظهارًا للجَزَعِ وقِلَّةِ الصبرِ على فَقدِه، وتَعَلُّلاً بمخاطبةِ الميتِ خِطابَ الحيِّ، وإعلانًا مِنَ النادبِ بما آلتْ حالُه إليه. وهي مشتقَّةٌ مِن نَدَبتُك إلى كذا، أو مِنَ النَّدَبِ، وهو أَثَرُ الجرحِ، أو مِن نَدَبَهم: جَمَعَهم ودَعاهم. وهي مِن كلامِ النساءِ غالبًا[2]؛ لأنهنَّ أَرَقُّ قُلوبًا وأَكثرُ جَزَعًا. وهي مُستَنَدةٌ لأصلٍ مِن نداءِ الأطلالِ والديارِ وغيرِها مما لا يَسمَعُ ولا يُجيبُ. والنُّدبةُ أَقربُ حالاً؛ لأنَّ الميتَ ـ وإن لم يُجبْ ـ فقد كان أَهلاً لأنْ يُجيبَ.

وقولُه **بعدَ (يا) أو (وا)** هي مختصَّةٌ بهذين الحرفين، لا تجوزُ بغيرِهما من حروفِ النداءِ، و (وا) أَدَلُّ مِن (يا).

وقولُه **تَفَجُّعًا لِفَقده حقيقةً** مثالُه قولُ الباكي على ميِّت: وا زَيْدا، أو: يا زَيْدا، وقال جَريرٌ يَرثي عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ[3]:

---

(١) ولا يجوزُ حذفُ الحرفِ الذي يُنادَى به المندوبُ: ليس في مطبوعة التسهيل ولا في شرح المصنف، ولم يذكره أبو حيان في الشرح.

(٢) نسب هذا القول للأخفش. شرح الجمل لابن خروف ٢: ٧٨٢ ولابن عصفور ٢: ١٢٧.

(٣) الديوان ٢: ٧٣٦ والكامل ٢: ٨٣٣.

نَعَى النُّعاةُ أميرَ المؤمنينَ لنا ... يا خَيرَ مَنْ حَجَّ بيتَ اللهِ ، واعْتَمَرَا
حُمِّلتَ أَمرًا عَظيمًا ، فاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وقُمْتَ فيهِ بِأَمرِ اللهِ ، يا عُمَرَا

وقولُ الآخَرِ[1]:

وا هَنِيًا، أَطْمَعْت مُذْ بِنْت أَعْدا ... ئِي ، وقِدْمًا أَوْسَعْتُهم بك قَهْرَا

وقولُه **أو حُكمًا** لأنك تُنْزِلُه منْزلةَ المفقود، وذلك مثلُ قولِ عمرَ[2] - رضي الله عنه - : «وا عُمَراهْ، وا عُمَراهْ» حين أُعلِمَ بِجَدْبٍ شديد أَصابَ قومًا مِنَ العربِ، وقولُ الخنساءِ[2] ومَن أُسِرَ معها مِن آلِ صخرٍ، وصخرٌ غائبٌ لا يُرجَى حُضورُه: «وا صَخْراهْ، وا صَخراهْ».

وقولُه **أو تَوَجُّعًا لكَونه مَحَلَّ أَلَمٍ** مثالُه قولُ قَيسٍ العامريِّ[3]:

فَوا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنِـي ... ومِنْ عَبَراتٍ ، مـا لَهُـنَّ فَنـاءُ

وقولُه **أو سببَه**، كقول ابن قَيسٍ الرُّقَيَّات[4]:

تَبكـيهِمُ دَهْمـاءُ مُعْوِلَـةً ... وتَقـولُ سَـلمى : وارَزِيَّتِيَـهْ

وقولُه **ولا يكونُ اسمَ جنسٍ مفردًا**[5] لا يقال: يا رَجُلاه. هذا مذهبُ الجمهور[6]، وأجاز الرياشيُّ نُدبةَ النكرة، وقد جاء في الحديث: (واجَبَلاه)[7]، وهو على سبيل الندور إن صَحَّ. واحترزَ بـ(مفرد) من نحو قولك: واغلامَ زيداه.

---

(١) شرح المصنف ٣: ٤١٣. وأوله في المخطوطات وشرح المصنف: وا يمينا، والتصويب من تمهيد القواعد ٧: ٣٦٠٣. وفي المخطوطات: أطعمت. والتصويب من شرح المصنف.
(٢) شرح المصنف ٣: ٤١٣.
(٣) الديوان ص ٣٥.
(٤) الديوان ص ٩٩ والكتاب ٢: ٢٢١ والمقتضب ٤: ٢٧٢ وتحصيل عين الذهب ص ٣٢٢.
(٥) في المخطوطات: «ولا يندب اسم جنس مفرد»، والتصويب مما تقدم في الفَصّ.
(٦) هذه مسألة خلافية. الإنصاف ١: ٣٦٢ - ٣٦٤ [المسألة ٥١].
(٧) هذا قول عمرة في أخيها عبد الله بن رواحة حين أُغمي عليه. صحيح البخاري: كتاب المغازي: باب غزوة مؤتة ٥: ٨٨. وذكر هذا اللفظ أيضًا في أحاديث أخرى في البكاء على الميت، أخرجها بعض أصحاب السنن، كالترمذي وابن ماجه.

وقولُه **ولا ضميرًا ولا اسمَ إشارة** لا يقال: وا أنتاه، ولا: وا هذاه. **ولا موصولاً بصلة لا تُعيِّنُه** فلا يقال: وا مَنْ ذَهَباه. فإذا عَيَّنَتْه نُدبَ، كقولهم: وا مَن حفرَ بئرَ زَمْزَماه[1]، /وا مَن قتَلَه ابنُ مُلْجماه، تعني عليًّا، كرَّم الله وجهه. وشرطُ الموصولِ ألاَّ يكونَ ذا أل، وأن يكون في الشهرة مثل العَلَم. [٦: ٧٨/ب]

وفي (البسيط): «شرطُ المندوبِ أن يكونَ معرفةً قبلَ النداءِ بغيرِ ألفٍ ولامٍ واضحًا[2] بنفسه لا بخارجٍ عنه، وأن يكون مُتَفَجَّعًا عليه. فقولُه (معرفةً) خرجَ به النكرة، فلا تقول: وا رَجُلاه. وكذلك لو وُصف. و(قبلَ النداءِ) خرجَ به وا رَجُلُ. و(واضحًا بنفسه) خرجَ به المبهَمُ؛ لأنه لا يُعرَف إلا بالإشارة، والضمائرُ لافتقارٍ إلى عَودٍ على مذكورٍ، والموصولاتُ. فأمَّا (وا مَن حفرَ بئرَ زَمْزَماه) فلأنه مخصوصٌ بهذا صارتِ الصِّلةُ تبيِّن المعنى الخاصَّ به الذي عُرِف به، فلذلك جاز، ويُقاسُ عليه ما كان في معناه. و(بخارجٍ عنه) أي: لأنه مُبهَم. و(مُتَفَجَّعًا عليه) هو المندوب، فلا يجوز: وا زيداه، لمن تُحَدِّثُه. وعلى هذا يجوز أن يُندَبَ المسمَّى بالجملةِ والمركَّب، بخلاف المُرَخَّم» انتهى.

وقال ابن خروف: لا تجوز نُدْبةُ مَن لا يقعُ به العُذرُ للتَّفَجُّع، كالمبهَمِ، والنكرةِ المقصودِ قَصدُها، وغيرِها، ولا يجوز: يا ابْناه[3]. وحكى: يا رَجُلاً حَماناه؛ لأنَّ فيه عذرًا، وليس كالصفة التي أجاز يونس[4]، ولا بمنْزلة: يا رجلاً ظريفًا؛ لأنه لا يقعُ به عُذر.

وقولُه **ويُساوي المنادى في غيرِ ذلكَ مِنَ الأقسامِ** يعني أنه يكون عَلَمًا، واسمَ جنسٍ مُضافًا، وموصولاً بصلةٍ مُعَيِّنة.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٢٨. حفرها عبد المطلب بعد إسماعيل.

(٢) في الأصول: واضح، وكذا في الموضع التالي.

(٣) ط: قصدها وغير هؤلاء يجوز يا أبتاه.

(٤) فقد أجاز أن تلحق علامة الندبة صفة المندوب، نحو: وا زيدُ الظَّريفاهْ. الكتاب ٢: ٢٢٦. وهذه مسألة خلافية. انظر الإنصاف ١: ٣٦٤ - ٣٦٥ [المسألة ٥٢].

وقولُه **والأحكامِ** يعني أنه يُضَمُّ في النُّدبةِ إن كان مما يُضَمُّ، نحو: وا زيدُ، ويُنصَبُ إن كان مما يُنصَبُ في النداء، نحو: وا عبدَ اللهِ، واضَروبًا رؤوسَ الأعداءِ، وا ثَلاثةً وثَلاثيناه[1].

قال المصنف في الشرح[2]: «ومِن مُساواتِه إيَّاه في الأحكامِ أنه إذا دَعَتِ الضرورةُ إلى تنوينِه جازَ استِصحابُ ضَمَّتِه وتبديلُها فتحةً، كقولِ الراجز[3]:

وا فَقْعَسًا وأينَ مِنِّي فَقْعَسُ

كذا رُوي منصوبًا، ولو قيل بالضمِّ وا فَقْعَسٌ لجاز» انتهى.

وهذا الذي ذكرَه هو تخريجٌ للبصريين هذا البيت. وزعمَ بعضَ أهلِ الكوفة[4] أنَّ العربَ تُعَوِّضُ مِن علامةِ النُّدبةِ التنوينَ في الوصل، فيقولون: وا زيدًا، وا عَمرًا، تشبيهًا له بالمنصوب؛ لأنَّ المنصوبَ إذا وُقِفَ عليه لم يكنْ فيه تنوينٌ، وإذا وُصِلَ كان فيه تنوينٌ، وأنشد الكسائي:

وا فَقْعَسًا ، وأيـن مـني فَقْعَـسُ ... أإبلـي يأخُـذُها كَـرَوَّسُ

وهو مذهبُ الفراءِ وابنِ الأنباريِّ.

وفي (البسيط): إذا لحقتْ هذه الزيادةُ له فقد يقالُ هو مُعْرَبٌ لأنه كالمطَوَّلِ بزيادته فيه؛ ولو كان مبنيًّا لَنُودِيَ بِلَحاقِ الواو، كما في غُلامَكيه وغُلامَكُوه. والظاهرُ أنه مبنيٌّ؛ لأنَّ هذه الزيادةَ لا يكون بها مُطَوَّلاً كما لا يكون بالوصف، ولأنَّ التَّطويلَ هو عملُ أحدِهما في الآخَرِ. ولا يقال هو منقوضٌ /بثلاثة وثلاثين؛ [٦: ٧٩/أ]
لأنَّا نقول هو في المعنى بمنْزلةِ خمسةَ عشرَ. وإذا كان مبنيًّا فإنما فُتِحَ آخرُه لأجلِ ألفِ

---

(١) ط، ي: واثلاثيناه.

(٢) ٣: ٤١٤.

(٣) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٤٢/ب من الأصل.

(٤) شرح الجزولية للأبذي: باب الندبة ص ٢٢٣ [رسالة].

الندبة، وهي الأصلُ في اللَّحاق، وإنما قُلبتْ واوًا وياءً لأجلِ الالتباسِ على ما يُذكَر، يدلُّ عليه أنك لا تَقلِبُ حيثُ لا التباسَ، نحو: وا غُلامَ زَيداه.

وقولُه **ويَتَعَيَّنُ إيلاؤُه (وا) عندَ خَوفِ اللَّبسِ** مثالُه: وا زيدُ، تَندبُ مَن ماتَ وفي حضرتِكَ مَنِ اسْمُه زيدٌ، فلو قلتَ يا زيدُ لالْتَبَسَ بهذا الحاضر. قال المصنف في الشرح[1]: «ولا تتعيَّنُ الندبةُ بالألفِ التي تلي الآخرَ والحرفُ الْمُنَبَّهُ به (يا)؛ لأنَّ المنادى البعيدَ قد تَلي الألفُ آخرَه، كقولِ امرأةٍ لابنِ أبي رَبيعة[2]: نظرتُ إلى كَعْثَبي[3]، فرأيتُه مِلْءَ العينِ وأُمْنِيَّةَ الْمُتَمَنِّي، فَصِحْتُ: يا عُمَراه[4]. فقال عمرُ: يا لَبَّيْكاه» انتهى.

ولا يتعيَّنُ أن يكونَ قولُها يا عُمَراه مِن نداءِ المنادى البعيدِ، بل يجوزُ أن يكونَ مِنَ المندوبِ المفقودِ حُكمًا؛ لتنْزيله منْزلةَ المفقودِ حقيقةً، كقولِ الخنساء: وا صَخْراه، ولم يكن مَيِّتًا بل غائبًا عنها، وقد تقدَّمَ ذلك[5].

ص: وتلحقُ[6] جوازًا آخرَ ما تَمَّ به ألفٌ، يُفتَحُ لها مَتْلُوُّها متحركًا، ويُحذَفُ إن كان ألفًا، أو تنوينًا، أو ياءً ساكنةً مضافًا إليها المندوبُ، وقد تُفتَحُ، وقد تلحَقُ ألفُ الندبةِ نَعتَ المندوبِ، والمجرورَ بإضافةِ نعته، ويُقاسُ عليه وِفاقًا لِيُونُسَ، وقد تلحَقُ مُنادًى غيرَ مندوبٍ ولا مُستَغاثٍ، خلافًا لـ(س).

ش: إنما قال **جوازًا** لأنَّ إلحاقَ هذه الألفِ ليس بحتمِ المدَّاتِ التي تلحَقُ في الوقفِ لمدِّ الصوتِ زمانَ مَدَّةِ الندبةِ، ومَدَّةِ الاستغاثةِ، ومَدَّةِ التعجبِ، ومَدَّةِ

---

(١) ٣: ٤١٤ - ٤١٥.

(٢) الأغاني ١: ١٣٠ تحقيق د. إحسان عباس.

(٣) الكعثب: فرج المرأة.

(٤) في شرح المصنف: وا عمراه.

(٥) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٧٨/أ من الأصل.

(٦) فيما عدا ط: وتلحقه. وما أثبتناه موافق لِما في التسهيل ص ١٨٥ وشرح المصنف ٣: ٤١٥.

الإنكارِ، نحو: أَزيدَنيه، ومَدَّةِ الوصفِ، نحو: هذا سَيفُني، إذا وقفتَ، ثم تقولُ: سيفٌ جيدٌ، ومَدَّةِ الاستثباتِ: مَنُو ومَنِي ومَنَا، ومَدَّةِ التَّذْكارِ، ومَدَّةِ التَّرَنُّمِ. وقد تكونُ عِوَضًا، كقوله[1]:

.... إذا الداعي الْمُثَوِّبُ قــال : يــا لا

وكقوله[2]:

.... إنْ فَعَلْتَ ، وإنْ لَمِي

و[3]:

.... كَأَنْ قَدِي

في النُّدبة.

ويشملُ قولُه **آخرَ ما تَمَّ به** المفردَ، والمضافَ، والمطوَّلَ، والموصولَ، والمركَّبَ تركيبَ مَزجٍ أو معَ صوت، والجملةَ؛ فتقول: وا زيداهْ، وا غلامَ زيداهْ، وا ثلاثةً وثَلاثيناهْ، وا مَنْ قتلَه ابنُ مُلْجِماهْ، وا مَعْدِي كَرِباهْ، وا سِيْبَوَيْهاهْ، وا مَنْ تَأَبَّطَ شَرَّاهْ.

فرع: إذا نَدَبتَ رجلاً اسمُه اثنا عَشَرَ قلتَ في قول س: وا اثْنا عَشَراه، كما تقول فيمن اسمُه رَجُلان: وارَجُلاناه، وفي قول الكوفيين[4]: وا اثني عَشَراه، كما تقول: وا غُلامَي زَيداه. وأجاز ابنُ كَيْسانَ[4] القولَين معًا.

---

(١) تقدم البيت في ٣: ٢٧٤ وفي هذا الجزء ٦: ق ٧٤/ب، ٧٧/أ من الأصل.

(٢) هذه قطعة من بيت نسب لابن هَرْمة في ضرائر الشعر ص ١٨٣، وهو:

وعليكَ عَهدُ الله إنَّ ببابه أهلَ السَّيالة إنْ فَعَلْتَ وإنْ لَمِ

الأغاني ٦: ٧٢، وفيه: إن أَنبأته، وفيه أنَّ ابن هرمة قاله هكذا، والمغنُّون يُغَنُّونه:

وعليكَ عَهدُ الله إن أَخبرتَهُ أحدًا وإن أَظهرتَهُ بتَكَلُّمِ

وهي رواية الديوان ص ٢٠٠، والأغاني ١١: ٢٣٦، ولا شاهد فيها. السيالة: أرض يطؤها طريق الحاج، قيل: هي أول مرحلة لأهل المدينة إذا أرادوا مكة.

(٣) تقدم الشاهد في ١: ١٠٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٢٧.

وقوله **ويُفتَح لها** ـ أي للألف ـ **مَتْلُوُّها مُتحَرِّكًا** يَعُمُّ التحريكَ بضمةٍ وكسرةٍ؛ لأنه إن كان آخِرُه مفتوحًا لا يقال فيه يُفتَح، إنما يُستَصحَب فيه الفتحُ، /كقوله: وا عبدَ يَغُوثاه، أمَّا إن كان مضمومًا، نحو: يا زيدُ، فتقول: يا زيداهْ[1]، [٦: ٧٩/ب]
وإن كان مكسورًا فتقول: يا عبدَ الْمَلِكاهْ. ويأتي حُكمُ المتحركِ الذي في آخرِه همزةٌ[2] والخلافُ الذي في المكسور والمضموم إن شاء الله تعالى.

وقولُه **ويُحذَفُ إن كان ألفًا** فتقول: وا مُوساه؛ لأنك لَمَّا أَلحقتَ ألفَ النُّدبةِ اجتمعَ ساكنان تقديرًا، فحُذفتْ ألفُ موسى، وأُبقِيَ ما دَلَّ على معنًى.

وقولُه **أو تنوينًا** تقول: وا غلامَ زيداه، وسيأتي خلاف الكوفيين[3] وغيرهم إن شاء الله تعالى.

وقولُه **أو ياءً ساكنةً مضافًا إليها** مثالُه قولُك: وا غُلامَاه، تريد: وا غُلامِي، و(الياءُ الساكنةُ) تشملُ ما يَقبلُ الحركةَ وما لا يقبلُها. و(المضافُ إليها) يشملُ المتحركةَ والساكنةَ، فشرطَ في حذفها السكون والإضافة إليها. وهذا الذي أجازه مِنَ الحذف بالشرطين هو مذهب المبرد[4].

وذهبَ س[5] إلى أنه لا يجوزُ في نُدبةِ الاسمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ في لغةِ مَن أَسكَنَها في النداء إلا إثباتُ الياء.

وقد رُدَّ على س بأنَّ مَن سَكَّنَ لا يُحَرِّك، وهما لغتان على ما نَصَّ س[6] عليه، وإذا كان الإسكانُ لغةً فلا حُكمَ للحركة في الياء، فإذا لحقتِ الألفُ انْبَغى

---

(١) فيما عدا ط: يا عُمَراهْ.
(٢) يأتي في هذا الجزء ٦: ق ٨١/أ من الأصل.
(٣) يأتي في هذا الجزء ٦: ق ٨٢/أ - ٨٢/ب من الأصل.
(٤) المقتضب ٤: ٢٧٠.
(٥) الكتاب ٢: ٢٢٠ - ٢٢١.
(٦) الكتاب ٢: ٢٢١.

أن تُحذَفَ الياءُ؛ لأنه لا يَنجزم حرفان. وزعمَ س[1] أنها تُحرَّكُ لأنه لا يَنجزم حرفان.

وإذا لم تُضِفْ ولم تُلحِقِ العلامةَ قلتَ: وا زيدُ، وإن أَضَفتَ قلتَ: وا زيدِ، فإن أَلحقتَ قلتَ في الحالين: وا زيداهْ. ويجوز: وا زيدي، إذا لم تُلحق، ووا زيدا، إذا لم تُلحق الياء أيضًا، كما جاز: يا غُلاما. ولا يجوزُ في المندوب حالةَ الإضافة: وا زيدُ؛ لأنَّ مَن فعلَ ذلك في النداءِ الصِّرف فَعَلَه على قِلَّة؛ ألا ترى أنَّ الموضعَ موضعُ تطويلِ الصوتِ، وأمَّا جوازُ وا غُلامِ فلأنَّ الكسرةَ دليلٌ على الياء المحذوفة، والياءُ ساكنةٌ على حرفٍ، فأَشبَهتِ التنوينَ، فحُذِفَتْ، فلا يَنبغي أن يَنقاس ذلك هنا لقِلَّته هناك.

فإن كان المضافُ إلى الياءِ آخرُه ألفٌ أُقِرَّتْ، فقلتَ: وا رَحاياهْ، ولم يَجُزْ قَلبُها على لغةِ هَوَيَّ في هَوايَ، بخلافِ ألفِ المثنى، فإنها تُقلَبُ، فتقول: وا غُلامَيَّاهْ.

وقولُه **وقد تُفتَحُ** يعني الياء، فلا تُحذَفُ، بل تُقَرُّ، ولا تُحذَف، فتقول: يا غُلامِيَاه.

وفي (البسيط): وقد تُحذَفُ هذه الألفُ في بعضِ المواضعِ دونَ بدلٍ ولا قلبٍ، ويُكتَفَى بالهاء، كقولِه[2]:

.... وتقـــولُ سَـــلمَى : وارَزِيَّتِيَـــهْ

أنشده س[1] س على هذا. ويحتمل عندي أن يكون مندوبًا مِن غيرِ زيادتَيِ النُّدبة، والهاءُ هاءُ السكتِ التي في: يا غُلامِيَهْ.

وقال ابنُ عصفور[3]: «إن كانتِ الياءُ الساكنةُ ضميرًا فيجوزُ لك وَجهان: أن تُحَرِّكَ الياءَ، فتقولَ: يا غُلامِيَاهْ. والوجهُ الآخَرُ أن تَحذفَ الياءَ وتُحَرِّكَ ما قبلَها بحركةٍ مِن جنسِ علامةِ النُّدبة، فتقول: يا غُلامَاهْ».

---

(١) الكتاب ٢: ٢٢١.

(٢) تقدم الشاهد في هذا الجزء ٦: ق ٧٨/أ من الأصل.

(٣) معناه في شرح الجمل ٢: ١٣٢.

وفي (البسيط): «أمَّا المضافُ فإن كان /ما قبلَ الياءِ ساكنًا مدغمًا كان أو غيرَ مدغَم لا سبيلَ إلى كسرِه فتثبت الياء؛ نحو: وا قاضِيَّاهْ، وا غُلامَيَّاهْ، وا عَصاياهْ، وا مُثَنَّاياهْ، كما تثبت في النداء المطلق. [٦: ٨٠/أ]

فإن كان قبلَها مكسورٌ فمَنْ يُحَرِّكُ يقولُ على ذلك: وا غُلامِيَاهْ. ومَنْ يُسكن فعلى مذهبِ س تُحَرِّكُ الياءَ في النُّدبة، فتقولُ: وا غُلامِيَاهْ، كالأَوَّل؛ لأنه حرفٌ يَقبلُ الحركةَ، فلا سبيلَ إلى حَذفه، وليس بمنْزلة عَصًا ومُثَنًّى. وعلى مذهب المبرد تَحذفُها؛ لأنَّ مَن سَكَّنَ لا يُحَرِّك، فهي بمنْزلة ما لا يَقبَلُ الحركةَ، فتقول: يا غُلاماهْ، كما تقول على لغة مَن يَحذف الياءَ، سواء أَبْقَى الكسرةَ أو ضَمَّ. وأَمَّا مَن يُبدل فيقول: يا غُلامَا، ويا أَبَتَا، ويا أُمَّتَا، فإذا نَدَبَ فهذه الألفُ لا تتحرَّكُ، فهي كألفِ اثْنَتا، وهي أَولَى منها بالحذف؛ لأَنها ليستِ الأصليةَ، فتحذفُ، وتلحقُ ألف النُّدبة، وتقول: وا غُلاماهْ» انتهى.

ونقول: ما آخرُه ياءٌ ساكنةٌ أو واوٌ ساكنةٌ فإن كانا مما يَقبلُ الحركةَ حُرِّكَتا بالفتح؛ وأُلحقتِ الألفُ، فتقول: وا مَنْ يَرمِيَاهْ، وا غُلامَ القاضِيَاهْ، وا مَنْ يَغزُوَاهْ. وإن كانتا مما لا يقبلُ الحركةَ فإنهما تُحذَفان، وتكونُ علامةُ النُّدبةِ من جنسِ الحركة التي قبلَ الواوِ والياءِ، فتقولُ في يا غُلامَهو: وا غُلامَهُوهْ، وتقول في يا مَن أَستعينُ بِهِي: وا مَنْ أَستَعينُ بِهِيهْ.

وذهبَ الكوفيون إلى حذف الواوِ الساكنةِ والياءِ الساكنة كائنَين ما كانا، ويَرُدُّون الحركةَ مِن جنسِ علامةِ النُّدبة إلا أن يُخافَ لَبْسٌ، فإنهم يقلبون الحركةَ مِن جنسِ الحرفِ المحذوف.

وقولُه **وقد تلحَقُ ألفُ النُّدبة نعتَ المندوب**(١) هو مذهبُ يونسَ(٢) والفراء وغيرِه من الكوفيين(٣)، فيجيزون: يا زيدُ الطَّويلاهْ. وذهبَ س والخليلُ(٢) وعامَّةُ البصريين إلى أنه لا يجوز ذلك.

---

(١) هذه مسألة خلافية. الإنصاف ١: ٣٦٤ - ٣٦٤ [المسألة ٥٢].

(٢) الكتاب ٢: ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٢٦، ٢٧.

وذهبَ خلفٌ الأحمرُ[1] إلى أنه تلحقُ نعتَ (أيّ) في النداء، فتقول: يا أيُّها الرَّجُلاهْ. فأمَّا مَن أجازَ [فاستدلَّ][2] بما حكي مِن كلامِ العرب[3]: (يا جُمْجُمَتَيَّ الشاميَّتَيْناهْ)، زعموا[4] أنه سُمع مِن عربيٍّ ضاع منه قَدَحانِ من خشب، فنَدَبَهما. وقال السيرافي[4]: «لستُ أدري أَمِنْ كلام يونس هو قياسًا أم مِن كلام العرب». وقال ابن خروف: «وندبةُ الصفة ليست بمسموعة». ثم ذَكر هذا المثالَ عن يونس، فقال: «ويدلُّ هذا اللفظ على أنه مسموع». وذكر أبو البقاء العكبري[5] وابن عصفور أنه محكيٌّ من كلام العرب، قال ابن عصفور[6]: «وهو على ما حُكي من إلحاق الألف والهاء في غير المندوب، وذلك قليل».

وقال يونس: لم تلحقِ المضافَ إلا لكونه مع المضاف إليه كالشيء الواحد، وكذلك الصفةُ مع الموصوفِ، هما كالشيء الواحد. وفَرَقَ س[3] بينهما بأنَّ المضافَ إليه مِن تَمامِ الاسمِ الأَوَّلِ، وهو بِمنْزلة التنوين، والنعتَ مُنفصلٌ مِنَ المنعوت، إن شئتَ جئتَ به، وإن شئتَ لم تجئ.

[٦: ٨٠/ب] /ولا يُعتَرَضُ على هذا بصفةِ (أيّ) في النداء، وبصفة (مَن) و(ما) النكرتين لِلُزوم أوصافها؛ لأنَّ هذا لم يجئ على أصلِ الصفة، ولأنَّ الصفةَ في (أيّ) هي المنادى مِن حيثُ المعنى، وإنما جيءَ بأيٍّ وُصْلةً لنداءِ ما فيه أل، وهذا المعنى - واللهُ أعلمُ - هو الذي لحظَ خلفٌ الأحمرُ في إجازته: يا أيُّها الرَّجُلاهْ.

وقال بعض أصحابنا[7]: «ولا يجوز: يا أيُّها الرَّجُلاهْ؛ لأنه ليس بمشهور».

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٢٩ - ١٣٠.
(٢) فاستدلَّ: تتمة يستقيم بها السياق.
(٣) الكتاب ٢: ٢٢٦.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٢٦. والجمجمة هنا بمعنى القَدَح.
(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١: ٣٤٤.
(٦) المقرب ١: ١٨٤. وانظر شرح الجمل ٢: ١٢٩.
(٧) شرح المقدمة الجزولية للأُبَّذيّ [باب الندبة] السفر الثاني: ص ٢٢٠ (رسالة ماجستير).

وقوله **والمجرورَ بإضافة نعته** أي: نعت المنعوت المندوب، فينَزَّل المضاف إلى النعت منْزلة المضاف إلى المنعوت، قال[1]:

ألا يـــا عمـــرُو عَمْـــراهُ　　　وعمـــرُو بـــنُ الزُّبَيْـــراهُ

وقال آخَرُ[2]:

كم قائلٍ : يا أَسعَدُ بـنَ سَـعْداهْ　　　كـلُّ امـرئٍ بـاكٍ عليـكَ أوَّاهْ

قال المصنف في الشرح[3]: «فلَحقتْ في عَمْراهْ، وهو توكيدُ مندوب، ولَحِقَتْ في الزُّبَيراهْ، وهو مضافٌ إليه نعتُ معطوفٍ على مندوبٍ، فلحاقُها نعتَ المندوبِ أَولى بالجواز، وكذلك لحاقُها المضافَ إليه نعتُ المندوب» انتهى.

ولا حُجَّةَ في ذلك على جوازِ لحاقِ علامةِ الندبة لنعتِ المندوبِ مطلقًا؛ لأنَّ لحاقَها في ذلك إنما جاء على جهةِ الشذوذ، ولأنَّ للوصفِ بـ(ابن) الجائي بين عَلَمين حُكمًا لا يكون لسائرِ الأوصاف، وذلك في بابِ النداءِ وبابِ الحكاية، فلا يُجْعَلُ ما وردَ فيه على سبيلِ الشذوذِ قانونًا في كلِّ وصفِ مندوبٍ.

وقولُه **وقد تلحَقُ** إلى **لسيبويه**[4] قال المصنف في الشرح[5]: «وأجازَ غيرُ (س) أن تلحقَ الألفُ منادًى خاليًا من تَعَجُّبٍ واستغاثة ونُدبة، كقولِ امرأةٍ لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ، الحكايةَ السابقةَ الذِّكرِ[6]». وقد ذكرْنا تخريجَها فيما سَبق، وأنه لا يتعيَّنُ أن يكون قولُها «وا عُمَراهْ» دليلاً على إجازةِ لحاقِ علامةِ النُّدبةِ غيرَ ما ذَكرَ (س).

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٢٩ والمقرب ٢: ١٨٤ ورصف المباني ص ١١٩ وشرح المصنف ٣: ٤١٦.

(٢) شرح المصنف ٣: ٤١٦.

(٣) ٣: ٤١٦.

(٤) هو قوله: «وقد تلحَقُ مُنادًى غيرَ مندوبٍ ولا مُستَغاثٍ، خِلافًا لـ(س)».

(٥) ٣: ٤١٦.

(٦) سبق ذكرها في هذا الجزء ٦: ق ٧٩/أ من الأصل.

ص: وتَليها في الغالبِ سالِمةً ومُنْقَلِبةً هاءٌ ساكنةٌ تُحذَفُ وَصْلاً، ورُبَّما ثَبَتَتْ مكسورةً أو مضمومةً، ويُستَغنَى عنها وعنِ الألفِ فيما آخرُه ألفٌ وهاءٌ، ولا تُحذَفُ همزةُ ذي ألفِ التأنيثِ الممدودة، خلافًا للكوفيين.

ش: إنما قال **في الغالب** لأنه يجوز أن تقول: وا زيدا، بغير هاء. ومعنَى قوله **سالمةً**: باقية على حالها من كونها ألفًا. ومعنَى **أو منقلبةً**: أنها تنقلب بحسب الحركة التي قبلها، إنْ كسرةً فتنقلب ياء، أو ضمةً فتنقلب واوًا، ويأتي مكانُ انقلابها[(١)] إن شاء الله تعالى.

وقولُه **تُحذف وصلاً** أي: إذا وَصلتَ المندوبَ بشيءٍ بعده.

وقولُه **ورُبَّما ثَبَتَتْ مكسورةً أو مضمومةً** يعني في الوصل. وهذه مسألةُ خلاف: ذهب س[(٢)] وعامةُ النحويين إلى أنه لا يجوزُ إثباتُ الهاء في الوصل. وأجازَ الفراءُ[(٣)] إثباتَها فيه متحركةً بالضمِّ والكسر. وما جاء مِن ذلك فهو عند البصريين مِن إجراءِ الوصل مُجرى الوقف /الذي لا يجوزُ إلا في الضرورة. [٦: ٨١/أ]

وقوله **ويُستَغنى عنها** إلى قوله **وهاءٌ**[(٤)] قال المصنف في الشرح[(٥)]: «استثقالاً لألفٍ وهاءٍ بعدهما ألفٌ وهاءٌ، فلا يقال في عبد الله: يا عبدَ اللاهاهْ، ولا في جَهْجاه: وا جَهْجاهاهْ؛ لِمَا فيه من الثِّقَل» انتهى.

وهذا الذي قاله مِن مَنعِ مثلِ هذا صرَّحَ أصحابُنا بخلافه، وقالوا: تقولُ في نُدبةِ مَنِ اسْمُه عبدُ الله: وا عبدَ اللاهاهْ، وقواعدُ بابِ النُّدبةِ وإطلاقُ النحاةِ في نداءِ الأعلامِ تُجيزُ ذلك، فيحتاج في المنع إلى دليلٍ واضح.

---

(١) يأتي في هذا الجزء ٦: ق ٨١/أ - ٨١/ب من الأصل

(٢) الكتاب ٢: ٢٢٢.

(٣) معاني القرآن ٢: ٤٢٢ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٧. ونسب للكوفيين. شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٣٠.

(٤) هو قوله: «ويُستَغنَى عنها وعن الألف فيما آخرُه ألفٌ وهاءٌ».

(٥) ٣: ٤١٧.

وقولُه **ولا تُحذَفُ** إلى قوله **للكوفيين**[1] ما آخرُه همزةٌ سواء أكانت للتأنيث أم لغير التأنيث فحُكمُ الهمزة حُكمُ الحرف الصحيح غير الهمزة؛ فتقول في نُدبةِ مَنِ اسمُه زَكَرِيَّاءُ: وا زَكَرِيَّاءاهْ. وأهلُ الكوفة[2] يحذفون الهمزة إذا كانت للتأنيث. ويحتاجُ حذفُ هذه الهمزة إلى دليل، وإلا فالقياس يقتضي عدم حذفِها كما لا يُحذف غيرها من الحروف الصحاح.

* * *

(١) هو قوله: «ولا تُحذف همزةُ ذي ألف التأنيث الممدودة، خلافًا للكوفيين».

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٣٢.

ص: فصل

يُبدَلُ من ألف الندبة مُجانسُ ما وَلِيَتْهُ من كسرةِ إضمارٍ، أو يائه، أو ضَمَّتِه، أو واوِه، ورُبَّما حَمَلَ أَمنُ اللَّبسِ على الاستغناء بالفتحةِ والألفِ عن الكسرة والياء. وقَلبُها ياءً بعدَ نونِ اسمٍ مثنًّى جائزٌ، خلافًا للبصريين. ولا تُقلَبُ بعدَ كسرةِ فَعَالِ، ولا بعدَ كسرةِ إعرابٍ، ولا يُحَرَّكُ لأجلِها تنوينٌ بكسرٍ ولا فتحٍ، ولا يُستَغنَى عنها بالفتحةِ، خِلافًا للكوفيين في المسائلِ الأَربعِ.

ش: تقول في نُدبةِ (غُلامك) مضافًا لضمير المخاطبة: وا غُلامَكِيْهْ، وفي نُدبةِ (أنتِ) أو (فَعَلْتِ) مُسَمًّى بهما: وا أَنْتِيْهْ، وا فَعَلْتِيْهْ؛ لأنك لو أتيتَ بالألف، وفتحتَ ما يليها، الْتَبَسَ بالمذكر.

وقولُه **أو يائه** مثالُه أن تُسَمِّيَ بـ(قُومي) ، فتقول في نُدبته: وا قُوميْهْ، فيلتقي ساكنان، فتحذف ياء قومِي، فيؤول إلى أنَّ ما قبلَ علامةِ الندبةِ كسرةٌ، فتنقلب ياءً لأجل الكسرة.

وقولُه **أو ضَمَّتِه** تقول في نُدبة غُلامُه، وغُلامهمُ: وا غُلامَهُوْهْ، وا غُلامَهُمُوْهْ، فتَحذفُ صِلةَ الهاءِ والميمِ لالتقائها ساكنةً مع علامةِ النُّدبة، وتَقلِبُها واوًا لضمةِ ما قبلَها، كما قَلَبْتَها ياءً لكسرةِ قُومي بعدَ حذفِ الياءِ، ولم تُقرَّها ألفًا لئلا يَلتَبِسَ وا غُلامَهُوْهْ بقولك وا غُلامَهَاهْ، ويَلتبس وا غُلامَهُمُوْهْ بقولك وا غُلامَهُمَاهْ، ويلتبس وا قُوْمِيْهْ بقولك وا قُومَاهْ.

قال الأستاذ أبو علي: تقول: وا انْقِطاعَ ظَهْرِهِيْهْ، وظَهْرِهُوْهْ، على اللغتين[1] إذا أَلحقتَ ألفَ النُّدبة، فإن لم تُلحقْ أَسكنتَ الهاءَ في الوقف، فقلت: وا انْقِطاعَ ظَهْرِهْ، على اللغتين جميعًا، فإن وَصلتَ قلتَ: وا انْقِطاعَ ظَهْرِهِي لقد تناهى بك

(١) في: بِهِي، وبِهُو.

الأمر، على لغةِ مَن قرأ: ﴿بِهِي وبِدارِهِي الأرضَ﴾[1]، وا انْقِطاعَ ظَهْرِهُو، على لغةِ مَن قرأ: ﴿بِهُو وبِدارِهُو الأرضَ﴾[2].

وقولُه **أو واوه** مثالُه (قامُوا) مُسَمًّى به، تقول في نُدبته: وا قامُوْهْ، فتَحذفُ الواوَ لالتقائها ساكنةً مع علامةِ النُّدبةِ، فتَنقَلِبُ العلامةُ واوًا لِضَمَّةِ ما قَبلَها، ولم تُقِرَّها ألفًا لئلا يلتبس وا قُومُوْهْ بقولك وا قاماهْ.

وقال الأستاذ أبو علي: قولُ س (وا ضَرَبُوهْ)[3] هذا أيضًا محكيٌّ، والخلافُ /فيه كالخلاف في قِنَّسْرِين. والجوابُ أنَّ هذا امتنعتْ نُدبتُه حين كان جملةً قبل [٦: ٨١/ب] التسمية لأنه غير منادًى، ولا يَصِحُّ نداؤه، والآن قد صار منادًى لأنه مفرد، فزالت العلةُ المانعةُ مِنَ النُّدبة كما زالتِ العلةُ المانعةُ مِنَ النداء، ولما أُلحقت ألفُ النُّدبةِ لم يُمكن تحريكُ الواو؛ لأنها لم تُحَرَّكْ قَطُّ، ولا اجتماعُهما، فحُذفت الواو ـ وإن كانت فاعلةً ـ لأنها الآن ليست كذلك مِن جهة المعنى، فحُذفتْ لأنَّ الثانية لمعنًى، وهي لغير معنًى الآن.

وقال الأستاذ أبو علي: يعني س أنه تجوز النُّدبةُ في الجملِ الْمَحْكيَّة وإن كانت الحكايةُ متأصلةً في الجمل لازمةً لها؛ ولكنْ بشرطِ أن لا تكونَ النُّدبةُ مُغَيِّرةً للحكاية مُفسدةً للفظها، فعلى هذا لا تجوزُ نُدبةُ رَجُلٍ يُسَمَّى تَأَبَّطَ شَرًّا؛ لأنَّ النُّدبةَ مغيِّرةٌ هنا لِلَفظِ المندوبِ الْمَحْكيِّ بزيادة الألف الذي هو عَلَمٌ لها، فلا سبيلَ إلى نُدبته. وليس كذلك ضَرَبُوا وضَرَبا إذا سَمَّينا به، ثم نَدَبْناه؛ لأنَّا إذا أَلحقْنا ضَرَبُوا ألفَ النُّدبةِ حَذَفْنا الواوَ، ثم قُلِبَتْ ألفُ النُّدبةِ واوًا لِلضَّمةِ قبلَها فرقًا بين مَن سُمِّيَ

---

(١) سورة القصص: الآية ٨١. ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾.

(٢) هذه لغة أهل الحجاز، والقراءة منسوبة إليهم. الكتاب ٤: ١٩١ والمقتضب ١: ٣٧، ٢٦٤ والأصول ٢: ٣٨٠ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٥٠ والحجة ٣: ٣١٠ والتكملة ص ٢٩ والمحتسب ١: ٦٧، ٢: ٦٢، ٢٤٩. وقد روى هذه القراءة بعضهم عن نافع في آية أخرى، ورواها آخر عن حمزة في آية غيرها. السبعة ص ٢٥٧ - ٢٥٨، ٤١٧.

(٣) الكتاب ٢: ٢٢٦.

بالجمع وبينَ مَن سُمِّيَ بالتثنية؛ فبقيَ لفظُ الفعلِ كما كان قبلَ النُّدبة وإن كانا في التقدير مختلفَين؛ فلمَّا سَلِمَ لفظُ الحكايةِ في حالِ النُّدبة، ولم يَتَغَيَّرْ لَفظًا عن حاله الأُولى الْمَحْكيِّةِ لذلك - جازتِ النُّدبةُ. وإذا كانتِ الواوُ والألفُ علامتينِ قلتَ في التثنية: هذا ضَرَبون، وهذا ضَرَبان، فإذا نَدَبْتَ قلتَ: يا ضَرَبُوناهْ، ويا ضَرَباناهْ. وأمَّا غُلامُهم وغُلامُهما فحالُهما في النُّدبةِ بعدَ التَّسميةِ بهما وقبلَها سَواءٌ.

وزعمَ أبو سعيد السيرافيُّ أنه لا تجوز نُدبةُ ما أُضيف إلى ضميرِ الخطاب، كما لا يجوز نداؤه في غير النُّدبة، والنُّدبةُ نداءٌ، وذلك أنَّ المندوبَ إنما هو الغلامُ، وهو مُقبَلٌ عليه، فيلزم أن يكون مخاطَبًا، فإن كان الغلامُ مخاطَبًا والكافُ للخطاب فقد خاطَبْتَ خطابينِ مختلفَين لشخصَين مختلفَين في حينٍ واحد باسمٍ واحد؛ ألا ترى أنَّ الغلام لا يَتِمُّ إلا بالكاف، ولولاها لم تَجُز نُدبته، فهو اسمٌ واحد، وقد خاطبتَ به شخصَين مختلفَيِ الخطاب، وإنما قلنا مختلفَيِ الخطاب لأنهما لو اشتَركا جاز مثل أنتما؛ لأنهما مخاطَبانِ بنوعٍ واحدٍ من الخطاب، بخلاف المندوب، فإنه مخاطَبٌ بنوعٍ ما، وهو الإقبال، والمضافُ إليه مخاطَبٌ بأداةِ الخطاب.

قال بعض أصحابنا: «وهذا الذي قاله السيرافيُّ لا سبيلَ إلى رَدِّه إلا أن يُسمَع مِثلُ هذا مِن كلامهم، وما أظنُّك تجده» انتهى.

وقوله **ورُبَّما حَمَلَ أَمْنُ اللَّبْسِ** المسألة[1]. استدلَّ المصنف في الشرح[2] على هذه المسألة بقول عمر بن أبي ربيعة لتلك المرأة التي تقدَّم قولها[3]: «يا لَبَّيْكَاه» بفتح الكاف.

وليس هذا بدليلٍ على جوازِ: وا غُلامَكاه، ويكون مضافًا لمؤنث؛ لأنَّ لَبَّيْك ليس مندوبًا ولا منادًى أصلاً، وإنما جاء ذلك على قولِ /مَن جعلَ كافَ [٦: ٨٢/أ]

---

(١) يعني قوله: «ورُبَّما حَمَلَ أَمنُ اللَّبسِ على الاستغناءِ بالفتحةِ والألفِ عن الكسرة والياء».
(٢) ٣: ٤١٨.
(٣) تقدم في هذا الجزء ٦: ق ٧٩/أ من الأصل.

الخطاب مفتوحةً للمذكر والمؤنث ، فقال : كيف ذلكَ الرجلُ [1] يا امرأة ، و(يا) في « يا لَبَّيْكاه » حرفُ تنبيه ؛ إذ لَبَّيْك كما قلنا ليس بمنادًى ، ووقفَ بهاء السكت ، وأشبعَ حركةَ الكاف. ومثلُ هذه اللفظة النادرة لو كانت في النداء لَمَا جاز أن تُبنى عليها قاعدةٌ ويُتْرَك المشهورُ المعروف من كلام العرب ؛ ولكنَّ هذا المصنفَ مُولَعٌ بجعلِ النوادرِ قوانينَ تُبنى عليها الأحكامُ، وذلك بخلافِ ما عليه مُحَقِّقُو النحويين.

وقولُه **وقَلبُها ياءً بعدَ نونِ اسمٍ مثنًّى جائزٌ، خلافًا للبصريين** قال المصنف في الشرح[2]: «البصريون يلتزمون فتحَ نون التثنية في نُدبة المثنى، فيقولون: وا زَيداناهْ. والكوفيون يجيزون هذا، ويجيزون أيضًا أن يقال: وا زيدانِيهْ. وهذا عندي أَولى مِنَ الفتح وسلامةِ الألف لوجهين: أحدهما: أنَّ في الفتح وسلامةِ الألفِ إيهامَ أنَّ اللفظَ ليس لفظَ تثنية، وإنما هو مِنَ الأعلام المختَتَمةِ بألفٍ ونونٍ مزيدتين كسَلْمانَ ومَرْوان. والثاني: أنَّ أبا حاتمٍ حكى أنَّ العرب تقول في نداء هَنٍ مُثَنًّى: يا هَنانِيهْ[3]، ولم يُحْكَ: يا هَناناهْ، والقياسُ إنما يكون على ما سُمع لا على ما لم يُسمَع».

وقولُه **ولا تُقلَبُ بعدَ كسرةِ فَعَالِ** فلا يقال في رَقاشِ: وا رَقاشِيهْ، بل يقال: وا رَقاشاهْ؛ إذ ليس هذا مما يُلبس، فليست كسرتُها ككسرة وا غُلامَكِيهْ.

وقولُه **ولا بعدَ كسرةِ إعرابٍ** فلا يقال في عبد الملك: وا عبدَ الملِكِيهْ، بل: وا عبدَ الملِكاهْ؛ لأنه لا يُلبس أيضًا.

وقولُه **ولا يُحَرَّكُ لأجلها تنوينٌ بِكَسرٍ ولا فتحٍ** فلا يقال: وا غُلامَ زَيدِنِيهْ، ولا: وا غُلامَ زَيدِنَاهْ، بل يُحذَف التنوين، فيقال: وا غُلامَ زَيداهْ. قال ابن

---

(١) غ، ط، ي: الرجال.

(٢) ٣: ٤١٨.

(٣) ذكر ابن السراج في الأصول ١: ٢٤٨ أنَّ الأخفش حكاه.

عصفور(١): «وأهلُ الكوفة يحركون التنوين، فيقولون: وا غُلامَ زَيدِنَاهْ، وزعموا أنه سُمع من كلام العرب» انتهى.

وقال ابن أَصْبَغ: إذا كان المندوبُ مضافًا إلى اسمٍ ظاهرٍ منصرفٍ لم يَجزُ في قول البصريين إلا حذفُ التنوينِ لالتقاء الساكنين، وقلبُ الكسرة فتحةً لمكان الألف، نحو: وا غُلامَ زَيداهْ. وأجاز الفراءُ بعد ذلك وجهين: أحدهما إقرارُ الكسرة بعد حذفِ التنوين وقلبُ الألف لها(٢). والثاني إثباتُ التنوين، وتُحَرِّكُه لالتقاءِ الساكنين بالكسر إن شئتَ، أو بالفتحِ، نحو: وا غُلامَ زَيدِناهْ، وا غُلامَ زَيدِنيهْ.

وفي (البسيط): «وا غُلامَ زيداهْ إنما حُذِفَ ولم يُحَرَّكْ لأنَّ الألف للنُّدبة، كأنها زيادة متصلة، فعاقَبَتِ التنوينَ.

وعَلَّلَ الكوفيون بأنه لَمَّا كان الزائدان بمَنْزلةِ المضافِ حُذِفَ التنوينُ له كما يُحذَفُ مِنَ المضاف. وعلى هذا التعليل يقعُ الخلاف في نُدبة المثَّنى والمجموع، فتقول على مذهب س: وا زَيدَاناهْ، وا زَيدُوناهْ، إذا سَمَّيتَ، وكذلك: وا قِنَّسْرُوناهْ، فتَرفعُ لأنه مفردٌ غيرُ مضاف، /ولم تَحذف النون كما قلتَ في النداء: يا زَيدُون. والكوفيون(٣) يجعلون الألفَ والهاءَ بمَنْزلةِ المضاف، ويُثبِتُون النونَ كما في المطلَق، ويُعربون نصبًا بالياء لأنه مضاف، فيقولون: وا زَيديناهْ، وا قِنَّسْرِيناهْ. وهذا فاسد لأنه ليس بمضاف، ولأنه لو كان كالمضاف لحُذفتْ نونُه» انتهى. [٦: ٨٢/ب]

وقال الأستاذ أبو علي: لا يُجيز الكوفيون وا قِنَّسْرُوناهْ لأنها حكاية، والحكايةُ لا تُغَيَّر، وإلحاقُ الألفِ تغييرٌ، فكما لا تجوزُ تثنيةُ هذا الْمَحْكِيِّ وجمعُه لئلا يتغيَّر كذلك لا تجوز ندبتُه وإلحاقُ الألف؛ فإنَّما تكون هذه الْمَحْكِيَّاتُ على حَدِّها قبلَ أن يُسَمَّى بها.

---

(١) شرح الجمل ٢: ١٣٢، وليس فيه: «وزعموا أنه سمع من كلام العرب».

(٢) فتقول: وا غلامَ زَيدِيهْ.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٢٧.

قلنا: أمَّا قولُكم إنَّ إلحاقَ الألفِ هنا كالتثنيةِ والجمعِ فخطأٌ؛ وذلك أنَّ التثنيةَ قد صارت مِن نفسِ الاسمِ؛ ألا ترى أنَّها زائدة، فيها الإعراب، وهذه الألفُ لم تُغيِّرِ اللفظَ عمَّا كان عليه قبلُ، ولم تُحدِثْ فيه شيئًا، ففارقتْ بذلك التثنيةَ والجمع.

وقولُه **ولا يُستَغنَى عنها بالفتحة** أي: عن الألف، فلا يقال: وا عُمَرَ، وأنت تريد: وا عُمَراهْ.

وقولُه **خِلافًا للكوفيين في المسائل الأربع** قال المصنف في الشرح[1]: «وما رأَوه حسنٌ لو عَضَدَه سَماعٌ، لكنَّ السماعَ فيه لم يَثبُت، فكان الأخذُ به ضعيفًا» انتهى.

مسألةٌ مِن هذا البابِ: إذا اجتزأتَ بكسرةِ المنادى المضافِ إلى نفسك عن الياءِ، ثم نَدبتَ، وعَطفتَ عليه مثلَه، وطَرحتَ الألفَ منَ الأول ـ رَدَدتَه إلى الكسر، ولم يَجب رَدُّ الياء عند الجمهور، فتقول: يا غلامِ وحَبيباهْ، وأوجبَ الردَّ الفراءُ، فتقول: يا غُلامِي وحَبيباهْ.

مسألة: إذا نَدبَت مُنوَّنًا مثل مُثَنًّى فإنك تَحذفُ التنوينَ، فتعودُ الألفُ لحَذفِه، فتَلتقي معَ ألفِ النُّدبة، فتُحذَفُ، وتَبقى ألفُ النُّدبة، كما تُحذَف في: مُثَنَّى القومِ، فتقول: وا مُثَنَّاهْ.

واختلفَ النقلُ عن الكوفيين: فقيلَ[2] عنهم: إنهم يزعمون أنَّ هذه الألفَ ألفُ مُثَنًّى، واكتَفَوْا بها عن ألفِ الندبة. وقيل[3] عنهم: إنهم يَحذفون الألف، ويُحرِّكون التنوين، فيقولون: وا مُثَنَّنَاهْ، وحَكَوْا من كلام العرب ذلك.

* * *

---

(١) ٣: ٤١٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٣٢.

(٣) شرح المقدمة الجزولية للأُبَّذيّ [باب الندبة] ٢: ٢١٨ (رسالة).

تَمَّ بحمد الله - تعالَى - وتوفيقه

الجزءُ الثالثَ عشرَ من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالَى -

الجزءُ الرابعَ عشرَ، وأَوَّلُه:

«باب أسماء لازمت النداء»

فهرس الموضوعات